مجلة

الآداب والعلوم الاجتماعية

في البحوث والدراسات

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

جامعة السلطان قابوس - سلطنة عمان

قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

عدد خاص

Université Ferhat Abbas Sétif

REVUE

DES LETTRES ET DES SCIENCES SOCIALES

Revue Périodique Scientifique Indexée Spécialisée dans les études et recherches littéraires et sociales

Faculté des lettres et des sciences sociales
Université Ferhat Abbas - Sétif - Algerie

Département de sociologie

NUMERO SPECIAL

Dépôt Légal : 650 - 2004

ISSN : 1112 - 4776

مجلـة الآداب والعلـــوم الاجتماعيـة

مجلة دورية علمية محكمة متخصصة في الأبحاث والدراسات
الأدبية والاجتماعية

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة فرحات عباس- سطيف- الجزائر
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

ينظم

الملتقى الوطني الأول حول

التغير القيمي في المجتمع الجزائري

يومي : الرابع والخامس من شهر ماي 2009

عدد خاص

الإيداع القانوني : 650-2004 ISSN :1112-4776

كلمة الدكتورة نادية عيشور

رئيسة قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس - سطيف

بسم الله، والحمد لله، والصلاة وأفضل السلام على رسول الله...

السيد رئيس جامعة فرحات عباس المحترم

السيد عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية المحترم

السادة العمداء الكرام

السادة رؤساء المجالس العلمية الكرام

السادة رؤساء الأقسام ورؤساء اللجان العلمية الكرام

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل من الأساتذة الكرام

أخواتي وإخواني الطلبة الأعزاء

ضيوفنا الكرام من كل مكان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، أهلا وسهلا ومرحبا بكم ...



قال الله تعالى في محكم تنزيله :

إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم

صدق الله العظيم

- نلتمس من قول العليم الحكيم أن ثمة رابطة قوية بين إرادة الإنسان وهدفه في الحياة وبين التغير الاجتماعي ووسائله ومناهجه المتبعة ومفرزاته وابعاده في مستقبل البشرية. فالتغير- وإن كان بالمفهوم السوسيولوجي- عملية تحدث تلقائيا، تتجاوز الأفراد كجزيئات تسبح في فلك الملحمة البشرية غير أن مجموع إرادات هاته الجزيئات هي التي تحدد في الختام نمط ووتيرة واتجاه التغير، ومن ثم ترسم مصير مستقبل الجماعات والمجتمعات بل والحضارات.

من هنا، اقتضت حكمة الارتقاء والسمو الإنساني إلزامية الاستخدام المثالي للعقل البشري في تحقيق مآرب الاستقرار والعيش في أمان وسلام. فاقتضت الخضوع لمنظومة قيمية لها مطلق السلطان على الذات الإنسانية –العقول، النفوس والأبدان-، تحدد اطر شبكة النسيج الاجتماعي وتوثق بنية الروابط الاجتماعية، وتعزز عملية الضبط المطلوب للتعايش. غير أن الاستخدام اللاواعي للعقل المعاصر، والشره المجنون للأهواء، والتمرد على فلسفة التنازل الاجتماعي، بل وأكثر من ذلك التنافس البرغماتي اللا مسئول وتحت ظروف مجتمعة معقدة أدى...كل ذلك إلى ميلاد تناقضات وأمراض اجتماعية خطيرة لا يرجى الشفاء منها إلا بصعوبة بالغة، تناقضات سجلت حضورها وفعاليتها بقوة على مستوى منظومة النسق القيمي الاجتماعي والأخلاقي والاقتصادي والسياسي والفلسفي و..ومست كل فئات المجتمع ولو بدرجات متفاوتة : الكبار والصغار، النساء والرجال، المتعلمين والأميين،

الأغنياء والفقراء، في المدن وحتى في الأرياف:...إنها صورة تلك التناقضات التي تحملها رسائل ومضامين أهداف مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة وفي مقدمتها وسائل الإعلام..

من هذا المنطلق، ارتأينا في قسم علم الاجتماع تركيز الاهتمام على دراسة موضوع التغير القيمي في المجتمع الجزائري بغرض تسجيل مبادرتنا، ودورنا حتى ولو كان بسيطا فنحن يقينا منا بأن : الفراغ إن لم نشغله بفعل الخيرات شغلنا هو بالتحريض على فعل المنكرات، وأن نعمل شيئا – مهما تضاءل قدره- خير لنا من أن لا نعمل أي شيء. ولئن ولينا مشاكل غيرنا دبرنا بادرتنا هي باجتياحنا في عقر دارنا، وخربت عقولنا ونفوسنا وأبداننا، وعليه صار النضال في مطلق الأحوال شر لابد منه، تقتضيه المحافظة على القيم الايجابية وتعزيزها، ومحاولة إيجاد الحلول الممكنة للتخلص من القيم السلبية وآثارها سواء كانت متجذرة في أصالة المجتمع أو مستوردة من حداثة غيرنا،

ضيوفنا الأعزاء... الحضور الكريم
نشكركم جزيل الشكر وموفور العرفان على تلبية دعوتنا، على تحمل عناء السفر، على منحنا قدرا من وقتكم وجهدكم، على مشاركتنا في هذا النضال وهو ابسط ما يمكن أن نقدمه لأبناء مجتمعنا العزيز..لا يفوتني بعد حمد الله تعالى وشكره أن أوجه شكري الخاص لأعضاء اللجنة العلمية والتنظيمية على الجهود المبذولة في سبيل عقد هذا الملتقى، واخص بالذكر الأستاذ عبد الرزاق أمقران، الأستاذ الطاهر سعود والأستاذ انور مقراني دون أن انسى بقية زملائنا من الأساتذة وأخواتنا وإخواننا من الطلبة المنظمين.

أتمنى لكم إقامة مريحة في أحضان مدينتكم الثانية عروس الهضاب العليا سطيف، أتمنى لكم التوفيق والنجاح، شكرا على حسن إصغائكم، وفقكم الله وتقبل منكم ومنا.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. نادية عيشور
رئيسة قسم علم الاجتماع

كلمة أ.د. ميلود سفاري

عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، بجامعة فرحات عباس سطيف

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أيها الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني ويشرفني أن أتناول الكلمة أمامكم لأرحب بالجميع، أصالة عن نفسي ونيابة عن أسرة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بكل فئاتها : من أساتذة وعمال وطلبة؛ لأعبر لكم عن شكري الجزيل لتشريفكم لنا بالحضور، متمنيا لكم إقامة طيبة بيننا لمناقشة وإثراء محاور هذا الملتقى الذي ينظمه قسم علم الاجتماع والديموغرافيا بكليتنا حول : "التغير القيمي في المجتمع الجزائري" الذي يحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات تبحث في مظاهر وأبعاد التغير القيمي في المجتمع الجزائري خلال نصف قرن من الزمن تقريبا، متسائلا عن الفئات الأكثر استيعابا لمفرزات عملية التغير هذه والمجالات أو الميادين الأكثر تأثرا بها، وينتهي بالبحث عن إمكانيات وضع استراتيجيات للتحكم في التغير القيمي، بما يخدم أهداف المصالح العليا للمجتمع الجزائري في إطار المحافظة على أصالته والتفتح على الآخرين، كما أن الملتقى يهدف جهة أخرى إلى إبراز دور العلوم الاجتماعية في الدراسة العلمية لإشكالية القيم وعلاقتها بالتغير، حيث يعتبر التغير القيمي من أبرز القضايا الاجتماعية وأكثرها إلحاحا على الساحة الوطنية في وقتنا الحاضر، ومن ثمة الوقوف على الأبعاد المختلفة لعملية التغير القيمي في المجتمع الجزائري وإدراك حجم انعكاساتها المستقبلية علميا وميدانيا.

أيها الحضور الكريم

إن الموضوع الذي نعالجه اليوم في غاية الأهمية لأنه يمس جوهر الوجود الاجتماعي للمجتمع الجزائري ويعد وإحدى الدعائم التي يقوم عليها والمميزات التي تميزه عن غيره، فلا يكاد يوجد مجال لم تمسه التغيرات بشكل أو بآخر، وهو موضوع بالغ التعقيد ولو كان يبدو بسيطا، لتعقد مفهوم القيم وتشعب مجالات البحث فيه، وعدم وجود اتفاق على قاعدة مرجعية واضحة في تقييم ما هو سلبي وما هو إيجابي في موضوع القيم؛ إذ أن ما يمكن أن يكون مستحسنا من القيم ومرغوب فيه وبالتالي إيجابي في مجتمع، قد يكون مستهجنا في مجتمع آخر، وبالتالي يعتبر سلبيا، وحتى في المجتمع الواحد ومن منطقة إلى منطقة أخرى، خاصة في ظل التنوع الثقافي الذي يتميز به مجتمعنا والاختلاف الإيديولوجي بين أبنائه اختلافا وصل حد الصراع أحيانا، وما المأساة الوطنية التي عاشها بلدنا أواخر القرن الماضي إلا تعبيرا عن هذا الصراع.

أيها الجمع الكريم

لقد عرف المجتمع الجزائري منذ الاستقلال تحولات سريعة كانت في الكثير من الأحيان عميقة بل وحتى عنيفة وشاملة مست كافة جوانب المجتمع، بعضها صنف في خانة التغيرات الإيجابية بمقياس سلم القيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري ومعاييره، بينما صنف بعضها الآخر في خانة القيم السلبية، جعل البعض منا يأسف على الأيام الخوالي والماضي الجميل. وجعل الكثير منا يقول : "يا حسراه على أيام زمان" فهل ما فقدناه من أيام زمان كان أجمل مما أصبحنا عليه اليوم، وبالتالي كيف نسترجع هذا الجميل، إذا كان جميلا فعلا، أم أنه لكل جيل زمنه الجميل وبالتالي سوف تظل الحسرة على الزمن الجميل تتوارثها الأجيال جيلا بعد جيل، وكل جيل يأتي يتحسر على ماضيه الجميل؟.

وإذا كانت التغيرات الإيجابية مرحب بها في كافة الأحوال، فإن التغيرات السلبية تطرح مشكلات تدعونا إلى تحليلها وفهمها بهدف توجيهها الوجهة التي يرغب فيها مجتمعنا، حتى لا تعرقل التطور الاجتماعي للمجتمع وتحد من فرص تحقيقه لأهدافه، خاصة وأن مجتمعنا لا يعيش في معزل عن التأثيرات الخارجية التي لا يمكننا تجاهلها ولا صدها أو الوقوف في وجهها، وإنما نحن مجبرون على التعامل معها وتكييفها مع واقعنا وظروفنا الخاصة.

وقبل أن أنهي كلمتي أود أن أحدد لكم الشكر على الحضور وأنوه بالجهود التي قام بها الزملاء في قسم علم الاجتماع في التحضير لهذا الملتقى، كما أحدد شكر للسيد رئيس الجامعة على الدعم والتشجيع الذي نلقاه في تنظيم هذه النشاطات.

لكم مني جميعا أجمل تحية.

وفقكم الله وسدد خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

فهـــــرس المحتـــــويـــــات

المتدخل	عنوان المداخلة	الصفحة
عبد العالي دبلة	الشباب، العولمة ونسق القيم	09
النوي الجمعي	التغير القيمي وأزمة الأهداف في الحقل السياسي	29
فيروز زرارقة	التغير القيمي وصراع المرجعيات	56
كمال بوقرة	الأبعاد المعرفية للتغير في المجتمع الجزائري	86
صونية براهمية	التغير القيمي ، قراءة في أبعاد المفهوم	103
نصر الدين بوزيان	الإعلام والتغير القيمي بين الموجود والمنشود	113
جيلاني كويبي معاشو	المدرسة الجزائرية من أخلاق التربية إلى تنشئة المقاومة الاجتماعي	130
الطاهر سواكري	تصدع القيم وأثره في ظهور السلوكات المنحرفة والإجرامية في المجتمع الجزائري	142
العمري عيسات	التنشئة الاجتماعية للأبناء في الأسرة الجزائرية، قراءة سوسيوثقافية ودلالات التغير القيمي	154
فراجي محمد آكلي	الانفتاح الاقتصادي في الجزائر وأثره في بروز قيم الرأسمالية التجارية	177
فاطمة دريد	مظاهر التغير القيمي في الأسرة الجزائرية، دراسة ميدانية -مدينة باتنة نموذجا-	201
محمود قرزيز	الهجرة وتغير القيم الحضرية في الجزائر	236
محمد بوقشور	الخطاب التربوي وتنمية القيم في النظام التعليمي الجزائري	258
ذهبية اوموسى	مكانة المسنين في المجتمع الحديث	277
سميرة سطوطاح	دور وسائل الإعلام في تشكيل القيم التربوية داخل الأسرة الجزائرية دراسة ميدانية لتأثير الإشهار التلفزيوني على القيم	299

المتدخل	عنوان المداخلة	الصفحة
عبد الحليم جلال	التحول في النظرة إلى الشخص المسن في المجتمع الجزائري(دراسة حول الأشخاص المقيمين في دار المسنين)	339
حنان تومي	التغير القيمي وفاعلية المنظومة التربوية	357
المهدي قصير	دور الفضائيات الغنائية في تغيير الذوق الفني لدى الشباب : من الرأي إلى الأغنية الشرقية(طلبة جامعة معسكر نموذجا)	373
جويدة عميرة	التمايز النوعي والتنشئة الأسرية واقعه وتحولاته في الجزائر: مقاربة اجتماعية وديموغرافية –دراسة ميدانية-	384
محمد سيدي محمدي	تغير القيم في المجتمع الجزائري، دراسة من خلال الفتاوى	404
عمار النوي	التطوعية في المجتمع المدني: القيمة الاجتماعية وإشكالات الممارسة الميدانية – الجمعيات نموذجا-	420
محمد بن أعراب	التحرش الجنسي في الجزائر من الطابوهات المسكوت عنها إلى التجريم القانوني	445
يوسف سمير خوجة	عولمة القيم، دراسة ميدانية في المؤسسة الإنتاجية الخاصة الجزائرية	490
خرشي زين الدين	الدلالات الاجتماعية والقيمية للـقفازة: قراءة سوسيولوجية	506
عادل غزالي	تغير القيم الإدارية والتنظيمية في الجزائر في عصر العولمة	516
Mohamed ben Ali	les jeunes algériens et leurs représente de la femme modèle et le devenir de la société algérienne ; étude empirique	03

الشبـــاب، العولمـــة ونســـق القيـــم

الأستاذ الدكتور : عبد العالي دبلة
قسم علم الاجتماع
جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر

إن موضوع الشباب اليوم هو في قلب كل المناقشات حيث طغى على الساحة الفكرية والأكاديمية والإعلامية بشكل لم يسبق له مثيل من قبل وخاصة من طرف علماء الاجتماع الذين أهملوا هذا الموضوع لفترة طويلة من الزمن وكان يجب انتظار فترة الأربعينات من القرن الماضي حتى نرى بارسونز يتناول هذا الموضوع من خلال نظرة وظيفية أو ثقافوية حيث نظر إلى الشباب كثقافة فرعية كان يجب الانتظار من جديد حتى تحدث أحداث مايو1968. التي لفتت الانتباه إلى هذه الفئة العمرية المهمة في حياة الشعوب والمجتمعات.حيث أدرك علماء الاجتماع تقصيرهم وإهمالهم لهته الفئة من المجتمع، ومنها بدا الاهتمام يزداد يوما بعد يوم وبطبيعة الحال تأخر علماء اجتماع العرب في ذلك.

وإذا كان عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو اعتبر الشباب مجرد كلمة انطلاقا من توجه إيديولوجي خاص، فالشباب بالنسبة له هو بناء عقلي أنتجته بنية اجتماعية أو حقل اجتماعي بلغة بورديو نفسه وليس معطى، فالحد الفاصل بين الشباب والشيخوخة في كل المجتمعات ورهان صراع (بورديو،1995).

إن الموجة الجديدة من علماء الاجتماع لم يقتنعوا بهذا الطرح كما نجد ذلك عند احد علماء الاجتماع الفرنسيين المختصين بموضوع الشباب ومشكلاته "أوليفييه غالون" Olivier Galland الذي ينظر إلى الشباب كفئة مثل أية فئة اجتماعية أخرى أين التمثلات الاجتماعية تسبح في الزمن والمجال لهذا فهو يقترح تعريفا للشباب على النحو التالي" العبور من عمر إلى آخر ، أو هو وقت في دورة الحياة".(Olivier Galland .2004")

وبالنسبة إليه فان الشباب يمثلون مرحلة تكيف طويلة ومتواصلة تهدف إلى بناء هوية اجتماعية وإيجاد مكان داخل المجتمع في نفس الوقت الذي تربط فيه هذه المكانة بدبلوم أو

موقع مهني ومن خلال هذا التكيف فالشباب ينوعون من خبراتهم الاجتماعية أين يظهر من خلال ذلك توجه يتميز بتناقض واضح لشباب اليوم : الاستقطاب والتجانس.

فظاهرة الاستقطاب عند الشباب تظهر من خلال الذين نجحوا في اكتساب شهادات ووسائل وتنويع خبراتهم الاجتماعية ومن جهة أخرى الذين لم ينجحوا في ذلك وهم يخضعون لمخاطر متزايدة من التهميش المهني والاجتماعي.

في نفس الوقت تبرز ظاهرة أخرى لدى شباب اليوم بالإضافة إلى ظاهرة الاستقطاب وهي التجانس حيث تظهر ظاهرة تجانس القيم والمعايير الثقافية والاستهلاك والتطلعات المشتركة بين مجموع الشباب.

إن شباب اليوم أو فئة الشباب بشكل خاص يعاني فعلا من ظاهرة الإحباط بدرجة كبيرة إلى الحد الذي قد تودي به الظروف إلى الحصول على ما يرغب ليس بطرق شرعية ولكن للأسف بطرق غير شرعية وما ينجم عنها من أخطار وصعوبات للشباب من جهة والمجتمع الذي يعيش فيه هذا الشباب. ولا نعتقد أن شبابنا بعيد عن هذه الوضعية، فالشباب يعاني بحق من مشكلات جمة مهنية ووجودية واقتصادية وسياسية. وقد دلت بعض الدراسات التي أجريت حول الشباب ومشكلاته أن الشباب العربي يعاني فعلا من العديد من المشكلات التي يمكن إجمالها فيما يلي :

1- أن الشباب يعاني من المشكلات التي ترتبط بحاجاته الأولية مثل الصحة، الجنس، عدم معرفتهم لميولهم الحقيقية وذكائهم، عدم معرفتهم كيفية اختيارهم لمستقبلهم المهني، عدم وجود فهم سليم لدى الآباء لطبيعة التطور لدى الأبناء مما يزيد مشكلات التكيف بين الآباء والأبناء.

2- أن الشباب في مجتمعاتنا العربية يعيش مرحلة بها بعض من مظاهر التناقض ولكنه لا يعيها تماما ومن هنا تأتي تناقضات استجاباته في كثير من البحوث التي أجريت وخاصة البحوث التي تناولت القيم والاتجاهات(محمد فهمي،2007، 103).

إن التركيز على أوضاع شبابنا ومشكلاته اليومية له ما يبرره فهم مورد بشري هام يساهم مساهمة فعالة في تنمية المجتمع وتطوره هذا من جهة، ومن جهة ثانية يمكن القول أن

أوضاع الشباب في المجتمعات الحديثة اليوم-كما يذهب إلى ذلك عالم الاجتماع "أنتوني جيدنز"- هي المؤشر الأساس على مستويات الصحة والعافية والرفاه الاجتماعي. (انتوني جيدنز، 2005) بالإضافة إلى ذلك فان الدوافع الرئيسية لجميع البرامج الاقتصادية والتربوية والاجتماعية التي تضعها الدول الحديثة يكون هدفها الأول الشباب.

إن الشباب العربي اليوم يجب أن يعبر عن معاناته اليومية وفق طرق مشروعة وأن يسمح له بذلك لان الخوف كل الخوف يأتي عندما لا يسمح لهذا الشباب أن يتكلم وفي هذه الحالة يكون مصدرا للخطر. فعندما لا يتكلم الشاب أولا يسمح له بالكلام فانه سيحطم كل ما يجده أمامه ،فشباب اليوم الذي يشعر بالإقصاء بشتى أنواعه أصبح ميالا للعنف والجريمة والمخدرات وغيرها من الانحرافات كما حدث في أوربا في السنوات الماضية وأحداث الضاحية الباريسية بفرنسا مثالا واضح وقوي على ذلك، هذا ما دعا كثير من علماء الاجتماع إلى الاهتمام ودراسة وتحليل هذه الأحداث التي اختلفت عن الماضي، فلم يعد الشباب المثقف هو الذي يقوم بالثورات والاحتجاجات فقط بل تعدى ذلك إلى شباب الضواحي المهمش والمقصى اجتماعيا وتكوينه العلمي والثقافي ضعيف. حيث وجدت كثير من الدراسات رابطة ملموسة بين فئات الشباب من جهة ودرجة الإقصاء الاجتماعي من جهة أخرى، والإقصاء أو الاندماج الاجتماعي وارتفاع معدلات الجريمة من جهة ثالثة (جيدنز،2005، 397).

إن شبابنا اليوم يعاني من مشكلة تناقض القيم وخاصة مع الانفتاح الهائل على وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، انه فعلا يعيش أو يتواجد في ما يمكن أن نطلق عنه المكان الثالث Tiers Lieux بحيث لا هو راضي كليا وحتى جزئيا عن وضعه الحالي ولا هو باستطاعته أن يصل إلى ما يحلم به، من هنا تظهر السلوكيات غير المحبذة عند هته الفئة : العنف ،الإجرام، الانتحار، الهجرة السرية أو الحراقة كما هو في شمال إفريقيا – الجزائر وتونس- على سبيل المثال- حيث الشباب ومن كلا الجنسين يهاجر عبر البحر بطريقة سرية إلى أوربا عبر قوارب غير صالحة(قوارب الموت) وفي كثير من الأحيان ينتهي به المطاف إما إلى الموت في البحر أن السجن أن وفق إلى الانتقال إلى الضفة الأخرى من البحر. ومع ذلك مازال هذا

الشباب مستمرا في الهجرة السرية رغم مخاطرها الشديدة. وهذا بحد ذاته مؤشر على أن شيئا ما أو خلل ما أصاب البناء الاجتماعي وانعكس سلبيا على فئة تتميز بالحركة والديناميكية وتسعى إلى إيجاد مكان لها ضمن عالم الكبار مكانا تجد فيه نفسها وتحقق فيه طموحاتها.فبتفضيلها الموت عن الحياة فهذا مؤشر خطير على أن هذا الشباب فقد الثقة بنفسه وبمجتمعه وفقد الثقة في هذا الواقع وكان التاريخ يعيد نفسه، فالشباب الأوروبي عاش نفس الأوضاع في فترة الستينات ومع تأثره بالوجودية التي وجد فيها الشباب الأوروبي التعبير عن ذاته وعما يشعر به وقد ترجم ذلك أحسن ترجمة ما عرف بأدب العبث وانغماس الشباب في المخدرات والجنس وخلق عالم خاص بهم، وقد كان ذلك تعبيرا عن ففدان الثقة بالمجتمع ومسيريه، بحيث أن المجتمع لم يعد قادرا أن يفهم الشباب وتطلعاتهم .ويبدو أن شبابنا العربي اليوم يعيش نفس الأوضاع وخاصة أنه يلاحظ أن العالم يتغير بسرعة والقيم التي تحكم العلاقات الاجتماعية تتغير هي أيضا ولكن أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية لم تتغير. من هنا فقد الشاب توازنه والثقة بنفسه وبدا كأنه يعيش في جزيرة أخرى أو كوكب أخر.

وشبابنا يعاني أيضا من مشكلات الجنس وضعف التربية الجنسية وقد حاولت بعض دول الخليج أن تفرض قانون يمنع الاختلاط في المؤسسات التربوية المختلفة إلا أن ذلك لو يمنع من ظهور انحرافات جنسية خطيرة بين الشباب وخاصة مع الانفتاح الإعلامي الذي أتاح للشباب مجالا واسعا للإبحار في عالم الجنس من دون ضوابط أو قيود ومع ذلك يبقى هذا الموضوع في كثير من مجتمعاتنا العربية من المحظورات والطابوهات وهذا ما يفسر الانحرافات الجنسية الخطيرة التي نشهدها ونقرأ عنها عند بعض المجتمعات العربية أن لم تكن كلها.

أن للشباب ثقافته الخاصة أو يمكن القول أن الشباب ونتيجة للتغيرات والخبرات التي يمرون بها تؤدي بهم التي تطوير ما يمكن أن نسميه بثقافة الشباب، وسوى كانت ثقافة فرعية أو لا فهي ثقافة موجودة وهي تتمثل في كونها نوع من اللغة والقيم الخاصة والتصرفات المتميزة التي يغلب عليها روح التمرد والعناد والغطرسة تجاه الكبار ولذلك يسميها بعض الكتاب الثقافة المضادة أو المعادية. (فرد ميلسون،2007، 14).

وإذا كان ينظر إلى الشباب دوما على أنهم مصدر للإزعاج والمشكلات (العنف داخل المدن، الانحرافات الجنسية، البطالة، الجريمة، تعاطي المخدرات، الهروب من المدرسة،أعمال الشغب، الإقصاء الاجتماعي، التهميش الاجتماعي، السلبية تجاه قضايا المجتمع المصيرية.....الخ) فهم أيضا مصدر للتغير الاجتماعي، وأكثرهم تؤثرا بالتغير الاجتماعي وهم الذين بواسطتهم يجدد المجتمع نفسه.

لهذا نرى أن العولمة التي أطلت علينا في العقدين الأخيرين سوف تترك بصمات واضحة على الشباب خاصة عندما يتعلق الأمر بمنظومة القيم التي تبثها وسائل الإعلام الجديدة التي هي أحد أهم أدوات العولمة. فمنظومة القيم المحلية والوطنية وفي ظل التغيرات الاجتماعية السريعة التي يشهدها العالم حاليا(والمجسدة في العولمة) ستكون عرضة للتأثير القوي وخاصة لدى فئة الشباب الذي ينظرون دوما إلى أن مجتمعهم لا يوجههم التوجيه السليم وخاصة في الأمور التي يعتقد الشباب أنها ذات أهمية بالنسبة لهم. وإذا كنا دوما نشير إلى التناقض بين القيم الشباب والمجتمع وإذا كان للشباب ثقافته الخاصة وإذا كان الشباب يمر بمرحلة أزمة الهوية التي يجسدها تناقض القيم، خاصة أنهم يمرون بمرحلة المراهقة التي تتميز ببحث الشاب فيها عن ذاته وعن هويته ومكانته في المجتمع وفي عالم الكبار وكيف يراه الآخرون. فاخطر ما في أزمة المراهقة أوبداية الشباب كما يقول"فرد ملسون" هو ما يعرف بأزمة الهوية التي تنشأ من عدم قدرة الشباب على فهم ذاته الجديدة. (فرد ملسون،2007) وكما يقول بورديو فان الشباب يوجدون في وضع مؤقت "نصف طفل—نصف بالغ فهو ليس طفلا وليس بالغا وهذا ما يجعل ذلك واقعا اجتماعيا شديد الأهمية.(بورديو.162-164).

فكيف سيكون مصيرها–القيم– أمام ثقافة العولمة الجارفة خاصة إذا علمنا أن الشباب هم أكثر الفئات الاجتماعية تأثرا بالتغيرات الاجتماعية والثقافية والقيمية السريعة ؟ وكيف ينظر الشباب العربي إلى العولمة كثقافة وقيم ؟ وهل يعيش شبابنا فعلا صراع القيم، وما هي أهم المواضيع التي يفكر بها شبابنا، وهل الشباب هم مصدر مشكلاتنا الاجتماعية أم أن مجتمعاتنا هي بحد ذاتها مشكل للشباب اليوم؟ وكيف يتصور الشباب مستقبلهم وما هي نظرتهم الخاصة إلى المستقبل ؟ في ظل هذه الظروف والمتغيرات ؟.

هذا ما ستحاول هذه الدراسة معالجته.

أولا : مفاهيم أساسية في البحث :

إن المواضيع الكبرى أو الإشكاليات الكبرى التي يعالجها علم الاجتماع منذ نشأته إلى الآن يمكن اجمالها في ما يلي :

1- الرباط الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية :
2- الحداثة وطبيعتهـــــا
3- الهيـــــــمنة والقوة
4- الفعل الاجـــتماعي
5- العقلانية واللاعقلانية
6- الأبنية الاجتماعـــية
7- التغير الاجتـــماعي

1- التغير الاجتماعي :

وكما يظهر مما تقدم فان التغير الاجتماعي يعتبر أحد المواضيع الرئيسية التي يعالجها علم الاجتماع منذ نشأته إلى الآن عرف التغير الاجتماعي: من الناحية السوسيولوجية على أنه تلك التحولات التي لها معنى جزئيا وكليا بالنسبة للنظام الاجتماعي في أجزائه المكونة له وطريقة الفعل.(André akoun ET Pierre Ansart.1999).

ويُعرفه عالم الاجتماع الكندي "غي روشي"(Guy Rocher.1968) التغير الاجتماعي "بأنه كل التغيرات الملاحظة في الزمن والتي تمس بطريقة لا تكون مؤقتة أو عرضية بناء أو وظيفة التنظيم الاجتماعي لمجتمع معطى والتي تغير مساره عبر مسيرته تاريخه".

من هذا التعريف الشامل يمكن أن نستنتج :

أولا : أن التغيير الاجتماعي هو قبل كل شيء ظاهرة جماعية بمعنى أنه يمس جماعة أو قطاع مهم منها، ويجب أن يمس شروط أو طريقة العيش والمجال العقلي للإفراد.

ثانيا : التغير الاجتماعي يجب أن يكون تغير في البناء بمعنى إننا يمكن أن نلاحظ تغيرات تمس التنظيم الاجتماعي في كليته أو في بعض أجزئه.

ثالثا : التغير في البناء يفترض بأن نحدده في الزمن بمعنى نستطيع أن نصف مجمل التحولات وذلك بأن نجعل نقطة مرجعية نقيس من خلالها التغيرات الحاصلة. وانطلاقا من هذه النقطة المرجعية نستطيع أن نقول أن تغيرا حصل وما ذا تغير وفي أي اتجاه حصل.

رابعا : حتى يكون تغيرا اجتماعيا حقيقيا يجب أن تكون له صفة الديمومة.

خامسا: نستطيع في الأخير أن نجمل الملاحظات الأربع السابقة ونقول بان التغير الاجتماعي يمس مجرى التاريخ للمجتمع.

وعلى العموم يمكن القول أن تاريخ علم الاجتماع أو أن علم الاجتماع في حد ذاته هو علم معرفة التغير الاجتماعي وهذا ما جسده الرواد الأوائل سان سيمون، كونت، دوركايم، ماركس....الخ.

- في التراث السوسيولوجي هناك أربع اتجاهات للتغير الاجتماعي (الوظيفية، التطورية، نظريات الصراع، التفاعلية).

بالنسبة للوظيفية فان التغير الاجتماعي راجع لعوامل داخلية تخص المجتمع نفسه (القيم والمعايير)، أما التطوريون فينطلقون في تفسيرهم للصراع من النظرة العضوية حيث ينظرون إلى المجتمع كتنظيم حي حيث يتطور حسب مبادئ الاختلاف والتكامل، أما نظرية الصراع فالتغير بالنسبة لها حاصل نتيجة للتناقضات الداخلية التي تميز تشكيلة اقتصادية اجتماعية في مرحلة زمنية معينة، فتاريخ كل المجتمعات هو تاريخ الصراع الطبقي كما ورد في البيان الشيوعي، وهذا الصراع أساسه مادي وليس فكري أو ثقافي ،مع أن ماركس لا ينفي دور العوامل التكنولوجية في تطور المجتمعات ولكن المحصلة الأخيرة ترجع للبناء التحتي. أما الطرح الحديث نسبيا فيرجع إلى الاتجاهات التفاعلية التي تنظر إلى الفعل والتغيرات الاجتماعية نتيجة للتفاعلات اليومية التي تتم بين الأفراد.فالمجتمع ليس معطى ولكنه يتشكل من خلال الواقع اليومي والتفاعلات اليومية فالفعل يبنى والصراع يبنى كذلك نتيجة للتفاعلات اليومية وتضارب المصالح والحسابات التي يبديها كل فاعل.

وعلى العموم نستطيع أن نقول أن التغير الاجتماعي يرجع إلى أسباب عديدة ومعقدة ولا يمكن أن نختزله إلى عامل واحد وخاصة مع التطورات الأخيرة الحادثة والمجسدة في العولمة وتطور وسائل الإعلام والاتصال التي جعلت من العالم قرية كونية بلغة ماكلوهان.

وتمثل القيم الثقافية احد عوامل التغير الاجتماعي إلى جانب عوامل أخرى كالتطور التكنولوجي والاقتصاد والعامل الديمغرافي والايدولوجيا والصراع. وإذا فهمنا العولمة على إنها منظومة قيم فمن دون شك سوف تحدث تغيرات عميقة لدى المجتمعات الخاضعة لها وتعتبر فئة الشباب ونظرا للخصائص التي تتميز بها(البحث عن الذات، البحث عن الهوية، عدم الاستقرار، سرعة التأثر...رفض القديم وتبني كل ما هو جديد،) من أهم الفئات تأثرا بذلك. وفي كثير من الأحيان يكون ذلك من دون وعي وإدراك لخطورة تبني قيم وافدة أصلها مجتمعات أخرى تختلف جذريا عنا في أسسها العقائدية والثقافية وفلسفتها الاجتماعية. وتؤدي في الأخير بالشباب إلى فقدان هويته الأصلية وفقدان ثقته بنفسه وبمجتمعه وبثقافته المحلية.

2- القيم :

احتلت القيم أهمية خاصة في فكر الرواد الأوائل في علم الاجتماع (كونت، دوركايم، فيبر،) إذ تصوروا القيم بمثابة موجهات للفعل بغض النظر عن مصدرها الخارجي مع دوركايم أو داخلي مع ماكس فيبر أو داخلي وخارجي مع بارسونز، ولكن كل علماء الاجتماع يجمعون على أهمية القيم ودورها المحدد للسلوك البشري، حيث يلعب المجتمع عبر التنشئة الاجتماعية والثقافة في تزويد الفرد بالقيم والمعايير التي يتبناها. ولهذا عرفت القيم "بأنها مجموعة الأحكام المعيارية المتصلة بمضامين واقعية يتشربها الفرد من خلال تفاعله مع المواقف والخبرات المختلفة، ويشترط أن تنال قبولا من جماعة اجتماعية"، أو هي "مجموعة من المبادئ والمعايير التي يضعها مجتمع ما في ضوء ما تراكم عليها من خبرات وتكون نتيجة عمليات انتقاء جماعية، يصطلح أفراد المجتمع عليها لتنظيم العلاقات بينهم" (خليل عبد الرحمن المعايطة،2000،185-186).

وإذا كانت التجربة تبين النسبية التاريخية للقيم، فإنها في الجهة المقابلة تبين العلاقة الكبيرة التي تربط القيم (أخلاقية، دينية، سياسية) والثقافات وتطرح بذلك مسألة دورها في النشاط الاجتماعي. إن علماء الاجتماع الأوائل (كونت، دوركايم، فيبر) جعلوا من القيم موضوعا رئيسيا في تفكيرهم وأطروحاتهم الأساسية، فالانتماء لقيم مشتركة يعتبر عنصرا أساسيا للحياة، ويعتبر دوركايم من أكثر علماء الاجتماع الذين أعطوا لموضوع القيم مكانة خاصة في أطروحاتهم، فمن خلال تناوله لظاهرة تقسيم العمل رأى دوركايم أن هذا التقسيم سيؤدي إلى استقلالية متزايدة للفرد وهذا ما يؤدي إلى انهيار القيم وفقدان الاندماج في إطار العلاقات الاجتماعية وهذا ما يشجع بدوره على ظهور ظاهرة "الأنيميا". وهذا ما يستلزم إقامة تضامن جديد يتناسب مع ظاهرة تقسين العمل الجديدة التي يعرفها المجتمع وهو ما أطلق عليه التضامن العضوي.فبدون قيم ومعايير- التي تعتبر كالاسمنت الذي يربط بين اجزاء المجتمع المختلفة-سيتردى المجتمع إلى حالة من الذرية ستؤدي في الأخير إلى انهيار المجتمع وتفككه، وهذا ما كرس له دوركايم كل جهده الفكري.

أما بارسونز فيعتبر بدوره من ابرز علماء الاجتماع المعاصرين الذي افردوا للقيم مكانة خاصة في نظريته حول الفعل والنسق الاجتماعي وان كان لم يتبع الطرح التطوري كما فعل دوركايم فانه بالمقابل بين أن القيم والمعايير هي موجهة للفعل وحسب بارسونز فان أي مجتمع يريد البقاء وضمان هذا البقاء عليه أن يضمن تجديد قيمه، فالمجتمع منظورا إليه كنسق من القيم والثقافة والمعايير، والأفعال الفردية تستطيع أن تكون في توافق فيما بينها لأن الفاعلين الاجتماعيين يتصرفون من خلال معايير وقيم المجتمع.

وفي هذا الإطار فقد اكتسبت المعايير أهمية مطلقة في حل بارسونز لمشكلة النظام، فأفعال الفرد ليست عشوائية أو محكومة بالعواطف ولكنها على العكس من ذلك تمام. إذ نجدها تكشف عن قدر من النظام بحيث لا تتردى في حالة من الحرب أو تختلف اختلاف كبيرا بحيث لا يمكن التنبؤ بها، وتوجد هاتان الخاصيتان ـــ فقط ـــ إذا ما شارك أعضاء المجتمع في مجموعة من القيم المطلقة التي تحدد أهدافهم ووسائلهم لتحقيق هذه الأهداف، وتضفي هذه القيم قدرا من النظام والمعنى على سلوك الفرد، ومن ثم تكبح الصراع و الفوضى في المجتمع.

(أيان كريب،1999). حسب بارسونز ولكي يكون المجتمع مستقرا ويستمر في الوجود يجب أن يستجيب لأربع وظائف أو أنماط من القيم وقد اختصرها بارسونز في الشعار التالي:Pattern Adaptation.Goal.integration.latten A.G.I.L

فالنسق الفرعي الاقتصادي يتوافق مع قيم التكيـــف.

النسق الفرعي السياسي يتوافق مع قيم تحديد الأهداف.

النسق الفرعي الثقافي يتوافق مع قيم الحفاظ على النمط والمعايير.

النسق الفرعي الاجتماعي يتوافق مع قيم التكامل الاجتمـــاعي.

أما ماكس فيبر ومن خلال أطروحته "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"وفي إطار تحليله لنتائج المذهب البريتاني أو ألتطهيري حول شكل الرأسمالية والأخلاق الكالفنية التي تثمن العمل والتوفير، بين دور القيم في الاتجاهات والسلوكيات.

3- صراع القيم :

أن صراع القيم ظاهرة دائمة سواء بين أنظمة مختلفة أو داخل نفس الجماعة، فصراع القيم لا يتوقف وهو يلخص استمرارية إشكالية القيم، انه يعكس أشكال مختلفة بداية من الحياة اليومية (داخل الأسرة مثلا) أو صراع قيم أكثر تشكلا وتطورا (المحاكم مثلا).

فعلى المستوى الميكرو سوسيولوجي وكما بين عالم الاجتماع الأمريكي من أصل كندي .غوفمان ومن خلال نظريته حول فن المسرح (Dramaturgie Duquotidien) فانه داخل وضعية وجها لوجه فان المتحاورين يتبعون قيم من خلال إجراءات دقيقة، فالمتحاورون لا يتوقفون عن إظهار توجهاتهم نحو التوافق أو تأكيد ذاتهم من خلال الآخرين. وحسب غوفمان فان المتحاورين لا يعكسون نفس القيم بشكل ظاهر ولكن يطبقون قيم ومعايير تجسد وتعكس القيم العالمية لاحترام الآخر.

أما على مستوى الماكرو سوسيولوجي فيمكن اخذ مثال المؤسسة كحقل لتشكل مواجهات تعكس فعلا صراع القيم، فالأفراد المنفذين للتعليمات ينطلقون من قيم الاعتراف بحقوقهم وقيم التعويض ومكافأة العمل، وهي قيم في تعارض مع قيم المسيرين الذي ينطلقون من قيم تعكس الفعالية وزيادة رأس المال والتحكم في المحيط أو البيئة وهذا الصراع يظهر من خلال

الإضرابات والتوقف عن العمل، ولكن المفاوضات والتراضي يمكن أن تؤدي إلى تخفيف مؤقت ومراجعة قيم كل طرف.

وإذا كان في كثير من الحالات أن صراع القيم يجد له مخرجا إما بالتوافق والتراضي فانه في حالات أخرى لا يتحقق هذا الأمر وهذا يؤدي إلى ما أشار إليه ماكس فيبر بعبارة La Guerre Des Dieux ويشير بها ماكس فيبر إلى الوضعية أين المواجهات بين القيم المتعارضة لا تجد لها حلا أو تفاهم ممكن : مثال ذلك صراع بين أمتين داخل نفس الحيز الجغرافي أو بين جماعتين ذات هويتين دينيتين مختلفتين حيث لا يوجد أي مكان أو مجال للتسوية. (André akoun ET Pierre Ansart.1999).

4- العولمة :

يمكن النظر إلى العولمة "على أنها نسق من الثقافة والقيم والمعايير المهيمنة والتي تسعى إلى فرض أسلوب واحد مهيمن ومقصيا لبقية القيم والثقافات الأخرى. وهذا يؤدي بنا إلى القول إلى أن العولمة في شكلها الحديث هدفها الأول والأخير القيم والثقافة والمعايير وليس الجانب الاقتصادي كما يروج له، أن الأمر يتعلق بغزو فكري وثقافي وقيمي، وحتى الأمريكيين أنفسهم لا يخفون هذا الجانب، ومع أننا لا يمكن أن نعزل أنفسنا عن العالم بحجة معاداة العولمة فهذا أسلوب لا يجدي ونوع من الهروب إلى الأمام وإنما المهم أن نكون واعين برهانات العولمة وتحدياتها وما هي السياسات التي نواجه بها هذا التحد وكما قال الفرنسيون ذات مرة منتقدين الهيمنة الثقافية الأمريكية التي تجسدها ثقافة الكوكا كولا والجينز وماك دونا لد "إذا كنا لا نستطيع أن نبدع مثل أمريكا فعلى الأقل يجب أن نقاوم".

5- الشباب :

مفهوم الشباب ليس مفهوما ثابتا وموحدا بين المجتمعات فهو يتغير حسب الزمن وحسب الثقافات وحسب المجال المعرفي الذي يتناول هذا الموضوع وحسب المتغير الذي يعتمد في تحديد الشباب، فعلم الاجتماع يركز عل الأدوار والمكانة الاجتماعية، وعلم النفس على الاحتياجات النفسية والميول والنمو النفسي والشخصي ومع ذلك يمكن أن نتكلم عن فئة الشباب لنشير بذلك إلى الفئة العمرية التي تقع ما بين 15 و25 سنة وهذا هوا لمتداول في

كثير من الدراسات. ومع التقدم في مجال الصحة وارتفاع معدل العمر الحياة أصبحت بعض المجتمعات ترفع هذا الحد إلى 30 سنة. وعليه يمكنا أن نعتبر أن فئة الشباب كما نستعملها في دراستنا هذه تشمل الشباب بين 15 و30 سنة.

6- إجراءات الدراسة الميدانية :

أجريت هذه الدراسة على عينة من طلاب كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة محمد خيضر بسكرة وذلك قصد استطلاع أرائهم حول التساؤلات المطروحة في بداية هذه الدراسة، والوقوف على اتجاهاتهم نحو هذه المواضيع: العولمة، المستقبل، تغير القيم، اهتماماتهم وانشغالاتهم الحالية والمستقبلية.وقد شملت عينة الدراسة 280طالبا من الأقسام التالية : علم الاجتماع(60 طالبا من مجموع 216 أي بنسبة 27,77 %)، علم النفس(60 طالبا من مجموع 344 أي بنسبة 17,44 %))، الإعلام والاتصال(60 طالبا من مجموع 316أي بنسبة 18,9%))، الأدب العربي (100طالبا من مجموع 964 أي بنسبة10,37%)). وقد اخترنا طلبة السنة الثالثة والرابعة بشكل مقصود لأنهم حسب اعتقادنا أصبحت لديهم خبرة ودراية بمثل هذه المواضيع أكثر من الطلبة الجدد الذين لم يخبروا بعد الحياة الجامعية و لم تتبلور في ذهنهم كثير من المواضيع المطروحة في هذه الدراسة وفي هذه الدراسة أيضا لم نفرق بين الذكور والإناث لأنهم كلهم يمثلون شريحة الشباب وتماشيا أيضا مع فكر الجندر أو النوع الاجتماعي ،وعلية فقد كانت عينة الدراسة من نوع العينة العشوائية البسيطة.أما المنهج المستخدم وتماشيا مع أهداف الدراسة فقد كان المنهج الوصفي.

أما الأداة المطبقة في هذه الدراسة فقد تم الاعتماد بشكل كلي على استبيان احتوى على 23سؤالا حاولنا من خلاله تغطية جميع تساؤلات الدراسة.

7- نتائج الدراسة :

وقد كانت نتائج الاستبيان على النحو التالي :

1- أن اغلب المبحوثين كانوا من نوع الإناث 200 طالبة (أي بنسبة 71,42 %)) مقابل 80طالبا (أي بنسبة 28,57%)) وهذه نتيجة متوقعة ومنتظرة لأن الغالب الآن في جميع المؤسسات التعليمية هم من نوع الإناث أكثر من الذكور.

2- من ناحية السن فقد تراوحت أعمارهم بين 20 و25 سنة، فان سنهم والسنوات التي قضوها في الجامعة واحتكاكهم ببعضهم البعض تتيح لهم معرفة ودراية جيدة بمشاكلهم والمواضيع المطروحة للنقاش.

3- عكس ما كنا نتوقع فان نظرة هؤلاء الشباب إلى المستقبل كانت جد ايجابية وهذا ما عبرت عنه نسبة (90%) من عينة الدراسة ورضا الشباب عن واقعه الاجتماعي الحالي وقد عبرت عنه نسبة 85% مقابل 15% غير راض عن واقعه الاجتماعي الحالي وتفسرينا لهذا أن الشباب الجزائري رغم الصعوبات التي يعيشها والأحداث التي مرت بها الجزائر لم تؤثر في ثقته بنفسه وبمستقبله ومستقبل البلاد، وربما نفسر ذلك أيضا بأن الشباب لم يرد أن تسيطر عليه نظرة وإحساس التشاؤم لأن ذلك سيجعله عاجزا عن بناء ذاته ومستقبله. ورضاهم عن واقعهم الحالي يعكس وعي الشباب بظروف بلده والرهانات الكبرى التي يشهدها العالم خاصة العولمة والمشكلات الاقتصادية العالمية وغيرها.

4- النتيجة الرابعة التي توصلنا إليها وعكسها السؤال حول المواضيع التي يفكر فيها الشاب في المستقبل فقد سيطر موضوع العمل على باقي المواضيع وعكسته نسبة 80%.وهذه نتيجة متوقعة فتأمين المستقبل يمر حتما عبر العمل وهذا التكوين الجامعي والسنوات التي قضاها الطالب في الجامعة يجب أن تتوج وتترجم بمنصب عمل مناسب يحقق من خلاله الطالب ذاته ويساهم في بناء وتنمية مجتمعه. والموضوع الثاني الذي اجمع عليه المبحوثون هو موضوع الزواج ومثلته نسبة 10%. وفي المرتبة الثالثة والرابعة احتلهما موضوع الهجرة والسكن وبنسبة 5% لكل منهما.

5- النتيجة الخامسة والخاصة بالعولمة فقد كانت نظرة الشباب إليها ايجابية و لم يبدي الشباب تخوفا منها وكانت النسبة 65% مقابل 35% ابدوا نظرة سلبية وهذا يعني أن الشباب الجزائري يدرك أن العولمة أصبحت واقعا ماثلا أمامنا ويجب أن نتقبلها ونتعايش معها رغم إدراكه أن لها تأثير على قيم مجتمعنا وعكسته نسبة 95%، وأن

وسائل الإعلام الحديثة التي هي أبرز ادوات العولمة في نشر القيم أثرت فعلا في قيمنا المحلية وهذا ماعكسته نسبة 90 % من المبحوثين.

6- أما النتيجة السادسة والتي لها علاقة بالنتيجة السابقة فقد أظهرت نتائج المبحوثين أن الشباب الجزائري غير متمسك بقيمه التقليدية وهذا تعكسه التأثيرات السلبية للعولمة ووسائل الإعلام الحديثة، ومع أن هؤلاء الشباب يفضلون طريقة الزواج التقليدية حيث كانت إجابة المبحوثين الذين يفضلون هذه الطريقة نسبتها 75%، وأن المبحوثين يفضلون أيضا أن يكون لوالديهم دخل في اختيار شريكة حياته وقد عكستها نسبة 95 %، ومع هذا فان الشباب المبحوث يرى أنه أكثر تحررا من قيم المجتمع 93% وأنه يؤمن بصراع الأجيال 84 %، وأنه غير مطيع لوالديه وعبرت عنه نسبة68% وأنه يريد العيش منفردا بعد الزواج75% وليس مع الأسرة، وأنه يفضل أن تكون شريكة حياته ذات مستوى تعليمي مرتفع 83 % وأن شباب اليوم هو مصدر للمشكلات الاجتماعية85%، وهذا يجعلنا نقول أن شبابنا يعيش فعلا أزمة قيم بل وصراع قيم فهو من جهة يتمسك ببعض القيم الاجتماعية ومن جهة أخري يبدي توجهات نحو اكتساب قيم حداثية ذات تأثيرات غربية أو غير أصلية.

7- النتيجة الأخرى التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة كانت تخص رأي الشباب حول الهجرة السرية وقد كانت إجاباتهم مشجعة للهجرة السرية 92% وعن أسباب هذه الهجرة حسب الشباب المبحوثين كان تامين المستقبل هو العامل الأساس 63%وتغيير الأجواء 16% والزواج في المرتبة الثالثة 13% ولكن في نفس الوقت الذي يشجع فيه المبحوث الهجرة السرية فانه لا يرغب فيها لو أتيحت له الفرصة 91% وهذا يعني أن الشاب المبحوث يتفهم الذين يقومون بالهجرة السرية ويتفهم دوافعهم والمتمثلة في البحث عن فرصة للعمل من اجل تامين المستقبل.

8- النتيجة الثامنة والمتعلقة بالمواضيع التي يناقشها الشباب مع بعضهم البعض حيث كان الهدف معرفة أراء الشباب وطريقة تفكيرهم والمواضيع المسيطرة على تفكيرهم ومن

خلال إجاباتهم اتضح أن أهم المواضيع التي يدور حولها الحديث والنقاش بين الشباب فيما بينهم هي :

1-المواضيع الاجتماعية بنسبة 37%

2 - المواضيع الدينية بنسبة28%

3-حول المستقبل بنسبة24%

4-سياسية بنسبة 5%

5-رياضية بنسبة 3%

6-الهجرة بنسبة 2 %

7-الجنس بنسبة 1 %

8-اقتصادية 0%

وكما يبدو من هته النسب أن شبابنا مهتم كثيرا بالمواضيع الاجتماعية37% وهي تعكس صراع القيم لأن في كثير من الأحيان تحمل المواضيع الاجتماعية قيم مختلفة وخاصة مع هيمنة وسائل الإعلام الحديثة والانفتاح الإعلامي الهائل، وفي نفس الوقت تؤكد النسبة الثانية في هذه الإجابات وهي التي تمثلها المواضيع الدينية 28% الموضوع الأول، لأن تناول المواضيع الدينية يعني بالضرورة أن هناك صراع قيم بين القيم الحديثة والقيم الاجتماعية والدينية وخاصة مع الغزو الإعلامي وتعدد القنوات التلفزية وتعدد برامجها وما تحمله من ثقافات وقيم وسلوكيات وأنماط في الأكل واللبس والموضة والموسيقى وغيرها، أما موضوع المستقبل فقد احتل الرتبة الثالثة بنسبة 24% وقد كنا نعتقد في البداية أن المستقبل وموضوع الاقتصاد والهجرة ستحتل مراتب متقدمة في حوارات ومناقشات الشباب، ولكن يبدو أن المواضيع الاجتماعية والدينية والمستقبل تعكس حقيقة وهي أن شبابنا رغم كل شيء العولمة ووسائل الإعلام الحديثة، والأزمة الاقتصادية ما زال يبدو عنده نزعة المحافظة رغم أنه يعيش أزمة قيم وهو شيء متوقع وطبيعي ويتناسب مع المرحلة العمرية التي يعيشها من جهة والتطورات الحديثة وخاصة في مجال الإعلام والاتصال.

وموضوع الهجرة الذي احتل المرتبة السادسة بنسبة 2% يحتاج إلى تفكير لتفسيره وهذا لأن الهجرة السرية وحتى الهجرة العادية أثارت الكثير من الحبر في السنوات الأخير ة حتى خيل إلينا أن جميع الشباب سيهاجر لو أتيحت له الفرصة ولكن هذه الدراسة أثبتت لنا العكس، فشبابنا رغم تفهمه للذين يهاجرون إلى أنه لا يحبذ الهجرة ويفضل البقاء في الجزائر رغم الصعوبات التي تلاقيه في مجال العمل على سبيل المثال، ولكن ثقته في إمكانات بلده ونظرته المتفائلة للمستقبل ربما كانت السبب في عدم تفصيله للهجرة السرية، وهذا يبين لنا من جهة أخرى أن ما أثير عن الهجرة السرية يبدو غير سليم وقد تم تضخيم الأرقام، صحيح نحن لا ننفي وجود هذه الهجرة فهي موجود دوما عبر التاريخ وليست حكرا على فترة زمنية معينة أو مجتمع معين فهي تزيد وتنقص حسب الظروف التي تمر بها بعض المجتمعات، ولكن يبدو أن الإحصائيات غير دقيقة فاغلب المهاجرين سريا ليسوا من الجزائر بل من تونس وبعض الدول الإفريقية.

9-آخر نتيجة يمكن أن تستنتجها من هذه الدراسة هو موضوع الجنس حيث تذهب كثير من الدراسات العربية أن شبابنا العربي يعاني من موضوع الجنس ويفتقد إلى الثقافة الجنسية وان موضوع الجنس يشكل احد الطابوهات بالنسبة لمجتمعنا العربي وخاصة الشباب ويبدو من خلال إجابات الشباب المبحوث أن موضوع الجنس بالنسبة له ما زال يشكل احد الطابوهات حيث عبرت عنه نسبة 74% من أفراد العينة ورغم أن أفراد العينة اغلبهم من الإناث إلى أن ذلك ليس مبررا ولا يمكن أن ينفي هذه الحقيقة. ورغم هذا فان نسبة 26% الذين أجابوا بان الجنس لم يعد من الطابوهات عند الشباب وهو يشكل جانب من جوانب حديثهم تعتبر نسبة لها معنى، وهذا يعني أن موضوع الجنس حاضرا في مناقشات الشباب الجامعي.

الخلاصة العامة التي نخرج بها من هته الدراسة بشقيها النظري والميداني، أن شبابنا رغم الصعوبات التي يمر بها ما زال متفائلا بالمستقبل ورغم صراع القيم الذي يعيشه كما عكسته النتيجة السادسة نتيجة لتطور وسائل الإعلام الحديثة، إلا أنع مازال يبدي نوعا من المحافظة واحترام بعض القيم الاجتماعية كطريقة الزواج التقليدية ودور الوالدين في اختيار شريك أو

شريكة الحياة والاهتمام بالمواضيع الدينية في النقاش الذي يدور بينهم وعدم تفضيله للهجرة السرية، ومع هذا نقول أن هذه مجرد محاولة استطلعنا من خلالها بعض الآراء والمواضيع الخاصة بالشباب وهي من دون شك تحتاج إلى تأكيد من خلال دراسات أخرى وعلى نوعية أخرى من الشباب سوى داخل الجزائر أو بعض الأقطار العربية حتى تكون النتائج ذات مصداقية أكثر .

هوامش االبحث :

1-ايان كريب. النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. ترجمة محمد حسين غلوم. سلسلة عالم المعرفة .(العدد 244.1999)

2-انتوني جيدنز.علم الاجتماع.ترجمة فايز الصباغ.المنظمة العربية للترجمة. بيروت.2005

3-بيير بورديو.أسئلة علم الاجتماع.ترجمة ابراهيم فتحي .دار العالم الثالث.القاهرة.1995

4-خليل عبد الرحمن المعايطة.علم النفس الاجتماعي.دار الفكر للطباعة والنشر.الأردن.2000

5-محمد سيد فهمي. العولمة والشباب من منظور اجتماعي.دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. الاسكندرية .2007

6-فرد ميلسون. الشباب في مجتمع متغير.ترجمة يحي مرسي عيد بدر.دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. الاسكندرية.2007

7-- Philippe cabin ET Jean –Francois dortier.La Soiologie Histoire ET Idées. Editions Sciences Humaines.2000

8--André akoun ET Pierre Ansart. Dictionnaire De Sociologie .Le Robert Seuil.1999

9-Guy Rocher. Le Changement Social.Paris. Edition H.M.H .1968

10-Galland Olivier.Sciologie De La jeunesse.Paris .Armand colin.2004 -

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والانسانية
قسم علم الاجتماع

استبيان حول الشباب والعولمة

ونسق القيم

إعداد : أ. د عبد العالي دبلة

عزيزي الطالب(ة) نحن بصدد إجراء دراسة حول الشباب والعولمة ونسق القيم ،نرجو منك الإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بكل صدق وأمانة وهذا لخدمة البحث العلمي ونؤكد لك أن إجاباتك تبقى سرية ولا تستخدم إلا لهذا الغرض.

ضع علامةX أمام الجواب المناسب

1-السـن :

2- الجنس:

3-كيف تنظر إلى المستقبل؟ نظرة تفاؤل نظرة تشاؤم

4- ما هي المواضيع التي تفكر فيها في المستقبل رتبها حسب الأهمية :

العمل

الزواج

الهجرة

السكن

أخرى

5- ما هي نظرتك إلى العولمة :

سلبية ايجابية ؟

6-هل تعتقد أن شباب اليوم أكثر تحررا و تمردا على القيم الاجتماعية للمجتمع ؟ نعم لا

7- هل تعتقد أن وسائل الإعلام الحديثة أثرت في شباب اليوم ؟

سلبا إيجابا ؟

8-هل تعتقد أن الشباب اليوم مازال متمسكا بالقيم التقليدية ؟

نعم لا

9-هل تعتقد أن العولمة لها تأثير كبير علي قيم مجتمعنا ؟

نعم لا

10-ما هي المواضيع التي تناقشها مع زملائك رتبها حسب الأهمية؟

سياسية

اقتصادية

رياضية

اجتماعية

دينية

حول المستقبل

الهجرة

الجنس

11-ما رأيك في الهجرة السرية ؟

تشجعها ترفضها

12-ما هي الأسباب التي تدفع إلى الحرقة-الهجرة السرية- حسب رأيك؟

العمل

الزواج

تامين المستقبل

تغيير الأجواء

أسباب سياسية

13-لو أتيحت لك الفرصة للهجرة السرية هل تقوم بها ؟

نعم لا

14-هل ترى أن شباب اليوم أكثر تحرر من قيم المجتمع ؟

نعم لا

15-هل تؤمن بوجود صراع الأجيال ؟

نعم لا

16-هل تعتقد أن موضوع الجنس مازال من الطابوهات في مجتمعنا ؟

نعم لا

17-هل تفضل طريقة الزواج ؟

التقليدي العصري

18-هل تفضل العيش بعد الزواج ؟

منفردا مع الأسرة

19هل سيكون لوالديك دورا في اختيارك لشريكة حياتك؟

نعم لا

20-هل تفضل أن تكون شريكة حياتك ذات مستوى تعليمي؟

مرتفع منخفض

21-هل تعتقد أن شباب اليوم مازال مطيعا لوالديه ؟

نعم لا

22- هل تعتقد أن شباب اليوم مصدرا للمشكلات الاجتماعية؟

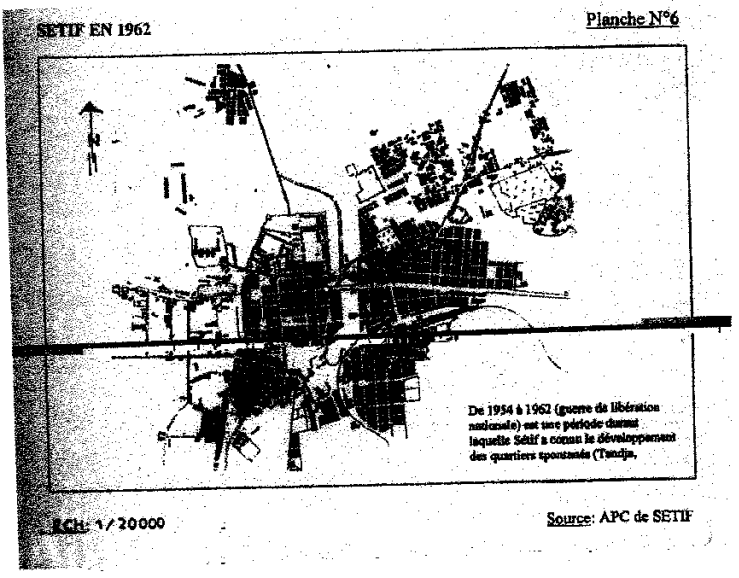
نعم لا

23-هل تعتقد أن شباب اليوم راضيا عن واقعه الاجتماعي الحالي؟

نعم لا

التغير القيمي وأزمة الأهـــداف في الحقل السيـــاسي (المجتمع الجزائري نموذجا)

الأستاذ الجمعي نوي
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع



مقدمة :

إن عالمية التغير الاجتماعي، في مجالات عديدة كالاقتصاد والحقل السياسي علي وجه التحديد، والتي أفرزت بدورها تغيرات طالت. البنيات الثقافية والاجتماعية. أدخلت المجتمعات النامية في سياق حتميات التحول نحو"انمذجة" قيمية عالمية فرضت كأشكال للتكيف والاندماجية العالمية، تحت مبررات ودوافع داخلية جسدت في مطالب المجتمع (كالحق في التعبير، وفي المشاركة السياسية، وحيازة فضاء عام قائم علي التعاقد واحترامه من قبل كل القوي الاجتماعية)، وأسباب أملتها الدولة الغربية المهيمنة اقتصاديا وسياسيا، إعلاميا وثقافيا.

في سياق ثنائية الحاجة للتغيير، والخوف منه في ذات الوقت، برزت إشكالية تحتاج للتفكير، تكمن فيما إذا كان التغير القيمي الذي يشهده المجتمع الجزائري، يقينا وممارسة هو هـــــدم للقيم الاجتماعية والسياسية القائمة؟ أم أن المجتمع الجزائري بإمكانه أن يتكيف مع القيم التي فرضتها التحولات العالمية؟ أن التغير القيمي وأشكاله المختلفة في الجزائر، يعرف مقاومة تتخذ أشكال مختلفة، تستشف في ضوء أمارات، الانسحاب من المؤسسة التي يعمل بها، والعزلة الاجتماعية في الحي الذي يسكنه، واللامبالاة إزاء ما يحدث من حوله والتي تحملها صور الفر دانية السلبية ومؤشرات هجر السياسية، مثل ما تصورها لنا الشواهد الواقعية (نسب الانخراط في الأحزاب، والنشاط في مؤسسات المجتمع المدني)، هذه التوصيفات جعلت من بعض المهتمين نعت هذه الحالات بـــ"العطل الاجتماعي" وراح البعض الأخر إلي حد الجزم بأنها حالات المجتمعات" المتأزمة".

مما سبق تسعي هذه المداخلة معالجة المسائل التالية.

1- التنشئة السياسية ودورها في حيازة الفرد للقيم السياسية الجديدة في المجتمع الجزائري، (التعددية السياسية، الديمقراطية، إرادة العيش معا).

2- علاقة الخطاب السياسي الحامل لهذه القيم السياسية الجديدة وإشكاليات تجسيدها.

3- هل المجتمع الجزائري، علي اختلاف مرجعياته الإيديولوجية، والسياسية يقاوم هذه القيم السياسية الجديدة، أم أن الإشكالية مردها أزمة الأهداف التي يعرفها النظام السياسي (السلطة، الأحزاب، ومؤسسات المجتمع المدني) في مرافقة المجتمع لاستساغة التغير ألقيمي الذي هو في نهاية المطاف حتمية اجتماعية.

التغير القيمي وأزمة الأهداف في الحقل السياسي :

منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي، شكلت الأزمة التي يعرفها المجتمع الجزائري حقلا خصبا للباحثين في مجالات معرفية واختصاصات مختلفة، ودون عناء يستشف القارئ أن مختلف الدراسات في تشخيصها للأزمة تحكمت فيها مرجعيات إيديولوجية مختلفة أدت علي حد تعبير بياربورديو إلي إنتاج خطاب إيديولوجي يتحدث باسم المجتمع ونيابة عنه، و لم نتمكن بعد من إنتاج خطابا علميا يسمح للمجتمع بالتعبير عن ذاته [1].

إن وقع الأزمة، الذي طال جل البنيات الاجتماعية والثقافية والسياسية، والذي لم تسلم منه البنيات الفكرية وحتى التخصصات العلمية ذاتها، التي أضحت عرضة لارتباك تجلت مظاهره في استحضار نظريات ومفاهيم ناجزه، سعي في خضمها الباحثين تفسير مجتمعاتهم وروج لها، سواء كمشروطيات ومخارج للازمة، واستعمالها كمفاهيم مفاتيح لتفسير وإدراك ماحل بنا. دون عناء وشرح كبيرين، يقف كل متتبع علي ولوج العديد من المفاهيم منذ التسعينات من القرن الماضي، ليس لكونها لم تكن معروفة و لم يتضمنها التراث الفكري، بل لكونها غيبت حتى لا تحدث عدوي لدي أفراد المجتمع وتتحول إلي مطالب تهدد استقرار مجتمعاتنا سياسيا واجتماعيا وحتى ثقافيا، طالما إن الاستقرار كان سائدا في السبعينات، والأزمة ليست من جنس مجتمعنا حسب الخطاب الرسمي للسلطة.

لقد تضافر الجهد للنخب العارفة بعد الأزمة التي تعرض لها المجتمع الجزائري، لإيجاد تفسيرات وأسباب لها، فالتقت مع النخب السياسية في استحضار المفاهيم، كالديمقراطية والمجتمع المدني، والمواطنية، والتغير في القيم، وغيرها من المفاهيم ،لتشكل مفهومات ومواضيع للحظة التاريخية، بمعني أنه حان الوقت لاعتناقها والترويج لها وانه دون تكريسها ستظل الأزمة قائمة. وعلي وقع الاستحضار للمفاهيم، برزت بالموازاة انقسامية فكرية ومقروئية لأسباب الأزمة تراوحت علي العموم في عزو الأزمة لتفسيرات مادية وأخلاقية ودينية. شكل الاتجاه الثقافوي احد اتجاهاتها الرئيسية في تفسير وتشخيص الأزمة حملتها رؤية اثنومركزية شكلت استمرارية لنظريات الاستشراق، والتي تعزو الأزمة لعلاقة مجتمعاتنا مع الحداثة "إن العربي المسلم يتمسك أكثر بالماضي، لا يعتنق قيما جديدة بل يقاومها، علي العكس من المجتمعات الغربية التي تتشكل من أفراد أحرار، في حين المجتمعات العربية الإسلامية تحمل قيما ثقافية تذيب الفرد وتصهره داخل الجماعة" (2)

1- pierre bourdieu , **Esquisse d'une théorie pratique**, librairie, droz, Gèneve, 1970, p 157.

2- Addi lahouari , **Relegion et culture politique dans le monde Arabe** , in , making civil societies work , université de Potsdam , 2007 , pp 47- 49 .

إن مثل هذه المقاربات لاتتناول ثقافة الجماعة كموضوع قائم بذاته علي غرار ما تم في المجتمعات الغربية، بل تتناوله كموضوع مبني واستثنائي، الهدف منه الترويج لأفكار مغلطة تعتبر المجتمعات العربية الإسلامية ضحية لثقافاتها. إنها في الواقع خطاب إيديولوجي يتستر وراء استعمال مدونات العلوم الاجتماعية، كما أن هذه المسالة الغرض منها يظل إبراز تخلف المجتمعات العربية الإسلامية ومقارنة درجات تماثلها مع العالمية الغربية بالنظر لهيمنة قيمها السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

من هذا المنظور، اعتبر هذا الاتجاه أن الأزمة التي تمر بها المجتمعات العربية الإسلامية عموما والمجتمع الجزائري علي وجه الخصوص مردها عدم استساغة القيم "المعولمة "كالحريات، ومأسسة نظام الحكم، وتكريس مبدأ التداول علي السلطة، وتعزيز الفر دانية كآلية لتحرر الأفراد من الاستتباع السياسي والاقتصادي.

وإن كانت هي فعلا الأسباب التي تقف وراء استمرار الأزمة، إن ما يتجاهله الاتجاه الثقافوي والمستشرقين عموما هو ذلك الفاصل التاريخي بين المجتمعات الغربية والمجتمعات العربية الإسلامية، إذ بقيت تتناولهما وكأنهما يعيشان نفس التاريخانية، وبالتالي تطرح جملة من التساؤلات، لماذا لايمتلكان نفس المؤسسات السياسية، ولماذا لايحملان نفس القيم السياسية، لماذا أللاستقرار والأزمة هما خاصية مجتمعاتنا في حين تنعم مجتمعاتهم بالاستقرار والتطور الاجتماعي؟.

ضمن هذا السياق وفي إطار بحث الأزمة، يقع الباحثين الجزائريين ضحية التغليط الممارس من قبل الاتجاه الثقافوي والمتمثل في عزو أسباب تحذرها إما لفقدان وتراجع جملة من القيم والأخلاق، وإما لاعتناق المجتمع قيما ليست من جنس ثقافتنا، وبالتالي هي التي تسببت في الأزمة المتعددة الأبعاد والجوانب، وبدت بعض الدراسات، تنادي بإعادة النظر والتفكير في سلم القيم في كل مناحي الحياة الاجتماعية، ودأبت دراسات أخري الترويج لتعارض مقومات المجتمع الجزائري الثقافية والدينية والاجتماعية مع الديمقراطية وبناء الدولة، وأنها تحمل معوقات أمام دخول الحداثة، في الواقع هذه الأفكار لا تعدو إلا امتداد وترويجا للاتجاه الثقافوي الاثنو-مركزي-وما يثير الاغتراب أنها دراسات لم تعتمد البعد الامبريقي كمحك

لإثبات ما تنادي به، علي غرار ما تم تحقيقه من كشف وبحث لموضوع القيم في المجتمعات الغربية. في ضوء ما سبق، تسعي هذه المداخلة تناول موضوع التغير القيمي في علاقته مع السياسي وبالتحديد، محاولة مسالة الواقع وما تذهب له بعض الدراسات في علم الاجتماع، التي تسعي تفسير الأزمة والركود الاجتماعي ومواطن الخلل إلي أسباب ثقافية ودينية وأخلاقية وتتغاضي تأثير البعد السياسي في حياة المجتمع الإنساني، علما بأن المجتمع كما وصفه الفيلسوف الألماني هابر ماس ما هو"في حقيقة الأمر إلا مجتمعا سياسيا "[1].

انطلاقا من هذه الفكرة الا يمكن اعتبار موضوع تغير القيم وعزو الأزمة لعوامل هذا التغير مغالطة تاريخية وسوسيولوجية؟، وذلك لكون القيم مكونات تقوم عليها الحياة الاجتماعية ولما كانت هذه الأخيرة محل تغير وتبدل، فالقيم ستقع حتما تحت نفس التغيرات، لكن الأزمة يمكن أن تكون أسبابها ليس في تغير القيم كحالة بل كحتمية تمليها التطورات التاريخية الموضوعية، في حين تجذر الأزمة المتعددة الأبعاد والجوانب مردها، أزمة الأهداف في الحقل السياسي وعدم تأطير المجتمع سياسيا وتنشئته للتعايش مع القيم السياسية العالمية التي سمحت للكثير من المجتمعات تجسيد الرفاه والاستقرار وسمحت للفرد،من تحقيق ذاته.

وقبل مناقشة وتحليل إشكالية المداخلة وبالنظر لما يثيره موضوع القيم من اختلاف فلسفي ونظري بين مختلف التخصصات وجب بحث أصل مفهوم القيم، ومختلف التطورات التي عرفها.

• أولا : في أصل مفهوم القيم وتطورها :

لازم مفهوم القيم تاريخ الفلسفة، ونظرا للحيز الذي احتله، ظهرت فلسفة القيم كتخصص قائم بذاته ،تناولت بالبحث جملة من الموضوعات كأصل القيم، وأشكالها، القيم الغاية والقيم الوسيلة، الحكم القيمي، والقيم بين المعيارية والحقيقة، متسائلة عما إذا كانت في نهاية المطاف القيم الاجتماعية "حقيقة اجتماعية"يتلمسها الأفراد في حياتهم اليومية وتلازم تنشئتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ففي هذا الشأن كتب "سلستين بوجولي"مؤكدا" إن القيم في المجال الاقتصادي « والسياسي وكذا في المجالات الاخري، كالأخلاق والدين، هي ليست حبيسة أي مجال، بل تشكل نوع عالمي وهي متداخلة ..."[1].

ففي أصل القيم كمفهوم، ظلت إلي وقت طويل تحمل دلالات اقتصادية، حينما تناولت الدراسات الاقتصادية الليبرالية والماركسية مفهوم القيمة موضحة الفرق بين القيمة الاستعمالية والتبادلية للسلع، وللعمل كمجهود له ما يقابله من قيمة مادية، وبالرغم ما طرحته هاته الأفكار من قضايا تنظيرية ذات أهمية بالغة، الا انها لم تعمق من فهم مكانة القيمة وتطورها، بمعني أن القيم هي ليست ذات بعد مادي فحسب، الشئ الذي سمح من بروز اهتمام تخصصات أخري بمفهوم القيم سيما في ظل الأزمات التي عرفتها المجتمعات، كالحروب، والأزمات الاقتصادية والسياسية، والثورات، هذه الأحداث المتعاقبة أثبتت أن الأزمة إلي جانب إفرازها إلي نتائج مادية، أدت إلي بروز قيم اجتماعية ودينية وسياسية جديدة، فندت الفكرة القائلة بان القيم ماهي إلا قيم مادية.

فالانتروبولوجيا مثلا أثبتت أن تناقل القيم يمر عبر الأساطير والقصص، وهوما حملته العديد من الصور لذلك في العديد من المجتمعات، ففي هذا الصدد كتب إميل دوركايم موضحا "إن تواصل القيم ذات البعد الأخلاقي والديني وقيم النبلاء، جعلت من الآباء والأبناء شركاء يهبوا لبعضهم البعض القيم الإنسانية " [1].

إن الأساطير والقيم فعلا سعت لترسيخ الكثير من القيم وقد تمكنت من المخيال الاجتماعي كتلك التي حملت صور الصراع بين الشر والخير، وعودة الغلبة دوما للخير الذي تحول إلي قيمة معيارية يصبو لها المجتمع البشري، وفي ذات الوقت تحولت إلي قيمة اجتماعية للتنشئة في كل المجتمعات وفي شتي المجالات.

مما سبق، يتبدي بوضوح إن عالم القيم يلازم الحياة البشرية وتطورها، الشئ الذي جعل الفرد العادي كالفرد العارف يسلم بوجود "عالم للقيم"يشد انتباهه ويجسد في ممارساته ومواقفه ... وهذا العالم من القيم يشكل في محطات تاريخية التناغم بين أفراد المجتمع وتارة أخري يعرف يمتاز بحالات من الصراع.

1-Célestin Bouglé , **leçons de sociologie sur l'évolution des valeurs**. Paris, Armand colin, 2ème édition , 1978 pp 174-178.

إن الصراع القيمي، الذي وبالنظر لأهمية امتلاك وحتمية تواجد عالم للقيم، يفرز مفاضلات تسعي إلي بناء نماذج تراتبية لها، للتحول إلي مبادئ وأفكار ونظريات تشكل قناعات راسخة، وهي التي في واقع الأمر مثلما عبر عنها جاستون باشلار تتبدي"كأشياء معروفة، ونتجاهل بأن المعروف يخفي ما نريد معرفته" [2].

هذه الملحوظة العلمية، شكلت الشغل الشاغل للفلاسفة وعلماء الاجتماع الذين سعوا إلي إمدادنا بحقائق تساعدنا كأفراد في تنظيم مفاضلاتنا من خلال ما هو معروف ومتداول، في الخطاب العارف والعادي والمتمثل في سلم القيم. ومن البديهي أن يمتلك الإنسان العادي سلم للقيم وهو ليس حكرا علي العلماء والفلاسفة، بالرغم من أنهم حاولوا الترويج للقيم"الإنسانية العالمية".

ففي الحقل السياسي مثلا نيتشة نادي حينما أراد مراجعة نسق القيم، التأكيد علي أهمية الارستقراطية، وقبله روسو نادي بضرورة تجسيد الأخوة، وبرودون الذي رفض أن يرتب أي القيم أهم قبل الحرية، واختلف مع أوجيست كونت الذي أكد علي السلطة كقيمة اجتماعية سياسية [3].

إذا كان الفلاسفة، لكل منهم مفاضلته، واختلفوا حول أهميتها بالنسبة لحياة المجتمعات، فان الأفراد العاديون يحملون ذات الاختلاف، وهذا ما يدل علي أن الإنسان في حالات فقدانه تفسيرات لما يدور حوله، يرجع ذلك إلي تغير سلم القيم، كون الأزمات والحروب تدفع بالأفراد إلي تغير أشياء كثيرة في حياتهم العادية، في طرق الاستهلاك، في التصرف والتعامل مع الغير، بمعني إن التجربة الفردية أوالجماعية تؤثر علي سلم المفاضلات وبالتالي تؤدي إلي إنتاج قيم جديدة كالفردانية أو التعزيز من قيمة التضامن والتكافل الاجتماعي أو تراجعهما.

---

1 – Alain Beitone, **sciences sociales** , 2ème edition ,dalloz , 2000 p 115.

2- جاستون باشلار، **ابستمولوجيا (نظرية المعرفة)، نصوص مختارة**، ترجمة درويش الحلوجي، دار المستقبل، المركز الفرنسي للثقافة، القاهرة، 1998 ص201

3-Celéstin Bouglé, op.cit, p146.

ففي هذا الصدد، الأمثلة التاريخية كثيرة يمكن الوقوف عليها سواء في المجتمعات الغربية أو في المجتمعات العربية الإسلامية وبالأخص في المجتمع الجزائري : لم يكن من الممكن نجاح نظام بسمارك الذي صاغه كأسلوب للتضامن المماسس بين العمال وباقي شرائح المجتمع في ألمانيا إلا بعد تأكد أهمية التضامن -كقيمة غاية- للقضاء علي مظاهر التشرد والفقر والحرمان التي باتت تهدد استقرار وحياة المجتمع بما فيها الطبقات الاجتماعية الميسورة الحال التي رحبت به بل عملت علي إنجاحه، ولو لم يكن التضامن كقيمة إنسانية عالمية لما تم تعميمه كنظام للحماية الاجتماعية في باقي المجتمعات، أما بعد الحرب العالمية الثانية وبعد الخراب الذي عم أوروبا حدي" بفريدش" في انجلترا عام 1944 إلي بناء نظام للحماية الاجتماعية معلنا فشل محاربةالفقرو التشرد والآفات الاجتماعية التي سادت المجتمع الانجليزي بالقوة والقهر، وعملت الولايات المتحدة بنفس النظام لما له من قبول واستحسان ونتائج ملموسة علي حياة الأفراد وتحقيق الاستقرار الاجتماعي [1]. أما المثال الذي يمكن إن نقدمه وهو ليس ببعيد تاريخيا، ففي الجزائر وعلي اثر العشرية السوداء والعنف الذي عرفه المجتمع ومس فئات واسعة من العائلات والأفراد والذي أودي بـــ100ألف قتيل، أفرزت الأزمة تعزيز التسامح الديني الذي عرف تراجعا لما الصق به جراء الاستعمال السياسي للدين، ليتحول إلي قيمة سياسية جسد في قبول المجتمع الجزائري له في الاستفتاء الذي نظم عام 2004. وهو الشئ الذي يجعل من التسامح كقيمة وسيلة للتناغم الاجتماعي والاستقرار المنشود من قبل كل أفراد المجتمع الجزائري. إن هذه الأمثلة، الحقائق التاريخية، تؤكد مسالة طرحها إميل دوركايم في مؤلفه العلوم الاجتماعية والفعل "طالما إن المجتمعات البشرية تستمر في الوجود، فإنها تستنبط من طياتها مثل كبري، أين يصبح الأفراد خدامها".2 إن القيم هي نوع من المثل تتحول إلي حقائق طالما إن المجتمع يعتنقها ويكرسها، فإذا كانت هي كذلك لماذا تختلف وتتغير من مجتمع إلي أخر، بل تتغير من حقبة تاريخية إلي أخري في المجتمع ذاته. هل هذا معناه إن القيم التي سادت في الماضي أصبحت لا تؤدي الغرض، وأن السياق كمفهوم سوسيولوجي يملي حاجات جديدة تفعل فعلتها في تراجع بعض القيم وولوج قيم جديدة يبدأ الترويج لها وتتمكن لاحقا من الرابط الاجتماعي.

إلى وقت قريب ظلت التعددية السياسية والثقافية كفرا في المجتمع الجزائري، واعتبرت كمهدد للوحدة الوطنية علي غرار ما كان يحمله الخطاب الوطني الشعبوي، لكن بعد الأزمة التي ظهرت علي اثر أحداث أكتوبر 1988 تغيرت الأمور وأفرزت تطلعات جديدة، وضعت علي المحك كل الأفكار والمعتقدات التي ترسخت كقيم سياسية منذ الاستقلال، رهن إعادة النظر وهو الشئ الذي تم إما بإعادة إنتاجها في صيغ تجعل منها نفس القيم بل تحمل فقط أمارات مغايرة، أو بالتخلي عنها كلية، أو التمسك بها ومحاولة إقناع المجتمع سياسيا بان التخلي عنها سيمكن الأزمة أكثر من الرابط الاجتماعي، وهي دالة في الحقل السياسي إذ لايختلف اثنان حول غياب الإجماع حول مشروع المجتمع في الجزائر.

إن هذا الحوار السياسي الذي ميز المشهد السياسي في المجتمع الجزائري بعد ظهور التعددية كحل للمأزق السياسي الذي عرفه النظام، هو ذاته ذلك الحوار المنهجي المعروف والمتناقض في العلوم الاجتماعية حول الثقافة : فالثقافوية دافعت علي خضوع الفرد لثقافة المجتمع والتي يقبلها دون مقاومة، والاتجاه الثاني والذي حمله الاتجاه المؤكد علي المنهجية الفر دانية، بمعني إن الفرد الفاعل يختار قناعاته استنادا لتصوراته الذاتية.

مما سبق، تصبح الثقافة عموما والقيم السائدة علي وجه الخصوص عامة تعتنق من قبل غالبية كبري من المجتمع، وداخل هذا الاعتناق الشمولي توجد قيما ذاتية تشكل عالم خاص من القيم لكل فرد من أفراد المجتمع وجماعات وأطياف داخل المجتمع. وهي الفكرة التي دافع عنها تالكوت بارسونز"كل نسق للفعل يمتلك في طياته انساقا فرعية "ثقافة سياسية، أوتنشئية سياسية وغيرها، تعتمد كآلية في نهاية المطاف لإحداث الاندماجية السياسية أو الاجتماعية، مؤكدا أن الأنساق الحديثة هي فقط التي تحمل"الثقافة المدنية" الذي هو مفهوما سياسيا الذي ارتبط بدولة القانون والديمقراطية.

1- Robert Castel, **les Métamorphoses de la question sociale, une chronique du salariat**, Fayard, paris , 1995, pp 225-228.

2-Emile Durkheim, **la science sociale et l'action** , collection sup , PUF , paris, 1970 , p67.

في ذات السياق، القيم الاجتماعية السائدة هي غاية ووسيلة يهدف الأفراد من ورائها تحقيق حاجات علي جميع الأصعدة وفي كل مجالات الحياة، وتجعل من الدفاع عن القيم الثقافية والسياسية والاجتماعية من قبل الأفراد والجماعات أو مقاومتها مسالة طبيعية،كونهم دوما يرغبون في الحفاظ علي مصالحهم أو الحد من هيمنة فئات حاملة لقيم تقف أمام تحقيق غاياتهم، وهو ما نجده في الحقل السياسي في كل المجتمعات.

فالاتجاه المحافظ الليبرالي، والذي دافع إيديولوجيا وسياسيا عن الحرية الاقتصادية، ودافع عن الأفكار الداعمة لفكرة" القليل من الدولة والكثير من المجتمع"، فالعكس من ذلك، يستشف عند أصحاب الاتجاه الديمقراطي الاجتماعي الذين نادوا بحضور الدولة لتنظيم الاقتصاد والحد من سيطرته المطلقة، ساهمت هذه الاتجاهات في إنتاج قيما سياسية في خضمها تحددت طبيعة الحكم وعلاقة السياسي بالاجتماعي، وأفضت إلي منح خاصية جديدة لمفهوم القيم السياسية، تجلت في جعلها قيما عالمية، وفي ذات الوقت جعلتها تقوم ليس فقط علي أساس الاعتناق المتوارث من جيل لأخر ومن حقبة تاريخية لآخري عبر عمليتي التأثير والتأثر ا بل تقوم علي أساس التعاقد السياسي الذي منحها نوع من القداسة، مما جعلها تمكن الفرد مكانة محورية بالنسبة للعملية السياسية،كما مكنت الجماعات من الحق في التنافس والاختلاف، وكرست الديمقراطية الاجتماعية، فكرا وممارسة،كما ساعدت علي إنتاج قيم وسائل، تجلت في احترام الرأي العام، وجعل الانتخابات محك ديمقراطي يكرس في ضوئه التداول علي السلطة، وبناء مؤسسات يحتكم بها، تحترم قرارات الأغلبية مع الحق للأقليات بالدفاع عن أرائها السياسية.

مما سبق، أليس من الأهمية بمكان عند دراسة القيم عموما والقيم السياسية علي وجه التحديد بحث كيف تمارس وتتعايش؟ وما هي الآليات الكفيلة فعلا بكشف موضوعية القيم، حتى تتبدي للأفراد كحقائق اجتماعية تتحول لقيم راسخة وجب الاحتفاظ بها والذود عنها أو دحضها حينما لتتماشي وغاياته المختلفة، وحتى لاتتحول إلي يطوبيا تجعل الأفراد يعيشون حالات من الاغتراب عن واقعهم يرجعون، أسباب أزماتهم إلي أسباب وهمية، ويستحضرون في ذات الوقت حلولا وهمية، علي غرار ما يروج له في المجتمع الجزائري، إن الأزمة مردها

التخلي عن قيم الأسلاف وشجاعتهم ووطنيتهم، والحلول تقترح في خضم ماأطلق عليه بيار بورديو بـــ"إعادة الإنتاج" لقيم الماضي، وتجاهل حقيقة انتروبولوجية جذرية مفادها إن الأفراد والجماعات تتغير حاجاتهم مع تطور الحياة الاجتماعية، والذي حتما يؤدي إلي تغير في القناعات، وبالتالي تغير في القيم.

في ضوء هذه المناقشة المقتضبة لتطور القيم عموما وللقيم السياسية علي وجه التحديد يمكن رصد خصائصها الأساسية في المسائل التالية :

1- القيم تختلف من مجتمع إلي أخر، ومن فرد وجماعة إلي أخري داخل المجتمع الواحد مما يضفي عليها خاصية ترجمة حالات للوعي لا كحقائق موضوعية تثير الدهشة والاستغراب حينما يختلف حولها الأفراد.

2- طالما هي كذلك، إن تعدد القيم والتي تختلف حسب الوجود الاجتماعي للأفراد ،فإنها تمتلك قوة الموجه للتطلعات ورغبات الأفراد والأفاق سواء تلك التي هي مفتوحة أمامها أو والتي يمكن إن تتجسد أو لاتتجسد. بمعني إن القيم هي ذاتية يمكن بحثها في ضوء الرؤية الفردانية المنهجية طالما إنها نسبية وليست مطلقة يتماثل لها الأفراد والجماعات بنفس الكيفية.

3-القيم تختلف، سواء أكانت اقتصادية أم جمالية، أخلاقية أو دينية، إن كل شكل من أشكال القيم يسعي لتشكيل فضاء خاص بت، بغرض الهيمنة وبالتالي إن القيم تتخذ شكل العقيدة والإيديولوجية أو القناعات، إذ تتمكن من توظيف أفراد بل جماعات تدافع عنها، ومؤسسات تتحول لخدمتها.

مما سبق وطالما إن القيم هي كذلك، فلما إذا يسعي الأفراد حسب انتمائهم العرقية أو الطبقية العقائدية إن يجعلوا من قيمهم هي القيم المثلي، بل أكثر من ذلك يسعي لجعلها القيم المسيطرة في المجتمع، وتسعي كل فئة استعمال مصادرها (الإيديولوجية،الدين، السياسة، الاقتصاد، الانتماء واستحضار رؤوس الأموال الرمزية المختلفة لجعل قيمها هي القيم السائدة. لان القيم حاجة اجتماعية سياسية واقتصادية، ترتبط بمصالح تجعل من هيمنتها غطاءا للحفاظ علي مصالح الأفراد والجماعات، الشئ الذي يجعلها متعددة المصادر، تتنافس في المجالات المختلفة للحياة ظاهريا، لكنها تلتقي عند الحاجة علي غرار ما نتلمسه بين الحاجة

المتبادلة للقيم الدينية والأخلاقية، بين القيم السياسية كطاعة أولي الأمر والاحتفاظ بالسلطة، أونبذ التنوع والاختلاف وبالتالي تستحضر الوطنية كقيمة سياسية يروج لها وفق خطاب شعبوي علي أساس انه دونها ستفقد الأمة وحدتها. بمعني إن القيم من خاصيتها في الممارسة إنها تتقاطع لتحقيق أغراض معتنقيها والمؤسسات التي ينتمون إليها.

هذا ما يضفي خاصية أخري علي القيم، والتي تتمثل في كونها وسائل تستحضر في ظل غياب قيم "مكتملة"سيما تلك القيم السياسية التي عمرت طويلا، بمعني أخر إن القيم تتعدي الأمصار والأوطان تخترق الثقافات المحلية، لان الكل يعلم أبنائه قيم يعتقد بأنها قيم خاصة بالمجتمع التي ينتمي إليه لكنه في حقيقة الأمر فهو يعلمهم قيما إنسانية، كالحرية، والعدالة، والفضائل، وكل الأمم لها وطنيين وثوريين، حتى المسئول المرتشي، والنائب الذي وصل بالتزوير يعلم أبنائه القيم التي يتغني بها كل الأفراد.

مما سبق تتجلي محورية التنشئة في تناقل القيم وتعليمها، لكن أي القيم وجب تعليمها لتكون قيما تجسد التناغم الاجتماعي، وتحقق للأفراد الاندماجية الاجتماعية، والشعور بالانتماء للأمة أو للمجتمع ؟

ثانيا : التنشئة السياسية واعتناق الفرد للقيم السياسية العالمية :

إن القيم تشكل احد آليات التواصل بين الأجيال عبر التنشئة وأشكالها المختلفة، وذلك بواسطة مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية. إن الأمم تعلم أبنائها العلوم التي تمنحهم العقلانية والأفكار التي يجب إن يتقاسمونها ليس فحسب داخل مجتمعهم بل مع المجتمع الإنساني، لتحولها إلي حقائق وممارسات تصبح بمثابة الموجه المشترك، لتتخذ شكل من المثل، تحدد المعايير الواجب إتباعها لبلوغ القيم كغايات مجتمعية. ويجمع علماء الاجتماع إن التنشئة الاجتماعية هي أهم السبل لذلك، حيث يري إميل دوركايم في التنشئة بأنها "تلك التربية الممنهجة للأجيال الشابة بهدف تكريس وتعزيز التناغم الاجتماعي الذي هو هدف كل المجتمعات، وتتلخص في تعليم جملة من القيم والقواعد والمعايير"[1].

ويعرفها شارل ديبار "بأنها صيرورة مجتمعية تاريخية الهدف من ورائها هو بناء تصرفات اجتماعية مشتركة تحمل ثلاثة أبعاد، بعد أول معرفي تتجلي أهميته في هيكلة وتنظـــــيم

التصرفات التي تترجم في قواعد، وبعد ثاني يتمثل في البعد الوجداني المعبر عنه كقيم، في حين البعد الثالث فبموجبه تتحدد الرموز والمدلولات [2].

إن المفاهيم السابقة تؤكد أهمية التنشئة عموما في تناقل القيم، واليات ترسيخها والأشكال التي تتخذها، كما تؤكد محورية نقل القيم عبر المؤسسات الرسمية لكل مجتمع، هذا لا يعني إن المؤسسات الغير رسمية ليس لها دور في نقل القيم والعمل علي ترسيخها أو مرافقتها حينما تصبح علي وشك التغير والتبدل سواء عنوة أو بطريقة ضمنية نظرا للحتميات التي تمليها الظروف التاريخية الموضوعية.

وطالما أن ما نود تسليط الضوء عليه هو تغير القيم السياسية في المجتمع الجزائري، جدير بنا أن نطرح سؤلا في هذا الصدد، هل تدرك النخب السياسية في الجزائر، سواء تلك التي هي في السلطة أو خارجها أو المعارضة لها، أهمية التنشئة السياسية وعلاقتها الوطيدة بالأشكال الأخرى من أشكال التنشئة الثقافية والاجتماعية؟ والتي هي عمليا تكمل بعضها البعض، وانه لا يمكن الفصل بينهما أو التفكير في أي من هذه الأشكال أهم من غيرها.

إن التنشئة السياسية أضحت ذات أهمية بالغة، بالنظر لتعقد الحياة الاجتماعية وسيطرة وسائل الإعلام العالمية "المعولمة"وما تحمله من مفاهيم وقيم جديدة كدور الفضاء العام السياسي في تكريس تحقيق الفرد لذاته، و أهمية المجتمع المدني في ترقية قيم التضامن والتآزر حينما تشدد الأزمات، وهل تدرك أن الاستقرار والتناغم الاجتماعيين مردهما ليس البحث في تجسيد واحدية القيم واستحسان القيم الغير المتناقضة فحسب والتي تتماشي ومصادرها الإيديولوجية والسياسية التي تمنحها الشرعية للبقاء في السلطة، بل يجب التفكير في كيفية تحقيق آليات التكيف مع تطلعات المجتمع الجديد، الذي بات يحمل قيما عالمية استحضرتها وسائل الإعلام، وحتي التعليم الرسمي الذي تمنحه هذه السلطة ذاتها.

1- Emile Durkheim, in Alain Beitone, **sciences sociales**, op .cit ;paris, p114.

2- Idem, P 115.

إننا حينما نعلم الشباب ونمكنه من عالمية العلوم، من دون شك نغرس فيه قيما إنسانية عالمية، تخترق الجيوب والأوطان،المعتقد الديني، الثقافي والمحلي، إننا نمنحهم آليات لتشكيل رؤية للعالم" يصبح هولاء الشباب حامليلرؤية حول قيم المواطنية، واللسياسة، ودور الدولة، والديمقراطية بعبارة اشمل أنهم يشكلون عالمهم القيمي الذي بدوره يحدد مفاضلاتهم وسلما للقيم يحدد حاجتهم الآنية والبعيدة.

نعلمهم النقد للكتب وللنظريات في تخصصات عديدة، أنهم يتعلمون كل أشكال النقد بما فيه النقد السياسي، إن الأمة التي تعلم أبنائها آليات النقد، حتما سينقدونها أبنائها، وسينقدون الأجيال من الآباء، وينقدون الاختيارات السياسية والمؤسسات وحتى الدولة، لان الفضاء العام ملازم للدولة وهو أحد آليات التعاقد والوجود السياسي للأفراد استحدث في إطار التعاقد السياسي كمجال للنقد.

أنه من اللامعقول أن يبقي الخطاب السياسي الرسمي في هذا الصدد يسوق لمفاهيم عالمية ضمن مقولة "الاستثناء" علي غرار الاشتراكية الاستثنائية التي دافعت عنها السلطة والنخب في السبعينات من القرن الماضي، متجاهلا أن العولمة أرست إجماعا حول العديد من القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أليس من الأهمية بمكان عند تحليل القيم ودراستها التساؤل، هل إذا تغيرت القيم وتباينت من فرد لأخر ومن جماعة لآخري تحت نوازع مختلفة عرقية كانت أم دينية، طبقية أو سياسية ستعرض حتما الأمة للتشرذم والانقسام ؟

إذا ظل الاعتقاد كذلك، فهذا دليل علي عدم إدراك ما معني القيم الاجتماعية بالأساس، وإذا رسخت هذه القناعات فإننا أيضا نترع احد الميزات الرئيسية للمجتمع البشري ألا وهي ميزة التنوع والاختلاف، إن العديد من المجتمعات تتنوع فيها القيم الأخلاقية والدينية، لكنها تمكنت من إيجاد جسور للتعايش، لكل فرد قناعاته الدينية والسياسية، ونمط عيشه ورؤيته للأسرة للزواج كمؤسسة، للدور الذي يجب إن تؤديه الدولة، لطبيعتها ....الخ

إنها مجتمعات باتت تحمل الاختلاف كخاصية جوهرية وطبيعية، وهي ليست عرضة لتشرذم والانقسام علي غرار المجتمعات العربية الإسلامية التي تتغني فيها بعض النخب بوحـــــــود

مقومات قيمية تجعلها أكثر الأمم انسجاما وتلاحما، إن ما تتجاهله هذه النخب أن القيم ليست أشياء قارة، وان الاستعمالاتية لها في كل مناحي الحياة، سيجعلها تتصادم إذا لم تجد آليات سياسية، تمفصل علاقات تعايشها وقبول معتنقيها لبعضهم البعض.

مما سبق، يتجلي بوضوح إن الأشكال ليس في تنوع واختلاف القيم، بل الأشكال هو في عدم الاتفاق حول وظيفية القيم، والآليات السياسية الكفيلة بجعلها تتعايش، لتجعل مثلا من الحرية في المعتقد مكفولة والحق في التعبيرتحميه القوانين، وفي ذات الوقت حمل الأفراد لكي ليجعلوا من قيمهم السياسية والدينية والأخلاقية لا تنفي قيم باقي الجماعات التي لاتقاسمها ذات القناعات.

إن الاعتقاد في كون الأزمة التي يعرفها المجتمع الجزائري هي أزمة في القيم تعد مغالطة تاريخية وسويولوجية، أنه لضرب من الخيال في ظل العولمة إن نبقي علي منطق الاعتناق القصري لقيم الماضي، دون الأخذ بتحديات الحاضر وأن لا نسمح للأفراد بالتعبير عن أهدافهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحديد سبل تجسيدها.

صحيح إن كل الأمم تطالب أبنائها بالتضحية، بالتمسك بقيم ثقافاتها، لكن هذه الأمم لم تمنع أبنائها من التعلم وإدراك أن القيم المحلية لا يمكن أن تكون دوما في النقيض مع القيم العالمية. إن الخطاب المرجعي في كل المجالات عند تصويره لشروط التقدم، والاستقرار، وللديمقراطية يحث علي اعتناق القيم السياسية العالمية، سيما في ظل عالم أين التكنولوجيات الحديثة تجبر الفرد علي الاطلاع عما يحدث في باقي المجتمعات مع العلم وبالعلم، إن التنشئة تمكن الأفراد من ممارسة عملية الاكتشاف والانفتاح عن الأخر، إنها شبيهة بعمل العلماء، لان العالم الناجح هو ذلك الذي يكتشف الأمور بواسطة تفكيره الذاتي، إن التنشئة مثلما تعلم الأفراد قيم الجماعة فهي أيضا تعلم الأفراد أهمية الاستقلالية في التفكير وبالتالي في تحديد عالم للقيم لن يكون بالأساس عالما موحدا.

ضمن هذا المنظور، تتبدي التنشئة بكل أشكالها مثلما صاغها "ميرتون" تنشئة تحررية حيث علي العكس ممن سبقوه من المفكرين حول آليات التنشئة السياسية، طرح إشكالية أصيلة تنطبق في جزء كبير مع إشكالية هذه المحاولة البحثية،" لماذا توجد جماعات في بعض الظروف

، تشعر بالانتماء إلي جماعات أخري وتحمل قيمها السياسية والثقافية، بالرغم من كونها لم تنشأ في بيئة هذه الجماعات "المرجعية ؟"[1].

إن بحث أي القيم أصلح، والقيم الأكثر تماشيا مع ثقافة مجتمعنا، وحاجات فئاته وتطلعاتهم لن تستطيع الإجابة عن هذه الإشكالية التي هي في الأساس إشكالية سياسية تستلزم بحث علاقة السياسي المنتج لآليات التكيف والاندماجية للأفراد في مجتمعهم والتي من دون شك تمر عبر مرافقة السياسي في المجتمع الأصلي (الجزائر) للقيم الإنسانية العالمية.

أزمة السياسي والتستر وراء قناع تغير القيم :

إن هذه الإشكالية تحمل من المشروعية العلمية، ما يجعلنا نعتمدها كآلية منهجية ونظرية لمسالة الواقع السياسي للمجتمع الجزائري، سيما بالنظر لما عرفه من أزمات اقتصادية واجتماعية وعنف سياسي، وبروز تصرفات جديدة للشباب كالهجرة غير الشرعية أو ماتعرف كمفهوم لدي الشباب "بالحرقة ".

الكل يشتكي، السياسي والأولياء، ووسائل الإعلام، النخب العارفة أصيبت بالذهول أمام هذه التصرفات و لم تجد التفسيرات إلا في الوصف، والقول إنها امتداد لسيطرة العالم الغربي ثقافيا، إنها مؤشرات الغلبة للقيم الغربية وتمكن القيم الغربية من شبابنا في صراع للحضارات، وحلها تفسيرات ناجزه تمتاز بالغلو، مايجعل كل دارك لخبايا السياسة، إنها تستعمل للاختباء وراء أقنعة القيم، وعدم الخوض والاستعانة بعلم الاجتماع السياسي، والتاريخ للوقوف عما إذا كانت هذه المظاهر مردها أزمة القيم أم أزمة السياسي وإفلاسه في علاقته مع الرابط الاجتماعي ؟.

في كل المنابر السياسية والإعلامية، وحتي العلمية منها يروج لفكرة، أن الشباب الجزائري أصبح لايتماثل وقيم من سبقوه من الأجيال، أنه أصبح لا يمتلك الوطنية، وإلا كيف يهجر بلده ويعرض نفسه للانتحار، أنه يبحث للتعاطي مع قيم ليست من إنتاج مجتمعنا، إنها الحقيقة العارية، غير إن الشباب لازال بعد لم يصل إلي حد إقامة قطيعة نهائية مع قيم المجتمع

1- Percheron (A), **la socialisation politique**, A. Colin, collection universitaire, paris, 1993, 119.

بل هو في حالات للبحث والمقارنتية، بل انه في حالات رفع انشغالاته والمطالبة من جعل القيم التي نريد الاحتفاظ بها والامتثال لها أن تكون حقائق لا أشكالا للزيف وأوهاما تتلاشي تحت وقع الأزمة، دون أن تجد نظاما سياسيا وسلطة تتكفل بها وتترجمها لحقائق يتلمسها الفرد في واقعة المعيش.

إن التخلي عن القيم الأصلية واعتناق قيما جديدة، مردها تلك الاحباطات المتكررة، مما دفع بالشاب علي وجه الخصوص والفرد بشكل عام، إلي مقارنة مكانته الاجتماعية كفرد بالنسبة للمكانة التي يحتلها الفرد في مجتمعات أخري، يقارن كيف أن السياسي نجح في الكثير من المجتمعات، ترجمة القيم اللامادية التي يحملها الخطاب السياسي إلا حقائق، كتلك المتعلقة بمحورية الفرد، واستقلاليته، وحقه في النقد الذي هو قيمة أخلاقية وسياسية يمارس في فضاء عام، ولاتسعي الجماعات السياسية لخوصصته استناد المرجعيات ومصادر سياسية مختلفة، تارة باسم الوطنية وتارة باسم الدين، وأحيانا باسم الديمقراطية الاستثنائية التي تتغني بقيم قبول الأخر وفي الممارسة تقفز علي خاصية سوسيولوجية للمجتمع الجزائري ألا وهي التنوع الثقافي والسياسي، وهو ما يعرفه المجتمع السياسي في الجزائر مع الأسف، فالديموقراطين ينفون الإسلاميين، والوطنيين يهمشون الديمقراطيون والإسلاميين علي حد السواء. في خضم هذا البؤس السياسي، والإفلاس في تجسيد مشروع مجتمع قوامه التعاقد و"المأسسة" "لعلاقة السياسي بالاجتماعي والثقافي والسياسي.

لعجب إذا، إن الشباب يتسابق لهجرة الوطن، ولماذا نصاب بالذهول إن الأفراد يتطلعون لاعتناق قيما غير قيم مجتمعهم؟، ولماذا نرجع هجر السياسة ومقاطعة الانتخابات لتغير القيم؟

إن اللامبالاة إزاء ما يحدث في الوطن، في الحي في مكان العمل أصبحت هي القيم السائدة في المجتمع الجزائري، لأننا أهملنا التنشئة السياسية، بل لأننا نريد في مفارقة عجيبة تتبناها بعض النخب السياسية والنخب العارفة بحث أزمتنا وإيجاد الحلول لها بعيدا عن ضرورة تسييس المجتمع ،وهذا ما يعني الوقوف في وجه احد المقومات الجوهرية لاستمراره.

كل هذه المعطيات هي التي جعلت النظم الاجتماعية في الجزائر تتقاذف التهم، وتحمل بعضها البعض التقصير الحاصل، ففي هذا الصدد حملت أطراف عديدة المدرسة والأســـــرة

والمسجد كمؤسسات للتنشئة الأولية ما عرفه وما يعرفه المجتمع الجزائري من عنف، وآفات اجتماعية، ومن قطيعة بين أفراد المجتمع الواحد، لتبعد التهم عن إفلاس المجتمع السياسي ونخبه، ومسؤولياتهم في تجذر الأزمة التي تهدد كيان المجتمع.

ثالثا : إشكاليات تجسيد القيم السياسية الجديدة :

مثلما تم توضيحه من قبل إن لجوء الأفراد إلي مثل الممارسات التي نشهدها مؤخرا من هجر للسياسية، والكف عن التعاطي مع الخطاب السياسي الرسمي، وفقدان الثقة في الطبقة السياسية، والتشكيك في الذاكرة الجماعية، تجعل من البحث في إشكالية الخطاب السياسي الرسمي في الجزائر وأزمته مع القيم السياسية الجديدة، هي أصل الأزمة التي يمر بها المجتمع، وليست مردها استحضار لقيم لا تتماشي وحاجيات المجتمع الجزائري أو لمقاومتها من قبل المجتمع وبالتالي استعصي تجسيدها، ففي هذا الصدد الكثير من الدراسات تتسال عن إشكالية مصادرنا الثقافية في اعتناق قيم حداثية علي غرار ماثارته العديد من الدراسات حتي الجزائرية منها، حول مدي قبول الإسلام كمصدر ثقافي سياسي لقيم الديمقراطية، والحرية الفردية وقبول التنوع العقدي والثقافي.

إن الدراسات في علم الاجتماع السياسي تطلعنا بان القيم السياسية ماهي في واقع الأمر إلا انعكاسا لمصادر مختلفة، سياسية وثقافية، وتمثل الآليات للوصول للسلطة أو الاحتفاظ بها، أو لمأسستها علي غرار ما عرفته المجتمعات الغربية، وتشير ذات الدراسات إن المصادر الثقافية هي التي تستمد منها الشرعية السياسية، وهي متعددة ومختلفة، تشمل الثروة، والقوة، الوفاء، الكاريزما، والدين ... ."[1].

والمشروعية السياسية تبني علي امتلاك مصادر ثقافية، تمكن السلطة السياسية من امتلاك للشرعية، وانه وفي حالات التراجع لهذه المصادر، نجدها تلجأ للعنف كمصدر سياسي تستعمله لتعبئة المجتمع حول سلطتها ومشاريعها السياسية.

1- Addi lahouari, op.cit , p51.

بالعودة للتاريخ السياسي في الجزائر وبالتحديد للحركة الوطنية، نجد أن المصادر السياسية التي استعملت كانت مختلفة، انضوي الشعب الجزائري تحت ألوان سياسية مختلفة شيوعية، ووطنية، واندماجية، شكل الإسلام عامل تعبوي ووحدوي وأنتج الوطنية الدينية، واعتمد الاتجاه الثوري'(حزب الشعب—حركة الحريات الديمقراطية) الإسلام كعمل وحدوي وتعبوي، والي جانب سعي الاتجاه الاندماجي الممثل في حركة أحباب الحرية والديمقراطية استحضار قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، لم يتنكر للدين ودوره في الحفاظ علي التناغم والتضامن الاجتماعيين، ولم يتنكر" بارتال" زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر لأهمية اللغة العربية كحقيقة سوسيولوجية في المجتمع الجزائري.

مما سبق، إن المصادر الثقافية السياسية لا تشكل ذاتها مشكلات قيمية ولاتقف أمام تحقيق الأهداف سيما إذا كانت هذه الأهداف واضحة، وهي التي كانت فعلا جلية أمام أحزاب الحركة الوطنية وتجلت في جعل الاستقلال أولوية الأولويات، وقد تمكنت من تحقيق ذلك.

مما سبق، إن الاختلاف في المصادر السياسية لم يحد من تحقيق الاستقلال، إن حركة انتصار الحريات الديمقراطية بزعامة مصالي الحاج، والاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان والحرية الذي تزعمه فرحات عباس، اختلافهما لم يكن كبير من حيث البرامج حول المسالة الاجتماعية، ولم يكن كذلك اختلافهما كون الأول حزب وطني تحرري، والثاني وطني إصلاحي، بل كان اختلافهما حول الوسائل السياسية. وهذا النوع من الاختلاف هو معقول بل هو حتمية تاريخية عرفتها كل الأحزاب ولازالت إلي حد اللحظة موجودة في كل الديمقراطيات في العالم. إلا أن ما حملته هذه الأحزاب وبقي راسخا وبقي عائقا أمام بناء نظام سياسي يتكفل بحاجات المجتمع، هو أن أحزاب الحركة الوطنية كما أوضح ذلك عدي الهواري"امتازت بخاصية متفردة أسقطتها من البراديغما والخصائص المرجعية التي تعرف بها الأحزاب، كون هذه الأخيرة دافعت، وأرادت تمثيل كل الجزائريين، هذا ما يفسر طابعها السلطوي واللاديموقراطي. لان الحزب حسب المفهوم الديمقراطي هو التعبير عن مصالح فئة أو طبقة اجتماعية ..." [1].

إنها نفس الوضعية التي كرست بعد الاستقلال، حيث جبهة التحرير الوطني الحزب السياسي الوحيد آنذاك نصب ذاته لتمثيل كل المجتمع، وأملي قيما سياسية، مستمدة من ايديولوجية سياسية تعتقد أن القوي المتنافسة علي السلطة يفترض أن تحوز ايديولوجية واحدة، فرضت بالقهر، وكل من يعارضها فهو خائن للوطن، وعدو للأمة لأنه يريد تقسيم الشمل الذي بنته الثورة التحريرية.

وفي خضم التتبع السياسي، لمختلف مراحل الحكم لحزب جبهة التحرير الوطني، نستشف جملة من الحقائق تتلخص في كونها ظلت معوقات أمام تنشئة سياسية تمكن الفرد من تحقيق ذاته، بل أكثر من ذلك إنها أدت إلي احتقانات سياسية واجتماعية واقتصادية أدت إلي انتفاضات شعبية دشنت بداء من نهاية الثمانينات، أو كتلك التي عرفتها منطقة القبائل سنة 2001 تحت اسم حركة العروش.

- تغييب كل خطا ب من شانه يفضي إلي إدراك الفرد للوعي الاجتماعي، الذي يعبر عن الحقائق السوسيولوجية والثقافية، والتأكيد علي ضرورة امتلاك قيم سياسية واحدة.

- في مثل هذه الظروف، لم يسمح بتشكل الرأي العام، بمعني تعدد الآراء السياسية، بل يوجد رأي واحد والمتمثل في المطابقة بين رأي السلطة والمجتمع. ولان العلاقة منطقية بين الرأي العام والفضاء العام، فقد اختزل الفضاء العام في الحيز السياسي الذي تتحرك فيه السلطة وتملي قراراتها واختياراتها السياسية وغيب الطرف الثاني المجتمع الذي تم ابتلاعه من قبل الدولة وفق مايعرف تحت مقولة "الكل دولة".

- إن شرعية السلطة ظلت لوقت طويل ولازالت إلي حد اللحظة تستمد من الإجماع الوطني مما يجعل من كل معارضة هي معارضة للمجتمع بأكمله وللمجتمع السياسي علي وجه الخصوص.

إن هذه الأشكال والممارسات، تنتج حتما أنظمة سياسية ستاتيكية همها البقاء، لاتمنح فرص التغيير، وتتجاهل الصراعات والضغوطات وبروز مظاهر غريبة في المجتمـــــــــع تؤدي إلي

1-Lahouari Addi, **l'Algérie et la démocratie, pouvoir et crise du politique dans l'algerie contemporaine**, la découverte , paris , pp 101.

ركوده واستكانته بدوره، ويجعل من الأفراد في المجتمع، يتطلعون إلي قيم جديدة ليست من الإفرازات الداخلية لمجتمعاتها، بل لقيم جسدت في مجتمعات أخري.

إن القيم التي حملتها الديمقراطية إلي المجتمعات بداء من التسعينات إثر فترة الانتقال من النظم الاحادية إلي أنظمة تعددية، أضحت الآن تهدد الأنظمة الستاتيكية العاجزة عن مرافقة مجتمعاتها في تجسيد وتكريس قيما سياسية تحقق لها الرفاه الاجتماعي والاستقرار، بل هي تعرف أزمة أهداف في الحقل السياسي، والتي تتعدد أسبابها ومظاهرها، ولعل أولي الأسباب تكمن في فقدان هذه الأنظمة الشرعية السياسية لتبعد شبح الأزمة، هذا إلي جانب إن كل مصادر شرعيتها اهتلكت، وبالتالي هل هي قادرة علي تعبئة مجتمعاتها مجددا ؟.

مما سبق، يمكن القول أنه من بين الإشكالات الكبرى التي تحول دون التمكن من بناء نظام سياسي قوامه الديمقراطية، والعدالة والحرية، سببها أن مشروع بناء الدولة بقيت دوما محاولاته، مهما كانت النوايا صادقة أم لا، تتم خارج المجال الاجتماعي، بمعني أن المجتمع غير معني بهذا البناء لان النظام السياسي، لم يسمح بولوج مجتمع مدني فعلي، ولا زال يعتقد إن القوي الاجتماعية لم تحضر بعد لاعتناق القيم السياسية العالمية كالديمقراطية ومبدأ التداول علي السلطة، كما يعتقد أيضا أن المجتمع لازال رهين العلاقات الميكانيكية وللبني التقليدية لما قبل الدولة. إن الأزمة التي يعرفها المجتمع الجزائري منذ التسعينات، عمقت من الأزمة وأكدت علي حقيقة سوسيولوجية—سياسية مفادها، أن النظام السياسي والمجتمع علي حد السواء، هم في حالات من التردد والترقب إزاء بعضهما البعض، فالنظام أعاد إنتاج ممارسات التضييق والخنق للحريات، والمجتمع تراجع عن المشاركة السياسية، وشرع في هجر السياسية ومقاطعة الانتخابات، هي المظاهر الجلية التي تميز المشهد السياسي في الجزائر.

في خضم هذه الأوضاع يبقي من الصعب تمكين المجتمع من اعتناق القيم السياسية الكفيلة بخلق التضامن الوطني كقيمة سياسية، ومن العسر بمكان التطلع لتعايش أطياف المجتمع المتعددة المرجعيات الإيديولوجية والسياسية، إن غياب التأطير السياسي الذي يكفل تعلم الديمقراطية، وإدراك أهمية الفعل السياسي كلها عوامل في اعتقادنا ليس مردها التغير ألقيمي، أو عدم استساغة أفراد المجتمع للقيم السياسية الجديدة ولالعدم تطابق مصادره الإيديولوجية

والدينية والثقافية مع مثل هذه القيم التي باتت وكأنها حتميات، بل المشكلة مردها أزمة الأهداف في الحقل السياسي، فمواطن الخلل تكمن في القطيعة بين النظام السياسي العاجز علي مرافقة المجتمع لتمكينه من تجسيد الانتقال إلي الحداثة السياسية.

رابعا : القيم وأزمة الأهداف في الحقل السياسي في الجزائر :

إن الرهانات التي يوجها المجتمع الجزائري كبيرة، حاجات متنامية، شباب جديد يتطلع لعالم غير العالم الذي يعيش فيه، ولعل أول الرهانات هو كيف نكون للمواطنية بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لأنه بات من غير المجدي إن نصور الفرد في النصوص والدساتير علي أنه أمير، ونهمشه من الاستهلاك ونرمي به ضمن تعداد البطالين والمعوزين، ولما كانت المواطنية قوامها حقوق واجبات، فإنها من صميم المسالة السياسية إن تحسين شروط العيش التي ماانفكت تتخذ مطالب جديدة بفعل اطلاع الجزائريين علي ما عرفه أقرانهم في المجتمعات الاخري، تستلزم ليس فقط إعادة النظر في العمل العمومي للدولة بل تنشئة الأفراد لترقية علاقتهم مع هذه الحاجات، التي تتخذ شكل- القيم المطالب — تتجاوز الانتماءات الخصوصية، المحلية، والدينية، والمهنية ... .

لذا فالسياسي، ليس فحسب مجبر للاستجابة لهذه المطالب بل لترقية مرجعيات عامة، وجملة من القيم لمجتمع هو في اشد الحاجة لها، لأنه في الوقت الراهن نجده لا يمتلك لمرجعيات محددة، كما إنه مجبر للعمل بصدق للحد من" للأمن الشامل" الذي تتجلي أماراته، في كون الأزمة تعرف حالة من "الارتدادات" والعودة، والتي في مجملها مردها ما أصاب السياسي من عقم في الأهداف أو أزمة في الحقل السياسي.

ما المقصود بأزمة الأهداف ؟

يتناول الكثير من العلماء والباحثين، أزمة السياسي وينعتونها تحت تسميات ومواصفات مختلفة، فمنهم من يصورها بالإفلاس السياسي، ففي هذا الصدد يري جاك كوماي " في إن الشكل الذي هو منظم بموجبه، وبالكيفية التي يبني بها، لا شئ يؤكد بان السياسي بإمكانه مواجهة أزمات المجتمعات"[1].

وتري في ذات السياق، نظرية دايفس حول الإحباط الخاصة بالحرمان، والتي شكـــــلت

امتدادا لنظرية "الكسيس دو توكفيل" " إن أزمة السياسي لا تبرز فحسب حينما تحدث ثورات اجتماعية بفعل تدهور الحياة المادية للأفراد، بل أزمة السياسي تتجلي أيضا حينما يصور للأفراد بأنهم في مأمن من الأزمات المادية والاجتماعية، لكن يصابون بإحباط إذ يجدوا أنفسهم في قلبها بل يصورن علي أنهم جزء منها "[1].

أما يورقان هابر ماس فيري بان أزمة السياسي تتجلي في فقدان الشرعية ،ويقترح إن حل أزمة السياسية تتمثل في شرعنة الشرعية، والتي تتم من خلال إعادة النظر في دور الدولة التي تحولت إلي التسيير التقني البحت وأهملت البعد السياسي، كأهمية الفضاء العام، والفعل الاتصالي، وهي ذات القضايا التي ذهب إليها الآن ثورين في مؤلفه ما هي الديمقراطية إذ يري بان دور الدولة يكمن في، التبوء وتغيير الآراء، والمواقف، والسلوكات، ولا نبالغ في شئ ،دورها أيضا يكمن في بناء الشخصية، بل الدخول مباشرة في عالم القيم، عوض البقاء علي مستوي النفعية..."[2].

مما سبق إن أزمة الأهداف في الحقل السياسي، تحملها تلك الصور التي رصدها هؤلاء المفكرين والباحثين ويمكن إن نتجاوزها إلي مظاهر أخري، والتي يمكن تعميمها علي كل المجتمعات، إلا أنه يمكن القول إنها أزمات خصت المجتمعات الغربية، أين مشروع الدولة قد اكتمل وبالتالي هي أزمات ظرفية تمكنت الكثير من المجتمعات من تجاوزها.

في حين أزمة الأهداف التي تنوي المحاولة البحثية الراهنة تناولها والمرتبطة بواقع المجتمع الجزائري فإنها من جنس أخر، إن أزمة الأهداف التي يعرفها المجتمع الجزائري لا تكمن في مناقشة أزمة الاختيارات السياسية التي ليس لها صلة مباشرة بالموضوع المعالج، بل الأزمة تكمن في كون إن ما حملته مواثيق الحركة الوطنية، والدساتير من قيم سياسية (كالعدالة، والمساواة، ودولة القانون، هذا إلي جانب ما حملته مدونات الخطاب السياسي كالعيش بكرامة، أضحي اليوم محل تشكيك من قبل الأجيال التي لم تعايش هذه الفترات، سيما تلك

1- Jacques Commaille, **les nouveaux enjeux de la question sociale,** édition Hachette, paris, 1997. p 87.

الأجيال التي اكتشفت السياسية مع اشتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ومع العنف السياسي الذي يعرفه المجتمع الجزائري.

إن المواثيق التي حملتها الثورة وتبناها الشعب الجزائري، حملت قيما سياسية لا يستطيع أي فرد إن يتنكر لها، حينما ارتبط تجسيدها علي أرض الواقع بتحقيق الاستقلال وهو فعلا ماتطلع له الشعب الجزائري، مكرسا قيم التفاني والتضحية، وقيم التضامن والتآزر، وقيم التمسك بموروثه الديني والثقافي، بل تجاوزته السياسة بإذابة البعد الاثني والعرقي أمام تحقيق غاية مجتمعية جسدت في الاستقلال والانتماء للوطن الواحد.

1-انظر في هذا الصدد مؤلف روبرت كاستيل، الذي سبق ذكره والمتعلق بالمسالة الاجتماعية، حيث رصد ظاهرة جديدة عوضت المفهوم الكلاسيكي في علم الاجتماع المعروف بالهمشية الاجتماعية، مبرزا أن "اللاانتماء" أصبح مصدر للاحباطات، لان الدولة الغربية أهملت السياسة وتحولت إلي مسير تقني علاقتها بالمجتمع تقوم علي النفعية.

2- الآن ثورين، **ما هي الديمقراطية، حكم الاكثرية أم ضمانات الاقلية**، ترجمة حسن قبيسي، بيروت، الدار الساقي، الطبعة الاولي، 1995، ص191.

أما أثناء بناء دولة ما بعد الاستقلال، وان استمرت في المخيال المجتمعي تلك القيم التي ظلت تنتظر اليوم الذي ستجسد فيه، برزت تناقضات تجلت في نشأة ثقافة سياسية مستمدة من مخيال اجتماعي غذته اليطوبيات، وطالما إن المخيال الاجتماعي دوما يسجن السياسي ويرفض استقلاليته، مع العلم إن السياسية هي بالأساس تعبير وتكريس لهذه الاستقلالية، التي تستلزم التنوع للفضاء السياسي لكي تبرز ثقافات سياسية تتنافس وتكون حاملة لأفاق مختلفة حول كيفيات تجسيد بناء الدولة، إلا أنه مع الأسف عن -وعي أو عن لاوعي- تم اختزالها في مفاهيم مغلطة.

وكان الاختلاف السياسي ينظر إليه كتهديد للوحدة الوطنية، أما فيما يخص الديمقراطية وبالرغم من إن الدساتير والمواثيق تؤكد عليها، لكن تم مصادرة أهم شروط تجسيدها، والمتمثلة في السماح للقيم الإيديولوجية مهما كانت طبيعتها، أن تظهر في الفضاء العام،لان الديمقراطية ما هي إلي بداية لتكريس تحول القيم الإيديولوجية التي يتوقف عليها تمكين الرابط

الاجتماعي من التسامح وقبول التنوع والاختلاف وبالتالي تجنيب المجتمع العنف ونفي الجماعات لبعضها البعض مهما كانت طبيعة الإيديولوجية الحاملة لها.

أن هذه المسالة التي لازالت محل نقاش، ويعتقد البعض بأنه من غير الممكن السماح لإيديولوجية معينة إن تسود، متهمة إياها تارة بالغرابة عن قيم ديننا إذا كانت أيديولوجية دينية، وتتهمها بالإيديولوجيات تابعة لأعداء الأمة والوطن في حين إن الايدولوجيا ما هي إلا انعكاس لأفكار وقناعات لجماعات تعكس وجودها الاجتماعي، ومن ثمة إن نفي حق الأفراد في طرح إيديولوجياتهم سيكون نفي لجماعات بأكملها، ومن ثمة إن النفي سيؤجل حالات طرحها إلي وقت مناسب واللحظة المواتية وهي عادة لحظات ضعف سلطة الدولة.

بعد دستور1989، وبروز التعددية الحزبية، وحرية التعبير، والحق في تشكيل الجمعيات برزت ظاهرة سياسية، تجلت في كون كل أفراد المجتمع الجزائري يحملون تصورات معيارية لمشروع المجتمع عموما وللمشروع السياسي علي وجه التحديد، ولكيفية تنظيم علاقة السياسي بالرابط الاجتماعي، وهي مسالة تؤكد من جهة إن أزمة الأهداف مردها فقدان للتنشئة سياسية كانت ملامحها موجودة إثناء الحركة الوطنية، وهي الأفكار التي استقاها ذلك الجيل من احتكاكه بالقيم السياسية العالمية، والمتمثلة في التعاقد السياسي كقيم في خضمها يمكن تحويل الاختلاف إلي ثراء والي توحيد الجهد لا إلي سبب للفرقة والعنف.

مما سبق إن أزمة الأهداف في الحقل السياسي تكمن في تلك الصورة التي رصدها عدي الهواري حينما قال إن التناقض الذي نحمله اتجاه السياسية يكمن في كون "أن كل الجزائريين يتطلعون إلي حداثة سياسية، لكننا نرفض بروز وعي نقدي للممارسات السياسية" [1].

إن المقولات_ القيم السياسية العالمية-" الحرية، العدالة، المساواة، الأخوة، التضامن .... لكي تتجذر سياسيا كممارسة يجب إن تتحرر من المعيارية والادراكات الذاتية، ولن يكن ذلك من السهل إلا إذا جسد ت القطيعة في المخيال السياسي لدي أفراد المجتمع مهـــما كانت درجة تراتبيتهم الاجتماعية ومكانتهم، وحملها للامتثال للتعاقد السياسي القانوني بوصفهـــما

1- Lahouari Addi, **L' Algérie et la démocratie** , op.cit , p 98.

قيما مجتمعية عالمية.

عناصر خاتمة :

ثمة صعوبة في الإحاطة بمفهوم القيم وبالأشكال التي تتخذها والوظائف التي تؤديها في المجتمع عموما، حتى وان استخدم المفهوم في صيغ تنظيرية مختلفة، إلا إن ما يتبدي كحالة طبيعية هو تعددها واختلافها من جماعة لآخري، وأن القيم بشقيها، أي "القيم الوسائل والقيم الغايات"، والتي أضحت قيم تدمج الأفراد وتجعلهم في تناغم مع ثقافة مجتمعاتهم، هي تلك القيم التي اتخذت البعد التعاقدي في الحقل السياسي. وإن القيم السياسية في ظل العولمة نجدها قد تحولت إلي مجموع من القوانين الموضوعية تفرض نفسها علي الجميع، ولا تميز أحدا عن الأخر لان غاية القيم السياسية هي أحداث اندماجية الأفراد في المجتمع وتحقيق الاستقرار والتجانس الاجتماعي.

وعليه تتجلي أهمية السياسي مثلما عبر عنه ساموبل ايزنشتاد في إن مركزة البني السياسية لا تسمح بتحرر البني الاخري، وجعل الأنساق الاجتماعية لا تنفصل عنه، كلها مظاهر تسمح للسياسي بالتستر وراء الأنساق الأسيرة، من دين، وثقافة، وفضاء عام، وإبداع ونقد، وحرية التفكير والتعبير، بعبارة اشمل كل القيم التي تحقق استقلالية الأفراد، وهي كلها انساقا للممارسة تمنح بني دلالية لتجارب الأفراد، بمعني إن القيم يمكن إن تتعايش في كل مجتمع حتى المجتمع الجزائري الذي ينعت بأنه مجتمع متأزم، لو لا يتم تسييسها بل ماسستها، وطالما إنها تستعمل سياسيا للبقاء في السلطة أو الحفاظ علي مصالح ضيقة أونفي المعارضة، لا تمكن الفرد من إنتاج مفاهيم حقيقة يتلمسها في واقعه المعيش، لقيم عديدة كالوطنية والتسامح وقبول الأخر، وتكريس مفهوم للمواطنية كمفهوم لا يختلف الأفراد حول محتواها، ولايبحث الاكاديمين عن مواصفات المجتمع المدني المستقل لان الذي نعرفه هو مجتمع مدني يرتمي في أحضان السياسي دوما، ويعمل بموجب رؤوس الأموال الرمزية، ويهمش كل مجهود قائم علي رؤوس الأموال الاجتماعية.

لو استمر الخطاب العارف والخطاب السياسي مهما كانت مرجعياته تحميل صراع القيم أو تغيرها كل أسباب وعوامل الأزمة التي يعرفها المجتمع الجزائري، فإنها لا تعدو إلا مغالطـــــة

للتاريخ، وفي ذات الوقت إنتاج لخطاب إيديولوجي حول المجتمع الذي نتكلم باسمه ولم يسمح له بعد في إظهار قدراته والتعبير عن حاجاته، التي قد تكون غير تلك التي يتناولها السياسي في برامجه الانتخابية ويفكر فيها الباحث.

إن هذه المحاولة البحثية المتواضعة تريد إثارة فضول الباحثين في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية والباحثين في علم الاجتماع علي وجه التحديد، تلك العلوم النقدية التي كان من مهامها، سيما في مجتمع كالمجتمع الجزائري أين الأزمة بدت تأخذ أشكالا جديدة تجلت في الركود والقلق والتذمر الاجتماعي، عدم اللجوء للإجابات الجاهزة دون الأخذ بالفكرة القائلة أن كل الأزمات ما هي في الأصل إلا أزمة السياسي في علاقته مع الرابط الاجتماعي.

1- Addi lahouari, **Relegion et culture politique dans le monde Arabe**, in, making civil societies work, université de Potsdam, 2007.

2- Addi lahouari, **l'Algérie et la démocratie, pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine**, la découverte, paris.

3 – Alain Beitoine, **sciences sociales**, 2ème edition ,dalloz, 2000.

4-Célestin Bouglé, **leçons de sociologie sur l'évolution des valeurs**. Paris, Armand colin, 2ème édition, 1978.

5- جاستون باشلار، ابستمولوجيا (نظرية المعرفة)، نصوص مختارة، ترجمة درويش الحلوجي، دار المستقبل، المركز الفرنسي للثقافة، القاهرة، **1998**

6-Emile Durkheim, **la science sociale et l'action**, collection sup, PUF, paris, 1970.

7- pierre bourdieu, **Esquisse d'une théorie pratique**, librairie, droz, Gèneve, 1970.

8- Percheron (A), **la socialisation politique**, A. Colin, collection universitaire, paris, 1993..

9- Jacques Commaille, **les nouveaux enjeux de la question sociale**, édition Hachette, paris, 1997

10- الآن ثورين، ما هي الديمقراطية، حكم الاكثرية أم ضمانات الاقلية، ترجمة حسن قبيسي، بيروت، الدار الساقي، الطبعة الاولي، **1995**

11- Robert Castel, **les Métamorphoses de la question sociale, une chronique du salariat**, Fayard, paris, 1995.

التغير القيمي وصراع المرجعيات الثقافية في المجتمع الجزائري

الدكتورة : فيروز زرارقة
قسم علم الاجتماع
جامعة فرحات عباس

ملخص المداخلة :

إن اتساع نطاق الجدل على المستويات الاجتماعية والفلسفية في المرحلة الراهنة حول مصير الإنسانية في وجه تعاظم إنجازات الثورة المعلوماتية والتقنية ونتائجها السلبية أدى إلى تعاظم خيبة الأمل لما كان يقال عن رفاهية المرحلة الراهنة والمستقبلية، وعن تكامل المجتمع وغياب التناقضات والصراع داخل المجتمع، من خلال تعميم مظاهر الرفاهية، إلا أن تحولات هذه المرحلة أدى إلى استفحال ظاهرة التباين والتمايز الاجتماعيين وظهور بوادر لتغير كبير في سلم القيم الاجتماعية الذي سادته الفوضى وعدم القدرة على تحديد الأولويات وتجلت بوضوح مظاهر لصراع المرجعيات الثقافية التي انقسمت إلى ثقافة تقليدية ، أخرى تغييرية، ولا نبالغ إذا قلنا أن عصرنا الحالي هو عصر اختلال التوازن والقوى على المستوى العالمي والمحلي والذي كانت له إسقاطاته وتبعاته على قيم وأفكار الفرد الجزائري، مما ولد نوعا من القلق والحيرة في فترة التغير الحضاري تمحورت حول القيم المطلوبة للسلوك الصحيح الذي يحقق توازن الشخصية وآمالها، ومن مسببات هذا القلق نذكر:الانقسام العالمي وظهور أنماط عالمية جديدة، وجود العديد من الخيارات والمسارات التي تخضع لنمطين من القيم القيم السلبية السريعة والقيم الإيجابية البطيئة، وكذلك عدم وقوع الأسرة والمدرسة والعمل والإعلام على خط مرجعي قيمي واحد. ونأمل من خلال هذه الورقة أن ننير بعض الزوايا التنظيرية حول مفهوم التغير القيمي والثقافة ومحاولة تحديد المرجعيات الثقافية المتصارعة في إحداث التغير على مستوى القيم من خلال تقديم نموذج الطالبة جميلة، مبرزين مشكلات صراع الأجيال والهوية والانتماء في المجتمع الجزائري المعاصر.

التغير القيمي وصراع المرجعيات الثقافية في المجتمع الجزائري

مقدمـــــة :

نستدل في بداية محاولتنا لتبسيط بعض الأطروحات حول التغير القيمي وصراع المرجعيات الثقافية بالاستشهاد بقول العلامة العربي الكبير ابن خلدون الذي يقول" أن أخلاق الناس وقيمهم، وبالتالي ثقافتهم ووعيهم تتحدد حسب فرصهم في المعاش"، إلا أن هذه المقولة لا تكتمل قوتها التفسيرية في وقتنا الحاضر إلا إذا أضفنا لها العوامل الخارجية التي تزداد فيها تأثير الروابط والتفاعلات على صعيد الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة ويزداد تأثيرها أيضا على الأفراد والجماعات مهما كانت انتماءاتهم.

إن المدقق في التاريخ الاجتماعي في زمن العولمة سوف يكتشف أن هناك اختلافا بين عملية التغير في العصر الحالي وتلك التحولات التي حدثت في الماضي، فقد شهد هذا العصر سرعة وكثافة لم تشهدها البشرية من قبل في ظواهر الكون أو في منتجات وإبداعات البشر، ثورة معلوماتية تجاوزت الحدود والقارات، وثورة معرفية وتقنية فائقة غيرت من ثوابت الفكر والسلوك و لم تستطع الأخلاق والدين مجاراتها، وحدثت الفجوة بين عالم المادة والروح، وبدأ الإنسان يفقد ذاته الروحية ويتحول إلى أشياء تباع وتشترى في ظل حضارة الفوضى والنظام حيث تعقدت مواقف الحياة وتحطمت القيم والقواعد الأخلاقية، و"في ظل هذه المتغيرات العالمية المتسارعة فقد الإنسان في دول الشمال "الغايات" وفقد الإنسان في دول الجنوب "الوسائل" كما يشير بذلك "آلان توران" في كتابه نقد الحداثة"(سليمان الديراني، 1994: 15-6)

فقيم الغايات (القيم الضرورية/الجوهرية) : هي القيم التي تطلب لذاتها وهي قيم مطلقة لا تختلف باختلاف الزمان ولا المكان ولا الأحوال ومن أمثلتها قيم الخير والجمال والحق (حفظ الضروريات الخمس: الدين والنفس والعقل والنسل والمال)، ونحمد الله أن ديننا الإسلامي يدعو إلى هذه القيم على أحسن صورة وارفع نموذج.

وهناك قيم الوسائل : وهي التي تكون وسيلة لتحقيق قيمة أعلى منها، وهذه تكون نسبية وتتغير في الزمان والمكان وحسب الأحوال وتكون في خدمة الغايات وتابعة لها، ومن أمثلتها المعرفة والصحة والثروة، فقد يسعى الإنسان لجمع المال لا لمجرد الجمع ولكن لأنه يريد اتخاذه وسيلة لهدف آخر.

إن اتساع نطاق الجدل على المستويات الاجتماعية والفلسفية في المرحلة الراهنة حول مصير الإنسانية في وجه تعاظم إنجازات هذه الثورة المعلوماتية والتقنية ونتائجها السلبية أدى إلى تعاظم خيبة الأمل لما كان يقال عن رفاهية المرحلة الراهنة والمستقبلية، وعن تكامل المجتمع وغياب التناقضات والصراع داخل المجتمع، من خلال تعميم مظاهر الرفاهية، إلا أن تحولات هذه المرحلة أدى إلى استفحال ظاهرة التباين والتمايز الاجتماعيين وظهور بوادر لتغير كبير في سلم القيم الاجتماعية الذي سادته الفوضى وعدم القدرة على تحديد الأولويات وتجلت بوضوح مظاهر لصراع المرجعيات الثقافية.

أولا- مدخل لتحديد مفهومي التغير القيمي والثقافة:

1- تحديد مفهوم التغير القيمي :

قبل أن نتدرج في تحديد مفهوم القيم يجدر بنا تحديد مفهوم التغير الذي يشير إلى حالة التبدل والتحول في الشيء أو الظاهرة عن ظاهره، فهو التحول والنمو والتكامل والتكيف والملائمة. التغير في ذاته ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون وشؤون الحياة المختلفة، وقديماً قال الفيلسوف اليوناني (هيرقليطس)إن التغير قانون الوجود، والاستقرار موت وعدم، كما عبر عن التغير في قوله الشهير: إنك لا تنزل البحر مرتين فإن مياه جديدة تجري من حولك أبداً. وظاهرة التغير أوضح ما تكون في كل مناحي الحياة الاجتماعية، وهذا ما أدى ببعض المفكرين إلى القول بأنه ليس هناك مجتمعات ولكن الموجود تفاعلات وعمليات اجتماعية في تغير دائم وتفاعل مستمر. كما أنه التبدل الذي يحدث على مستوى البناء الاجتماعي ووظائفه، ولذلك فتغير القيم يدخل ضمن التغير الذي يحدث على مستوى التغير الوظيفي للنسق الاجتماعي، فما هي القيم؟

تعرّف العلوم الاجتماعية "القيم بأنها الأفكار المجردة التي تحدّد ما يعتبر مهمّا ومحبّذا ومرغوبا فيه في ثقافة ما، أما المعايير فهي قواعد السلوك التي تعبر عن هذه القيم الثقافية، وتعمل القيم والمعايير سويّا على تشكيل أنماط السلوك التي يتعين على الأفراد انتهاجها إزاء ما يحيط بهم، ومع أن القيم والمعايير ترسّخ في أعماق شخصيات الأفراد والجماعات فإنها لا بدّ أن تتعرض للتغيير والتغير مع مرور الوقت".(عبد العليم محمد:2003، 2004: 136) نلاحظ هنا التأكيد على مبدأ **التغير** الذي يتجلى أمامنا بما نشهـــــده في المجتمع من تحولات في التصورات والسلوكات والمواقف، فالبعض مما كان مرفوضا ومحرما في فترة ما لم يعد كذلك اليوم. خذ على ذلك أمثلة عديدة في علاقة الشّاب بالفتاة، وصلة الأولياء بأبنائهم، وفي السلوكات في الفضاء العمومي والعلاقات بين الفئات الاجتماعية.

كما أن القيم عبارة عن المعتقدات التي يحملها الفرد نحو الأشياء والمعاني وأوجه النشاط المختلفة، والتي تعمل على توجيه رغباته واتجاهاته نحوها، وتحدد له السلوك المقبول والمرفوض والصواب والخطأ، وتتصف بالثبات النسبي، وهي تشكل قسم من الثقافة تؤثر على سلوك الإنسان وتفكيره مثل القيم الدينية التي تختلف من مجتمع لأخر ومن فتره لأخرى في نفس المجتمع، وتوجد قيم تضعف وأخرى تقوى وذلك تبعا للعقاب والثواب الذي يعطيه المجتمع لمنفذ القيم ولخارقه، وهذا الأخير هو الذي نعبر عنه بالتغير القيمي، ذلك أن القيم عبارة عن تنظيمات لأحكام تفضيلية عقلية انفعالية صريحة أو ضمنية معممة نحو الأشخاص أو الأشياء أو المعاني، ولذا فهي تتكون من ثلاثة أبعاد هي :

- معرفي يحتوي على المعلومات والمعارف التي كونها الفرد حول موضوع معين.
- وجداني ويتمثل بالشحنة الانفعالية التي تنشط القيمة وتكون شدتها حسب قوة القيمة.
- نـــزوعي يتمثل بالأسلوب الذي يجب أن يسلكه الفرد تجاه موضوع معين (مبارك فتحي يوسف، 1992: 143)

كما يشير مصطلح النسق القيمي إلى منظومة متكاملة ومتفاعلة من القيم التي يتبناها الفرد، والتي تتوزع إلى مجالات عديدة بحيث يمثل كل مجال عنصراً متفاعلاً مع بقية مجالات القيم الأخـــرى؛ لتؤدي وظائف توجيهية وتقويمية (عقل محمود، 2001: 66).

وتتصف القيم بالثبات إلا أن ثباتها نسبي فهي قابلة للتغيير ، فكثيراً ما يتفكك النسق القيمي ويعاد ترتيبه من جديد. (حامد عبد السلام زاهران، 1984: 36)،

وتعرف أيضا بأنها مجموعة هامة من المعتقدات يتقاسمها ويشترك فيها أعضاء المجتمع الواحد، وخاصة فيما يتعلق بما هو مرغوب فيه أو غير مرغوب فيه، "فالقيم تتضمن دستور ينظم نسق الأفعال والسلوك، وهي التي تصنع الأفعال وطرق السلوك وأهداف الأعمال على المستوى المقبول وغير المقبول أو المستحسن والمستهجن، فإذا تساءلنا عن الأشياء أو الأعمال التي نحكم عليها بأنها قيمة وجدنا الجواب يكمن فيما يستحسنه المجتمع أو فيما يقره وما يرى عنه ويقرره" (صلاح بسيوني رسلان، 1990: 41)

ويكتسب الفرد قيمه ابتداءً من الأسرة والمدرسة فجماعة الأقران ووسائل الإعلام والجامعة والمهنة والتخصص ووسائط فرعية أخرى ضمن المجتمع وكل هذه الوسائط تستقي قيمها من ثقافة المجتمع التي بدورها تتلقح من ثقافات مجتمعات أخرى بحدود معينة.

و من الأسس التي اعتُمد عليها في تصنيف القيم ما يلي :

1- تصنيف القيم حسب المحتوى : إذ تنقسم القيم، حسب هذا الأساس، إلى: قيم نظرية، وقيم اقتصادية، وقيم جمالية، وقيم اجتماعية، وقيم سياسية، وقيم دينية وسوف يتم التفصيل في هذا النوع الشائع في المراحل القادمة من التحليل.

2- تصنيف القيم حسب مقصدها : إذ تنقسم القيم، حسب هذا الأساس، إلى قيم وسائلية، أي تعتبر وسائل لغايات أبعد، وقيم غائية أو نهائية.

3- تصنيفها حسب شدتها : إذ تصنف القيم، حسب هذا الأساس، إلى قيم ملزمة، أي ما ينبغي أن يكون، وقيم تفضيلية، أي يشجع المجتمع أفراده على التمسك بها، ولكن لا يلزمهم بها إلزاماً.

وينقلنا هذا التحليل للتعرف عن سلم الترتيب القيمي، حيث يمكن ترتيب القيم إلى قيم بدنية، قيم عقلية قيم أخلاقية ، قيم دينية، وبيان ذلك أن بناء الإنسان يبدأ أولا بالتفكير في بنيته، وعند وجوده ننتقل إلى سبل تطويره وتنميته للمحافظة على صحته (القيم البدنية)، والإنسان لا يعيش دون قيم مبادئ وإلا كان حيوانا (القيم الأخلاقية)، والإنسان أيضا محتاج

إلى تنمية عقله وفكره بالثقافة ودراسة مختلف العلوم (القيم العقلية)، والإنسان ميولاته وغرائزه مرتبطة أكثر بما هو مادي، فلا بد له من مؤطر لقيمه (القيم الدينية).

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن القيم ذات صبغة إنسانية وشخصية بحيث تصدر عن الشعور الذاتي الداخلي للفرد، فهي نتاج اجتماعي يصدر عن البيئة الاجتماعية والمادية، ولذلك نجد أن للقيمة مجموعة من الخصائص:

ومن خصائص القيمة نذكر :

● ذاتية و موضوعية: فالقيم الذاتية تأخذ صفة الذاتية بحكم ذاتي صادر عن الذات، مما يصعب علينا دراستها لكونها غير ثابتة كاللذة أو الشبع، يحسه كل منا بإحساس مخالف عن الآخر، فهي تعتمد على الإحساس الداخلي للفرد.

أما عن القيم الموضوعية فهي" تكون خارجة عن نطاق الذات، كما أنه بإمكاننا إدراك أن لهذه الأشياء قيمة أعلى من ذلك الشيء الآخر، أي بإمكاننا التمييز بين مستويات الأشياء بالتفصيل"(ممدوحة سلامة، 1991: 122)، كما أنها ثابتة لا تتغير بتغير الأحوال، فهي مستقلة عن رغباتنا مثل قانون الجاذبية.

● **النسبية** : بمعنى أن أي شيء قد تتبدل قيمته تبعا للظروف التي تتغير من غير أن يتغير في ذاته فمثلا اللوحة التي ينتجها فنان في وقت ما لا تحافظ على قيمتها عندما تظهر لوحة أخرى تضاهيها في الجمال والإبداع.

● **الشحنة الانفعالية** : ومعناه أن القيم تعود إلى الجانب الانفعالي لا إلى الجانب العقلي في الإنسان، أما أبسطها فلا يعدو أن يكون تعبيرات عن رغبات طبيعية، في حين الدقيقة منها عبارة عن متصلات سامية ومهذبة، وأرفعها جميعا الروحية التي تصدر عن الإنسان.

والشحنة الانفعالية التي تتخذها القيمة كما يشير إلى ذلك "غي روتشي" G. Rocher "هي التي تجعل من هذه الأخيرة عاملا قويا ومؤثرا في وجهة فعل الأفراد والجماعات"(غي روتشي، 1971: 94) فالإنسان ينظر إلى القيمة بنظرة وجدانية نابعة من ذاته وهي تعود إلى الجانب الانفعـــالي في الإنسان.

● **التدرج القيمي :** ونقصد به أن القيم غير ثابتة، وهي خاضعة للارتفاع والانخفاض وإلى التقدم والتراجع تبعا لمحددات الإنسان والطريقة التي جبل عليها، دون أن ننسى عامل البيئة وما يحيط بها من مؤثرات وضغوطات.

● **الترتيب الهرمي :** ومن بين خصائص القيمة أنها ترتب نفسها ترتيبا هرميا، حيث لها درجات مختلفة من التأثير على الفعل، ويرجع هذا إلى أن القيم ليست متساوية في الأهمية، ولذلك نجد أن بعضها تهيمن على غيرها وتخضع لها حتى وجد ما يعرف "بسلم القيم"، "حيث ترتب القيم حسب الأهمية، وهذا السلم الهرمي هو الذي يربط القيم ببعضها ويحدد ما يجب أن يكون وما يجب أن يفعل"(محمد أحمد بيومي، 1986: 24،25).

ومعنى الترتيب الهرمي للقيم هو أن "القيم تخضع لترتيب، مما يؤدي إلى وجود اختلاف بينها حسب تأثيرها على الفعل ومدى فعاليتها في المجتمع، وهذا يدل على أنها ليست متساوية من حيث أهميتها بل هناك تدرج هرمي من الأحسن إلى القبيح ومن الجيد إلى السيئ"(Andry R.G; 1960; 225).

وتعد الثقافة واللغة والأسرة من أهم مصادر القيمة، حيث تقوم الثقافة بتطبيع الإنسان بصبغة المجتمع، وهذا لا يتم إلا عن طريق اللغة والرموز التي يتداولها المجتمع، في حين تمثل الأسرة نواة التنظيم الاجتماعي ومركز النشاطات الاجتماعية، وتعتبر من أهم مصادر القيم لأنها الوسيط بين الفرد والمجتمع، فهي تلعب دورا فعالا في تكوين القيم ونقل الثقافة وتوارثها من جيل إلى جيل آخر، وفي هذا الإطار يمكن القول أن عالم الانحراف والمنحرفين تحكمه مجموعة من القيم المتعارف عليها بينهم، فالمشهور في عالم المافيا والجريمة المنظمة، عدم التعرض إلى أفراد عائلة الخصم وعدم الثقة في الغرباء ووجود بعض القوانين التي تحكم كيفية توزيع الغنائم وتنظيم أفراد المجموعة.

● أنواع القيم

● **القيمة الاجتماعية :** وتتضمن محبة الناس وإدراكهم لغاياتهم كوسائل لأغراض أخرى بشكل يحدد نمط الشخص الاجتماعي.

● **القيمة الاقتصادية :** وتتضمن الاهتمامات العملية والجوانب النفعية في حياة الفرد، في سبيل تحقيق منفعة قد يتخذ من العالم المحيط به وسيلة للحصول على الثروة وتنميتها.

● **القيمة الدينية :** وتتضمن الاهتمامات بالشؤون الدينية والسعي نحو اهتمام الفرد وميله إلى الاهتمام بالعالم الغيبي، وهذه القيمة متصلة بالبحث في الجوانب الروحية في حياة الإنسان.

● **القيمة السياسية :** وتتضمن اهتماما وتوجها للعلاقات الاجتماعية بدافع السيطرة والرغبة في القوة والتفوق.

● **القيمة النظرية :** وتتمثل في الاهتمام بالنظرة الموضوعية للأمور والبحث عن الحقيقة، فهي اتجاه معرفي يسعى وراء القوانين التي تحكم هذه الأشياء وتجسد نمط العالم والفيلسوف.

● **القيمة الجمالية :** وهي تتضمن الحكم على الخبرات من منظور التناسق والموائمة، وهي تمس الشخص ذو الاهتمامات والاتجاهات الجمالية في الحياة.

لقد اختلف العلماء والمفكرون في علم النفس والاجتماع في تحديد تأثير القيمة على سلوك الفرد الاجتماعي، إلا أنه يمكن القول أن للقيم تأثير كبير على السلوك الإنساني، ففي كل مجتمع تنتظم مجموعة من القيم يشترك فيها الناس وتنظم سلوكهم الاجتماعي، فسلوكات الأفراد تحدد في إطار القيمة التي يؤمن بها كل فرد، ذلك أن الفرد ينتمي إلى جماعة معينة لها قوانينها الخاصة التي تحكم سلوكات الأفراد داخل الجماعة، وأن عملية التنشئة الاجتماعية السليمة هي الكفيلة بإعداد الفرد القادر على مسايرة قيم وعادات وتقاليد المجتمع، "وباعتبار الأسرة هي البناء الأساسي الذي يؤثر تأثيرا كبيرا في عملية إعداد وتكوين الأفراد، فإنها المسؤول الأول عن إمداد المجتمع بالفرد المستوعب لقوانين وقيم وعادات وتقاليد الجماعة التي ينتمي إليها"(حامد عبد السلام زهران، 1985 : 208)

وهذا ما يفضي بنا إلى الحديث عن مفهوم **التغير** القيمي، فالمجتمعات تتحرك وتنمو وتتطور وهي عرضة للتغير المستمر، فكلّ مرحلة تحمل معها مستجدات أخرى، وإننـــا في الحياة أمام نهر دافق متجدّد، على رأي الفيلسوف اليوناني القديم "هيروقليطس"، فالإنسان لا يستحم في النهر الواحد مرتين لأنّ ماء هذا النهر يتجدّد...

وممّا لا شكّ فيه أن هنالك ثوابت تتميز بطابع الاستمرار والديمومة سـواء كـان ذلك في نطاق المؤسسات والبنى أو في مجال االقيم والمعايير، إلا أن المبدأ العام هو مبدأ التغير والحركة، وسعي الإنسان في ملحمة وجوده هو سعي للتوفيق بين الثابت والمتحول، أي الملاءمة بين جوهر المبادئ الخالدة التي تكتسب دوامها من سموّها وصلاحها وبين مقتضيات تجدّد العصر وضغوطاته وتحدياته.

لقد أنتجت الثقافة العربية الإسلامية مقولة رائعة في هذا السياق مفادها أن **أبناءنا قد خلقوا لزمان غير زماننا**، وأنه علينا أن نستوعب التحول في اتجاه الاستمرارية والتواصل وليس القطيعة والانشطار. عالم الاجتماع الألماني الكبير صاحب كتاب "مشكلة الأجيال" (كارل ماهايم) يقول : "ليس المعلم وحده هو الذي يعلّم التلميذ، التلميذ أيضا بمقدوره أن يعلّم المعلم. فالأجيال تتعاقب في كنف استمرارية الوجود وتتناقل الإرث الثقافي وتجدّده وتلك سنّة الحياة".

2- حول مفهوم الثقافة :

مصطلح الثقافة في اللغة العربية هي من فعل ثقف الرجل ثقافة، أي صار حذقا حصيف، فهو ثقف منه المثاقفة، والثقاف ما تسوى به الرماح، وتثقيفها تسويتها، ويقال ثقفته أي صادفته، ويبدو من ذلك أن المعنى اللغوي للثقافة في العربية يقترب من المعنى الاستعمالي لمفهوم الثقافة في اللاتينية.

ومصطلح الثقافة ترجمة حرفية لكلمة Culture في اللغة الفرنسية والإنجليزية، وهي كلمة ذات أصل اللاتينيCultura وهي تعني لدى الإغريق الاهتمام الموجه إلى حقل نظري بعينه"(Encyclopsedia universali .p225) و يعرف رالف لينتون الثقافة بأنها "كل متناسق من السلوك المتعلم ونتائج هذا السلوك، وأن العناصر المكونة لهذا الكل تكون مشتركة بين أفراد المجتمع، وتنتقل بواسطتهم من جيل لآخر، ويتضمن هذا السلوك المتعلم كل ما يقوم به الفرد من أفعال سواء كانت ظاهرة أو غير ظاهرة"(سميرة أحمد السيد، 1993: 116) ويذهب مالك بن نبي في كتابه مشكلة الثقافة إلى البحث عن مصدر المفهوم ومنذ متى استخدم في اللغة العربية ليقول لنا بأنها الفعل ثقف يتصل تاريخه بلغة ما

قبل الإسلام وقد وردت في القرآن الكريم "واقتلوهم حيث ثقفتموهم"، وهي قد تدل على العلاقة المعرفية أو العمل، إلا أنها لم تستخدم كثيرا في اللغة العربية، واقترن وجودها وتداولها بكلمة Culture الأجنبية، "وهي تعني سرعة التعلم والفطنة والذكاء أما مستخدمها فهو المثقف وهو ثابت المعرفة بما يحتاج إليه"(مالك بن نبي، 2000: 19).

أما تايلور فيعرفها بأنها" ذلك الكل المركب الذي يحتوي على المعرفة والاعتقاد والفن والأخلاق والقانون والعرف والعادات والتقاليد وأي قدرات أخرى تكتسب بواسطة الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع"(سميرة أحمد السيد،1993: 113).

إن الثقافة هي جملة من الأفكار والاتجاهات العامة التي يتعلمها الإنسان من خلال احتكاكه بالواقع الاجتماعي، وتكمن أهمية الثقافة في تزويد الفرد بالمعرفة وطرق التفكير وأساليب العمل وأنماط السلوك المختلفة والمعتقدات وطرق التعبير عن المشاعر، كما أنها تسير عملية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، فالفرد في أي موقف اجتماعي يتصرف بناءا على معرفته بتوقعات الآخرين منه وتفسيره الشخصي للموقف ودوره ومكانته الاجتماعية.

خصائص الثقافة(بلال حمدي عرابي وأمل حمدي دكاك، 2005-2006 : 97)

و هناك جملة من الخصائص التي تتسم بها الثقافة وتحدد طبيعتها ومميزاتها هي :

- أنها مكتسبة : أي أنها تنتقل من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي والتنشئة وهي ليست وراثية بالمفهوم البيولوجي للثقافة.
- تقدم إجابات لكثير من السلوكات والظواهر الاجتماعية.
- أنها من وسائل التكيف الاجتماعي وتساعد الفرد على عملية الاندماج الاجتماعي.
- تعتبر الإطار العام لعملية التربية والتنشئة الاجتماعية.
- أنها نتاج إنساني، وهي تنتقل في الجسم الاجتماعي من خلال التربية و التعليم
- من خلال الثقافة تحدد الأدوار والوظائف الاجتماعية.

"كما تعرف بأنها رؤية للواقع ومجموعة مبادئ ومفاهيم وتقاليد ومعتقدات ومعايير ومناقب ومواقف وقواعد تحدد السلوك اليومي للجماعة" (حليم بركات، 1985: 111).

و تمثل الثقافة نماذج من السلوك المتعلم، فالإنسان يتعلمها من الجماعة التي ينتمي إليها عن طريق عمليات التلقين والمحاكاة، وتعمل الثقافة على إشباع حاجات الفرد وتساعده على التكيف، فالفرد في بداية حياته يكون بحاجة إلى رعاية الراشدين لعجزه عن إشباع حاجاته بنفسه، ولكن مع الزمن يتعلم الاستجابة لمختلف السلوكات أو المثيرات، كما يتعلم أساليب تحقيق الأهداف والغايات، وعليه تعمل الثقافة على مساعدة الفرد على التكيف من أجل القيام بالأدوار الاجتماعية المتوقعة منه مستقبلا بعد اكتسابه مجموعة القيم والاتجاهات والعادات والتقاليد والأنماط السلوكية السائدة في المجتمع.

فالمجتمع ومن خلال التوقعات المختلفة للسلوك يعمل على إكساب أفراده مجموعة الاتجاهات والقيم والمشاعر واللغة التي تمكنه من التعبير عن مختلف انفعالاته ومطالبه وأفكاره، ذلك أن عملية التربية وأهدافها تحددها ثقافة المجتمع ودرجة تقدمه وتطلعاته وأهدافه ووضعه الاقتصادي، ويعتبر أفراد المجتمع المادة الأساسية لعملية التربية والتي تشكلهم الثقافة وتهيؤهم بما يتوافق وأهداف المجتمع وقيمه، فالثقافة إذا تشكل أفراد المجتمع عضويا وفكريا واجتماعيا بهدف ممارسة أدوارهم الاجتماعية وإتاحة الفرص للجميع.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن للثقافة رافدان أساسيان هما:

- **التعليم الرسمـــــــي** : وهو التي تتكفل به المؤسسات الحكومية للتربية والتعليم
- **التعليم غير الرسمي** : وهو الذي يتم من خلال المؤسسات غير الرسمية للتنشئة الاجتماعية كالأسرة ودور العبادة ومراكز الشباب ووسائل الإعلام ...

وإذا ما تدرجنا بعد ذلك في الخوض في **مفهوم المرجعية الثقافية** فلا بد أولا أن نعرف مفهوم المرجعية الذي يشير إلى العودة إلى الجذور والأصول، وهي مشتقة من فعل رجع أو عاد والتي تعني الرجوع إلى التراث القديم وثقافة الأجداد والآباء لتصحيح اتجاه أو تقويم خطأ، أو كما قال العلامة يوسف القرضاوي: هي العودة إلى أصول الإسلام والدعوة إلى تطبيق شريعته والاحتكام إلى كتابه وسنته والمناداة بوحدة أمته" (يوسف القرضاوي، 1994: 57.) فنقول جماعة مرجعية أي التي لا ينتمي إليها الفرد بل يرجع إليها وينظر إليها ويقارن جماعته بها وهناك الجماعة المرجعية الايجابية التي تكون أفضل من جماعة الانتماء بقيمها

ومعاييرها، وهناك الجماعة المرجعية السلبية التي يكون الوضع فيها سيئا بالمقارنة مع جماعة الانتماء وهي تنقسم إلى قسمين:

1. **جماعة مرجعية سلبية :** هي الجماعة التي يعتبر الناس سلوكها سلبي فيبتعدون عنها ويرفضونها ويعملون أشياء عكسية لها مثل : جماعة لصوص أو متعاطي مخدرات.

2. **جماعة مرجعية ايجابية :** هي الجماعة التي يظهر سلوكها ايجابي ويحاول الناس تقليدها أو التقرب منها والانتقال إليها.

أما المرجعية الثقافية : فهي الرجوع والعودة إلى الثقافة الأولية أو الأصلية بقيمها ومعاييرها وقوانينها، أو التي يعتقد أنها نموذج يحتذى به في الأخلاق والقيم والقوانين والسلوكات والمعرفة فيتبناها الأفراد، مثلما يقوم طلاب صف معين بتقليد طلاب صف آخر أو كما يقوم أفراد عائلة بتقليد أفراد عائلة أخرى أو كما يقوم شبابنا بالشرق بتقليد سلوك الشباب في الغرب.

ثانيا- مرجعية الثقافة والقيم :

لا شك أن القيم السائدة والضوابط المشكلة للسلوك تعكس طابع الثقافة الجزائرية وتعبر عما تزخر به من تراث ثقافي متنوع ومتعدد المصادر، في الوقت الذي تكشف فيه عن التناقضات ومظاهر الخلل التي أدت إلى ظهور السلبيات الفكرية- السلوكية وتراكمها في شخصية الإنسان الجزائري، وهو ما يدفعنا إلى القـــول بحقيقة وجود اتجـــاهين قيميين في الثقافة الجزائرية وهما سر وجود هذا الصراع في المرجعية الثقافية، أحدهما ينتمي إلى الثقافة التقليدية المتوارثة عبر التاريخ والتي تميل إلى الجبرية والماضوية والإتباع والشكلية وكذلك إلى اعتمادها على النصية والامتثال القسري لضوابطها وقوانينها واحترام السلطة بكل أنواعها والتسليم بطاعتها وأخرى تنتمي إلى الثقافة التغييرية التي تميل إلى تعزيز قيم المستقبل وتنادي بحرية الاختيار والإبداع وتطالب بتعزيز سلطة العقل والفردية والانفتاح والعدالة.

والظاهر أن هناك غلبة لقيم الثقافة التقليدية على الثقافة التغييرية في كثير من الجوانب وهو الشيء الذي يؤدي إلى احتدام الصراع بين متبنيهما خاصة الثقافة التغييرية ـــالتي تنادي

بضرورة الموازنة بين العقل والقلب والأصالة والحداثة_ التي يتبناها جيل الشباب وهو ما ولد ما يعرف بصراع الأجيال.

وإذا ما حاولنا الغوص في مرجعية الثقافة بتوجهاتها المختلفة فيمكن إرجاع مصادرها إلى:

- **أنماط العيش :** ونقصد بها انتماء الفرد بيئيا إلى منطقة جغرافية معينة قد تكون ريفية أم حضرية وخصوصية كل بيئة التي تتميز الأولى بالمحافظة على القيم والتقاليد ومقاومة التغيير والجديد، والثانية التي تتميز بالقابلية للتغيير ومسايرة التطورات والتغيرات، وإن اختلفت درجة المقاومة لدى كل منهما، ونفس الشيء يمكن قوله عند الحديث عن نمط المجتمع الزراعي والصناعي.

- **العائلة بنوعيها الممتدة والنووية :** تعتبر العائلة الوسط الاجتماعي الأكثر أهمية في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية، حيث تعد المصدر الأساسي لكل فعل أو سلوك يقوم به الأبناء والمتهم الأول في كل عملية خروج عن قيم ومعايير المجتمع.

وعليه فإن بنية العائلة ووظيفتها تحدد إلى حد كبير طبيعة المجتمع وبنيته، فأبناء الأسرة النووية يختلفون في تربيتهم عن أبناء الأسرة الممتدة، كما أن نوعية العلاقات السائدة بين الوالدين وبينهم وبين أبنائهم والمشاكل التي تعيشها الأسرة تؤثر تأثيرا كبيرا على الأبناء وعلى تصرفاتهم سواء داخل الأسرة أو في الشارع أو في المدرسة أو في أي مكان آخر الشيء الذي قد يعرض الأبناء إلى خطر الانحراف عن قيم وضوابط المجتمع.

كما سبق القول أن الأسرة من أولى الجماعات التي ينتمي إليها الطفل وأشدها صلة به "فهي المجال الأول الذي تتم فيه عملية التنشئة الاجتماعية للفرد والتي يتلقى فيها الطفل طريقة إدراك الحياة و أيضا كيفية التوجيه والتوافق والتفاعل مع المجتمع والآخرين"(عفاف محمد عبد المنعم، 2003: 50.49) فالأسرة هي المدرسة الاجتماعية الأولى للطفل تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية وتشرف على صياغة نماذج السلوك الصحيح وعملية النمو الاجتماعي وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، والأسرة هي التي تحدد بذور الشخصية كما تحدد فيه طبيعة الإنسان للإنسان، وهذا ما ذهب إليه شارلز كولي Charles Cooley فكما يتشكل الوجود البيولوجي للإنسان في رحم الأم يتشكل الوجود الاجتماعي للطفل في رحم

الأسرة وحضنها، والأسرة المضطربة تنتج أطفالا مضطربين، وأن أكثر إضطرابات الأطفال ما هي إلا عارض من أعراض إضطرابات الأسرة المتمثلة في الظروف غير المناسبة في التنشئة الاجتماعية"(سهير كامل أحمد، 1999: 13).

البيئة التعليمية : تساهم الأسرة في عملية إعداد الطفل للحياة المدرسية بعدما كانت تمثل له البيئة الأسرية والوسط الاجتماعي الأول والوحيد، وذلك عن طريق إعطائه صورة حسنة عن الجو المدرسي والهدف من الذهاب إلى المدرسة، إلى جانب إعداد الطفل للحياة والاندماج في المجتمع الكبير وهذا لا يتم إلا إذا قامت الأسرة بترسيخ ثوابت المجتمع وقيمه في الطفل وأن الانحراف عنها سوف يؤدي إلى تعرضه للعقاب سواء كان عقابا ماديا أو معنويا. وتعمل المدرسة على غرس وتثبيت قيم ومبادئ المجتمع من خلال المقررات والمناهج الدراسية وكذلك من التربية الخلقية التي يقدمها المدرسون للتلاميذ والذين يعتبرون القدوة والحاملين لمثل المجتمع وقيمهم، بحيث يتشرب تلاميذهم من سلوكاتهم وأفكارهم التي يتفاعلون بها مع تلاميذهم.

ويؤكد بارسونز على دور الجامعة في التنشئة الاجتماعية، ويرى أن دورها لا يتجاوز دور الأسرة والمدرسة فحسب بل يكمله، فالجامعة تمثل النخبة المثقفة التي يعول عليها في دعومة الحضارة والثقافة وتسيير عجلة التنمية وإدامة تطوير المجتمع، فهي تضم أساتذة يمثلون (اعتبارياً) أعلى درجات العلم، ونظاما علميا يمثل محكاً علمياً لنمو المجتمع ولرقيه العلمي والحضاري، وتقاليداً جامعية تبعث في الطالب نوازع نفسية وتربوية (الدباغ رياض احمد، 1989: 92) ومن أهداف الجامعة الأساسية بناء فكر الإنسان وتحقيق قيمه (الكناني إبراهيم، 1987: 374) وبهذا يكون ميدان القيم ميداناً هاماً فهو يعتبر أحد أبعاد الجانب الانفعالي في عملية التعليم والتعلم وهو الذي يترك أثراً دائماً في شخصية الطلبة وتصرفاتهم (عبد الله انشراح، 1991: 111) ولذا فتحقيق هذا الهدف يعتمد على فعالية عملية التعليم والإرشاد التي توفرها الجامعة وعلى الخصائص النفسية والاجتماعية التي يتسم بها تنظيمها وخاصة إذا أمكن القول بأن الجامعات تتميز بثقافة خاصة بها وتحتوي على قيم ومعايير معينة، وبالتالي فإن الطالب يتمثل قيم هذه الثقافة عن طريق معايشته لها في الحرم

يعمل بائعا متجولا في أحد شوارع إيطاليا في البرد الشديد، فسأله هذا الإيطالي الذي دخل في الإسلام، ما الذي يوقفك في هذا البرد الشديد؟ قال أطلب رزق الله، قال وهل تكسب ما يكفيك؟ قال الحمد لله، ما أكسبه يكفيني بعضه، وأرسل الباقي إلى أبوي وإخوتي في المغرب، قال: وهل انتم سؤول عنهم ؟ قال نعم، رضا الله من رضا الوالدين، وصلة الرحم تطيل العمر؟ قال يعني أنت راض عن حياتك هذه؟ قال رضا ولله الحمد، ربنا يديم نعمته علي، قال ومن أين تعلمت هذا؟ قال المغربي : ديننا علمنا هذا: إرض بما قسم الله لك تكن أغنى الناس، قال فكيف لي أن اعرف دينكم؟ قال المغربي: أدلك على المسجد لتقابل إمامه وهو يشرح لك، وبعد أيام ومما عرف ذلك الإيطالي عن الإسلام دخل فيه وأصبح مسلما.

من خلال هذه الواقعة نرى أن القيم التي كان يتمسك بها الرجل المغربي وهي السعي والرضا ينبع من قيم ديننا الحنيف الذي يحث على العمل والمثابرة والاجتهاد وعدم اتباع الطرق غير المشروعة في الكسب والمعاش، كما يدعو إلى الرضا والشكر على نعم الله و بما قسم لعباده من أرزاق.

- **الحضارة المعاصرة** : بقيمها المختلفة التي تسعى لأن تكون كونية وشاملة عبر آليات العولمة الثقافية والإعلامية والاقتصادية التكنولوجية، الشيء الذي أدى إلى تحول العالم إلى قرية كونية صغيرة لا ينأى فيها فرد أو جماعة عن التعامل مع وسائل الإعلام والاتصالات والمعلومات حتى وإن حاول الانغلاق والكف عن تأثيرها، ذلك انه لا يوجد فاصل حقيقي في سيرورة العولمة، بين متغيرات الاقتصاد والسياسة وبين الثقافة والقيم.

"كما تبدو محاولات الانغلاق والإنكفاء الثقافي مظهرا لرد فعل سلبي يفتقد الفاعلية، طالما بقي عدم التكافؤ بين الدول والأمم على المستوى الكوني هو السمة المسيطرة" (مصطفى الولي، 2004: 84) وهو الأمر الذي يفرض في سبيل الحفاظ على الهوية الثقافية مواكبة المتغيرات الكونية وإعادة النظر في مفهوم الخصوصية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية على خلفية الإدراك لحتمية العولمة جنبا إلى جنب مع التأكيد على حاجتنا إلى المحافظة على الهوية القومية والوطنية.

والمجتمع الجزائري لا يملك أن يمنع العولمة الثقافية من الانتشار، لأنها ظاهرة واقعية تفرض نفسها بحكم قوّة النفوذ السياسي والضغط الإقتصادي والتغلغل الإعلامي والمعلوماتي التي يمارسها النظام العالمي الجديد. ولكنه يستطيع أن يتحكم في الآثار السلبية لهذه العولمة، إذا بذل جهوداً مضاعفة للخروج من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم في المجالات كلّها، وليس فحسب في مجال واحد، للترابط المتين بين عناصر التنمية الشاملة ومكوّناتها إن حقائق الأشياء تؤكد أن العولمة لا تمثّل خطراً كاسحاً ومدمراً، إلا على الشعوب والأمم التي تفتقر إلى ثوابت ثقافية، أما تلك التي تمتلك رصيداً ثقافياً وحضارياً غنياً، فإنها قادرة على الإحتفاظ بخصوصياتها والنجاة من مخاطر العولمة وتجاوز سلبياتها.

ثالثا- التغير القيمي وصراع المرجعيات الثقافية في المجتمع الجزائري

االتلميذة خديجة نموذجا :

التلميذة خديجة في المرحلة الثانوية من تعليمها حلمها أن تصبح صحافية محترفة في إحدى القنوات الفضائية، إلا أن نتائجها الدراسية الضعيفة لا تسمح لها حتى بالانتقال من سنة إلى أخرى، وعليها أن تقرر بسرعة هل ترسب وتطرد من الدراسة بسبب ضعف نتائجها الدراسية، أم أنها تستخدم وسائل أخرى للمحافظة على استمرارية تمدرسها وانتقالها إلى المرحلة الأعلى.(سلم قيم ترتيب الخيارات)

خديجة أيضا مخطوبة لابن عمها "علي" منذ الصغر، وهو رجل حرفي متوسط التعليم يعمل كهْربائي للسيارات، وهو متوسط الدخل كذلك، وعليها أيضا أن تختار بينه وبين صديقها "وليد" الجامعي الثري صاحب السيارة الفخمة والحوانيت المتعددة، فإذا اختارت علي الحرفي فعليها أن تبذل المزيد من الجهد والعمل للحصول على الشهادة ومنه للعمل في المستقبل لمساعدة زوج المستقبل "علي"، أم تختار وليد الثري التي تصبح معه زوجة وربت بيت وأم لعدد من الأبناء.

هكذا تجد خديجة نفسها أمام عدة مسارات واختيارات بين قيم سلبية سريعة التحقق كالغش في الامتحانات واختيار وليد الزوج الثري، وسلم القيم الإيجابية البطيئة التحقق كالزواج بـــ"علي" ابن العم والعمل سوية لتأمين المستقبل، وبالتالي تتعرف خديجة على أمور الحياة

الاجتماعية بمختلف مستوياتها في وقت متقارب والتي تتطلب منها اتخاذ قرارات مصيرية عاجلة لابد أن تكون مبنية على سلم الأولويات وترتيب القيم.

إنها مجموع القيم التي ينشأ ويتطبع عليها الطفل منذ الصغر في الأسرة عن طريق الوالدين وفي المدرسة عن طريق المربين والإدارة التربوية أو في الشارع من جماعة الرفاق والقران، لتصبح في مرحلة النضج والشباب مسارات واختيارات وكذلك أولويات تحدد النهج والطريق المؤدي إلى المستقبل، فإذا اقتنعت خديجة بسلم القيم السلبية فإنها ستختار قيم الانتهازية والنجاح بأقل مجهود واستخدام الوسائل التكنولوجية في عملية الغش في الامتحانات، وتقديم بعض التنازلات والزواج ب"وليد" الثري الذي يضمن لها عيش رغدا وسهلا، أما إذا اختارت سلم القيم الإيجابية كالتعب والاجتهاد وبذل المزيد من الجهد والمثابرة والعمل كصحفية، وتختار"علي" الحرفي لأنه أقدر على فهم الحياة الزوجية وتقديرها وتقدير قيم النجاح والاعتماد على النفس.

أما إذا كان سلم قيم خديجة هجين بين القيم السلبية والإيجابية، أو فوضى شاملة، فإنها لاستطيع تحديد الأولويات وترتيب الخيارات، وقراراتها سوف تكون متأرجحة وغير محددة، وقد تتدخل أطراف أخرى في اتخاذ بعض القرارات الحاسمة، ومن يمكن القول أن المرجعية الثقافية لخديجة وتصارعها بين القيم السلبية والإيجابية هي التي تتدخل في اختيارات خديجة ويصبح مستقبلها مرهون على نوعية وتوجهات هذه القيم.

وإذا كانت القيم الاجتماعية هي تلك المعتقدات التي نتمسك بها بالنسبة لنوعية السلوك المفضل ومعنى الوجود وغايته، فإن القيم تشكل مصدرا للمعايير والمقاييس والأهداف وأشكال التصرف المفضلة وهي متنوعة بسبب تنوع مصادرها وتوجهاتها وغاياتها، ولهذا ليس غريبا أن تتكامل في بعض الحالات وتتناقض في حالات مغايرة، "حيث تشكل القيم أحد أهم ضوابط السلوك الاجتماعي نظرا لمساهمتها في تحديد التفضيلات والاختيارات في المواقف الحياتية للأفراد والجماعات"(كريم أبو جلاوة، 2003: 120).

وتلعب القيم والتنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد دور كبير في تحديد تلك الاختيارات ليس بوصفها مقدمة إليه من الخارج بل باعتبارها شخصية الفرد التي اكتسبها وتطبع عليها وهي

التي تضبط وتحدد وتوجه أسلوب حياته في المستقبل، غير أن القيم لا تعمم ولا يتم قبولها اجتماعيا كما يحدد المجتمع، بل يقبلها البعض ويرفضها بعض آخر ولا يسمعها الباقي مما يؤدي إلى انعدام الاتساق القيمي، ومثالنا على ذلك عدم وقوع الأسرة والمدرسة والعمل ووسائل الإعلام على خط مرجعي قيمي واحد، يجعل القيم تقدم بصورة متعاكسة ومتعارضة، فما تلقنه الأسرة لأبنائها من مبادئ تربوية وقيم سلوكية يتم تحطيمها في الشارع أو في المدرسة أو عبر وسائل الإعلام وكذلك ما تقدمه المدرسة من قيم ومبادئ يتم تكسيرها في الأسرة وعبر وسائل الإعلام...إلخ.

فالمدرسة مثلا تحرص على تعليم الأبناء اللغة العربية الفصحى، إلا أن هذا سرعان ما يتم اختراقه عبر وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون في الإعلانات والبرامج الترفيهية من خلال استخدام اللغة العامية الركيكة والهابطة.

وإذا انتقلنا إلى التربية البيئية فنجد أن المقررات والبرامج الدراسية تعلم وتحث على المحافظة على المحيط والبيئة بعدم رمي الأوساخ والقمامة، ولكن سرعان ما تخترق وتهدم هذه القيمة عندما يرى الطفل والدته ترمي بالقمامة ومن أعلى الشرفة في الشارع، إذا علينا أن نتبنى فكرة عدم رمي القمامة ووضعها في الحاويات المخصصة لها، ولكن ذلك لا يكفي لأن هذه القيمة يمكن أن تخترق من إطار مرجعي آخر في المدرسة كأن يرمي الأستاذ سيجارته أو الأوراق على الأرض.

وحتى في الأسرة الواحدة تؤدي الصراعات بين الأب والأم وسلم القيم المرغوبة عند كل منهما إلى آثار متعددة مستقبلية على شخصية الطفل، مما يؤدي إلى اضطراب عملية التنشئة الاجتماعية والتطبيع الاجتماعي، بحيث تنشأ صراعات قيمية حول مصادر الحصول على المعلومات القيمية ومحددات السلوك وضوابطه، وهكذا نجد مثلا أن قيمة النظافة والتدخين لا يمكن أن تعمم بصورة صحيحة بدون تناسق وتعاون من كل الجهات والأطر المرجعية التي تتعامل بهذه القيمة أو التي تقدمها للطفل، إلا أن ما تم تطبيع الطفل عليه في الماضي قد يختلف ويطرأ عليه تغيرا في سلم القيم نتيجة التحولات والتغيرات الاجتماعية التي طرأت على البنى والنظم الاجتماعية، خاصة النظام التربوي حامل المثل وموروث القيم، ويصبح الشاب

المتمسك بالطابع الذي طبع عليه وهو طفل شاب متخلف لا يواكب التغيرات، في حين الذي لا يتمسك بالقيم ويجاري التغيرات هو شاب معاصر ومتحضر، ومنه ينشأ التغير القيمي وتتصارع فيه المرجعيات الثقافية التي سبقت الإشارة إليها، وهي الأسرة وأنماط العيش والبيئة التعليمية والدين والحضارة المعاصرة.

عند حديثنا عن صراع الثقافات المختلفة في المجتمع الجزائري أو العربي عموما، لا يمكننا إغفال الدور الكبير والتأثير الفعال للعولمة بمختلف أساليبها ووسائلها على الهوية العربية والخصوصية الثقافية، والتي تغذيها عولمة الغالب على المغلوب.

ولا شك أن صورة الثقافة إنما تتحدد تبعا للواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه، وكذلك للدور والمهام التي يقوم بها، وترتسم كذلك معالم هذه الصورة وفقا للأبعاد والمضمون الفكري والسياسي لهذا المجتمع، وترتبط أيضا بسلطة العقل وضرورة تحرره من الكليات والتفسيرات اللاهوتية والميتافيزقية.

و لاشك أيضا أن صراع المرجعيات الثقافية في المجتمع الجزائري ترتبط ارتباطا وثيقا بواقعه وما آل إليه من تدهور في منظومته الفكرية والقيمية، التي ساهمت الثورة التكنولوجية المعاصرة وبصفة خاصة مجال الاتصالات السمعية البصرية، في التقليل من فاعليته وتأثيره في الأوساط المجتمعية.

ولا بد من القول أن وسائط الاتصال التي يشهدها عالمنا اليوم، ذات طبيعة متباينة، لذلك تلعب الأساليب والوسائل التربوية- باعتبار أن التربية أهم روافد الثقافة-دوراً مهماً في جعل تعامل الفرد تعاملاً فاعلاً وعلمياً، يصب في خدمة الأهداف التربوية والثقافية في مؤسسات المجتمع، إذا ما تم توظيف تلك الوسائط في خدمة تلك الأهداف، وتعميقها في الوسط المجتمعي، حيث تضع هذه التقنيات العلمية الحديثة الإنسان أمام كم هائل من المعلومات الغزيرة، ذات الطبيعة المتباينة، جعلته في حيرة وتراخ واضطراب، وقد ينجم عن ذلك فقدان الثقة في كل منها.

هذه الغزارة في المعلومات التي تطرحها تلك التقنيات لا يمكن أن تكون ذات اثر إيجابي فقط، بل يتبلور انعكاسها السلبي على الفرد حينما تشكل عقبة أساسية في تكوين الشخصية، وبناء

الثقافة الحقيقة بالتالي، فكل يوم، بل كل ساعة أخذت الحياة العادية تطرح (بما فيها من راديو وتلفزيون واسطوانات وصحف ومجلات ومطبوعات وانترنيت) أمام العقل البشري طائفة من المعلومات أكثر مما يستطيع أن يستوعب ويفهم، مما يؤدي إلى زوال التأمل الذي هو أساس كل ثقافة حقيقية بل ضمور التفكير الذي هو أساس كل نقد، ونضوب القدرة الإبداعية التي يملكها الإنسان بحكم تكوينه.

لذلك فان ثقافة اليوم، تلك الثقافة التي تتناقلها تلك التقنيات ثقافة يسيطر عليها، الاضطراب والشك، والموجهة في معظمها نحو التسلية والمتعة، ثقافة بعيدة عن أن يكون العلم أساسها ومنطقها، وسيكون أثرها السلبي مضاعفاً على الفرد الجزائري، الذي خرج من عزلة طويلة، ليجد أمامه هذه الغزارة المعلوماتية التي عليه أن يقطع أشواطاً وأشواطاً ليلحق بها، والنتيجة الحتمية هي غياب **الجو الثقافي** الذي ينذر بوجود أزمة ثقافية التي تعني "انه كلما عمل المجتمع واجبه في السهر على سلوك الأفراد ـبدعوى الحرية أو أية دعوة أخرىـ وزال الضغط الاجتماعي، انطلقت الطاقة الحيوية من قيودها سواء كانت هذه القيود مفروضة على أساس ديني أو أساس دستوري، فدمرت كل ما يقوم على تلك الأسس سواء كانت دينية أو علمانية، أي أنها تدمر كل البناء الاجتماعي" (مالك بن نبي، 2000: 90.91)

وتبعا لذلك فإن الصراع الثقافي يعمل على عرقلة مهمة وفعالية القيم في ظل مجتمع متقهقر وجامد لا يسمح لمفكريه ومثقفيه بإيجاد الحلول المناسبة لفك قيود التخلف عنه، فاستسلموا لما آل إليه مجتمعهم وهمشوا وتقوقعوا على أنفسهم وعن الساحة الاجتماعية والسياسية، وهو بالضبط ما ولد الأزمة الثقافية التي يعاني منها المجتمع الجزائري منذ سنوات، والتي قللت من شأن الإنسان الجزائري وقدرته على الإبداع والإنتاج وتركتنا نتيه في دائرة أن الغرب هم القدوة والأسوة، ونعيش في ثقافة الغالب وطرائقه التي أجاد ابن خلدون في التعبير عنها، حيث" تتجلى مظاهر الأزمة الثقافية في العالم العربي من خلال وجود مجموعة من المعوقات التي تشل حركة المجتمع، وتحول بينه وبين تحقيق هذه الأهداف التي يطمح إليها، وهذه المعوقات هي التي تدفع الباحث إلى القول بفشل المشروع الثقافي العربي"(مهند نوح، 2003، 2004: 195)

ويمكن أن نوجز أهم ملامح أزمة المثقف في النقاط التالية :

1. الانعزالية الاجتماعية : أي أن المثقف أصبح يعيش لذاته وليس لمجتمعه وعدم مخاطبته والتواصل معه والتعالي عليه.

2. الاخفاق في تكوين قيم حضارية عصرية خاصة بالأمة، انطلاقا من هويتها الحضارية والتاريخية ومرجعيتها الدينية الإسلامية.

3. الاخفاق في عملية الارتقاء الحضاري وتكوين معطيات وعمليات جادة للتواصل مع مجتمعه.

ولذا كان لزاما على المثقف الجزائري أن يتخذ مواقف دقيقة وصعبة حيال هذه التطورات، هدفها تحقيق إمكانية التكيف معها، وأن يمسك بزمامها في آن واحد، بحيث يستوعبها، ويضبطها وفق حاجاته ومستلزمات تطوره، وبنية ثقافته الأصلية، كما أن للتربية الشأن الأكبر في هذا المجال، ولعل أهم ما يمليه هذا التغير الاجتماعي السريع هو أعداد الأفراد القادرين على سرعة التكيف، المالكين لروح المبادرة، القادرين دوما على تجاوز ذواتهم، وعلى الإبقاء على جوهرها في آن واحد، ولذلك نقول أن فئة الشباب هي القادرة على استيعاب وإحداث التغير بما تتميز به من مرونة أكبر وقدرة على التمثل والابتكار والتعامل الإيجابي مع ما هو جديد، في مقابل فئة الكبار التي تتميز بالمبادرة والعفوية والتمسك بالقديم ومقاومة الجديد، وهو ما يولد لنا ما يعرف بصراع الأجيال، فما هي أسبابه ونتائجه على عملية التغير القيمي؟

➢ صراع الأجيال :

تعتبر العلاقة الاجتماعية والثقافية والتاريخية بين الأجيال، المحدد الرئيسي لعملية الصراع بين الأجيال، ذلك أن لهذه العلاقة جوانب متعددة تربوية ونفسية وثقافية وسياسية واجتماعية، والتي تتشكل عادة بين الآباء والأبناء، أو بمعنى آخر بين جيل الكبار وجيل الشباب على أساس نوع من سوء التفاهم على نسق قيمي وفكري وسلوكي.

"إن المقصود بصراع الأجيال ليس هو فقط ذلك الاختلاف أو التغاير في المفاهيم والقيم والسلوك والنظرة العامة إلى الحياة الذي ينشأ و يلاحظ بين جيل الآباء وجيل الكبار عامة

وجيل الناشئة والشباب... بل إن هذا الموضوع يمس مجالات حساسة وهامة جدا في حياتنا، كمجالات الاقتصاد والسياسة والتعليم، والإعلام وغيرها"(سمير إبراهيم حسن، 2003: 108) إن هذه الاختلافات في طرق التفكير والسلوك أدت إلى احتفاظ كل طرف بنظرة مسبقة عن الطرف الآخر، وغالبا ما تكون هذه النظرة نمطية وتحوي الكثير من الأحكام المسبقة، فغالبا ما يحكم جيل الشباب على الجيل السابق له بالمحافظة والرجعية والجمود وعدم التطلع والتسلط وممارسة الوصاية على الشباب والتدخل في اختياراتهم الشخصية في مختلف المجالات. في الحقيقة هناك عوامل عديدة تؤدي إلى ظهور هذا الصراع منها شدة التغير الاجتماعي والاقتصادي وسرعته وتنوع أشكال النشاط السياسي والثقافي، وبالتالي من تغير في القيم والمفاهيم والسلوك ودور كل ذلك في تغير الأدوار داخل الأسرة والمؤسسات والمجتمع عامة، والاختلاف حول هذا التراتب هو السبب الرئيس في حدوث الفجوة أو الهوة بين الجيل الجديد المستعد لقبول التغير وجيل الكبار المتمسك بالقديم، ويمكن أن نوجز أهم مظاهر الصراع بين الأجيال في النقاط التالية :

- المبالغة في الرعاية والاهتمام بالأبناء وفرض الوصاية عليهم.
- تطبيق الخبرات الحياتية على الأبناء دون انتباه إلى تغيير الزمان والظروف بفعل عوامل التغير الاجتماعي والاقتصادي والحضاري.
- الإفراط في الحب والخوف على الأبناء بهدف تجنبهم معاناتهم، وهو ما يولد حاجزا بينهم وبين الانخراط في التجارب الحياتية.

وإذا تأملنا في مطالب الشباب نجدها تتمحور حول حقوقهم الأساسية في التعليم والعمل والمشاركة واحترام خياراتهم وآرائهم، ولذلك كان من واجب الكبار أو جيل الآباء الإصغاء لأصواتهم من خلال تشجيع ثقافة الحوار وتعزيز قيم المشاركة والانفتاح.

➢ مشكلة الهوية والانتماء :

من أكثر المشكلات التي ثار حولها جدلا واسعا وخلفت آثارا سلبية على منظومة القيم والمجتمع نجد مشكلة الهوية والانتماء، والتي أخذت صبغة دينية متطرفة، أي اتخاذ الدين

والعقيدة مرتكزا لها في تهديدها لأمن المجتمع وسلامته، أو اتخاذ الدين كوسيلة للوصول إلى أهداف وغايات خاصة، عن طريق ممارسة العنف والتهديد.

والانتماء هو الارتباط والتعلق بهدف محدد في الحياة كالارتباط بالوطن، الأسرة، وارتباط بالثقافة بدون تراتب، لأن التراتب يرتبط بالقيم المختلفة والمتفاوتة في مجال تقدير بحيث يشعر الإنسان بأنه يعيش من أجل هذا الهدف وأن حياته مكرسة لتحقيقه.

ولكل جيل قيمه وأهدافه واختياراته التي يحقق بها أهدافه، ولذلك يجب أن لا يزن الجيل السابق القيم والأهداف الحالية بمعايير القيم التي كانت سائدة لأن الزمن في تغير مستمرن فالانتماء هو الذي يوفر الاستقرار النفسي والطمأنينة وهذا ما يدفع بالإنسان لأن يكون شخصا فعالا ومنتجا ومشاركا في قضايا المجتمع وتطلعاته.

وقد أدى انتشار هذه الظاهرة إلى اهتمام العديد من المفكرين والمثقفين في البحث عن أسبابها ودوافعها، ووضع ما يرونه من أفكار وخطط لمعالجتها بدءا بمعالجة المشكلات الأساسية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأكثر فئات المجتمع حرمانا وفقرا وتهميشا.

كما يتجلى أيضا في عملية التغريب Westernization التي تسعى العولمة الثقافية بكل ما تحمل من وسائل ومضامين وعبر وسائل الإعلام المختلفة السمعية والبصرية والمكتوبة بمحاولة قولبة الشخصية العربية الإسلامية وإعطائها البعد العالمي بدلا من الالتزام بالهوية الدينية والانتماء الوطني.

ولا نغفل في هذا الإطار عن العملية الثانية وهي الذوبان في الآخر ومحاولة التقوقع والتمسك ومحاولة العودة إلى الماضي بما تحمله من سلبيات على النمو المتوازن للشخصية وكذلك على عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ذلك "أن كبت الحريات وتعقب كل ذي فكر حر بالتنكيل والتعذيب والسجن وأحيانا كثيرة بالقتل، فجر غضب الشباب فثاروا على الأوضاع السائدة مستخدمين كل ما يقع في أيديهم للوصول إلى ما يتصورونه لحياة المجتمع، غير عابئين بما يترتب على ذلك من كوارث اجتماعية واقتصادية، تقضي على الأخضر واليابس"(محمد شامة، 2005: 53) وتبدو محاولات الانغلاق الثقافي مظهر لرد فعل سلبي يفتقد الفاعلية، طالما بقي عدم التكافؤ بين الدول والأمم على المستوى الكوني هو السمة

المسيطرة، الشيء الذي يحتم علينا في سبيل الحفاظ على قيمنا وهويتنا الثقافية مسايرة التغيرات العالمية وإعادة النظر في مفهوم الهوية والانتماء على خلفية الإدراك لحتمية العولمة جنبا إلى جنب مع التأكيد على حاجتنا إلى الخصوصية الثقافية في مواجهة أخطار انمحاء الهوية وروح الانتماء إلى الوطن التي عانت منها الجزائر في السنوات القليلة الماضية.والانتماء يقتضي أن يحرص الشاب على هويته القومية بالتعامل الصحيح مع تراثه وشخصيته العريقة، وبنفس الوقت التطلع نحو المستقبل وهذا ما يمكن أن يجعل فكرنا أكثر إبداعا وحرية ومبادرة وأكثر هيمنة على التغيرات القادمة ، بدلا من أن تأتينا الأزمات تباعا ونحن عنها غفل، يجب أن نكتسب الإحساس بالمسؤولية تجاه المستقبل أولا، وأن نستمد من الماضي ما هو قابل للاندراج في مشروعنا القومي المتجدد، وما يشكل عمقا حضاريا للهوية الثقافية العربية(بلال عرابي، 2003: 168).

استخلاصات ختامية :

لا بد من القول أن التغيرات الاجتماعية المتسارعة التي بدأت تتسع وتزداد في العالم، والتي أخذت تنال من المؤسسات الثقافية والاجتماعية على اختلاف أشكالها، والقيم والأخلاق والأيديولوجيات الأخرى، وسائر أنماط السلوك المادية والمعنوية السائدة في مجتمعنا الجزائري، جعل القيم والثقافة بالمعنى الأنثروبولوجي الواسع – تتعرضان أكثر فأكثر لهزات كبرى.

ولهذا وحرصا منا على تحقيق بناء ثقافي يدعم النسق القيمي للمجتمع الجزائري نقترح التصورات الآتية كإستراتيجية نحافظ من خلالها على قيم وأصالة المجتمع ونحمي أبنائنا جيل المستقبل من الذوبان في الآخر، وما قد تحدثه العولمة في كل المجالات خاصة العولمة الثقافية في مستقبلهم وأفكارهم، وفي نفس الوقت تتيح لهم التطور والنهوض والتنمية :

- القضاء على كافة الأفكار والمعتقدات التي تعرقل عملية التطور والنهوض بالمجتمع، وغرس أفكار وأيديولوجيات تربوية وثقافية جديدة.
- إقامة نظام تربوي مرن، من خلال الانطلاق من حقيقة مهمة وهي أن النظام التربوي الثابت والجامد، قد مات و إلى الأبد.

- الاعتماد على المعطيات الموجودة في الداخل، وترك الآليات المستوردة التي قد لا تتلاءم مع معطيات وظروف واقعنا الجزائري، مع التأكيد على الاستفادة من تجارب الأمم والشعوب في هذا المجال.
- التعريف بما هو متداول حالياً ثقافياً، من خلال تطوير ثقافة الفرد لكي يعي ما يدور ويجري حوله من متغيرات.

إن الآلية الرئيسة التي ينبغي أن ينصب عليها جهد المجتمع وقواه المثقفة والواعية بشكل خاص، هي إيجاد ثقافة وطنية عامة شاملة لكل الثقافات الثانوية التي يزخر بها المجتمع الجزائري بسبب تركيبته الاجتماعية المتنوعة، والنظر إليها على اعتبارها عناصر أساسية رافدة للثقافة الوطنية كقيمة ووعي وسلوك، التي ينبغي أن تقوم على أساس الولاء للوطن، واحترام حقوق وحريات المواطنين على حد سواء.

- الاهتمام بالثقافة الدائمة والمستمرة، من خلال التأكيد على أنه لم يعد هنالك تعليم يتم مرة واحدة في العمر والى الأبد، أو في سنين معينة، بل إن طلب العلم يجب أن يمتد طول الحياة، ومثل هذا المطلب يفرض نفسه في عالم متغير تتغير فيه بنية القيم والمهنة والأعمال تغير سريعاً، فلا بد أن يقابل ذلك إعداد مستمر وتجديد مستمر للثقافـــــات في شتى المراحل.
- جعل التعليم الذاتي أساس الثقافة وجوهرها، ولا سيما بعد ذيوع التقنيات الإلكترونية الحديثة، بحيث أصبح في مقدور أي إنسان ومن واجبه أن يعلم نفسه بنفسه بشتى الوسائل.
- الاهتمام الخاص بتكوين المواقف والاتجاهات الملائمة لعصر العلم والثقافة، مثل القدرة على التعامل مع التقنية الحديثة، وامتلاك روح الخلق والإبداع، وامتلاك روح التنظيم والتخطيط والقدرة على التعامل مع المواقف الجديدة، والقدرة على التعامل مع الآخرين، وامتلاك القيم الملائمة لعصر الثقافة، مثل روح الحوار وروح المسؤولية اللتين يشير إليهما المفكران الألمانيان هابرماس - Hebermas - وهانس جوناس-Hance jonass.

كما أن القضاء على صراع المرجعيات الثقافية أو التخفيف منه يمكن النظر إليه من جانبين:

أولا من جانب التنشئة الاجتماعية : من خلال عملية التربية والتعليم والإعلام التي تغرس في الناشئة مجموع القيم والمعايير السائدة في المجتمع مع التطلع إلى المستقبل والتغيرات الجديدة من زاوية محافظة توازن بين القديم والجديد، ومن خلال امتلاك القدرة على التمييز بين القيم الإيجابية والقيم السلبية التي تساهم في زعزعة النسق القيمي والاجتماعي، ولذلك لا بد من ضرورة إعادة النظر في جملة المفاهيم والقيم والأهداف المعرفية في ظل وجود خيارات قيمية وسلوكية جديدة.

ثانيا من جانب ترسيخ القيم الثقافية التغييرية التي توازن بشكل إيجابي بين متطلبات المجتمع وحاجات أفراده : من خلال استيعاب طاقات الأجيال وتوجهاتها وميولها، مع ضرورة ترجيح القيم التي تعزز العقل وممارسة حرية الاختيار والإبداع، وكذلك في المشاركة في النشاطات السياسية والثقافية والفكرية والمشاركة في اتخاذ وصنع القرارات سواء على المستوى الأسري أو في مؤسسات المجتمع المختلفة.

إن علينا في الختام أن ندرك حقيقة أن قوة المجتمع تكمن في قوة مفكريه ومثقفيه وما يقدمونه من أفكار في حاضره وأن مستقبلنا سوف يعتمد على درجة استيعاب أبنائنا لثقافتنا وقيمنا المتجذرة لإعادة هيكلة وبناء وتجديد نظمنا الاجتماعية والاقتصادية، وهذا كله لا يأتي من فراغ ولا يتحقق بطريقة عشوائية، وإنما يأتي من خلال التمسك بسلم قيمي أصيل يساير التغيرات ويواكب عملية التطور العلمي والتكنولوجي.

المراجـــــــع :

1- الكناني إبراهيم، ونعوم سهام سعيد : تقنين مقاييس التفضيل الشخصي على طلبة المرحلة الجامعية في بغداد ، مجلة آداب المستنصرية، العدد (15)، العراق، 1987.

2- الدباغ رياض احمد: تنمية الجانب الأخلاقي والتربوي لدى طلبة الجامعة مجلة آداب المستنصرية، العدد 7، العراق 1989.

3- بلال حمدي عرابي وأمل حمدي دكاك: علم الاجتماع التربوي، منشورات جامعة دمشق، 2005-2006، ص .97

4- بلال عرابي: **القيم عند الشباب في المجتمع العربي المعاصر**، مجلة دراسات استراتيجية، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة دمشق، السنة الثالثة، العدد التاسع، صيف 2003، ص .168

5- حامد عبد السلام وسري جلال محمد : القيم السائدة والقيم المرغوبة في سلوك الشباب، بحث ميداني في البيئتين المصرية والسعودية، المؤتمر الأول لعلم النفس، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، القاهرة 1985.

6- حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي، ط5، عالم الكتب ، القاهرة، 1984

7- حليم بركات : المجتمع العربي المعاصر، دراسة استطلاعية ميدانية، مركز دراسات الوحدة العربية، .1985

7- حسين محي الدين أحمد: القيـــم الخاصة لدى المبدعـــين، دار المعـــارف، القاهـــرة، (1981)

8- سمير إبراهيم حسن: "**ثقافة الشباب وصراع الأجيال في المشرق العربي المعاصر**"، مجلة دراسات استراتيجية، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة دمشق، السنة الثالثة، العدد التاسع، صيف .2003

9- سليمان الديراني: ما بعد الحداثة: مجتمع جديد أم خطاب مستجد، الفكر العربي، العدد 78، خريف..1994

10- سميرة أحمد السيد: علم الاجتماع التربية، ط1، دار الفكر التربوي، القاهرة، 1993.

11- سهير كامل أحمد: أساليب تربية الطفل بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999.

12- صلاح بسيوني رسلان: القيم في الإسلام بين الذاتية والموضوعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 1990.

13- عفاف محمد عبد المنعم: الإدمان، دراسة نفسية لأسبابه ونتائجه، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003.

14- غي روتشي: علم الاجتماع الأمريكي، ترجمة محمد الجوهري و أحمد زايد، ط1، دار المعارف، مصر، 1971.

15- عقل محمود: القيـــم السلوكية لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في دول الخليج العربية : الواقع – دليل المعلم: مكتب التربية العربي لدول الخليج، السعودية، 2001.

16- عبدالله انشراح، محمد دسوقي: الصورة المسقطة لمشكلات الشباب على اختيار (T.A.T.) وعلاقتها بخصائص الشخصية والقيم الاجتماعية، مجلة علم النفس،العدد (24)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992.

17- عبد العليم محمد: "دور المثقف في عالم متغير"، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الثالثة، العدد 10 جامعة دمشق، خريف 1003، شتاء 2004.

18- كريم أبو حلاوة: **ماذا يريد المجتمع من الشباب ومالذي يريده الشباب لأنفسهم**، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية، جامعة دمشق، السنة الثالثة، العدد التاسع، صيف 2003.

19- مبارك فتحي يوسف: القيم الاجتماعية اللازمة لتلاميذ الحلقة الثامنة من التعليم الأساسي ودور مناهج المواد الاجتماعية في تنميتها، المجلة العربية للتربية، المجلد (12) العدد (1)، 1992.

20- ممدوحة سلامة: تقدير الذات والضبط الوالدي للأبناء في نهاية المراهقة وبداية الرشد، دراسات نفسية، أكتوبر، 1991.

21- محمد أحمد بيومي: المجتمع، الثقافة و الشخصية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1986.

22- مالك بن نبي: مشكلة الثقافة، ط4، دار الفكر المعاصر، ودار الفكر، دمشق 2000.

23- مصطفى الولي: **الهوية العربية والعولمة الثقافية**، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الثالثة، العدد 10، جامعة دمشق، خريف 2003، شتاء 2004.

24- مهند نوح: الوطن العربي:" **أزمة ثقافة أم مثقف**"، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الثالثة، العدد 10، جامعة دمشق، خريف 2003، شتاء 2004، ص 195

25- محمد شامة: الشباب مرآة المجتمع، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 2005، ص 53

26- يوسف القرضاوي: الثقافة العربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة، ط1، مكتبة وهبة، مصر 1994

المراجع باللغة الأجنبية

27- Andry R.G;" Delinquency& parental pathology"; Methuen; London; 1960.

28- Encyclopsedia universali ;vol15

الأبعاد المعرفية للتغير القيمي في المجتمع الجزائري

د.كمال بوقـرة
قسم علم الاجتماع
جامعـة باتنـة

ملخـــص :

تعتبر الأبعاد المعرفية في مسألة القيم في الجزائر و في العالم العربي والإسلامي عموما عـاملا أساسيا في الأزمة والتناقض وعدم التكيف الذي تشهده المنظومة القيمية الجزائرية، ذلك أن النماذج القيمية الغربية أو السائدة ما هي في الحقيقة إلا تمظهر وتجسيد لنماذج معرفية هـي التي تصوغ وتبرر الأفعال الاجتماعية للأفراد والمجتمع، وبالطبع النماذج المعرفيـة الغربيـة المنطلقة من فكرة وحدة الوجود أو وحدايته تتناقض بشكل جذري مع النمـاذج العربيـة الإسلامية التي تنطلق من فكرة التوحيد، ومن فكرة الازدواجية الوجودية أي هناك خـالق ومخلوق، وهناك إنسان وطبيعة، وهناك خير وشر ...الخ...

أما النماذج التي تتحدث عن الواحدية فهي تعني أن ثمة جوهرا واحدا في الكون على الرغم من كل التنوع الظاهر، مما ينفي وجود الحيز الإنساني المستقل عن الحيز الطبيعي المادي كما ينفي الثنائية الناجمة عن وجوده، ومن ثم فالقوانين التي تسري على الطبيعة (المادة) تسـري على الإنسان.

إذن هذه الاختلافات الجذرية في المنطلقات المعرفية، وفي ظل الهيمنة التي تمارسـها الثقافـة الغربية على الثقافات الأخرى تجعل من عملية الاندماج الثقافي -باعتباره أحد أوجه الـتغير الإيجابي للقيم-، أو التثاقف الإيجابي أمر غاية في الصعوبة، ولهذا نجد أن الأنماط القيمية الغربية منتشرة في الثقافة الجزائرية ولكنها لا تلعب نفس الأدوار، ولا تقوم بنفس الوظـائف الـتي تقوم بها في المجتمع الغربي، ذلك أنها تصطدم في أغلب الأحيان بالحقائق المعرفية التي أشـرنا

إليها سابقا؛ تصطدم بالمفاهيم وبالأفكار المسبقة عن القيم الغربية وبالرؤى العقدية والمعرفية. فالقيم الغربية رغم ما حققته في إنجازات حضارية في مجالها الغربي إلا أنها عجزت عن تحقيق هذه الإنجازات خارج المجال المعرفي الغربي.

I – مدخل :

تعتبر القيم من أهم مكونات الثقافة لأي مجتمع، بل يمكن القول أنها تمثل لب الثقافة وجوهرها، وأنها هي التي تنظم وتحدد النشاط والسلوك الاجتماعي لكافة أفراد المجتمع، وتعتبر كذلك المكون الأساسي للشخصية، بل هي من أكثر سمات الشخصية تأثرا بالثقافة العامة، التي يعيش ضمنها الفرد.

ومن هذا المنطلق كان موضوع القيم ولا يزال ميدانا خصبا لكثير من العلوم وميادين المعرفة الإنسانية، فقد اهتمت الفلسفة به كما يهتم به علم الاجتماع، وعلم النفس الاجتماعي، والأنثروبولوجيا وغيرهم من العلوم، ولقد بين العلماء التباين في القيم بين الأفراد والمجتمعات، بحسب الفوارق الاجتماعية والثقافية، والتاريخية، والجغرافية والاقتصادية.

فهذه الفوارق كلها تعد عوامل أساسية في اختلاف القيم، والتباين في درجة قوتها وتركيزها من مجتمع لآخر، ومن جيل إلى جيل، ومن فئة إلى فئة أخرى، إلا أن هذه الفوارق رغم موضوعيتها فهي تستبطن جوانب معرفية غاية في الأهمية، لأن الإنسان يحدد موقفه من أي موضوع بناءا على معرفته به، ونجد مصداق هذا القول في القرآن الكريم في قوله تعالى " ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا". وقبل التطرق إلى الأبعاد المعرفية لموضوع القيم لا بأس من التوقف عند بعض المفاهيم، والأطر النظرية التي تؤطر هذا الموضوع.

II – مفهوم القيم :

لا شك أن مفهوم القيم أخذ حيزا كبيرا لدى الباحثين وخضع للاختلافات النظرية والمعرفية الموجودة بين العلماء، إلا أننا سنحاول أخذ عينة من التعريفات التي أعطيت لهذا المفهوم فقد عرفها أحد العلماء بأنها" القيم هي الصفات الشخصية التي يفضلها أو يرغب فيها

الناس في ثقافة معينة فالشجاعة والاحتمال والإيثار والمهارة الفنية وضبط النفس يمكن اعتبارها كل على حدا أو في مجموعها بالصفات المرغوبة في كل ثقافة، ولكن القيم من ناحية أخرى ليست صفات مجردة فحسب، بل إنها في الواقع أنماط سلوكية تعبر عن هذه القيم"[1] وتعرف القيم أيضا "بأنها عبارة عن تنظيمات لأحكام عقلية وانفعالية معممة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني، وأوجه النشاط، ويمكن أن ننظر إلى القيمة على أنها اهتمام أو اختيار وتفضيل أو حكم يصدره الإنسان على شيء ما مهتديا بمجموعة المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه، والذي يحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك"[2] ويعرف محمد بيومي القيمة على أنها "المرغوب فيه بمعنى أي شيء مرغوب من الفرد أو الجماعة الاجتماعية وموضوع الرغبة قد يكون موضوعا ماديا أو علاقة اجتماعية أو أفكار أو بصفة عامة أي شيء يتطلبه ويرغبه المجتمع"[3]

هذه بعض التعريفات التي أعطيت لمفهوم القيم وهي تكاد تجمع على أن القيم هي أحكام عقلية، تؤدي إلى انفعالات وجدانية تتجسد في سلوكات ونشاطات فردية وجماعية تعبر عن مواقف من أشياء مادية أو معنوية، أو حول سلوكات أو تصرفات، أو أفكار ومعاني مختلفة. إلا أنه بالرجوع إلى أصل الكلمة"قيمة" فإننا نجد العلماء في العلوم الإنسانية استعاروا هذا المصطلح من العلوم الاقتصادية فمصطلح قيمة ***valeur*** تشير في مدلولها إلى معنا كميا يتعلق بالوزن والأهمية التجارية فقيمة الشيء هي ثمنه ولهذا عادة ما نجد العلماء يربطون هذا المفهوم بمعاني اقتصادية ، وبذلك تكون القيم بمعناها البرغماتي هي الفائدة التي يجنيها الإنسان من إتباعه سلوكا معينا، والخسائر التي يتجنبها من ابتعاده عن هذا السلوك، ومن هذا المنطلق نجد الفلسفة الوضعية المادية تتناول موضوع القيم من زاوية الربح والخسارة، وليس من زاوية الواجب المعنوي الأخلاقي، بل نجدها تنظر إلى الأخلاق بنفس المنظور.

III – مكونات القيم : يعتقد الباحثون والعلماء في مجال القيم أن القيمة تتشكل عبر مراحل ثلاث فهي قبل أن تتحول إلى سلوك أو موقف فردي أو اجتماعي لابد أن تمر بمرحلتين أساسيتين يتشكل خلالهما مكونين أساسين هما المكون المعرفي، ثم المكون الوجداني.

1- المكون المعرفي : والذي يتضمن إدراك موضوع القيمة وتمييزه عن طريق العقل أو التفكير من حيث الوعي، بما هو جدير بالرغبة والتقدير، ويمثل معتقدات وتصورات الفرد وتوقعاته، وأحكامه وأفكاره، ومعلوماته عن موضوع القيمة، أو بمعنى آخر وضع أحد موضوعات التفكير على بعد أو أكثر من أبعاد الحكم.

2- المكون الوجداني: ويتضمن الانفعال بموضوع القيمة أو الميل إليه أو النفور منه، أو ما يصاحب ذلك من سرور وألم ،وما يعبر عنه من حب وكره، أو استحسان واستهجان، وكل ما يثير المشاعر الوجدانية والانفعالات التي توجد لدى الشخص نحو موضوع القيمة. وبطبيعة الحال يتشكل هذا المكون بناءا على ما يحققه المكون المعرفي من توفر المعلومات والمعطيات، والتصورات والاعتقادات، والتوقعات عن موضوع القيمة.

3- المكون السلوكي : ويشير هذا المكون إلى استعدادات الشخص أو ميوله للاستجابة وإخراج المضامين المعرفية والوجدانية للقيمة والتعبير عنها سلوكيا في التفاعل الحياتي المعاش، ويتضمن السلوك الحركي الظاهر للتعبير عن القيمة عن طريق الوصول إلى هدف أو الوصول إلى معيار سلوكي معين، أو التعبير عن موقف ما. (4)

IV – الثقافة الجزائرية وصراع القيم :.

للمسألة الثقافية في الجزائر قديما وحديثا أهمية بالغة وتأثير في تصور الذات ومدلول الانتماء وتعيين الخاص والمشترك من التراث والنظرة إلى الآخر في العالم المحيط بنا وعلى الأصح الموجود في مخيلتنا أو في واقع الحال، ويظهر ذلك التأثير حتى بين عامة الناس في تصنيف الماضي الثقافي إلى مقاطع منفصلة يمكن بترها افتراضيا أو نكران وجودها أصلا (التعامل مع تراث ما قبل الفتح الإسلامي وما بعده تراث ما قبل الاحتلال وتركه الكولونيالية، ملامح

البناء الثقافي بعد التحرير.[5] وينعكس واقع المسألة الثقافية على سلوكات الأفراد وحركية المجتمع، ذلك أن الثقافة هي المحرك والمحدد لسلوك الأفراد وحركية المجتمع فيقول المفكر مالك بن نبي إن سلوك الفرد العربي المسلم الجزائري مشروط بشيء من السلبية أو أنه فاقدا لشيء من الإيجابية، أعني لشيء أساسي من الفعالية، بينما كنت أرى في الوقت نفسه أن سلوك الآخرين ينطبع إلى حد كبير بالإيجابية والفعالية"[6].

وبهذا يمكن أن ترتقي المسألة الثقافية في الجزائر من مشكلة إلى حالة أزمة وتتجلى هذه الأزمة في التناقضات التي نلاحظها على سلوك الأفراد وحركية المجتمع، فالقيم والأفكار والنصوص توحي بأشياء إيجابية في حين نجد السلوكات كما تنطبع بطابع السلبية و العبثية واللامسؤولية، وينطوي مفهوم الأزمة على التناقض بين أمرين أو أكثر وينطوي كذلك على صراع نفترض به أن يكون على درجة عالية من الشدة.

وتكون الأزمة الثقافية بالغة الشدة كلما ارتبط موضوعها بالقيم التي ترتبط بالمقدس المحرم، وكذلك عندما يتنكر المجتمع نفسه لقيمه وتاريخه، فإنه يدخل في مدار الأزمة الثقافية ،والتصدع الثقافي والانهيار الثقافي، وتكمن عوامل الأزمة في وضعية التصدعات الثقافية والإنشطارات والتباينات في القيم التي تؤدي إلى صراعات عنيفة بين القيم، ولهذا فإننا نفترض أن مجتمعنا في مستوياته الجماعية و الفردية يقع في دوامات أزمة ثقافية حادة تهدد مصير الإنسان ووجوده وتنال من هويته، وإننا نفترض من البداية أن عناصر هذه الأزمة تجتمع اليوم أكثر من أي وقت مضى ، ونفترض كذلك أن الأزمة الثقافية التي نعيشها اليوم تجسد منظومة أزمات أخلاقية وسياسية وقومية وحضارية وقيمية، وهي تشكل عناصر ومكونات الأزمة العامة التي أطلقنا عليها الأزمة الثقافية.[7]

فإذا أردنا أن نعرج قليلا على واقع الثقافة الجزائرية التي جزء من لا يتجزأ من الثقافة العربية الإسلامية، فإننا نرى أنها تشكل مسرحا من الفوضى القيمية وساحة للتناقضات بين القيم

والمبادئ، بين الشعارات والإنجازات، بين التصرفات والممارسات، وبالتالي فإن المرء الـذي ينشأ في مجتمع يحفل بكل هذه التناقضات لا بد له أن يواجه المعانات القيمية وان يعيش هذه الفوضى الفكرية التي تستلبه في مستوى الوعي والتصورات. (8)

وتتعايش داخل الثقافة العربية بشكل تقاطعي شبكة من القيم التي يسود بينها التناقض وعدم الانسجام والتكامل الذي يفترض في أي ثقافة حتى تودي وظيفتها الاجتماعية ففيهـا نجـد تقديس للقيم التقليدية، واستلاب كبير تجاه القيم الحديثة، وبهذه الازدواجية يعـيش الفـرد ممزق وفي ضياع شبه تام بين هذين النموذجين الثقافيين النموذج الأول الذي يجعله يتـذكر أمجاد أجداده فيسكر وينتشي في كهوف التاريخ، والنموذج الثاني الذي يأسره بريقه وفعاليته ومنطقه العملي الذي يحل له كل مشكلاته الحياتية، فيبقى هذا الفرد معلق لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء فتضعف فعاليته ويقل أداءه وتتحطم طموحاته فيبقى مشلولا.

فيقول علي حرب في وصف هذه الظاهرة "إننا نعيش خصوصياتنا حتى البداوة وننغمس في عالمنا حتى الثمالة، إننا نستخدم أحدث الأدوات ولكننا نرفض أحدث الأفكار والمنـاهج، فنتشبث بالأصول حتى العظم على صعيد الخطاب والكلام، لكننا نخرج عليهـا ونطعنـها بالفعل والممارسة، ...و يتابع فيقول نحن عرب مسلمون في ما يتصل بالمقدسات والمحرمات، ولكننا غربيين في ما يتعلق باستيراد الأدوات والسلع والصور والمتع الـتي توفرهـا أجهـزة السمعي البصري...، أي في كل ما يتصل بمادة الحياة وأسباب الحضارة"(9)

إن هذه الازدواجية التي يعيشها الإنسان الجزائري والعربي والمسلم عموما تعتـبر مشـكلة حقيقية وهي التي تعيقه على المبادرة والمبادأة لإنجاز استحقاقاته، وحل مشكلاته المختلفة التي هي في الأصل نتاج طبيعي لهذه الوضعية الثقافية التي تسود في مجتمعه، فـالفرد العـربي أو الجزائري يشعر بالتمزق لأنه أصبح يعيش بين عالمين كلاهما غريب عنه، عالم ثقافة تاريخية لا تستطيع أن تضمن إشباع حاجاته المختلفة، وثقافة تشعره في كل لحظة بنقصه لأنه يستهلك منتجات لا يستطيع أن يجاريها في تطورها وفعاليتها وقدرتها على مواجهة المشكلات اليومية

للأفراد والجماعات ولا يستطيع أن يشارك فيها لأنها تنطلق من رؤى معرفية تناقض منطلقاته المعرفية والعقدية، وهي لا تقبله إلا إذا تخلى عن منطلقاته المعرفية الأصلية.

إن هذا الوضع المتأزم للعالم الثقافي للإنسان والمجتمع الجزائري يعتبر مدخلا واسعا لكل المشكلات التي تعصف بهذا الفرد وهذا المجتمع. إن التناقض والصراع بين السمات الثقافية التقليدية والغربية مثل الصراع بين قيم القبيلة والعشيرة، وقيم القانون والدولة وبين قيم الاستقلالية الفردية، وقيم الاشتراكية الجماعية، وقيم الكرم وقيم التقشف، وقيم احترام الوقت قتل الوقت...الخ... كل هذا يمثل أزمة صراع بين القيم، وهذا بدوره يشمل الحركة الداخلية للثقافة.

V-الأبعاد المعرفية للواقع القيمي في الجزائر :

تعتبر الأبعاد المعرفية في مسألة القيم في الجزائر و في العالم العربي والإسلامي عموما عاملا أساسيا في الأزمة والتناقض وعدم التكيف الذي تشهده الثقافة الجزائرية، ذلك أن النماذج الثقافية الغربية أو السائد ما هي في الحقيقة إلا تمظهر وتجسيد لنماذج معرفية هي التي تصوغ وتبرر هذه النماذج القيمية، وبالطبع النماذج المعرفية الغربية المنطلقة من فكرة وحدة الوجود أو واحديته تتناقض بشكل جذري مع النماذج العربية الإسلامية التي تنطلق من فكرة التوحيد، ومن فكرة الازدواجية الوجودية أي هناك خالق ومخلوق، وهناك إنسان وطبيعة، وهناك خير وشر ...الخ...

أما النماذج التي تتحدث عن الواحدية فهي تعني أن ثمة جوهرا واحدا في الكون على الرغم من كل التنوع الظاهري، مما ينفي وجود الحيز الإنساني المستقل عن الحيز الطبيعي المادي كما ينفي الثنائية الناجمة عن وجوده، ومن ثم فالقوانين التي تسري على الطبيعة (المادة) تسري على الإنسان.

وبطبيعة الحال فكرة الواحدية تختلف جذريا على فكرة التوحيد التي تعني الإيمان بأن المبدأ الواحد هو مصدر تماسك العالم ووحدته وحركته وغايته، وهو الإله الخالق خالق الإنسان والطبيعة والتاريخ وهو الذي يحركهم ويمنحهم المعنى ويحدد لهم الغاية النهائية، ولكنه مفارق

لهم لا يحل فيهم أو في أي مخلوقاته ولا يتوحد معها، فعقائد التوحيد تترك للإنسان حيزه وتميزه واستقلاله عن الله وعن الطبيعة يتحرك فيه بحريته، مما يجعله كائن مكلفا مسئولا، له حقوقه وعليه واجبات. (10)

إذن هذه الاختلافات الجذرية في المنطلقات المعرفية، وفي ظل الهيمنة التي تمارسها القيم الغربية على القيم الأخرى تجعل من عملية الاندماج الثقافي، أو التثاقف أمر في غاية الصعوبة، ولهذا نجد أن الأنماط القيمية الغربية منتشرة في الثقافة الجزائرية ولكنها لا تلعب نفس الأدوار، ولا تقوم بنفس الوظائف التي تقوم بها في المجتمع الغربي، ذلك أنها تصطدم في أغلب الأحيان بالحقائق المعرفية التي أشرنا إليها سابقا، تصطدم بالمفاهيم وبالأفكار المسبقة عن القيم الغربية وبالرؤى العقدية والمعرفية فالثقافة الغربية رغم ما حققته في إنجازات حضارية في إلا أنها نزعت الإنسان من إنسانية وجعلته إنسانا اقتصاديا، أو جسميا أو جنسيا أو بمعنى آخر إنسان طبيعي؛ فمفهوم الإنسان الطبيعي السائد في الفكر الغربي الذي يستند إلى النظرة الواحدية الكمونية المادية التي تستبعد أن تكون له لغة روحية أو مثالية، يرتبط بمبدأ قوانين الطبيعة أو القوانين العلمية، أو قوانين الحركة.

فالطبيعة في الخطاب الفلسفي المادي هي نظام يتحرك بلا هدف أو غاية، نظام واحدي مغلق مكتف بذاته، توجد مقومات حياته وحركته داخله، يحوي داخله ما يلزم لفهمه، لا يشير إلى أي هدف أو غرض خارجه، فمركزه وقوة دفعه كامن حال فيه، وهو نظام ضروري كلي شامل لا يمكن لأي من المخلوقات تجاوزه، تنضوي كل الأشياء وتحته. (11)

ويحدد البروفيسور عبد الوهاب الميسري في كتابه دراسات معرفية في الحداثة الغربية خصائص الإنسان الغربي، الذي ينتج الثقافة وبالتالي خصائص قيمه في مجموعة من الخصائص نذكر منها :

1. هو إنسان بلا حدود، يتمتع بكل السمات الأساسية للطبيعة، فهو مكتف بذاته، مرجعيته ذاته، ومعياريته ذاته، لا توجد أية حدود أو سدود أو قيود عليه، اجتماعية أو تاريخية أو جمالية فهو يعيش في الطبيعة الحرة ولا تتحكم فيه القيم والأعراف.

2. جوهر الإنسان الطبيعي ليس جوهرا إنسانيا، مستقلا فريدا، وإنما هو جوهر طبيعي مادي فالإنسان لا يختلف بشكل جوهري عن الكائنات الطبيعة الأخرى، قد يكون سلوك الإنسان أكثر تركيبا من سلوك الكائنات الطبيعة الأخرى، ولكن الاختلاف بينه وبينها هو الاختلاف في الدرجة وليس في النوع لذا فالإنسان في نهاية الأمر هو وأفكاره، وتاريخه وأشواقه وأحزانه مجرد جزء من بناء فوقي وهمي يرد في نهاية الأمر إلى البناء المادي التحتي الحقيقي /الطبيعة المادة وقوانينها.

3. معرفة الإنسان الطبيعي، محدودة بحدود الطبيعة، فالإنسان شأنه شان الكائنات الطبيعية جزء من برنامج طبيعي مادي ذاتي الحركة والتنظيم بل يلاحظ أن الحيوانات العليا تشترك مع الإنسان الطبيعي في درجات من الذكاء ووسيلة من وسائل الاتصال والتنظيم الاجتماعي وأشكال من الاقتصاد ومن هذا المنظور يمكن القول أن عقل الإنسان ليس له أية فعالية، فوجوده ليس ضروريا لحركة الكون بل إن العقل والخيال ومقدرة الإنسان على التجاوز والترميز والتجريد (القيم) يشكل عوائق تقف في طريق محاولة الإنسان الإذعان للطبيعة والتحرك معها والخضوع لحتمياتها.

4. الإنسان الطبيعي المادي شأنه شان كل الكائنات لا يعرف القلق أو التفكير في المجهول ولا يفكر في مصيره ولا مصير الكون، ولا تعكر صفوه أية أسئلة معرفية فأسئلته كلها أسئلة عملية مادية محصورة بالبيئة والاحتياجات المادية المباشرة.

5. يمكن تغير قيم هذا الإنسان ودوافعه ونشاطاته على أسس طبيعية مادية، فما يحركه هو أخلاقية مادية، تستند إلى المنفعة والمصلحة والرغبة في البقاء، قد يتوهم الناس أن القيم من لدن الإله أو من إبداع الإنسان وهذا وهم فمصدر القيم هو الطبيعة، ومن ثم يمكن من خلال دراسة الطبيعة وقوانينها المختلفة دراسة إمبريقية أن نصل إلى منظومات قيمية ومعرفية وجمالية (طبيعية/ مادية) تستطيع أن تعيش بها وان تحقق مصلحته ونقاءه المادي ولذته.

5. الطبيعة البشرية شأنها شأن الطبيعة المادية في حالة حركة دائمة وتغير دائم،ولذا لا توجد إنسانية مشتركة، ولا يمكن أن توجد أية معايير دينية أو أخلاقية أو حتى إنسانية فمثل هذه المعايير خاضعة لقوانين الحركة.

6. على المستوى الرمزي قيم إدراك الإنسان الطبيعي من خلال رموز طبيعية مستمد من عالم الطبيعة (المادة)، وهي عادة صور مجازية مستمدة من عالم الحيوان والنبات (عضوية) أو من عالم الأشياء (آلية) أو خليط منهما. (12)

وبهذا تكون القيم الغربية تنطلق من منطلقات معرفية تجرد الإنسان من إنسانيته إذ تعتبره جزء من الطبيعة وكامن فيها ولا يمكنه أن ينفصل أو يستقل عنها فهي حالة فيه وهو حال فيها، و يعلق **علي عزت بقوفيتش** على هذه التصورات فيقول "لقد دأب الماديون على توجيه نظرنا إلى الجانب الخارجي للأشياء، فيقول **إنجلز** عن اليد ليست عضو العمل فقط وإنما أيضا هي نتاج العمل، فمن خلال العمل اكتسبت اليد البشرية هذه الدرجة الرفيعة من الإتقان الذي استطاعت من خلاله أن تنتج لوحات **روفائيل**، وتماثيل **ثورفالدسن**، وموسيقى **باحانيني**، إن ما يتحدث عنه إنجلز هو استمرار النمو البيولوجي وليس النمو الروحي، ولكن الإنسان ليس مجرد وظائف بيولوجية، والنمو البيولوجي وحده حتى لو امتد أبد الآبدين، ما كان بوسعه أن يمنحنا لوحات روفائيل ولا حتى صور الكهوف البدائية التي ظهرت في عصور ما قبل التاريخ"(13)

ومن خلال هذه الرؤية المعرفية المادية للإنسان وما ينتجه من ثقافة أو ما يعتنقه من قيم ومعتقدات يمكننا تلخيص هذا الإنسان المادي الطبيعي في نوعين من الإنسان فقط هما الإنسان الاقتصادي والإنسان الجسمي الجنسي.

فالإنسان الاقتصادي : وهو إنسان آدم سميث الذي تحركه الدوافع الاقتصادية والرغبة في تحقيق الربح والثروة، وإنسان ماركس المحكوم بعلاقات الإنتاج، فيصبح كل هم هذا الإنسان

هو تحقيق إشباع حاجاته الطبيعية، وتحقيق تراكم في وسائل وأدوات إشباعها وما الفن: أو الدين أو القيم ...الخ... ما هي إلا وسائل وطرق رمزية تمكن الإنسان من تطويرها من نماذج طبيعية سابقة، فهذا الإنسان لا يعرف الخصوصية ولا الكرامة ولا الأهداف السامية التي يتجاوز الحركة الاقتصادية.

أما **الإنسان الجسماني أو الجنسي** : وهو إنسان **فرويد** و **بافلوف** الذي تحركه دوافعه الجنسية وغدده وجهازه العصبي، وهو يعبر عن مبدأ اللذة، ولا يعرف سوى متعته ولذته، إنسان الاستهلاك والترف والتبذير، وهو إنسان أحادي البعد خاضع للمجتمعات الغربية متجرد من القيمة لا يتجاوز قوانين الحركة.

بالإضافة إلى هذه الرؤية المعرفية التي تستنبطها النماذج القيمية الأوربية والغربية عموما، انطلاقا من الرؤية **الداروينية** للإنسان والثقافة هذه الرؤية التي لا تؤمن بالخلق وتعتبر أن الإنسان ما هو إلا حالة تطورية من كائنات حيوانية أقل منه تطورا، وأبسط في التركيبة الفيزيولوجية.

ويمكن القول أن **الداروينية** هي النموذج المعرفي الكامن من وراء معظم الفلسفات العلمانية الشاملة إن لم يكن كلها، حيث يرى دعاة الداروينية الاجتماعية أن القوانين التي تسري على عالم الطبيعة والغابة هي ذاتها التي تسري على الظواهر الإنسانية التاريخية والاجتماعية والثقافية، ويرى داروين أن الكون بأسره سلسلة متواصلة في حالة حركة من أسفل إلى أعلى، وأن الإنسان إن هو إلا إحدى هذه الحلقات، قد يكون أرقاها ولكنه ليس آخرها، وعلى الرغم من عدم صدق الرؤية الداروينية علميا وواقعيا إلا أن أنصاره يرون أن فرضية داروين نظرية صحيحة وحقيقة علمية، وقرروا إن العلاقة بين الكائنات الحية في الطبيعة لا تختلف عن العلاقات بين الأفراد داخل المجتمعات الإنسانية، ولا عن العلاقات بين المجتمعات والدول، والثقافات، وعلى هذا وظفت الداروينية الاجتماعية في تبرير التفاوت بين الطبقات داخل المجتمع الواحد. وفي حق الدولة الغربية العلمانية المطلقة، وتبرير المشروع الاستعماري الغربي على صعيد العالم كله، فالفقراء في المجتمعات الغربية وشعوب آسيا وإفريقيا (والصحراء على وجه العموم) هم الذين أثبتوا أن مقدرتهم على البقاء ليست مرتفعة، ولهذا

فهم يستحقون الفناء، أو على الأقل الخضوع للأثرياء ولشعوب أوروبا الأقوى والأصلح، ونفس القانون يسري على ثقافتهم وقيمهم ومعاييرهم.

ويمكن تلخيص الأطروحات الداروينية الاجتماعية في مجال الثقافة والإنسان على النحو التالي:

1. كل الأنواع العضوية ظهرت من خلال عملية طويلة من التطور، وهي عملية حتمية شاملة تشمل كل الكائنات، وضمن ذلك الإنسان، وكل المجتمعات في المراحل التاريخية كافة.

2. العالم كله في حالة تطور دائم، وهذا التطور يتبع نمطا واضحا متكررا برغم أن التطور قد يكون بطيئا وغير ملحوظ أحيانا وقد تأخذ شكل طفرة فجائية واضحة أحيان أخرى.

3. تتم عملية التطور من خلال صراع دائم بين الكائنات والأنواع فالصراع دموي حتمي، وهو صراع جماعي لا فردي.

4. السبب الذي يؤدي إلى تغير الأنواع هو الاختيار الطبيعي الذي يؤثر في جماعات الكائنات العضوية ويترك عليه أثار مختلفة.

5. تحقق الكائنات البقاء إما من خلال التكيف البرجماتي مع الواقع، فتتلون بألوانه وتخضع لقوانينه، أو تحقق البقاء من خلال القوة وتأكيد الإرادة النتشوية على الواقع والبقاء من نصيب الأصلح القادر على التكيف والأقوى القادر على فرض إرادته.

6. مهما كانت آلية البقاء، فهي لا علاقة لها بأية قيم مطلقة متجاوزة، مثل الأمانة أو الأخلاق أو الجمال، فالبقاء هو القيمة المحورية في المنظومة الداروينية التي تتجاوز الخير والشر والحزن والفرح.

7. النوع الذي ينتصر يورث الخصائص التي أدت إلى انتصاره سر بقاءه إلى بقية أعضاء النوع، بمعنى أن التفوق يصبح عنصرا وراثيا.

8. هذا يعني استحالة وجود مساواة مبدئية بين الأنواع أو بين أعضاء الجنس البشري.

9. مع تزايد معدلات التطور، يصبح هناك كائنات أكثر رقيا من الكائنات الأخرى بحكم بنيتها البيولوجية، ومن ثم يصبح للتفاوت الثقافي أساسا بيولوجيا حتميا"[14]

إذن ومن خلال هذا المنظور الابستمولوجي الذي تستبطنه القيم الغربية، والتي تصطدم مباشرة مع الرؤية التوحيدية الإسلامية فإنه لا شك أن قيم الثقافة الغربية يصعب عليها الاستيطان في الثقافة السائدة، وحتى وإن ظهرت بعض النماذج الأوربية في النسق الثقافي السائد، فإنها لا تلعب الأدوار نفسها ولا تقوم بالوظائف نفسها التي تقوم بها في نسقها الثقافي الأصلي.

وفي مقابل هذه الرؤية الغربية تستبطن كذلك الثقافة السائدة في المجتمع الجزائري والمجتمع العربي الإسلامي عموما أبعادا معرفية تنطلق من الرؤية التوحيدية، والتي تعتمد على فكرة وجود خالق وحيد لهذا الكون، وهو الذي خلق الإنسان وخلق الطبيعة، وزود الإنسان بآليات ووسائل لفهم الكون المحيط به، وجعل الإنسان هو محور هذا الكون، بل أن خلق هذا كله من أجل الإنسان وسخيره له، ففي هذا السياق نجد الدكتور محمود الذوادي يتحدث في كتابه الثقافة بين تأصيل الرؤية الإسلامية واغتراب منظور العلوم الاجتماعية، نجده يتحدث عن الثقافة وطبيعتها في الرؤية المعرفية الإسلامية.

وتتمحور الرؤية المعرفية الإسلامية للثقافة في حقيقة الإنسان وقيمته ومركزه ومكانته الوجودية، ووظيفته، وقد حاول أن يبسط الأستاذ الذوادي هذه الأفكار من خلال قراءته لنصوص القرآن الكريم فهو يرى أن:

1. النص القرآني يتضمن الكثير من الآيات التي تعطي الإنسان مكانة خاصة متميزة من بين كل المخلوقات سواء كانت كائنات روحية كالملائكة أو حيوانات ودواب أخرى تعيش على هذه الأرض مثل الإنسان، وبعبارة أخرى فصورة الإنسان في القرآن الكريم هي صورة الكائن الفريد الذي يحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية بعد الله في هذا الكون، ومن ثم فلا منازع له على الإطلاق في تأهله لإدارة شؤون هذا العالم وأخذ مقاليد السيادة (الخلافة) فيه،

ففي الآية 30 من سورة البقرة يصف القرآن آدم الإنسان بأنه خليفة الله في الأرض ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ ولا يحتاج المرء هنا لشرح مدى أهمية هذا المنصب لخلافة الله في الأرض، الذي وليه الإنسان دون سواه من الملائكة، والمخلوقات الأخرى على الأرض.

2. أما ميزات الإنسان المطلقة التي تتحدث عنها الآيات القرآنية الثلاث في الآيات (31، 32، 33) من سورة البقرة نفسها فهي تمثل في اصطفاء الله لآدم بالمعرفة والعلم أكثر من غيره بما فيهم الملائكة ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ، قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ، قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ ونتيجة الميزتين السابقتين اللتين حرمت منهما الملائكة وبقية الكائنات وحصل عليها الإنسان وحده جاء أمر الله للملائكة بالسجود لآدم دون غيره كعلامة تكريم وتمييز ثالثة لآدم ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾.

3. أما الآية 70 من سورة الإسراء فهي تستعمل فعلي كرّم وفضّل لإبراز سمتي تميز بني آدم عن غيرهم من مخلوقات الأرض﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾.

فهذه الآيات القرآنية توضح بما لا يدع مجالا للشك بأن الإنسان كائن خاص متميز ومتفوق على غيره من مخلوقات الأرض والملائكة، ومن ثم فالرؤية القرآنية للجنس البشري تمثل قطيعة معرفية (إبستيمولوجية) كاملة مع نظرية التطور عند داروين وأصحابه، إذ أن خلق آدم في الرؤية القرآنية يمثل حالة خاصة من الخلق وهي في قطيعة كل الملائكة وعوالم المخلوقات هنا على الأرض، عن خلق آدم الإنسان إياه الله دون سواه.

4. فربط آيتين من القرآن الكريم سجود الملائكة لآدم بنفخ روح الله فيه ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ نجدها مكررة في سورتي الحجر (29) وص (72).

ويفسر الدكتور الذوادي هذه الآية، أن كلمة روحه ليست هي فقط قدرة الله في بث الحياة في آدم، لأن ذلك وحده لا يسمح لآدم الإنسان أن يتبوأ منصب خلافة الله في الأرض، وسجود الملائكة له تكريما لخصوصية وتميز خلقه، فالله لم يبث الحياة في الإنسان فقط بل بثها أيضا في كل الكائنات الحية، وبالتالي فبمجرد بث الحياة في الإنسان لا تؤهله وحده إلى خلافة الله هنا على الأرض، فلابد إذن من البحث عن معنى آخر للفظ روحي، الذي يفسر بقوة مكانة تميز الإنسان وتفوقه على بقية المخلوقات في إدارة شؤون الأرض كخليفة لله.

فالإنسان متفوق على بقية المخلوقات كما أثبتت علوم الأنثربولوجيا، والاجتماع والنفس بالثقافة التي تشمل اللغة، الفكر، المعرفة، العمل، الدين، القيم، والأعراف التقليدية، ومن هنا يصبح معنى ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ تدل على النفخة الإلهية في آدم في المقام الأول نفخة ثقافية بالمعنى المعاصر. (15)

ففي هذا النموذج التوحيدي ينطلق من فكرة أن الثقافة فيها شقين ميتافيزيقي وشق مادي طبيعي، فالشق الميتافيزيقي الذي يتعلق بخلق الإنسان وتحديد وظيفته الوجودية، ومصيره يعتبران عنصران أساسيان في فهم ثقافة الإنسان التي تتسم بالرمزية، كذلك تنظر هذه الرؤية للإنسان باعتباره يملك حيزا خاصا به ومستقل بذاته فهو غير حال لا في الإله الذي خلقه، ولا في الطبيعة التي تشبهه في جانبه المادي والذي تتحكم فيه القوانين المادية التي تتحكم فيها. ومن هذا المنطلق تصدر كل القيم والأعراف والقوانين، والمعتقدات وأساليب ووسائل التعامل مع الطبيعة، والنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمعايير التي يحكم بها الإنسان على الأشياء والأفعال والأفكار والأشخاص إذن هذه الرؤية هي التي تؤطر هذه العناصر كلها التي تتشكل منها الثقافة.

فالإنسان ليس كائن طبيعي بل كائن طبيعي وروحي في آن واحد، وكذلك الثقافة التي تتبعها ليست أشكال من التطور الطبيعي لسلوك الأنواع بل نشمل هذه الثقافة العناصر المادية والروحية وأن العناصر الروحية هي التي تشكل المضمون أو البناء الأساسي للثقافة.

إن وجود هذه الرؤية وتجذرها في العالم القيمي للإنسان الجزائري والإنسان المسلم عموما هي التي تشكل جهاز المناعة بالنسبة للقيم السائدة، فمن خلال هذه الاعتقادات والتصورات ترد على النماذج القيمية الغربية الصادرة عن الرؤية المعرفية التي أشرنا إليها سابقا، فلهذا نجد التناقض الصارخ في منظومة القيم الجزائرية.

فالإنسان الجزائري أصبح منقسم على نفسه ويعيش انفصاما خطيرا في شخصيته، فهو خاضع بحكم المصلحة والضرورة الحياتية للنماذج القيمية الغربية التي تتسم بالفعالية، والعملية، والقدرة الإنجازية، والتطور العلمي والمعرفي والتكنولوجي، رغم أنها تستبطن نماذج معرفية إلحادية كفرية لا يقبل بها الإنسان المسلم مهما كلفه ذلك من تضحيات، ومن جهة أخرى يحاول التمسك بقيمه التي امتزج بها وامتزجت به عبر القرون وهذا ما يشكل له الأزمة الثقافية.إذ أصبح الإنسان الجزائري منقسم بين إنجازات الثقافة الغربية التي تيسر عليه معيشته وتقدم كل التسهيلات للحصول على إشباعات كاملة لكل حاجاته بأقل تكلفة في الجهد، والمال، والوقت، ومعتقدات الثقافة الإسلامية التي تشكل بالنسبة له يقينيات غير قابلة للمناقشة. لذا نجده يحاول أن يزاوج بين هذين النموذجين القيميين ولكن نتيجة هذا الزواج كانت عبارة عن ثقافة هجينة تتميز بالصراع والتناقض واللافعالية أو كما وصفها الأستاذ مالك بن نبي.

ومن هذا المنطلق يمكننا أن ننظر إلى قضية التغيير القيمي في المجتمع الجزائري الذي تتحكم فيه عدة عوامل مختلفة لكنه يمكننا تلخيصها في الأبعاد المعرفية والتصورية والإعتقادية التي تتقاسمهما منظومتان معرفيتان هما المنظومة المعرفية الغربية وما تنطوي عليه من قيم ومعايير تجاه الإنسان والطبيعة والكون، وما وراء الطبيعة، والمنظومة المعرفية الإسلامية وما تقدمه من تصورات واعتقادات حول الإنسان والطبيعة، والكون، وخالقهم، ومصير الإنسان، ووظيفته الوجودية....الخ.

الهوامـــــــش :

1- عبدالله رشدان، علم اجتماع التربية، دار الشروقللنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2004، ص 157.

2- نفس المرجع، ص 158.

3- محمد أحمد بيومي، علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1990 ص 141.

4- مصطفى محمد حسن،علم النفس الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، مصر،ط1، 1999، ص 135

5- محمد العربي ولد خليفة، المسألة الثقافي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 9.

6- مالك بن نبي، مجالس دمشق، دار الفكر، سوريا، 2005، ص 101.

7- علي وطفة وآخرون، الثقافة العربية، أسئلة التطور والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003، ص 8.

8- نفس المرجع، ص 31

9- نفس المرجع، ص 31.

10- عد الوهاب المسيري، دراسات معرفية الحداثة الغربية، مكتبة الشروق، ط1، مصر، 2006، ص 15.

11- نفس المرجع، ص 17.

12- نفس المرجع، ص 200.

13- نفس المرجع، ص22

14- عبد الوهاب المسيري، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، دار الفكر، ط1، سوريا، 2002، ص 100.

15- محمود الذوادي ،الثقافة بين تأصيل الرؤية الإسلامية واغتراب منظور العلوم الاجتماعية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، لبنان ،2006، ص 76-80 بتصرف.

التغيـــر القيمـــى
قـــراءة في أبعـــاد المفهـــوم

الأستاذة براهمية صونية

أستاذة مساعدة قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

جامعة فرحات عباس- سطيـف

مقدمـــة : تعد دراسة التغير القيمي من الدراسات ذات الأهمية الكبيرة، كونها تهدف إلى التعريف بالنسق القيمي السائد لدى جيل من الأجيال أو فئة من الفئات، مما يعني التعرف على موجهات العقل الاجتماعي والتعرف على المفاهيم التي تتمسك بها تلك الفئة من المجتمع من جهة والقيم التي تتعرض إلى التغير السريع أو البطيء من جهة أخرى. وتعد القيم بمثابة معالم للمجتمع وصور في عقول أفراده أنها بمثابة الإطار المرجعي الذي يوصل العقل الاجتماعي إلى أهدافه.

وتعد القيم واحدة من القضايا التي دار حولها جدل كبير نتيجة التغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع، ولا سيما مع تنامي موجات العولمة. وما رافقها من تطورات هائلة في شتى المجالات المجتمعية وما أحدثه ذلك من تغيرات في النسيج الاجتماعي والثقافي. فهنالك من يعتقد أن القيم ثابت.وغير قابلة للتغير. وهنالك آخرون لهم رأي أخر. إذ يشيرون إلى أن القيم تتغير باستمرار. وهو ما يؤثر على النظام الاجتماعي العام.

قراءة في بعض المفاهيم :

مفهوم القيم : يعد مفهوم القيم من أكثر مفاهيم العلوم الاجتماعية غموضا وارتباطا بعدد كبير من المفاهيم الأخرى كالاتجاهات والمعتقدات والدوافع والرغبات...الخ، ويرجع هذا الغموض إلى ارتباط المصطلح بالتراث الاجتماعي من جهة, ووقوعه على أرض مشتركة بين مجموعة من العلوم من جهة أخرى. وقد حاول الكثير من العلماء والمختصين وضع صياغة تعار يف محددة للقيم اتفقت في إطارها العام إلا أنها اختلفت من الناحية الفعلية فهي على العموم أكدت على أن القيم تنتج من الثقافة، المجتمع والشخصية.

وقد عرفها (فليب جاكوب) بأنها مستويات معيارية يتأثر بها الإنسان في اختياره بين بدائل السلوكيات المدركة[1]. كما عرفها تالكوت بارسونز بأنها عنصر في نسق رمزي مشترك يعتبر معيارا، أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في الموقف[2] كما تعرف القيم بأنها عبارة عن معايير وجدانية وفكرية يعتقد بها الأفراد، وبموجبها يتعاملون مع الأشياء بالقبول أو الرفض[3].

ونخلص إلى أن القيم هي مجموعة من المعتقدات والمبادئ التي يحملها الفرد بحيث تعمل على توجيه وضبط سلوكه من جهة وتنظيم علاقاته في المجتمع في جميع مبادين الحياة من جهة أخرى.

مفهوم القيم في علم الاجتماع : إن القيم في نظر علماء الاجتماع عنصرا هاما من عناصر البناء الاجتماعي، تتطور بتطور المجتمع الذي توجد فيه، فالقيم نسبية في ثقافة أي مجتمع وليست مطلقة تختلف من مجتمع لأخر، فلكل ثقافته ولكل معاييره الاجتماعية. كما يرى علماء الاجتماع أن القيم من صنع المجتمع، وإنها تعبر عن الواقع، فالقيم حقائق واقعية توجد في المجتمع.

مفهوم النسق القيمي :

إذا نظرنا إلى المجتمع نظرة تحليلية, فإننا نجده يتكون من عدة نظم كالنظام الاقتصادي والسياسي والديني,...الخ ويتكون كل نظام من قيم معينة تحدد هويته, ويعكس النظام من ناحية أخرى هذه القيم في مجموعة من المعايير التي قد تكون مكتوبة فتأخذ شكل قوانين أو شفهية فتأخذ شكل العرف أو العادة, وهذا ما يطلق عليه بالنسق القيمي.

مفهوم التغير القيمي : الواقع إن مفهوم التغير القيمي من المفاهيم التي يكتنفها الكثير من الغموض والتعقيد, فقد يضيق البعض من استخدام المفهوم ليقتصر على بعض العادات والتقاليد أو التغييرات المتتابعة والسريعة في الطرائق الشعبية, وقد يوسع البعض من استخدام

---

[1] ريسان عزيز داخل، دراسة في التغير القيمي في المجتمع العراقي، http://www.iraqpa.net 12/02/2009، 11/03/2009، 14: 22.

[2] ماجد الزيوت، الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق، الأردن، 2006، ط1، ص22.

[3] نورهان منير حسن فهمي، القيم الدينية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999، ص93.

المفهوم ليحتوي على كل التحولات في القيم الثقافية للمجتمع. من المعروف أن بعض أجزاء النسق القيمي سرعان ما يلحقها الفتور نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية متجددة, وكما كانت هذه الظروف تخضع لقانون التغير فان القيم بدورها لا تسلم من هذا التغير وحتى وان كانت تتسم بالثبات والديمومة.

إن عملية التغير الثقافي (والقيم جزء منها) يمكن أن تكون على شكـــل تغيرات طفيفـــة في العادات الموجودة, هذه التغيرات تبدأ محدودة الحجم, لكن مع تراكمها عبر الزمن تأخذ في الاتساع شيئا فشيئا، ثم تبدأ ممار هذا الاتساع بالظهور من خلال تحول القيمة إلى شكل جديد. والتغير في القيم عملية أساسية تصاحب التغير في بناء المجتمع, وتعني تغيرا في تسلسل القيم داخل النسق القيمي، وكذلك تغير مضمون القيمة وتوجهاتها, فنجد أن القيم ترتفع وتنخفض, وتتبادل المراتب فيما بينها، إلا أنها تختلف في سرعة التغير, فبعضها يتغير ببط مثل القيم الأخلاقية والروحية، وبعضها يتغير بسرعة كالقيم الاقتصادية (المرتبطة بالمال, الملبس,...)[4].

2- مكونات القيمة :

تتكون القيمة من ثلاث مكونات رئيسية هي :

المكون المعرفي : ويشمل المعارف والمعلومات النظرية وعن طريقه يمكن تعليم القيم، ويتصل هذا المكون بالقيمة التي نود تعليمها وحسب أهميتها وما تدل عليه من معاني مختلفة ومتعددة، وفي هذا الجانب تعرف البدائل الممكنة وينظر في عواقب كل بديل، ويقوم بالاختيار الحر والإرادي بين هذه البدائل.

المكون الوجداني : ويشمل الانفعالات والمشاعر والأحاسيس الداخلية التي لا تظهر. وعن طريقه يميل الفرد إلى قيمة معينة ويتصل هذا المكون بتقدير القيمة والاعتزاز والافتخار بها وهذا الجانب يشعر الفرد بالسعادة لاختيار القيمة ويعلن الاستعداد للتمسك بالقيمة على الملا.

---

[44]- فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية- مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية- دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ط2، ص28.

المكون السلوكي : وهذا الجانب هو الذي تظهر فيه القيمة على ارض الواقع فالقيمة تترجم إلى سلوك ظاهري عن طريق التفاعل، ويتصل هذا الجانب بممارسة القيمة أو السلوك الفعلي والأداء النفس حركي وفي هذا الجانب يقوم بممارسة القيمة وتكرار استخدامها في الحياة اليومية العادية.

3-القيمة عند بعض الرواد :

القيمة عند دوركايم : لقد اهتم دور كايم بمشكلة القيمة أي الجانب المعياري للحياة الاجتماعية ويظهر إسهامه في تأكيده على دور نسق القيمة في تحديد السلوك الاجتماعي وفي الحقيقة إن دور كايم وجه انتباه السوسيولوجيين إلى أهمية القيم والأفكار في الحياة ولتأكيد المستوى الاجتماعي للقيم فان دور كايم رفض العملية التقييمية التي يقوم بها الفرد ،ولقد وضع دور كايم كتاب بعنوان(تقسيم العمل) ولقد حاول في هذا الكتاب التصدي لدراسة التغيرات التي تحدث في المجتمع نتيجة للتكنولوجيا وكيف يؤثر ذلك في نسق القيم والتوقعات المشتركة وطبيعة النظام الأخلاقي، وأطلق دور كايم على ذلك اسم التضامن العضوي في مقابل التضامن الآلي فهذا الأخير عند دور كايم متأصل في نسق القيمة. وهكذا ففي المجتمعات غير الصناعية يتم الوصول إلى التكامل أو التضامن العضوي فانه نتيجة العلاقات المتداخلة لنسق مركب من تقييم العمل.

فإذا حاولنا الرجوع إلى المجتمع الجزائري نلاحظ أن الفرد الذي يعيش في بيئة ريفية يكسب أنماطا سلوكية معينة كالتشابه في نوع العمل مما يجعل علاقته الاجتماعية بمن يعيش معهم في تلك البيئة ترتكز على المعرفة الشخصية ورأي الجماعة، لكنه حينما ينتقل إلى العمل في المجال الصناعي في بيئة حضرية فانه يواجه أنماطا سلوكية مغايرة.

القيم عند ماكس فيبر : أما ماكس فيبر فان نظرته السوسيولوجية تتجلى في أن السلوك الذي تفرضه القيم هو سلوك يصدر أصلا لتحقيق قيمة اجتماعية معينة بالذات، ذلك انه حينما يسلك الفاعل الاجتماعي سلوكا وفقا لقيمة ما أو طبقا لمثل أعلى، إنما تفرض عليه هذه القيمة أن يوجه نمط سلوكه وفقا لها بمعنى القيم عبارة عن الوجهات التي تفرض نمط السلوك وشكله[5].

---

[5]- حميد خروف وآخرين، **الإشكالات النظرية والواقع**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص-ص، 110-111.

4- أهمية القيم : تلعب القيم دورا مهما في حياة الفرد والمجتمع، حيث تحتل مرتبة رفيعة في أحاديثنا وسلوكياتنا اليومية، ومما يؤكد هذه الأهمية تعدد وتنوع الدارسين لموضوع القيم باعتبارها انعكاسا للأسلوب الذي يفكر به الأشخاص، ومحددات هامة للسلوك الفردي والاجتماعي على السواء.

كما أنها توجه سلوك الأفراد وأحكامهم فيما يتصل بما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه من أشكال السلوك في ضوء ما يضعه المجتمع من قواعد ومعايير، وعليه يمكن اعتبار القيم الركيزة الأساسية في تشكيل كينونة المجتمع، وحماية البناء الاجتماعي من التدهور والانهيار.

"كما يتخذ بعض الباحثين من القيم الاجتماعية دليلا موجها في دراستهم للثقافة والشخصية ويعتمده الكثير من الباحثين الانثروبولوجيين والاجتماعيين كقاعدة عامة ترتكز عليها بحوثهم بشكل أو بأخر"[6] والقيم تفرض نفسها على الأفراد كمقاييس مشتركة يسخرونها في أي مجتمع كانوا لحل مشاكلهم وحسم خلافاتهم وتحقيق حالة من الإجماع والاتفاق الضمني والعلني حول قضايا مختلفة. "وتعمل القيم كقوى اجتماعية في تشكيل اتجاهات الاختيار عند الأفراد وهي التي توجه الفعل الاجتماعي نحو الأهداف الخاصة أو العامة، وكذلك تشكل المعايير التي بدورها تحكم على الفعل بالصواب أو الخطأ, وتعمل كمبررات أو كمرشد للسلوك, أكثر من هذا فان القيم هي ما ينبغي أن يكون أو الواجب آو المثال لأي تراث أو ثقافة"[7].

5- وظائف القيم : فصلت وظائف القيم ضمن محورين هما :

المحور الأول : وظائف القيم على المستوى الفردي :

- أنها تهيئ للأفراد اختيارات معينة تحدد السلوك الصادر عنهم، فهي تلعب دورا هاما في تشكيل الشخصية الفردية وتحديد أهدافها في إطار معياري صحيح.
- إنها تعطي الفرد إمكانية أداء ماهو مطلوب منه ليكون قادرا على التكيف والتوافق بصورة ايجابية.

---

[6] رسان عزيز داخل، مرجع سابق.

[7] محمد احمد بيومي، القيم وموجهات السلوك الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص- ص، 78-79.

❖ تحقق للفرد الإحساس بالأمان فهو يستعين بها على مواجهة ضعف نفسه والتحديات التي تواجهه في حياته.

❖ تعطي للفرد فرصة للتعبير عن نفسه وتأكيد ذاته.

❖ تدفع الفرد لتحسين إدراكه ومعتقداته لتتضح الرؤيا أمامه وبالتالي تساعده على فهمه العالم من حوله وتوسع إطاره الرجعي في فهم حياته وعلاقاته.

❖ تعمل على إصلاح الفرد نفسيا وخلقيا وتوجهه نحو الإحسان والواجب.

❖ تعمل على ضبط الفرد لشهواته كي لا تتغلب على عقله ووجدانه.

المحور الثاني : وظائف القيم على المستوى الاجتماعي :

❖ تحافظ على تماسك المجتمع، فتحدد له أهداف حياته ومثله العليا ومبادئه الثابتة.

❖ تساعد المجتمع على مواجهة التغيرات التي تحدث فيه بتحديد الاختيارات الصحيحة.

❖ تربط ثقافة المجتمع بعضها حتى تبدو متناسقة كما أنها تعمل على إعطاء النظم الاجتماعية أساسا عقليا يصبح عقيدة في ذهن أعضاء المجتمع المنتمين إلى هذه الثقافة.

❖ تقي المجتمع من الأنانية المفرطة والنزاعات والشهوات الطائشة، فالقيم والمبادئ في أي جماعة هي الهدف الذي يسعى جميع أعضائها للوصول إليه.

❖ تزود المجتمع بالصيغة التي يتعامل بها مع العالم وتحدد له أهداف ومبررات وجوده.[8]

6- خصائص القيم :

نظرا لما للقيم من أهمية بالغة سواء في حياة الأفراد أو المجتمعات فانه يستوجب التعرف على أهم خصائصها :

● تعتبر القيم لب الثقافة لأي مجتمع، بحيث أنها تمثل الرموز الثقافية التي تحدد ما مرغوب فيه وما مرغوب عنه.

[8] ماجد الزيود، مرجع سابق، ص-ص،27-28.

● تتميز القيم في المجتمع بأنها متوارثة من جيل لأخر عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية. إذ أنها تمثل أحد الروافد الأساسية للإرث التاريخي والثقافي لأي مجتمع.

● أنها على صلة وثيقة بممارسات وسلوكيات الإنسان في مختلف المواقف، بحيث يمكن التعرف على ما يمثله الفرد من قيم من خلال ما يصدر عنه من أقوال أو أفعال في كل موقف.

● تتميز القيم بأنها عامة أي موجودة لدى كافة المجتمعات.

● القيم ذات طبيعة مجتمعية مثل كافة الظواهر المجتمعية الأخرى ، تخضع للتغير نتيجة التركيب الداخلي لبناء المجتمع، أو نتيجة لضغوط خارجية على المجتمع ذاته، والتي تمثل في تأثير انفتاح المجتمع على الثقافات الخارجية وكذلك تأثير وسائل الإعلام[9].

● تكون القيمة مقبولة من قبل الفرد لأنها مكتسبة من خلال الجماعة التي ينتمي إليها ويتفاعل معها, لذلك نجده يرضى بها ويحكمها وعدالتها, لذا تكون احد مفاصل الضبط الاجتماعي،... وفي الواقع أن التضامن والتماسك الاجتماعي يحدد ويعرف من خلال القيم العامة التي يشترك فيها أعضاء الجماعة[10].

7- القيم بين الثبات والتغير :

إن القيم هي وسيلة نحكم من خلالها على ما هو مرغوب أو غير مرغوب فيه لتحقيق غرض معين، ومع إمكانية اختيار المفضل بسبب وجود البدائل ويختلف وزن وتأثير هذه القيمة من فرد لأخر ومن مجتمع لأخر ومن وقت لأخر, ويتفق معظم علماء الاجتماع على أن القيمة تتسم بالثبات أي أنها تعمل على أن تحافظ على بقائها واستمرارها وذلك لارتباطها بثقافة وشخصية أفراد المجتمع ارتباطا عاطفيا ووجدانيا من جهة ولأنها تعمل على إشباع حاجاتهم من جهة أخرى.

---

[9] أحمد حسين اللقاني، تدريس المواد الاجتماعية، عالم الكتب، القاهرة، الجزء2، ط4، 1990،ص- ص،165- 166.

[10] معن خالد عمر، البناء الاجتماعي- أنساقه ونظمه- دار الشروق للنشر والتوزيع،الأردن، 1996، ص120

إلا أن هذا الثبات ليس ثباتا مطلقا بل هو ثباتا نسبيا, أي أن القيم تتغير, وعلى الرغم مما تملكه القيم من قدرة على مقاومة التغير إلا أننا نلاحظ أنها تتغير داخل نفس المجتمع وان هذه القيم تتغير في تفصيلاتها وأشكالها تواجدها داخل النسق الثقافي في فترة زمنية معينة.

إذن لابد من وجود عوامل تؤدي إلى تفعيل هذا التغير القيمي، وسنتـــولى توضيحها كمـــا يلي :

أثر العامل الاقتصادي في تغير القيم :

يلعب الوضع الاقتصادي للفرد والمجتمع دوراً فاعلاً في تحديد نوع وطبيعة القيم السائدة والتي يتحدد من خلالها مكانة الفرد ومقدار ما يحظى به من تقدير واحترام داخل المجتمع، فمن المعروف والمعتاد عليه أن الأفراد الذين يتمتعون بمستوى اقتصادي جيد أو عالي عادة ما يحظون باحترام وتقدير جيدين وبمكانة اجتماعية متميزة بين أفراد المجتمع؛ على العكس من الآخرين الذين يعانون من العوز والفقر، حيث تكون مكانتهم متدنية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: أن المال يمكن أن يعطي حصانة وحماية للأفراد كما أنه يساعدهم ويمكنهم من حماية أنفسهم من التعرض للإصابة بالأمراض والمشاكل الصحية العادية كما أنه يبعدهم عن سؤال الآخرين والحاجة إلى مساعدتهم دون مقابل بل أن ذلك يتم عادة من خلال دفع ثمن مناسب لتلك الخدمات أو أنها تقدم من قبل الآخرين كنوع من التودد والتقرب إليهم. هذا بالإضافة إلى أن المال عادة ما يرتبط بالسلطة داخل المجتمع مما يدفع أصحاب المال إلى وضع أو تبني قيم ذات مضمون مادي تتناسب مع حالتهم ووضعهم وتدعم مكانتهم في المجتمع.

أثر العامل السياسي في تغير القيم : للأوضاع السياسية وكذلك طبيعة ونوع السلطة السياسية الحاكمة في المجتمع دورا فاعلا في تعزيز ورفع قيمة معينة على حساب قيما أخرى، حيث أن الأهداف التي تطمح إليها القيادات السياسية وما تسعى إلى خلقه من ظروف سياسية فإنها ستعمل على التأكيد على قيما معينة ورفعها وتعزيزها وإسنادها ما دامت تعمل على تحقيق أهداف هذه السلطة أما القيم التي تعمل على مناهضة الأهداف التي تسعى إليها السلطة الحاكمة فإنها سوف تُحارب بكل الوسائل المتاحة.

أثر العوامل الاجتماعية في تغير القيم :

تمثل الظروف والأوضاع والعلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وما تنضمة من تحديد لطبيعة التراتب الطبقي على أساس طبيعة الانتماءات والعلاقات القرابية وما يمكن أن تحتله

أو تمثله من موقع في سلم الهرم الاجتماعي على أساس هذا الانتماء والانتساب، فمثلا من ينتسبون أو يرجعون إلى عائلة أو جماعة معينة هم الذين يحتلون أو يمثلون الطبقة الاجتماعية المميزة أو الراقية في المجتمع ليس لشيء وإنما بمجرد انتسابهم أو انتمائهم إلى تلك الجماعة أو العائلة من دون الأخذ بنظر الاعتبار أية عوامل أو مميزات أخرى كالكفاءة والقدرة والانجاز والمهارة وغيرها من المميزات الأخرى.

أثر العامل الديني في تغير القيم : ومن ابرز العلماء الذين تناولوا هذا الموضوع باهتمام هو العالم الفرنسي (اميل دوركايم) والذي أشار إلى أن المجتمعات البدائية تقسم نظمها الدينية وفق أساسين هما : العقائد (أي الأفكار) والثاني هو الطقوس والشعائر(الممارساتوالسلوكيات). ويشير إلى أن كل منها يكمل الأخر، كما أنها تعمل معاً وترتبط وتتغلغل في جميع جوانب الحياة الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية. ويرى بعض المهتمين بهذا الموضوع أن العقائد الدينية والروحية والطقوس التي ترافقها هي ميادين تنطوي على اتجاهات اسقاطية تعبر عما يكمن في النفس وفي اللاشعور من المواقف والأزمات التي قد لا يعبر عنها بصورة صريحة ومفهومة، بل تتخذ صيغا وأشكالا رمزية، وتظهر البحوث الانثروبولوجية الصلة القوية بين أثر الواقع الاجتماعي والمحتوى النفسي لكثير من المعتقدات الدينية السائدة في المجتمع وبما أن الديانات مختلفة فأن معتقداتها هي الأخرى مختلفة ومتباينة، لذلك فأن أثرها وارتباطها في الواقع الاجتماعي المعاش وما يرتبط بها من مضامين نفسية وتأثيرات حياتية هي الأخرى مختلفة وبالتالي يمكن أن توحد وتخلق قيما اجتماعية هي الأخرى مختلفة.[11]

8- صراع القيم : يعتبر مفهوم صراع القيم من المفاهيم الحديثة نسبيا حيث تمت الإشارة إليه في ثنايا الأبحاث النفسية والاجتماعية أثناء الحديث عن ظاهرة الأنومي Anomie (اللامعيارية) في كتابات كل من إميل دور كايم وتالكوت بارسونز وروبرت ميرتون. وعلى الرغم من الإشارات الضمنية لهذا المفهوم، إلا أن الدراسات السوسيولوجية لم تشر بصراحة إلى مفهوم الصراع القيمي كمفهوم جدير بالاهتمام والدراسة. فهناك من يعرف الصراع القيمي على انه يعني" وجود عدم اتساق وانسجام داخل نسق القيم ينتج عن تباينها وتناقضها، ويقصد بتباين القيم، تغاير واختلاف وظيفة كل منها وتعارضها مع وظائف وغايات القيم الأخريات، ويرتبط هذا التباين في جوهره بالجماعات والطبقات والنظم الاجتماعية. أما تضاد القيم فهو وجود اتجاهين متعارضين أو أكثر من اتجاهات القيم، وقد

[11] ريسان عزيز داخل، مرجع سابق

يكون هذا التعارض بين وسائل كل منهما أو أهدافه كوجود وسيلة تقليدية تستند إلى العرف في مقابل عقلية أخرى متحررة تميل إلى التجديد والموازنة العقلية[12].

خاتمة : مما تقدم نستنتج أن اللافت للنظر اليوم هو التبدل والتغير المستمر الذي تعرفه منظومة القيم، إذ أن كل ما يحدث في المجتمع من تغيرات وعلى كافة المستويات وفي كافة المراحل يمكن أن يؤثر بشكل مباشر أوغير مباشر في إحداث تغيير في نوع وطبيعة القيم التي يعتمدها المجتمع، فمع كل هذا التطور الذي يشهده العالم تظل القيم هي الأكثر تعرضا للهدم والتقويض وإعادة البناء من جديد، العالم كله يسير في اتجاه نوع من التفسخ والتكون القيمي في آن، و الجزائر لا تشكل الاستثناء في هذا المجال، إنها معنية بهذا التحول الذي يمتد بتأثيراته إلى كافة تفاصيل المشهد المجتمعي.

قائمة المراجع :

1- ماجد الزيود، **الشباب والقيم في عالم متغير**، دار الشروق، الأردن، 2006، ط1.

2- نورهان منير حسن فهمي، **القيم الدينية من منظور الخدمة الاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999.

3- فوزية دياب، **القيم والعادات الاجتماعية**- مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

4- حميد خروف وآخرين، **الإشكالات النظرية والواقع**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.

5- محمد احمد بيومي، **القيم وموجهات السلوك الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006.

6- معن خالد عمر، **البناء الاجتماعي**- أنساقه ونظمه- دار الشروق للنشر والتوزيع،الأردن، 1996.

7- ريسان عزيز داخل، **دراسة في التغير القيمي في المجتمع العراقي**، 12/02/2009، http://www.iraqpa.net، 14:11/03/2009، 22.

8- أحمد حسين اللقاني، **تدريس المواد الاجتماعية**، عالم الكتب، القاهرة، الجزء2، ط4، 1990

[12] ماجد الزيود، مرجع سابق، ص100.

الإعلام والتغير القيمي: بين الموجود والمنشود

بقلم : الأستاذ والصحفي
نصرالديـــــن بوزيان

حققت تكنولوجيا الاتصال في العقود الأخيرة تطورات هائلة، كانت لها انعكاسات متباينة على مختلف جوانب حياة الأفراد والمجتمعات، حيث مكنت من تخطي الحدود بشكل غير معهود، وساهمت في القضاء على الكثير من القيود، ودللت الكثير من العقبات الكؤود، لكن هذه التكنولوجيا تحمل في طياتها جملة من التعقيدات التي شملت مختلف الجوانب والمستويات، وأفرزت عصر العولمة والفضائيات، وباتت تنشر الرذيلة وتقضي على الفضيلة في الكثير من الحالات، كما هددت تفكك المجتمعات، وقضت على تماسك الأسر والعائلات، وخلقت العديد من المشكلات.

وأحد الجوانب المهمة التي طالها التأثير ذلك المتعلق بتغير "القيم"، وجدير بنا منذ البداية التأكيد على أن التغير القيمي موجود منذ القدم، وهو الأمر الذي سمح بوجود تغييرات على المستويين الاجتماعي والفردي، لكن وتيرة التغير القيمي، وطريقة حدوثه وسرعته هي التي تغيرت جراء جملة من العوامل على رأسها التطورات التكنولوجية الهائلة سيمـــا في مجالي الإتصال والمواصلات، والتي سمحت باحتكاك أكبر بين الأفراد والمجتمعات، وتبادل أكبر وحر للأفكار والمعلومات، ومن هنا بدأت تبرز مجموعة من المشكلات على مختلف الأصعدة وفي شتى المجالات.

فالقيم الجديدة أو على الأصح التفسيرات والدلالات الجديدة المشوهة للمعنى الحقيقي للقيم التي أصبحت تكتسح مختلف المجتمعات، والتي روجت وتروج لها الكثير من وسائل الاعلام، باتت تهدد بنسف أسس هذه المجتمعات والمجتمع الجزائري واحد منها، وتدعو إلى اضمحلال الخصوصيات الثقافية وانصهارها في ثقافة واحـــدة غربية أو أمريكيـــة في الكثير من الأحيان، فضلا عن سعيها إلى خلق نظام اقتصادي تجاري سائد وقوي لا يحتكم إلى قوانين عادلة بقدر ما يحتكم إلى هوس تكديس الأموال، الربح والفائدة التي ستنعكس إيجابا على كافة المجتمع حسب الرأسماليين الجدد الذين طوروا القاعدة التي وضعها آدم سميث "دعه

يعمل، اتركه يمر"، لكن المتأمل المتمعن يرى أن القيم الإنسانية والاجتماعية مهددة بسيطرة الماديات وترسخ مثل هذه التوجهات التي من بين نتائجها حسب بعض أكبر المحللين العالميين -كما تناولته وسائل الإعلام العربية والغربية- هي الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية. وفي الشق الاجتماعي، نجد عادات وتقاليد اندثرت، وعلاقات وقيم اجتماعية تبعثرت، وتوجهات غربية رسخت، وأساليب عيش استحدثت..

ومن خلال هذه المداخلة، سنحاول توضيح كيفية تأثير وسائل الإعلام على القيم وإبراز مدى مساهمتها في التغير القيمي في المجتمع الجزائري، وذلك بعد عرض مدخل مفاهيمي يساعد على توضيح بعض المفاهيم والمعاني التي سنتطرق لها في هذه المداخلة، بهدف إزالة الغموض حول المعنى المتبنى، ثم سنعكف على المقارنة بين النظري (ما يجب أن يكون) والميدان (ما هو موجود)، لنختتم بتقديم تصور عما يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام لخدمة المجتمع والمصالح الوطنية.

مدخل مفاهيمي :

سنحاول من خلال هذا المدخل تسليط الضوء على عدد من المفاهيم الواردة في المداخلة بشكل مختصر بهدف تفادي وجود أي التباس أو غموض.

1- القيم: في الواقع، هناك الكثير من المحاولات لوضع تعريف أو مفهوم دقيق للقيمة غير أنها باءت في مجملها بالفشل، فمصطلح القيمة له أهمية خاصة في الاقتصاد وعلم الاجتماع والفلسفة، ففي الاقتصاد ترتبط نظرية القيمة بنظريـــة الثمن أو السعـــر، أما في علم الاجتماع فإن القيم تعتبر حقائق أساسية في البناء الاجتماعي(1)، ويعرفها المعجم الإعلامي لمحمد منير حجاب على أنها المبدأ أو المستوى أو الخاصية التي تعتبر ثمينة أو مرغوبا فيها، والتي تساعدنا على تحديد ما إذا كانت بعض الموضوعات جيدة أو رديئة، حسنة أو سيئة، صحيحة أو خاطئة، هامة أم عديمة الأهمية.(2)

أما القيم الاجتماعية فيعرفها قاموس علم الاجتماع "فيرتشايلد" على أنها مواضيع تتعلق بها النفس وتشعر بالحاجة إليها، أو باستحسانها، أو بضررها(3)، كما أنها كل ما يستثـــــــير

(1) أ.د.عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية.مصر.1996.ص:504

(2) د.محمد منير حجاب. المعجم الإعلامي. ط1. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر. 2004. ص:434.

(3) محمد محمد الزلباني. القيم الاجتماعية. مطبعة الاستقلال الكبرى. القاهرة. مصر. 1973. ص:08)

في مجتمع إنساني اهتماما عاما سواء كانت القيمة متمثلة في موضوع حسي ملموس أوفي صفة معنوية، ومن شأنها سد حاجة اجتماعية حيوية(2). ومن خصائص القيم أنها مشتركة بين عدد كبير من الناس، أنها المحكاة التي تحكم بين الناس، أنها تستثير اهتمام الفرد والجماعة نظرا لارتباطها بحاجات اجتماعية حيوية، أنها تستهدف صالح الجماعة أو ما تعتقد أنه لصالحها، أنها تتصف بالثبات النسبي والديناميكية وتعبر عن نفسها بالرموز، ونظرا لأهميتها تعمل نظم المجتمع ومنظماته على حفظها(3).

ولتقريب فكرة القيم وعلاقتها بالمجتمع نقول بشكل عام، واضح ومختصر أن المجتمع يتكون من العديد م النظم؛ اقتصادية؛ سياسية؛ اجتماعية.. ويتكون كل نظام من قيم معينة تحدد هويته، فالنظام الاقتصادي في الغرب مثلا يمثل قيم الفردية وتنمية رأس المال والمنافسة..، ويعكس النظام هذه القيم في مجموعة من التنظيمات الاجتماعية، يسلك الفرد داخلها أنماطا من السلوك تعكس العادات الاجتماعية أو الطرائق الشعبية التي تعكس بدورها اتجاهات الفرد نحو النظام (4).

فالقيم هي إذن مجموع الأشياء المرغوب فيها التي تحدد ما يجب أن يكون وما يجب أن نفعل لضمان حاجات حيوية في المجتمع، والإدراك لهذه القيم يختلف من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر لاختلاف الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الجغرافية..، واختلاف المنطلقات والحاجات وحتى طبيعة هذه الحاجات، وهو ما يخلق لكل مجتمع تميزا وهوية ويساعد في ترتيب القيم في سلم الأولويات.

2 - الاعلام: توجد تعاريف عديدة للإعلام، نكتفي بذكر أحدها وهو لـ "شون ماك برايد" الذي يرى بأنه "جمع وتخزين ومعالجة ونشر الأخبار والبيانات والصور والحقائق والرسائل ولآراء والتعليقات المطلوبة لفهم الظروف الشخصية والبيئية والقومية والدولية والتصرف اتجاهها عن علم ومعرفة والوصول إلى وضع يمكن من اتخاذ قرارات سليمة".

---

(2) المرجع السابق. ص:09.

(3) المرجع السابق. ص20.

(4) د. محمد أحمد بيومي. علم اجتماع القيم. دارالمعرفة الجامعية. الاسكندرية. مصر 1981. ص:29.

3- وسائل الاعلام : بكل بساطة هي ما "ما تؤدى به الرسائل الإعلامية أو القناة التي تحمل الرموز التي تحتويها الرسالة"(1)، وبطريقة أخرى هي الدعامة التقنية أو مجموع التقنيات والأدوات التي يتم من خلالها نقل المادة الإعلامية لجمهور المتلقين، وتعتبر وسائل الإعلام أهم المصادر التي يستقي منها الأفراد المعلومات والأخبار، فهي ببساطة سمة العصر الحالي.

4- التغير : هو ظاهرة مقررة دائمة الحدوث، والتفاعل بين طرفين هو شرط حدوث التغير، وببساطة فإن التغير هو التحول من حالة إلى أخرى، فتغير المجتمع يعني حدوث تفاعل بين شيئين، بين طرفين، بين ظاهرتين، ما أدى إلى تحول المجتمع من حالة إلى أخرى. وجدير بالذكر أن تأثيرات التغير باتت واسعة النطاق بفعل التطورات التي طرأت على وسائل الاتصال الجماهيري.

وسائل الاعلام.. القاضي الذي يحكم على القيم بالاعدام

من المعروف أن القيم تغرس في الفرد من خلال التربية والتنشئة الاجتماعية، كما تغرس أيضا عن طريق العقوبات المادية والمعنوية، المعتقدات والممارسات الروحية، وكذا التقاليد والآداب العامة، الفنون والرموز كالحكايات، الأساطير، الأغاني الشعبية..(2) أي أن هناك مجموعة من المؤسسات الاجتماعية التي تتولى تلقين هذه القيم وغرسها في الأفراد، ومن أهمها على الإطلاق الأسرة، المدرسة، أو ما يفضل المختصين الحديث عنه في إطار جماعات مرجعية وجماعات ثانوية.

لكن الملاحظ أنه ابتداء من القرن الـ20 على وجه التحديد، هو ظهور منافس قوي لمختلف المؤسسات الاجتماعية يتمثل في وسائل الإعلام التي أطلق عليها العديد من التسميات التي تنم عن قوتها ومدى تأثيرها كتسمية "الأب الثالث" دلالة عن الدور الذي

(1) المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. المسؤولية الأمنية للمرافق الإعلامية في الدول العربية. أبحاث الندوة العلمية الثالثة. الرياض. 1986. ص:214.

(2) د.محمد محمد الزلباني. مرجع سابق.

باتت تلعبه هذه الوسائل في التربية، التعليم والتنشئة، فهي تحتل في العديد من الأحيان أدوار الأسرة في تلقين الأبناء القيم والمعارف وغيرها، بل تتجاوز أدوارهم في بعض الحالات، فنجد أن الأبوين في بعض الأحيان لا يتجرؤون على طرق عدد من المواضيع مع أبنائهم، وفي المقابل يتم التعرض لها في وسائل الإعلام، وهو ما يعني تولي هذه الوسائل تلقين وتعليم الأبناء أو بعبارة أخرى ملئ هذا الفراغ ايجابيـــا أحيانا وسلبيـــا في الكثير من الأحيان.

وما يزيد في وزن وقيمة وسائل الإعلام أنها في الكثير من الأحيان تأثير على الآباء قبل الأبناء، وهو الأمر الذي جعل العديد من الباحثين والأطروحات العلمية تسعى للكشف عن تأثيرات ما يمكن وصفهم حسب لازرسفيد بقادة الرأي، كالأولياء في أسرهم، الأساتذة في مؤسساتهم التربوية، الأئمة في المساجد.. والدراسات والأطروحات عديدة في هذا الشأن، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر أطروحة ماجيستير لسفيان بلغيث تحت عنوان "جمهور المعلمين والبارابول" التي اهتمت بعادات وأنماط مشاهدة معلمي المدارس الأساسية لـــ "البارابول" بدائرة الشريعة، والتي شملت 21 مدرسة ابتدائية (427 معلما ومعلمة)، و5 اكماليات (200 أستاذا وأستاذة) وثانوية ومتقن (114 أستاذا وأستاذة).

وتشير الإحصائيات المختلفة إلى أن الأفراد أصبحوا محاصرين من كل جهة بوسائل الإعلام والاتصال التي احتلت مكانة أساسية في عصرنا الحالي، وبات من غير الممكن الاستغناء عنها نظرا للأهمية المتزايدة التي تحتلها، والفوائد الكبيرة التي تتضمنها، فضلا عن ارتباطها بجل الأعمال اليومية للأفراد والجماعات بشكـــل جعلهم يعتمـــدون عليها في الكثير من الأمور.

وقبل أن نوضح سبب وضع عنوان "وسائل الإعلام.. القاضي الذي يحكم على القيم بالإعدام"، سنحاول أن نبسط كيفية تأثير وسائل الإعلام على القيم الذي يتم بطريقتين:

* تأثير مباشر: يكون من خلال تعرض وسائل الإعلام الفرد والجماعة إلى هذه الوسائل مباشرة، وذلك من خلال قراءة الصحف، الاستماع إلى الإذاعة، مشاهدة التلفزيون والسينما واستخدام الانترنت.

* تأثير غير مباشر: يكون عبر أفراد وجماعات أخرى ممن تعرضوا لوسائل الإعلام، وذلك عبر نقل المعلومات، الوقائع، الأحداث، البيانات.. المتضمنة في هذه الوسائل.

لحد الآن يبدو الأمر عادي، لكن غير العادي هو امتلاك وسائل الإعلام قدرات عاليـــة في التأثير، الإقناع، التوجيه، وبالتالي إحداث التغيير بشكل فعال، والإشكال يطرح بحدة أكبر عندما نتحدث عن الإعلام الوافد من دول وقارات أخرى لا تمتلك بالضرورة نفس الخصائص الاجتماعية للدول المستقبلة، ولا نفس سماتها الثقافية، أو ظروفها الاقتصادية، أو فلسفتها السياسية.

"وقد أوضحت دراسة أوضحت دراسة أجريت عن الإذاعة والتلفزيون في 91 بلدا ناميا سنة 1978 أن نسبة البرامج التلفزيونية المستوردة تتراوح بين 30 و75 بالمائة، وتبلغ في المتوسط 55 بالمائة من جميع البرامج المقدمة.. ووصل حجم البرامج الأجنبية المقدمة في التلفزيون الجزائري خلال عام 1983 إلى 53.10 بالمائة من حجم الإرسال التلفزيوني"(1).

وأوضح نفس المرجع أن الأغلبية الساحقة من البرامج أمريكية تستورد على شكل مسلسلات درامية، ويعود ذلك لكون معظم الموزعين الأمريكيين لا يتعاملون مع البرامج الإخبارية والوثائقية والثقافية، وهو ما يزيد الطين بلة في تقديرنا، فطبيعة هذه المواد المستوردة بمثابة تسويق لأنماط وطرق عيش معينة وتحمل في طياتها قيم وافدة تتعارض في معظم الأحيان مع القيم العربية الإسلامية والجزائرية بطبيعة الحال، وكان من الممكن قبول مثل هذه النسبة إذا كانت تضم أفلام وثائقية المعروفة بفائدتها المعرفية والتثقيفية، والتي مع ذلك ينبغي الحرص والانتباه من مضامينها.

ويقوم بإنتاج وتصدير البرامج التلفزيونية الأمريكية أكثر من 150 شركة أمريكية، وتبلغ قيمة مبيعاتها 80 بالمائة (1)، فيما احتلت فرنسا المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في مجال تصدير الأعمال الإذاعية والتلفزيونية، فقد تمكنت من توزيع 20 ألف ساعة من البرامج الإذاعية و300 ساعة من البرامج التلفزيونية سنة 1965(2).

ويمكن النظر إلى هذه الأرقام من عدة زوايا:

أولا أنها جزء مهم في التغير القيمي الذي حصل ويحصل في العديد من الدول المستوردة لهذه

(1) عزي عبد الرحمان. فضاء الاعلام. ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون. الجزائر. 1994. ص185.

البرامج، خصوصا وأن أغلبية دول العالم والثالث ومنها الدول العربية والجزائر بطبيعة الحال تفتقر للإمكانيات المادية والبشرية التي بإمكانها الوقوف في وجه هذا التيار الإعلامي الجارف، وهو الأمر الذي تم استغلاله من طرف هذه الدول المتقدمة، ولا ينبغي النظر إلى هذه البرامج على أنها بريئة دون مآرب وغايات مهددة تهدف في النهاية إلى خدمة مصالح هذه الدول، والدليل على ذلك مبادرة هذه الدول إلى خلق قنوات وإذاعات موجهة إلى الشعوب المستهدفة، إضافة إلى كون الكثير من المتتبعين لمسار السمعي البصري يؤكدون قصدية الدول المتقدمة وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية في توجيه شعوب العالم وفرض النموذج الواحد بالقوة في هذه الفترة (فترة الحرب الباردة)، وحتى بعد هذه المرحلة من التاريخ، ونذكر على سبيل المثال أن القائمون على السينما الأمريكية واستوديوهات هوليود.. أو الرأس المدبر كانوا من الـــ "الس أي إي" وربما لا يزالون، فوسائل الإعلام بالنسبة لها بمثابة الموجه الإيديولوجي، السياسي، والدعائي.

وإذا ما أردنا نفي فكرة القصدية، فيكفي القول بأن الإعلام بالفكرة لا ينطلق بلا ضوابط ولا يسبح في فضاء بلا حدود وفي بحر بلا شواطئ، وإنما يعمل وفق مرجعية الفكرة التي نطلق منها ويهتدي بضوئها(3)، ومن الواضح أن مرجعية الإعلام الوافد تختلف عن مرجعية الدول المستوردة، وبالتالي لا يمكن إنكار هذه التأثيرات والتغيرات.

• **ثانيا:** إذا كانت الأرقام السابق ذكرها تعود إلى مراحل تمتد ما بين نهاية الستينيات إلى غاية بداية الثمانينيات هي بمثابة جزء مهم من النتائج التي نحصدها في مجال التغير القيمي على مختلف الأصعدة والمستويات، فلا بد من التنبيه إلى أن المعطيات اختلفت في الوقت الحالي، فمن المؤكد أن الفضائيات والبرامج أصبحت تصل إلى أعداد أكبر، وأن عدد القنوات والإذاعات الموجهة إلى بلدان العالم الثالث قد تضاعف، وبالتالي التغيرات ستكون إذن أكثر وأسرع في المستقبل، وعليه وجب اتخاذ الإجراءات والتدابير قبل تزداد الأمور تعقيدا، وإذا

(1) المرجع السابق. ص186.

(2) المرجع السابق. ص187.

(3) د. بوعلي نصير. الإعلام والقيم. دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع. عين مليلة. الجزائر. 2005. ص:15.

كانت الكثير من الدول والجزائر واحدة منها قد انتبهت لمخاطر البرامج الأجنبية وقلصت حجمها بشكل ملحوظ، فإن التحدي اليوم أكبر بكثيرمما كان عليه خلال فترات السبعينات والثمانينيات، فالبث الفضائي أصبح جد متطور ولا يمكن وقفه أو التشويش عليه نظرا لوجود العديد من الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد، وكذا تطور تقنيات البث والالتقاط، كما أن الانتشار الكاسح للانترنت خلق تحديات من نوع آخر.

وبالتالي تجد القيم اليوم نفسها أمام قاضي صلب يود أن يحكم عليها بالإعدام، فالانحلال والانحدار الذي وصلت إليه الكثير من وسائل الإعلام جعلت القيم التقليدية مهددة بالموت البطيء والاندثار المؤكد على الأقل بالنسبة للمجتمع المستقبل الذي كما سبق وأن أشرنا إليه لا يتوافق بالضرورة مع ثقافة، توجهات.. الجهات المرسلة. وينبغي هنا الإشارة إلى نقطة جد أساسية، وهي أن الدول التي تمثل مصدر البرامج الإعلامية غالبا ما تتبنى سياسات إعلامية تسعى لحماية مواطنيها من الآثار السلبية المدمرة لهذه الوسائل، دون أن تفعل ذلك مع باقي المجتمعات، وللتدليل على ذلك نذكر أن أغلب الدول المتقدمة تعمل جاهدة على ألا تصل المواد الإباحية إلى أيدي الأطفال من خلال تشفير هذه القنوات أو باعتماد وسائل، تقنيات وسبل أخرى تجعل خصوصا المراهقين في منأى عن مثل هذه اللقطات والصور، وفي المقابل نجد مثل هذه الأمور في متناول الكثير من أطفال دول العالم الثالث نتيجة انتشار الإباحية الالكترونية، بحيث يتم تبادل الصور

والفيديوهات المخلة بحرية تامة، ونشوء حتى نواد للإباحية(1)، كما ذكرت تقارير أوروبية متخصصة حسب ما جاء في جريدة الشروق اليومي في عددها الصادر بتاريخ 02 جانفي 2008، أن أكثر من 320 قناة فضائية مملوكة لرجال أعمال عرب باستثمارات تفوق 460 مليون أورو، منها 270 قناة جنسية موجهة إلى الشعوب العربية وأمركا اللاتينية، ونجد على رأس هؤلاء المستثمرين المصريين، اللبنانيين، القطريين والجزائريين. وما يؤكد ما سبق ذكره القيام بمعاينة أو جولة بسيطة للقنوات العربية الفضائية، وسيتضح لأي كان أن أغلبها غنائية، هابطة، "تعدم القيم" بطريقة أو بأخرى.

ومع ذلك يجدر الإشارة إلى وجود قنوات توعوية، مفيدة، تعمل على ترقية اختيارات المتلقي وتهذيبها، لكنها تظل قليلة مقارنة مع الكم الهائل من الفضائيات الهابطة.

مساهمة الإعلام في التغير القيمي في الجزائر :

إن الجزائر كمثيلاتها من الدول تعاني من التأثيرات السلبية لوسائل الإعلام، وهو الأمر الذي أفرز انعكاسات سلبية من وجهة نظرنا، خصوصا في مجال القيم، ولا ينبغي في أي حال من الأحوال إنكار عناصر أخرى مهمة في إحداث التغير القيمي في الجزائر كالظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للوطن.

غير أن تأثيرات الإعلام في التغير القيمي بالجزائر لا يمكن إنكارها، وبصرف النظر عن العوامل الأخرى التي ساهمت في إحداث التغير القيمي في الجزائر، سنحاول بداية توضيح عدد من الأسباب التي جعلت من تأثيرات الإعلام الأجنبي معتبرة في هذا الصدد من منطلق أنها المتسبب الرئيسي في هذه التغيرات.

- الوضعية الخاصة للإعلام في الجزائر، فوسائل الإعلام تقوم بدور غير واضح وغير محدد علميا وعمليا، وكصحفي موجود في الميدان، يمكنني تأكيد أن الكثير من المؤسسات الإعلامية لا تعمل من تصورات نابعة من الواقع الاجتماعي، إضافة إلى غياب تشريعيتفق والتطورات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، فهي لا تزال تعمل وفق قانون 1990 الذي لا يتوافق مع المعطيات الدولية والوطنية الحالية في الكثير من الأمور، فضلا عن ذلك تعمل المؤسسات الإعلامية حاليا بالجزائر بإمكانيات ووسائل لا تتفق والتطورات التكنولوجية السريعة، إضافة إلى رؤية الفرد الجزائري للمؤسسات الإعلامية من حيث جانب الحرية، الأمر الذي أثر على مصداقية وموضوعية الطرح الإعلام الجزائري في الكثير من الأحيان.

وفي المقابل نجد وسائل الإعلام الغربية تمتلك إمكانيات، قدرات وطاقات أحسن بكثير مما هو موجود بالجزائر، والنتيجة أن هذه المؤسسات الإعلامية الأجنبية كانت ولا زالت بمثابة منافس صلب لنظيراتها بالوطن، واستطاعت للأسف استقطاب شرائح واسعة من الجزائريين، وقد حاولنا جاهدين للحصول على أرقام تثبت هذه الحقيقة المرة، لكن الجهات الوصية لا

(1) د. شريف درويش اللبان. تكنولوجيا الاتصال: المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية. ط1. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة. مصر. 2000. ص130.

تمتلكها، وعليه اكتفينا بملاحظات علمية منظمة شملت شرائح موسعة، وما ساعدني على ذلك طبيعة عملي.

وبالتالي توجه الجزائريين إلى قنوات ووسائل الإعلام الأجنبية، ساهم في تغير قيمي واضح على مستوى عدة مجالات، ومنها بطبيعة الحال الايجابي لكن أكثرها في تقديرنا سلبي ولا يخدم الهوية الإسلامية، العربية والثقافية للجزائر.

- غياب التوعية الإعلامية من مخاطر البث الأجنبي الوافد والتقصير في وضع استراتجيات مقللة لتأثيراته، فالملاحظ أن سعي ومجهودات وسائل الإعلام من أجل خلق خلفية معرفية حول التأثيرات السلبية لوسائل الإعلام الأجنبية على مختلف الأصعدة والقيم على وجه التحديد شبه منعدمة إن لم نقل منعدمة رغم أهميتها، بل على العكس من ذلك كانت بعض المؤسسات الإعلامية منبهرة بالأداء الإعلامي الغربي وتسعى لتقليده، بل وتعتبره مرجعا لتقييم نفسها، والدليل على ذلك أن الكثير من وسائل الإعلام الجزائرية أنشأت أركان هي في الحقيقة نسخة طبق الأصل عن تلك المتواجدة في الغرب دون أن تعمل على تعديلها وأقلمتها بما يتماشى مع الخصوصيات المحلية للجزائر.

ومن بين نتائج ما يمكن وصفه بالانبهار بالنموذج الغربي هي المشاكل الاجتماعية التي تتخبط فيها الجزائر، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر موضوع "الحرقة" الذي أخذ حيزا معتبرا من اهتمامات الصحافة والمسؤولين، والذي يعود حسب تقديرنا إلى الصورة التي صنعتها وسائل الإعلام الأجنبية في ذهن الشباب عن دولها وأنماط عيشها، وساهمت في ذلك ولو بجزء يسير وسائل الإعلام الجزائرية، وندلل على ذلك أنها كثيرا من الأحيان ما كانت تقارن بدول معينة على أساس أنها النموذج، أو على الأقل من خلال عدم توعيتها وطرحها لمثل هذه المواضيع، ولا نقصد بذلك وضع المؤسسات الإعلامية قفص الاتهام أو تحميلها مسؤولية عدد من الممارسات والظواهر السلبية بقدر ما نسعى إلى التأكيد على مكانتها وأهميتها في إحداث التغيير أو إيقافه، أو على الأقل التخفيف من وتيرته.

- إهمال البحوث والدراسات العلمية، فقد شاع لوقت طويل إهمال شبه كلي للعلم والبحث، فكم عدد الدراسات، الأبحاث والأطروحات التي أنجزت في شتى المجالات عموما، وحول القيم والتغيرات الاجتماعية خصوصا، لكنها بقيت حبيسة المكتبات أو المدرجات في

الكثير من الأحيان، وما زال العديد من الأطراف ينظرون لحد الساعة للبحوث الاجتماعية والإنسانية على أنها ترف علمي وفلسفات لا يمكن أن تأتي بثمرها.

إن إهمال العلم وأهله والانتقاص من قيمة ومكانة البحث العلمي عموما وعلوم الإعلام والاتصال خصوصا في مرحلة معينة، ساهم في توسيع الفجوة وتراجع الإعلام في الجزائر، وبعيد عن لغة الأرقام التي ستكشف ظهور عناوين جديدة وارتفاع السحب والطبع.. إلى غير ذلك، فالنقطة المفصلية في تقديرنا هي تأثير هذه الوسائل الفعلي ومدى قيادته للرأي العام أو قدرته حقيقة على صنع رأي عام يخدم الأهداف الوطنية والصالح العام الجزائري.

وإذا ما أردنا الحديث عن مظاهر التغير القيمي في الجزائر فهي عديدة وتشمل مجالات عدة، ونشير قبل ذلك إلى الدراسات في هذا الصدد تكون نادرة، ويعود ذلك إلى ابتعاد الباحثين والدارسين عن مثل هذه الدراسات لأن قضية الموضوعية كانت تطرح في كل مرة عندما يتعلق الأمر بالقيم التي ينظر إليها على أنها مدرك فلسفي بامتياز، فالمسح التاريخي لعلم الاجتماع مثلا، يشير إلى حقيقة فحواها أنه من أجل تأكيد الموضوعية مال الكثير من السوسيولوجيون إلى تجنب المعالجة الصريحة للقيم(1).

ففي المجال الاجتماعي يمكن الحديث عن مظاهر التغير القيمي من حيث فتور في العلاقات الاجتماعية، والانتقال من العائلة الممتدة إلى الأسرة الصغيرة، وانتشار ملحوظ لقيم الفردية، وطغيان الماديات، وظهور عادات وقيم اتصالية واجتماعية جديدة، إضافة إلى إعادة تكوين أو تشكيل بناء الأسرة الجزائرية، وظهور أساليب عيش جديدة قريبة من التوجه الغربي أكثر منه الشرقي الإسلامي. فلو توقفنا مثلا عند طرق اللباس، نلاحظ قيم احترام الأب والأخ وغيرها قد تراجعت، وأصبح في الكثير من الأسر تبرج البنت وخروجها للشارع أمر عادي، فضلا عن علاقاتها مع الزملاء والمعارف، فمنذ وقت غير ببعيد كان من غير الممكن أن تحمل البنت الهاتف وتحدث أحد زملائها أو معارفها أمام والدها، أو أن تعود متأخرة إلى المنزل..، كما يمكن الحديث أيضا عن أساليب وطرق الاتصال داخل البيت التي تغيرت بشكل كبير.

وفي المجال الاقتصادي نلمس توجها نحو الفردية، فلكل يعمل لحسابه، ويسعى للمزيد، فقيم القناعة، الإيثار وغيرها من القيم المعروفة عن الشعوب المسلمة قد تغيرت، فمنذ وقت غير ببعيد كانت الأسر الجزائرية تستقبل ضيوفا وزوارا بشكل دام رغم أنها قد تملك إلا قوت

ليلة واحدة، أما الآن فالأمر يختلف، إضافة على الاهتمام المفرط أحيانا بالشكليات كاقتناء أخر صيحات الهواتف النقالة، التسابق على شراء السيارات والمساكن، وبشكل مختصر طغيان الجانب المادي على حساب المعنوي، وكذا تدويل وترسيخ ثقافة الاستهلاك عكس ما ساد في مراحل سابقة، فبعد أن كان الفرد يشتري ما يحتاج إليه أصبح يشتري ما يرغب فيه، وكل ذلك بفعل الضغط الرهيب الذي تمارس وسائل الإعلام والاتصال على الأفراد عبر الاشهارات والبرامج الدعائية والتسويقية التي تنتشر بكثرة في القنواتالفضائية، وصحيح أن الجزائر لم تبلغ بعد إلى المستوى الموجود في أمريكا والدول الأوروبية وحتى بعض الدول الآسيوية إلا أنه ينبغي عليها الاستعداد له والعمل على الحد من الضغوط الإعلامية الممارسة على مواطنيها عبر الفضائيات خصوصا.

كما تأثرت القيم أيضا في المجال الثقافي ومختلف نواحي الحياة، ومن الصعب جدا حصر كل هذه التغيرات في القيم على كافة الأصعدة ونكتفي بهذه الأمثلة التي تعبر على كل حال عن وقائع نعيشها ويستشعرها الجميع، والتي تتمظهر عموما في طرق اللبس، العيش، الكلام، التعامل..، وحتى في دلالات هذه القيم، فالقيم الجمالية وقيم الحياء والعفة حاليا تختلف على سبيل المثال عن تلك الموجودة سابقا، فمن غير الممكن أن يرتدي شخصا أبهى الحلل والألبسة التي شاعت في الجاهلية أو في الأندلس ويتجه إلى مكان عمله رغم أنها مثلت في مرحلة معينة قيما جمالية لدى الجماعة والفرد على حد سواء، والتي من الممكن أن تعود للواجهة إذا ما حظيت باهتمام إعلامي. ويمكن أن نستنتج مما سبق بأن القيمة لها بعدان: ما يجب أن يكون وما يجب أن تفعل، الأول دائم والثاني مرتبط بالزمان والمكان وخاضع لشروطهما(1)، وبالتالي فإن التغير الأكبر يتم على مستوى الأفعال المنتجة للقيمة، وللتوضيح نضرب مثلا، من أجل تحقيق قيمة الجمال في الملبس عليك أن ترتدي هذا اللباس دون غيره، وهو الأمر الحاصل في الجزائر حسب تقديرنا، فمن المعروف أن الجزائريين عموما ممن يحبون ويسعون إلى التمسك بقيمهم لكن الإشكال هو في كيفية فعل ذلك، وقد أسمح لنفسي بأن أقول انطلاقا من ملاحظات عامة، ربما قليلة المصداقية من الناحية العلمية، أن

(1) د. محمد أحمد بيومي. مرجع سابق. ص:88.

أغلب الجزائريين يعيشون في حيرة نتيجة الضغط الإعلامي أساسا في تحقيق معادلة التوازن بين ما يجب أن يكون وما يجب أن نفعل، وعلى كل حال الجزائريون ليسوا لوحدهم في هذا الإشكال.

القيم في الجزائر بين الموجود والمنشود :

يبدو مما سبق إذن أن القيم في الجزائر خصوصا وفي العالم أجمع أمام تحديات كبيرة أملتها عليها التطورات والتغيرات التي صاحبت القرن العشرين على وجه التحديد، ولا نقصدمن خلال التطرق إلى العديد من الإشكالات المتعلقة بالتغير القيمي التي لحقت بالمجتمع الجزائري رسم صورة سوداوية عن وضع القيم بهذا المجتمع وهذه الدولـــة التي ضربت في العديد من المناسبات أقوى صور المحافظة عن القيم العربية الإسلامية، فقد عجز الاستعمار والاستدمار طيلة 132 سنة عن هدم منظومة القيم في هذا المجتمع، لكن المقصود هو أن التحولات التي يشهدها العالم في مجال الاتصال والمواصلات خصوصا حملت معها عدد من القيم الجديدة غير المرغوب فيها التي رسخت سلوكات وتصرفات لا تخدم المصالح الوطنية، والتي ينبغي دون شك وضع حد لها، فالشاب الجزائري المثقف اليوم وباعتراف من وزير الفلاحة مؤخرا خلال مؤتمر صحفي بقسنطينة يعزف عن خدمة الأرض وتربية الماشية وهجر قطاع الفلاحة، ويعود ذلك في نظرنا إلى الصورة التي رسمتها وسائل الإعلام لهذا الشاب عن الفلاح الذي يظهر في وسائل الإعلام غالبا على أنه الصلب، الجاهل والمنغلق على نفسه وحياته وعلى أنه الذي لا يجيد إلا التعامل مع البهائم، وهذه النظرة تهدد في النهاية الأمن القومي والأمن الغذائي الجزائري، وفي المقابل كان من المفروض أن يعمل الشاب الجزائري المثقف وسيما المتخصص في الهندسة الزراعية على إقحام التقنيات العلمية في هذا المجال والعمل على تطوير هذا القطاع كغيره من القطاعات الأخرى. وإذا ما استرسلنا في الموضوع نجد أن معظم الشباب الجزائري يسعى إلى الحصول على وظيفة مرموقة، مكتبية، في موقع مسؤولية، تذر عليه أموالا كبيرة. وبالتالي قيم العمل وحب العمل قد طمست بفعل هذا الطرح الإعلامي الوافد، وحسب أجدادنا فإن الرجل الجزائري الأصيل لا يقبل بالمال غير المصحوب بالجهـــد

(1) د. محمد أحمد بيومي. المرجع السابق. ص:51، 52.

والتعب والعرق، وأن الرجل لا يتعفف عن العمل النبيل، فالمهم حقيقة هو ابتغاء الكسب الحلال، لكن مقارنة مع الوقت الحالي هل هي نفس القيم؟ وإن كانت نفسها، هل هي بنفس القوة ونفس الدلالات؟ والسؤال الأهم، من كان السبب أو ما هي العوامل التي كانت وراء هذه التغيرات؟ فمعروف أن المجتمعات الإنسانية القديمة تناقلت قيمها عبر تناقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل، لكن الإشكال وقع لما أصبحت وسائل الإعلام هي التي تنقل التراث الثقافي بالشكل الذي جعل قيما معينة تخفت وأخرى تطغى وتظهر.

ولا ينبغي دائما الاعتقاد بأن وسائل الإعلام الأجنبية تقصد إحداث أثر معين في مجتمعات محددة، فصحيح أن لها مجموعة من الغايات والمآرب تبتغي تحقيقها، لكن في الكثير من الأحيان تؤدي عملها بشكل عفوي عكس ما يذهب إليه المدافعون عن نظرية المؤامرة، فطبيعة الاتصال في حد ذاتها تتضمن الجانب الاقناعي، فالطبيب مثلا عندما يكلم مرضاه يقول لهم بطرقة عفوية أن التدخين مضر بالصحة ويبرز أضراره ولا يقول لهم إن أبي يدخن منذ 50 سنة دون أن يلحق به ضرر.

وعموما نقول أن هذا جزء من الموجود يعكس الواقع، مفاده أن وسائل الإعلام في الكثير من الأحيان تعمل على تعزيز قيم، خلق قيم والتخلص من قيم أخرى بشكل في النهاية قد لا يخدم أو يراعي مصلحة الجزائر ولا يخدم أهدافها على كافة المستويات.

وإذا ما انتقنا إلى الحديث عن المنشود، فهو ببساطة تحمل وسائل الإعلام لمسؤولياتها القيمية في المجتمع، فأكيد أن الحفاظ على المجتمع من الأمور التي توليها كل المؤسسات الاجتماعية أهمية كبرى ضمن برامجها، وأنها ليست مسؤولية مؤسسة بعينها، بل مسؤولية مشتركة، تقوم فيها كل مؤسسة بدور واضح، وذلك يتجلى في مؤسسات الإعلام من خلال ما تنشره وتبثه، والذي من شأنه أن يساعد بصورة أو بأخرى على توجيه المتلقي نحو القيم المختلفة أو يدعم ما لديهم أصلا أو يساعدهم في غرس قيم مرغوبة أو التخلص من أخرى(1)، فالصحافة تعد من أكثر المؤسسات غير النظامية تأثير وفاعلية في مجالات التنمية وخاصة

(1) د. مجدي صلاح طه المهدي. الصحافة وقضايا التعليم. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. مصر. 2007. ص:34.

(2) المرجع السابق. ص:40.

التنمية الثقافية والمعرفية، ويرى توفيق حكيم أن مهمة تثقيف الشعوب قد انتقلت في مجملها من أيدي الفلاسفة والكتاب والشعراء والخطباء إلى أيدي رجال الصحافة والإعلام(2).

كما أن مختلف المؤسسات الاجتماعية من أسرة، مدرسة، مسجد..، مطالبة هي الأخرى بلعب دورها بفاعلية بالتكامل مع وسائل الإعلام التي بات من غير الممكن التخلي عنها، وذلك بما يخدم المصالح العليا للوطن والمجتمع الجزائري. فالمدرسة الجزائرية اليوم مطالبة بأن تتطور لتساير التغيرات السريعة في العالم، فتساعد على تنشئة الجيل الجديد بما يساعدهم على الحياة في العالم المعاصر(2).

لكن الملاحظ أن مثل هذه الإجراءات يمكن اتخاذها على المستوى المحلي وتبقى مشكلة البث الوافد عبر الفضاء دون حل، وعليه نوصي في الأخير بما يلي:

* وضع تخطيط عام يكون بمثابة إعادة بناء الشخصية الاجتماعية على أسس متينة، صلبة ومتكاملة(3)، فمن غير المعقول الاستمرار في التعامل بعشوائية مع مختلف المتغيرات والمعطيات الجديدة التي تأثر بشكل أو بآخر على قيم المجتمع الجزائري، وبالتالي على المجتمع الجزائري والهوية الوطنية.

* إشراك وسائل الإعلام في خلق توعية ثقافية بما في ذلك خلق طرق وأساليب، أنماط وعادات جديدة للتعرض للبرامج الأجنبية، وذلك بالعمل على جعل المتلقي الجزائري واع ومحصن تجاه التيار الإعلامي الغربي الجارف، فالتوعية الثقافية بمثابة المصابيح الكاشفة. وتنطوي عملية التثقيف على التوعية والإيقاظ والتنبيه وبث روح المسؤولية، فتسعى إلى تكامل المجتمع بتنمية الاتفاق العام ووحدة الفكر بين الأفراد وتوعية المواطنين بالسياسات والإجراءات المتبعة وتوسيع مجال المشاركة والمناقشة(4) قاعات العرض السينمائي تعرض أفلاما ثم يتم التناقش والحوار حولها شكلا ومضمونا ويمكن بلوغ ذلك بوسائل بسيطة لا تتطلب بالضرورة مبالغ ومجهودات معتبرة، فالطريقة التي كانت تعمل بها "السينماتيك" مثلا رائعة وممتازة، حيث كانت عدد من بحضور مخرجين، ممثلين، مصورين.. مواطنين من مختلف

(2) نجيب الياس برسوم، محمد مصطفى زيدان. التغير الاجتماعي والتربية. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. مصر. 1966. ص:85.

(3) المرجع السابق. ص:16.

(4) د. مجدي صلاح طه المهدي. مرجع سابق. ص:40.

الشرائح ممن شاهدوا العرض، ليخرج الجميع مستفيد، فمن جهة هناك ما يمكن أن نطلق عليه "ثقافة إعلامية" بصدد أخرى هناك تفاعل مباشر بين المختصين والمتلقين الشيء الذي نتج عنه معرفة أكبر احتياجات المتلقي الجزائري وبالتالي العمل على إرضاءها.

* تطوير القدرات الإعلامية للمؤسسات وللأفراد العاملين بها حتى يتمكنوا من الوقوف في وجه ما يمكن أن نعتبره أيضا غزوا ثقافيا، ويتمكنوا من إعادة المشاهد الجزائري إلى وسائل إعلام بلده التي على الأقل ترى بأعينه وتحكم بقيمه وتساعده (من المفروض) على استيعاب المعرفة والمهارات الضرورية لأداء دوره الاجتماعي، ومعلوم أن ثقافة البلدان المصدرة للمواد الإعلامية الوافدة إلى مجتمعاتنا تختلف عن ثقافتنا، وهو ما يجعل المعرفة والمهارات المقدمة مختلفة، "فلكل ثقافة طابعها المميز وخصائصها الفريدة ومن ثمة يوجد فيها نسق للقيم يحافظ على هويتها ويدعم وجودها(1).

* العمل على وضع سياسات إعلامية تضمن حماية القيم الشخصية الاجتماعية الجزائرية، وتشجيع المؤسسات الإعلامية على ترجمتها بشكل ملموس في أعمالها وبرامجها المختلفة.

* إن العلم هو اللبنة الأولى لأي تطور وتنمية أو مواجهة أي مشكلة، وعليه نوصي بتشجيع البحث العلمي في مجال القيم، وتوجيه الباحثين نحو العمل على خلق مجتمع جزائري معاصر قوي مبني على قيم صلبة تقوده نحو التميز والازدهار، فضلا عن إعطاء فرص أكبر للباحثين والمختصين في علم الاجتماع أو الإعلام والاتصال أو غيرهما للظهور عبر وسائل الإعلام للتطرق لمثل هذه المواضيع الجوهرية والمهمة، والكف في المقابل عن تهميش العلم وأهله.

ونختم بالقول أن وسائل الإعلام كان لها دورا كبيرا في التغير القيمي في الجزائر الذي له وجهان ايجابي أحيانا وسلبي في الكثير من الأحيان، فتسببت في اختلال سلم ترتيب عدد من القيم الأساسية التي تعتبر الدعامة الرئيسية في بناء مجتمع جزائري متشبع بالثقافة والهوية الوطنية.

وإذا سلمنا أن وسائل الإعلام تمثل الشق الأكبر في إشكالية التغير القيمي في الجزائر، فهي تمثل أيضا الشق الأساسي والأكبر في معالجة وحل هذا الإشكال، ويمكن استغلالها بطرق عقلانية لأداء الأدوار الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية..، بالطريقة المنوطة بها،

(1) سلسلة علم الاجتماع المعاصر: دراسات في التغير الاجتماعي. ترجمة: محمد على محمد وآخرون. دار الكتب الجامعية. الإسكندرية. مصر. 1974. ص:254.

والتي تخدم أهداف التنمية والمصلحة الوطنية في ظل عصر العولمة واللامركزية والسموات المفتوحة التي طرحت إشكالية التعايش والتفاعل في عالم متغير، وبالتالي تأهيل الفرد والجماعة على التفاعل الايجابي والتعامل الواعي مع هذه التطورات.

المراجـــع :

1- أ.د عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية. مصر. 1996.

2- د. محمد منير حجاب. المعجم الإعلامي. ط1. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر. .2004

3- محمد محمد الزلباني. القيم الاجتماعية. مطبعة الاستقلال الكبرى. القاهرة. مصر. 1973.

4- محمد أحمد بيومي. علم اجتماع القيم. دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية. مصر. 1981.

5- المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. المسؤولية الأمنية للمرافق الإعلامية في الدول العربية. أبحاث الندوة العلمية الثالثة. الرياض. 1986.

6- عزي عبد الرحمان. فضاء الإعلام. ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون. الجزائر. 1994.

7- د. بوعلي نصير. الإعلام والقيم. دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع. عين مليلة. الجزائر. 2005.

8- د. شريف درويش اللبان. تكنولوجيا الاتصال: المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية. ط1. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة. مصر. 2000.

9- د. مجدي صلاح طه المهدي. الصحافة وقضايا التعليم. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. مصر. 2007.

10- نجيب الياس برسوم، محمد مصطفى زيدان. التغير الاجتماعي والتربية. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. مصر. 1966.

11- سلسلة علم الاجتماع المعاصر: دراسات في التغير الاجتماعي. ترجمة: محمد علي محمد وآخرون. دار الكتب الجامعية. الإسكندرية. مصر. 1974.

عنوان المحـــور : - التغير ونمط الإستهلاك القيمي في المجتمع الجزائري
- التغير القيمي و قضايا المجتمـــــع الجزائـــــري

عنوان المداخلة :

المدرسة الجزائرية من أخلاق التربية إلى تنشئة المقـــاومة الاجتماعيـــة

د.جيلاني كوبيبي معاشو أستاذ محاضر- ب-
رئيس قسم علم الإجتماع
بجامعة مصطفى اسطمبولي بمعسكر الجزائر

المدرسة الجزائرية من أخلاق التربية إلى تنشئة المقاومة الإجتماعية

- مقدمة
- الوعي التربوي
- الخلفية التربوية للمدرسة الجزائرية
- القيم الإجتماعية ونسق التغيرات
- العملية التعليمية و تحديات الواقع
- مناهج التربية و التغيرات الإجتماعية بين التلاقي و النفور
- خاتمة

تمهيـــد :

تسعى المدرسة لأن تجعل من الفرد مثابرا بما يتماشى وقدراته العقلية في إطار التنشئة التي تضمن له الإنسجام العام مع الأطر التي ينتمي إليها أو التي يتعامل معها تحضيرا لإندماجه المهني. لكن المعاينة العقلية لتصورات أساتذتنا داخل بعض المؤسسات المبحوثة بينت عكس ذلك عندما وقفت بشكل جدي على أسباب التسرب والرسوب المدرسي المشخصة للتغير الكبير على مستوى القيم التربوية لدى المتمدرسين، ولعلنا نستشف ذلك بسرعة عندما نلاحظ تدافع قوافل المتخرجين في طوابير البحث عن سبل الإدماج مما يعقد المسألة أمام المتكونين التي تتضاءل طموحاتهم نتيجة لكل ذلك ، ومن ثم تبرز بعض المظاهر الإجتماعية الجديدة المعادية لمبتغيات المدرسة كالعنف و الإنحراف المدرسي.

فهل يمثل كل ذلك إنتقالا من حالة إجتماعية بالمفهوم التربوي للكلمة إلى حالة مؤسساتية جديدة تعكس ثقافة الجيل الجديد في إطار التثاقف ؟ وهل الإصلاحات المتعاقبة هي للحد من هذا الشرخ، أم للبحث عن بدائل قيمية جديدة؟....

الوعي التربوي :

من المؤكد أن الوقوف على مستجدات الساحة التربوية قد يصعب علينا دون المرور بمحطات البناء الإجتماعي الذي يحدد الهوية القانونية للمؤسسات التنشئوية عامة والتربوية على وجه التحديد، خاصة إذا علمنا أن الأسس والقيم التعليمية التعلمية هي ترجمة حقيقية لما يجري في الفضاء الإجتماعي العام للمجتمع.

ولعل مسار المدرسة الجزائرية هو أحد النماذج البحثية التي يصدق عليها تفكير المدبرين لشؤون ومصير الناشئة من أبناء هذا الوطن، ولأنها فعلا كانت نتيجة للمآل التاريخي الذي أصاب الأمة من ويلات الإستعمار و الفراغ الذي تركه مباشرة بعد استئصاله، فإننا نحاول أن نفهم ماهية التربية في جميع أبعادها و ندرك مدى وقيمة الوعي الذي يكتسبه الأفراد جراء تعاطيها. وهل يكفينا أن ننتقي منها صراحة القيم التي خدمتنا بعد الإستقلال فقط باعتبارها أساسا لبناء اللحمة الإجتماعية آنذاك أو لأجل تدعيمها بعدما قامت بدورها أثناء المقاومة و الثورة، متغافلين لما يجري في هذا العالم من تغير مستمر ومتواصل إلى درجة إمتلاكه لعقول

أبنائنا و تلكم هي المعضلة التي ما انفكت تفجر كاهل المنظومة التربوية، التي بقيت أول الأمر متمسكة بقوالب ماضوية تجاوزها الزمن بقفزات جبارة ثم استلهمت حضورها بإعداد العدة لبرامج جديدة وإصلاحات كبيرة ساعية لرد الإعتبار لها كدرع واق ومنتج للقيم من أجل غربلة الوافد إلينا وأسر كيانه فينا، ومن تم يكون لها الأهليـــة في أنها أصبحت تتماشى مع ما يجري في الحقيقة والواقع بعد امتلاكه وتكييفه وظيفيا مع النسق العام للثوابت الثقافية ومع الديموقراطية الإجتماعية والحريات الفردية، وهذا هو التحدي الكبير الذي يلقى على كاهل المدرسة، فهل تنجح في رسالتها التعليمية بإرساء قوالب المقاومة التربوية التي ستتجلى في مبتغيات مدنية وحضارية ترقى بالأمة والمجتمع إلى مصاف الشعوب و الأمم المتطورة.؟

الخلفية التربوية للمدرسة الجزائرية :

لا يمكننا بأي حال من الأحوال تفكير مفهوم التربية خارج الكيان الإجتماعي أو بعبارة أخرى إدراجه كبديل سلوكي للمجتمع، فقد عرفت الشعوب وكل المجتمعات القديمة النزعة التربوية المتعلقة بها حسب خصوصيتها الثقافية وحسب ماهيتها في عمليتي الحراك والتفاعل الإجتماعي. واعتبارا لأنها ظهرت مع الإنسان وسايرته داخل وسطه وبمعية الكائنات الحية المختلفة التي كان دائم المنافسة معها من أجل البقاء، ولأن هذا الإنسان تفوق في كثير من الحالات على الطبيعة وعلى هذه الكائنات، فإنه وجد لنفسه مكانة متميزة، إذ أصبحت لديه المعارف والمعلومات التي وفرت له كيفيات متنوعة وجديدة كانت بمثابة التعاليم الإلزامية التي صاحبته في الحياة، ومن ثم أصبحت هذه البيئة المدرسة الأولى التي يجب أن يتفاعل معها من أجل أن تعطيه القابلية للتطور ويسهم في تحسينها، فهل في ظل التراكم الثقافي وتبيئة النظم الإجتماعية تربويا استطاعت المدرسة التي كانت حكرا على الفئة البرجوازية أن تكـــون في ظل ديموقراطية التعليم وفية لنضال الإنسان وصراعه باسم التربية ؟

إن كان ذلك يصدق على مسار التربية بصفـــة عامـــة وينعكس إيجابـــا على المدرســـة في المجتمعات الأخرى فإنه وفي إطار الخصوصية الجزائرية يعرف حقيقة مغايرة، لأن المدرسة كانت من أجل إعادة بناء وترسيخ القيم الدينية الأولى التي بقيت متواترة إلى غاية التواجد الإستعماري الحديث للجزائر. وحتى تثبت التربية على قيمها الإنسانية، فإنها تصبو لأن تبلغ

جملة من المبتغيات مع المدرسة، بحيث تهدف وفي كل الحالات لأن تجعل من الفرد مثابرا قدر الإمكان تماشيا مع قدراته العقلية والبدنية خاصة وأنها تخصص له فضاءا يضمن له تنشئة تبتغي له الإنسجام العام داخل المجتمع من أجل إدماجه مهنيا كلما كانت هناك فرصة لمتابعة هذه الملآلات، ولأنها تنقل للأجيال الجديدة المعارف المتراكمة، فإنها تسرد عليهم نضالات أجدادهم وقوة مقاومتهم بمختلف الواجهات عبر التاريخ الإجتماعي للوطن. لذلك وفي إطار مقاومتها الإيديولوجية المد الإستعماري، جعلت الجزائريين يحملون في تصورهم معنى الثقافة الدخيلة المزعزعة للكيان الوطني، خاصة وأنها تختلف من حيث الدين و اللغة و التاريخ، و لعل تناقص عدد الأهالي المتمدرسين خوفا من التحول الديني، هو دليل على المجابهة القوية، حتى لا يتهم الجزائري بأنه نصرانيا (أبو القاسم سعد الله 1998-284) خاصة وأن السياسة الإستعمارية الداعية إلى ضم الجزائر إلى صفوفها وصهرها ضمن أقاليمها، كانت تصبو عبر المدرسة إلى جعل لغتها وسيلة و هدفا في نفس الوقت، ولأنها قادت حملة تنصيرية لبلوغ أهدافها، فإن ردود الفعل كانت حتمية في بزوغ نير التعاليم الإسلامية عبر الزوايا، ورغم قبول الأهالي بتعليم أبنائهم في المدرسة المشتركة تحت تأطير البرامج والرعاية الفرنسية، فإن مطية ذلك كانت لأجل أن لا يبقى هؤلاء الأبناء في أمية تامة، وكسلوكات تربوية في قوالب إثنية مركزة على الروح الوطنية عملت الأسر بالإضافة إلى المدارس القرآنية والزوايا التي جبلت على جمل التعاليم الثقافية للأمة والهوية الذاتية في المقام الأول من المقاومة على التصدي والمواجهة، و بعد فهم المغزى العام من كل ذلك، ودون الإطناب في التفاصيل والإسترسال في السرد التاريخي للوقائع نستنتج دلالة الروح التربوية الكامنة في الذات الجزائرية رغم الصعاب التي واجهتها، لأنها و بكل بساطة انعكاسا لما يجب أن يكون، حيث أنها تماشت مع واقع المجتمع الجزائري، فكانت فعلا تربية للمقاومة والتحدي والشموخ والتطور، وهذا ما كانت تحمله فعلا كرسالة للأجيال، لأننا نلمس في أغوار ذلك بذور التواصل والرقي والتحور حسب طبيعة المطالب المجتمعية، لذلك استلزم علينا الإنتقال من تأطيرها لهذه المرحلة بامتياز إلى إشرافها على مرحلة الإستقلال ومسايرتها لمختلف أوجه الصمود والتسامي إلى مصاف الأمم الراقية. فكيف كان حالها خاصة وأن الجزائر تبنت النظام الإشتراكي بعد 1962،

الذي كان يصبو لأن يسوي بين الجميع، ولأن غالبية الشعب الجزائري كان أميا نتيجة سياسات التجهيل المتواترة مما استلزم فتح الآفاق التربوية أمام الجميع، رغم ثبوت الرؤية الموضوعية للسياسة التعليمية، نظرا لإنعدام المتخصصين التربويين و رغم عدم وضوح توجه النظام إزاء هذه المسألة، لذلك كان لزاما على الدولة أن تأخذ على عاتقها تعميم التعليم و سن إجباريته على كل الجزائريين بالإعتماد على فئة من المعلمين من داخل الوطن و فئة معتبرة من الأجانب، خاصة منهم الإخوة العرب وبالتوازي مع هذه المعادلة، كان كذلك لزاما على الدولة أن تنتهج سياسة تعليمية تخدم مراحل التنمية والتخطيط الوطني، فكان التحدي على عدة جبهات بنشر التعليم الإبتدائي في كامل التراب الوطني من أجل تقليل نسبة الأمية ولمسايرة التطور الإقتصادي في إطار الصناعات المصنعة التي عرفتها السبعينيات أدخلت البرامج التقنية في إطار محاور الدراسة التي تركزت على توحيد التعليم باللغة العربية وإبقاء اللغة الفرنسية والإنجليزية لغتين أجنبيتين، كما سنت من جهة أخرى قانون إلتحاق التلميذ الراسب و غير القادر على الإنتقال للثانوية إمكانية الدخول إلى عالم التكوين المهني، وبالتالي فإن الجزائر ربطت مجال التعليم بعملية التنمية من أجل ترقية الإنسان ثقافيا و حضاريا، خاصة وأن المخطط الرباعي الأول يبين أن رفع هذا التحدي ناجم عن ما أملاه علينا التاريخ وما تفرضه ضروريات المستقبل (مصطفى زايد1986-182) وكنتيجة لكل ذلك، انشطرت الأهداف التي كان يصبو لها النظام كمجانية التعليم للجميع والتخلص تدريجيا من الأمية عن الأهداف التي كان يصبو لها المجتمع بمختلف شرائحه، ورغم اعتماد النظام الحاكم الكم بدلا من الكيف في تسيير هذه المعطيات، إلا أنه لم يتعمق في فك بعض الحواجز أمام المنظومة التربوية خاصة وأن عددا هائلا من التلاميذ لم يتسنى لهم أول الأمر الإنتقال من السنة الأولى من التعليم المتوسط والإلتحاق بعالم الشغل، ومن ثم فإن الشارع يحتضنهم بكل ما يحمله من مخاطر سواء عليهم أو على المجتمع بصفة عامة، كل هذا في إطار تغير إجتماعي كبير لا يعرف التوقف ويبتغي رؤية تربوية جذرية للمعالجة ولإستيعاب الوضع إذا ما أخذته التربية ومناهجها بعين الإعتبار وبتأزيمه إذا ما تغافلت عنه وأهملته، وهذا فعلا ما جنيناه عن قاعدة تعليمية وتربوية في إطار تخطيط غير ممنهج ألزمنا بعد فوات الأوان إن صح هذا التعبير إعادات النظر المتكررة في

الذي كان يصبو لأن يسوي بين الجميع، ولأن غالبية الشعب الجزائري كان أميا نتيجة سياسات التجهيل المتواترة مما استلزم فتح الآفاق التربوية أمام الجميع، رغم ثبوت الرؤية الموضوعية للسياسة التعليمية، نظرا لإنعدام المتخصصين التربويين و رغم عدم وضوح توجه النظام إزاء هذه المسألة، لذلك كان لزاما على الدولة أن تأخذ على عاتقها تعميم التعليم و سن إجباريته على كل الجزائريين بالإعتماد على فئة من المعلمين من داخل الوطن و فئة معتبرة من الأجانب، خاصة منهم الإخوة العرب وبالتوازي مع هذه المعادلة، كان كذلك لزاما على الدولة أن تنتهج سياسة تعليمية تخدم مراحل التنمية والتخطيط الوطني، فكان التحدي على عدة جبهات بنشر التعليم الإبتدائي في كامل التراب الوطني من أجل تقليل نسبة الأمية ولمسايرة التطور الإقتصادي في إطار الصناعات المصنعة التي عرفتها السبعينيات أدخلت البرامج التقنية في إطار محاور الدراسة التي تركزت على توحيد التعليم باللغة العربية وإبقاء اللغة الفرنسية والإنجليزية لغتين أجنبيتين، كما سنت من جهة أخرى قانون إلتحاق التلميذ الراسب و غير القادر على الإنتقال للثانوية إمكانية الدخول إلى عالم التكوين المهني وبالتالي فإن الجزائر ربطت بحال التعليم بعملية التنمية من خلال ترقية الإنسان ثقافيا و حضاريا، محققة وفق المخطط الرباعي الأول يبين أن رفع هذا التحدي ناجم عن ما أملاه علينا التاريخ وما تفرضه ضروريات المستقبل (مصطفى زايد1986-182) وكنتيجة لكل ذلك، انشطرت الأهداف التي كان يصبو لها النظام كمجانية التعليم للجميع والتخلص تدريجيا من الأمية عن الأهداف التي كان يصبو لها المجتمع بمختلف شرائحه، ورغم اعتماد النظام الحاكم الكم بدلا من الكيف في تسيير هذه المعطيات، إلا أنه لم يتعمق في فك بعض الحواجز أمام المنظومة التربوية خاصة وأن عددا هائلا من التلاميذ لم يتسنى لهم أول الأمر الإنتقال من السنة الأولى من التعليم المتوسط والإلتحاق بعالم الشغل، ومن ثم فإن الشارع يحتضنهم بكل ما يحمله من مخاطر سواء عليهم أو على المجتمع بصفة عامة، كل هذا في إطار تغير إجتماعي كبير لا يعرف التوقف ويبتغي رؤية تربوية جذرية للمعالجة ولإستيعاب الوضع إذا ما أخذته التربية ومناهجها بعين الإعتبار وبتأزيمه إذا ما تغافلت عنه وأهملته، وهذا فعلا ما جنيناه عن قاعدة تعليمية وتربوية في إطار تخطيط غير ممنهج ألزمنا بعد فوات الأوان إن صح هذا التعبير إعادات النظر المتكررة في

إطار ما يسمى بالإصلاحات التربوية لإستدراك الوضع إلا أن الهوة لا زالت قائمة بين ما يصبو له المجتمع و بين ما هو قائم فعلا.

وللوقوف على كل ذلك كان علينا تقصي الوقائع كما هي من مؤسسات التعليم ومن خلال المقررات والبرامج المدرسة ومن خلال ما نعيشه فعلا في الواقع مع هذه الحشود من المتعلمين وهي تعيد تكرير بضاعتها العلمية والتربوية على المجتمع الذي نعيش فيه.

القيم الإجتماعية و نسق التغيرات :

يحيلنا برنامج التدريس لمادة التربية المدنية بالمدرسة الجزائرية إذا ما أخذناه كعينة للوقوف على القيم والتغيرات التربوية إلى عدة حيثيات بحثية تشيد أولا إلى قيمته المعرفية وتراثه التكويني الذي يساير إلى حد ما مستويات التنشئة المدنية الصحيحة التي يعيد إنتاجها المجتمع بشكل أو بآخر في قوالب التلقين والتدريب على المواطنة الصحيحة إلى درجة أننا نلمس قوة الجهود الأحادية التي تلعبها هذه المؤسسات على الأقل على المستوى الظاهري في الوقت التي تشير فيه النظريات الحديثة إلى تظافر جهود جميع المؤسسات في إطار التربية الشاملة والمتكاملة التي تراعي ليس فقط هذه المقررات بما أوتيت من مضامين بل كذلك الوضعيات التربوية المختلفة بمثل ما ذهب إليه المختصون التربويون المعاصرون في إطار النظرية التفاعلية ومنهم: بلومر وجورج هربرت ميد وقار فينكل الذين يذهبون إلى التفاعل الثنائي الإلزامي بين المعلم والمتعلم في إطار المرونة التي ترافق هذا التفاعل لأجل أن تتجسد المواقف التربوية في تركيبتها الحقيقية المتمثلة في حسن فهم المعنى من الوحدة التربوية والإجتماعية بصفة عامة و فك كل الرموز الداعية إلى ذلك. لكن ما هو أشمل من ذلك يتعدى الثنائية أو هو موضوع النقد الذي وجه لأنصار هذا الإتجاه من قبل رواد النظرية المعرفية الجديدة في علم الإجتماع التربوي التي ترى إلى ضرورة الإنتباه إلى كل ما يحيط بظروف تقديم الوحدة التربوية سواء تعلق الأمر بالمعلم أو بالمتعلم لأن المعرفة اجتماعية في ماهيتها وطبيعتها، ويؤكد الفرنسي بيار بورديو هذا الموقف من خلال نظريته ذات الإتجاهين والمتمثل أولهما في مفهوم إعادة إنتاج الرأسمال الثقافي وثانيهما في مفهوم الخصائص النفسية المعرفة بالهابيتس (Habitus) فالثنائية تستلزم في إطار ذلك الوقوف على حقيقة الخصائص النفسية و الإجتماعية لأطرافها كمعادلة.

لذلك قد لا يكفي كل ذلك الزخم المعرفي الذي يراعي الجوانب العاطفية والوجدانية والحسية بصفة عامة أثناء عملية تدريس مادة التربية المدنية، لأنه يستوجب أول الأمر ترسيخ قيم المواطنة كممارسة إجتماعية داخل المدرسة أولا لأجل أن تنتقل ثانيا إلى الشارع والأسرة وتتجلى سلوكا حضاريا يميز المجتمع.

العملية التعليمية و تحديات الواقع :

لعل الإجراء العملي الذي يؤكد ما ذهبنا إليه من شرح هو تصفح المحتويات التي وجدناها موزعة على مجموعة من الوحدات وفي كل وحدة ثلاثة مجالات على الأقل، ففي مقرر السنة الخامسة مثلا نجد تردد مفهوم المواطنة من خلال الوحدة الأولى و يتجسد عمليا في موضوع الإنتماء الوطني والنظام في حياة المواطن وكذا علاقاته مع غيره من خلال بعض المضامين المتمثلة في مسائل هامة كالهوية والعروبة والإسلام والنشيد الوطني. مؤطرة داخل المجتمع وبحماية من القانون الذي يؤسس للنظام والإنضباط في وسط إجتماعي يطبعه الإحترام وصدق الحديث والتعاون وأداء الأمانة والتضامن، أما في الوحدة القائلة بالحقوق والواجبات، ففيها تبيان للحقوق كالحق في الرعاية الصحية والتعليم والمنح العائلية على أن يكون واجب المواطن الصالح هو تأدية مهامه المدنية كعنصر فعال في مجتمعه، ومما يعرف متمدرسينا بواقع حالهم وحال مؤسساتهم الإجتماعية هو ما نلمسه في الوحدة الثالثة التي تتكلم عن الديموقراطية حيث يتعلمون قواعد المناقشة بعيدا عن العنف بحسن الإصغاء و عدم التعصب للرأي العام، ويتعلمون بهذه الوحدة كذلك مفهوم المؤسسات المنتخبة كالبلدية والولاية و المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة بالإضافة طبعا إلى تعلم أشياء كثيرة و معتبرة عن الحياة الإقتصادية المتعلقة بالدخل العائلي والأجر والمنح لذوي الحقوق والقوانين الحامية للمستهلك، مع تجنب الإسراف والتبذير قدر الإمكان كمبادئ أساسية وجب تعلمها في ظل المحافظة على الطاقة والغذاء من أجل استمرار الحياة. ومن بين المحاور الأخرى و التي تعد أساسية كذلك المحور الثقافي الذي يتعلق بالعلم والرقي بالأمة للخروج من الفقر والتخلف، لذلك هناك تركيز على الإحتفالات بيوم العلم و ما يصاحب ذلك من شرح وتوضيح. أما فيما يتعلق بمظاهر الحياة المدنية فهناك تبيان ومناقشة لسلوكات الناس في الريف والمدينة ولا تختلف محاور ووحدات

السنوات الأربع الأولى من حيث المضمون عما ذكرناه تحديدا في السنة الخامسة التي تعتبر قمة العطاء بالنسبة للمتعلم الذي بلغ أعلى مستويات التكوين في هذه المرحلة التعليمية وتجلت فيه نجاعة الأهداف العامة التي تؤكد عليها المنظومة ورغم كل ذلك فالخلل قائم ويتمثله القائمون على تدريس هذه المواد ليس فقط في طبيعة هذه المضامين المشفرة والتي تصور الواقع في شكل مثالي مقارنة مع ما يجري في الحقيقة بل في ضرورة و إلزامية اقتراح برامج ومقررات في التربية المدنية الحقوقية حتى لا يتحول هذا المعلم إلى مجرد أداة تعليمية بيد جهات أخرى تملك أحقية ووجوب تطبيق السلطة التعليمية. وفي ذلك شرعية استرسال التعليم من فروعه الأساسية و الأصلية و التي هي المجتمع في جميع أبعاده والنظام الحاكم حسب الإيديولوجية القائمة على التكامل، لذلك فهم يتصورون صعوبة الأمر خاصة مع ظهور مؤسسات أخرى دخلت مؤسسة التعليم في منافسة غير مخططة لجلب الطفل والتأثير فيه (Lakhdar . B. 2000.49) ومنها التلفزيون بإطاره و لتحويل قدراته الإدراكية والعقلية وهم يرون أن إمكانية تدريس هذه المادة لا يجب أن يتعدى الساعة أسبوعيا بمعدل حصتين لكل مستوى ويتحدد وقت الحصة بـــ 30 دقيقة كما هو مقرر، لأن زيادة الوقت الذي يشتكون منه بصفة عامة في مواد أخرى هو بمثابة العقوبة التي ترهق كاهل المعلم كثيرا وتجعله غير قادر على تأدية رسالته على أحسن ما يرام خاصة وأن هناك اضطراب على مستوى الوسائل و تحضيرها على أن أهميتها كبيرة جدا على مستوى التحصيل المعرفي السريع (Thelot Claude 1993.35) ورغم أن البرنامج يبقى حسب رأيهم منسجما مع طبيعة المجتمع الجزائري المعاصر وثقافته، خاصة وأن الجزائر تبنت بجميع مؤسساتها التغيير فأصبحت المناهج الجديدة انعكاسا حقيقيا لخطاب المواطنة والمجتمع المدني، إذ نسجل بعض البرامج الداعية إلى مجتمع السلم والمدنية المتحضرة بممارسة حقيقية للديموقراطية بمختلف قواعدها الإيديولوجية التي ينطوي تحتها التعليم الذي من خلال آلياته وآليات تطبيق أحقية المجتمع المدني المركزة على الحقوق والواجبات والتزام نظام الجماعة بالطاعة والولاء نحس بتطابق المدرس مع الواقع المعاش، وهذا ما تمارسه المناهج والبرامج التربوية والتجديدية التي تنشئ الطفل على السلوك السياسي والمدني البسيط تمهيدا للحياة المستقبلية (Nadji Abdennasser

(2000.98 رغم أننا نعتبر أن الخطة التعليمية ضبطت بمعايير صحيحة وفقا لمسار التغير الإجتماعي إلا أننا نلمس أن النسق الإجمالي لكل هاته الخطة تنتابه عقبة من عقبات السير الحسن، خاصة وأننا نلمس من جهة أخرى قوة الزحف الثقافي الذي يلقي بثقله على تلاميذنا إذ يتعدى حجمه حجم الثقافة المدنية التي يتلقاها في المدرسة والتي تعتبر في بعض الحالات عاجزة عن تجسيد بعض السلوكيات الأساسية خاصة وأن نسبة 53.33% من المعلمين يجمعون على التركيز على التعلم من الكتاب فقط وتحاشي الوضعيات التي تحتاج إلى الملاحظة المباشرة ومن هنا فمحتويات الكتاب يجب تكييفها مع هذه الملاحظات والسلوكات الحقيقية بمطابقتها مع واقع التلميذ حتى لا يقع في متناقضات معرفية تؤثر في ممارساته وتصوراته (Boudon Raymond 2001.95) وترى أغلبية المعلمين المستجوبين والمقدرة ب 59% أن هذه المادة بالذات أساسية جدا لأنها تعمل على تشكيل الطفل وفق قيم العصر، لأن الأهداف المسطرة والوظيفية منها خاصة تتجلى في إستراتيجية الإصلاحات الجارية على المستوى المحلي والإقليمي و الدولي سعيا منها إلى عولمة المعرفة (El Wattan 03/01/2000 .p 45) التي وجدت في وسائل الإعلام والإتصال ملاذا واضحا لها لذلك فالوسائل الداعية إلى تشخيص الفعل التربوي هي أكثر من ضرورية لأن انعدامها يؤدي إلى خلخلة في التكوين وفي المجال المقصود من الدراسة، لذلك فإن الصورة المصاحبة للدرس تكون من خلال "السيميائية والدور اللتين تعملان على تجسيد توجهات الخطاب (Chiland 1989.131)، ولأنها سندا بيداغوجيا ملما بماهية الفعل يكون التفكير في تحضيرها وتجهيزها بمثابة التوجه الصحيح لتحضير الدرس، من ثم بلوغ الأهداف العامة والمبتغيات التي تتكامل من خلال علاقة برامج المادة المدرسة بتوجهات الإصلاح في حد ذاته خاصة وأنه يتبلور نحو التحولات الإجتماعية سواء كانت سياسية أو ثقافية أو إقتصادية بالتركيز على مجتمع المعرفة والمعلومات خاصة إذا كان الفرد هو محور وجوهر هذه العمليات على الرغم مما يواجهه من تحديات تخترق تواجده في إقليمه المحلي المحدد.

مناهج التربية و التغير الإجتماعي بين التلاقي و النفور :

إن السلوكات والمواقف التي ننظرها في أطفال اليوم، و التي تختلف اختلافا حذريا عن تلك التي كان الجيل السابق يعرفها، والتي تنطوي من حيث الإستجابة تحت راية عميقة جدا في تاريخ الإنسانية من حيث البعد الثقافي لكل مرحلة منها، ومن حيث تغيراتها المتواترة.. فالإنسان كيفما كان انتماءه للجيل الأول أو للجيل الآخر، فإنه يميل إلى تقديس طفولته وتمجيدها عندما يكون في حالة استعراض لذكرياته لأنها أجمل مراحل الحياة، لكن الكبار من الجيل الأول لأنهم يرون ما يعيشه أبناءهم ويحنون لما عاشوه هم، فإنهم يختارون مرحلتهم عن المراحل الأخرى، متناسين أن أبناءهم ولدوا لزمان غير زمانهم، ولهذا الزمن خصوصياته ومميزاته. هكذا هي المناهج التربوية عندما تسطر لا يجب أن ينظر إليها بنفس النظرة التي تتوارثها الأجيال، بل عليها أن تنطلق من واقع حال المجتمع وتغيراته وبأن تعير التربية لكل ذلك الإهتمام الكافي، وأن تنطلق المناهج من حدود الوعي لذات المجتمع ولذات هؤلاء الأطفال، لذلك يجب أن تكون من أجلهم ولعصرهم وليس لعصرنا، فالتربية ليست سلوكا عفويا بسيطا نمارسه لإعداد أطفالنا وبقدر ما هي عملية معقدة، فإنها تتصف بدرجة عليا من الدقة والخطورة. لذلك على المناهج أن تكون مزودة بقدر كبير من الثقافة التربوية من أجل ممارسة صحيحة و قوية للفعل التربوي، ففي حالة المدرسة الجزائرية وكل ما فعلته نجد أن النتائج تعبر عن الثغرات الكبيرة التي انتابتها، رغم أن البرامج تعتبر من حيث المضمون مزودة بأهم ما يجب أن يتعلمه الطفل وبمواضيع توجد في حياته اليومية، إلا أن المنتقدين يشككون في قيمة هذه الإصلاحات المتعاقبة مدعين عدم تطابقها مع ما يجب أن يكون، تارة بحجة عدم توفير الإمكانيات اللازمة أو عدم استخدامها استخداما صحيحا، و تارة أخرى بحجة عدم الإهتمام بمن يديرون هذه المسألة، المهم أن البون أصبح كبيرا بين حقيقة التربية في ماهيتها وأخلاقياتها وبين واقع حال المجتمع وما يقوم به أعضاء الجيل الجديد الذي انغمس وبكل بساطة في قوالب ثقافية جديدة ذات طابع عالمي، فالوعي بذلك موجود والأزمة قائمة، وأول الأمور التي يجب أن نعيرها الإهتمام الكبير أو أن نقتنع عند فهمنا لها، هي أن عصر أطفالنا يختلف عن العصر الذي عاش فيه أسلافنا من حيث القيم و المفاهيم والتصورات، فالطرائق

البيداغوجية التقليدية لم تعد صالحة و ناجحة، لذلك وجب الإعتماد على ما يتماشى وطبيعة العصر وروح الحياة المتغيرة والمتجددة دون نسيان ما قد تسببه المثيرات الجديدة من راديو و تلفزيون وصحف و مجلات، فالمشكلة المطروحة بين يدي ذوي الإختصاص هي أن يبحث هؤلاء عن مناهج جديدة و طرق قادرة على احتواء هذه التغيرات، ومن ثم تمكين الأطفال من التكيف مع طبيعة العصر المتغير، فالتغيرات تحدث في الظروف وفي الناس قبل أن تنعكس على النظام التربوي. وما يفعله التلفزيون مثلا نستدل منه على عدم وجود وساطة للتربية في كل ذلك فكيف يحتوي النظام التربوي إذن هذه المستجدات من أجل أن ينسج منها منهاجا تعليميا تربويا يتحكم في كل هذه المسائل. أو بعبارة أخرى كيف نحقق الإنسجام بين الغايات والوسائل ؟ هذا ما قد يتحقق مع نجاعة المناهج التربوية، وهذا أيضا ما قد يدفع بالنظام العام للمجتمع إلى محاولة ايجاد السبل اللازمة لبناء منهاج مقبول ومتغير حسب تغيرات النظام العام الذي يوجد بالمجتمع.

خاتمـــــــة :

يتفق الجميع على أن التربية هي من أجل أن يتكيف الأطفال مع وسطهم الإجتماعي، وأن تصبح لهم القدرة على اكتساب الهوية الإجتماعية في جميع ميادين الحياة آنيا و مستقبلا. لكن الشيء الذي يتعلمونه ونلقنهم إياه هو الثقافة السائدة في المجتمع الذي نعيش فيه، على أن نراعي في ذلك حسن إختيار الوسائل والطرائق الضرورية المؤدية للغرض.

فإن تمكنا من نقل الثقافة من حيث الأداء على حساب الجانب الآخر المتعلق بالوسائل والطرائق، فإننا نكون قد صنعنا مشكلة بين ما تهدف له التربية وبين ما يجري في الواقع. فالخلل إذن يكمن حسب نظرة مبحوثينا ليس في البرامج التي تحوي مواضيع متماشية مع الواقع بقدر ما تصيغه التصورات الخاطئة لهذا التلميذ ككفاءة موقوتة وكطاقة تنتظر التفجير دون إعارة أدنى اهتمام للتفاوت والفروقات الفردية، وإذا حسم الأمر بشكل نسبي، فإن المربون يرون من جهة أخرى أن الإهتمام بهم وبمستوياتهم الإجتماعية يؤهلهم إلى مستوى الأداء الجيد، ومن ثم الإنعكاس الإيجابي لسلوكيات تربوية صريحة و صحيحة.

البيداغوجية التقليدية لم تعد صالحة و ناجحة، لذلك وجب الإعتماد على ما يتماشى وطبيعة العصر وروح الحياة المتغيرة والمتجددة دون نسيان ما قد تسببه المثيرات الجديدة من راديو و تلفزيون وصحف و مجلات، فالمشكلة المطروحة بين يدي ذوي الإختصاص هي أن يبحث هؤلاء عن مناهج جديدة و طرق قادرة على احتواء هذه التغيرات، ومن ثم تمكين الأطفال من التكيف مع طبيعة العصر المتغير، فالتغيرات تحدث في الظروف وفي الناس قبل أن تنعكس على النظام التربوي. وما يفعله التلفزيون مثلا نستدل منه على عدم وجود وساطة للتربية في كل ذلك فكيف يحتوي النظام التربوي إذن هذه المستجدات من أجل أن ينسج منها منهاجا تعليميا تربويا يتحكم في كل هذه المسائل. أو بعبارة أخرى كيف نحقق الإنسجام بين الغايات والوسائل ؟ هذا ما قد يتحقق مع نجاعة المناهج التربوية، وهذا أيضا ما قد يدفع بالنظام العام للمجتمع إلى محاولة ايجاد السبل اللازمة لبناء منهاج مقبول ومتغير حسب تغيرات النظام العام الذي يوجد بالمجتمع.

خاتمـــــــة :

يتفق الجميع على أن التربية هي من أجل أن يتكيف الأطفال مع وسطهم الإجتماعي، وأن تصبح لهم القدرة على اكتساب الهوية الإجتماعية في جميع ميادين الحياة آنيا و مستقبلا. لكن الشيء الذي يتعلمونه ونلقنهم إياه هو الثقافة السائدة في المجتمع الذي نعيش فيه، على أن نراعي في ذلك حسن إختيار الوسائل والطرائق الضرورية المؤدية للغرض.

فإنْ تمكنا من نقل الثقافة من حيث الأداء على حساب الجانب الآخر المتعلق بالوسائل والطرائق، فإننا نكون قد صنعنا مشكلة بين ما تهدف له التربية وبين ما يجري في الواقع. فالخلل إذن يكمن حسب نظرة مبحوثينا ليس في البرامج التي تحوي مواضيع متماشية مع الواقع بقدر ما تصيغه التصورات الخاطئة لهذا التلميذ ككفاءة موقوتة وكطاقة تنتظر التفجير دون إعارة أدنى اهتمام للتفاوت والفروقات الفردية، وإذا حسم الأمر بشكل نسبي، فإن المربون يرون من جهة أخرى أن الإهتمام بهم وبمستوياتهم الإجتماعية يؤهلهم إلى مستوى الأداء الجيد، ومن ثم الإنعكاس الإيجابي لسلوكيات تربوية صريحة و صحيحة.

وهذا ما جعل المدرسة الجزائرية تنجح في فترة زمنية معينة لأنها تقيدت بالموضوع الذي يجب أن نتابعه وبالكيفية والصيغة المؤدية إلى ذلك، فجمعت بين الأهداف والمبتغيات مستندة في ذلك إلى جملة من الوسائل فكان لها ذلك.

و لأن الأمر اليوم أصبح معكوسا تماما، فإنه يمكننا أن نقول بأنها تحولت من حالة تنشئتها لأخلاق التربية إلى حالة أخرى من التنشئة المتعلقة بالمقاومة الإجتماعية.

المراجـــــــع :

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830–1954 الجزء الثالث، الطبعة الاولى 1998 دار الغرب الإسلامي– بيروت لبنان

2- مصطفى زايد، التنمية الإجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1980) الطبعة الأولى 1986– ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر

3- Lakhdar Baghdad, Questionnement en Pédagogie la pratique de l'évaluation formative, ed Thala 2000

4- Nadji Abdnnasser, Assurer la qualité du système éducatif Année 2000

5- Bondon. Raymond, Bulle Nathalie Charkaoui, Ecole et société les paradoxes de la démocratie, ed PUF 2001

6- L'école Algérienne en attente de reforme, El Wattan 03/01/2000 n° 2756 . P4/5

7- Chiland, l'enfant, la famille, l'école, ed PUF 1989

التغيـــر القيمـــى
قـــراءة في أبعـــاد المفهـــوم

الأستاذة براهمية صونية

أستاذة مساعدة قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

جامعة فرحات عباس- سطيـف

مقدمـــة : تعد دراسة التغير القيمي من الدراسات ذات الأهمية الكبيرة، كونها تهدف إلى التعريف بالنسق القيمي السائد لدى جيل من الأجيال أو فئة من الفئات، مما يعني التعرف على موجهات العقل الاجتماعي والتعرف على المفاهيم التي تتمسك بها تلك الفئة من المجتمع من جهة والقيم التي تتعرض إلى التغير السريع أو البطيء من جهة أخرى. وتعد القيم بمثابة معالم للمجتمع وصور في عقول أفراده أنها بمثابة الإطار المرجعي الذي يوصل العقل الاجتماعي إلى أهدافه.

وتعد القيم واحدة من القضايا التي دار حولها جدل كبير نتيجة التغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع، ولا سيما مع تنامي موجات العولمة. وما رافقها من تطورات هائلة في شتى المجالات المجتمعية وما أحدثه ذلك من تغيرات في النسيج الاجتماعي والثقافي. فهنالك من يعتقد أن القيم ثابت.وغير قابلة للتغير. وهنالك آخرون لهم رأي أخر. إذ يشيرون إلى أن القيم تتغير باستمرار. وهو ما يؤثر على النظام الاجتماعي العام.

قراءة في بعض المفاهيم :

مفهوم القيم : يعد مفهوم القيم من أكثر مفاهيم العلوم الاجتماعية غموضا وارتباطا بعدد كبير من المفاهيم الأخرى كالاتجاهات والمعتقدات والدوافع والرغبات...الخ، ويرجع هذا الغموض إلى ارتباط المصطلح بالتراث الاجتماعي من جهة, ووقوعه على أرض مشتركة بين مجموعة من العلوم من جهة أخرى. وقد حاول الكثير من العلماء والمختصين وضع صياغة تعار يف محددة للقيم اتفقت في إطارها العام إلا أنها اختلفت من الناحية الفعلية فهي على العموم أكدت على أن القيم تنتج من الثقافة، المجتمع والشخصية.

وقد عرفها (فليب جاكوب) بأنها مستويات معيارية يتأثر بها الإنسان في اختياره بين بدائل السلوكيات المدركة[1]. كما عرفها تالكوت بارسونز بأنها عنصر في نسق رمزي مشترك يعتبر معيارا، أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في الموقف[2] كما تعرف القيم بأنها عبارة عن معايير وجدانية وفكرية يعتقد بها الأفراد، وبموجبها يتعاملون مع الأشياء بالقبول أو الرفض[3].

ونخلص إلى أن القيم هي مجموعة من المعتقدات والمبادئ التي يحملها الفرد بحيث تعمل على توجيه وضبط سلوكه من جهة وتنظيم علاقاته في المجتمع في جميع مبادين الحياة من جهة أخرى.

مفهوم القيم في علم الاجتماع : إن القيم في نظر علماء الاجتماع عنصرا هاما من عناصر البناء الاجتماعي، تتطور بتطور المجتمع الذي توجد فيه، فالقيم نسبية في ثقافة أي مجتمع وليست مطلقة تختلف من مجتمع لأخر، فلكل ثقافته ولكل معاييره الاجتماعية. كما يرى علماء الاجتماع أن القيم من صنع المجتمع، وإنها تعبر عن الواقع، فالقيم حقائق واقعية توجد في المجتمع.

مفهوم النسق القيمي :

إذا نظرنا إلى المجتمع نظرة تحليلية, فإننا نجده يتكون من عدة نظم كالنظام الاقتصادي والسياسي والديني,...الخ ويتكون كل نظام من قيم معينة تحدد هويته, ويعكس النظام من ناحية أخرى هذه القيم في مجموعة من المعايير التي قد تكون مكتوبة فتأخذ شكل قوانين أو شفهية فتأخذ شكل العرف أو العادة, وهذا ما يطلق عليه بالنسق القيمي.

مفهوم التغير القيمي : الواقع إن مفهوم التغير القيمي من المفاهيم التي يكتنفها الكثير من الغموض والتعقيد, فقد يضيق البعض من استخدام المفهوم ليقتصر على بعض العادات والتقاليد أو التغييرات المتتابعة والسريعة في الطرائق الشعبية, وقد يوسع البعض من استخدام

---

[1] ريسان عزيز داخل، دراسة في التغير القيمي في المجتمع العراقي، http://www.iraqpa.net 12/02/2009، 11/03/2009، 14: 22.

[2] ماجد الزيوت، الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق، الأردن، 2006، ط1، ص22.

[3] نورهان منير حسن فهمي، القيم الدينية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999، ص93.

المفهوم ليحتوي على كل التحولات في القيم الثقافية للمجتمع. من المعروف أن بعض أجزاء النسق القيمي سرعان ما يلحقها الفتور نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية متجددة, وكما كانت هذه الظروف تخضع لقانون التغير فان القيم بدورها لا تسلم من هذا التغير وحتى وان كانت تتسم بالثبات والديمومة.

إن عملية التغير الثقافي (والقيم جزء منها) يمكن أن تكون على شكـــل تغيرات طفيفـــة في العادات الموجودة, هذه التغيرات تبدأ محدودة الحجم, لكن مع تراكمها عبر الزمن تأخذ في الاتساع شيئا فشيئا، ثم تبدأ ممار هذا الاتساع بالظهور من خلال تحول القيمة إلى شكل جديد. والتغير في القيم عملية أساسية تصاحب التغير في بناء المجتمع, وتعني تغيرا في تسلسل القيم داخل النسق القيمي، وكذلك تغير مضمون القيمة وتوجهاتها, فنجد أن القيم ترتفع وتنخفض, وتتبادل المراتب فيما بينها، إلا أنها تختلف في سرعة التغير, فبعضها يتغير ببط مثل القيم الأخلاقية والروحية، وبعضها يتغير بسرعة كالقيم الاقتصادية (المرتبطة بالمال, الملبس,...)[4].

2- مكونات القيمة :

تتكون القيمة من ثلاث مكونات رئيسية هي :

المكون المعرفي : ويشمل المعارف والمعلومات النظرية وعن طريقه يمكن تعليم القيم، ويتصل هذا المكون بالقيمة التي نود تعليمها وحسب أهميتها وما تدل عليه من معاني مختلفة ومتعددة، وفي هذا الجانب تعرف البدائل الممكنة وينظر في عواقب كل بديل، ويقوم بالاختيار الحر والإرادي بين هذه البدائل.

المكون الوجداني : ويشمل الانفعالات والمشاعر والأحاسيس الداخلية التي لا تظهر. وعن طريقه يميل الفرد إلى قيمة معينة ويتصل هذا المكون بتقدير القيمة والاعتزاز والافتخار بها وهذا الجانب يشعر الفرد بالسعادة لاختيار القيمة ويعلن الاستعداد للتمسك بالقيمة على الملا.

---

[44]- فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية- مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية- دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ط2، ص28.

المكون السلوكي : وهذا الجانب هو الذي تظهر فيه القيمة على ارض الواقع فالقيمة تترجم إلى سلوك ظاهري عن طريق التفاعل، ويتصل هذا الجانب بممارسة القيمة أو السلوك الفعلي والأداء النفس حركي وفي هذا الجانب يقوم بممارسة القيمة وتكرار استخدامها في الحياة اليومية العادية.

3-القيمة عند بعض الرواد :

القيمة عند دوركايم : لقد اهتم دور كايم بمشكلة القيمة أي الجانب المعياري للحياة الاجتماعية ويظهر إسهامه في تأكيده على دور نسق القيمة في تحديد السلوك الاجتماعي وفي الحقيقة إن دور كايم وجه انتباه السوسيولوجيين إلى أهمية القيم والأفكار في الحياة ولتأكيد المستوى الاجتماعي للقيم فان دور كايم رفض العملية التقييمية التي يقوم بها الفرد ،ولقد وضع دور كايم كتاب بعنوان(تقسيم العمل) ولقد حاول في هذا الكتاب التصدي لدراسة التغيرات التي تحدث في المجتمع نتيجة للتكنولوجيا وكيف يؤثر ذلك في نسق القيم والتوقعات المشتركة وطبيعة النظام الأخلاقي، وأطلق دور كايم على ذلك اسم التضامن العضوي في مقابل التضامن الآلي فهذا الأخير عند دور كايم متأصل في نسق القيمة. وهكذا ففي المجتمعات غير الصناعية يتم الوصول إلى التكامل أو التضامن العضوي فانه نتيجة العلاقات المتداخلة لنسق مركب من تقييم العمل.

فإذا حاولنا الرجوع إلى المجتمع الجزائري نلاحظ أن الفرد الذي يعيش في بيئة ريفية يكسب أنماطا سلوكية معينة كالتشابه في نوع العمل مما يجعل علاقته الاجتماعية بمن يعيش معهم في تلك البيئة ترتكز على المعرفة الشخصية ورأي الجماعة، لكنه حينما ينتقل إلى العمل في المجال الصناعي في بيئة حضرية فانه يواجه أنماطا سلوكية مغايرة.

القيم عند ماكس فيبر : أما ماكس فيبر فان نظرته السوسيولوجية تتجلى في أن السلوك الذي تفرضه القيم هو سلوك يصدر أصلا لتحقيق قيمة اجتماعية معينة بالذات، ذلك انه حينما يسلك الفاعل الاجتماعي سلوكا وفقا لقيمة ما أو طبقا لمثل أعلى، إنما تفرض عليه هذه القيمة أن يوجه نمط سلوكه وفقا لها بمعنى القيم عبارة عن الوجهات التي تفرض نمط السلوك وشكله[5].

---

[5]- حميد خروف وآخرين، **الإشكالات النظرية والواقع**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص-ص، 110-111.

4- أهمية القيم : تلعب القيم دورا مهما في حياة الفرد والمجتمع، حيث تحتل مرتبة رفيعة في أحاديثنا وسلوكياتنا اليومية، ومما يؤكد هذه الأهمية تعدد وتنوع الدارسين لموضوع القيم باعتبارها انعكاسا للأسلوب الذي يفكر به الأشخاص، ومحددات هامة للسلوك الفردي والاجتماعي على السواء.

كما أنها توجه سلوك الأفراد وأحكامهم فيما يتصل بما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه من أشكال السلوك في ضوء ما يضعه المجتمع من قواعد ومعايير، وعليه يمكن اعتبار القيم الركيزة الأساسية في تشكيل كينونة المجتمع، وحماية البناء الاجتماعي من التدهور والانهيار.

"كما يتخذ بعض الباحثين من القيم الاجتماعية دليلا موجها في دراستهم للثقافة والشخصية ويعتمده الكثير من الباحثين الانثروبولوجيين والاجتماعيين كقاعدة عامة ترتكز عليها بحوثهم بشكل أو بأخر"[6] والقيم تفرض نفسها على الأفراد كمقاييس مشتركة يسخرونها في أي مجتمع كانوا لحل مشاكلهم وحسم خلافاتهم وتحقيق حالة من الإجماع والاتفاق الضمني والعلني حول قضايا مختلفة. "وتعمل القيم كقوى اجتماعية في تشكيل اتجاهات الاختيار عند الأفراد وهي التي توجه الفعل الاجتماعي نحو الأهداف الخاصة أو العامة، وكذلك تشكل المعايير التي بدورها تحكم على الفعل بالصواب أو الخطأ, وتعمل كمبررات أو كمرشد للسلوك, أكثر من هذا فان القيم هي ما ينبغي أن يكون أو الواجب آو المثال لأي تراث أو ثقافة"[7].

5- وظائف القيم : فصلت وظائف القيم ضمن محورين هما :

المحور الأول : وظائف القيم على المستوى الفردي :

- أنها تهيئ للأفراد اختيارات معينة تحدد السلوك الصادر عنهم، فهي تلعب دورا هاما في تشكيل الشخصية الفردية وتحديد أهدافها في إطار معياري صحيح.
- إنها تعطي الفرد إمكانية أداء ماهو مطلوب منه ليكون قادرا على التكيف والتوافق بصورة ايجابية.

---

[6] رسان عزيز داخل، مرجع سابق.

[7] محمد احمد بيومي، القيم وموجهات السلوك الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص- ص، 78-79.

❖ تحقق للفرد الإحساس بالأمان فهو يستعين بها على مواجهة ضعف نفسه والتحديات التي تواجهه في حياته.

❖ تعطي للفرد فرصة للتعبير عن نفسه وتأكيد ذاته.

❖ تدفع الفرد لتحسين إدراكه ومعتقداته لتتضح الرؤيا أمامه وبالتالي تساعده على فهمه العالم من حوله وتوسع إطاره الرجعي في فهم حياته وعلاقاته.

❖ تعمل على إصلاح الفرد نفسيا وخلقيا وتوجهه نحو الإحسان والواجب.

❖ تعمل على ضبط الفرد لشهواته كي لا تتغلب على عقله ووجدانه.

المحور الثاني : وظائف القيم على المستوى الاجتماعي :

❖ تحافظ على تماسك المجتمع، فتحدد له أهداف حياته ومثله العليا ومبادئه الثابتة.

❖ تساعد المجتمع على مواجهة التغيرات التي تحدث فيه بتحديد الاختيارات الصحيحة.

❖ تربط ثقافة المجتمع بعضها حتى تبدو متناسقة كما أنها تعمل على إعطاء النظم الاجتماعية أساسا عقليا يصبح عقيدة في ذهن أعضاء المجتمع المنتمين إلى هذه الثقافة.

❖ تقي المجتمع من الأنانية المفرطة والنزاعات والشهوات الطائشة، فالقيم والمبادئ في أي جماعة هي الهدف الذي يسعى جميع أعضائها للوصول إليه.

❖ تزود المجتمع بالصيغة التي يتعامل بها مع العالم وتحدد له أهداف ومبررات وجوده.[8]

6- خصائص القيم :

نظرا لما للقيم من أهمية بالغة سواء في حياة الأفراد أو المجتمعات فانه يستوجب التعرف على أهم خصائصها :

● تعتبر القيم لب الثقافة لأي مجتمع، بحيث أنها تمثل الرموز الثقافية التي تحدد ما مرغوب فيه وما مرغوب عنه.

[8] ماجد الزيود، مرجع سابق، ص-ص،27-28.

● تتميز القيم في المجتمع بأنها متوارثة من جيل لأخر عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية. إذ أنها تمثل أحد الروافد الأساسية للإرث التاريخي والثقافي لأي مجتمع.

● أنها على صلة وثيقة بممارسات وسلوكيات الإنسان في مختلف المواقف، بحيث يمكن التعرف على ما يمثله الفرد من قيم من خلال ما يصدر عنه من أقوال أو أفعال في كل موقف.

● تتميز القيم بأنها عامة أي موجودة لدى كافة المجتمعات.

● القيم ذات طبيعة مجتمعية مثل كافة الظواهر المجتمعية الأخرى ، تخضع للتغير نتيجة التركيب الداخلي لبناء المجتمع، أو نتيجة لضغوط خارجية على المجتمع ذاته، والتي تمثل في تأثير انفتاح المجتمع على الثقافات الخارجية وكذلك تأثير وسائل الإعلام[9].

● تكون القيمة مقبولة من قبل الفرد لأنها مكتسبة من خلال الجماعة التي ينتمي إليها ويتفاعل معها, لذلك نجده يرضى بها ويحكمها وعدالتها, لذا تكون احد مفاصل الضبط الاجتماعي،... وفي الواقع أن التضامن والتماسك الاجتماعي يحدد ويعرف من خلال القيم العامة التي يشترك فيها أعضاء الجماعة[10].

7- القيم بين الثبات والتغير :

إن القيم هي وسيلة نحكم من خلالها على ما هو مرغوب أو غير مرغوب فيه لتحقيق غرض معين، ومع إمكانية اختيار المفضل بسبب وجود البدائل ويختلف وزن وتأثير هذه القيمة من فرد لأخر ومن مجتمع لأخر ومن وقت لأخر, ويتفق معظم علماء الاجتماع على أن القيمة تتسم بالثبات أي أنها تعمل على أن تحافظ على بقائها واستمرارها وذلك لارتباطها بثقافة وشخصية أفراد المجتمع ارتباطا عاطفيا ووجدانيا من جهة ولأنها تعمل على إشباع حاجاتهم من جهة أخرى.

---

[9] أحمد حسين اللقاني، تدريس المواد الاجتماعية، عالم الكتب، القاهرة، الجزء2، ط4، 1990،ص- ص،165- 166.

[10] معن خالد عمر، البناء الاجتماعي- أنساقه ونظمه- دار الشروق للنشر والتوزيع،الأردن، 1996، ص120

إلا أن هذا الثبات ليس ثباتا مطلقا بل هو ثباتا نسبيا, أي أن القيم تتغير, وعلى الرغم مما تملكه القيم من قدرة على مقاومة التغير إلا أننا نلاحظ أنها تتغير داخل نفس المجتمع وان هذه القيم تتغير في تفصيلاتها وأشكالها تواجدها داخل النسق الثقافي في فترة زمنية معينة.

إذن لابد من وجود عوامل تؤدي إلى تفعيل هذا التغير القيمي، وسنتـــولى توضيحها كمـــا يلي :

أثر العامل الاقتصادي في تغير القيم :

يلعب الوضع الاقتصادي للفرد والمجتمع دوراً فاعلاً في تحديد نوع وطبيعة القيم السائدة والتي يتحدد من خلالها مكانة الفرد ومقدار ما يحظى به من تقدير واحترام داخل المجتمع، فمن المعروف والمعتاد عليه أن الأفراد الذين يتمتعون بمستوى اقتصادي جيد أو عالي عادة ما يحظون باحترام وتقدير جيدين وبمكانة اجتماعية متميزة بين أفراد المجتمع؛ على العكس من الآخرين الذين يعانون من العوز والفقر، حيث تكون مكانتهم متدنية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: أن المال يمكن أن يعطي حصانة وحماية للأفراد كما أنه يساعدهم ويمكنهم من حماية أنفسهم من التعرض للإصابة بالأمراض والمشاكل الصحية العادية كما أنه يبعدهم عن سؤال الآخرين والحاجة إلى مساعدتهم دون مقابل بل أن ذلك يتم عادة من خلال دفع ثمن مناسب لتلك الخدمات أو أنها تقدم من قبل الآخرين كنوع من التودد والتقرب إليهم. هذا بالإضافة إلى أن المال عادة ما يرتبط بالسلطة داخل المجتمع مما يدفع أصحاب المال إلى وضع أو تبني قيم ذات مضمون مادي تتناسب مع حالتهم ووضعهم وتدعم مكانتهم في المجتمع.

أثر العامل السياسي في تغير القيم : للأوضاع السياسية وكذلك طبيعة ونوع السلطة السياسية الحاكمة في المجتمع دورا فاعلا في تعزيز ورفع قيمة معينة على حساب قيما أخرى، حيث أن الأهداف التي تطمح إليها القيادات السياسية وما تسعى إلى خلقه من ظروف سياسية فإنها ستعمل على التأكيد على قيما معينة ورفعها وتعزيزها وإسنادها ما دامت تعمل على تحقيق أهداف هذه السلطة أما القيم التي تعمل على مناهضة الأهداف التي تسعى إليها السلطة الحاكمة فإنها سوف تُحارب بكل الوسائل المتاحة.

أثر العوامل الاجتماعية في تغير القيم :

تمثل الظروف والأوضاع والعلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وما تنضمة من تحديد لطبيعة التراتب الطبقي على أساس طبيعة الانتماءات والعلاقات القرابية وما يمكن أن تحتله

أو تمثله من موقع في سلم الهرم الاجتماعي على أساس هذا الانتماء والانتساب، فمثلا من ينتسبون أو يرجعون إلى عائلة أو جماعة معينة هم الذين يحتلون أو يمثلون الطبقة الاجتماعية المميزة أو الراقية في المجتمع ليس لشيء وإنما بمجرد انتسابهم أو انتمائهم إلى تلك الجماعة أو العائلة من دون الأخذ بنظر الاعتبار أية عوامل أو مميزات أخرى كالكفاءة والقدرة والانجاز والمهارة وغيرها من المميزات الأخرى.

أثر العامل الديني في تغير القيم : ومن ابرز العلماء الذين تناولوا هذا الموضوع باهتمام هو العالم الفرنسي (اميل دوركايم) والذي أشار إلى أن المجتمعات البدائية تقسم نظمها الدينية وفق أساسين هما : العقائد (أي الأفكار) والثاني هو الطقوس والشعائر(الممارساتوالسلوكيات). ويشير إلى أن كل منها يكمل الأخر، كما أنها تعمل معاً وترتبط وتتغلغل في جميع جوانب الحياة الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية. ويرى بعض المهتمين بهذا الموضوع أن العقائد الدينية والروحية والطقوس التي ترافقها هي ميادين تنطوي على اتجاهات اسقاطية تعبر عما يكمن في النفس وفي اللاشعور من المواقف والأزمات التي قد لا يعبر عنها بصورة صريحة ومفهومة، بل تتخذ صيغا وأشكالا رمزية، وتظهر البحوث الانثروبولوجية الصلة القوية بين أثر الواقع الاجتماعي والمحتوى النفسي لكثير من المعتقدات الدينية السائدة في المجتمع وبما أن الديانات مختلفة فأن معتقداتها هي الأخرى مختلفة ومتباينة، لذلك فأن أثرها وارتباطها في الواقع الاجتماعي المعاش وما يرتبط بها من مضامين نفسية وتأثيرات حياتية هي الأخرى مختلفة وبالتالي يمكن أن توحد وتخلق قيما اجتماعية هي الأخرى مختلفة.[11]

8- صراع القيم : يعتبر مفهوم صراع القيم من المفاهيم الحديثة نسبيا حيث تمت الإشارة إليه في ثنايا الأبحاث النفسية والاجتماعية أثناء الحديث عن ظاهرة الأنومي Anomie (اللامعيارية) في كتابات كل من إميل دور كايم وتالكوت بارسونز وروبرت ميرتون. وعلى الرغم من الإشارات الضمنية لهذا المفهوم، إلا أن الدراسات السوسيولوجية لم تشر بصراحة إلى مفهوم الصراع القيمي كمفهوم جدير بالاهتمام والدراسة. فهناك من يعرف الصراع القيمي على انه يعني" وجود عدم اتساق وانسجام داخل نسق القيم ينتج عن تباينها وتناقضها، ويقصد بتباين القيم، تغاير واختلاف وظيفة كل منها وتعارضها مع وظائف وغايات القيم الأخريات، ويرتبط هذا التباين في جوهره بالجماعات والطبقات والنظم الاجتماعية. أما تضاد القيم فهو وجود اتجاهين متعارضين أو أكثر من اتجاهات القيم، وقد

[11] ريسان عزيز داخل، مرجع سابق

يكون هذا التعارض بين وسائل كل منهما أو أهدافه كوجود وسيلة تقليدية تستند إلى العرف في مقابل عقلية أخرى متحررة تميل إلى التجديد والموازنة العقلية[12].

خاتمة : مما تقدم نستنتج أن اللافت للنظر اليوم هو التبدل والتغير المستمر الذي تعرفه منظومة القيم، إذ أن كل ما يحدث في المجتمع من تغيرات وعلى كافة المستويات وفي كافة المراحل يمكن أن يؤثر بشكل مباشر أوغير مباشر في إحداث تغيير في نوع وطبيعة القيم التي يعتمدها المجتمع، فمع كل هذا التطور الذي يشهده العالم تظل القيم هي الأكثر تعرضا للهدم والتقويض وإعادة البناء من جديد، العالم كله يسير في اتجاه نوع من التفسخ والتكون القيمي في آن، و الجزائر لا تشكل الاستثناء في هذا المجال، إنها معنية بهذا التحول الذي يمتد بتأثيراته إلى كافة تفاصيل المشهد المجتمعي.

قائمة المراجع :

1- ماجد الزيود، **الشباب والقيم في عالم متغير**، دار الشروق، الأردن، 2006، ط1.

2- نورهان منير حسن فهمي، **القيم الدينية من منظور الخدمة الاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999.

3- فوزية دياب، **القيم والعادات الاجتماعية**- مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

4- حميد خروف وآخرين، **الإشكالات النظرية والواقع**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.

5- محمد احمد بيومي، **القيم وموجهات السلوك الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006.

6- معن خالد عمر، **البناء الاجتماعي**- أنساقه ونظمه- دار الشروق للنشر والتوزيع،الأردن، 1996.

7- ريسان عزيز داخل، **دراسة في التغير القيمي في المجتمع العراقي**، 12/02/2009، http://www.iraqpa.net، 14:11/03/2009، 22.

8- أحمد حسين اللقاني، **تدريس المواد الاجتماعية**، عالم الكتب، القاهرة، الجزء2، ط4، 1990

[12] ماجد الزيود، مرجع سابق، ص100.

تصدع القيم وأثره في ظهور السلوكات المنحرفة والإجرامية في المجتمع الجزائري

د.سواكـــري الطاهـــر
أستاذ محاضر صنف "ب"
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا جامعـــة البليـــدة

مقدمـــــة :

ترتبط القيم مباشرة بالمعايير الاجتماعية فبقدر ما يكون السلوك مطابقا ومسايرا لهذه المعايير تكون قيمته كبيرة أو بالأخرى يكون في إطار القيم المعمول بها في المجتمع والقيم" **هي التعبير عن المبادئ العامة بواسطة مبدأ المفاضلة والمعتقدات الجماعية**"[1] وتمثـــل القـــيم في كـــل المجتمعات التصور الذي يحمله الأفراد حول المرغوب في المجتمع والـــذي يتـــرجم بواســـطة الأفكار الجماعية التي يحملها هؤلاء الأفراد.

وتشكل القيم في المجتمع منظومة قيمية تكون الإطار المرجعي للسلوك الإنساني وبذلك تؤثر في اختيار الأهداف وتحديد الوسائل والأساليب المؤدية إليها وهي من جهة تمثل نسقا مـــن المقاييس التي من خلالها يتم الحكم على الأشياء وعلى سلوك الأفراد. إن القيم تمثل محـــددا هاما من محددات السلوك وأنها لب الثقافة الإنسانية ،كما أن مفهوم المرغوب فيـــه حجـــر الزاوية في تحديد مدلول القيم، وهذا الأمر له وجاهته ذلك لأن القيم هي التي تحدد لنا ما هو مرغوب فيه ومرغوب عنه، وأنها مستويات قيمته تحكم من خلالها على كل من حولنا مـــن مكونات الثقافة وتوجه تفضيلاتنا الاجتماعية[2]. فالقيم الاجتماعية هي التي تدفع بـــالأفراد إلى اختيار السلوك المناسب في وضعيته محددة إذ تستعمل كدليل من أجل أن توجه الفعل في الظروف الخاصة والمحددة في الزمان والمكان المناسبان. وتتحدد القيمة في المرتبة المثالية وليس في مستوى الأشياء المحسوسة والأحداث، " **إن القيمة تندرج في الواقع بطريقة مزدوجة: إنها تبدو كمثال يستدعي انتماء أو يدعو إلى الاحترام، كما أنها تظهر في الأشياء والتصـــرفات التي تعبر عنها بطريقة محسوسة أو أكثر تحديدا بطريقة رمزية**"[3]. وهذا ما قصـــده إميـــل دوركايم عندما كتب قائلا" **إن القيم موضوعية كموضوعية الأشياء**".

إن الأفراد يجدون أنفسهم أمام منظومة معيارية بنوع من التقويم وتعتمد على سلم القيم قد يختلف عن التقديرات الشخصية للأفراد الذين يخضعون لها من سلطة مستمدة من الـــدين أو

المذهبية السائدة في المجتمع. وهذا ما يفسر لنا امتثال الأفراد لقواعد الضبط الاجتماعي من جهة والتزامهم بأهداف المجتمع من جهة ثانية وكيف تدعم هذه القيم طرق وأساليب الاحتفاظ بالمجتمع الذي يشكل وحدة مترابطة، متكاملة ومتميزة.(4)

وهنا لابد من التطرق إلى دور المعايير في تجسيد القيم في ثقافة ما وفي المقابل تعمل القيم على تشكيل الأسلوب الذي يتصرف به أفراد ثقافة ما إزاء ما يحيط بهم، " **ففي الثقافات التي تعلي من قيمة التعلم على سبيل المثال، فإن المعايير تشجع الطلبة على تكريس جانب كبير من طاقتهم للدراسة كما أنها تحفز الوالدين على التضحية بجانب كبير من الجهد والمال لتعليم أبنائهم**" (5). وتتفاوت القيم والمعايير وتختلف اختلافا من ثقافة إلى أخرى، فبعض الثقافات تسبغ قيمة عالية على النزعة الفردية بينما تشدد ثقافات أخرى على الاحتياجات المشتركة بين أفراد المجتمع، بل إن القيم قد تتناقض في المجتمع أو الجماعة الواحدة. فقد تميل بعض الجماعات أو الأفراد إلى التركيز على قيمة المعتقدات الدينية بينما تميل جماعات أخرى إلى إعطاء قيمة أعلى للتقدم والعلوم.

فالقيم معاني وأفكار مجردة جماعية حول الخير والشر، والصحيح والخطأ والمستحب والمكروه والمسموح والممنوع و" **يعبر التراث الشعبي عن مثل هذه القيم كالشجاعة والكرم والوفاء فيمجدها وقيم مضادة كالجبن والبخل والخداع فيعيبها**" (6) بهذا تمتزج القيم بأهداف الجماعة وتصبح من أسس التنشئة الاجتماعية.

والقيم هي ذاتية ونسبية مكانا وزمانا ولكل مجتمع قيمه الخاصة التي ينضوي تحتها الأفراد في سلوكهم، ونظام القيم هو الذي يتحكم في تصرفات الإنسان ويختلف من مجتمع لمجتمع ومن فرد لآخر في نفس المجتمع.(7) بمعنى أن لكل فرد طريقة خاصة في التعامل والتقيد بالقيم الاجتماعية حيث يوجد بعض الأفراد يلتزمون بقيمة احترام الوقت فتجدهم يحترمون المواعيد في تعاملهم مع الآخرين بينما نجد أفراد آخرين لا يلتزمون بهذه القيمة. وتعتبر القيم انعكاسا للمستوى الثقافي الخاص والعام للمجتمع، فالقيم هي دائما خاصة بمجتمع بعينه وهي كذلك تختص بفترة زمنية تاريخية، ذلك لأن القيم تتغير في الزمان كما أنها تتغير من مجتمع لآخر.

وبما أن القيم الاجتماعية نسبية وذاتية وطالما أنها متبدلة (متغيرة ومتطورة فهي لا تتصف بمجموعات يلتزم بها المجتمع مما يجعل تقسيمها وتصنيفها يلبي الغايات التي يرمي إليها الباحث إما طبقا لمحتواها (فنية، اجتماعية، دينية، سياسية واقتصادية...) أو لأهدافها ومقصدها فجاءت على شكل قيم تمثل غايات بحد ذاتها، كمبدأ المساواة والحرية والعدل أو على شكل وسائل في سبيل تحقيق غايات مثل القيم المعطاة إلى الشهادة التعليمية والنظافة وغيرها من القيم الاجتماعية الأخرى.(8)

ومن الباحثين من يتناولها من منظور الإلزام أو ترك الحرية في التعاطي معها، فنظروا إليها كقيم إجبارية، ملزمة لجميع الناس بحيث جاءت بصيغة الأمر والنهي كتنظيم العلاقات بين الجنسين أو كقيم تفضيلية مستحبة وهي التي ترسم ما يفضل أن يكون واجبا كاحترام المواعيد وإكرام الضيف أو ينظر إليها كقيم مثالية ترسم ما يجب أن يكون كالدعوة أن تكون المصلحة العامة متقدمة على المصلحة الخاصة.[9] وفي اعتقاد هؤلاء الباحثين أن مصدر القيم هو المجتمع ويرجعون القيم إلى العقل الجمعي، فالمجتمع في نظرهم هو أصل القيم ومصدر الإلزام.

ومن الباحثين من يتناولها أيضا من باب الانتشار ومستوى هذا الانتشار فيرون فيها قيما موجودة عند الجميع كالقيم المرتبطة بأهمية الزواج والتكاثر أو الالتزام بالدين أو قيم خاصة مرتبطة بمواقف ممارسة خاصة كتلك المتعلقة بمناسبات الأعياد أو الزواج، لأن كل طبقة اجتماعية أو كل مجتمع يتميز بمجموعة من التصورات والمثل التي يستمد منها الفرد أدواره" **فالإنسان يكتشف هذه القيم ويهتدي إليها بعقله نظرا لجاذبيتها وقدرتها على التأثير في رغباته، وهذا يعني أ، هذه الفلسفة للقيم تفترض أ ن القيمة لها وجود مستقل عن أي شيء خارج عنها**"[10] وهذا يفسر أن عقول الأفراد ليس متماثلة وهو ما يفسر بدوره اختلاف الناس في تقويم للأفعال والأشياء.

ويمكن أن نتكلم عن القيم المادية كأن يفضل التلميذ مغادرة المدرسة و العمل للكسب، بجلا من متابعة الدراسة أو كذلك الرجل الذي يهمه في اختيار زوجته ما تكسبه من رصيد مالي أو مركز اجتماعي دون النظر إلى الأمور الأخرى، كالأخلاق أو الالتزام بالدين وعن القيم المعنوية كان يفضل التلميذ متابعة الدراسة على أن يهتم بجمع المال أو كذلك الرجل الذي يضع الأخلاق والدين والثقافة في مقدمة موصفات زوجة المستقبل.

كثيرا ما تتغير القيم والمعايير الثقافية بمرور الزمن، وكثير من المعايير التي قد تكون شبه مألوفة في كثير من المجتمعات ثم تندثر فاليوم مثلا بعض السلوكات الاجتماعية المنتشرة في الوقت الحاضر قد تبدو متناقضة مع القيم التي كانت سائدة في الماضي.

إن القيم الاجتماعية يمكن اعتبارها نواة التنظيم الاجتماعي لذا إذا تصعدت فان التفكك الاجتماعي يبدأ مفعوله. ومعظم حالات التفكك تحصل بسبب حدوث أزمات اجتماعية تعمل على تفرق حاد في أنشطة الجماعة الاجتماعية الذي يتطلب تكيف للعادات والأعراف المستجدة لان الوضع الاجتماعي تبدل بالنسبة لها، فضلا عن كون " **الأزمات الاجتماعية تولد عدة أزمات فردية تلزمهم و تجبرهم على تغيير سلوكهم الذي اعتادوا عليه وألفوه**، والمشكلة تكون أعسر إذا لم يكن لدى الجماعة الاجتماعية بدائل جديدة لما تصدع

من قبل الأزمة التي أضرت بها " [11]. إن التغيرات الاجتماعية المفاجئة تؤدي إلى انهيار وتصدع القيم السائدة لتحل محلها قيم جديدة، وعلى حسب تعبير أيميل دوركايم المجتمع يصبح يعيش في حالة اللامعيارية (anomie) مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الانتحار في حالة التغير القيمي الذي يحدث نتيجة التغيرات الاجتماعية يعيش الفرد في اضطرابات حين يد نفسه في فجوة بين القيم المثلى التي يتعلمها من خلال التنشئة الاجتماعية وبين الواقع الذي يتناقض لما تعلمه، فهو يتعلم بعض القيم المرتبطة بالأمانة ولكن في الواقع يرى صورا عديدة للخيانة وعدم صيانة الأمانة وحين تختل أمامه الموازين وتهتز القيم يتسرب الشك إليه في شيء وتنهار ثقته و تتكون لديه مشاعر النقمة والعدوان [12]، ها قد يدفعه إلى دخول عالم الانحراف والجريمة. إن التغيرات الاجتماعية تحدث بدورها تغيير في النسيج الاجتماعي مما يعمل على عدم خضوعه للضوابط المعيارية والقيمية التي أحبكته عبر الزمن إلا أن هذا النسيج لا يبقى على ما هو عليه، بل يتطور بالتدرج من خلال الأجيال المتعاقبة ومن خلال ما يتأثر من مؤثرات خارجية وداخلية.

وفي ظل التغيرات العالمية المعاصرة يلاحظ تراجع دور العملية الثقافية والاجتماعية في المجتمعات التقليدية، هذه التغيرات تعمل على تهديد منظومة القيم الأصيلة ويشكل نوعا من الازدواجية الثقافية التي تجتمع فيها تناقضات الأصالة والمعاصرة مما يؤدي إلى تهميش أو تغيير ملامح الثقافية الوطنية [13]. إن التغيرات الاجتماعية والثقافية المتسارعة اليوم تجعل الفرد يعيش صدمة ثقافية قيمية، وهي التغيرات التي تضع الأفراد و خاصة الشباب في مواجهة قيم جديدة غير مألوفة يتوجب أن يتمثلها وذلك يؤدي إلى إحداث خلل في تكيف الشباب وانهيارهم.

إن المجتمع إذا أصابه تغيرا معينا فانه يصيب ثقافته تباعا ذلك التغير الذي يحدث لثقافة المجتمع عن طريق نظرية عملية جديدة أو تطور تكنولوجي أو عقيدة دينية فان ذلك يؤدي إلى تغير في أشكال تفاعل الأفراد. والتغير الذي يحدث في البناء الاجتماعي يتبعه تغيرا في القيم الثقافية والمعتقدات بتعبير أخر إن " **الأنماط الثقافية الجديدة تضاف إلى القديمة التي بدورها تقوم بتغيير أو تعديل ادوار أفراد المجتمع إن هذه التغيرات البنائية تحصل بسبب التغيرات التي تصيد القيم الاجتماعية فإذا كانت منسجمة مع معاني ودلائل القيم المتغيرة** "[14] فلا يحدث صراعا بين العادات والتقاليد السائدة في المجتمع مع متطلبات التغير الجديد وهنا يكون التفكك الاجتماعي احد أوجه الصراع.

و حسب وديع الشكور يمكن أن يكون تناقض بين نظام القيم و التركيب الاجتماعي، لذلك لا يعتبر هذا التناقض تناقضا اجتماعيا و لا ثقافيا بل هو تناقض بين التركيب الثقافي

والتركيب الاجتماعي حيث نجد أن الفرد قد يتشرب قيما لا يسمح التركيب الاجتماعي له بتحقيقها وأن الفرد يتعلم أن مخالفة القوانين والقيم يجلب له العقاب المادي والمعنوي، ثم تجد على ارض الواقع أن المجتمع لا يقوم بعقاب الأشخاص المخالفين لهذه القيم بل قد ينعم عليهم المجتمع بمراكز اجتماعية عالية [15] كان يلاحظ الفرد بعض الأشخاص يحققون الثورة بطرق غير مشروعة في المجتمع في الوقت نفسه أن هذه الطرق يعاقب عليه القانون.

ومن العوامل المؤثرة على القيم لدى الشباب هناك التقنيات الحديثة و يذكر (شومان) أن معظم هذه التقنيات مستوردة و تعتمد على صور ورموز معلومات و دلالات تنتمي للثقافة الغربية، كما تفيض بالعنف و تعلي من شان القوة وتعزز قيم الاستهلاك والروح الفردية، والتي قد لا تتفق وأسس ومقومات الثقافية العربية الإسلامية. هذا بالإضافة إلى تأثيرها على جوانب التفاعل بين الآباء والأبناء داخل نطاق الأسرة [16]، و ذلك لاستهلاكهم ما يبث في شاشات التلفزيون حيث يظهر الصراع بين الأجيال نتيجة تبني الأبناء قيم جديدة تختلف عن تلك القيم الموجودة عند الآباء.

ففي المجتمعات العربية أصبح الشباب يتصرفون بطريقة تخالف القيم السائدة في هذه المجتمعات مثل طريقة للباس و الكلام و التي تتعارض مع القيم الأخلاقية و الدينية " **إن القيم الاجتماعية إذا أصابها الضعف في ممارسة قوتها بسبب قدمها أو ظهور اتجاهات احتماعية جديدة مناهضة لها عندئذ يحصل التفكك** " [17]. وعندما تتصدع تحديدات القيم العامة يحصل التفكك الذي يعطي مؤشرا على تأثير التغير الاجتماعي على حدوث الصراع القيمي بين ما هو جديد وما هو قديم.

إن الشباب الجامعي في المجتمعات العربية يعيش معظمهم حالة تناقض لا مثيل له و حالة صراع بين قيمه و أهدافه وبين قيم وأهداف المجتمع الذي الذي يعيش في إطار، فقد سادت القيم المادية وعدم تقدير الوقت وأهميته وعدم الرغبة في الدراسة و عدم احترام الكبار والتبعية في سلوكاته وأفكاره وأفعاله لكل ما هو مستورد وغربي [18] ولعل تفشي هذه الوضعية في حياة الشباب داخل البيئة الجامعية يؤدي إلى إحساسهم بالصراعات القيمية بسبب التباين و التناقض بين ما هو منتشر داخل الجامعة و خارجها و بين الواقع والطموح.

وتتعرض القيم المعنوية والدينية والأخلاقية إلى الانهيار حين تطغى المصالح المادية على حياة الأفراد ولا تؤخذ القيم الدينية والأخلاقية في الاعتبار فإن الفرد يقع في صراع يولد لديه التمرد على الواقع سلوك عدواني عن طريق الجريمة والانحراف أو الإدمان أو غيرها من أعراض الأمراض الاجتماعية ويظهر هذا الانهيار في القيم على النحو التالي[19] :

- عدم احترام العادات والتقاليد وأنماط السلوك المتعارف عليه اجتماعيا

- سيطرة روح الأنانية بين أفراد الأسرة.
- عدم تأدية الشعائر الدينية
- احتقار نظام الأسرة وعدم التقيد بالضوابط الاجتماعية التي تصبح بنظر الأطفال المنحرفين جامدة مما قد يدفعهم احترامها وإلى الانحراف عنها والتقليل من قوتها وسيطرتها.

إن الفرد الذي يحمل القيم السلبية والمفككة والذي تربطه علاقة ضعيفة أو هامشية بالآخرين لا يتورع عن ارتكاب الأفعال الإجرامية التي تضر بالمجتمع وتعطل مسيرته وتل ببنائه التكويني. ومن الجدير بالملاحظة أنه " عندما تكون القيم غير غادرة على ضبط سلوك الفرد بسبب هامشيتها وتخلف توجهاتها وعندما تكون العلاقات متحللة "[20] وتصبح تتصف بالجمود والتخلف فإن الأجواء الاجتماعية تتحول إلى أجواء متناقضة ومشجعة على الانفعالات وتساعد السلوكات الإنحرافية والإجرامية .

إن ارتفاع المتزايد للجريمة في بعض المجتمعات يفسر بالتغيرات العميقة التي عرفتها هذه المجتمعات " **والتحولات في القيم المعروفة التي تحدد سلوك الأفراد في علاقتهم مع الآخرين. مع ظهور الحرية الفردية وقوة الفعل الفردي التي أصبحت هي الفاصلة عند الكثير من الأفراد** "[21]. حيث تراجع احترام حاجيات الجماعة، وانخفض الحوار بين الأجيال بسبب ضعف التماسك العائلي والقيم المادية بمتطلبات الحاضر أخذت مكانها في سلم القيم محل الأهداف الروحية وغير المادية.

لقد كان للتغيرات الاجتماعية والتحولات الثقافية العميقة تأثيرا على المجتمعات الصناعية في نهاية القرن الماضي حيث أصبح هناك ارتباط بما تحمله الثقافة من قيم ومعايير بفكرة الانحراف والعقاب[22]، حيث دأب علماء الاجتماع إلى دراسة علاقة التصدع القيم وظهور السلوك الانحرافي والإجرامي في المجتمعات. وقد لاحظ دوركايم أثناء التغيرات الاجتماعية المفاجئة تتغير ظروف الحياة فلا يبقى المعيار الذي انتظمت له الحاجات كما هو فحين يحدث النمو المفاجئ يضطرب الناس دون إمكانية التوصل إلى مقياس جديد بطريقة مرتجلة حيث يحتاج الوعي العام وقتا لتصنيف الناس والأشياء وهناك تستطيع القوى الاجتماعية استعادة التوازن حيث تصبح القيم القديمة غير معروفة ويفقد الانتظام لمدة من الزمن وتصبح الحدود غير واضحة بينما هو مرغوب وما هو غير مرغوب وبينما هو مسموح به وما هو غير مسموح به. أما روبرت ميرتون فقد تصور اللامعيارية (الأنوميا) على أنه انهيار في البناء الثقافي، يحدث بصفة خاصة عندما ينشأ انفصال بين المعايير الثقافية والأهداف التي تحددها الثقافة، وبين قدرة أعضاء الجماعة كما يحددها البناء الاجتماعي، على التصرف تصرفا منسقا مع

هذه المعايير والأهداف[23]. وفي ضوء هذا التصور الذي قدمه ميرتون تساعد القيم الثقافية في ظهور السلوك المنحرف، الذي قد لا يتفق مع ما تأمر به هذه القيم نفسها.

ويعمل البناء الاجتماعي على وضع الحدود والقيود على القيم الثقافية، بحيث الإتيان بالسلوك الذي يتفق مع هذه القيم أمرا ميسورا بالنسبة لفئة من الناس يحتلون مراكز اجتماعية معينة في المجتمع وأمرا صعبا ومستحيلا بالنسبة لفئات أخرى. والبناء الاجتماعي إما أن يقوم بمهمته كحاجز أو كمساعد على تنفيذ الشرائع الثقافية[24]. وحسب ميرتون أن لما البناء الاجتماعي لا يمنح الفرص لبعض الأفراد لتحقيق أهدافهم يضطرون إلى الخروج عن القيم الثقافية السائدة في المجتمع وذلك باللجوء إلى الوسائل غير المشروعة لتحقيق أهدافهم والتي تتمثل في السلوكات المنحرفة.

وبخصوص المجتمع الجزائري الذي شهد بدوره بعد الاستقلال تغيرات اجتماعية والتي تمثلت في هجرة جماعية كبيرة حيث تم تسجيل أكثر من 100.000 شخصا يهاجرون كل سنة إلى المدن بحثا عن العمل وحياة أفضل عن طريق إيجاد فرص العمل والمسكن[25]. غير أن هذه الهجرة وقعت دون توفير الشغل، السكن، الخدمات الاجتماعية وقد نتج عن هذا التضخم ضغوطات كبيرة على المصالح العامة في المدن الكبرى.

وغالبا ما تبدأ هذه الهجرة بالفرد منعزلا وتنتهي بالهجرة موفقة بالعائلة كلها. إن المشكلة الأساسية التي واجهها المهاجرون هي عدم تكيفهم مع حياة المدينة حيث وجدوا في هذه الحياة قيما جديدة لم تكن معروفة في حياة الريف. وتمركز هؤلاء المهاجرون في الأحياء القصديرية والتي يتعشعش فيها أنماط عديدة من السلوكات العديدة، وتقع هذه الأحياء القصديرية في ضواحي المدينة. وفي شرحه لأسباب الهجرة الريفية في المجتمع الجزائري والتفكك الاجتماعي كتب (Grand Guillaume) ما يلي: " يلتق بطالو الريف مع الجماهير العاطلين في المدينة وهذا من أجل الحصول على عمل والتمتع بنوع من الحياة فيها "[26]. وقد نتج عن هذا التخلل الاجتماعي ارتفاع الجرائم بشتى أنواعها كالسرقة، جنوح الأحداث، استهلاك المخدرات والانتحار بسبب اليأس نتيجة صعوبة الحصول على فرص الحياة كالعمل، السكن، ومتطلبات الحياة المختلفة.

وفي دراسة للأحياء الغير المخططة وانعكاساتها النفسية، الاجتماعية على الشباب يعرف الباحث علي بوعناقة الأحياء المخططة هو " **ذلك الوسط السكني الذي أقيم في مكان غير معد وغير صالح للسكن ولا يرتبط بمركز المدينة عن طريق وسائل النقل المباشرة ولا تمتد إليه يد النظافة، كما أن الماء الصالح للشرب لا يصله باستمرار ولا تتوفر فيه المرافق الأولية كمجاري صرف المياه، وجمع القاذورات. صنعت بيوته في الغالب من الطوب والقصدير**

وأحيانا بالاسمنت، ضيقة، متداخلة، متزاحمة، غير مهواة تقريبا، أغلب مساكنه عبارة عن غرفة واحدة مخصصة لكل الحاجات، ليعيش فيها بين 8و12 فردا "[27].

وقد تبين من هذه الدراسة أنه يوجد في الأحياء الغير المخططة مجموعة من الظواهر الاجتماعية منها الانحراف المبكر والجريمة، وأن الأفراد الذين يسكنون هذه الأحياء غالبا ما يلجئون إلى التدخين بنسبة 98 % وإلى تناول الخمور وذلك بنسبة 33 % [28]. وعن سبب لجوء هؤلاء الأفراد إلى السلوك المنحرف وعدم تكيفهم مع حياة المدينة التي تتميز بظهور النزعة الفردية فصفة التعاون والتآزر التي كانت تتميز بها الحياة الريفية حلت محلها الأنانية في المدينة، فالهدف الرئيسي في العلاقات الاجتماعية لسكان المدينة هو مصالحهم الخاصة، وعليه فالنزعة الفردية الحادة والتنافس في المناطق الحضارية تفسران إلى درجة كبيرة ارتفاع الجريمة مثل تناول المخدرات واللجوء إلى الانتحار وانتشار الأمراض العقلية في هذه المناطق[29].

يتميز الحياة الحضرية في المجتمع الجزائري بالتغير الاجتماعي والثقافي والذي ترتب عن ظهور حركة التصنيع، التعليم وتطور وسائل الاتصال والإعلام كما أن صيغة حجم العائلة العصرية ومفهوم المساواة للزواج أحدثا صراعا مع المفهوم التقليدي للأسرة، وصراع الأفكار والقيم هذا يكون عادة في المدينة بين الأجيال والذي أدى إلى إضعاف عملية الضبط الاجتماعي وبالتالي ساهم في أنماط مختلفة للسلوكات الإجرامية كالسرقة، الاختطاف، جنوح الأحداث والانتحار وغيرها من السلوكات الإجرامية.

ويعتبر التعليم من أهم عوامل التغير الاجتماعي وإحدى القوى المحررة للأفراد والمجتمع ، فكان له الفضل في زيادة طموحات الأفراد في مواصلة التعليم ، ومكنه من الإحساس بالمسؤولية في اتخاذ القرارات الهامة التي يرونها تتوافق مصلحتهم من جهة ومن جهة أخرى استطاعوا أن يفرضوا وجودهم من خلال مستواهم التعليمي مما سمح لهم من الاطلاع على مختلف الثقافات ومقارنة ما اكتسبوه واستخلاص قيمهم الخاصة فأدى بهم إلى تخليهم عن بعض القيم التي وجدوها لا تتماشى ومتطلبات الحياة العصرية.

وأهم ما يميز المجتمع الجزائري هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره بما هو مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي تخضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي للأفراد والجماعات. ويتجلى ذلك الاختلال القيمي "**بحدة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل و أنماط السلوك والعلاقات، و في الوقت ذاته معيارا لتقويم تلك النماذج والأنماط الفعلية، مقابل نموذج قيمي مثالي**"[30]. ففي هذه الوضعية يعيش الأفراد نوع من الضياع الاجتماعي في مجتمع عجز عن تحقيق الانتقال من

وضعية تقليدية متميزة بسيطرة بنى اجتماعية قائمة على روابط الدم والعرق والانتماء إلى مجموعات تضامنية محدودة في الزمان والمكان، وفي عزلة عن التفاعل مع المحيط ومواجهة التحديات و الضغوطات التي يفرضها وسط ثقافي متنوع ومتجدد في بناءه وتعابيره ودلالاته القيمية والمعيارية [31].

ومن أنماط الجرائم المنتشرة في المجتمع الجزائري ظاهرة الانتحار حيث نجد أن فئة الشباب هي الأكثر إقبالا على هذا السلوك و خاصة عند الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و25 سنة و 26 و32 سنة، لكون فئة الشباب الفئة الأكثر عرضة لآثار الانقلابات الاجتماعية. فالشباب المنتحر يعبر ضمنيا عن حالة انسداد أفقي لتربيته الأسرية نتيجة عدم فعالية ما كان ينتظره من دور حقوقي يتزله منزلة وفقا لصورة هذا النموذج وعليه فهو بانتحاره يعبر عن موقف فردي يعكس رفضا ومواجهة مع قيم اجتماعية يراها غير قادرة عن استيعابه كعضو فاعل ومفيد ضمن تجليات هذا النموذج الإنساني (المواطن الصالح)[32]. فالفرد يصاب بالاحباطات نتيجة عدم فعالية القيم التي اكتسبها من خلال التنشئة الاجتماعية بحيث لا تحقق هذه القيم للفرد المكانة التي يستحقها داخل بعض المؤسسات الاجتماعية والتي تمارس ضغطا وتوجيها على الأفراد وفقا للصورة العامة للإنسان النموذج في المجتمع وليس وفقا للصورة التي رسمتها إياه التنشئة الأسرية. ففي حالة التغير القيمي تصبح القيم المبجلة غير معروفة ويفقد الانتظام لمدة من الزمن وتصبح الحدود بين الممكن والمستحيل وبين العدل والظلم، كما تضيع الحدود بين المطالب والآمال المشروعة وغير المشروعة، و هنا يصبح الأفراد يعيشون في حالة اللامعيارية على حسب تعبير إميل دوركايم.

ويرى البروفسور "بن سماعيل بلقاسم" أن كون الشباب ينتحرون أكثر لكونهم الأكثر عرضة لأثار الانقلابات الاجتماعية والتي تؤثر على البناء الهوياتي لديهم[33] . ففئة الشباب التي تعاني من تفاقم مشكل البطالة وأزمة السكن، وتأخر سن الزواج تحتاج إلى رعاية أسرية خاصة لما لهذه المرحلة من خصوصية في بناء شخصية الفرد وتوجيهها من خلال بناء هوية واضحة المعالم تمكن الشباب من تلمس طريق المستقبل بثقة وثبات، لكن في ظل محيط اجتماعي هو يبحث عن ذاته وعن هويته، فهذا يبدو صعب التحقيق. ولقد كشفت الدراسات عن تأثير التغير الاجتماعي على النسق القيمي في المجتمع الجزائري خلال أكثر من ثلاثة عقود، "**حيث كان لها أعمق الأثر على النسق القيمي و تغيره وبخاصة في المجال الأسري والتعليمي والاقتصادي والديني والسياسي**"[34] وهي عبارة عن أنساق فرعية متفاعلة ومتبادلة التأثير مع بقية الأنساق الاجتماعية الأخرى.

قد لوحظ في السنوات الأخيرة حدوث تحولات بنيوية حادة وسريعة ومتلاحقة أثرت وبشدة على مكونات البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع الجزائري، كما أثـرتن في الفرد الجزائري لدرجة جعلت النسق القيمي يتعرض إلى الخطر وأن الانتماء بوصـفه قيمـة ايجابية بدأت جدوته تتقلص لدى البعض، ويتمثل ذلك في العديد من المظاهر والمواقف ولعل أبرز هذه المظاهر ما يلي[35] :

- اللامبالاة: وتتمثل في عدم اهتمام الفرد بغيره من الأفراد الآخرين.
- الاغتراب : و يتمثل في شعور الفرد بأن المجتمع لا يعطيه أهمية و أنه لا قيمة له في المجتمع، ويؤدي ذلك إلى تقليل الفرد من أهدافه وطموحاته وفقدان الدافعية نحو المشـاركة الفعالـة والتفاعل في المجتمع.
- ارتفاع معدل الجريمة : زيادة درجة العدوانية والعنف واللجوء إلى السلوك الإجرامـي في مختلف الوضعيات وظهور أنماط جديدة من السلوك المرضي والرغبة في الربح السريع.
- غلبة القيم المادية في المجتمع: حيث أصبح النظر إلى المال على أنه الآلية التي تمكن الفرد من إشباع حاجاته و طموحاته بغض النظر عن مصدر هذا المال، حيث انهارت القيم الأصـيلة مثل المحبة بين أعضاء الأسرة الواحدة وتحول كل فرد منها إلى شيء مادي بالنسبة للآخر.

وفي الأخير يمكن القول أن تصدع القيم الأصيلة في المجتمع الجزائري ساهم في تفشي ظاهرة الإجرام بشتى أشكاله وأنماطه، فالقيم التي كانت تضبط سلوكات الأفراد أصـبحت غـير فعالة، وحتى الأفراد الذين بقوا متمسكين بهذه القيم أصبحوا مهمشـين في المجتمع الجزائري بسبب ظهور قيم جديدة تحكم علاقات الأفراد وتمنحهم المكانات العليا داخل المجتمع ومـن بين هذه القيم، نجد القيم المادية وقيم الربح السريع والسهل وتهميش قيمة العمـل وبـذل الجهود، هذا التصدع للقيم الاجتماعية الأصيلة أدى إلى ظهور السلوكات الإجرامية بمختلف أشكالها مثل الاختلاس، السرقة، التزوير، تبييض الأموال، القتل، الاختطاف، الاغتصـاب والانتحار وغيرها من السلوكات الإجرامية الأخرى.

قائمـــــة المراجـــــع :

1- Rymond Boudon et al : **Dictionnaire de sociologie**, Bussière, France, 2005, P243

2- مراد زعيمي: **علم الاجتماع، رؤية نقدية**، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعيـــة، الجزائـــر، 2004، ص 185.

3- غي روشي: **مدخل إلى علم الاجتماع العام، الفعل الاجتمـــاعي**، ترجمـــة مصـــطفى دندشيلي، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1983، ص .89

4- مراد زعيمي: مرجع سبق ذكره، ص .185

5- أنتوني غذنر: **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصباغ، مركز الدراسات الوحـــدة العربيـــة، لبنان، 2005، ص 83.

6- إبراهيم عثمان: **مقدمة في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشـــر و التوزيـــع، عمـــان، الأردن، 2007، ص .166

7- وديع خليل الشكور: **أمراض المجتمع**، الأسباب، الأصناف، التفسير، الوقاية و العـــلاج، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 1998، ص .79

8- نفس المرجع، ص .80

9- نفس المرجع، ص .80

10- مراد زعيمي: مرجع سبق ذكره، ص .188

11- معز خليل عمر: **المشكلات الاجتماعية**، دار الشروق للنشـــر و التوزيـــع، عمـــان، الأردن، 2000، ص .65

12- وديع خليل الشكور: مرجع سبق ذكره، ص .86

13- ماجد الزيود: **الشباب و القيم في عالم متغير**، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمـــان، الأردن، 2006، ص .84

14- معز خليل عمر: **التفكك الاجتماعي**، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص .75

15- ماجد الزيود: مرجع سبق ذكره، ص .131

19- وديع خليل الشكور: مرجع سبق ذكره، ص .42

20- إحسان محمد الحسن: **علم الاجتماع الجريمة**، دار وائل، عمان، الأردن، 2008، ص 294.

21- George Picca : **La criminologie, Que sais-je**, PUF-Paris, 2000, P46.

22- Denis Szabo : **science et crime**, Libraire J.VRIX. Paris, 1986, P15.

23- محمد عارف: **الجريمة و المجتمع-نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي**، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 1975، ص .770

24- نفس المرجع، ص .771

25- علي مانع: **جنوح الأحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة**، دراسة في علم الإجرام المقارن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص.37

26- نفس المرجع، ص .38

27- علي بوعناقة: **الأحياء غير المخططة و انعكاساتها النفسية و الاجتماعية على الشباب**- دراسة ميدانية مقارنة في مدينة جزائرية في علي الكنز وآخرون، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996، ص .317

28- نفس المرجع، ص .320

29- علي مانع: مرجع سبق ذكره، ص .38

30- العياشي عنصر: **سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر في علي الكنز و آخرون**: مرجع سبق ذكره، ص .183

31- نفس المرجع، ص .184

32- أنظر سواكري الطاهر: **موقف الصحافة المكتوبة من ظاهرة لانتحار في المجتمع الجزائري**، دراسة تحليلية لمقالات يومية الخبر الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص جنائي، رسالة غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.

33- Bel Kassem Bensmail : **Suicide et culture au Maghreb**, L'harmattan, Paris, France, 1999, P18.

34- طاهر محمد بوشلوش : **التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999)**، دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي، دار بن مرابط للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص .495

35- نفس المرجع، ص 510.

التنشئة الاجتماعية للأبناء في الأسرة الجزائرية قراءة سوسيو-ثقافية لمظاهر ودلالات التغير القيمي

عيســـات العمري
قسم علم الاجتماع جامعة سطيـف

مقدمـــــة :

تعد التنشئة الاجتماعية عملية محورية في حياة الكائن البشري برمتها، وبأبعادها ومراحلها الأربعة (المرحلة الجنينية، مرحلة الإنجاب إلى الوفاة، مرحلة الحياة البرزخية، والمرحلة الأبدية -يوم القيامة-) وغني عن البيان أن هذه الأخيرة كانت ولاتزال محل اهتمام العديد من الدارسين في مختلف العلوم (علم النفس، علوم التربية، علم الاجتماع، علم النفس الاجتماعي...الخ)، فهي بذلك العملية التي تساهم في تحويل الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي ـــ حسب طبيعة احتياجات وخصوصية كل مرحلة عمرية للإنسان ـــ، عن طريق جملة من الوظائف والأدوار تقوم بأدائها مؤسسات اجتماعية مختلفة (الأسرة، المدرسة، دور العبادة، وسائل الإعلام، الأطر الجمعوية ...الخ).

وتعد الأسرة إحدى أهم هذه المؤسسات والأنساق التي تقع على عاتقها عملية الإعداد والتنشئة الاجتماعية للأفراد ؛ فـــإذا كانت بالأمس القريب قد أدت أدوارا رياديـــــة في غرس القيم والمعايير والاتجاهات، والحفاظ علي توريث العادات والتقاليد ونقلها من جيل إلى آخر، فإنها اليوم بفعل التغيرات الحاصلة جراء مجموعة من الأسباب المختلفة أهمها : موجة العولمة الجارفة التي أثرت على وظيفة هذا النسق، ففسحت المجال إلى إحلال ثقافة قيمية شرسة دخيلة لا تعترف بمنطق الخصوصية للموروث الثقافي والقيمي للمجتمعات.

ولما كان المجتمع الجزائري ليس بمعزل عن هذا العالم، فإنه كان عرضة لهذه الهيمنة الثقافية الدخيلة على حساب منظومته القيمية الأصيلة؛ ويتجلى كل ذلك من خلال بروز أنماط وسلوكات توحي بالإغتراب القيمي على المستوى الفردي والاجتماعي، الشيئ الذي ولد

صراعا قيميا بات يهدد الموروث الثقافي والحضاري للأفراد ومنه للكيان المجتمعي على الإطلاق، وتزداد تجليات ودلالات كل هذا يوما بعد يوم.

وهذا ما سنحاول الوقوف عنده في هذه المداخلة - المتواضعة - وذلك من خلال قراءة سوسيو-ثقافية لأهم الدلالات والمظاهر التي تبرز طبيعة الصراع القيمي الحامي الوطيس في الوسط الأسري بالمجتمع الجزائري بين ما هو قيمي دخيل وما هو أصيل، وأثر كل ذلك على التنشئة الاجتماعية للأبناء.

أولا : محاذير مفهومية :

من المتعارف عليه أن "المعيار الأول لتصميم بحث دقيق هو الاهتمام بجميع التغيرات المؤثرة في المشكلة موضوع البحث، أما المعيار الثاني فهو التزام الدقة في التعبير وتحديد المفاهيم والمصطلحات" (1) من هذا المنطلق يعتبر تحديد المفاهيم من أهم الخطوات التي يتعين على الباحث أن يخطوها، ذلك لأنها تشكل في نطاق البحث العلمي منطلقا أساسيا لا يمكن تجاوزه، إذ يعتبر عدم تحديد الباحث لهذه المفاهيم وضبطها أحد الأسباب الأساسية في تشتيت اهتماماته وبعثرة جهوده.

وعليه فقد حرص الباحث على ضرورة ضبط أهم المفاهيم التي لها علاقة أساسية بموضوع المداخلة الموسومة بـــ : التنشئة الاجتماعية للأبناء في الأسرة الجزائرية ـــ قراءة سوسيو-ثقافية لمظاهر ودلالات التغير القيمي ـــ ومن جملة هذه المفاهيم ما يلي :

1- التنشئة الاجتماعية : SOCIALISATION

تتعدد التعريفات حول هذا المفهوم وذلك بتعدد المشارب العلمية والإيديولوجية للدارسين، وقصد الوقوف على مفهوم شامل متكامل للتنشئة الاجتماعية جدير بنا بداية أن نحدد مفهومها اللغوي.

- **لغة :** حيث تعني في اللغة العربية الاشتقاق من الفعل نشأ، نقول حدث الشيء أي نشأ وتجدد، أما بالنسبة للصبي أو الطفل فنقول نما وشب.

-**إصطلاحا :** فتدل على"تلك العملية التي يتعلم الفرد عن طريقها كيف يتكيف مع الجماعة عند اكتسابه للسلوك الاجتماعي الذي توافق عليه " (2).

ويرى علماء الإجتماع أن مصطلح التنشئة الاجتماعية يدل على تلك العملية التي يتلقى الطفل من خلالها أنماط من التفكير والسلوك بواسطة أعضاء الجماعة التي تقع عليها مسؤولية صياغة وصقل سلوكه(3) وجدير بالذكر ومن خلال هذه التعاريف أن التنشئة الاجتماعية بهذه الدلالات لا تنحصر على نسق واحد بعينه، فهي عملية شاملة تسهم فيها مجموعة من الأنساق المجتمعية تختلف أدوار كل منها حسب طبيعة وظائفها (الأسرة، المدرسة، المؤسسات الثقافية ... الخ) لتتكامل وتتساند وظيفيا لتنشئة جيل، بل أجيالا تتفاعل لخدمة المجتمع. ولما كان موضوع مداخلتنا مختصر على نسق الأسرة ودورها في تنشئة الأبناء فإننا نقتصر تعريفنا الإجرائي للتنشئة الاجتماعية في جملة الأدوار التي تؤديها الأسرة ومنه الوالدين في تربية الأبناء ورعايتهم لأجل تحقيق انسجامهم وتكيفهم في المجتمع، وبالتالي أداء أدوارهم فيه وإسهامهم في تحقيق تنميته.

2- الأسرة :

-**لغة** : وتعني الدرع الحصين، وأهل الرجل وعشيرته، وتطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك.

وجاء عند **ابن منظور**: أسرة الرجل، عشيرته ورهطه الأدنون، لأنه يتقوى بهم، والأسرة عشيرة الرجل وأهل بيته(4). إذا كان من اليسير الوقوف عند هذه المعاني اللغوية ، فإنه من المستعصي على الباحثين إيجاد تعريف جامع مانع لمصطلح الأسرة، وذلك لكون هذا المصطلح (الأسرة) - ورغم أنه متعارف عليه عند عامة الناس - يصعب تحديده لأمرين هامين :

أ- خلو القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة من مصطلح الأسرة أو ما يعادله تماما، ولفظ (أهل) الذي تردد ذكره فيهما هو أنسب الالفاظ للدلالة على معنى الأسرة، ونفي كلمة أهل حرفيا، سكان بيت أو مسكن، أو بلدة أو قرية كما في أسرة الرجل، فهي تعني الساكنين مع الرجل في مكان واحد.

ب-غموض مدلول كلمة أسرة لكونه مفهوما مطاطا، ولكن هذا لا يمنع من وجود محاولات لتعريف الأسرة في الإصطلاح الشرعي والاجتماعي (5).

ففي المعنى الشرعي فقد جاء في كتاب الله تعالى ذكر الأزواج والبنين والحفدة بمعنى الأسرة في قوله عز وجل : ((وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ)) سورة النحل الآية 72.

ويقول تعالى : ((يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلاَئِكَةٌ غِلاَظٌ شِدَادٌ لاَّ يَعْصُونَ اللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ)) سورة التحريم الآية 06.

أما مدلولها الاجتماعي فتعني ذلك النسق البنائي والوظيفي مكون من شخصين أو أكثر يكسبون مكانات وأدوار اجتماعية عن طريق الزواج والإنجاب في إطار ثقافة مجتمعية لها خصوصية المجتمع التي تتواجد به هذه الأسرة.

3-الطفولـــــة :كثيرة هي الدراسات التي اهتمت بهذه المرحلة العمرية في حياة الإنسان، وقبل أن نقف عند أهمية هذه المرحلة جدير بنا أن نقف بداية عند مفهومها ودلالات بعض المصطلحات التي تعبر بصورة تقريبية عنها.

يطلق لفظ الطفل في علم النفس على الذكر والأنثى من نهاية سنتي الرضاعة إلى البلوغ أو المراهقة، فهذه المرحلة هي أول مرحلة يمر بها الإنسان منذ ولادته، وهي ذات أهمية كبرى في تكوين شخصيته بعد ذلك، وفي هذا الصدد يؤكد **محمد فرج** أن مرحلة الطفولة هي مرحلة أساسية وهامة من مراحل النمو، وهي المرحلة الأولى من مراحل النمو وتكوين الشخصية الإنسانية وتبدأ من الميلاد حتى بداية طور البلوغ (6).

في ضوء هذه التعاريف فإنه- في إعتقادي- لا يختلف إثنان حول أهمية هذه المرحلة (الطفولة) في الحياة الإنسانية قاطبة، إلا أنه في كثير من الأحيان ما تفلت منا دلالات الكثير من المفاهيم ومضامينها، لذلك فمن الأهمية بما كان التعرف بداية على التصور الشامل على حياة هذا الكائن البشري (الإنسان)، كما جاء في عقيدتنا الإسلامية السمحاء يقول الله تعالى : ((هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ

لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخاً وَمِنكُمْ مَّن يُتَوَفَّىٰ مِن قَبْلُ وَلِتَبْلُغُوٓاْ أَجَلاً مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)) سورة غافر الآية 67.

إن المتأمل في دلالات هذه الآية الكريمة يدرك – بما لا يدع مجال للشك – أن الخالق سبحانه وتعالى قد صور لنا حياة الكائن البشري وحقيقة توالي مراحله.

إلا أنه إذا ما نظرنا إلى التحليلات الأكاديمية في تشخيصها لمراحل الكائن البشري نلمس تلك الهوة في فهم حقيقة هذه المراحل، إذ لا يكاد يفرق الكثير منا بين مفهومي الولادة والإنجاب، برغم وضوح ذلك في النصوص الشرعية الإسلامية، وهذا ما سنوضحه في العنصر الموالي.

4- الولادة والإنجاب :

إن المتعارف عليه في الآدبيات السيوسو-نفسية والتربوية أن المصطلحين مترادفين، أي مختلفين في اللفظ متساويين في دلالة المعنى؛ غير أن المتفحص للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة يدرك بما لا يدع مجال للريب، وهو ما أثبته العلم الحديث في مجال الهندسة الوراثية أن هناك فرقا جليا بين المفهومين، ففي فترة الحمل الواقعة قبيل الشهر الثالث يبدأ الجنين يتشكل على هيئته البشرية المعروفة شيئا فشيئا؛ فيتكون له السمع ثم البصر وبقية الحواس، بعد أن تخلقت فيه كل أعضاء الكائن البشري، وهذا الأمر اكتشف حديثا في عصر التقنيات الحديثة.

وقد وردت تفاصيل كل هذا في كتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه في قوله تعالى : ((ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلأَبْصَارَ وَٱلأَفْئِدَةَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ)) السجدة الآية 09.

ومعلوما أن المرأة الحامل إذا أجهضت بعد الفترة السالفة الذكر فإن الجنين المتوفى تجرى عليه مراسيم الميت كاملة من صلاة ودفن وغيرها ؛ بل أن القوانين الوضعية لبعض الدول يحاسب فيها قاتل الجنين في هذه المرحلة على أنه قاتل إنسان بالغ؛ بل وتكون العقوبة أقصى، كل ذلك لأن فيه روح.

هذا وقد أكد الدكتور **عبد المجيد الزنداني** عام 1983 - ومن بعده **كيث مور** - في بحثه " مطابقة علم الأجنة لما في القرآن والسنة" مراحل تطور نمو الإنسان خلال مرحلة الجنين، وهذا ما اقره العلم الحديث في مجال الهندسة الوراثية أنه في اليوم الثاني والأربعون (42) من عمر الجنين يكون قد أكمل تخصص خلاياه وقد تخلقت أجهزة جسمه جميعا، حتى شكله الخارجي يكون متغيرا عن اليومين السابقين فيكون أكثر انسجاما بشكل الإنسان المصغر في تكوينه الأولى؛ وهذا ما قصده الحديث الشريف في قوله ـــ صلى الله عليه وسلم - : "إذا مر بالنطفة إثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكا فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها، ثم قال يا ربي أذكر أم أنثى ؟ فيقضي ربك ما شاء ويكتب الملك" رواه الإمام مسلم في كتاب القدر (صحيح مسلم 04/2037).

وفي هذه المرحلة من عمر الجنين تنفخ فيه الروح من قبل الملك الخاص فيكتب شقي أم سعيد (7).

ثم يخرج الإنسان إلى هذه الدنيا بإذن ربه يقول جل شأنه : ((**هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخاً وَمِنكُمْ مَّن يُتَوَفَّىٰ مِن قَبْلُ وَلِتَبْلُغُوٓاْ أَجَلاً مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**)) غافر الآية 67.

وبناءا على هذا كله فإن **الولادة** تبدأ مع نفخ الروح في الجنين ؛ أي ابتداء من اليوم الثاني والأربعون وهو بهذا يحتاج إلى رعاية خاصة تتطلب ضرورة وجود ثقافة صحية لدى الوالدين، وذلك لما لهذه المرحلة من حساسية على صحة وسلامة الجنين بل وحتى أمه.

ثم تأتي بعدها مرحلة **الإنجاب** أي بخروج هذا الجنين من رحم أمه، وبهذا سنكتشف وعيا زائفا أخر يرتبط ارتباطا وثيقا بعدم التفرقة المفاهيمية هاته (بين الولادة والإنجاب)، ويتعلق الأمر بتاريخ الميلاد الحقيقي للإنسان والذي يبدأ كما أسلفنا الذكر بنفخ الروح فيه ؛ وعليه يمكننا القول أن كل تواريخ البشرية جمعاء ما هي إلا افتراضية، فتاريخ ميلادي أنا وأنت القارئ لهذه الأسطر هو خاطئ بإعتقاد ما يجب أن يكون؛ ذلك أن الأصح أن نقول - على سبيل المثال - تاريخ ميلادي حوالي 13 أفريل 2003 ؛ فمصطلح حوالي يجعلنا نؤكد على أهمية مرحلة الولادة في حياة الكائن البشري، ومرة أخرى نسهب في التحليل بما هو واقعي

ونقول أن المرأة في شهور حملها تبدأ العد حتى الشهر التاسع لتنجب وبعد ذلك وللأسف يبدأ العد من جديد عوض أن يستمر ؛ فالولد أو الطفل حينما ينجب بافتراض ما يجب أن يكون، يكون عمره في بداية إنجابه 10 اشهر وليس شهرا (*) إن الرؤية الحقيقية والوعي الصحيح للتنشئة الاجتماعية تؤكد أنها عملية مستمرة سلسلتها مترابطة الحلقات.

5-الثقافـــة :

لابد من الإشارة إلى أن مفهوم الثقافة يعد من المفاهيم التي حظيت بتعاريف كثيرة جدا ، فكان محل اهتمام من الباحثين والدارسين في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، وسنحاول أن نقف عند بعض أهم هذه التعاريف كما يلي :

- عرفها هارسكوفيتش **Herskovits** بأنها : "الثقافة هي جانب البيئة أو المحيط الذي هو من صنع البشر"

-كما عرفها كل من **Bamlund** و **Araki** تعريفا سلوكيا بأنها: "الثقافة لا وجود لها ما عدا ما يتجلى منها في سلوك الأفراد الذين ينتمون إليها، وهي مفهوم مجرد مبني على ما يظهر من صفات عامة في سلوك جماعة من الأفراد " (8).

بناء على هذين التعريفين نعتقد أن الثقافة لا تأت من العدم بل هي نتاج اجتماعي تنتقل من جيل إلى آخر عبر متصل التأثير بأبعاده المحلية، الإقليمية، والعالمية.

6- القيم الثقافية :

تعرف القيم على أنها تنظيمات عقلية انفعالية معممة نحو الأشخاص والمعاني والأشياء وأوجه النشاط، والقيم موضوع الاتجاهات، كما أنها تعبير عن دوافع الإنسان وتمثل الأشياء التي توجه رغباتنا واتجاهاتنا نحوها(9).

من هذا المنطق فالقيم هي نتاج اجتماعي يتعلمها الفرد ويكتسبها وتنتشر تدريجيا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وعن طريق التفاعل الاجتماعي يتعلم الفرد أن بعض الدوافع والأهداف تفضل عن غيرها؛ أي أنه يقيمها على أنها أحسن من غيرها وأكثر أهمية (10).

هذا فيما يخص القيم بصفة عامة، أما إذا أردنا أن نحدد مفهوم القيم الثقافية فجدير بالذكر الإشارة إلى عناصر الثقافة كما حددها **Hofstede**، وهذا حتى يتسنى لنا فهم معنى القيم الثقافية بمفهوم شمولي وهي كما يلي (11).

- **الرموز (Symbols)** : وتشمل اللغة اللفظية وغير اللفظية واللباس الذي يلبسه الأفراد وكل ما يعمل على تعزيز ولاء الفرد للجماعة التي ينتمي إليها.
- **الأبطال (Heros) :** وهم الذين يتخذهم المجتمع قدوة للخلف يقتدون بهم ويتعلمون منهم.
- **الطقوس (Rituals)** : وتشمل الروتينيات اليومية التي تعبر عن القيم وهي تدعم القيم وتعززها.
- **القيم (Values)** : وهي الجانب الخفي من الثقافة الذي لا يستنتج إلا من خلال سلوك الأفراد، وهي جانب واحد فقط من جوانب الثقافة المختلفة.

كل هذه العناصر تشكل لنا ما يسمى بالقيم الثقافية.

7- القيم الدخيلة والقيم الأصيلة :

يقصد بالقيم الدخيلة مجموعة الأنماط الثقافية في أشكالها المتعددة (مادية ومعنوية) التي تحل محل القيم المتعارف عليه في المجتمع الأصلي أو تؤثر عليه، فتصبح مزاحمة ومستأصلة لها أو متعايشة معها.

أما القيم الأصيلة فهي منظومة ما هو متعارف عليه في المجتمع الأصلي متفق عليه يحدد أنماط ومعايير واتجاهات المجتمعات داخل المجتمع، وتنظم وفق الحياة الإجتماعية ومنه العلاقات بين الأفراد في إطار الخصوصية الثقافية والإديولوجية للمجتمع الأم.

ثانيا : الطفولة والأسرة أية علاقة ؟ جدلية الواجبات والحقوق.

لا يعيش الفرد بمعزل عن غيره من الناس، وتنتهي حياة كل من يحاول ذلك إلى الأفول وينئى بنفسه عن الطبيعة الإنسانية، ومن هذا المنطلق تعد الأسرة نسقا اجتماعيا ونظاما قديما قدم النوع الإنساني نفسه (12). ولعل التحول المطرد للأسرة عبر الزمن نتيجة حتمية لعملية مستمرة وديناميكية للتغيير اقتضتها الضرورة الحياتية للإنسان عبر مختلف الحقب والأزمان،

وبالتالي اقترن مفهوم وأهمية الأسرة بمختلف الوظائف والواجبات التي تقوم بها، وسنحاول ذكر أهمها فيما يلي:

1-الوظيفة البيولوجية للأسرة :

وتتمثل في الإنجاب يقول الحق تعالى: ((هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلاً خَفِيفاً فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّآ أَثْقَلَتْ دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحاً لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّاكِرِينَ، فَلَمَّآ آتَاهُمَا صَالِحاً جَعَلاَ لَهُ شُرَكَآءَ فِيمَآ آتَاهُمَا فَتَعَالَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ)) الأعراف الآية 189-190.

ويقول جل شأنه أيضا: ((وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِّتَسْكُنُوۤاْ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)) الروم الآية 21.

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "تناكحوا تناسلوا تكاثروا، فإني مباهي بكم الأمم يوم القيامة".

إن مسؤولية التنشئة الاجتماعية في هذا الجانب (البيولوجي) أولاها ديننا الحنيف أهمية قصوى؛ إلا أننا وبنظرة فاحصة للواقع المجتمعي نجد أن هذه الرابطة المقدسة أي الزواج أصبحت تقوم على أسس هشة و على أعراف وتقاليد تجاوزها الزمن، لأنها لا تتوافق والأسس الدينية والعلمية للتربية، وانتشر بذلك الوعي الزائف بالمسؤولية والأدوار.

إن هذه المرحلة تقتضي مراعاة الكثير من المرتكزات سواء ما تعلق في اختيار الزوج والزوجة وإلزامية الفحوصات قبل الإقبال على الزواج ...الخ ؛ ونشير هنا إلى أن المجتمع الجزائري سنة 2006 أقر بإلزامية الفحوص الطبية قبل الزواج، ونتسائل هنا لماذا حتى 2006 ؟.

إن الإجابة تعكس بشكل أو بأخر إهمال هذه المرحلة الحساسة وضيق الأفق والرؤية المجتمعية للمراحل الحياتية للكائن البشري. إن الواقع يكشف أن المرحلة الجنينية، بل وقبل الحمل لم تعط القدر الكافي من الأهمية إذ لا يزال الكثير من الناس يعتقدون أن الجنين يعيش في عزلة عن المحيط الخارجي وتأثيراته المختلفة، وهو ما ينفيه العلم الحديث حيث يقول في هذا الصدد **صامويل توليردج** : " إن الأشهر التسعة لحياة الإنسان في رحم أمه تفوق من حيث أهميتها وخطورتها حياة الكائن برمتها " (13) . فأين نحن من كل هذا ؟!

2-الوظيفة النفسية للأسرة :

ويكمن إجمالها فيما يلي : توفير الدعم النفسي للأبناء وذلك بمراعاة مرحلتي الولادة والإنجاب وخصوصية احتياجات كل مرحلة، إذ وعلى سبيل المثال - لا الحصر - أثبت العلم الحديث أن الجنين في رحم أمه يتأثر بالكثير من المثيرات التي تؤثر على سلوكياته فيما بعد؛ فالعلاقة الزوجية بين الزوج وزوجته أثناء مرحلة الحمل لها أثرهـــا العميق في التكوين العصابي لدى الطفل وهنا يوصي علماء النفس والبيولوجيا بضرورة إعطاء رعاية خاصة للزوجة الحامل في هذه المرحلة.

ولا يتوقف هذا الجانب هنا فحسب، بل حتى خلال سنوات الإنجاب الأولى اين تزداد أهمية الرعاية النفسية للأبناء في هذه المرحلة من عطف وحنان وتغذية روح الإنتماء الوجداني لديهم، ولن يتأت ذلك إلا بخلق ثقافة حوار بناء وإيجابي مع الأبناء.

3- الوظيفة الاجتماعية للأسرة :

لقد فطر الله عز وجل الناس على حب أولادهم قال تعالى : ((**ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا وَٱلْبَاقِيَاتُ ٱلصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَاباً وَخَيْرٌ أَمَلاً**)) الكهف الآية 46.

من هذا المنطلق تأتي الوظيفة الإجتماعية لتكون حلقة من سلسلة المراحل القبلية للتنشئة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأبناء يحتاجون إلى نوعين من الرعاية (مادية) كالتغذية و(روحية) كالحنان والعطف، كما ذكرنا سالفا، وفيما يتعلق بجانب التغذية لدى الطفل فقد أكد الله سبحانه وتعالى على هذا في قوله : ((**وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ**)) البقرة الآية 233.

وتجدر الإشارة هنا أن العلم الحديث قد أثبت أن الأبناء الذين يرضعون رضاعة طبيعية (حليب الأم) سيتمتعون بصحة جسمية ونفسية وروحية جيـــدة، بينما الذين يعتمدون في تغذيتهم على بدائل أخرى (حليب اصطناعي، أنواع العصير ...الخ) سيكونون أكثر عرضة للأمراض المختلفة هم وأمهاتهم، إلا أن الملاحظ في واقعنا المعيش لاسيما عند الزيجات حديثي العهد فإن هناك إهمال لجانب التغذية الطبيعية، وهذا تحت مبررات لا مبرر لها كالحفاظ على جمال المرأة وصحتها...فأصبحن يقدمن بدائل غذائية لأطفالهن، وهذا ما

انعكس سلبا على صحة وسلامة الأبناء ؛ وأصبحنا نشتكي من غياب روح الإنتماء الأسري فالإجتماعي للأفراد إيزاء أوليائهم فأسرهم فمجتمعاتهم فقومياتهم؛ **"نعتقد هنا أن فاقد الشيء لا يعطيه"**، إن هذا الوعي الزائف واللامبالاة سوف يؤثر سلبا على التماسك الاجتماعي داخل الأسرة ومنه على المستوى الاجتماعي برمته.

وفي هذا المجال فقد دعا الإسلام إلى إيجاد وسط مستقر ينشأ فيه الأبناء بعيدا عن الضغوط النفسية والاجتماعية ، قال صلى الله عليه وسلم : **"خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي"**.

هذا وقد أكد علماء التربية أن هناك مراحل أساسية للتنشئة الاجتماعية المثلى للأبناء، إذ أن المرحلة الأولى البيولوجية (اصطلح عليها بالمرحلة الطبيعية)، ثم مرحلة التنشئة الاجتماعية الثقافية، ثم أهم مرحلة وهي مرحلة الطفل المبدع؛ أي الطفل إطار الغد وما يؤديه تجاه أسرته ووطنه وإنسانيته.

ثالثا : أهم تجليات الصراع القيمي بين القيم الدخيلة والأصيلة.

...يا له من مخاض عسير حقا، ذلك الذي تمر به البشرية وهي على أعتاب القرن الواحد والعشرين، قرن المعلومات (بمجتمع المعرفة)، ومع رهبة الولوج إلى هذا العالم المثير والمخيف في آن واحد تتجلى وتطفو على السطح سجالات فكرية تتخندق في طروحات نظرية تحت مبررات مختلفة ومتباينة الأهداف، ويمكن إيجاز هذه السجالات في محورين أساسيين يتعلق الأول بالنهايات (نهاية التاريخ، نهاية الدولة، نهاية الأسرة، نهاية القطبية الأحادية ...الخ).

أما الثاني فيشتمل على طروحات المابعديات (ما بعد الصناعة، ما بعد الحداثة، ما بعد البترول، ما بعد الإرهاب...).

وفي كنف كل هذا أضحى المجتمع الحديث يعرف تغيرا رهيبا، لا سيما حينما يتعلق الأمر بالبعد القيمي الذي يعد حجر الأساس في البناء الاجتماعي، هذا الأخير لم يصبح بمعزل عن واقع حال المجتمع بكل أنساقه ومكوناته وأبنيته.

وتعد الأسرة نسقا محوريا في البناء الاجتماعي لما لها من دور في تحديد معالم المنظومة القيمية للأفراد في المجتمع، ولا ريب في ذلك إذا ما تتبعنا السياق التاريخي لهذا النسق وما أوكلت له

من أدوار ووظائف ريادية في عملية الإعداد والتنشئة الاجتماعية للأجيال ؛ إلا أنه وانطلاقا مما تسوق له الطروحات السالفة الذكر، وبالأخص طروحات عالم النهايات نجد أن هناك مظاهر وتجليات لم تعد خافية عن العيان تؤكد ذلك التراجع الوظيفي للأسرة، وما بروز **مفهوم الأسرة البديلة، الأمهات العازبات...** لأكبر دليل على الخلل البنائي الوظيفي الذي طال هذه الأخيرة.

وقبل أن نسلط الضوء على واقع هذا التراجع والتنصل -إن صح التعبير- من الأداء للأدوار والوظائف للأسرة في المجتمع الجزائري حري بنا الوقوف عند بعض مظاهر بداية نهاية الأسرة ككيان فطري طبيعي في المجتمع الإنساني بالمجتمعات الغربية.

1- في مدى واقعية الأسرة البديلة في المجتمع الغربي :

قبل الحديث عن هذا الموضوع تستوقفني مقولة الفيلسوف **هيجل** الموجهة للطلاب الجدد بألمانيا سنة **1813** حيث قال: "إذا كانت القوانين والفلسفات التي عليها أن تقدم لنا القاعدة الصلبة للتوجيه هي نفسها غير ثابتة فأين يكون المرجع، ومن أين يكون التوجيه؟" (14) إنه حقا كلاما- وإن قيل منذ حوالي قرنين من الزمن — يجعلنا نتأمل في حقيقة مفادها هذا التغير السريع الذي يحدث في عالمنا اليوم، فبالرغم من التطور المادي والبذخ المعيشي الذي يعرفه المجتمع الغربي، إلا أنه يعرف تفاقما للمشكلات الاجتماعية والآفات باختلاف أنواعها. وكل هذا نتاج غياب بوصلة التوجيه القيمي بما يتماشى وإنسانية الإنسان وطبيعة سليقته وسننية فطرته. إن الحديث عن هذا المفهوم السالف الذكر - الأسرة البديلة - لم يأت من العدم بل أملته ظروفا وتغيرات كان أن مست الأسرة أولا، وحينما نقول الأسرة فنعني بذلك كل ما يرتبط بها من علاقات اجتماعية بين الأفراد في الوسط الاجتماعي بناء على مجموعة الضوابط والمعايير والقيم التي تحكم طبيعة المجتمع الغربي، وكل هذا يتجلى من خلال بروز على سبيل المثال -لا الحصر- **ظاهرة استئجار الأرحام**، هذه الظاهرة التي استفحلت في المجتمع الغربي واصبحت واقعا معيشا؛ أين أوجد هذا المجتمع وسطا آخرا يمكن للطفل أن يعيش ويترعرع فيه بديلا عن الوسط الطبيعي الأصلي **(رحم الأم الأصلية)**، وكل هذا تحت مظلة التطور العلمي في مجال الصحة ، وما يعرف بالإستنساخ والهندسة الوراثية ... !!.

فكانت الثمرة أطفال الأنابيب، والسؤال المطروح هنا من أين يستمد هذا الطفل توافقه الروحي والنفسي ؟ من أم آجرة أو حامل مستأجرة أو أسرة هاجرة ! وتستمر مسيرة التنشئة الاجتماعية عبر متصل إرضاعه فيما بعد (رضاعة إصطناعية) بديلة عن الطبيعية، ثم يؤخذ إلى مؤسسات رياض الأطفال (الملاجئ) وبعدها إلى المدرسة فالمجتمع...

إنها المسافة التنشيئية للطفل في فلسفة الغرب... ولاريب أن نلحظ بعد ذلك مظاهر أخرى أكثر دلالة وتبريرا لتأصيل مفهوم الأسرة البديلة ؛ بل لنقل نهاية الأسرة ...

إن الاعتراف القانوني للزواج المثلي، فئات الشواذ، والحق في تعدد أزواج الزوجات ...الخ كلها مظاهر لإحياء **الداروينية الجديدة** وبداية الأفول والنهاية للكيان الأسري، ومنه للعلاقات الإجتماعية الإنسانية إن القاعدة الصلبة بالطرح **الهيجلي** بثنائية أين ومن أين ؟ تؤكد ثبوت جريمة المجتمع الغربي مع سبق الإصرار والترصد في حق الناموس الكوني والفطري الإلهي لإنسانية الإنسان.

2- تنتشئة الأبناء في الأسرة الجزائرية بين واقع التغريب ووقوعية التأصيل :

وأنا أحاول إيجاد مضمون لهذا العنصر الذي يبدو واسعا يصعب التحكم في مضامينه أجد نفسي مضطرا قبل الولوج والإسهاب في حقائق واقع التنشئة الاجتماعية للأبناء إلى الثناء على طلبة السنة الثالثة علم الاجتماع التربوي، لهذا الموسم 2008-2009، والذين وفي خضم إشرافي على تلقينهم مقرر المقياس (التنشئة الاجتماعية) وقيامهم ببعض البحوث الميدانية أبدوا تفاعلا متميزا مع المواضيع المعالجة، وهذا نتاج واقعية النقاش والقراءات النقدية الفاحصة لواقع هذه الأخيرة في المجتمع الجزائري.

ومهما يكن من أمر فإن العلم اليوم سوف لن ينتزع مصداقيته إلا من الواقع المعيش [**]، وغير بعيد عن هذا الواقع فإن الأسرة الجزائرية ودون الغوص في السرد التاريخي للمراحل التي مرت بها عرفت وتعرف تصادما عنيفا بين الكثير من القيم التي كانت بالأمس القريب متماسكة مشكلة بناء مرصوصا لثوابت غرست في أجيال الأمس، فكانت حصنا منيعا أمام كل شرارات القيم الدخيلة، وهذا رغم الظروف الاستعمارية والاهتزازات التي حاول من خلالها الاستعمار الفرنسي طمس معالم الثقافة العربية الإسلامية من هذا المجتمع بيد أن الواقع

اليوم يؤكد بما لا يدع مجال للريب والشك والتشكيك ان هذه الهوية وتلك القيم قد أضحت مهددة بالأفول والزوال – إن لم نقل قد زال الكثير منها – ويتجلى هذا في الفهم الزائف للتنشئة الاجتماعية للأبناء من قبل الوالدين (***) من خلال بعض مظاهر التربية والإعداد والعلاقة التي تربط بين الابناء وأوليائهم، ففي الوقت الذي تكلمنا فيه عن مفهوم الأسرة البديلة في الغرب أو حتى نهايتها، فإننا في المجتمع الجزائري أمام مظاهر تنحو نحو هذا المسلك ؛ فالرؤية المجتمعية الضيقة للتنشئة الاجتماعية وانعدام الثقافة الصحية والدينية لدى الوالدين يعدان سببا مباشرا في بروز الكثير من الانحرافات السلوكية لدى الأبناء في مراحل متقدمة من حياتهم، فالزوجين قبل الإنجاب حينما لا يدركان مدى أهمية المرحلة الجنينية (مرحلة الولادة) فإنهما بوعيهما هذا سيفوتون على الأبناء مرحلة هامة في عملية إعدادهم وتنشئتهم الاجتماعية في الأسرة ثم المجتمع فالعالم الذي سيعيشون فيه، ونود الإشارة هنا على أن هناك فهما ماديا للتنشئة الاجتماعية للأبناء في المخيال الاجتماعي عند الكثير من الأسر في المجتمع الجزائري ؛ ولا أدل على ذلك غياب الثقافة الصحية والتربوية لدى الأباء والأمهات لا سيما في مرحلة الحمل، حيث أن وجود الطفل في هذه المرحلة كجنين في رحم أمه يبقى افتراضي في نظر المحيط الأسري ككل وحتى المجتمع بمختلف مؤسساته التنشيئية، فلا ينظر لهذا الأخير على أنه أصبح فردا في الأسرة يحتاج إلى رعاية واهتمام خاصين، بل ينتظر حتى ينجب لتبدأ رعايته ؛ وهنا الإقتران المادي للتنشئة والرعاية الوالدية وحتى المجتمعية تظهر بمجرد وجود ملموس للجنين وما يعبر عنه بالطفل داخل الأسرة، وللتدليل والبرهنة أكثر على هذا الوعي المادي الزائف للتنشئة الاجتماعية نضرب المثال الواقعي الآتي :

إن الأم أثناء حملها تبدأ بمتابعة هذه المرحلة منذ الشهر الأول للحمل حتى الشهر التاسع – في الحالة الطبيعية للحمل المتعارف عليها بتسعة أشهر – وبعد عملية الإنجاب مباشرة يبدأ العد من شهر أول جديد للطفل، أي أن القطيعة تحصل بين المرحلة الجنينية ومرحلة الإنجاب – من الجنين في الرحم إلى الطفل في الحضن – وهنا نتساءل لماذا لا يكون عمر الطفل حينما ينجب عشرة أشهر بعد أن أمضى تسعة أشهر في رحم أمه حيا يرزق ؟

الإجابة عن هذا السؤال أو لنقل التساؤل تجعلنا نؤكد - جازمين- بأن المخيال الاجتماعي يبقى مكبلا بضوابط مادية في التعامل مع حقيقة التنشئة الاجتماعية للأبناء ؛ فالأب أو الأم او حتى أفراد الأسرة والمجتمع حينما لا يشاهدون عيانيا هذا الطفل (يلعب، يضحك، يصرخ، يكسر ..الخ) يعتقدون أنه يسقط من معادلة الوجود الإجتماعي كفرد وعضو في الأسرة والمجتمع، إنها المفارقة المادية التي تقدس ما هو كائن وتكفر بما يجب أن يكون !!

رابعا- تنتشئة الأبناء في الأسرة بين صعوبات الأداء وإمكانات التطبيع :

1- صعوبات الأداء الأسري في تنشئة الأبناء :

تواجه الأسرة العديد من الصعوبات والمخاطر تحول دون الأداء الفعال في الإعداد الحسن للنشئ، وذلك ما أضحى واقعا ملموسا ومعيشا ، وهذا ما سنحاول إدراجه كما يلي :

أ-التناقضات القولية والسلوكية (الفعلية) للوالدين:

وهذا ما نلاحظه في التفاعل بين الوالدين؛ حيث حينما يحاولان توجيه بعض سلوكات أبنائهم تجدهما يقومان بنفس هذه السلوكات في علاقاتهم البينية، أو حتى مع الأخرين من الجيران والأصدقاء ، فالأب الذي يمنع أبنائه من التدخين ـــ على إعتبار أنه مضر بصحتهم - تجد الكثير منهم (أي الأباء) مدمنون على هذا السلوك، فأين القدوة الأبوية ؟ وهناك الكثير من الظواهر والسلوكيات تبقى تؤكد التناقض في أداء الأدوار فأين النموذج القدوة ؟

ب-الإنفصام وعدم التنسيق بين المدرسة والأسرة :

لا يتخلف إثنان حول أهمية هذين النسقين في تلقين الأسس التربوية والمعرفية للأبناء ، إلا أنه وفي الآونة الأخيرة وبفعل تأثيرات خارجية وأخرى داخلية أضحت هناك هوة إزدادت عمقا بين أداء وظائفهما وتكاملهما، ولعل ما أصبحت تمليه العولمة بمختلف أشكالها على هذه المؤسسات وغيرها السبب المحوري في هذا التراجع؛ وهذا كما أشرنا إليه نتيجة التراجع القيمي للموروث الحضاري والثقافي الأصيل وشراسة وقوة ما هو دخيل، وهذا ما يتجلى في الكثير من مظاهر العنف والإستلاب الثقافي والإنحراف والسلوكات اللاأخلاقية الذي بدأت تدمن عليها هذه الأجيال وأصبحت الأسرة عاجزة على تهيئة هذه الأخيرة للمرحلة اللاحقة من التلقين المعرفي والتربوي، ولم تسلم المدرسة من هذه التراكمات السريعة وبالتالي

أضحت هذه الأجيال عرضة للتغريب وفقدان روح الإنتماء المجتمعي نتاج التراجع الرهيب لقيمنا وخصوصياتنا الإديولوجية الاجتماعية والثقافية.

جـ- أثر وسائل الإعلام :

إن التطورات التكنولوجية الحاصلة في عالم اليوم أصبحت سلاح ذو حدين ؛ فإذا كنا لا نختلف حول الكثير من إيجابياتها في تقريب المسافات وتدفق المعارف والمعلومات ، فإننا يجب أن نكون واعين أكثر مما سينجر عنها من مخاطر على منظومتنا القيمية وتراثنا الثقافي، وبالتالي إعدادا وتنشئة أبنائنا، وفي هذا الإطار قد أكدت الكثير من الأبحاث والدراسات أن الطفل العربي والمسلم يتعرض لمؤثرات مادة إعلامية مدروسة وموجهة من قبل مختصين، ولعل ما يؤكد ذلك إحدى التصريحات لـ : **شمعون بيريز** رئيس وزراء الكيان الصهيوني السابق حينما قال : "لسنا نحن الذين سنغير العالم العربي ، ولكنه ذلك الطبق الصغير الذي يرفعونه على سطوح منازلهم".

إن هناك مخاطر متعددة توجه سلوك الأطفال بل وحتى الكبار، وتبعدهم عن حقيقة واقعهم المعيشي، وتجعلهم يعيشون عالما بل عوالم غريبة تزيد من إغترابهم عن ذواتهم ومنهم عن مجتمعاتهم ؛ ولعل التأثير الفضيع للفضائيات ومختلف الوسائط الإعلامية الأخرى (الأنترنيت، الهواتف النقالة، أجهزة الإستماع الصوتي ...الخ) على سلوكيات وقيم الأفراد لأكبر دليل على خطورة الوضع الراهن على المنظومة القيمية؛ ولسنا بعيدين عن المسلسلات المدبلجة التي

• عرفت رواجا كبيرا في المجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص، حيث تعود بدايات هذا الإجتياح الإعلامي الصاخب على المجتمع الجزائري إلى سنوات التسعينيات، أين برزت المسلسلات المكسيكية متمثلة في مسلسل **"مهما كان الثمن"** عام 1993 الذي صور قصة حب مستحيلة بطلاها **أناكريستينا وأليخاندروألداما** وفق دبلجة واردة بلغة عربية كلاسيكية جمعت حولها مختلف فئات المجتمع التي فرقتها هموم الحياة اليومية، لتليه بعد سنوات لاحقة عدد من الإنتاجات الدرامية المكسيكية الأخرى التي واصلت تحقيق الصدى والإنتشار على غرار مسلسل **"روزاليا"**، **"وأرضي ليست للبيع"** وأخيرا **"كاسندرا"** الذي تم بثه على طول صيف 1998 على القناة الأولى الجزائرية والذي

نال الحظ الأوفر من الإقبال، ونجح في ما عجزت عنه دروس الأئمة في المساجد ومحاضرات الأساتذة في الجامعات !!. ومع مطلع الألفية الجديدة برزت جملة من المسلسلات الكورية ولعل أهمها مسلسل" **محبوبتي صمصم**"، ليفسح المجال بعد ذلك لموجة المسلسلات التركية مع بداية 2008 خصوصا مسلسل "**نور ومهند**" و"**سنوات الضياع**" لبطلته لميس (15).

كل هذا الإكتساح كان ضربة مفصلية لمقاتل المنظومة القيمية للمجتمع الجزائري، لاسيما أمام بروز سلوكات غريبة لدى مختلف الشرائح الاجتماعية؛ وكم كانت دهشتي أثناء إلقاء محاضرة بقسم علم الاجتماع لطلاب السنة الثالثة تربوي، حينما أثاروا بعض القضايا المتعلقة بأثر هذه المسلسلات ، ونذكر على سبيل المثال ـــ لا الحصر – قولهم بروز نوع جديد من أنواع التمور ألا وهو **دقلة مهند** على غرار دقلة نور المعروفة بجودتها العالمية، والأدهي والأمر حينما يطال هذا التأثير المقدسات والتطاول على السنة النبوية الشريفة في حديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – : "العلم نور والجهل ظلام" أين تم إدراج مصطلح مهند مكان الظلام، إن الأمر خطير جدا حينما يصل بنا الأمر إلى المساس والإستهتار بمبادئنا ومقدساتنا !! هذا فضلا عن المظاهر الغريبة في اللباس والتجميل وأذكر هنا فيما يتعلق باللباس الإسلامي(الحجاب) بروز علامة تجارية لشركة اقتصادية غربية رائدة في صناعة الألبسة الرياضية على شعر الفتيات اللواتي يرتدين الخمارات ألا وهي علامة : NIKE ()؛ لقد توغل الإعلام إلى الأجساد فأصبحنا فضاءات للإشهار والتسويق ...!

إنه الوعي الزائف الجارف للأصالة الذي تغلغل في العقول فترك الفساد والذهول.

من هذا المنطق كل هذه المعوقات أضفت خللا وظيفيا في أداء الأسرة لأدوارها الريادية، وتبقى هذه المخاطر غيض من فيض لا يمكن الإلمام بها جميعا، ولذلك حاولنا الوقوف عند أهمها فقط.

2- إمكانات التطبيع الاجتماعي في الأسرة :

ويقصد بذلك تلك العملية التي يتعلم بموجبها الطفل كيفية التوافق والتكيف مع الجماعة، ويمكن ذكر أهم هذه الميكانيزمات والأدوات التطبيعية في الأسرة فيما يلي :

أ- الثواب والعقاب :

- **الثواب :** بشقيه المعنوي مثل (الإبتسامة، ونظرات الإعجاب والمدح والثناء ...الخ) التي يبديها الأولياء تجاه أبنائهم، مما يخلق فيهم نوع من الثقة في أنفسهم وتقدير ذواتهم. والشق المادي بتقديم بعض الحوافز المادية (الهدايا بأنواعها).
- **العقاب :** وتختلف الرؤى هنا في الأوساط التربوية والنفسية حول طبيعة هذا السلوك، وذلك لما له من انعكاس سلبي على سلوكات الأطفال، مما يستوجب وعيا حقيقيا بطرق وأساليب القيام بذلك، وذلك حتى تكون نتائجه إيجابية تسهم في تقويم سلوكات الأبناء.

ب- النموذج القدوة :

وهو ما نلح عليه هنا، وذلك لأهمية مبدأ التعليم بالقدوة ؛ أي يجب أن يقوم الوالدين بأدوارهم خالية من التناقض لاسيما في مرحلة الطفولة المبكرة التي تعد المرحلة الحاسمة لتثبيت الكثير من القيم والأفكار، وفي هذا الصدد تقول إحدى المختصات في تربية الطفل : " يمر الطفل بلحظات نفسية يكون استعداده العقلي فيه لتقبل المعلومات قويا، فإذا ما تركنا هذه اللحظات تمر هباء فمن العبث أن نحاول إعادتها، إذ يكون الوقت المناسب قد مضى" (16)

جـ-بناء الإنسان :

إن الهدف المحوري من التنشئة الاجتماعية هو الإنسان، فهو الفاعل فيها وفي تنمية مجتمعه ومنه المتفاعل معها، وذلك باستثمار كل جهوده وطاقاته الكامنة وغرس روح انتمائه الوطنية والقومية، وكل هذا لن يتأت إلا بتحقيق التوافقات الأربعة للإنسان ألا وهي : الروحي، النفسي، الجنسي، والإجتماعي؛ ويعد التوافق الروحي أهم هذه التوافقات على الإطلاق، والذي ينبثق ـــ دون شك ـــ من التربية الإيمانية التي تربط الإنسان بالله سبحانه وتعالى عن طريق الإيمان به عز وجل وملائكته وكتبه ورسله واليوم الأخر والقدر خيره وشره، وعن طريق العبادات التي تقرب العبد من ربه، ولأهمية هذه الأخيرة نجد لقمان عليه السلام بدأ بها في تربية إبنه، قال تعالى : ((وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَبُنَيَّ لاَ تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ)) لقمان الأية 13

وأول ما قام به رسولنا الكريم ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ في مكة تربية أصحابه رضوان الله عنهم تربية إيمانية ، فنجد السور المكية تدعوا إلى توحيد الله ومحاربة الشرك، مما يولد الإطمئنان في روح الإنسان والرضا بقضاء الله وقدره والتسليم له سبحانه وتعالى في كل شيء ومن مظاهر الصلة الحسنة بالله أن تهتدي الروح إلى تكوين علاقات حسنة وحميمية مبنية على الحب والتقدير والتسامح (17)، ومكارم الأخلاق يقول ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ : "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق"، وكما يقول أحد الشعراء :

إنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا.

وكل هذا قصد أنسنة الإنسان، ولن يتأت ذلك إلا بغرس هذه القيم الإسلامية السمحاء في نفوس الأبناء غرسا لا ينفي الآخر كما تحاول المجتمعات الغربية الترويج له من خلال حملات وصم الدين الإسلامي الحنيف بالعنف والإرهاب ...الخ

إن بناء الإنسان يتطلب وعيا حقيقيا غير زائف بمراحله الأربعة التي لا انفصام بينها وهي:

- المرحلة الأولى : الجنينية (مرحلة الولادة).
- المرحلة الثانية : من الإنجاب إلى الوفاة.
- المرحلة الثالثة : الحياة البرزخية (الإنسان في رمسه).
- المرحلة الرابعة : الحياة الأبدية (يوم القيامة)

فهذه الرؤية الشمولية التكاملية تجعل من التنشئة الاجتماعية للإنسان (الطفل الفرد) يدرك أنه لم يخلق عبثا بل خلق لغاية أسمى ألا وهي السمو بإنسانيته من خلال تحقيق الوحدانية والعبودية لخالقه.

رابعا : آلية تفعيل دور الأسرة في تنشئة نموذجية للأبناء بينما هو كائن وما يجب أن يكون :

إن المتفحص لواقع التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية يكاد يجزم أن المشكلات التي أضحت تواجه الأسر في تربية أبنائهم يزاد ثقل أعبائها يوما بعد يوم، إذ وبالرغم من افتراضنا أن كل الأولياء يتمنون الخير لأبنائهم، ويبذلون جهودا جبارة في سبيل ذلك، إلا أنهم يجدون أنفسهم عرضة لمزيد من النقد والتجريح بشكل صريح أو مستتر، فهم يتهمون مثلا بمعاملة أطفالهم بمزيد من القسوة أو على النقيض من ذلك بمزيد من اللين، وهكذا يزداد شعورهم

بالذنب تارة وضعف الثقة وضعف قوة التحمل تارة أخرى، وهذا نتاج عدة أسباب تعود بالدرجة الأولى إلى التطور السريع والمتسارع في أنماط الحياة (ثقافية، اجتماعية اقتصادية..الخ)، فأضحى هناك صراعا جيليا حامي الوطيس بدأت إفرازاته تطفو على السطح بين الأبناء والأولياء، وأصبحت الإنحرافات والجرائم والعنف بشتى أشكاله تكاد تكون فصول قارة في يوميات أسرنا.

إن هذا التناقض وهذا التصادم مرده بالدرجة الأولى إلى قوة وشراسة ثقافة ما هو دخيل وهشاشة وتراجع ما هو قيمي أصيل.

إن العولمة لاسيما في جانبها الثقافي لها من الآثار السلبية ما جعلها ترسخ ثقافات معينة قضت على الوعي، وجعلت من الإنسان آلة تتحكم فيها متى تشاء وتديرها حيث تشاء ... فكان أن أصبح الكثر من شباب اليوم (أطفال الأمس) يرون أنفسهم قد أسيئت تربيتهم وتنشئتهم، وبالتالي من الطبيعي يساء اليوم فهمهم (فاقد الشيء لا يعطيه)، إنهم أضحوا يرون المستقبل مظلما، ووجدوا الظلم والقهر الاجتماعي وإهدار الثروات الهامة وتدمير البيئة...الخ وكل ذلك واقع في عالم سيعيشون هم فيه في المستقبل وليس أوليائهم (18).

إن كل هذا يجعلنا ـــ ندق ناقوس الخطر ـــ كمجتمعات نامية تحتاج إلى يقظة من سباتها العميق لتعيد مراجعة حساباتها، إننا أحوج لأن نعترف بأخطائنا قبل أن نلوم غيرنا، ونتهم الأخر المتربص بنا.

فالخلل يكمن في علاقاتنا الاجتماعية، في تفاعلنا الذي شابه الفتور، في تراجع قيمنا وتنصلنا من أدوارنا **"إننا أضحينا في زمن لا نقول فيه للظالم كف بل نقول فيه للمظلوم أصبر ..."**.

إننا بحاجة إلى حوار جاد وراقي، حوار لا ينفي الآخر بل يغذي فينا روح العيش بوئام مستمر، يعطينا نفسا جديدا متجددا لإستثمار طاقاتنا الكامنة، لإعادة استثمار تاريخنا البطولي الحافل بالإنجازات، وذلك بغرس وتعزيز روح الإنتماء المجتمعي والتعايش الوظيفي الذي يقدس أداء الواجب قبل أخذ الحق.

إن الإهتمام بأطفال اليوم ورعايتهم يعني استثمار طاقاتهم كإطارات للغد ؛ وسوف لن يتأت كل هذا إلا بأداء كل واحد منا : فردا، أسرة، مدرسة، مؤسسة ...الخ أدواره المنوطة به وفق وعي حقيقي غير زائف بما كان وما هو كائن وما يجب أن يكون.

الخاتمـــــة :

في ضوء ما تقدم ومن خلال وقوفنا على مظاهر ودلالات التغير القيمي للأبناء في الأسرة الجزائرية وفق رؤية سوسيو-ثقافية، يمكننا القول بأن النسق الأسري قد تراجع عن أداء دوره الريادي في غرس ثقافة قيمية أصيلة؛ وذلك نتاج العديد من المتغيرات (اقتصادية، سياسية، ثقافية، تكنولوجية، معرفية...) التي عملت على هز استقرار منظومة القيم الأصيلة، واستبدال عناصر فيها لتحل محل عناصر قيمية أخرى زادت فجوة الهوة بين الأفراد، لاسيما على مستوى الأسرة ومنه على المستوى المجتمعي الأوسع، مما أدى إلى تشكل خلل بنائي وظيفي تداخلت فيه الأدوار إلى درجة التناقض مع الطبيعة البشرية والنواميس الكونية، كل هذا يؤكد الهجمة العولمية الشرسة على قيم الشعوب وثقافاتها، وبالتالي إخضاعها لمزيد من الهيمنة.وإذا سلمنا بهذا الواقع المر كحقيقة واقعية فإننا لا ندعوا إلى الاستسلام، بل يجب أن نعمل على تفعيل دور الأسرة أولا وباقي المؤسسات الأخرى في تحصين ثقافة المجتمع والتفتح على ثقافة الأخر بما يعزز كيانها وخصوصية إنتماءاتها الحضارية، وسوف لن يتأت ذلك إلا بالعمل الجاد والمستمر ؛ وذلك بخلق وعي حقيقي في مستوى التحديات الراهنة التي تفرضها العولمة أو لنقل الأمركة بل الصهينة.

الهوامـــش :

أولا-المصادر :

- القرآن الكريم
- الحديث الشريف

ثانيا- المراجـــع :

1- طلعت هشام : سين جيم عن مناهج البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، دار عمار، ط1، 1984، ص 81.

1- طلعت هشام : سين جيم عن مناهج البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، دار عمار، ط1، 1984، ص 81.

2- أحمد زكي بدوي : معجم المصطلحات في العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان، 1977، ص 401.

3- محمد السيد أبو الليل : علم النفس الإجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 41.

4- إبن منظور : لسان العرب ، مادة اسر ، ج1/ص141.

5- داوة بورقيبة : نظام الأسرة في القرآن الكريم وظائفه وخصائصه مجلة دراسات، العدد 3، جامعة عمار ثليجي الأغواط، ديسمبر 2005، الجزائر، ص59، 60.

6- بن زروق جمال : أثر التلفزيون على سلوكيات وقيم الطفل ، مجلة دراسات ، العدد 02، جامعة عمار ثليجي الأغواط، جوان 2005، الجزائر، ص 22.

7- خالد فائق العبيدي :الوراثة والاستنساخ، ومضات إعجازية من القرآن والسنة النبوية، دار الكتب العلمية، الكتاب (11)، بيروت،2005،ص23.

(*) لمزيد من التفصيل أنظر العنصر المتعلق بتنشئة الأباء في الأسرة الجزائرية بين واقع التغريب ووقوعية التأصيل، ص 11، 12 (بالمداخلة الراهنة).

8- محمد مقداد: القيم الثقافية ودورها في نقل تكنولوجيا ، مجلة العلوم الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، العـــدد 02، 2005، الجزائر، ص- ص 42-44.

9-10- محي الدين مختار: محاضرات في علم النفس الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1982، ص 196، 197.

11- محمد مقداد : مرجع سبق ذكره، ص 44.

12- محمود حسين : الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1967.

13- علي وطفة : علم نفس الجنين، مجلة العربي، العدد 433، الكويت، ديسمبر 1994، ص 151.

14- سيترلن : محنة الطفل والأسرة في عالم اليوم، ترجمة نبيل عيزة ، مجلة العربي، العدد 285، الكويت، 1982، ص 103، 104.

(**) يعد الواقع المعيش المصدر الأساسي الذي تنبثق منه مصداقية ما هو نظري ؛ ذلك أنه يؤكد حقيقة الظاهرة ـــ محل الدراسة ـــ بصورة عيانية من خلال حلقات الإسقاط الواقعي للأدبيات والطروحات النظرية من برجها العاجي لتلامس الواقع المعيش للظاهرة الاجتماعية، ومنه لحياة إنسان في المجتمع، وكل هذا يعود بالدرجة الأولى إلى قدرة الباحث في التحكم وتوظيف الأدوات المنهجية.

(***) لمزيد من الإيضاح أنظر عنصر محاذير مفهومية ص-ص 2-5.

15- سعيد خطيبي : من كاسندرا إلى نور رحلة الكشف عن المستور ، جريدة الخبر (يومية) العدد 5556، الخميس 19 فيفري 2009، الجزائر، ص 14.

16- قريب الله العاقل : أطفالنا واستثمار المستقبل، مجلة العربي، العدد 537، الكويت، 2003، ص 171، 172.

17- راضي عبد المجيد طه، عبد الحي محمد علي : تفعيل دور الأسرة في تحقيق بعض جوانب التربية الإيمانية للطفل في ضوء تحديات النظام العالمي الجديد، مجلة البحث في التربية وعلم النفس (دورية ربع سنوية)، كلية التربية، جامعة المنيا، المجلد 17، العدد 03، مصر، 2004، ص 81، 82.

18- ستيرلن: مرجع سبق ذكره، ص104،103.

الانفتاح الاقتصادي في الجزائر وأثره في بروز قيم الرأسمالية التجارية

من إقتراح الأستاذ فراجي محمد أكلي
كلية الآداب والعلـــــوم الإنسانيـــة
جامعة بجاية

تمهـــيد:

نسعى من خلال هذه المدلخلة إلى صياغة مفهوم سوسيولوجي جديد، يتعلق أساسا بتحديد المميزات الهامة للمنظومة الاقتصادية التي تشكلت خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، والتي تتحدد إجرائيا في إطار ما يمكن تسميته بالرأسمالية التجارية التي برزت معالمها الكبرى مع تفشي وانتشار النشاطات التجارية، ضمن الممارسات الاقتصادية التي صاحبت فترة التحول إلى اقتصاد السوق، بحيث أصبحت التجارة الاختيار المؤسساتي الأمثل، وذلك من خلال تطبيق سياسة استيرادية كبيرة من طرف الدولة. إضافة إلى اعتبار المتاجرة حَلاً اجتماعيا اتخذته بعض الفئات الاجتماعية لمواجهة الأوضاع الاجتماعية الجديدة التي أفرزتها الإصلاحات الاقتصادية، وخاصة تلك المتعلقة بظهور الانعكاسات السلبية لعملية الانتقال الاقتصادي، مثل البطالة والفقر.

ومن أجل ذلك، فإن القراءة السوسيولوجية التي نحاول اقتراحها، تهدف أساسا إلى ترجمة الممارسات الاقتصادية التي توسعت مع تطبيق سياسة الانفتاح بالاعتماد على مجموعة من البيانات والمؤشرات الإحصائية، التي يمكن أن تبرهن على وجود مميزات خاصة لهذه الممارسات الاقتصادية، وتحديدا تلك المتعلقة بالنشاطات التجارية التي أصبحت تشكل واقعا اجتماعيا ملموسا. وهذا ما يوحي لنا بوجود فكرة خاصة ومميزة لتحديد أهم الاتجاهات التنظيمية والعملية للمنظومة الاقتصادية الرأسمالية التي برزت أثناء وبعد دخول مرحلة الانتقال الاقتصادي.

كما أن الترجمة السوسيولوجية التي نرمي إلى بلورتها في هذا المقال، تهدف إلى رسم وتحديد المعالم الكبرى للرأسمالية التجارية في الجزائر. وذلك من خلال ربطها بواقع المرحلة الانفتاحية التي ساهمت كثيرا في بلورة وجود الروح والقيم التجارية في المجتمع. وذلك من خلال اتخاذ النشاطات التجارية وسيلة استجابة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي أفرزتها سياسة الانفتاح الاقتصادي على المجتمع.

ومن أجل الوصول إلى تشخيص نوعي لأهم الاتجاهات الاقتصادية التي سادت في مرحلة الانتقال الاقتصادي، عملنا على اختزال هذه الاتجاهات إلى مجموعة من العناصر والأبعاد التي يمكن أن تعكس أهم الخصوصيات والمميزات التنظيمية والاجتماعية لمفهوم الرأسمالية التجارية، إذ إن صياغة هذا المفهوم الإجرائي يستجيب مباشرة لوضعية إشكالية متعلقة بطرح مسألة الانفتاح الاقتصادي، كمتغير اقتصادي هام في تحديد المدلول الاجتماعي لمفهوم الرأسمالية التجارية باعتبارها استجابة مباشرة للظروف التنظيمية والمؤسساتية التي أفرزتها سياسة التحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر.

إن التغير الاقتصادي والمؤسساتي المتمثل في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، قد ساهمت بشكل ملموس في إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية للفعل الاقتصادي، وذلك ضمن المنظومة الاقتصادية الجديدة التي أدت بدورها إلى انتشار النشاطات التجارية في المجتمع، واتخاذ أسلوب المتاجرة نمط حياة، يستعمل من أجل تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي ضمن الهيكلة الاقتصادية والمهنية الجديدة التي فرضتها سياسة اقتصاد السوق في المجتمع.

هذا ما يدفعنا إلى محاولة اكتشاف العلاقة الموجودة بين ظاهرة الانفتاح الاقتصادي من جهة، وبروز الرأسمالية التجارية في المجتمع من جهة أخرى، والتي يمكن تشخيصها من خلال العناصر التاليـــــة :

1 - تطور نسبة النشاطات التجارية:

إن من بين المظاهر الاقتصادية التي تبرهن ـــ اجتماعيا ـــ على وجود التوجه التجاري ضمن الممارسات الاقتصادية التي صاحبت فترة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، هو ارتفاع نسبة التسجيلات التجارية وتطورها المستمر، مقارنة بالنشاطات الاقتصادية الأخرى، إذ إن مؤشر التسجيلات الخاصة بالسجل التجاري، يدل بكل وضوح عن بروز منطق اقتصادي جديد يتمثل أساسا في اتخاذ النشاطات التجارية نشاطا اقتصاديا واجتماعيا أكثر ملاءمة، وإقبالا من قِبل المجتمع نتيجة الظروف الجديدة التي هيأتها سياسة الانتقال إلا اقتصاد السوق التي باشرتها الدولة منذ بداية التسعينات.

إن أهم مظهر اقتصادي يعكس هذا التوجه " الميركانتيلي"[1] المنتشر في الممارسات الاقتصادية خلال سنوات 1990، هو تزايد نسبة التسجيلات الجديدة للسجلات التجارية، إذ عرفت هذه التسجيلات ارتفاعا عدديا كبيرا، لاسيما بعد سنة 1998، لما بدأت نسبة التسجيلات التجارية في ارتفاع مستمر، كما تُبيّن ذلك معطيات الجدول رقم1 الذي يعكس نسبة تطور التسجيلات القديمة عامة، وازدياد عدد التسجيلات الجديدة، خاصة خلال فترة: 1995- 1999. فقد

وصلت غدد التسجيلات الكلية سنة 1999 إلى 41031 سجلا تجاريا، منها 34707 تسجيلا تجاريا جديدا.

إن هذه الأرقام تعكس حقيقة مدى انتشار حرفة التجارة في المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة المميزة للتجربة الاقتصادية، في إطار ما يسمى بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

وتعكس هذه النسبة الحجم التنظيمي لتواجد النشاط التجاري ضمن ما يعرف قانونيا بالتسجيل التجاري، بحسب الشخصية المعنوية التي تعني وجود أفراد يمثلون شخصيات معنوية بمختلف التسميات الاقتصادية والقانونية. وهذا ما يبّين -سوسيولوجياً- الفوارق التنظيمية المتعلقة بتسجيل النشاط التجاري، حيث نلاحظ بكل وضوح أن التسجيلات في التصنيف القانوني للشخصية المادية، تعكس بكل وضوح أن التسجيلات الجديدة في السجل التجاري الخاص بتمثيل النشاط التجاري للشخصية المادية، يتجاوز- كثيرا- تمثيل أفراد التجار في التصنيف القانوني لمفهوم الشخصية المعنوية.

وهذا ما تبيّنه المعطيات الخاصة بالتسجيلات التجارية التي يتضمنها الجدول رقم1، والجدول رقم2 اللذان يبيّنان هذا الفرق.

الجدول رقم01: يمثل تطور التسجيلات التجارية خلال فترة 1995- 1999.

(العدد يمثل الشخصية المعنوية فقط) (personnes morales).

السنوات	عدد التسجيلات	العدد الخاص بحذف النشاط	عدد التسجيلات الجديدة
1995	5454	785	4669
1996	5506	1192	3414
1997	5571	1395	4176
1998	10202	1314	8888
1999	12498	1638	12660
المجموع	41031	6324	34707

المصدر: المركز الوطني للتسجيل التجاري (C.N.R.C).

المعطيات التجارية الخاصة بسنوات 1995- 1999.

الجدول رقم02 : يمثل تطور عدد التسجيلات خلال فترة 1995- 1999.

العدد يمثل الشخصية المادية فقط (PERSONNES PHYSIQUES).

السنوات	عدد التسجيلات	العدد الخاص بحذف النشاط RADIATIONS	عدد التسجيلات الجديدة
1995	74512	47100	27412
1996	82604	58036	24568
1997	78024	40519	37505
1998	104393	36390	68008
1999	119621	41240	78381
المجموع	459159	223285	235874

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري (C.N.R.C).

معطيات سنوات: 1995- 1999.

إن الفوارق العددية التي تعكسها معطيات الجدولين، تبيّن أن فترة التسعينات كانت الفترة التاريخية المهدة لبروز النشاط التجاري وانتشاره الواسع في المجتمع. سواء أتعلق الأمر بالتسجيل ضمن التصنيف القانوني للشخصية المادية، أم للشخصية المعنوية.

لكن الشيء الملاحظ، هو أن عدد التسجيلات ضمن الشخصية المادية يفوق نسبة التسجيلات ضمن التصنيف الخاص بالشخصية المعنوية. وهذا ما يوحي - سوسيولوجياً- بعد تطور الآليات القانونية والتنظيمية للنشاطات التجارية التي بقيت تتعامل دومًا مع الأساليب القديمة والكلاسيكية المتمثلة ـــ أساسا ـــ في تحديد النشاط التجاري من خلال الأفراد الذين يملكون هذا النشاط، ولا يتعدّونه إلى إدراج أنواع قانونية جديدة ضمن الهيكلة الوظيفية والمهنية التي تفرضها الهيكلة الاقتصادية الحديثة للاقتصاد السوق، الذي يعني قبل كل شيء وجود شخصيات معنوية ومؤسسات تنظيمية للنشاط الاقتصادي، وليس الأفراد فقط، بل وجود الفرد ضمن الهيكلة الاقتصادية الحديثة المعروفة في الاقتصاديات الحديثة، لا يعني الكثير، وإنما الشيء الضروري هو تواجد هؤلاء الأفراد ضمن هيئات ومؤسسات تنظيمية قائمة بذاتها.

ومما يؤكد أكثر ظاهرة العجز التنظيمي والمؤسساتي الملاحَظَة على مستوى تنظيم النشاطات الإقتصادية، هو اقتصارها على الأسلوب التقليدي الذي يمثل النشاطات التجارية من خلال وظيفة الملكية فقط، بحيث إنه خلال فترة 1997 إلى غاية 1999، بلغت نسبة التسجيلات ضمن

التصنيف القانوني للنشاط التجاري الذي يمثل الأفراد في إطار الشخصية المادية 93.6% مقارنة بنسبة التمثيل التجاري في إطار الشخصية المعنوية الذي انحصر في حدود نسبة 6.4%. وهي نسبة قليلة جدا بالمقارنة بحجم النشاطات الاقتصادية عامة، ومع تطور حجم النشاطات التجارية خاصة. وهذا ما تبيّنه جليا المعطيات الإحصائية التي يمثلها الجدول رقم 03، الذي يبيّن بكل وضوح اتساع الفوارق الإحصائية المتعلقة بتوزيع النشاطات التجارية الإجمالية في الجزائر، وذلك في إطار تصنيفها ضمن الشخصية المادية، والشخصية المعنوية.

الجدول رقم 03: يمثل توزيع عدد النشاطات التجارية الإجمالية في الجزائر خلال سنوات 1997- 1999.

الفترة من	عدد النشاطات التجارية الممثلة للشخصية المادية		عدد النشاطات التجارية الممثلة للشخصية المعنوية		المجموع
1997 إلى 1999	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد الإجمالي والنسبة
	421.541	93.6%	28.886	6.4%	450.427، وهو ما يعادل 100%

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري (C.N.R.C).

المعطيات التجارية لسنوات: 1997- 1999.

إن هذه الفوارق الواردة في الجدول السابق، تنبئ باستمرارها خلال سنة 1999، إذ إن التباين في تسجيل النشاط التجاري، يشمل أيضا جوانب أخرى هامة، وهي: الجوانب المتعلقة بأنواع التسجيل وطبيعته التنظيمية، إضافة إلى وجود فوارق أخرى على مستوى تواجد النشاطات التجارية في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية التي تبيّن بوضوح، وجود الفوارق على مستوى تنظيم للنشاط الاقتصادي.

إن معطيات الجدولين 04، و، توضح ارتفاعا ملموسا في نسبة النشاطات التجارية المتعلقة بالبيع بالتجزئة، يمثل نسبة 45% المصنفة ضمن الشخصية المعنوية. ويمثل نسبة 44% بالنسبة للنشاطات المصنفة ضمن الشخصية المادية. إضافة إلى هذا، هناك تباين على مستوى أنواع التسجيل في السجل التجاري، بحيث يأتي التسجيل الرقمي في المرتبة الأولى لأصناف التسجيل بالشخصية المادية، والذي يمثل نسبة 45%، ثم يأتي صنف إعادة التسجيل في المرتبة الثانية، بنسبة 34%. أما

بالنسبة للصنف الخاص بتغيير تسجيل (ترقيم) وقْف النشاط، فيمثل النسب التالية : 08% لإعادة التسجيل، 13% لوقف النشاطات التجارية. وهذا ما يوضحه الجدول رقم 04.

الجدول رقم 04 : يمثل توزيع نسب النشاطات التجارية حسب مختلف أنواع التسجيل لمختلف القطاعات التجارية، خلال سنة 1999.

(تُحدد النسبة الشخصية المادية فقط) (personnes physiques).

	القطاعات التجارية											
أنواع التسجيل	بيع بالتجزئة		خدمات		صناعة		بيع بالجملة		استيراد		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
تسجيل (ترقيم)	69.11	%44	35.15	%51	19.79	%38	7.34	%41	6.88	%4	138.55	%45
إعادة تسجيل	55.51	%35	22.38	%33	21.19	%41	4.55	%25	2.24	%16	105.9	%34
تغيير الترقيم	9.83	%6	3.27	%5	4.98	%10	1.64	%9	4.66	%33	24.93	%8
وقف النشاط	23.57	%15	7.32	%11	6.00	%11	4.56	%25	332	%02	41.97	%13
المجموع	158.03	%100	68.13	100 %	52.15	100 %	18.2	100 %	14.11	100 %	310.64	100 %
النسبة %	%50.9	-	21.9 %	-	16.8 %	-	5.9 %	-	%4.5	-	%100	-

المصدر: المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري (C.N.R.C).

المعطيات التجارية لسنة 1999.

أما بالنسبة لعملية التصنيف حسب الشكل القانوني للشخصية المعنوية، فإننا نلاحظ أن التسجيل الرقمي يعتبر الشكل الإداري السائد ي التسجيلات التجارية، إذ يمثل نسبة 56%، وتليها نسبة إعادة التسجيل بـــ 23%. أما تغيير التسجيل ووقف النشاطات التجارية، فإن التمثيل يبدو ضعيفا، بحيث لا تتعدى نسبة ذلك 12%. ويمثل حجم التوقف أو حذف النشاطات الاقتصادية التجارية، نسبة ضعيفة تُقَدر بـــ 9%.

إن هذا الإحصاء يؤكد أن التوجه الاقتصادي التجاري السائد في الممارسات الاقتصادية خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي، لم تصاحبه عملية تنظيمية حديثة ومحكمة، إذ عرف حجم النشاطات تزايدا مستمرا دون أن يمس التغيير أشكال التسجيل، بل إن العملية التسجيلية للنشاطات التجارية تؤكد وجود زيادة معتبرة للنشاطات الخاصة بالبيوع، سواء أتعلق الأمر بالبيع بالتجزئة أم بالجملة. إضافة إلى نشاط الخدمات التجارية الذي يمثل نسبة 74%، وكذا نشاط الاستيراد الذي وصل إلى

نسبة 45%، في التسجيل الرقمي للتصنيف القانوني للنشاط التجاري للشخصية المعنوية. وهذا ما تبيّنه معطيات الجدول رقم 05 الذي يعكس بوضوح الفوارق المتعلقة بأصناف التسجيل، مقارنة بمعطيات الجدول رقم04.

الجدول رقم 05 : يمثل توزيع نسب النشاطات التجارية حسب أنواع التسجيل المتضمنة مختلف القطاعات التجارية (خلال سنة 1999).

(تحدد النسب الشخصية المعنوية فقط)(personnes morales).

أنواع التسجيل	القطاعات التجارية											
	بيع بالتجزئة		خدمات		صناعة		بيع بالجملة		استيراد		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
التسجيل الرقمي	1.46	%45	6.58	%74	6.28	%55	1.44	%38	1.87	%45	17.64	%56
إعادة الترقيم	659	%21	1.31	%15	3.23	%28	1.00	%26	1.13	%27	7.33	%23
تغيير الترقيم	302	%9	698	%8	1.37	%12	449	%12	1.08	%26	3.91	%12
وقف النشاط	801	%25	306	%3	533	%5	934	%24	102	%2	2.67	%9

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري (C.N.R.C).

المعطيات التجارية لسنة 1999.

انطلاقا من الاتجاهات الإحصائية للمعطيات الخاصة بتوزيع نسب النشاطات التجارية، يتبيّن أن التوجه التجاري أصبح أمرا ملموسا في إطار التحولات التنظيمية والاقتصادية التي أحدثتها عملية الانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال سنوات 1990. إذ أصبحت التجارة النشاط الاقتصادي الرئيسي السائد في المجتمع، إضافة إلى كون حرفة التجارة قيمة اجتماعية ثابتة لدى فئات كثيرة في المجتمع، الأمر الذي أدى مباشرة إلى تفشي ظاهرة التجارة في صفوف المجتمع، حتى أصبحت مهنة الصغار والكبار على السواء، لذا نلاحظ انتشار الأسواق الموازية في المدن، وعلى حافة الطرقات. ولا تتطرق الأرقام الخاصة بالتسجيلات التجارية إلى الأشكال الأخرى للمتاجرة غير الرسمية التي أصبحت تشكل حيزا كبيرا من التبادلات التجارية في المجتمع الجزائري خلال مرحلة التحول الاقتصادي، التي لم تتمكن من فرض منطق التنظيم والتأسيس لهذه النشاطات التجارية.

إن التسجيلات الرسمية وحدها تبيّن أن التوجه التجاري أصبح ظاهرة اجتماعية واضحة في المجتمع، بحيث إن الزيادة في النشاطات الاقتصادية غير الرسمية، أدت إلى تناقص في نسبة التسجيلات الرسمية

خلال سنة 2000. إذ عرفت عدد التسجيلات بمختلف أشكالها تناقصا قُدّر بنسبة 32% مقارنة بسنة 2000، لأن هذا التراجع يرتبط أيضا بتراجع نسبة إعادة التسجيل، ونسبة التسجيلات الجديدة التي قُدرت بـــ -9% بالنسبة للشخصية المادية، وبنسبة -17% للشخصية المعنوية.

إن هذه النسب توحي بتوسع دائرة النشاطات التجارية غير الرسمية التي أصبحت تمثل الاستجابة الاجتماعية المباشرة للفراغ التنظيمي والمؤسساتي الذي صاحب مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق. وهذا ما يفسر بكل وضوح تراجع نسبة التسجيلات الجديدة ضمن السجل التجاري خلال سنة 2000، بحيث إن معطيات الجدول رقم06، تعكس هذا التراجع مقارنة بمعطيات سنة 1990.

الجدول رقم 06: يمثل تطور التسجيلات التجارية خلال سنتي 1999 و2000.

أنواع التسجيل	النسبة الممثلة للشخصية المادية.			النسبة الممثلة للشخصية المعنوية.			المجموع		
التسجيل	1999	2000	نسبة التغير	1999	2000	نسبة التغير	1999	2000	نسبة التغير
التسجيل	119621	108856	%9	14298	11827	-17%	133919	120683	-10%
أنواع التسجيل	النسبة الممثلة للشخصية المادية.			النسبة الممثلة للشخصية المعنوية.			المجموع		
إعادة التسجيل	97355	17092	-82%	5555	1560	-72%	102910	18652	-82%
تغيير التسجيل	15625	18323	%17	2193	3044	%39	17818	21367	%20
وقف التسجيل	41240	40186	-3%	1638	1903	%16	42878	42089	-2%
المجموع	273841	184457	-33%	23684	18334	-23%	297525	202791	-32%

المصدر: المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري (C.N.R.C).

المعطيات التجارية لسنة 1999 وسنة 2000.

إن الملاحظ من هذا الجدول أن التراجع في نسب التسجيلات لم يدم طويلا، إذ إن ظاهرة الارتفاع والزيادة في التسجيلات عادت إلى الواجهة بشكل محسوس، وهو يتجلى خاصة من خلال تزايد عدد التسجيلات التجارية منت جديد، مقارنة بمختلف أصناف التسجيل.

إننا نلاحظ ارتفاع نسبة التسجيلات التجارية في قطاع البيع بالتجزئة الذي وصل إلى 60% بالنسبة للتصنيف القانوني ضمن خانة النشاطات الممثلة للشخصية المادية. بالإضافة إلى وجود نسبة 20% من النشاطات التجارية المتعلقة بالخدمات، في إطار إعادة تسجيل النشاطات التجارية.

ومن جهة أخرى نجد أن معطيات الجدولين 07و08 تبيّن الفوارق الخاصة بنسب التسجيل التجاري للشخصية المادية والمعنوية ضمن مختلف القطاعات الاقتصادية خلال سنة 2000، إذ نلاحظ وجود تزايد كبير على مستوى النشاطات التجارية في كل من قطاع البيع بالتجزئة، بالنسبة لتصنيف النشاطات التجارية للشخصية المادية، ووجود تزايد كبير أيضا على مستوى النشاطات التجارية في قطاع الخدمات الصناعية بالنسبة لتصنيف النشاط التجاري للشخصية المعنوية.

الجدول رقم 07: يمثل نسبة التسجيل وإعادة التسجيل للنشاطات التجارية المختلفة، خلال سنة 2000. (تمثل النسبة الشخصية المادية فقط).

القطاعات	الصناعة	الحرف	البيع بالجملة	الاستيراد	البيع بالتجزئة	الخدمات التجارية	المجموع
إعادة التسجيل	38640	4397	9113	1915	161787	54890	270742
النسبة %	%14	%2	%3	%1	%60	%20	%100
التسجيل القديم	67664	20410	37819	0	298320	94652	520665
النسبة %	%13	%4	%7	%0	%57	%19	%100

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري، C.N.R.C، معطيات سنة 2000.

الجدول رقم08 : يمثل نسبة التسجيل وإعادة التسجيل للنشاطات التجارية المختلفة خلال سنة 2002.

القطاعات	الصناعة	الحرف	البيع بالجملة	الاستيراد	البيع بالتجزئة	الخدمات التجارية	المجموع
إعادة التسجيل	4947	175	1397	1347	1082	2332	11280
النسبة %	%44	%2	%12	%12	%10	%20	%100
التسجيل القديم	7190	481	6770	0	5975	4591	25007
النسبة %	%29	%2	%27	%0	%24	%18	%100

المصدر: Source: C.N.R.C. Année, 2002

يتجلى بكل وضوح من خلال نسب التسجيل وإعادة التسجيل التجاري المسجلة في سنة 2002، أن هناك استمرارا في تطور النشاطات التجارية في الجزائر، وهو الأمر الذي يعكس بروز قطاعات

مختلفة لممارسة النشاط التجاري كظهور الخدمات التجارية التي أصبحت تشكل نسبا معتبرة ضمن تواجد الفعل التجاري في الهيكلة الاقتصادية الجديدة التي أفرزتها عملية التحول التنظيمي نحو اقتصاد السوق لأن النشاطات التجارية البحتة هي التي تعرف تطور كبير في حجم النشاط مقارنة بالنشاطات الاقتصادية الأخرى كالحِرَف والإنتاج الصناعي، علما بأن القطاع الحرفي يعتبر من أضعف القطاعات الاقتصادية التي تشملها النشاطات التجارية، لكونه يمثل نسبا ضئيلة جدا، مقارنة بالنشاطات التجارية الأخرى[2].

إن هذا الوضع يبرهن من جديد عن وجود مَيْل تجاري واضح تجاه النشاطات اقتصادية المربحة، على حساب النشاطات الاقتصادية الأخرى المنتجة للقيمة المضافة، إذ أصبح الاختيار التجاري واقعا اقتصاديا واجتماعيا ملموسا، ضمن الاختيارات الاقتصادية التي تشكلت في إطار المنظومة الرأسمالية الجديدة التي أفرزتها عملية الانفتاح الاقتصادي، وهذا ما سمح بظهور طبقة واسعة من التجار الذين أصبحوا يمثلون شتى المجالات الاقتصادية: كقطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة (P.M.E) التي أصبحت بدورها تختار النشاطات التجارية كوسيلة اقتصادية مناسبة لتحقيق أرباحها.

2- تطور النشاط التجاري بظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعتبر ظاهرة بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المظاهر الأساسية التي تبيّن مدى تغيير المنظومة الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الانفتاح الاقتصادي. لكن الشيء الملاحظ، هو أن هذه الظاهرة الاقتصادية المميزة صاحبتها في نفس الوقت ذهنية تجارية واضحة، على مستوى التوجهات الاقتصادية للنشاطات المميزة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث إنها تطور روحًا تجاريًا ضمن الاختيارات التنظيمية التي جعلت منها مؤسسات تجارية أكثر منها مؤسسات اقتصادية.

وقد تجسدت هذه الاختيارات التجارية- بالخصوص- في اتخاذ أسلوب النشاطات التجارية، كتوجّه تنظيمي وعملي لممارسة النشاطات الاقتصادية، لكونها مفضلة، وتقترب كثيرا من بعض الميادين التي يمكنها أن تحقق أرباحا وفوائد تجارية مباشرة، مثل قطاع البناء والعقار الذي يعتبر الميدان المثالي المفضل من قِبل هذه المؤسسات، لتحقيق مآربها التجارية البحتة. لأن مشكلة السكن معضلة كبرى من معضلات المجتمع الجزائري، منذ بداية الزحف السكاني المتزايد نحو المدن.

وإن تزايد الطلب المستمر على السكن في كل مرة، جعل هذا القطاع التجاري من أهم الأوراق التجارية الرابحة التي تستعملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ وصل مستوى تمركز وتواجد هذه المؤسسات في قطاع البناء، إلى نسبة 28% مقارنة بنسبة تواجدها في القطاعات الاقتصادية

الأخرى خلال سنة 2001. بالإضافة إلى تمركزها في قطاعات تجارية أخرى حساسة جدا، مثل قطاع التوزيع السلعي الذي بلغت نسبة تواجدها 16%، مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. وهذا ما تبيّنه معطيات الجدول 09 الذي يمثل توزيع أهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات وعدد العمال المشتغلين بها.

الجدول رقم 09 : يمثل توزيع أهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حسب القطاعات.

أنواع القطاعات	عدد المؤسسات	النسبة%	عدد العمال	النسبة%
قطاع البناء والأشغال العمومية	51873	%28	209621	%28.4
قطاع التجارة والتوزيع	29070	%16	116982	%15.8
النقل والاتصال	16015	%8.9	38682	%5.24
خدمات تجارية	14574	%8.1	27783	%3.7
الصناعات الغذائية	12381	%6.8	51930	%7.04

المصدر: C.N.A.S, 2001

إضافة إلى هذا، نجد شدة تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات التجارية التي يمكن لها ضمان الأرباح بطريقة سهلة ومباشرة. ويلاحظ أيضا أن هذه المؤسسات لا تُشغِّل إلا القليل من اليد العاملة، فالنسب الكبيرة تتوقف على مستوى قطاع البناء والأشغال العمومية فقط، وهو الذي يعتبر ميدانا متذبذبا من حيث عدم الاستقرار والاستمرار في عملية تشغيل العمال، وإن كان هذا القطاع من أهم القطاعات التي يمكنها أن توفر الأعداد الهائلة لفرص العمل.

ومما يؤكد ظاهرة العجز في التشغيل على مستوى هذه المؤسسات، هو تمركزها الكبير في نشاطات تجارية لا تتطلب عددا كبيرا من اليد العاملة، إذ إن نسبة 94% من هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا تُشغِّل سوى نسبة تتراوح بين 0 إلى 9 عمال خلال سنة 2001. وإن نسبة 0.73% فقط من هذه المؤسسات تُشَغِّل عددا كبيرا نسبيا، يتراوح بين 50 إلى 250 عاملا أو أكثر في بعض الأحيان. والجدول رقم 45 يوضح توزيع أهم المؤسسات الصغير والمتوسطة حسب عدد العمال المُشتغلين بها.

الجدول رقم 10 : يمثل توزيع أهم المؤسسات الصغير والمتوسطة حسب عدد العمال المُشتغلين بها (خلال سنة 2001).

أنواع المؤسسات حسب عدد العمال	عدد المؤسسات	النسبة%	عدد العمال	النسبة%
من 0 إلى 9 عمال	170258	%94	325085	%44
من 10إلى 49 عاملا	8363	%4.6	156450	%21.2
من 50إلى 250 عاملا أو أكثر.	1272	0.73	255527	%34.6

المصدر: C.N.A.S, 2001

إن كانت هناك نسب مرتفعة نسبيا، الممثلة لعدد العمال الذين تستخدمهم هذه المؤسسات فإن هذا التشغيل يتمثل أكثر في أعداد قليلة لا تتجاوز 10 عمال، إذ كان هذا التوزيع سائدا قبل سنوات 2000، فقد بقيت نسبة التشغيل ضعيفة جدا مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤكد – مرة أخرى– الاتجاه التجاري السائد ضمن الاختيارات الاقتصادية لهذا النوع من المؤسسات التي كانت تفضل – غالبا– تشغيل أعدادا ضعيفة جدا من اليد العاملة، وخاصة خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات. هذه السنوات التي عرفت تغيّرًا طفيفا على مستوى تشغيل اليد العاملة.

وتؤكد هذا التصور، معطيات الجدول 11 التي تعكس بوضوح أن أهداف التشغيل لم تكن من الاهتمامات الاقتصادية والتنظيمية للرأسماليين التجاريين الذين فضلوا– أكثر– اختيار النشاطات التي تضمن لهم الأرباح بأقل التكاليف المادية والبشرية. إذ نلاحظ غيابا كليا للمؤسسات التي يمكنها أن تحوي في نشاطاتها أكثر من 19 عاملا خلال سنة 1987.

• الجدول رقم 11 : يبيّن توزيع المؤسسات الاقتصادية للقطاع الخاص (1987– 1990).

حجم المؤسسة	1987		1990		حجم التغيّر
	عدد العمال	%	عدد العمال	%	
من 0 إلى 9 عمال	11629	%82.6	20554	%93	8925
من 10 إلى 19 //	2452	%17.4	905	%4.1	1547
من 20 إلى 49 //	0	0	485	%2.2	485
من 50 إلى 199 /	0	0	138	%0.6	138
من 200 إلى499	0	0	11	0	11
من 500إلى 5000	0	0	1	0	1
المجموع	14081	100	22094	100	8013

Source : O.N.S- BM.

إن ما يؤكد أكثر سيطرة هذا المنطق التجاري في النشاطات الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال الاقتصادي في الجزائر، هو تمركز اليد العاملة حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة، بحيث يُلاحَظ أن القطاعات التجارية أصبحت من أهم القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ الأعداد الكبيرة من اليد العاملة، بعدما كانت الصناعة ومختلف فروعها الإنتاجية تشكل أهم المحطات الاقتصادية لتواجد اليد العاملة الجزائرية.

إن توقف التجربة الصناعية في الجزائر، قد أدى إلى حدوث تغيّر نوعي وعميق للهيكلة الوظيفية والمهنية للاقتصاد الوطني، مما يفسر التوجهات التجارية للاقتصاد خلال فترة الانفتاح الاقتصادي الذي أدى بدوره إلى توجه اليد العاملة نحو النشاطات التجارية، التي كانت تمثل نسبة 54.87% من النسبة الإجمالية للتشغيل خلال سنة 2003.

وهذا الوضع يبيّن أيضا – في نفس الوقت – ضعف تواجد اليد العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى المنتجة للثروة، كالزراعة التي انحصر نشاطها في نسبة 21.13% من اليد العاملة الإجمالية. وانحدرت الصناعة بدورها إلى نسبة 12.03% خلال نفس السنة (2003)، وإن معطيات الإحصائية التي يقترحها الجدول رقم 12، تعكس نسبة التشغيل مقارنة بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم 12: يمثل توزيع نسبة التشغيل حسب مختلف القطاعات الاقتصادية، خلال سنة 2003.

القطاعات	إجمالي اليد العاملة النشيطة			
	حضري	ريفي	المجموع	النسبة %
الزراعة	307150	1105191	1412340	%21.13
الصناعة	593615	210538	804152	%12.03
البناء والأشغال العمومية.	410439	389775	799914	%11.97
التجارة والخدمات.	2575385	1092265	3667650	%54.87
المجموع	3886288	2797768	6684056	%100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S). المعطيات الاقتصادية لسنة 2003.

ومما يؤكد أكثر هذا التخلخل الوظيفي والمهني للمنظومة الاقتصادية المتشكلة خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، هو استمرار التوزيع غير الموضوعي لليد العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ نلاحظ جليا القطاعات القادرة على إنتاج الثروات، لا تمثل إلا نسبًا قليلة من التشغيل، مثل قطاع الزراعة الذي نزل إلى نسبة 20.74% خلال سنة 2004، بعدما كان يمثل نسبة 21.13% من اليد العاملة خلال سن 2003. وهذا يوضح الاتجاه غير العقلاني للنشاط الاقتصادي الذي يبقى منحصرا أكثر في التجارة والخدمات التجارية، فنسبة اليد العاملة في قطاع التجارة بقيت في 53.41%، خلال سنة 2004، وذاك ما يوضحه الاتجاه الإحصائي العام الذي يعكسه الجدول رقم 13، الذي يمثل توزيع اليد العاملة النشيطة في مختلف القطاعات الاقتصادية. إذ نلاحظ أن القطاعات المنتجة للثروة، كالزراعة والصناعة، لا تتعدى نسبتهما: 20.74% للزراعة، و13.60% للصناعة. وهذا عكس القطاع التجاري الذي بقي يستحوذ على نسب عالية من النشاط رغم كونه قطاعا توزيعيًا مستهلكا للثروة.

الجدول رقم 13: يمثل توزيع اليد العاملة النشيطة في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال سنة 2004.

القطاعات الاقتصادية	إجمالي اليد العاملة النشيطة			النسبة %
	حضري	ريفي	المجموع	
الزراعة	364466	1252659	1617125	%20.74
الصناعة	769106	291679	1060785	%13.60
البناء والأشغال العمومية.	517702	449866	967568	%12.41
التجارة والخدمات الإدارية.	2896770	1256164	4152934	%53.25
المجموع	4548045	3250367	7798412	%100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S). المعطيات الاقتصادية لسنة 2004.

ولذلك نلاحظ أن التوجه التجاري للاقتصاد في مفهوم الرأسمالية التجارية الذي فرضته سياسة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، قد أدى إلى تحوّل جذري في النشاطات الاقتصادية والمهنية

2004، وتجاوز نسبة 50% مقارنة بباقي النشاطات الاقتصادية الأخرى. والجدول رقم14، يوضح التطور الملحوظ النشاطات التجارية بأنواعها المختلفة خلال سنوات 2002- 2004.

الجدول رقم 14: يمثل توزيع نسبة التجار حسب مختلف القطاعات التجارية(خلال فترة 2002- 2004).

نسبة التجار · السنوات	النشاطات الصناعية.	النشاطات الحرفية.	التجارة بالجملة.	الاستيراد	التجارة بالتجزئة.	الخدمات
2002	%13.5	%0.80	%4.30	%1.40	%54	%26
2003	%13.5	%0.80	%4.30	%1.20	%53.10	%27
2004	%13.5	%0.70	%4.20	%1.10	%52.20	%28.30

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري. 2002- 2004. C.N.R.C. Années

لقد صاحبت ظاهرة ارتفاع النشاطات التجارية خلال هذه الفترة، ظاهرة أخرى هي تقلص النشاطات الاقتصادية الأخرى، كقطاع الإنتاج الحرفي الذي لم يتعد نسبة 0.7% خلال سنة 2004، بعدما كان منحصرا في نسبة 0.8% خلال سنة 2003 و2004. وهذا ما يؤكد سوسيولوجياً الغياب الاقتصادي والاجتماعي لفئة الحرفيين، هذه الفئة كانت هي الطبقة الاجتماعية والاقتصادية التي قامت عليها الثورة الصناعية في المجتمعات الأوربية، والتي كانت أيضا في الوقت نفسه الطبقة الممهدة للتطور التقني والصناعي الحاصل في المجتمعات المتطورة.

- وأكثر من ذلك، فإن معطيات الجدول رقم 15 تؤكد بكل وضوح، أن الهيكلة الاقتصادية والمهنية التي ساهمت في تشكيلها سياسة الانفتاح، أصبحت تمثل هيكلة اقتصادية ريعية، تعتمد في نشاطها على لتجارة وتوزيع السلع المنتَجَة خارج الحدود الجغرافية للجزائر التي أصبحت تشكل سوقا تجاريا، عالميا يروِّج للمنتوجات والسلع الأجنبية، أكثر مما يدعو إلى بروز سياسة اقتصادية كفيلة وقادرة على إنتاج الثروة لأبناء المجتمع أولا، وتصديرها إلى الأسواق الخارجية ثانيا. وتؤكد – هذا الاحتمال الاقتصادي– كل العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتوفرة.

لكن الظروف الاقتصادية الجديدة، توضح بأن الهيكلة الاقتصادية التي أنتجتها عملية الانتقال الاقتصادي إلى نظام اقتصاد السوق، قد أفرزت – في الوقت نفسه– ذهنية رأسمالية جديدة متمثلة أساسا في تفضيل النشاطات التجارية، واتخاذها وسيلة مثالية لممارسة النشاط الاقتصادي في المجتمع.

هذا ما يفسر التوجه التجاري الذي ساد تدريجيا خلال الانتقال إلى تطبيق سياسة اقتصاد السوق في الجزائر، إذ أصبحت النشاطات التجارية تستحوذ على جل النشاطات الأخرى، ولاسيما تلك المتعلقة بنشا الاستيراد، والبيع بالجملة. وهذا الوضع انعكس مباشرة على تزايد نسبة التجار بالتجزئة، وتزايد التسجيلات التجارية التي مست حتى مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد قُدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2004 حوالي 225449 مؤسسة (P.M.E). وهذا العدد، يمثل إجمالية المؤسسات الخاصة التي تشغل 592758 عاملا[3].

ويمكننا أن نقول بأن هناك تطور كبير لعدد المؤسسات الليبرالية التي انتهجتها الدولة خلال سنوات 2000، وهذا ما يفسر مدى تزايد هذا النوع من المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت خاصية تنظيمية جديدة ميزت مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق في الجزائر، إذ بلغ عدد المؤسسات الجديدة 18987 خلال سنة 2004 وحدها. بالإضافة إلى إعادة بعث النشـــاط في 1920 مؤسسة، بعد أن توقفت بصورة مؤقتة، مع العلم بأن هذا العدد يمثل المؤسسات الخاصة فقط، بينما لا يتجاوز عدد المؤسسات .العمومية 778 مؤسسة خلال سنة 2004. وهذا ما يبين بكل وضوح التوجه الرأسمالي للمنظومة الاقتصادية الجزائرية، خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي التي أدت إلى – بصورة واضحة– إلى تشكيل الرأسمال الاقتصادي والتجاري في القطاع الخاص، وبالتالي أدى إلى تحول المنظومة الاقتصادية الجزائرية بشكل تدريجي إلى منظومة اقتصادية رأسمالية، يغلب عليها طابع الرأسمال التجاري وطابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أصبحت تشكل اتجاها اقتصاديا ملموسا. وتؤكد معطيات الجدول رقم15 هذا التوجه من خلال تبيان الفوارق بين عدد المؤسسات الخاصة، وعدد المؤسسات العامة خلال سنة 2004.

الجدول رقم 15: يمثل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الخاص والقطاع العام، خلال سنة 2004.

نوع المؤسسة Nature des P.M.E	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (سنة 2004).	النسبة %
المؤسسات الخاصة	225449	%72.04
المؤسسات العمومية	778	%0.25
الحرفيون	86732	%27.71
المجموع	312959	%100

Source : direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère des P.M.E, année 2004, page :07.

يتبيّن بكل وضوح – من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2004– أن نصيب القطاع الخاص أكبر بكثير من نصيب القطاع العام، إذ تعادل نسبة المؤسسات الخاصة 72.04% مقارنة بالقطاع العمومي الذي ينحصر في حدود 0.25%، وهي نسبة ضئيلة جدا، تؤكد بقوة طبيعة الاختيارات الاقتصادية التي برزت خلال فترة الانتقال الاقتصادي في الجزائر. وتشير جليا إلى تحول المنظومة الاقتصادية الجزائرية من منظومة يسود فيها القطاع العمومي، إلى منظومة رأسمالية يسود فيها الرأسمال الخاص أكثر.

ويعتبر مؤشر ازدياد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص، من أهم المؤشرات الاقتصادية التي توضح هذا التحول الكبير بمفهوم "Karl polanyi " الذي يبيّن في نفس الوقت تغيّر السياسات الاقتصادية في الجزائر بشكل كبير، واتخاذها منعرجا جديدا مخالفا تماما للمنعرج الاقتصادي القديم.

ومما يؤكد أكثر هذا التحول الكبير، التزايد المستمر في عدد المؤسسات التجارية والاقتصادية على مستوى القطاع الخاص، إذ بلغت 17500 مؤسسة خلال سنة 2003– 2004، بينما عرفت المؤسسات العمومية تناقصا واضحا بلغ: – 10 مؤسسة خلال نفس الفترة، وذلك نتيجة مباشرة لتوقف هذه المؤسسات عن نشاطاتها.

ومعطيات الجدول رقم 16، تؤكد أكثر هذا التحول الكمي والنوعي الكبير الذي حصل على مستوى تغيّر لمنظومة الاقتصادية الجزائرية، من خلال مؤشر نسبة تمركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القطاع الخاص والقطاع العمومي، خلال سنتي 2003 و 2004.

الجدول رقم16: يوضح نسبة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالقطاع الخاص والقطاع العمومي، خلال سنة 2003 و 2004.

نوع المؤسسات Nature des P.M.E	عدد المؤسسات ص و م خلال سنة 2003	عدد المؤسسات ص و م خلال سنة 2004	حجم التطور
المؤسسات ص وم في القطاع الخاص	207949	225449	17500
المؤسسات ص وم في القطاع العام.	788	788	10-
عدد الحرفيين	79850	86732	6882
المجموع	288587	312959	24372

Source : direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère des P.M.E, Années 2003-2004, p : 8

إن القراءة السوسيولوجية الأولى التي يمكن أن نستخلصها من هذا الجدول، هي ظاهرة التطور الكمي والعددي لحجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص، والتي تعني أيضا أن هذا التطور الحاصل على مستوى الرأسمال الخاص، يبيّن جليا ظهور طبقة اقتصادية واجتماعية جديدة ضمن الهيكلة الاقتصادية والمهنية التي أفرزتها سياسات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، والتي أثرت مباشرة على تشكيل نوع جديد من رؤوس الأموال، ولاسيما تلك المتعلقة بالرأسمال الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا الذي أسهم في توسيع الدائرة الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الخاص، وزحفه المستمر في كثير من النشاطات الاقتصادية، وخاصة تلك التي تتعلق بوجود النشاطات التجارية.

كما يؤكد هذا الواقع الاقتصادي الرأسمالي الخاص، مرة أخرى، أن القطاع الاقتصادي العمومي في الجزائر، أصبح نشاطه يتقهقر بشكل تدريجي ومستمر في نفس الوقت الذي يعرف فيه الرأسمال الاقتصادي والتجاري الخاص تطورا كبيرا على مستوى ظهور النشاطات الاقتصادية الجديدة، التي فرضتها عملية تقسيم العمل الناتجة عن عملية التحول الاقتصادي.

إن المنطق الاقتصادي التجاري الذي تبنّته الدولة سابقا، أصبح اختيارا اقتصاديا تتبناه الرأسمالية التجارية في إطار الأدوار الاقتصادية الجديدة التي اكتسبتها ضمن التغير الكبير الذي حصل في المنظومة الاقتصادية أثناء وبعد دخول اقتصاد السوق.

والمؤشرات الاقتصادية التي تؤكد هذا التوجه الرأسمالي الجديد، هي تزايد العدد الممثل لليد العاملة في القطاعات الاقتصادية والتجارية لقطاع الخاص على حساب القطاع العمومي، إذ إن نسبة العمالة في القطاعات الخاصة، أصبحت تتزايد بشكل مستمر رغم تواجد معظم هذه القطاعات في قطاعات اقتصادية غير منتجة، ذلك لكون النشاطات التجارية هي النشاطات السائدة في الاختيارات الاقتصادية الجديدة التي تطورت مع ظهور الذهنية الماركانتيلية للقطاع الخاص.

أما بالنسبة لعملية التشغيل، فإن معظم المؤشرات الاقتصادية تبيّن أن التشغيل في القطاع الخاص، أصبح أمرا حتميا أمام انهيار نسبة التشغيل في القطاع العمومي نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى غلق العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية. وهذا ما يفسر بكل وضوح تغير خريطة التشغيل في الجزائر، وتحولها إلى خريطة أخرى جديدة تغلب فيها التشغيل الخاص بعد أن أصبحت فرص العمل منعدمة تماما في القطاع الاقتصادي العمومي. وهذا ما يفسر الفوارق العددية الهائلة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال تشغيل اليد العاملة، والتي يمكن لنا تجسيدها أكثر من خلال معطيات الجدول رقم 17 الذي يعكس هذه الفوارق بين القطاع الخاص والقطاع العمومي خلال سنة 2004 كسنة مرعية لتبيان هذا الاختلاف.

الجدول رقم17: يمثل نسبة التشغيل المصرح بها بين القطاع الخاص والقطاع العمومي خلال سنة 2004.

نوع المؤسسات: Nature des P.M.E	عدد العمال خلال سنة 2004
المؤسسات ص و م في القطاع الخاص.	592758
المؤسسات ص و م في القطاع العمومي.	71826
عدد الحرفيين	173920
المجموع	838504

Source : direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère des P.M.E, Années 2003-2004, p : 9

يتجلى بكل وضوح- من خلال الاتجاه الإحصائي السائد في الجدول- أن عملية التشغيل لم تعد من بين المكتسبات السياسية والاقتصادية للقطاع العمومي، إذ إن التوجه الليبرالي للاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الانفتاح، قد فرض واقعا جديدا لتشغيل، حين أصبح القطاع الخاص هو القطاع الاقتصادي السائد ضمن الهيكلة الاقتصادية، والمهنية الجديدة التي أدت إلى ظهور أدوار ووظائف اقتصادية، أصبحت من خصوصيات القطاع الخاص، بحيث أصبح الدور الاقتصادي

للرأسمال الخاص ضرورة سياسية واقتصادية لتجسيد وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي فرضتها عملية الانتقال الاقتصادي إلى نظام اقتصاد السوق.

وفي نفس الوقت أدت بدورها الهيكلة الاقتصادية والمهنية التي تولدت عن هذا الانتقال الاقتصادي، إلى هيكلة اقتصادية جديدة لمختلف النشاطات الاقتصادية، وذلك من خلال تمركز الرأسمال الخاص في فئة معينة من النشاطات الاقتصادية التي يمكن أن نقول عنها إنها نشاطات تجارية وتوزيعية أكثر منها نشاطات إنتاجية للقيم المضافة. إذ أصبح التوزيع المرتبط بالنشاطات الاقتصادية، يتوجه أكثر نحو النشاطات التجارية التي يمكن أن تدير الأرباح بكثرة وبطريقة سهلة، لأن المنظومة الاقتصادية الرأسمالية التي تبلورت معالمها أكثر مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، قد سعت منذ قيامها إلى اكتساب أدوار ونشاطات تجارية أكثر منها إنتاجية للسلع والخدمات، بل حتى النشاطات التي تبدو إنتاجية في أشكالها الوجودية، فإنها في الحقيقة تعبر فقط عن تواجد تجاري وتوزيعي أكثر مما تعبر عن تواجد إنتاجي واقتصادي.

هذا ما يمكن الإشارة إليه بطريقة واضحة، من خلال تباين نسب النشاطات المتواجدة ضمن توزيع النشاطات الاقتصادية المختلفة للمؤسسات الاقتصادية الخاصة، والتي يمكن توضيحها من معطيات الجدول 18 الذي يعكس حقيقة هذا التوزيع المرتبط بنسبة التواجد الاقتصادي للمؤسسات الخاصة ضمن مختلف النشاطات الاقتصادية خلال سنة 2004، والذي يبيّن بكل وضوح هيمنة النشاطات التجارية على حساب النشاطات الإنتاجية الأخرى. إذ يبدو تواجد المؤسسات الاقتصادية الخاصة واضحا في القطاعات المرتبطة مباشرة بالنشاطات التجارية التي يمكن أن تساعد في تحقيق الأهداف التجارية البحتة لهذه المؤسسات. وهذا ما يوضح أن الاختيارات الاقتصادية الجديدة للمنظومة الاقتصادية الرأسمالية، أصبحت تعني أكثر الأهداف التجارية القادرة على ضمان الأرباح والفوائد التجارية لا غير. وإن نسب تمركز القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية المختلفة، تؤكد هذا الواقع الذي يعكسه المحتوى الإحصائي للجدول رقم18.

الجدول رقم 18: يوضح توزيع القطاعات الاقتصادية المختلفة، نسبة تواجد المؤسسات الاقتصادية الخاصة فيها خلال سنة 2004.

الرقم	أنواع القطاعات الاقتصادية	عدد المؤسسات خلال سنة 2004.	النسبة%
10	قطاع البناء	72869	%32.32

02	قطاع التجارة والتوزيع	37954	%16.83
03	قطاع النقل والاتصالات	20294	%9.00
04	قطاع الخدمات للعائلات.	16933	%7.51
05	قطاع الفندقة والمطاعم	14103	%6.26
06	قطاع الصناعات الغذائية	13673	%6.06
07	قطاع الخدمات للمؤسسات	10843	%4.81
/	القطاعات الأخرى	38780	%17.20
/	المجموع	225449	%100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المعطيات الاقتصادية لسنة 2004.

يتجلى لنا بكل وضوح من خلال النسب المئوية التي يحتويها الجدول، أن هناك توجهًا واضحا ومقصودا تجاه القطاعات التجارية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بحيث نلاحظ أن قطاع التجارة والتوزيع، يشكل وحده نسبة 16.83% من نشاط المؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي يؤكد الاتجاه التجاري للنشاطات الاقتصادية التي تشكلت في إطار الوظائف والأدوار الجديدة التي ظهرت مع تغير الهيكلة الاقتصادية خلال دخول مرحلة الانفتاح الاقتصادي.

وهذا ما يفسر تمركز النشاطات في قطاعات حساسة جدا من الناحية التجارية : كقطاع البناء الذي يمثل أكبر النسب المئوية للنشاطات، وذلك بنسبة 32.32% مقارنة بالنشاطات الأخرى، لأن المنطق التجاري هو الذي يحدد الاختيارات الخاصة لممارسة النشاطات الاقتصادية. والقطاعات التجارية هي التي تستجيب للذهنية الرأسمالية الجديدة التي تشكلت ضمن المنظومة الاقتصادية التي تبلورت معالمها الوجودية مع تطبيق سياسات السوق، وفتح رؤوس الأموال للقطاع الخاص. وذلك من دون أي شرط توجيهي أو تنظيمي، يمكن أن يعزز النشاطات الاقتصادية التي يمكن أن تحقق القيم المضافة قبل أن تحقق لأصحابها الأرباح التجارية المباشرة.

ومن بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي تدل على وجود التوجه التجاري وسيطرته على النشاطات الاقتصادية المختلفة، هي النسب المرتبطة بزيادة حجم النشاطات التجارية خلال سنة 2003 وسنة 2004، بحيث نجد تطورا ملحوظا لحجم النشاطات المرتبطة بالمتاجرة المباشرة وغير المباشرة: كقطاع البناء والتجارة والتوزيع الذي عرف زيادات مستمرة. كما ارتفعت نسبة النشاطات الاقتصادية الأخرى التي لديها علاقة بالقطاعات التجارية: كقطاع النقل، وقطاع الخدمات

الاستهلاكية التي تدل كلها على أن التوجه التجاري للمنظومة الاقتصادية الجزائرية – خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي–أصبح واقعا اقتصاديا واجتماعيا واضحا، فرضته طبيعة الهيكلة الجديدة للاقتصاد الوطني، والتي أفرزت بدورها تقسيما مهنيا واجتماعيا جديدا للعمل. إذ أصبح النشاط التجاري الهدف الرئيسي لقيام مختلف النشاطات الاقتصادية، بل يعتبر سبب تواجدها.

ومعطيات الجدول رقم 19، توضح جليا هذا التوجه التجاري، من خلال تبيان نسبة تزايد مختلف النشاطات الاقتصادية خلال سنة 2003، إلى غاية نهاية سنة 2004.

الجدول رقم 19: يبين نسبة تطور مختلف القطاعات الاقتصادية للمؤسسات خلال سنة 2003–2004.

أنواع القطاعات الاقتصادية	عدد المؤسسات خلال سنة 2003	عدد المؤسسات خلال سنة 2003	نسبة التطور
قطاع البناء	65799	72869	%10.74
قطاع التجارة والتوزيع	34681	37954	%09.43
قطاع النقل والاتصالات	18771	20294	%08.11
قطاع الخدمات للعائلات.	15927	16933	%06.31
قطاع الفندقة والمطاعم	13230	14103	%06.6
قطاع الصناعات الغذائية	13058	13673	%04.71
قطاع الخدمات للمؤسسات	8997	10843	%09.56
القطاعات الأخرى	36586	38780	%06
المجموع	207949	225449	%08.41

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المعطيات الاقتصادية لسنة 2004.

إن القراءة الأولية للمعطيات الإحصائية الخاصة بنسبة تطور مختلف القطاعات، تبيّن التطور الواضح على مستوى جميع القطاعات التي لديها علاقة مباشرة بالقطاع التجاري، مثل: قطاع البناء الذي عرف زيادة قدرت بـــ: 10.74%، إضافة إلى قطاع التجارة والتوزيع الذي ازدادت نسبته بـــ: 09.43%. وهذا يؤكد بوضوح واقع التوجه التجاري، ومدى تفضيل النشاطات لتجارية والتوزيعية على لنشاطات الأخرى.

كما أصبح التوجه التجاري ظاهرة واضحة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى التي تتعامل مباشرة مع القطاعات التجارية: كقطاع النقل والاتصالات، وقطاع الخدمات التي تشير فعلا إلى بروز المنطق التجاري في الممارسات الاقتصادية المختلفة، وسيطرته على باقي النشاطات الاقتصادية الأخرى.

وانطلاقا من هذه المعطيات الاقتصادية، يتضح لنا جليا أن التوجه الاقتصادي الجديد للهيكلة الاقتصادية التي فرضتها المنظومة الاقتصادية الرأسمالية الجديدة، تعتبر توجها تجاريا أكثر منه اقتصاديا إنتاجيا للقيم، بل أصبح هدف الفعل الاقتصادي، يتحول أكثر إلى فعل تجاري منتج للأرباح والفوائد لأصحاب رؤوس الأموال.

ومن ثم، فإن هذا الفعل لا يعتبر فعلا إنتاجيا للقيم المضافة للاقتصاد والمجتمع، وهذا ما تؤكده النسب الإحصائية الخاصة بتمثيل النشاطات التجارية في مختلف النشاطات الاقتصادية الأخرى. وتؤكد فعلا هذا الاتجاه الماركانتيلي للممارسات الاقتصادية في الهيكلة الجديدة التي أفرزتها عملية الانفتاح الاقتصادية في الجزائر، والتي أسهمت بشكل مباشر في تطوير النشاطات التجارية وتوسعها على حساب النشاطات الاقتصادية الأخرى.

وهكذا، يتضح لنا أن التحول التنظيمي والسياسي للمنظومة الاقتصادية في الجزائر، قد أدى إلى ظهور رأسمالية تجارية، فرضت وجودها الاقتصادي والاجتماعي من خلال تطوير نشاطاتها التجارية على حساب النشاطات الإنتاجية. وهذا ما يتضح من خلال أدوارها ووظائفها التجارية التي اكتسبتها من التقسيم الجديد للعمل الذي فرضته الهيكلة الرأسمالية للفعل الاقتصادي، مع مرحلة الانتقال إلى تطبيق اقتصاد السوق في المجتمع.

خلاصـــــة :

تشكل ظاهرة بروز الرأسمال الاقتصادي الخاص في المنظومة الاقتصادية الجزائرية، حقيقة اقتصادية واجتماعية واضحة، إذ إن التحول الاقتصادي نحو ممارسة اقتصاد السوق، قد صاحبتها أيضا عملية تحويلية أخرى على مستوى هيكلة الاقتصاد وتنظيمه، الأمر الذي أدى مباشرة إلى ظهور أبعاد اقتصادية جديدة. ومن أبرزها ظهور التوجه والاختيار التجاري الذي يمكن أن يبرهن على حقيقة تشكل فعل اقتصادي جديد، يتمثل في ظهور الرأسمالية التجارية التي عملت أكثر على أساس اتباع النشاطات التجارية التي يمكن أن تدر الفوائد والأرباح بدون إتباع طريقة اقتصادية أو استثمارية لبناء الفعل الاقتصادي المنتج للثروة، بل تعتمد هذه الرأسمالية التجارية على أسلوب بسيط وغير مكلف اقتصاديا، من خلال تفضيلها البعد التجاري الذي يمكن أن يحقق لها الأهداف التجارية على المدى القريب.

[1]- (Mercantiliste) نسبة إلى التيار التجاري الذي ساد في المدرسة الماركانتيلية للاقتصاد التي تعتبر التجارة أسلوبا اقتصاديا مثاليا لبناء النظام الاقتصادي.

[2]- معطيات الجداول الخاصة بتمثيل نسبة التسجيل التجاري لمختلف القطاعات الاقتصادية تبين ذلك.

[3]- حسب المعطيات الإحصائية المقدمة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Ministère de la petite et moyenne entreprise, Bulletin d'information économique, N°6, Année,

مظاهر التغير القيمي في الأسرة الجزائرية دراسة ميدانية مدينة باتنة نموذجا

الدكتورة دريد فطيمة
قسم علم الاجتماع
جامعة باتنة

مقدمة :

إنّ التحولات التي عرفتها الأسرة الجزائرية، قد شملت الخصائص، البناء، والوظائف، وأنماط العلاقات الاجتماعية بين مختلف العناصر المشكلة للنسق الأسري؛ إذ انتقلت المراكز والأدوار ـــ بحكم أنّها ظلت ولأمد طويل نسقا مغلقا ـــ من الجد الكبير للعائلة إلى ربّ الأسرة التي تحولت إلى الطابع النّووي مع تواجد ملحوظ للنمط الأسري الممتد، وإن كانت كلّ المؤشرات تدّل على أنّه آيل إلى الزوال، أو يسير نحو التقلص عبر السنين. وقد أصبح النمط النووي للأسرة هو المهيمن، مع بروز أنماط أخرى لم تكن معروفة من قبل نتيجة هذه التحولات. كما لعب خروج المرأة للعمل، وتعليم الفتاة، وبلوغها مستويات نافست فيها الذكور خاصة على مستوى التعليم العالي، دورا بارزا في تشكيل النمط الجديد للأسرة، وتحديد أدوار المرأة فيها، وكما نافست المرأة الرجل في مجال التعليم فقد نافسته أيضا في مجال العمل في بعض القطاعات، مثل الصحة، والتعليم خاصة، ممّا يعني مساهمتها على المستويين المباشر وغير المباشر في التنمية الشاملة للبلاد من خلال ولوجها عالم الشغل وفي كافة الميادين تقريبا. إضافة إلى هذا تغير مكانة الطفل وأن كل هذه التغيرات مست حياة الأسرة بأي شكل من الأشكال وكذا العلاقات الاجتماعية بين أفرادها وحياتهم الخاصة و خاصة الزوج والزوجة والأطفال، وكذلك مست ما يعرف بقيم التضامن بين أفرادها و بين أفراد المجتمع القريب منها إضافة إلى قيم التكافل الاجتماعي الذي كان يحكم الأسرة الجزائرية و يعتبر من قيمها الأساسية.

أما التساؤل الرئيسي في هذه الدراسة فهوكالتالي، كيف تساهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية في التغير القيمي لدى الأسرة الجزائرية ؟

تعتبر القيم هي المحددات الهامة للسلوك الاجتماعي فهي نتائج لاهتمامات الفرد والجماعة، وهي عبارة عن مجموعة أحكام يصدرها الفرد على بيئته الإنسانية والاجتماعية والمادية وهذه الأحكام هي في بعض جوانبها نتيجة تقويم الفرد أو تقديره، فهي نتاج اجتماعي يتعلمها الفرد ويكتسبها تدريجيا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وعن طريق التفاعل الاجتماعي، وبتعلم الفرد كيفية تفضيل بعض الدوافع والأهداف عن غيرها، أي انه يقيمها على أنها أحسن من غيرها أو أنها أكثر أهمية [1].

وما دام الفرد يكتسب القيم من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تعتبر أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة والتي تعتبر أول مجال لتنشئة الطفل وعلى رأسها الوالدان اللذان يقومان بالاعتناء به من حيث تغذيته و ملبسه و حمايته كبداية أولى للحياة مما ينمي عنده ثقته بنفسه ولأسرته فهو يتفاعل مع كل أفراد أسرته على مر الأيام ثم يبدأ في إدراك إشاراتهم وحركاتهم و انفعالاتهم، ويبدأ في تعلم السلوك المقبول وغير المقبول، الجيد والردى[2]. وبإعداد الأسرة لطفلها نفسيا وجسميا تعمل على إعداده اجتماعيا لكي يكون أحد أفراد المجتمع العام عن طريق اكتسابه الآداب وتقاليد وأعراف مجتمعه بطبيعة الحال؛ فإنّه يكتسب هذا بواسطة والديه، وبالتالي تكون الأسرة قد أدمجتـــه في الإطار الثقافي لمجتمعه، وتغرس فيه المعتقدات والقيم والأساليب التي يشبّ عليها وتصبح من مكونات شخصيته، وتعتبر أسرته أداة لنقل الثقافة والإطار الثقافي له، فعن طريقها يعرف ثقافة عصره وبيئته على السواء، ويعرف الأنماط العامة السائدة في ثقافته كأنواع الإيصال من إرشادات ولغة وغيرها من تحقيق الرعاية الجسمانية والقيم الاجتماعية والتعليمية والأفكار والمراسيم الدينية والعقائدية والاتجاهات الاجتماعية كالتعاون والتنافس والتسامح[3]، وعموما إنّ الطفل يولد كائنا عضويا ويبدأ في اكتساب صفاته الاجتماعية التي تحيله إلى كائن اجتماعي بعد ولادته، وذلك ضمن إطار والديه[4]، ممّا يستلزم من أسرته عملية تعلّم طويلة المدى [5]، وتهدف التنشئة الاجتماعية إلى :

1/ التدريبات الأساسية لضبط السلوك وأساليب إشباع الحاجات؛ حيث أنّ من خلال عملية التنشئة الاجتماعية يكتسب الطفل من أسرته اللغة والعادات والتقاليد السائدة في مجتمعه والمعاني المرتبطة بأساليب إشباع حاجاته الفطرية والاجتماعية والنفسية.

2/ اكتساب معايير اجتماعية والتي تنبثق من أهداف المجتمع وقيّمه والتي تحكم سلوك الفرد وتوجهه.

3/ تعلم الأدوار الاجتماعية للمحافظة على بقاء المجتمع واستمراره وتحقيق رغبات أفراده وجماعته؛ فإنّه لا بدّ من وضع تنظيم خاص للمراكز والأدوار الاجتماعية التي يمارسها ويشغلها الأفراد والجماعات.

4/ اكتساب المعرفة والقيّم والاتجاهات وكافة أنماط السلوك؛ وحيث أنّها تشمل أساليب التعلّم والتفكير الخاصة بالمجتمع الذي يعيش فيه الإنسان.

5/ اكتساب العناصر الثقافية للجماعات والتي تصلح لتكوينه الشخصي.

فالأسرة تساهم مساهمة وظيفية تجاه النسق القيمي من خلال ما يحدده هذا الأخير من التزامات ومعايير يفرضها على أفراد الأسرة، لان الوظيفة الكامنة لذلك الالتزام بنسق القيم من قبل الأعضاء هي زيادة درجة التماسك داخل النسق الأسري وفي هذا ترى سناء الخولي في كتابها الزواج والعلاقات السرية "بان الأسرة تصبح اصغر وحدة اجتماعية مسؤولة على المحافظة على نسق القيم"[6]، على اعتبار أن نسق القيم يعني المعايير والمبادئ التي يتمسك بها المجتمع أو اغلب أعضائه سواء ضمنيا أو صراحة[7]، كما يكتسب الفرد نسق القيم من الجماعة التي يعيش فيها و ينتمي إليها بفعل الخبرة المباشرة والاحتكاك الدائم أي بتأثير عملية التنشئة الاجتماعية كما أسلفنا ذكره، وهي وإن كانت تختلف من جماعة مرجعية لجماعة مرجعية أخرى داخل إطار الثقافة الواحدة[8]، أما بالنسبة للأسرة الجزائرية فهي كباقي الأسر وخاصة في العالم العربي فإنها تسعى إلى المحافظة على نسقها القيمي وما يحدده من معايير والتزامات يفرضها على أفرادها. لكن بعد التحولات الاجتماعية والاقتصادية ظهر نوع من التغير القيمي على كل المستويات وبادئ ذي بدء سنتعرض لذلك انطلاقا من مكانة الرجل والمرأة في الأسرة التقليدية يمثل الأب في هذه العائلة السلطة المادية والروحية المطلقة، فهو

الذي ينظّم الاقتصاد المترلي، ويحرص كذلك على تماسك العائلة، وكذلك أنّه يمارس كلّ الحقوق على زوجته وأولاده، وكلّ من يعيش تحت مسؤوليته، هو الذي يتخذ القرار بخصوص الزواج والطلاق والتبني والحرمان من النسب أو الميراث والبيع والشراء، فمن حقه إجبار زوجته وأطفاله على الطاعة والخضوع والامتثال للسلطة الأبوية، لأنّ الغاية من هذه الصرامة هي الحفاظ على تماسك العائلة وانسجامها كوحدة إنتاج واستهلاك وحماية وتكاثر. بعدما أسلفنا أن السلطة كانت سلطة الرجل و سلطة قراره في الأسرة التقليدية، فيمكننا القول أن المرأة كانت تعتبر عنصرا ثانويا في الأسرة «حيث أنّ التمثيل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يرجع للأب، أمّا مكانة المرأة فتعتبر دونية تتحسن أو تسوء مع مراحل الأسرة الحياتية»[9]، وأنّ أغلبية النساء يواصلن وجودهن في بيوقمن ويكنّ في خدمة الأطفال والزوج، وأنّ الأزواج يبقون على الساحة العمومية[10]، علما بأن القيم والمعايير تساعد على إيديولوجية العائلة في تجسيد سلطة وسيادة الذكورية، التي تفرض على المرأة بطريقة عنيفة دورا يتوافق مع تعظيم الجماعة الأكناتية، وهو الشعور بالعزّة مع تشجيع العشيرة الأسرية وهو تمييز بالنسبة للمرأة، ويعتبر الرجل بأنّ شرفه يتمثل في طهارة وعفة زوجته وبناته[11]، وأنّ شهرة الرجل تتعلق بتصرف النساء اللواتي يدخلن تحت مسؤوليته (زوجات ــ بنات ــ أخوات)، وهذا يدلّ على غيرة الرجل والذي يفسر طهارة وعفة المرأة. إنّ العشيرة العائلية لها شرف في إضافة عشائر أخرى نسوية، والتي تضمن لها الطهارة في النسل والذرية والنسب، وأنّ هذه العشيرة تطلب من عشائر أخرى والتي تربطها صلة أن تقدم لها نساء يخصصن للإنجاب في شروط اجتماعية للشرف، وتعتبر العذرية من الشروط الأساسية التي تميّز المرأة، وتعتبر العذرية أيضا بالنسبة للصبية والوفاء بالنسبة للمرأة هي عبادة للأجداد والتي تفرض باستمرار النسل وطهارته وعفته[12]، وهي نتيجة تفرضها نصوص الشريعة الإسلامية على الجنسين الذكر والأنثى في تحريم الزنا وأي شكل من أشكال العلاقات الجنسية خارج الزواج الشرعي، وأنّ الزوجة لابدّ وأن تكون طاهرة وعفيفة، بمعنى أن لا يكون لها من قبل علاقات جنسية مع أيّ كان، ممّا يضمن لها الطهارة لذريتها عبر الأطفال الذين تقدمهم لزوجها، وبعد الزواج لابدّ وأن تحترم زوجها وتطيعه، وإذا ما أخلّت

بهذه الطاعة فإنّها قابلة بأن لا تضمن له الطهارة والعفة لنسلها و«أنّها تلك الزوجة والأم الحاملة للتقاليد، وهي الضامن الوحيد للعفة والطهارة ووحدة الأسرة»[13].

إنّ هذه الأخلاق والعادات تجذرت في ثقافة الأسرة الجزائرية منذ القدم وبقيت في اللاشعور الجماعي، ويتوقف عليها التماسك العائلي والسمعة للعائلة وللمرأة دور محدّد في إطار هذه المبادئ الأساسية و لابدّ أن تقوم بهذا الدور، وذلك بما تستطيع أن تحقّقه شخصيتها، بحيث أنّها لابدّ وأن تقوم بدور فعّال في خدمة العائلة؛ حيث يجب أن تصون الاندماج الشكلي ثمّ المعنوي ذلك الذي يتركها نظيفة خلقيا، ويترك عائلتها بعيدة عن كلّ تشويه، كما يجب أن تحقق وجودها في البيت «وأن تكون كزوجة وكأم للعائلة ككل»[14]. ولابدّ أن تضمن السير الحسن والاعتناء بالمنزل الكبير، الذي يعيش فيه عدد كبير من الأفراد، كما أنّها لها دور اقتصادي تقوم به وتحافظ على المدخرات الغذائية لتدوم مدّة طويلة، فما دامت أمّا منجبة فلا بدّ و أن تقوم بدور الأم، وأن تلقن ابنتها تربية حسنة، ولأبنائها الحنان الكبير والحنان الأمومي، «ولقد سخرت حياتها تقريبا في الإنجاب وفي إنجاز الأعمال المنزلية وكذلك في تربية الأطفال لدرجة أنّنا ننسى كيانها الفردي نظرا لتعلقها الكبير بالأسرة»[15]، فبالرغم من هذه الأدوار التي تميّز المرأة داخل الأسرة الجزائرية التقليدية منذ صغرها، إلاّ أنّها ملتزمة بما يسنّه الرجل من أوامر لأنّ السلطة كانت بيده. فكلّما تقدمت المرأة في السن وكلّما زاد عدد أطفالها؛ فإنّها تنال الاحترام من طرف رجال العائلة، وكذا من طرف أبناءها الذين كبروا وتزوجوا، وتصبح هذه المرأة عجوزا تمثل شرف الأسرة، ولها بعض السلطة داخل العائلة «ولا تصبح المرأة في هذه البنية لها قيمة اجتماعية إلاّ بإنجاب الأطفال ولا تصبح أمّا من الناحية الاجتماعية إلاّ عندما تنهي تربية ابنها أو ابنتها لمّا يتزوجا، وكذلك عندما ترى ولادة أحفادها، وبالتالي يكون وضعها كامرأة وأم وجدة محترمة داخل العائلة، وبهذا تكون قد لعبت دور المنجبة كاملا، كما تضمن بقاء الاسم والعائلة »[16]، ويؤكد "مصطفى بوتفنوشت" بأنّ المرأة لا تستمد مكانتها الخاصة من مسؤولياتها ومشاركتها في العمل الإنتاجي بل من كونها أمّا أو ابنة أو أختا فهي مثل الأرض رمزا للخصب تعطي أكثر بكثير ممّا تأخذ[17]، ويصبح لهذه المرأة التي أفنت حياتها في خدمة صالح العائلة الأبوية جزء

من سلطة الأب، والتي يعطيها إياها.وأنّها تحظى باحترام وتقدير كبيرين داخل البناء العائلي، وهذا بما تتمتع به مسؤولية وتحديد وتوزيع الأدوار بين أفراد العائلة[18].

أمّا المبادئ الأساسية التي تميّز دور المرأة الجزائرية في العائلة التقليدية[19]:

1/ الاستقامة الجسدية للمرأة والتي تعني أساس صفاء السلالة.

2/ المرتبة المترليـــــة.

3/ المرتبة الاقتصادية.

4/ وظيفة الأم المنجبة.

مع التأكيد بأنّ هذه المبادئ تمس مباشرة صفات وشرف العائلة وتنظيمها والرفاهية الاقتصادية لها وللمرأة دور محدّد في إطار هذه المبادئ، حيث يتمّ هذا الدور في خدمة العائلة وتحقيق وجودها في البيت[20]. وبهذا تكون المرأة قد أمضت حياتها في خدمة صالح العائلة الأبوية من تربية الأطفال وتزويجهم؛ حيث يصبح لديها جزء من سلطة الأب، ولها الحقّ في اتخاذ القرارات داخل العائلة وفي شؤون البيت الكبير المتكون من أبنائها وزوجاتهم وأبنائهم، وبهذا تصبح موضع احترام عند الجميع[21]، ويتدعّم ذلك بإتباعها وتطبيقها للثقافة الأبوية فتصبح بذلك هذه الأخيرة الموجه الأساسي لسلوكها لا فرق في ذلك بينها في عالم النساء وبين زوجها أو ابنها في عالم الرجال[22].

وبناء على التغيرات التي فرضتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الجزائري والتي عرفت تسارعا مدهشا خلال العشريات القليلة الأخيرة ظهرت هيمنة الأسرة النووية التي تكتفي في تركيبتها بالأب والأم و الأبناء وتقلص دور الجد في احتلال مكانة القائد الروحي للجماعة العائلية، وأصبح الأب هو الذي يقوم بهذا الدور خاصة في المناطق الحضرية، حيث لعبت عوامل كثيرة في الحدّ من هذا الدور للجد، فجيل الآباء أصبح يتمتع بجملة من الخصائص خاصة سعة العلاقات الاجتماعية، التعليم، الشهادة والوظيفة تكون قد أفقدت الأجداد مكانتهم كقيادة فعلية لها سلطة القرار، و لم تبق إلاّ سلطة التقدير والاستشارة المبنية على الاحترام الذي تفرضه العادات والتقاليد والدين الإسلامي من باب برّ الوالدين.

أما دور المرأة في الأسرة النووية يتغيّر عمّا كان عليه في الأسرة التقليدية، فبعدما كان دورها ثانويا عن دور الرجل، و كانت تعتبر دائما كقاصرة [23]؛ حيث أنّها كانت تهتم فقط بالإنجاب وتربية الأطفال والعمل داخل البيت، ولا تظهر حرّيتها وإعطاءها السلطة إلاّ بعد أن تصبح عجوزا، وذلك بغية تقوية صفوف العائلة بعد أن أصبحت أمّا للكثير من الأبناء وخاصة الذكور، وجدة للكثير من الأحفاد ويمكن القول عنها بأن مكانتها الاجتماعية كانت مجهولة المعالم[24]، ومع مرور الزمن شهد المجتمع الجزائري عدّة تحوّلات ساعدت على تغيّره كالتحضّر، وتطوّر حركة التصنيع، وخروج المرأة إلى ميدان العمل، حيث أصبح الزوجان يتمتعان بالحرية الكاملة، فبعدما كانا يخضعان للمسؤولية الجماعية للأب والجد أصبح لهما حقّ التصرّف في كلّ أمور حياتهما، وأصبحت المرأة تحتل مكانة مرموقة سواء داخل البيت أو خارج إنّ العارف بواقع المجتمع الجزائري اليوم يمكن أن يلاحظ دون عناء كبير أنّ جانبا مهما كان مستترا من عالم النساء أصبح اليوم ظاهرا للعيان، و لم يعد عالم المرأة يشغل المؤخرة في المجتمع، بل أصبح في كثير من الأحيان يحتل مواقع متقدمة في الكثير من الميادين التي يتفوق فيها عالم الرجال، فكثيرا من القيم والتّصوّرات و القناعات التي كانت محورية في تحديد عالم المرأة تمّ التخلي عنها، بل قد لا نبالغ إذا قلنا أنّ بعض من هذه القيم والتصوّرات انقلبت رأسا على عقب. فظهرت قيم لم يكن من الممكن تصوّرها قبل اليوم واندثرت أخرى وكأنّها لم تكن. غير أنّه ينبغي عدم المبالغة في إظهار بروز عالم المرأة ليحتل الصدارة في المجتمع الجزائري أو القول بأنّ هذا المجتمع قد تخلى كلية عن طابعه الذكوري. بل بقيت مكانة الرجل محترمة «لكنّه ليس الوحيد الذي يستطيع تلبية حاجات الأسرة، وليس أيضا الوحيد الذي يملك السلطة على الأسرة»[25]، بل المرأة تحتل نفس المكانة التي يحتلها الرجل، وقد أكّدت الدساتير الجزائرية مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق السياسية، ومبدأ المساواة المتعلقة بالانتخابات، ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في شروط الدخول للوظيف العمومي، ومبدأ المساواة في شروط الدخول للعمل[26]. وأنّ الخطاب الرسمي يعتبر المرأة بأنّها النصف الآخر للمجتمع شريكا كاملا للرجل في الحقوق المكتسبة[27]، وفي هذا يقول جلالي صاري « بأنّ تأكيد الأسرة النووية غالبا ما تتبعه ظواهر

أخرى، حيث أنّها كخلية أساسية تساعد على تطوّر الأفراد، وذلك بتأكيد وتثبيت دور المرأة سواء في البيت أو خارجه وذلك بتطوّر الأطفال من حيث مساواة الذكور مع الإناث، ولابدّ من التأكيد على هذه التحوّلات من حيث المشاركة الملحوظة للمرأة الجزائرية في تطوّر التنمية الشاملة للبلاد، و انطلاقا من هذه الحقائق فإنّ المرأة الجزائرية ليست تلك المرأة التي كانت خاصة للرجل وخاضعة له، وهي ليست تلك الأرملة دون موارد عيش خاضعة لقريب منها مع مجموعة أطفالها يعانون الوحدة والفقر والبؤس، ليست أبدا خاضعة لمحيطها، ليست تلك البنت المرتبطة بأهلها، وفي كلّ هذه الحالات فإنّها تقاس بالرجل، حيث أنّها تمارس نشاطا داخل المؤسسة سواء أكانت مصنعا أو مؤسسة تعليم أو في التكوين المهني، حيث أنّها بلغت نظريا وعلى الأقل بنفس المرتبة مع الرجل في التحكم في البيئة الخارجية للمنزل[28]. ونجد حتى مخطّطات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تعمل على مساعدة المرأة في دخولها للمجال الاقتصادي و لم لا فتواجدها في سوق العمل يعتبر تطوّرا كبيرا في كلّ قطاعات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي لاسيما قطاعي التربية الوطنية والصحة[29]، حيث بلغت نسبة النساء العاملات في القطاع الصحي حسب إحصائيات 1992م و1996م و1997م 51.1%[30]. وقد أكدت نتائج تحقيق للدراسات والتحليلات للسكان والتنمية Cénéap العدد 27 أنّ آراء وتطلّعات إزاء عمل المرأة بأنّ تطوّر وتقدّم نشاطها هو نتيجة تغيّر تطلّع المجتمع إزاء عمل المرأة، حيث كان مغلقا عنها منذ زمن قريب في دور اجتماعي محدود جدّا للإنتاج، وهذا التغيّر كان واضحا عند المبحوثين سواء في الوسط الحضري أو في الوسط الريفي. أمّا فيما يخص الاستعدادات أو العوامل والتي هي أصل هذا التغيّر، كانت الآراء مختلفة حسب الجنس: خارج عن ضرورة العمل لمواجهة انهيار الظروف الاجتماعية و الاقتصادية؛ فإنّ المبحوثات ينظرن إلى أنّ عملهنّ هو وسيلة التأكيد وضمان استقلاليتهن، وهو ضمان في حالة الطلاق أو التّرمل، أمّا بالنسبة للنساء المتعلمات وخاصة اللواتي تابعن التعليم العالي؛ فإنّ العمل عندهنّ تتويج شرعي ومنطقي للتّقدم في دراستهنّ والتي تسمح لهنّ بالارتقاء إلى سلّم اجتماعي رفيع يساعدهنّ للوصول إلى مكانة عضو نشيط في المجتمع[31]. و هناك وسيلة فعالة لتحسين دور الأسرة في التطبيع الاجتماعي والتصدي للقيم المعوقة

للتنمية في تعليم المرأة ورفع مكانتها ومساعدتها على تأدية أدوارها المختلفة بفاعلية[32]. أمّا بالنسبة للتعليم فقد عملت الدولة على مجانيته وتعميمه بعد الاستقلال مباشرة، سواء بالنسبة للذكور أو الإناث، بحيث توجد المرأة في كلّ أطوار التعليم، وتقول في هذا "زهية وضاح بديدي"«إنّ البنات تحصّلن اليوم على حصّة الأسد في التعليم، مجهوداتهن كانت معتبرة في 1965م-1966م حيث أنّها كادت أن تصل إلى 4/1 من التسجيلات في الطّور المتوسط بينما في سنة 2000م -2002م فقد مثلت 56% من التلاميذ في الطّور الثانوي (العلمي والتقني والذي وصل إلى 61% في التعليم العام)،ومن جهة أخرى فقد جاء في التحقيق الجزائري لصحة الأسرة الذي أجرى في سنة 2002م نتبيّن أيضا زيادة عدد الفتيات المتعلمات إبتداء من 15 سنة، بمعنى أثناء الانتقال إلى الطور الثانوي »[33].

وبهذا تغيّر المركز الاجتماعي للمرأة حيث نزلت لميدان العمل ودخلت في ميدان العلم والثقافة أين شعرت بحرّيتها الفكرية فتغيّرت وضعيتها، وأصبحت لها نفس الحقوق والواجبات مع الرجل شرط أن توفق بين عملها من تربية.

الجانب الميداني :

لقد أنجز الجانب الميداني لهذه الدراسة في مدينة باتنة في إطار انجازي لأطروحة دكتوراه دولة و التي نوقشت في 2007/07/10م.

أما الفرضية العامة لهذه المداخلة فهي كالتالي :

(تلعب التحولات الاقتصادية والاجتماعية دورا فعالا في التغير القيمي للأسرة الجزائرية) واختيرت عينة تشمل 200 مبحوثة، اي نساء متزوجات لهن عدد من الأطفال و تمثلت أسئلة الاستمارة حول: المستوى التعليمي- المهنة- كيف تم زواج المبحوثات- سن الزوجة عند الزواج-قرار إنجاب الأطفال هل يكون بقرار الزوجة أو الزوجين معا- تحبيذ أفراد العينة في إنجاب الذكور أو الإناث أو الاثنين معا- تفكير عينة البحث في تطبيق التنظيم العائلي او عدم تطبيقه- وإجابات حسب سلم الشدة لعدة أقوال لها علاقة بثقافة المجتمع الجزائري تتعلق بالإنجاب. ثم التوصل الى النتائج العامة.

الجدول رقم (1) يبيّن الفئة العمرية لأفراد عينة البحث :

الفئات	مراكز الفئات	التكرارات	النسبة %
25-20	22.5	10	5
31-26	28.5	50	25
37-32	34.5	90	45
43-38	40.5	30	15
49-44	46.5	20	10
المجموع		200	%100

يعتبر السن من أهم العوامل الديموغرافية التي تدل على قوة السكان الإنتاجية ومقدار حيويتهم،كما أنّه يمثل أحد المتغيرات الديموغرافية الأساسية المحدّدة للزواج والمحددة لخصوبة المرأة على اعتبار أنّ سن الخصوبة يبدأ من سن (15سنة – 49 سنة) ومن الخصوبة يتحدّد الإنجاب ومنها إنجاب الطفل الأول والأطفال الآخرين، وكذلك حجم الأسرة المفضل و وسائل منع الحمل ومعرفتها.

ففي الجدول رقم (1) يمكن الإشارة إلى أنّ الفئة الأكثر بروزا هي الفئة العمرية 32سنة-37سنة بنسبة 45% من مجموع الإناث، فإذا أضيف إليها االفئة الثانية من حيث حجم الفئة ونسبتها 25% نجد انّ النسبة ترتفع إلى 70%، بمعنى أنّ أغلب أفراد العينة يقع سنهم بين 36 سنة-37 سنة، ويمكن أن نشير إلى أنّ هذا السن يتميّز بـــ:

1- الخصوبة العالية من الناحية البيولوجية.

2- يشير إلى مرحلة الزواج عند المرأة الجزائرية التي أصبحت متأخرة عما كانت عليه في السابق. وهذا التأخير في الزواج يرجع في غالب الأحيان إلى وصولها إلى مستويات أعلى في التعليم ودخولها لميدان العمل ممّا يؤثر إيجابا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من حيث تحديد عدد الأطفال و مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أكّد ذلك " سعادي نور الدين " " Saadi Nouredine" في كتابه " La Femme Et La Loi En Algérie" «بأنّ تأخر سن زواج المرأة والتقليل من عدد الأطفال والنشاط المهني يتعلق بدرجتها العلمية »[34]، وقد أكّدت الإحصائيات الخاصة بسن الزواج عند المرأة لوزارة الصحة والسكان أنّه وصل في سنة 2002م إلى 29.6 سنة بعدما كـــان في سنة 1966م

18.3 سنة .أمّا الفئات العمرية الأخرى فتتراوح بين (38سنة – 43 سنة) و (44 سنة – 49 سنة) وبلغت نسبتها على التوالي 15% و10%، ثم تلي الفئة الأخيرة (20 سنة- 25 سنة) وتمثل5%.

الجدول رقم (2) يبيّن المستوى التعليمي لعيّنة البحث :

العدد / مستوى التعليم	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
التكرارات	21	26	28	44	51	30	200
النسبة %	10.5	13	14	22	25.5	15	%100

يعتبر المستوى التعليمي من بين أكثر العوامل أهمية في التأثير على الإنجاب، بمعنى أنّ الفرد يدرك ويحس بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية؛ حيث أنّه يعي الطرق العلمية الخاصة بفكرة التنظيم العائلي، ولقد أكّد ذلك "نقادى قوراري""Negadiourari" بالقول أنّ "إنجاب الشعوب يرتبط ارتباطا كبيرا بمستوى تعليم النساء أو تعليم أزواجهن"[35]، ففي الجزائر تقاربت نسبة التعليم لكلا الجنسين ؛ حيث كانت عند الذكور 85.28 % و80.73 % عند الإناث في سنة 1998م، بعدما كانت47.2% في سنة 1966م ممّا يدلّ على تضاعف في النسبة، وقد أكّد هذا التطور"عبد العزيز بويسري"»[36] بأنّ مستوى التعليم لدى الفتيات من سن 6 إلى 13 سنة قد ارتفع من 32.9 % خلال الموسم 1962م- 1963م إلى 73 % خلال الموسم الدراسي 1990م-1991م وهذا التطور في التعليم للفتيات في رأيه جعلهن يدخلن في حياة الخصوبة وهذا بطبيعة الحال يؤثر على السلوك الإنجابي.

أمّا بالنسبة للأرقام التي تضمنها الجدول رقم (2) أعلاه فتوضح نسبة المتحصلات على مستوى التعليم الثانوي هي أعلى نسبة و تقدر بـــ 25.5 % وتليها نسبة الحاصلات على المستوى المتوسط والتي تمثل 22 % و تليها مباشرة نسبة التعليم الجامعي والتي تمثل15%، بينما نلاحظ تقلص النسبة كلّما انخفض المستوى التعليمي؛ فالمستوى الابتدائي مثل نسبة 14 % ثم يليها مستوى يقرأ ويكتب بـــ 13% وفي الأخير نسبة الأميات بـــ 10.5 %. وقد سجلت هذه النسبة الأخيرة بين سكان الريف خاصة، نظرا للمحيط الاجتماعي

والثقافي لأهل الريف والذي لا يعطي أهمية كبيرة لتعليم الأبناء في الغالب خاصة الإناث، وكذلك تمسك الأهل بالعادات والتقاليد التي لا تسمح للفتاة بالتعليم ومتابعة دروسها، وهذا في حقيقة الأمر ما يؤثر على حياتها وحياة أسرتها في كافة المجالات منها عدم اهتمامها بالتنظيم العائلي؛ لأنّها تجهل مزاياه الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يؤكده "هربرت سبنسر" في نظريته بأنه توجد علاقة بين الإجهاد الذهني والخصوبة، فالإجهاد الذهني يضعف القدرة على التكاثر ويؤدي أيضا إلى العقم. فالمرأة العاملة تنخفض عندها نسبة الخصوبة بسبب الإجهاد الذهني الذي يؤثر على تركيبها العضوي والفيزيولوجي ولا تستطيع أيضا إرضاع طفلها[37].

وما يمكن قوله أنّه يوجد علاقة وثيقة بين مستوى التعليم وحجم الأسرة، فقد أكّدت غالبية الدراسات أهمية التعليم وخاصة تعليم الإناث كأحد المحدّدات الرئيسية التي تؤثر على تغيير السلوك الإنجابي، فتشير هذه الدراسات إلى أنّ المتغيرات التعليمية تؤثر بصفة مهمة على المتغيرات المقربة للخصوبة والوفيات، ومن ثمّ السلوك الإنجابي فالمرأة المتعلمة تشارك بصفة أكثر فاعلية في عملية صنع القرار داخل الأسرة[38].

الجدول رقم (3) يبيّن مهنة أفراد العيّنة :

الفئات	مهنة حرة	التربية والتعليم	الإدارة	خدمات	الصناعة	الفلاحة	دون مهنة	المجموع
ألتكرار	28	36	32	42	3	3	56	200
النسبة%	14	18	16	21	1.5	1.5	28	%100

إنّ المتتبع لإحصائيات هذا الجدول يجد أنّ نسبة 28% من المبحوثات دون مهنة وهذا يعبر عن وجود ربات البيوت (الماكثات في البيوت) و اللواتي لا يفكرن في الخروج للعمل سواء في الريف أو الحضر. أمّا نسبة المبحوثات اللاتي يشتغلن فهي متباينة؛ حيث نجد نسبة 21% ممن يشتغلن في الخدمات، ونسبة 18% في التربية والتعليم وتليها نسبة 16 % في الإدارة و 14% ذوات المهنة الحرة، أمّا بالنسبة للمهن الأخرى فهي ضعيفة على التوالي 1.5 % في الصناعة و1.5 % في الفلاحة.

وما يمكن الإشارة إليه هنا هو أنّ عمل المرأة يعبر عن تطور ذهنيات الأفراد نحو خروجها لميدان العمل وكذلك انحسار العادات والتقاليد من المجتمع الجزائري (ما عدى وجود البعض القليل منها في الريف) والتي لا تسمح بالعمل للمرأة خارج منزلها على أساس أنّها هيئت اجتماعيا لخدمة بيتها وزوجها وأطفالها.

ومع مرور الوقت أصبحت الآن تساعد الرجل وفي كل الميادين مبرزة دورها في التنمية الشاملة للبلاد، وقد أبرز ذلك الباحث "محمود قرزيز" في دراسته عمل المرأة والأسـرة في المجتمع الجزائري وتوصل إلى نتيجة هامة إلى أنّ خروج المرأة للعمل يعتبر ظاهرة جديدة على المجتمع الجزائري وهي ضرورة ألحتها الظروف الاقتصادية الصعبة وعدم قدرة الرجل على تلبية كل ضروريات الحياة فوجدت المرأة نفسها مضطرة للبحث عن فرص العمل وخاصة ذوات المستويات التعليمية المرتفعة[39].

كما توصلت الباحثة "عائشة بورغدة" في دراستها تحت عنوان "العاملة الجزائرية وتنظيم النسل" إلى نتيجة هامة هي أنّ خروج المرأة للعمل قد أدى إلى تغيير عقليتها لصالح تنظيم النسل وترى بأنّ كل المؤشرات تدل على أنّ الموافقات والمطبقات لتنظيم النسل هن الحائزات على مستوى عـال من التعليـم، وتضيف أنّه قد تبيّن أنّ لهذا الأخير أثـرا في أحداث الفروق عند المقارنة بين مختلف العائلات. وتوصلت أيضا إلى أنّ ارتفاع المستوى المهني للمرأة أي الإطارات النسوية لها العدد الأقل من الأطفال بالمقارنة بأخريات [40].

• وما يمكن استنتاجه هنا هو أنّه يكون لعامل خروج المرأة إلى العمل تأثيرا واضحا في تحديد موقف الأسرة اتجاه عملية التنظيم العائلي، فالعمل يجعل المرأة غير قادرة على تحمل أعباء الحمل والتربية التي تتطلب وقتا كبيرا ممّا يجعلها تفكر في البحث عن السبل التي تجنبها من الوقوع بالحمل، فالعمل باعتباره قيمة اجتماعية أساسية يبقى المصدر الأساسي لإنشاء الثروات والمنفذ الوحيد من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية منسجمة ومتوازنة ومقبولة. وخاصة إذا تعلق الأمر بعمل المرأة والتي تمثل نصف القوة البشرية القادرة على العمل والإنتاج في أيّ مجتمع، وبالتالي فإنّ تزايد وارتفاع نسبتهن داخل قوة العمل دليل على صحة

المجتمع اقتصـــاديا واجتماعيـــا. وبالتالي وتحت ضغط ظروف العمل فإنّها تميـــل إلى تحديد عدد أطفالها.

الجدول رقم (4) يبيّن كيف تم زواج المبحوثات (عن طريق التعارف أو عن طريق الأهل):

كيف تمّ زواجك ؟	المجموع	النسبة%
عن طريق التعارف	189	% 94.5
عن طريق الأهل	11	% 05.5
	200	% 100

باعتبار الزواج مؤسسة اجتماعية ولها مدلولها السوسيولوجي وبالتالي فهي تضم الذكر والأنثى اللذان تربطهما علاقات اجتماعية وجنسية شرعية من أجل تكوين أسرة، هذه العلاقات تتطلّب قبل وجودها نوعا من التفكير والشعور لدى كل واحد نحو الآخر وذلك بالاختيار الزواجي والذي يعتبر عملية نفسية اجتماعية، ويرى في هذا "مارشال جونز" بأنّ الاختيار الزواجي هو نمط سلوكي[41] فالفرد الذي يقوم بالاختيار سلك طريقة معينة أثناء انتقائه لعرض من العروض المقدمة أمامه، فالاختيار الزواجي رغبة شخصية للفرد سواء أكان رجلا أم امرأة، وتعبر الشواهد البيانية في الجدول رقم (4) على أنّ نسبة 94.5 % من أفراد العينة تم زواجهم عن طريق التعارف والاختيار الشخصي، ولعلّنا يمكن أن نسند ذلك إلى التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وسيطرة الإرادة الحرة لطرفي تلك العلاقة والتي تتم بأسباب مختلفة كالقرابة، والعمل،والدراسة والصداقة، أمّا نسبة 5.5 % فتعبر عن تدخل الأهل في الاختيار الزواجي وغالبا ما نجد هذا النوع في الأسرة التقليديـــــة؛ حيث يتدخـــل الأب والأم في اختيار الزوجة للابن المقبل على الزواج، ونفس الشيء بالنسبة للبنت. وما يمكن استنتاجه أنّ هذا النوع الأخير بدأ يضمحل من المجتمع الجزائري لأنّه يترتب عليه الكثير من المشاكل الأسرية وساد في الوقت الحالي الاختيار الزواجي الذاتي الذي يتم عن طريق التعارف بين الزوجين قبل الزواج؛ حيث يتجرأ كل واحد منهما على اتخاذ قراراته الشخصية بنفسه من حيث الخطوة الأول كالخطوبة ثم الزواج الذي يتم بالحب والتفاهم بينهما، إلى اتخاذ القرار بينهما في كل الأمور الأسرية والاجتماعية والاقتصادية

وحتى اتخاذ قرارهما في عدد الأطفال الذي يناسبهما ما يخفف على الزوجين الضغوط الأسرية للأسرة التقليدية في الإنجاب و اختيار عدد الأطفال المناسب لهما.

الجدول رقم (5) يبيّن سن الزوجة عند زواجها :

الفئات	17-15	21-18	25-22	29-26	33-30	37-34	المجموع
التكرارات	18	30	54	62	36	/	200
النسبة%	9	15	27	31	18	/	%100

يتضح لنا من نتائج الجدول رقم (5) والذي يبيّن سن الزوجة عند زواجها أنّ نسبة 31%من النساء ممن تزوجن بين سن 26 و29 سنة وهو السن المناسب للزواج والاستقرار الاجتماعي، كذلك يعتبر مؤشرا هاما لسن الإنجاب المناسب لتكوين الأسرة، وهذا ما أكّده التقرير الوطني CIPD في سنة 2003م أنّ سن الزواج عند الإناث بلغ 29.6 % في سنة 2002م[42]، وهذا التأخير في الزواج للمرأة يرجع لعدة أسباب منها دخول المرأة لميدان التعليم وفي أعلى مستوياته، ويؤكّد ذلك المركز الوطني للإحصائيات ONS رقم 80 لسنة 1999م أنّ نسبة تعليم الإناث بلغت 80.73 % في سنة 1998م مقابل36.90% في سنة 1966م[43] وهذا ما يدل على اهتمام الدولة بالتعليم وخاصة التعليم سواء بالنسبة للذكور أو الإناث على السواء، وإضافة إلى أنّ عامل التعليم بالنسبة لهذه الفئة بالذات هناك من المبحوثات واللواتي تزوجن في هذا السن وحسب تصريحاتهن أنّ هذا يرجع إلى بعض الظروف الأسرية القاهرة كوفاة الوالدة مثلا؛ حيث أنّ البنت تحل محلّها لتقوم بتربية إخوتها، ومنها من تؤكّد بأنّها صعبة في اختيار الزوج المناسب من حيث صفاته ومن حيث ما يوفره لها وللحياة الزوجية، أمّا بعض المبحوثات اللواتي ينتمين إلى هذه الفئة فيؤكّدن بقولهن "بأنّ المكتوب ما جاش" كلّها عوامل أدت إلى تأخر سن الزوجة، أمّا عن نسبة ممن تزوجن في سن 22 إلى25 سنة فتمثل 27 % ومنهن من توقفت عن الدراسة بعد المستوى الثانوي ومنهن من تزوجن بعد مستوى التدرج في الجامعة مباشرة، أمّا نسبة 18% فتمثل فئة الفتيات اللواتي تزوجن في سن 30 إلى 33 ويرجع ذلك دائما إلى ارتفاع مستوى تعليمهن في الجامعة ودخولهن إلى التخصصات العلمية وكذلك ممن ينتمين إلى مهن عليا

الشيء الذي يجعلهن يتأخرن عن الزواج أمّا نسبة 15 % فتمثل فئة الفتيات اللواتي تزوجن في سن 18-21 سنة ثم في الأخير نسبة 9 % ممن تزوجن في سن 15-17 سنة فهذا مؤشر يدل على أنّ سن الزواج في هذه الفترة عند النساء يكون عند ذوات الأصول الريفية. و ما يمكن قوله هنا هو أنّ التأخير في سن الزواج في فئتي السن (26-29) و (30-31) بالنسبة للفتيات يعتبر مؤشرا هاما بالنسبة لتحديد الخصوبة عندهن (علما بأنّ سن الخصوبة يبدأ من سن 15 سنة) وبالتالي يتبعه التقليل في عدد الأطفال، إضافة إلى فترات التباعد بين طفل و آخر وذلك وعيا منها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية سواء بالنسبة للأم أو الطفل.

الجدول رقم (6) : يوضح تحديد رغبة أفراد العينة في إنجاب عدد معين من الأطفال و هل يكون القرار فرديا أو للزوجين معا:

هل كان القرار في إنجاب عدد معين من الأطفال فرديا أو الزوجين معا؟	المجموع	النسبة %	/	التكرارات	النسبة %
قرار فردي	/	/			
الزوجين معا	200	%100	و كم كانت الرغبة في عددالاطفال؟	/	/
			2-1	29	%14.5
			3-2	55	%27.5
			4-3	71	%35.5
			5-4	24	%12
			6-5	/	/
			7-6	/	/
			8-7	/	/
			لا ادري	21	%10.5
المجموع	200	%100	المجموع	200	%100

تعتبر قضية التنظيم العائلي قضية تخص الزوج والزوجة معا وبالتالي فمن البديهي أن اتخاذ القرار حولها يكون بين الزوجين لتحديد العدد المناسب، وذلك لمراعاتهما و وعيهما بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية للأم والطفل، على اعتبار أنّ الأسرة العصرية من

خصائصها اتخاذ القرار بين الزوجين يكون ضروري خاصة من ناحية الإنجاب، و قد دلت الشواهد الإحصائية في الجدول أعلاه والذي يوضح اتخاذ القرار في إنجاب العدد المناسب من الأطفال يكون بين الزوجين معا وليس قرارا فرديا، وكانت نسبة إجابات المبحوثات 100 % وهذا يبرز مدى وعي الزوجين في الأسرة العصرية عكس ما كانت عليه مكانة المرأة في الأسرة التقليدية.أمّا بالنسبة للرغبة في إنجاب عدد معين من الأطفال فلها دلالات كثيرة سواء عند المرأة أو عند الرجل فقد عبّر عنها الباحثان "ماريا ريتاتستا" " MARIA RITA ESTA" و"ليوناردو قريلي "LéONARDO "GRILLI" فيقولان بأنّ الخصوبة المثالية تفسر بمعيار اجتماعي، بينما الرغبة في إنجاب طفل يعتبر كمعيار فردي[44]، وبالتالي فبالنسبة للمرأة فترغب في أن يكون لديها عدد من الأطفال يملئون عليها حياتها، وخاصة إذا تعلق الأمر بمجتمع يضغط على المرأة في أن يكون عندها عددا معين من الأطفال، فمن خلال الولادات تثبت المرأة وجودها وأهميتها الاجتماعية، ومن خلال أمومتها تصل إلى إحساسها بتأدية دورها، أمّا بالنسبة للرجل فبوجود الأطفال يثبت رجولته ويحافظ على استمرار عائلته ولقبه كذلك، ويمكن الإشارة إلى أنّ الرغبة في الإنجاب لعدد معين من الأطفال تختلف عند الأفراد في كثير من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والإيديولوجية.

فقد كانت الأسرة التقليدية أو الجماعة العائلية لها تصور عن الطفل وعن قيمته وخاصة إذا كان الطفل ذكرا فيبقى دائما رمز القوة والسلطة وهو مفخرة للعائلة كما أنّه يبقى هدفا وبالتالي فإنّ الولادات الكثيرة فلها ما يبرّرها في المجتمع الجزائري في وقت مضى، أمّا في الأسرة العصرية فقد اختلف الأمر وخاصة مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع فإنّها تسعى إلى عدد محدود من الأطفال.

ومن خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أنّ تحديد رغبة أفراد العينة في الإنجاب يتمركز في فئة الرغبة لـ (3-4) أطفال والتي وتمثل أعلى نسبة وهي 35.5% وهذا إن دل على شيء فهو يدل على تقليد الأسر للنمط الاجتماعي الحديث وتفضيلها للأسر القليلة العدد، بعد إدراكها التام بالنفقات العالية التي تتطلبها المجالات الصحية والمعيشية والتعليمية للآباء والأطفال ممّا دفع بالكثير من المبحوثات إلى التصريح بأنهن

شديدات الرغبة في هذا العدد (3-4) و خاصة إذا كانا طفلان وبنتان، و هذه الرغبة في فئة (3-4) أطفال، أثبتتها نتائج دراسة أمريكية[45] و التي قام بها الباحثين "فريدمان" " Freed Man" و "ولبتن " "Welpton"و "كامبل" "Cambel"والذي أجري في الولايات المتحدة لحوالي 2713 امرأة أمريكية حول الإنجاب والإجهاض والعقم وتطبيقا منع الحمل، فكان من نتائج هذه الدراسة :

- أنّ هناك بعض التغيرات فيما يخص الحجم المرغوب فيه مثلما هو مبيّن في هذا الجدول.

- كما أنّ رغبات الأغلبية الساحقة من العينة تقع بين 2 إلى 4 أطفال كما هو موضح في هذا الجدول و هي أعلى نسبة تمثل 35.5%.

- كما أنّ حجم العائلة يتغير مع المركز الاجتماعي والظروف الاقتصادية والاجتماعية والدين.

- هناك قلة من العينة ترغب في أطفال أكثر ممّا عندها.

ويمكن القول بأنّ نتائج هذه الدراسة تتطابق مع نتائج الجدول أعلاه.

أمّا بالنسبة للفئة الموالية فترغب في (2-3) وتمثل نسبة 27.5 % ثم تليها نسبة 14.5% ممن يرغبن في (1-2). وتعتبر هذه النسب مؤشرا هاما في خفض الولادات داخل الأسرة الجزائرية بصفة عامة والأسرة في مدينة باتنة بصفة خاصة.

أمّا النسب الموالية والمبحوثات اللائي يرغبن (4-5) وتمثل 12%، ثم في الأخير نسبة 10.5% ممن أجبن بلا أدري.

وما يمكن استنتاجه هو أنّ الرغبة في إنجاب عدد محدود من الأطفال تعود إلى الوعي الكامل للزوجين بالظروف الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول رقم (7) يبيّن تحبيذ أفراد العيّنة في إنجاب جنس الذكور أو الإناث أو الاثنين معا :

الفئات	التكرارات	النسبة%
الذكور والإناث معا	104	%52
الذكور	56	%28
الإناث	40	%20

المجموع	200	%100

هناك اعتقاد سائد لدى الكثير من الناس في تفضيل جنس الذكور على جنس الإناث متمسكين بالدور الذي تلعبه العادات والتقاليد إلى جانب سيطرة أفكار جيل الكبار اعتقادا منهم أنّ الذكر يمثل قوة الأسرة والمجتمع، وعلى سواعد الرجال تقام الحضارات وتزدهر الأمم، وهم مقتنعون بأنّ المرأة مخلوق ضعيف يعتمد في حياته على ما يكلّفها الرجل به.

كما أنّ إنجاب الذكور يساعد الآباء على تحمل أعباء الأسرة اقتصاديا فالأسرة الجزائرية كانت قوتها الدفاعية ورفاهيتها الاقتصادية ومتعتها بين العائلات ومكانتها تعتمد بالدرجة الأولى على عدد أفرادها وكلّما زاد عدد الذكور ارتفعت مكانتها بين العائلات الأخرى وازدادت هيبتها لأنّ الذكور يمثلون القوة المنتجة والدرع العسكري الدفاعي نظرا لطبيعة حياة المجتمع الزراعية التي تعتمد في المقام الأول على الجهد العضلي للرجال.

ولكن هذا التفضيل لجنس الذكور أغفل هؤلاء الأفراد بالحقوق التي منحها الإسلام للمرأة بوصفها مخلوقا بشريا مثل الرجل ما عدا بعض الاختلافات في الحقوق والواجبات التي تعود إلى اختلاف الجنس.

وما يمكن الإشارة إليه أنّ تحبيذ الذكور في الأسرة العصرية بدأ يقل عن السابق على أساس أنّ المرأة هي أيضا في الأسرة العصرية الحالية لها مكانة مرموقة مثل الرجل.

أمّا النسب المبينة في الجدول أعلاه فتؤكّد أنّ نسبة 52 % ممن يرغبون في كلا الجنسين دون تفضيل بينهما، ثم تليها نسبة28 % ممن يفضلون الذكور ثم نسبة 20 % ممن يفضلون الإناث وهذه النسبة الأخيرة في تحبيذ الإناث فقط أثارت استغرابي كباحثة وحسب مقابلتي مع المبحوثات استنتجت من ذلك بأنّ لهذه الفئة تجارب داخل أسرهن قبل الزواج ومدى مساعدة البنات لوالدتهن في كل أمور الحياة، بينما الذكور فلا يفكرون في ذلك على الإطلاق. إضافة وحسب تصريحاتهن أنّ الذكور عندما يتزوجون تقل العلاقات مع أمهاتهم وآبائهم وبالتالي فإنّ البنات هن اللواتي يتحملن مسؤولية الوالدين في الكبر حتى وإن كن متزوجات. وقد أكدت إحدى المبحوثات تفضيل الإناث على الذكور بالمثال العامي الذي يقول " اللي ما عندوش البنات ما عرفوه باش مات ".

الجدول رقم (8) يبيّن أسباب تفضيل أفراد عينة البحث للذكور فقط أو الإناث فقط :

الفئات	التكرارات	النسبة%	الفئات	التكرارات	النسبة%
أسباب تفضيل الذكور	/	/	أسباب تفضيل الإناث	/	/
لامتداد العائلة	56	%42	لمساعدة الأم في أعمال البيت	35	%31
للتباهي بهم اجتماعيا	45	%34	البنت لا تقطع الصلة مع والديها	38	%34
للاستعانة بهم عندالكبر	32	%24	البنت هي التي تعين الوالدين عند الكبر	40	%35
المجموع	133	%100		113	%100

لا شكّ أنّ تفضيل أحد الجنسين على الآخر له سبب مباشر عند الأفراد، ولقد تمثلت أسباب تفضيل الذكور على الإناث لدى المبحوثات اللاتي صرحوا بذلك في الجدول أعلاه تتمثل في نسبة 42 % لامتداد العائلة ثم تليها 34 % للتباهي بهم اجتماعيا ثم نسبة 24 % للاستعانة بهم عند الكبر، أمّا بالنسبة للمبحوثات اللواتي يفضلن الإناث أيضا لهن أسباب منها أنّ البنت لا تقطع الصلة مع والديها وتمثل نسبة 35 % ثم تليها نسبة 34 % أنّ البنت هي التي تعتني بالوالدين عند الكبر، أمّا نسبة 31 %فيصرحون بأنّها تساعد الأم في البيت، وما يمكن قوله أنّ هذه الأسباب لها ما يبرّرها سواء في تفضيل الذكور أو تفضيل الإناث داخل الأسرة العصرية، فتفضيل الذكور في الأسرة العصرية يختلف في تفسيره عند الأسرة التقليدية وهذا حسب تصريحات المبحوثات مثلا في حالة وجود بنات فقط عند الزوجين، وأحيانا نجد الزوج هو الذكر الوحيد عند والديه مثلا، أمّا في حالة تفضيل الإناث فنلاحظ بأنّ نسبة 20 % ليست بالضعيفة مقارنة بعدم تفضيلها في الأسرة التقليدية، وهذا التفضيل يرجع بطبيعة الحال وإضافة إلى تأكيد حقيقة الأسباب التي ذكرناها وأكّد عليها أفراد العينة هو مساواتها مع الذكور في جميع الميادين كالحقوق السياسية ومبدأ مساواة المرأة المتعلقة بالانتخابات ومبدأ المساواة بينها وبين الرجل في شروط الدخول للوظيف العمومي ومبدأ

المساواة في شروط الدخول إلى العمل كما أكّده " M.BOURAYOU"و"R.BELHADRI"[46]، ولا بد من التأكيد على هذه التحولات من حيث المشاركة الملحوظة للمرأة الجزائرية في تطور التنمية الشاملة للبلاد.

الجدول رقم (9) يبيّن تفكير عينة البحث في التنظيم العائلي:

هل فكرت في تنظيم النسل ؟	التكرارات	النسبة%
نعم	195	%97.5
لا	05	%02.5
المجموع	200	%100

من البديهي أنّه من المميزات الأساسية للأسرة العصرية هي صغر حجمها، ولا يتحدّد هذا الأخير إلاّ بالتفكير في التنظيم العائلي وخاصة أنّ هذا المفهوم أصبح في متناول جميع الأسر وعند جميع الأزواج وسواء عند الأم التي تذهب للعمل أو الأم الماكثة في البيت، وقد ساهمت الدولة في نشر هذه الفكرة من زمن بعيد في الجزائر وإبتداءا من سنة 1967م إضافة إلى احتكاك الأسر مع بعضها في نشر الفكرة وكان كل ذلك نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية.

وحسب الشواهد البيانية في الجدول أعلاه أنّ نسبة 97% من أفراد العينة من سبق لهن وفكرن في التنظيم العائلي نظرا لمزياه العديدة والتي كما حدّدها " مليكة لعجالي " في كتابها " تباعد الولادات في العالم الثالث، التجربة الجزائرية " وقد حدّدت الامتيازات في النقاط التالية [47] :

- تباعد الولادات يضمن حياة الأم والطفل.
- تباعد الولادات تعمل إلى إنقاص وفيات الأطفال والأمهات.
- تباعد الولادات يعمل على سلامة الطفل العقلية والجسمية.
- تباعد الولادات يعمل على رفاهية الأسرة وترفع من مستواها الاقتصادي والاجتماعي النفسي.

أمّا نسبة 02.5 % ممن لم يفكرن في فكرة التنظيم العائلي، تعتبر نسبة ضعيفة جدا وحسب تصريحات المبحوثات أنّ السبب في ذلك هو إرضاء الأهل والأقارب وبسبب العادات والتقاليد وبسبب الدين و تعتبر نسب ضعيفة جداً (الجدول (10)).

الجدول رقم (10) يوضح تطبيق أو عدم تطبيق فكرة التنظيم العائلي من طرف المبحوثات:

هل كان القرار في إنجاب عدد معين من الأطفال فرديا أو الزوجين معا؟	المجموع	النسبة %	/	التكرارات	النسبة %
قرار فردي	/	/			
الزوجين معا	200	%100	و كم كانت الرغبة في عددالاطفال؟	/	/
			2-1	29	%14.5
			3-2	55	%27.5
			4-3	71	%35.5
			5-4	24	%12
			6-5	/	/
			7-6	/	/
			8-7	/	/
			لا ادري	21	%10.5
المجموع	200	%100	المجموع	200	%100

يتضح من الجدول رقم (10) والذي يبيّن تطبيق أو عدم تطبيق فكرة التنظيم العائلي من طرف المبحوثات، قد دلت الشواهد الإحصائية أنّ نسبة من يطبقن فكرة التنظيم العائلي تطبيقا فعليا هي نفس النسبة التي تعبر عن مدى تفكير أفراد العينة في فكرة التنظيم العائلي وهي نسبة 97.5% وإن دل هذا على شيء فإنّه يدل على مدى وعي أفراد المجتمع بمزايا التنظيم العائلي، وحسب تصريحات المبحوثات فإنّ تأييدهن هذا يعود إلى عدة أسباب تجعلهن ينظمن نسلهن، فقد بلغت نسبة 24% بسبب الراحة الجسمية والنفسية للأم والطفل، ثم تليها نسبة 23% بسبب الظروف الاقتصادية وعدم تحمل الأسرة للمصاريف، وتتساوى هذه النسبة مع نسبة من أجل تربية الأطفال تربية سليمة و التي تبلغ 23%، أمّا بسبب ضيق السكن فتبلغ نسبته 17%، أمّا بسبب خروج المرأة لميدان العمل فتبلغ نسبته

13% وتعتبر نسبة ضعيفة وحسب تصريح المبحوثات أنّ خروج المرأة لميدان العمل أصبح لا يعتبر مشكلا نظرا لتوفر دور الحضانة للأطفال وحتى لأصغر سن الطفل أي بعد الثلاثة أشهر والتي ترجع فيها المرأة للعمل بعد ولادتها وعطلة أمومتها.

وما يمكن استنتاجه هو وعي الأسرة الجزائرية بتطبيق فكرة التنظيم العائلي وتحديد عدد الأطفال ممّا يؤثر بالإيجاب على الجانب الاجتماعي والاقتصادي وهذا ما يؤثر في التنمية الشاملة للبلاد.

فكلّما قلّ العدد استطاعت الأسرة أن تتحكم فيه ولعلّ الأسباب التي أجابت عنها أفراد العينة الدليل القاطع على تطبيق هذه الفكرة فسبب صحة الأم والطفل يدل على وعي الأفراد بالمخاطر التي تلحق بصحة الأم والطفل نتيجة الولادات المتكّررة[48]. أمّا بسبب الظروف الاقتصادية وتربية الأطفال تربية سليمة كانت النسبة التي تعبر عنهما 23 % وهي تعني بتأدية وظائف الأسرة على أكمل وجه سواء الوظيفة الاقتصادية أو وظيفة التربية باعتبار الأسرة هي الجماعة الأولية الأساسية التي ينمي فيها الطفل اتجاهاته وأنماطه السلوكية[49] والقيم التي يهتدي بها.

أمّا بالنسبة لميدان العمل فيجعل المرأة غير قادرة على تحمل أعباء الحمل والتربية والتي تتطلّب وقتا كبيرا، ممّا يجعل المرأة تفكر في البحث عن حل يساعدها على لتجنبها من الوقوع بالحمل؛ لأنّ الإنجاب يعرقلها حتما على التوفيق بين تربية الأطفال وعملها خارج البيت، وحتما إذا اهتمت بتربية الأطفال والشؤون المترلية فإنّها بالضرورة ستهمل عملها خارج البيت، وإذا اهتمت بالعمل خارج البيت أهملت خدمات زوجها وأطفالها فإنّها مهدّدة بضياع إمتيازاتها كزوجة وكأم، لذا يمكن القول أنّه كلّما كان العدد قليلا كلّما تمكنت الأسرة من تأدية وظائفها بصورة ناجحة.

أمّا النسبة الثانية في هذا الجدول والتي تعني بعدم تطبيق التنظيم العائلي وتمثل نسبة ضعيفة جدا وهي 2.5 % من أفراد عينة البحث، وحسب تصريحات المبحوثات اللواتي ينتمين إلى هذه الفئة أنّ عدم التطبيق هذا يرجع لعدة أسباب منها لإرضاء الأهل والأقارب وتمثل نسبته 60 % من مجموع المبحوثات اللواتي لا يطبقن التنظيم العائلي وعددهن5مبحوثات وذلك

بسبب إرضاء الأهل والأقارب، أمّا النسبة الموالية فهي 20 % بسبب العادات والتقاليد ثم نسبة 20% بسبب تأثير الدين. كلّها أسباب كانت الأسر الجزائرية في السابق متمسكة بهذه القيم والعادات والتقاليد وكذلك أنّها كانت مترددة في فهم رأي الدين ممّا جعل الكثير من أفراد المجتمع يرفضون فكرة التنظيم العائلي، وكانوا يرون في وجود الأطفال مصدر رزق ومصدر طمأنينة الأسرة على حفظ ممتلكاتها وتخليد اسمها وخاصة عند أهل الريف، كما كان وجود الأطفال عندهم من أكبر دعائم التماسك بين الزوجين لأنّ عدم وجود الأطفال يؤدي في أغلب الأحيان إلى الطلاق وزواج الرجل بامرأة أخرى، وفي هذا يرى " علي فؤاد أحمد " في كتاب " فوزية دياب " " القيم والعادات الاجتماعية "؛ إنّه من العوامل المسؤولة عن كثرة المواليد في الأسرة الريفية موقف الزوجة الضعيف تحت التهديد الدائم المستمر بحق الرجل في الطلاق أو في الزواج بأكثر من واحدة، الشيء الذي يجعل المرأة تهتم اهتماما خاصا بزيادة عدد الأطفال تدعيما لمركزها مع زواجها وحماية أسرتها [٥٥].

وما يمكن قوله أنّ عدم وجود الأطفال في الأسرة العصرية الجزائرية يترتب عنه نتائج مثل الطلاق ويدفع الرجل بالزواج بامرأة أخرى بحثا عن الأطفال، كما هو كان موجودا في الأسرة التقليدية في أزمنة مضت، لكن بالنسبة لاهتمام المرأة بكثرة الأطفـــال في هذه الأسرة العصرية وخضوع المرأة للرجل كما كانت عليه في السابق بدأت ملامحه تزول من المجتمع الجزائري وذلك نتيجة تغيّر مركزها حيث أنّها نزلت لميدان التعليم ودخلت إلى سوق العمل أين شعرت بحريتها فتغيرت وضعيتها، وأصبحت لها نفس الحقوق والواجبـــات مع الرجل شرط أن توفق بين عملها من تربية الأطفال والتدبير المترلي والاهتمام بزوجها وبين عملها خارج البيت، وانطلاقا من هذه الحقائق التي يؤكّدها" جلالي صاري "قائلا إنّ المرأة الجزائرية ليست تلك المرأة التي كانت خاصّة للرجل وخاضعة له،وهي ليست تلك المرأة دون موارد عيش خاضعة لقريب منها مع مجموعة أطفالها يعانون الوحدة والفقر والبؤس، ليست أبدا خاضعة لمحيطها، ليست تلك البنت المرتبطة بأهلها وفي كل هذه الحالات فإنّها تقاس بالرجل؛ حيث أنّها تمارس نشاطا داخل المؤسسة سواء أكانت مصنعا أو مؤسسة تعليم

أو في التكوين المهني؛ حيث أنّها بلغت نظريا وعلى الأقل بنفس المرتبة مع الرجل في التحكم في البيئة الخارجية للمترل[51].

الجدول رقم (11) يبيّن إجابة المبحوثات حسب سلم الشدة لعدة أقوال لها علاقة بثقافة المجتمع الجزائري تتعلق بالإنجاب :

الرقم	الأقوال	موافقة بشدة	موافقة	لا أدري	غير موافقة	غير موافقة بشدة	المجموع
1	بيت الرجال خير من بيت المال	□	07	18	101	74	200
	النسبة %	-	%03.5	%09	%50.5	%37	%100
2	ضناية الشيب يأكلها الذيب	85	105	/	/	/	200
	النسبة %	%42.5	%52.5	-	-	-	%100
3	اللي خلق ما يضيع	155	45	/	/	/	200
	النسبة %	%77.5	%22.5	-	-	-	%100
4	الراجل يكتفوه لولاد	/	02	/	/	198	200
	النسبة %	-	% 01	-	-	%99	%100
5	الدار اللي مافيهاش لولاد مثل الجبانة	200	/	/	/	/	200
	النسبة %	%100	-	-	-	-	%100
6	المرأة لازم تولد حتى تبيس كي المعزة	/	02	/	180	198	200

	النسبة %	-	% 01	-	-	% 99	%100

لقد كانت الأسرة الجزائرية قديما تشجع على الزيادة من الأطفال بسبب الجانب الاقتصادي و الاجتماعي ومن أجل قوتها الدفاعية والمرأة في هذه الأسرة لم تكن لها قيمة اجتماعية إلاّ بإنجاب الأطفال[52] وأنّ الإكثار من النسل قديما كان رمزا للتباهي والافتخار والاعتزاز، وقد تطرقنا في هذا الجدول إلى عدة أقوال كانت تؤمن بها الأسرة الجزائرية التقليدية، وطرحناها على المبحوثات وكانت أرائهن كالتالي : فبالنسبة للقول "بيت الرجال خير من بيت المال " فكانت أعلى نسبة وهي 50.5% من أجبن غير موافقة ،أمّا نسبة 37% ممن أجبن غير موافقة بشدة، أمّا نسبة 3.5% فقد أجبن بموافقة، وتعتبر نسبة ضعيفة.

أمّا بالنسبة للقول " ضناية الشيب يأكلها الذيب " فكانت نسبة ممن أجبن بموافقة 52.5% ونسبة 42.5% ممن أجبن بموافقة بشدة، وقد صرّحت المبحوثات بأنّ الولادة في سن متأخرة تسبب عدة مشاكل سواء بالنسبة للوالدين أو بالنسبة للأطفال، ثم تليها غير موافق بنسبة 3.5 % وغير موافق بشدة بنسبة 1.5 % وكانت هذه الآراء الأخيرة خاصة ببعض المبحوثات الأميات. أمّا بالنسبة للقول" اللي خلق ما ضيع " فكانت نسبة 77.5 % من المبحوثات من أجبن بموافقة بشدة ثم تليها 22.5 % ممن أجبن بموافقة بمعنى جميع المبحوثات يؤيدن هذه الفكرة على أساس أنّه من الأغراض الأولى للزواج هو الإنجاب وبقاء استمرار النوع البشري بقوله تعالى:﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقكم وإياهم ﴾[53].ويقول أيضا:﴿ وما من دابة في الأرض إلاّ على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين ﴾[54].

أمّا بالنسبة للقول " الراجل يكتفوه لولاد " فكانت نسبة من أجبن بغير موافقة بشدة تمثل 99 % ونسبة ضعيفة جدا وتمثل 1% من أجبن بموافقة، بمعنى كثرة الأطفال تكون حاجزا للزوج على أن لا يتزوج مرة أخرى.

أمّا بالنسبة للقول "الدار اللي ما فيها لولاد مثل الجبانة "فبنسبة 100% من المبحوثات اللواتي صرحن بموافقة بشدة؛ لأنّه كما سبق وأن قلنا سابقا أنّ من الأغراض الأولى للزواج

هو الإنجاب وبالتالي فعدم إنجاب الزوجين يؤدي إلى عدة مشاكل أسرية منها الطلاق وغيرها وبقوله سبحانه وتعالى: ﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا﴾ (55).

أمّا القول الأخير "المرأة لازم تولد حتى تيبس كي المعزة " فنجد نسبة 99 % من المبحوثات ممن أجبن بغير موافقة بشدة و1 % بموافقة، وهذه النسبة العالية 99 % تؤكّد أنّ مثل هذا الكلام كان في الأسرة التقليدية عندما كانت المرأة خاضعة للرجل تنفذ أوامره فيما يطلبه من الزيادة من الأطفال، أمّا حاليا فهذا القول انعدم تماما.

وما يمكن استنتاجه أنّ هذه الأقوال كانت أكثر انتشارا في الماضي أي في الأسرة التقليدية، أمّا في الأسرة النووية فأصبح الأفراد لا يهتمون بهذا، ويرجع ذلك إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع والمعطيات الجديدة التي دخلت على الأسرة مثل خروج المرأة لميدان التعليم ودخولها لعالم الشغل وكذلك بروز عالم المرأة لتحتل الصدارة في المجتمع الجزائري وبالتالي يمكن القول بأنّ هذا المجتمع تخلى كلية عن طابعه الذكوري، بل بقيت مكانة الرجل دائما محترمة، ومن بين المعطيات التي ذكرناها آنفا هو التفكير في حجم الأسرة عن طريق التنظيم العائلي والذي يؤدي إلى التقليل من عدد الأطفال والاعتناء بهم كثيرا؛ لأنّ التنظيم العائلي يعني تنظيم حياة الإنسان في كل الميادين كما يلعب هذا التنظيم العائلي دورا مهما في تأمين الاستقرار النفسي والاجتماعي لكل أفراد الأسرة، وكذلك خفض الأعباء المادية والمعنوية على أفرادها وبالتالي تستطيع الأسرة أن تؤدي وظائفها على أكمل وجه.

- الجدول رقم (12) يبيّن رأي المبحوثات في بعض العوامل ومدى تأثيرها على عرقلة تطبيق فكرة التنظيم العائلي :

الفئات	في رأيك هل العوامل التالية تعرقل تطبيق التنظيم العائلي؟	نعم	النسبة%	لا	النسبة %
التكرارات	المجتمع والأهل	3	60	195	%100
	العادات والتقاليد	1	20		
	الجانب الديني	1	20		
المجموع		5	%100	195	%100

النسبة %	/	2.5 %	/	97.5 %	/

توضح الأرقام في الجدول أعلاه وعي المبحوثات حول مزايا التنظيم العائلي، إضافة إلى وعيهن بالمشاكل التي قد يحدثها النمو السكاني والتي تتمثل في الجانب الاجتماعي كالصحة والتعليم والتربية وغيرها، وفي الجانب الاقتصادي كمستوى دخل الفرد ومستوى المعيشة والنفقات التي تتطلّبها الأسرة وأمام هذه الحقائق المعاشة نلاحظ من خلال مقابلتنا للمبحوثات أنّ تلك العوامل التي طرحناها عليهن في سؤال ما رأيكن في تأثير العوامل التالية على التنظيم العائلي؟ المجتمع والأهل، العادات والتقاليد، الجانب الديني.

فقد كانت إجابات المبحوثات بنعم و مثلت 2.5% بسبب تأثير المجتمع والأهل وبنسبة 60 %. ثم 20% ممن اجبن بسبب تأثير العادات والتقاليد، و20% بالنسبة للجانب الديني. أما المبحوثات اللواتي اجبن بلا فكانت نسبتهن 97.5% وهي في نفس الوقت النسبة التي تطبق التنظيم العائلي حسب الجدول رقم10.

وما يمكن استنتاجه وفي رأي المبحوثات أنّ هذه العوامل أصبحت لا تؤثر على الزوجين وخاصة في الأسرة النووية فتعلم الزوجين واستقلاليتهما ساعدهما على تخطي مثل هذه الأفكار إضافة إلى أنّ كل أفراد المجتمع أصبحوا لا يبالون بمثل هذه الأمور على أساس انتشار الوْعي لديهم أكثر من السابق، أمّا بالنسبة للجانب الديني فأصبح لا يكوّن ضرر على الأفراد؛ حيث أنّ جميع الأفراد يطلعون جيدا على رأي الدين في التنظيم العائلي ممّا يساعدهم على فهم وإدراك المقصود منه، إذ هو يعني تباعد الولادات وليس تحديدها وبالتالي كانت فتوى المجلس الإسلامي الأعلى في سنة 1968م وسنة 1982م واضحتين للأفراد، وكذلك مشاهدة الأفراد للفتاوى عبر التلفزيون وفي كل قنوات العالم الإسلامي.

أمّا بالنسبة لتأثير العادات والتقاليد فحسب إجابات المبحوثات أنّ الأسرة الجزائرية تخطت مثل هذه الذهنيات والتي كانت مؤثرة ومنتشرة في مجتمعنا.

النتائج :

أما النتائج التي توصلت إليها الباحثة في هذه الدراسة فهي كالآتي :

1/ نجاح الدولة في توصيل فكرة التنظيم العائلي لمجموع المواطنين وتقبل الأسرة الجزائرية لفكرة تطبيق التنظيم العائلي وممارستها على نطاق واسع بين الكثير من العائلات الجزائرية،بعدما كان مجرد الحديث عن الموضوع من المحرمات في العرف الشعبي للمجتمع ولا يجر الحديث ـــ و إن جرى حول هذه الفكرة ـــ إلاّ همسا وفي أوساط محدودة وعلى نطاق ضيّق، ذلك أنّ فكرة التنظيم العائلي ارتبطت في أذهان أغلب الجزائريين بقناعات مخالفة ولو ظاهريا أو خطأ لمعتقدات المجتمع الدينية وعاداته وتقاليده، وبالتالي يعتبر تقبل الأسرة الجزائرية للتنظيم العائلي وممارستها الفعلية للتنظيم انتصارا للمجتمع ككل على أكثر من صعيد وهو بداية الانتصار في معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحكمها عوامل أخرى إضافة إلى التنظيم العائلي.

فهو يعتبر شكلا من أشكال تحرر المرأة من القيود المفروضة عليها في الإنجاب دون أن يكون لها حق الاختيار، كما ساهم التنظيم العائلي في الحد من النمو الديموغرافي؛ حيث انخفضت نسبة النمو الطبيعي إلى01.69 % في سنة 2005م بعدما كانت 03.16 % في سنة 1986م، و 3.39 % سنة 1966م ممّا سمح للمرأة بتنظيم حياتها العائلية والعملية والمساهمة في جهود التنمية الوطنية.

• – أعطى الفرصة للمرأة خاصة وللعائلة الجزائرية عامة من التكيّف مع المستجدات التي فرضتها التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، خاصة بالنظر إلى تفشي ظاهرة البطالة وتفاقم أزمة السكن، فقد كان تأييد وتطبيق التنظيم العائلي من قبل المبحوثات بنسبة 97.5 % وهي نسبة مرتفعة وأكبر من المعدل الوطني الذي بلغ 75 % على مستوى التراب الوطني معبرين عن ذلك بمدى وعيهم بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتي تتمثل في الراحة الجسمية والنفسية للأم والطفل، وكذلك من أجل الظروف الاقتصادية والمصاريف التي تتحملها الأسرة، ثم من أجل تربية الأطفال تربية سليمة، ومن أجل خروج المرأة لميدان العمل، بينما تبقى نسبة 02.5 % ممن لا يطبقون التنظيم العائلي وعددهن 5 مبحوثات

وأن نسبة 60% بسبب الأهل والأقارب و20 %بسبب العادات والتقاليد و20% بسبب الدين وهذه النسبة موجودة وحسب الدراسة في المناطق الريفية وبالتالي يرتفع عدد أطفالها .

2/ الانحسار الكبير للقيم المجتمعية المشجعة على كثرة الإنجاب، فلم تعد قوة الأسرة في عدد أفرادها وإنّما القوة أصبحت تقاس بمدى نفوذ أفرادها في دواليب السلطة ومكانتهم في المجتمع وقدرتهم على التأثير في خدمة مصالح العائلة الكبيرة، خاصة مع تفشي ظواهر الرشوة والمحسوبية والمعارف وقياس مكانة الأسرة بمدى نفوذ أبنائها في الأوساط السياسية والاجتماعية والثقافية، فقد أجابت نسبة 97.5 % من أفراد العينة بتخطيهم لمثل هذه القيم المشجعة على زيادة الأطفال، كتأثير المجتمع والأهل، والعادات والتقاليد، وتأثير الجانب الديني الذي حاولوا فهم الفتاوى المتعلقة به.

3 / إنشاء وتشييد الدولة لمراكز حماية الأمومة والطفولة في جميع بلديات ودوائر وولايات الوطن مع توفير المستخدمين لذلك؛ من حيث توعية الأفراد بالتنظيم العائلي وتقديم التربية الصحية للأم والطفل وكذلك توفير موانع الحمل في هذه المراكز قدر المستطاع،وضمان الدولة بتوفير الموانع في الصيدليات ورفع القيود عن بيعها لكافة الفئات من المتزوجين وهي متوفرة في القطاع الخاص بكميات كافية وبالنوعيات المرغوبة والمطلوبة؛ حيث يذهب الأفراد حسب إرادتهم إلى الصيدليات أو مراكز حماية الأمومة والطفولة و هذه الأخيرة تقدم لهم خدمات في مجال الفحوصات قبل الحمل وبعده والتحاليل والتلقيحات للأم والطفل، وشرح التنظيم العائلي، وحسب نزولنا إلى الميدان سجلنا رضا المبحوثات على الخدمات التي وفرتها الدولة في مراكز حماية الأمومة والطفولة.

الخاتمة :

ما دام الفرد يكتسب قيمه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية و التي تعتبر من أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة كوحدة اجتماعية صغيرة تنتمي إلى مجتمع الذي يعيش داخل مجموعة من التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية مما يؤثر على نمط حياتها وعلى أنساقها القيمية من حيث التغير وخاصة في المجتمع الجزائري والذي عرف العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة ما له علاقة بالأسرة، فمثلا كانت المرأة في وقت ما خاضعة

للرجل وتتحدد مكانتها بإنجابها للأطفال وكانت مكانة الرجل تحتل الصدارة من حيث السلطة واتخاذ القرارات، ومع مرور الوقت أصبحت المرأة تحتل نفس المكانة مع الرجل، حيث وصلت إلى أعلى مستويات التعليم وتغيرت وضعيتها وأصبحت تفكر في تقليص حجم أسرتها و واعية كذلك بالآثار الاجتماعية المتمثلة في صحة وتربية الأطفال والراحة النفسية للام والطفل وكذلك تنشئته وأصبحت كذلك واعية بالثار الاقتصادية المتمثلة في النفقات المالية والمستوى المعيشي و الدخل الفردي التي تتطلبه الأسرة.

وما يمكن قوله أنّ الأسرة الجزائرية تعمل جاهدة على تطبيق وظائفها على أحسن وجه وذلك عملا على استقرارها وسلامتها، وبالتالي سلامة المجتمع، وأنّ الوظائف في سياق الحركة تأخذ بالتعبير مع تغير الواقع الاجتماعي، ويمكن القول أيضا بأنّ الأسرة الجزائرية ليست بمعزل عن التّغيّرات الجارية على المستوى العالمي، فهي في تفاعل مستمر مع هذه التّغيّرات محافظة في الوقت نفسه على هويّتها وانتمائها الحضاري وعاداتها وتقاليدها النابعة من صميم الشريعة الإسلامية والتي تعتبر هي مكوّنها الأساسي.

قائمة المصادر و المراجع:

أولا المصادر :

القران الكريم

ثانيا المراجع :

1- محي الدين مختار: محاضرات في علم النفس الاجتماعي، د.م.ج، الجزائر، 1982م، ص 197.

2- Laurence Charton: Calendriers Familiaux Et Rapports Au Temps, La Diversification Des Comportements Et Des Parcours Familiaux En Europe, Thèse De Doctorat Nouveau Régime Tome 1 Université Mark-Block, Strasbourg, 2003, P22.

3- محمد مصطفى زيدان: علم النفس الاجتماعي، د . و. ج، الجزائر1986م، ص111.

4- محمود الأشرم : محاضرات في المجتمع الريفي، مديرية الكتب والمطبوعات الريفية، القاهرة 1976م، ص48.

5- وليم.و. ولبرت : علم النفس الاجتماعي، (ت) سلوى الملا، دار الشروق، القاهرة 1993م، ص41.

6- الخولي سناء: الزواج والعلاقات الأسرية، ط3، دار النهضة العربية، بيروت، 1983م، ص125.

7- محمد احمد بيومي: علم اجتماع القيم، دار المعرفة، الإسكندرية 1990م، ص8.

8- نورهان منير حسن فهمي: القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية 1990م، ص32.

9- المجلة الجزائرية في الأنتربولوجيا والعلوم الاجتماعية إنسانيات، العدد 10، جانفي ــ أفريل 2000م.ص 13.

10- Dossiers Et Recherches: S. Condon. M. Bozon Et T. Locoh, erspectives, I N E D, Paris, 2000, Démographie, Sexe Et Genre, Bilan Et P 42.

11- Fatima Mernissi: Sexe Idiologique, Islam, Tierce, Paris, 1983. P 37.

12- Addi Lahouari: Les Mutations De La Société Algérienne, édition La Découverte, Paris, 1999, P 164.

13- Luc- Willyde Henyels: Islam Et Pensée Contemporaine En Algérie, CNRS, Pris, 1991, P 187.

14- Monique Gadant: Le Nationalisme Algérien Et Les Femmes, Préface Mohamed Harbi, L'Harmattan, Paris, 1995, P 82.

15- Population Et Développement Régional, Actes Du IX éme Colloque De Démographie Maghrebine, A M E P: Le Rôle De La Femme Dans Le Développent économique, Hammoud Nacer-edine, Hammamet Tunis Tome 3,12-15 Décembre, 1995, P 765.

16- مصطفى بوتفنوشت : العائلة الجزائرية (التطوّر والخصائص الحديثة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص 79/78.

17- المرجع نفسه، ص79.

18- عبد الحميد بوقصاص : النماذج الريفية- الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، د. م. ج، قسنطينة، (د، س)، ص95.

المرجع نفسه، ص19.79-

Said Bouamama Et Hadjila Sààd Saoud: Les Familles Maghrébines 20 - En France, Dex Leé Débrower, Paris1996, P 22

21-إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنتربولوجية والعلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص16.

22- مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص16.

-Cénéap: Nadia Attout Et Themany Chebab Et Mohamed Kelkoul: 23 P U A P Alger, Mai 1999. Et Fécondité En Algérie, F N Femme, Emploi

24 - إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنتربولوجية والعلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص.16

Cénéap: Mohamed Kuidri Et Hamid khaldoun, famille Et -25 démographie En Algérie, Fnuap, Mai 1999, P 36.

Cénéap: M. Bourayou. R Belhadri: Islam, Législation, Et -26 2 eme édition 2000, P 89/96.. Démographie En Algérie. Fnuap

27 -رسالة الأسرة: تصدر عن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالأسرة وقضايا المرأة، العدد 01، مارس 2004م، ص.7

- Djilali Sari: Les Mutation Socio économiques Et 28 , P 247.) s.a (Spatiale En Algérie, O P U Alger,

Cénéap: Mohamed Kelkoul Et Abdrrahman Saoudi, Participation -29 De la Femme Au Développement économique Et Social, F N U A P, Alger, Mai 2001, Page 21.

30 -مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية (السعيد عواشرية: الأسرة الجزائرية إلى أين)، العدد 12، جوان 2005م، جامعة باتنة، الجزائر، ص121.

Cénéap: N. Kaasis, Emploi Et Comportement Démographiques, - 31 N=027, Mutations Analyse Et Perspective Alger, 2003, P 110. Des Structures Familiales, F N U A P,

32 -محمد نبيل جامع: اجتماعيات التنمية الاقتصادية (لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي)، دار غريب، القاهرة، 2000م، ص87

-Zahia Ouadah Bedidi, La Baisse De La Fécondité En Algérie ((33
Transition De Développement Ou Transition De Crise ?)), Thèse De
P 511 ..Doctorat De L'institut D'études Politiques De Paris, Mai 2004
34-Saadi Noureddine: La Femme Et La Loi En Algérie, édition Le
.Fennec, Paris, 1991.P106
35- Gourari Negadi: La Fécondité En Algérie Niveau, Tendances,
Facteurs, Thèse De Doctorat De 3 eme Cycle, Paris 1975,p 189.
36- Actualité Scientifique: Abdelazize Buisri La Transition
L'avenir, édition Estem, paris Démographique En Algérie réflexion Sur
2001, P 441.
37-عبد الحي عبد المنعم: علم السكان (الأسس النظرية والأبعاد الاجتماعية)، ط1، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1985م، ص .75
38-احمد السيد النجار الفقر في الوطن العربي مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2005، ص 75.
39 - قرزيز محمد: عمل المرأة و الأسرة في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير في علم الاجتماع " تنظيم وعمل كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2001م -2002م، ص .35
40- عائشة بورغدة: العاملة الجزائرية وتنظيم النسل، بحث لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر،1986، ص .45
41- سامية حسن الساعاتي : الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، ط2 1981م، ص.22
Ministère De La Santé De la Population Et De La Réforme 42
Hospitalière, Population Et développement
En Algérie, rapport national C I P D + 10, Décembre 2003, P21.
O N S Collection Statistique N°80, Juin, 1999.-43
- Revue Population, Maria Rita Testa Et Lénardo Grilli: L'influence,44
Des Différences De Fécondité Dans Les Régions Européennes Sur La
Taille Idéale De La Famille, Volume 61, N°1-2 -2006, Janvier Avril,
.p 110.édition Française, I N E D, Paris, 2006

45- دريد فطيمة: النمو الديموغرافي وسياسة تنظيم النسل في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 1994م- 1995م.

46- Cénéap: M. Bourayou. R Belhadri: Islam, Législation, Et 2 eme édition 2000, P 89/96.. Démographie En Algérie. Fnuap

47- Malika Ladjali: L'espacement Des Naissances Dans Le Tiers monde (L'expérience Algérienne),O P U, Alger 1985, P 15

48- Les enfants et Le Développement pendant Les Années -90- Un Ouvrage De Base De L'UNICEF, Publie a L'occasion du Sommet Mondial Pour L'enfance 29-30 Septembre, 1990, Organisation Des Nation Unis New York Unicef.

49- الخولي سناء: الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984م، ص 43.

50- فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م ص306.

51- Sari Djilali: Les Mutation Socio économiques Et Spéciale En Algérie, O P U Alger1982,p 233.

52-سورة البقرة الآية 233.

53- سورة الإسراء: الآية " 31 ".

54- سورة هود: الآية " 06 ".

55- سورة الكهف: الآية " 46 ".

الهجـــرة وتغيـــر القيـــم الحضريـــة فـــــي الجزائـــــر

اعـــداد : د/قرزيز محمود
المركز الجامعي برج بوعريريج
Gz_mahmoud@yahoo.fr

مقدمة :

ترتبط ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن بعوامل الجذب والطرد، وما توفره المدينة من عوامل جذب للأسر والأفراد، وتختلف أسباب هذه الهجرة من مجتمع لآخر تبعا للخصائص السوسيوثقافية والاقتصادية والإتاحات المختلفة المتوفرة بالفضاء الحضري. ولقد أثرت الهجرةالريفية في الجزائر في الاطار القيمي للمجتمع الحضري. فظهر شكل جديد وبخصائص جديدة.

سنعالج في هذا البحث أبعاد و شكل وأثر الهجرة الريفية نحو المدن في الجزائر- في الفترة الأخيرة - والتغير القيمي للمجتمع الحضري.

1- مدخل حول الهجرة :

1- 1- مفهوم الهجرة :

تعرف الهجرة على أنها تغير دائم لمكان الإقامة من بيئة إلى بيئة أخرى بقصد الاستقرار في البيئة الجديدة[1]. والهجرة كعملية سكانية تزايدت معدلاتها في عالم اليوم على نحو ملحوظ نتيجة لتغير نظام العمل، والإنتاج في أغلب مجتمعاته، من الزراعة إلى الصناعة ومن نظام في الإنتاج الزراعي يقوم على استقرار مجتمعاته، وأصبح عاجزا عن أن يوفر العمل لجميع السكان إلى نظام يقوم على التصنيع، حيث تجذب فرص العمل التي يوفرها أعداد كبيرة من السكان فتضطرهم إلى التنقل السكاني أينما توجد هذه المنشآت الصناعية.

من هنا ينظر إلى الهجرة باعتبارها علامة بارزة مع التغير الاجتماعي طالما كانت عملية التصنيع تصحبها حركات سكانية من الريف إلى الحضر ومن مدينة إلى أخرى في نفس البلد ومن مجتمع لآخر، ولقد علق على هذه الحركات السكانية أهمية كبيرة مع بداية القرن الماضي في مختلف بلدان العالم. ولهذا فقد حددت عملية الهجرة بأنها عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة إلى أخرى داخل حدود بلد واحد أو من منطقة إلى أخرى خارج حدود هذا البلد[2].

وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم وإنما باضطرارهم إلى ذلك قسرا أو لهدف خططه المجتمع، وقد تكون عملية الانتقال والتحول في المكان المعتاد للإقامة من منطقة إلى أخرى، على نحو دائم أو مؤقت وهكذا.

هناك الكثير من المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الهجرة ولكن تختلف عن التشابه معها، فنجد أن المهاجرين يختلفون عن المتنقلين، ذلك لأن المهاجر الذي يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة إلى أخرى يختلف عن الذين ينتقلون من بيت لآخر، حتى ولو أضطرهم ذلك إلى تخطي حدود بلدهم، لأن نقل مكان الإقامة في حالة الهجرة لا يترتب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها، أما الذي ينتقل بين مسكن وآخر قد يظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الأول [3].

كما نلمس فارقا واضحا بين التنقل الاجتماعي والهجرة ، ذلك أن التنقل الاجتماعي يعتبر من قبيل تغيير المركز الاجتماعي والاقتصادي، وقد يتم هذا التغيير داخل منطقة واحدة في المجتمع دون حاجة الانتقال إلى منطقة أخرى، كما أن الهجرة باعتبارها عملية تغيير فيزيقي تنطوي بين طياتها على عملية تنقل اجتماعي، على اعتبار أن المهاجر قد يحقق أثناء إقامته في منطقة المهجر مستوى من الحياة الاجتماعية ويصل إلى بعض المراكز، ويتمتع بمكانة اجتماعية واقتصادية لم تكن له في المنطقة التي انتقل منها وهجرها وهكـــذا[4].

1- 2- أنواع الهجرة :

يصنف علماء الاجتماع والديموغرافيا الهجرة *إلى نوعين رئيسيين : الهجرة الخارجية والهجرة الداخلية.

فالهجرة الخارجية هي التي تتم من دولة إلى أخرى سواء كانت قريبة ومتجاورة أو كانت بعيدة عن بعضها البعض، وتعتبر المهاجر وافدا بالنسبة للدولة المستقبلة، كما يعتبر نازحا بالنسبة للدولة المصدرة [5]، ويؤثر بصفة مباشرة هذا النوع على النمو الديموغرافي، وذلك إما بزيادة عدد السكان عن طريق عدد الوافدين أو بانخفاضه عن طريق عدد السكان المغادرين في البلدين.

كذلك يشمل التوزيع الديمغرافي، فالتعديلات التي تحدث في التكوين الجنسي والعمري تحدث تغييرات اجتماعية، فمن حيث التكوين الجنسي، نجد أنه إذا زاد عدد الذكور عن عدد النساء في المجتمع فإن المجتمع يتقدم اقتصاديا وعمرانيا، ويحدث العكس للمجتمع الذي يزيد عدد نساءه عن رجاله، ومن حيث التكوين العمري نجد أنه إذا زاد عدد الشيوخ عن عدد الشبان كان المجتمع متحفظا متمسكا بالقديم، وإذا زاد عدد الشبان عن الشيوخ كان المجتمع مرنا يتقبل كل ما هو جديد[6] ، فالهجرة عامل من عوامل التغير الاجتماعي، فظهور جماعات جديدة و اختفاء جماعات قديمة يؤدي إلى تغير اجتماعي .

ولا تزال الهجرة الخارجية حتى الآن من المسائل التي تشغل بال المجتمعات وبدأت تسن القوانين التي تنظمها إما بالتحديد أو المنع أو تغيير أصناف المهاجرين الذين يمكن قبولهم كما هو جاري في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية باستخدام ما يطلق عليه اليوم بالهجرة الانتقائية أو قبول هجرة الكفاءات.

أما الهجرة الداخلية: فهي الهجرة التي تتم بين منطقتين داخل البلد وتشير أيضا إلى عملية انتقال الفرد والجماعات من منطقة إلى أخرى في نفس هذا المجتمع[7].

يرى الكثير من الباحثين أن حجم الهجرات الداخلية يزيد عن حجم الهجرات الخارجية، ومن أهم عوامل ذلك أن الهجرة الداخلية قليلة التكاليف، لا تعرض القائم بها لمشاكل الدخول والخروج من دولة إلى أخرى، ولا تمثل اللغة مشكلة في القيام بها، بمثل ما يحدث للمهاجرين من دولة إلى أخرى مختلفة في لغتها ، يحتاج الأمر إلى ضرورة إلمام المهاجرين بها، كما أن الاستعداد النفسي للهجرة الداخلية أكثر منه بالنسبة للهجرة الدولية.

وتقسم الهجرة الداخلية بدورها إلى صنفين :

- هجرة من إقليم إلى آخر أومنطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد حيث تحملان نفس الصفات الثقافية والحضرية.
- هجرة ريفية حضرية، وأشهرها هجرة الأفراد والجماعات من الريف إلى المدن في ظل ثنائية طرد الريف وجذب المدن، وهي أهم وأبرز شكل للهجرات الداخلية وخاصة بالدول النامية كالجزائر، حيث شهدت ذلك الشكل في فترات مهمة خاصة بعد الاستقلال وهي في الاستمرار إلى اليوم باختلاف الظروف. هناك أنواع أخرى لطبيعة الهجرة، ومن زوايا نظر أخرى يشير إليها" القطب" في الآتي[8]:

من حيث الدافع :

هناك الهجرة الاختيارية، حيث يختار الفرد مكان هجرته بنفسه، حسب الظروف والأسباب التي تتعلق بأوضاعه الخاصة، وهناك الهجرة القسرية أو الإجبارية والتي تتم عملية الهجرة فيها بصورة إجبارية تحت ضغط الاستعمار.

- من حيث مدة الهجرة :

فهناك الهجرة الموسمية والفصلية، حيث ينتقل الأفراد والعائلات من القرى والبادية إلى مناطق أخرى بسبب ملائمة الظروف الاقتصادية والمعيشية وتوافر الماء والرعي للماشية، يعودون بعدها إلى مناطقهم الأصلية كما يحدث في معظم البلاد العربية خاصة في الجزائر، تونس، وشبه الجزيرة العربية. وهناك الهجرة الدائمة أوطويلة الأمد التي يبتعد فيها الفرد عن موطنه الأصلي لفترات طويلة مع احتمال عدم العودة إليها.

- من حيث الشكل :

قد تكون الهجرة فردية على شكل أفراد من أسر وفئات وطبقات وعقائد متباينة ومختلفة في المجتمع يهاجرون لأسباب اقتصادية أو ثقافية أو سياسية لفترات ومسافات طويلة أو قصيرة، وقد تتخذ الهجرة شكلا جماعيا بصورة جلاء شعب من وطنه أو قبيلة من القبائل بسبب الحروب أو القحط والجفاف والظروف البيئية المختلفة. وقد تتم الهجرة الجماعية وفق تخطيط قومي أو دولي بمقتضى اتفاقيات دولية لتبادل قطاعات سكانية بين دولتين أو مجموعة من الدول، وقد نجد تصنيفات أخرى للهجرة كالهجرة الأولية والثانوية، الهجرة الإصطفائية...

وغيرها. وتقع هذه التصنيفات ضمن إطار تحليلي لأنماط الهجرة ودوافعها واتجاهاتها التي تختلف من دولة لأخرى، وقد تتشابه بين مجموعة من الدول.

1- 3- طبيعة الجذب الحضري للمدن :

الهجرة الريفية تجاه المدن هي ظاهرة اجتماعية تتسم بتوفر أسباب سماها الاجتماعيون الأسباب الظاهرة والجاذبة أو أسباب الطرد والجذب.

فالهجرة الريفية نحو المدن ظاهرة اجتماعية واقتصادية ونفسية وديموغرافية معقدة، تساهم وتشترك فيها عوامل وأسباب، هذه الأسباب علاقات مركبة بحيث يتعذر بغرض التأكد من العوامل المسببة لبقاء بعض العوامل، ثانية أو أخرى متغيرة.

يقدم التراث العالمي لدراسات الهجرة على نتائج عامة التي تلقي الضوء على هذا الصنف منها، من عدة جوانب :

فبعضها يوضح عوامل الهجرة الريفية تجاه المدن والأخرى تحلل عوامل التيار العكسي للهجرة والثالثة تبين عوامل الجذب في المناطق المستقبلة للمهاجرين، والأخيرة تكشف عن خصائص المهاجرين. تعد الهجرة الريفية تجاه المدن اليوم أهم مظاهر حركة السكان خاصة في البلدان النامية، ومنها الدول العربية، حيث تحفز هذا النوع من الهجرة كلا من عوامل الطرد في المناطق المستقبلة للمهاجرين،وعوامل الجذب في المدن، وهناك العديد من العوامل التي تقف وراء الهجرة، لكن تبقى المحفزات الاقتصادية هي الأهم علاوة على الضغط السكاني وقلة الأراضي الزراعية الذي يسبب الفقر والجوع، وافتقار المناطق الريفية للاستثمارات الصناعية والخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية للأزمة وتعاقب فترات الجفاف والكوارث كلها تمثل عوامل طرد تدفع الريفيين للهجرة إلى المدن [9].

كما أن المدن تمتاز بجاذبيتها كمراكز لفرص العمل، ودخول أعلى، وكمراكز للتعليم والثقافة والنقل والمواصلات والخدمات الاجتماعية والصحية المرتفعة.

وظهر بذلك مجتمعان حضري وريفي، بينما فوارق كبيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية [10].

لقد درس "عاطف غيث" المجتمع القروي، وتبين له أن هناك أسباب أخرى تضغط على الريفي حتى يغادر الريف ويتجه نحو المدن.

ويرى أن الهجرة شملت أولئك الذين يملكون أراضي زراعية والذين لا يملكون إلا مساحات ضئيلة جدا لا تكفي وحدها لسد حاجة الفرد الضرورية وعائلته، كما ذهب عدد الأفراد من عائلات تملك أرضا زراعية تسد حاجة جميع أفرادها وقد تزيد، وكان الدافع لهؤلاء أن العمل الزراعي لا يكفي إلى جانب الرغبة في الحصول على مزيد من المال[11].

ويضيف: في حين هناك آخرون يذهبون إلى أماكن العمل الجديدة، وليس في نيتهم البقاء، وقد كانت العودة بعد سنوات في المدن، من العوامل المؤثرة في طريق الحياة الجماعية التقليدية من حيث التخلق بأخلاق المدينة في الملبس والمسكن والكلام وطريقة ونمط العيش وظهرت آثارهم بوجه خاص في النواحي الخاصة بالثقافة المادية، كما أنهم يحملون معهم طرقا جديدة وأفكارا جديدة [12].

يرى الباحث الاجتماعي" أحمد بوذراع" ، أنه من بين العوامل التي تعمل على حركة الهجرة نوعية الحياة السائدة في المدن فهي في حد ذاتها تضيف قيمة اجتماعية وتكسب سكانها مكانة مميزة على القرى [13].

يؤكد ذلك فيصل غرايبية و يقول : ان من أهم عوامل الهجرة عامل تحسين مستوى المعيشة للسكان[14].

في حين يذكر الآثار السلبية لهاته الهجرة على الأفراد والجماعات خاصة على مستوى الريف، أين تخلق الهجرة احتياجات إلى الأيدي العاملة بالزراعة وهجر واضح للأرض وانكماش في مقدار الإنتاج الزراعي، وكذلك تعميق للتناقضات الاجتماعية من جراء تغير هيكل الملكية ونسق المكانة الاجتماعية، وهذا بالتالي ينعكس بوضوح على الوحدات الاجتماعية الصغرى، أي الأسرة والفرد بخصائصها وأوضاعها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية[15].

إن الهجرة الريفية تجاه المدن أخذت شكلين في العموم، الأول يعني الأفراد خاصة لغرض العمل، والآخر الأسر بغية الاستقرار طويل المدى أو الأبدي في إحدى التجمعات الحضرية بالمدن.

شهدت الجزائر تطورا مهما لظاهرة الهجرة الريفية تجاه المدن، وظهرت بقوة غداة الاستقلال، فقد مثلت نسبة سكان الحضر بـــ 42 % [16].

وترجع أسباب تلك الهجرة إلى عوامل مهمة مادية ومعنوية شجعت الكثير من الجزائريين للهجرة إلى المدن، ومن أهم هذه الأسباب والعوامل نجد: الأرض المستغلة حقيقيا من طرف الفلاحين الريفيين، أصبحت غير كافية لسد الحاجيات الضرورية وأكثر من ذلك دون جدوى ومردودية، وكان الفلاح لا يستطيع أن يضمن بقاء الأسرة[17].

وقد لعب الاستعمار الفرنسي دورا كبيرا في إنتاج هذا الواقع المر لحياة الشعب الجزائري، حيث يشير "الجيلالي ساري" إلى أن الفلاحين الجزائريين ظلوا على هامش الحياة الريفية فازداد وضعهم سوء بعد سوء، خاصة في الفترات 52 – 54 حيث قويت العمليات العسكرية، وكانت النتيجة بجمع الفلاحين أو الريفيين في مناطق منعزلة [18].

وكان بجمعهم هذا في مناطق منعزلة منحصرة في الجبال، وازدادت عمليات المستعمر العسكرية حرقا وإبادة بكل ما يملك الفلاح الجزائري من ماشية وأرض زراعية، علما أنها كانت قليلة جدا. لقد ورث الشعب الجزائري بعد الاستقلال اقتصاد منهار في شتى المجالات وكذا شعبا أميا فقيرا، وكان لذلك أثر كبير في وضعيته ونمط معيشته.

فاختارت الكثير من الأسر الجزائرية والأفراد الانتقال من الريف إلى بعض المدن والتجمعات الحضرية المتوسطة، وقد شهدت الفترة ما بين 1962 إلى 1966 فترة مهمة سجلت أكثر معدلات الهجرة الريفية نحو المدن في الجزائر، كان الحضري المسجل والمرتبط بالهجرة الريفية في حدود 600.000 شخص، بمعدل 150.000 شخصا في السنة، وتم تسجيل زيادات وتطور مهما في نسب الهجرة على المدن، وإضافة إلى كل ما سبق يمكن أن نؤكد أن الواقع الذي كان يعيش فيه الفرد الجزائري أو الأسرة الجزائرية لم يكن السبب الوحيد لهجرته نحو المدينة، فهناك عوامل أخرى منها فرص الجذب المهمة التي كانت تستقطب الجزائريين للهجرة لما تتوفر عليه المدينة الجزائرية من فرص جذب مهمة انطلاقا من توفر فرص التعليم، أين تتوفر المدارس الكبرى والجامعات التي كانت قليلة خلال العقدين المواليد للاستقلال، إضافة إلى توفر المدينة على فرص أكثر للعمل خاصة في المجال الصناعي والتجاري في ظل

سياسة التصنيع التي تبنتها الجزائر خصوصا في فترة الرئيس الراحل "هواري بومدين"، أين أنشئت العديد من المنشآت الكبرى الصناعية، وكذا تأميم الكثير من المؤسسات الصناعية الحيوية، إضافة إلى بحث الجزائري والأسر الجزائرية للعيش في رفاه اقتصادي ومعيشي بما تملكه المدينة من متطلبات ذلك.

لكن تعود الهجرة الريفية نحو المدن لتضرب بقوة وأسباب ظروف مغايرة للسابقة، وكانت العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر وما تبع ذلك من آثار مس مختلف القطاعات ومختلف الشرائح الاجتماعية، ولظروف عدم الاستقرار الأمني قامت الكثير من الأسر الجزائرية إلى ترك منازلها وحقولها والاتجاه نحو المدينة، بحثا عن مواقع عيش أكثر أمنا وبحثا عن عمل آخر لأفرادها، فكثرت الأعباء وزادت حدة أزمة السكن وظهرت اثر ذلك تجمعات سكنية عشوائية وغير مخططة أفسدت الجانب الجمالي والبيئي بالمدن وخاصة بالعاصمة، ضف إلى ذلك تنامي ظاهرة الانحراف والجريمة والفساد الأخلاقي الذي أنتشر بوجه جديد لواقع اجتماعي مرهق لجل الجزائريين.

فالهجرة الريفية نحو المدن في الجزائر وكبقية بلدان العالم خاصة النامية، تبقى تتحكم فيه عوامل الطرد الريفي والجذب الحضري، فالأصل ثابت بينما الظروف هي التي قد تغير في سلوك الأفراد المهاجرين، وفي تغير بنائي ووظيفي يمس الأسر المهاجرة.

2- الخلفية السوسيولوجية لظاهرة التحضر :

2-1- مفهوم التحضر :

يعرف التحضر بأنه الانتقال من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية وهذا الانتقال يكون بسبب الهجرة من الريف إلى المدن، حيث يتعين على الفرد أو الجماعة أن تتكيف بنظم والقيم السائدة في المدينة [19]، فالحياة في المدينة تمتاز بتعقدها واختصاصها في علاقات إنسانية واجتماعية معينة، كما أن أسلوب حياة الحضر يمتاز بالمصلحة، وبعادات وطابع وسلوكات حضرية [20].

فالوسط الحضري يختلف عن الوسط الريفي من حيث اعتباره مركز تنظيم اجتماعي، واقتصادي وثقافي خاص، يخضع لوسائل ضبط اجتماعي، رسمي أكثر من الوسط الريفي.

والتحضر هو انتشار نظام مواقف واتجاهات وسلوكات موجودة في جماعة ذات خاصية، وهي مجتمع الحضر، فالمدينة ليست وحدة أو حيز مكاني فقط. ولكنها وحدة منتجة لثقافة ذات علاقات اجتماعية وقواعد وأعراف وقيم خاصة ونموذج تنظيم وتصور متميز [21].

فالمدينة لا تمثل شكلا جديدا للتنظيم الاقتصادي، وبيئة فيزيقية مختلفة، ولكن تمثل أيضا نظاما اجتماعيا جديدا، يؤثر تأثيرا شديدا على سلوك الإنسان وتفكيره، فلقد أدى التحضر إلى ظهور الحضرية كأسلوب في الحياة، ذلك أن حجم الإنسان وكثافتهم وتباينهم من الأمور التي تأثر على طبيعة العلاقات الاجتماعية وكثافتها وتواترها، وبالتالي توثر على التنشئة الاجتماعية والطبيعة الإنسانية ذاتها، وتمثل المدينة نمط من أنماط التدخل الثقافي، الذي ترك آثارا بالغة على البناء الاجتماعي والعمليات والنظم الاجتماعية ويذهب "محمد أحمد غنيم" إلى تعريف المدينة بأنها جماعة كبيرة من السكان استقرت في بيئة محددة استهدفت نشاطا صناعيا تجاريا ومن ثم اضطلعت بالعديد من الوظائف التي تتم وفق تخصصاتهم المتباينة، وكلما تتزايد كثافة هؤلاء السكان في تلك المدينة تزايدت الأصول العرقية والاجتماعية والثقافية، مما قد يؤدي إلى عدم تجانسهم، على الرغم من تفاعلهم داخل تلك الوحدات الحضرية المعقدة والمتباينة والتي يطلق عليها اسم المدينة.

وللتحضر صلة كبيرة حتى بالتغير الحاصل في نطاق الأسرة ببروز الأسرة الحضرية ، ففي الجزائر بدأت تبرز نمط جديد للأسرة في الوسط الحضري كأسرة زواجية نووية، كما تغير وتقلصت العلاقات القرابية وتغيرت الأسس التي كانت قائمة عليها.

ويفضل علماء الاجتماع الذين يدرسون المدن استخدام مصطلح المكان الحضري بوصفة أكثر شمولا لأن يشير إلى كل من المدن والبلدات[22] .

على أن تفسير التحضر يشمل بعدين :

الأول: تفسير مبني على انتقال السكان بشكل عام من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

الثاني: التفسير المبني على وجود المدن في مواقع جغرافية بعينها[23].

إن التحضر عملية من عمليات التغير يتم بواسطتها انتقال أهل الريف والبادية إلى المدن، وعادة ما تؤثر هذه العملية تأثيرا كبيرا في التركيب الاجتماعي والاقتصادي والمهني للسكان.

وللتحضر الزائد مشكلات كجرائم الملكية والعنف، ومشاكل الازدحام والمرور والإسكان وتلوث البيئة، إضافة إلى حقيقة أنه ليس لدى مناطق كبيرة من السكان الحضريين في كثير من الدول النامية أي ميل نحو تطوير خدمات البيئة الأساسية الحضرية[24].

ويبقى التحضر عملية تغير شاملة ودائمة في حياة المجتمعات، ويؤثر هذا التغيير الذي تحدثه اختراعات وابتكارات مادية ومعنوية جاءت لتلبي حاجات الإنسان الحياتية، وكان لها التأثير على وحداته البنائية يؤدي إلى تغيير في الوظائف الاجتماعية للنظم الاجتماعية.

2-2- ظاهرة تريف المدن :

يعرف التروح الريفي على أنوه تغيير لمكان الإقامة أي الانتقال من المنطقة الريفية التي تتصف على أنها مدينة، وقد شهدت المدينة الكثير من مشكلات التحضر فيها، فأعطى الكثير من الباحثين الاجتماعيين اهتماما بها في شرح أبعادها وأسبابها ونتائجها، فمن بين المشكلات التي يتسبب فيها التروح الريفي نجد المشاكل الديموغرافية حيث تحدث اختلالا في الكثافة والتركيب السكاني وتوزيعهم وخصائصهم، جعل تمركز السكان في بعض المناطق دون الأخرى، إضافة إلى كون الكثير من النازحين لا يتخلون عن القيم الريفية التي تحرص على زيادة النسل وكبر حجم الأسرة، والحفاظ على العلاقات القرابية شأنها شأن ما هو موجود بالريف. ومن الواضح أن المهاجر يعيش في المدينة ولكنه في الواقع لا ينتمي إليها أي لا يندمج فيها اجتماعيا وثقافيا وأساليب الحياة الأخرى إلى درجة أن تكون علاقات المهاجر محدودة جدا [25].

فهو حيث يهاجر إلى المدينة يهاجر بعاداته وقيمه وقيم مجتمعه الأصلي وطموحاته ويبقى لمدة طويلة متمسك بها مما يعرقل عملية التحضر والتكيف مع القيم الحضرية الجديدة.

ومن نتائج التروح الريفي ليس فقط تأثير النازحين بالنمط الحضري، بل أيضا بتأثير هؤلاء في نمط الحياة الحضرية، إذن ليس هناك تأثير يسير في اتجاه واحد وكثيرا ما يعتقد بعض الباحثين أن الجماعة المهاجرة هي التي تتأثر فقط بالمكان الحضري من خلال معيشتها بالمدينة، إلا أن الحقيقة أن أفراد هذه الجماعة يؤثرون أيضا في نمط الحياة الحضرية[26].

وقد رافق النزوح الريفي العديد من المشاكل المرتبطة بالتهيئة العمرانية خاصة في ضواحي المدن ومنها ظهور الأحياء التلقائية أو الأحياء العشوائية* أو الأحياء المتخلفة. وهي أحياء تقع عادة على أطراف المدينة وهي عبارة عن صورة للهامشية الايكولوجية والاجتماعية حيث تتجسد النماذج المرتبطة بالإحباط والحرمان من أبسط مقومات الحياة الإنسانية[27].

وفي سياق التحولات التي تشهدها مدن العالم النامي خصوصا، وتزايد الوزن النوعي وأهميته الفئات الساكنة على أطرف المدن وتعاظم ودورها الفعال في تحديد اتجاهات التطور بعد بقائها لفترة طويلة على الهامش.

هناك ثلاث اتجاهات رئيسية للتفسير[28] :

- الاتجاه الأول : ينظر للمستوطنات الهامشية باعتبارها مناطق شبه ريفية لم تكتمل بعد مع النمط الحضري.
- الاتجاه الثاني : فينظر لها باعتبارها خارج السياق الاجتماعي ولها ثقافتها الفرعية، ولقد تأثر هذا الاتجاه بنظرية" أوسكار لويس" O.Lewis عن ثقافة الفقر.
- في حين نجد الاتجاه الثالث الذي يتزعمه كثير من الدارسين أمثال "مانجي" Mangin، "كرنليوس" Conelius، و"ليدز" A.Leeds و"ترنر" S.Turner، ويقوم في أساسه على دراسات عديدة أجريت في مناطق مختلفة من البلدان النامية، وتستند فكرة هذا الاتجاه إلى تصور المستوطنات الهامشية على أنها أجزاء متكاملة مع البناء الحضري القائم، كما يتسم البناء الاقتصادي بالازدواجية حيث ينقسم إلى قطاع رسمي وقطاع غير رسمي، ويضم هذا الأخير أعدادا كبيرة من العمال أصناف المهرة وغير المهرة.

إن العلاقات بين المدينة والريف علاقة تأثير، تأثر، وبالتالي فالنازحون الجدد عند الاستقرار بالمدينة يتأثرون بالنمط المعيشي الحضري وذلك يتبنى قيم حضرية جديدة في مقابل تأثيرهم في المجتمع الحضري بإدخال بعض العناصر من الثقافة الريفية باستعمالها أو في نمط وسلوك

* يقصد بالأحياء العشوائية : الأحياء الهامشية، القصديرية، الغير مخططة، الفقيرة التي تفتقر لأدنى شروط الحياة والصحة، وتسمى أيضا بأحياء الصفيح.

معين. فالكثير من الرواسب الريفية تنتقل إلى الوسط الحضري، وقد أشار "ويدي بوزر" W.Bouzaz بوجود هاته الرواسب الريفية الحضري الحالي حيث أثبتت وجودها، حيث يعتبر أن الرواسب هو في الحقيقة عبارة عن التمسك على خاصية ثقافية وانثروبولوجية [29].

يرى "بورديو" أن استمرارية هاته الرواسب محدودة بزمن معين، ويؤكد اختفائها أو اندماجها في المستقبل فيقول: "إن الريفيين المتمسكين بدوام القيم الريفية يبدون تائهين، وحتى مثيرين للسخرية..." وهذه الوضعية جديدة بالإقناع، وأن القطيعة بالماضي تبدو بدون جدوى وأن زوال العادات يعتبر أمر حتمي [30].

إن عدد معتبر من المهاجرين وأسرهم يعني استقرارهم بالمدينة العيش فيها والانتماء إليها، ولكن ليس بالضرورة المشاركة في الحياة الحضرية العصرية بل قد يبقوا يحيون وفقا لاستجاباتهم وثقافاتهم الأصلية.

3- التحضر وخصائص المجتمع الحضري الجزائري

3-1- مراحل التحضر في الجزائر :

إن قيام الحضارات المتعاقبة بالجزائر يفسر أن عملية التحضر كانت قديمة أكدتها الكثير من الحفريات والشواهد التاريخية والأثرية، حيث كانت الجزائر محطة لقيام العديد من الدول والحضارات. وقد شهد المجتمع الجزائري بروز نمطين اجتماعيين هما مجتمع ريفي وآخر حضري.

لقد شهدت الجزائر حضارة البربر وهم السكان الأصليون للجزائريين وقد مرت حياة الحضر في الجزائر بمراحل تاريخية استمت بنوايا ظهور المدن، تطور البعض منها وزال البعض الآخر انطلاقا من التواجد الفنيقي فالغزو الروماني والوندالي فالبزنطي، وبعد الفتوحات الإسلامية، تطورت الكثير من المدن في الجزائر، إن هذا التراكم والتنوع الثقافي والحضاري صب في دائرة احداث تغير مهم في نمط الحياة في مختلف الحقبات والفترات التاريخية.

قبل الاستعمار الفرنسي كان الطابع العائلي والقبلي هو السائد في الجزائر، وكان الاقتصاد مبني على إنتاج الحاجات الأساسية وخاصة بالوسط الريفي، والعلاقة الريفية والحضرية اتسمت بالكثير من التوازن.

وبعد دخول الاستعمار الفرنسي حدث الكثير من التغيرات في بناء المجتمع الجزائري وقد حدد "بوودون" المراحل التي مرت عليها عملية التحضر في الجزائر فيما يلي[31] :

- مرحلة الغزو الفرنسي الشامل: وسيطرة المستوطنين الأوربيين على الأراضي والسهول الخصبة بإقامة مستوطنات خاصة بهم حول المدن الهامة في الجزائر وربطها بشبكة طرقات برية وسكك حديدية، ثم إيصالها بمصادر الموارد الأولية لتنتهي بالموانئ قصد تصديرها نحو فرنسا. وقد كان لعملية الاستقطاب والاستغلال هذه الأثر البالغ في تدهور الأوضاع المعيشية للسكان الجزائريين في الأرياف، الأمر الذي دفع بالأغلبية إلى الهجرة نحو المراكز الحضرية والاستقرار في أكواخ من القصدير على أطراف المدن.

إن هذه السياسة الاستعمارية أنتجت وضعا اجتماعيا يمثل حالة نموذجية لمخطط كولونيالي متكامل لنقل شعب ذي تقاليد حضارية عريقة إلى وضع شبه بدائي تمهيدا لإخضاعه وإبادته.

- مرحلة الاستقرار العالمي: نتيجة الحروب والاضطرابات التي أثرت على أوضاع الجزائر اقتصاديا واجتماعيا، فكانت سببا في انتشار ظاهرة الفقر بين السكان بفعل تحول الإنتاج الزراعي من القمح خاصة باتجاه فرنسا، وقد استمرت الأوضاع على هذه الحال حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية مما أرغم أعداد كبيرة من سكان الأرياف إلى الهجرة باتجاه فرنسا بحثا عن العمل.

- مرحلة اندلاع الثورة التحريرية : حيث شهدت هذه المرحلة نزوح ريفي واسع باتجاه المدن بسبب سياسة التشريد والأرض المحروقة، وإقامة محتشدات لتجميع سكان الأرياف وعزلهم عن الثورة.

كما قام الاستعمار الفرنسي بتفكيك البنى العائلية والقبلية حيث غير الكثير من عادات السكان خاصة بالريف الجزائري، فحطم نمط الإنتاج الرعوي والذي كان يجمع أفراد العائلة وتحقيق لهم الاستقرار، فبدأت ظاهرة النزوح الريفي محدثة ما يسمى بهامشية السكان النازحين. كان للاستعمار آثار سيئة على سكان الريف في البنية وتغيير الكثير من الوظائف الأصلية ببيئتهم.

- مرحلة الاستقلال : حيث تواصلت الهجرة بشكل مكثف نحو المدن خاصة مع عودة آلاف اللاجئين من تونس والمغرب واستقرارهم في المدن وازدياد تدفق المهاجرين، خاصة بعد مغادرة المعمرين للجزائر وتوفر السكن الشاغر لذلك.

- مرحلة التخطيط الاقتصادي والإصلاح الزراعي : بدأ بتأميم الأراضي إلى إقامة التعاونيات الفلاحية فبناء القرى الاشتراكية في فترة الرئيس الراحل "هواري بومدين"، ورغم ذلك فالهجرة استمرت باتجاه المدن بحثا عن العمل وحياة أفضل من ذي قبل مقارنة بالظروف التي مر بها الريف قبل ظهور نتائج هذا التخطيط مما زاد في اتساع الهجرة بين الريف والحضر بسبب تركز عملية التصنيع بالمدن. كما شهد العمل المأجور تطورا وخاصة بدخول المرأة الجزائرية لميادين العمل المختلفة، وتحسن الحياة الحضرية بإدخال عناصر عصرية إلى الوسط العائلي (ماء، ضوء، غاز) إلى غير ذلك، ساهم في إحداث تغيير نمط المعيشة والأدوار والعلاقات في الفضاء ين الريفي والحضري في الجزائر.

- مرحلة ارتفاع معدلات النمو الحضري بالمدن : صاحب ذلك انتشار بعض مظاهر التخلف والبؤس كالأحياء القصديرية التي شملت الكثير من المدن الجزائرية والتي كانت عاملا هاما ساهم في تفاقم أزمة السكن وانتشار البطالة.

ومع الوفرة المالية التي يعيشها الاقتصاد الوطني بفعل تزايد مداخيل النفط، تسعى الدولة إلى محاولة تحسين الظروف المعيشية والمهنية للفرد الجزائري بغرض مواكبة وتحقيق فرص التنمية المنشودة.

3- 2- عوامل التحضر في الجزائر :

إن التحضر الذي شهدته الجزائر خصوصا بعد الاستقلال يرجع إلى عوامل عدة قد تكون أهمها الهجرة الريفية نحو المدن والتي خلقت كثافة سكانية كبيرة داخل التجمعات الحضرية، فقد ظهرت الهجرة الريفية بعد الاستقلال ومثلت نسبة سكان الحضر بـــ 42% وظهور أسر بسيطة زواجية بنسبة 14% مقابل 6% الموجودة في الوسط الحضري من قبل[32].

بالإضافة إلى النمو الديموغرافي والزيادة الطبيعية بين سكان المدن، أضاف الباحث "عبد العزيز بوودن"[33].

عدة عوامل فأشار إلى أن إعادة هيكلة القطاع الزراعي وخوصصته كان بمثابة الدافع القوي بالنسبة لشباب الأرياف لمغادرة بيئتهم نتيجة حرمانهم من الاستفادة من عملية توزيع الأراضي التابعة للدولة، فاضطروا إلى الهجرة نحو المدن بحثا عن مصادر الرزق فيها خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية الذي كان آنذاك في توسع وانتشار، واستمرت وتيرته بشكل أسرع خلال السنوات الأخيرة.

وقد لعبت السياسات المطبقة في الجزائر دورا كبيرا في تنامي درجة التحضر، فازدادت المستشفيات في ظل الإصلاحات الخاصة بالمجال الصحي وقد لعب التعليم وسياسات محاربة ظاهرة الأمية التي شملت شرائح مهمة في المجتمع الجزائري أيضا دورا كبيرا في ذلك.

ويضيف عبد العزيز بوودن أنه إضافة إلى التحول في النهج الاقتصادي بإتباع سياسة اقتصاد السوق وحرية الاتجار في السنوات الأخيرة، بحيث طبعتها الفوضى مع تيار المعايير والمقاييس المعمول بها في هذا المجال، وتناقص أو انعدام الرقابة أحيانا على النشاط التجاري خاصة داخل المدن، مما سمح وشجع أعداد معتبرة من شباب الأرياف والقرى المجاورة للتجمعات والمراكز الحضرية لامتحان التجارة الموازية كباعة متجولين لمختلف المنتوجات المحلية أو المستوردة بطرق غير شرعية، أو بيع الخضر والفواكه في الأسواق الفوضوية المنتشرة عبر أحياء المدينة. كما أن ترقية العديد من التجمعات الحضرية في التصنيف الإداري من خلال أحداث ولايات أو دوائر بلديات جديدة وما تبع ذلك من مرافق حضرية جديدة وخدمات اجتماعية إضافية، مكن من نشوء وتطور العلاقات الاجتماعية وأثر ذلك على مسار عملية التحضر بشكل كبير[34].

ومع إفرازات وسائل الاتصال الحديثة في فضاءات الإعلام المختلفة طور الكثير من العادات من العادات الاجتماعية التي تمس الإطار القيمي للمجتمع وللعائلة الجزائرية مم خلق أنماط حياتية جديدة وبالتالي أشكال ونماذج استقلالية أخرى، تعتبر إضافات وتغيرات للحياة الحضرية للمجتمع الجزائري.

3- 3-الهجرة الريفية والتغير القيمي للمجتمع الحضري في الجزائر : إن النمو الحضري المتسارع في العديد من الدول أدى إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وصحية وأمنية

وغيرها، فظهرت المناطق العشوائية التي تفتقر للخدمات الضرورية مثل الكهرباء ومياه الشرب النقية وشبكات الصرف الصحي كما ارتفعت معدلات الجريمة، وتدهورت صحة البيئة في المساكن العشوائية [35]. كان من أبرز نتائج التوسع الحضري أن انخفض عدد سكان الريف بصورة مستمرة في مختلف المجتمعات خاصة النامية والحضرية منها، وتفاقم النزوح إلى المدن بنسب متزايدة، بحيث أصبحت ظاهرة التحضر حصيلة الهجرة الكبرى للقرن العشرين أكثر مما هي حصيلة للنمو السكاني الطبيعي[36]. وهي أيضا أسرع نموا من ظاهرة التصنيع والبناء كما يفوق نزوح سكان الريف إلى الحضر معدلات إنشاء المواطن الجديدة للعمل، وبناء المساكن، واستحداث الخدمات الضرورية من نقل وعلاج وتأطير إداري بكثير[37].

أشار "علي بوعناقة" [38] إلى أن نماذج التنمية المتبعة في الوطن العربي والجزائر منه، أدت إلى اختلالات بين الريف والمدينة، حيث أن الهجرة الريفية العشوائية بفضل العوامل المختلفة أدت إلى إفراغ الريف من الطاقات البشرية، وبالمقابل ساعد ذلك على نمو المدن نموا فاق التصور، وقد صاحب الظاهرة مطالب جديدة فاقت الاحتياجات المتوفرة المادية والثقافية.

وقد نتساءل في هذا الشأن:

ما هي طبيعة هاته الأحياء العشوائية أو الهامشية ؟

إجابة عن هذا التساؤل، تؤكد "سناء الخولي" أن نتيجة التوسع الحضري في مختلف البلدان العربية كان نموا يتصف بصفات التلقائية الفوضوية، ويقوم على الاستيلاء على الفضاء المتاح حتى لو كان من جنس المقابر كما هو الحال بمصر، أو حتى الأوهاد والمستنقعات كما هو الشأن في تونس وقطر أو الغابات العمومية كما كان الحال في الجزائر[39].

وتضيف تعريفا ماديا لهاته الأحياء والمساكن فتقول: تتكون هذه الأحياء السكنية عادة من منازل قديمة متهدمة أو من أكواخ صنعت من الأخشاب والصفيح، وبعضها عبارة عن عدد من الحجرات الضيقة المتجاورة تسكن في كل حجرة منها عائلة بأكملها، وعادة ما يستخدمون دورة مياه واحدة، وبعض المساكن في هذه الأحياء جديد بناها أصحابها لأن دخلها مغر بالنسبة إلى تكلفتها[40].

يقر "إبراهيم توهامي" على أن سكان الأحياء المتخلفة يعيشون على أطراف المدينة محرومين من الخدمات الأساسية وبعيدين عن الحياة الحضرية بوجه عام[41] .

على أن هاته الأحياء المتخلفة أو الهامشية هي خاصية المدينة، وتتميز بجملة من خصائص مشتركة يحددها كالآتي :

فهي أحياء تقع عادة على أطراف المدينة، وهي عبارة عن صورة للهامشية الايكولوجية والاجتماعية، تعاني من الملكية الغيابية لبعض السكان الذين يضعون أيديهم على مساحات بعينها سواء تابعة للدولة أو للخواص، ودون أن يتمكنوا من بناءها نظرا لسوء أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، أو لوقوف أجهزة الدولة ضدهم لعدم تمكنهم من البناء، وفي ظل هذه الظروف غير الآمنة يصبح الفقر والهامشية من الملامح المميزة للحياة الحضرية وفي نفس الوقت تجسد الأحياء المتخلفة هذه الملامح المرتبطة بالإحباط والحرمان وأبسط مقومات الحياة الإنسانية[42].

كما أوضحت الدراسة التي أجراها المعهد العربي لإنحاء المدن في عم 1997 أن نحو 60% من العشوائيات في المجتمع العربي توجد على أطراف المدن، و30% توجد خارج النطاق العمراني، وتوجد 8% فقط وسط العواصم، كما كشفت تلك الدراسة عن أن 70% من تلك العشوائيات قد شيدت بطريقة فردية و22% شيدت بطريقة جماعية، ولا تزيد نسبة المباني المستأجرة في الأحياء العشوائية عن أن 70%[43].

تعْتبر تلك المساكن العشوائية معوقا للتنمية، وكذلك مصدر الكثير من الآفات والمشاكل الصحية والسلوكات الغير سوية. وفي ورقة علمية في المؤتمر الخامس والعشرون للديموغرافيا بالقاهرة، أشارت الباحثة "عايدة البطران" إلى مشكلة الإسكان العشوائي في مصر، حيث توصلت إلى تقدير عدد المناطق العشوائية في مصر بنحو 1034 منطقة، منها 903 منطقة مطلوب تطويرها، وهناك 81 منطقة مطلوب إزالتها،ويسكن في تلك الأحياء العشوائية نحو 12.6 مليون نسمة، ويشكلون نحو 46% من إجمالي سكان المراكز[44] .

ويرجع ازدياد الأحياء الهامشية أو العشوائية في البلدان العربية لعدة عوامل، أهمها الهجرات المتزايدة نحو المدن والمراكز الحضرية، ويشير الكثير من الباحثين أن الصفة الغالبة التي تؤسس

لهذا النوع من الأحياء والمساكن هي الأسر المهاجرة وبدرجة أقل الأفراد، فالأفراد عموما يلجؤون إلى الأقارب والأصدقاء، وليس لهم القدرة على تنمية هذا الشكل من الأحياء، كذلك من أسباب هذا الازدياد عدم الاهتمام بالمناطق الريفية من حيث تحسين الخدمات وتوفير فرص العمل اللازمة وتطوير الأنشطة الفلاحية وعصرنتها.

وقد شهدت الجزائر كمثيلاتها من البلدان العربية هذا النمط من المساكن والأحياء القصديرية، والتي شيدت ولا تزال بأطراف المدن خاصة الكبرى منها حيث اتضح أن نحو 6% من سكان الجزائر العاصمة يقيمون في أحياء عشوائية[45].

وقد لعبت الهجرة الريفية نحو المدن سببا وعاملا حاسما في ظهور ونمو هذا النمط الغير مخطط من الأحياء.

وفي غياب دراسات مسحية إحصائية، بين الواقع الجزائري تميز هاته الظاهرة بهجرة الأسر، مع خصوصية حجمها الكبير وبرواسبها الثقافية والاجتماعية لتحل وتأخذ موقعا لها بالمدينة، فقد ساهم هذا النزوح الريفي لهاته باحداث مشكلات كبيرة بالتهيئة العمرانية خاصة بضواحي المدن وظهور الأحياء التلقائية، والنزوح الريفي لا تعتبر فقط انتقال أهل الريف إلى المدينة، لكنه أيضا انتقال لنوع من الحضارة إلى آخر.

فالهجرات لعبت دورا مهما في العلاقات بين الثقافة الريفية والثقافة الحضرية في إطار المتصل الريفي الحضري.

ويضيف "بن عطية" إن الريفي يصل إلى المدينة بموقفين، فهو لم يأتي إلى المدينة في إطار اقتصادي محدد لكن في انتظار غير مخطط لاندماج اقتصادي اجتماعي في المدينة ،انه يأتي إلى المدينة بجلب معه وبالحفاظ عليها، كل العلاقات العائلية، الاقتصادية والاجتماعية، التي تربطه بأصله الريفي[46].

لقد هاجرت الكثير من الأسر الجزائرية من الريف إلى المدن اضطراريا لأسباب عدة وخلال فترات متباينة والأكيد أن الظروف الصعبة جعلت التأقلم مع الحياة الحضرية ليس بالأمر الهين. ومع غلاء المعيشة بالمدينة وغلاء قيمة الأرض والمضاربة فيها، كان البديل الوحيد هو الاحتماء بأطراف المدينة، وبناء سكن فوضوي دون رخصة في العموم، ودون توفر المرافق

الضرورية للعيش- خصوصا في الفترة الأخيرة مع افرازات العشرية الحمراء التي مرت بها بلادنا – يؤكد "إبراهيم توهامي" [47] ، في دراسته الميدانية بإحدى الأحياء الهامشية القريبة من مدينة سكيكدة، أن الهامشية كظاهرة اجتماعية تشكل لأحد أبرز الأعراض المتصلة ببنية اجتماعية اقتصادية متخلفة.

وأشار إلى أن حل مشكلات الأحياء المتخلفة لا يمكن في تقدير السلطات المحلية لبعض الحلول الجزئية، وإنما في ضرورة تبني حلول جذرية تمس البنية الاجتماعية والاقتصادية تهدف إرساء دعائم العدالة الاجتماعية، وتقليل الفوارق الطبقية في المجتمع، حتى لا يحرم البلد من فاعلية هذه الشرائح وطاقتها البشرية التي يمكن إن أحسن استغلالها إن تدعم جهود التنمية المتواصلة.

لقد لعبت الهجرة الريفية المتنامية باستمرار ببلادنا- في الفترة الأخيرة – الى احداث شرخ كبير في نسق القيم الحضرية وأدى ذلك ال احداث تغير مهم على مستوى العلاقات الأسرية، وعلى نقص في العلاقات الجوارية بالمدن، زيادة نسب الجريمة والانحراف والسرقة والانتحار. ونمو قيم سلبية تجاه الحفاظ على البيئة والمساحات الخضراء، زيادة حدة البطالة و أزمة السكن ..وغيرها.

ان القراءة السوسيولوجية لواقع المجتمعات المحلية في الجزائراليوم تقدم لنا نموذجان غير طبيعيان للمجتمع الجزائري على مستوى الريف والحضر، هما للأسف مدينة متريفة وريف شبه حضر

- خاتمـــــــة :

إن البحث في هدف الحفاظ على التوازن الاجتماعي في المجتمع الحضري الجزائري يجب أن يؤسس من خلال تخطيط المدن تخطيطا سليما تراعي فيه كل الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والأسرية، ففي مجال تخطيط السكن والإسكان وتطوير بعض المناطق العشوائية وإزالة البعض منها، وكذا تحقيق الأتي :

- إنشاء مشاريع إسكان لذوي الدخل المحدود داخل المدن وتشجيع المشاريع الإسكانية التعاونية.
- توفير الأراضي الصالحة للسكن لفئة ذوي الدخل المحدود.

- تفعيل دور الرقابة البلدية في التشريعات الخاصة بالبناء بحيث تكون أكثر فاعلية للحد من الاستمرار في إنشاء المباني المخالفة لأحكام التنظيم ومتطلبات البناء كالتراخيص.
- ضرورة تنفيذ التشريعات القانونية الخاصة بحماية الأراضي من التعديات العشوائية الجديدة.
- قيام جهاز مقتدر لمعالجة ومكافحة ظاهرة السكن العشوائي.
- تشجيع الهجرة العكسية بخلق مشاريع تنموية جاذبة في المناطق الريفية.

ويبقى المقترح الأخير هو الأهم على اعتبار أن أهم حل للقضاء على الأحياء العشوائية وبالتالي القضاء على الكثير من الآفات الاجتماعية الأخرى كالاجرمة والانحراف ..، هو خلق نوع من الاستقرار للأسر والأفراد بالأرياف ولا يأتي ذلك إلا في إطار الاهتمام بالتنمية الريفية الحقيقية. ببعث الكثير من مشاريع الدعم الفلاحي وكذا المساهمة في برامج بناء السكن الريفي والأهم الحفاظ على الشكل الطبيعي والعضوي للمتصل الريفي الحضري في الجزائر.

الهوامـــش :

1- إسحاق، يعقوب القطب، الحركة السكانية من الريف إلى المدينة في الوطن العربي، إصدارات العهد العربي لإنماء المدن، السعودية، مطابع جامعة الملك سعود، 1986، ص 5.

2- على، عبد الرزاق جبلي، علم اجتماع السكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 256.

3-نفس المرجع ، نفس الصفحة .

4 - نفس المرجع، ص ص 256- 257.

5- إسحاق، يعقوب القطب، مرجع سبق ذكره، ص 5.

6- حسين ، عبد الحميد أحمد شوان، العلاقات الإنسانية في مجالات علم النفس، علم الاجتماع وعلم الإدارة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1997، ص 202.

7- نفس المرجع، ص 257.

8- اسحاق ، يعقوب القطب، مرجع سبق ذكره، ص ص 5- 6.

9- نفس المرجع، ص 8.

10- نفس المرجع، نفس الصفحة.

11- محمد عاطف، غيث، التغير الاجتماعي في المجتمع العربي، القاهرة، دار النهضة للطباعة والنشر، بدون تاريخ النشر، ص 154.

12- نفس المرجع، نفس الصفحة.

13- أحمد، بوذراع، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن ، باتنة ، منشورات جامعة باتنة، 1997، ص 154.

14- فيصل، محمد غرايبية، انعكاسات الهجرة على كيان الأسرة، ووظائف أعضائها في المجتمع العربي، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول مستقبل الأسرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تونس 22- 23 فيفري، 1989، ص 28.

15- نفس المرجع، نفس الصفحة.

16- Boutefnouchent , Mostafa, **La famille Algérienne ; son Evolution et ses caractéristiques récentes**, ed SNED, Alger 1980.P 155.

17- بن أشنهو، عبد اللطيف، الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد آتاسي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للمطبعة التجارية، بدون تاريخ نشر، ص 07.

18- Djilalli, sarie, **La dépossession des Fellahs**, Algérie, SNED, 1975, P5.

19- إبراهيم، مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة العربية المصرية للكتاب، 1975، ص 126.

20- Haward, P, chudacoff , **L'urbanisation a la measure de la Société**, Nouveaux Horizons, 1977, p11.

21- Remy,Jean, **La ville et L'urbanisation**, geamlaux, édition du culot, 1974, p 234.

22- بوجلي ، صالح الزوي ، علم الاجتماع الحضري، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 2002.، ص 25.

23- نفس المرجع، ص 26.

24- السيد، عبد العاطي، علم الاجتماع الحضري، ج2، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، بدون تاريخ نشر، ص117.

25- بوقصاص، عبد الحميد، النماذج الريفية- الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، قسنطينة، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون تاريخ نشر، ص210.

26- محمود الكردي، التحضر، القاهرة، دار المعارف، 1986، ص 166.

27- إبراهيم توهامي، "الأحياء المتخلفة بين التهميش والاندماج في البناء السوسيو اقتصادي الحضري"، مجلة الباحث الاجتماعي، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، عدد5، جانفي 2004، ص 48.

28- نفس المرجع، ص ص 49 – 50.

29- W.Bouzar, **La mouvance et La pause, regards sur la Société Algérienne**, Alger , Sned,1983, p316 .

30- Bourdieu, et Sayad,**le déracinement**, Paris édition minuit 1964 pp 141, 143.

31- عبد العزيز، بوودن، "التحضر في الجزائر"، مجلة الباحث الاجتماعي، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، العدد 5، جانفي 2004.، ص ص 165-166.

32- Boutefnouchent , Mostafa, op, cit , 155.

33- عبد العزيز بوودن، مرجع سبق ذكره، ص 163.

34- عبد العزيز، بوودن، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

35- النعيم، عبد الله العلي، "ندوة "حول الانعكاسات الأمنية وقضايا السكان والتنمية، القاهرة، 22-12-2004، ص1 .

36- سناء، الخولي، أزمة السكن ومشاكل الشباب، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002. ص 44.

37- نفس المرجع، نفس الصفحة.

38- علي، بوعناقة، "المدينة الجزائرية والألفية الثالثة"، مجلة التواصل للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عنابة، جوان، 2000، ص 16.

39- سناء، الخولي، أزمة السكن ومشاكل الشباب ، مرجع سبق ذكره، ص 44.

40- نفس المرجع، ص 45.

41- إبراهيم، توهامي،" الأحياء المتخلفة بين التهميش والاندماج في البناء سنيو- اقتصادي الحضري"، مجلة الباحث الاجتماعي، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، عدد5، جانفي،2004 ،ص 48.

42- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

43- نفس المرجع، نفس الصفحة.

44- عبد الله، العلي النعيم، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

45- نفس المرجع، ص3.

46- نفس المرجع، ص 90.

47- ابراهيم ، توهامي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

الخطـاب التربـوي وتنميـة القيـم في النظـام التعليمي الجزائـري

الأستاذ : محمد بوقشور
قسم علم الاجتماع
كلية الآداب والعلوم والاجتماعية
جامعة فرحات عباس - سطيف

مقدمـــــة :

شهد العالم في العقود الثلاثة الأخيرة تسارع مسيرة التقدم العلمي بشكل غير مسبوق. وأدى ذلك إلى تطوير أنظمة التعليم حتى تنسجم وتتلاءم مع ما أصاب مناحي الحياة الأخرى من تطور، فقـد حصل التغيير بشكل جوهري في هياكل هذه الأنظمة وإدارتها والقائمين عليها وطرق تمويلها وحتى الشهادات التي تمنحها.

لكن وعلى العكس من ذلك فالنظام التعليمي الجزائري يبدو وكأنه غير معني بـالتطورات الـتي يشهدها العالم، فبدلا من العمل على تجاوز مشكلاته المزمنة يستمر في تخريج أفواج متلاحقة مـن أشباه المتعلمين بسبب إفلاس خطابه التربوي وفقر محتوى برامج التكوين التعليمي وقصوره عـن الإجابة عن الحاجات المعرفية والعلمية.

لقد أصبح الهدف الأعلى للنظام التعليمي في القرن الواحد والعشرين هو غرس وتنميـة الطاقـات المبدعة في كل فرد، وفي الوقت ذاته المساهمة في تدعيم تماسك المجتمع في زمن يزداد عولمة يوما بعد يوم، تلك مهمة مستقبلية مرهونة بطبيعة الخطاب التربوي للنظام التربوي ونوعية الرسـائل الـتي تصدر عن هذا الخطاب.

ولعل احتمالات الإخفاق في القيام بهذا الدور تزداد كلما اقترب الخطاب التربوي مـن الخطـاب الرسمي، وكلما ابتعد عن الواقعية في معالجة القضايا المجتمعية. فالمتعلم يعـيش في قلـب الواقـع الاجتماعي ويرصد شواهده يوميا، وأي مسعى للقفز على هذا الواقع والترويح لمجتمع افتراضي – مجتمع المدينة الفاضلة – الذي تذوب فيه الفوارق الاجتماعية يسود فيه العدل والقانون، لا ينـتج سوى النفور من رسائل هذا الخطاب.

والمؤسسة التعليمية في الجزائر بوصفها إحدى القوى الثقافية والاجتماعية التي يتم من خلالها إيصال الرسائل التي يتضمنها خطابها التربوي إلى جمهور المتعلمين، يفترض أنها تعمل على تنمية النسق القيمي عندهم بالشكل المرغوب فيه اجتماعيا، وإعدادهم ليكونوا في المستقبل المنظور مواطنين قادرين على المشاركة في بناء المجتمع والسير به نحو التقدم والازدهار ، فضلا عن التمتع بالمسؤولية الاجتماعية وروح المواطنة.

وعليه فهذه المداخلة المتواضعة تسعى إلى الإجابة على سؤال رئيسي مفاده:

– هل يساهم الخطاب التربوي للنظام التعليمي الجزائري في تنمية النسق القيمي عند المتعلمين بالشكل المرغوب فيه اجتماعيا ؟ وذلك بالتركيز على النقاط التالية :

1– المقررات الدراسية و الخطاب التربوي.

2– بيداغوجية التعليم و "علاقة الشيخ بالمريد".

3– التقويم التربوي و الأيديولوجيا.

أولا– المقررات الدراسية والخطاب التربوي :

يعتبر الخطاب التربوي شرطا لابد منه لضمان الاتصال البيداغوجي بين المعلم والمتعلم داخل المؤسسة التعليمية، ولأن هذه المؤسسة تقدم التربية المقصودة فإنها تعمل دائما على تضمين جملة الأهداف التي تسعى إلى بلوغها في مقرراتها وتحرص على أن يلتزم المدرسون بها. وقبل الشروع في مناقشة علاقة الخطاب التربوي بالقيم وجب تحديد المفاهيم التي سوف يتم توظيفها في هذه الورقة باعتبارها أداة للتحليل، وهي :

– المقرر الدراسي :

المقرر الدراسي كان دائما مرادفا لمفهوم المنهج الدراسي، الذي تأثر في البداية بالنظرية التقليدية في التربية والتي اهتمت بالجانب العقلي للإنسان الذي يركز على إكساب التلاميذ المعلومات والمعارف المنظمة، في مجموعة من المواد الدراسية. أي أن المنهج كان ينظر إليه قديما على أنه مجموعة المواد الدراسية التي يدرسها التلاميذ في المدرسة.

وخلال النصف الأول من القرن العشرين نادى "جون ديوي..." بان يهتم المنهج بالمتعلم كفرد حر ومستقل، له حاجات متعددة، وبالمجتمع بما فيه من تغيرات وأوجه مختلفة وخبرات(1). ومن هنا بدا التفكير والعمل من اجل تغيير مفهوم المنهج ثم عدل وأصبح يشتمل على جميع مقررات الدراسة

التي تقدمها المدرسة بعد مرورها بعمليات من الاختبار والتنظيم، وما تتضمنه من تكوين الاتجاهات وإكساب المهارات وغرس القيم وأنواع السلوك الإيجابية.

لذلك يمكن اعتبار المقرر الدراسي بأنه مجموع الخبرات والأنشطة التي تقدمها المدرسة تحت إشرافها للتلاميذ، قصد احتكاكهم وتفاعلهم معها، لإحداث التعلم أو تعديل السلوك لتحقيق النمو الشامل المتكامل، وبالكيفية التي ترضي المجتمع، وتضمن له الاستقرار والاستمرار، لأن ذلك هو الهدف الأساسي للتربية في أي مجتمع.

وإذا أمعنا النظر في المقررات الدراسية فسوف نجد أنها لا تعدو أن تكون وسيلة اتصال بين النظام التعليمي والمتعلمين، إذ يتم من خلالها إيصال الرسائل التي يحث عليها الخطاب التربوي والذي يتجلى في مختلف الرسائل التي تصدر عن المعلمين في مختلف المواقف البيداغوجية بغض النظر إن كان مصدرها مضامين الكتب المدرسية المقررة أم لا، وهي في الوقت نفسه تمثل انعكاسا لتوجهات المجتمع في الحياة (2)، أو بمعنى آخر أن المجتمع يسعى باستمرار إلى إيصال فلسفته في الحياة بما تنطوي عليه من مبادئ وقيم إلى أبنائه عبر عديد من الوسائل، والخطاب التربوي هو أحد هذه الوسائل.

- الخطاب التربوي :

يعرف الخطاب بأنه انجاز في الزمان والمكان، يقتضي لقيامه شروطا أهمها المخاطب والمخاطب، وتحدد كيان الخطاب مكونات تعلن عن وجوده أو حدوثه وهي : الأصوات والتراكيب والدلالة والتداول (3). أما الخطاب التربوي فالمقصود به هنا هو تلك المادة الخطابية التي تشكلها الملفوظات التي تم انتاجها من طرف المشتغلين على إعداد وانجاز البرامج والمقررات التربوي المدرسية وهو أيضا كل تلك الرسائل التي يصدرها المدرسين باتجاه المتمدرسين في مختلف المواقف البيداغوجية بغض النظر إن كان مصدرها تلك البرامج والمقررات أم لا. وهو عملية مقصودة وهادفة، لأن المؤسسة التعليمية تضمنه مجموع من الأهداف والقيم المرغوبة اجتماعيا وتوفر له الوسائل والضوابط التي تمكنه من بلوغها. ومن هنا تبرز أهمية العلاقة بين الخطاب التربوي والنسق القيمي للمجتمع، لأن تفعيلها يعني تدعيم حظوظ هذا المجتمع في توريث قيمه للأجيال وتحصينها من خطر الانسلاخ والذوبان في ثقافة الآخر.

- القيم : لقد حازت القيم على اهتمام الكثير من المفكرين والباحثين في العديد من الحقول المعرفية ومن بينهم علماء الاجتماع، الذين حاولوا فهم تأثيراتها على مختلف جوانب الحياة

الاجتماعية وتفسير علاقتها بغيرها من الظواهر الاجتماعية. وقد يكون من المفيد هنا أن نستعرض بعض التعاريف التي أعطيت للقيم ومنها : أنها عبارة عن تصورات توضيحية لتوجيه السلوك، تحدد أحكام القبول أو الرفض، وهي عنصر مشترك في تكوين البناء الاجتماعي والشخصية الفردية، تكون واضحة فتحدد السلوك تحديدا قاطعا ،أو غامضة متشابهة فتجعل الموقف ملتبسا مختلطا. كما تعرف القيم بأنها أيضا عبارة عن معتقدات يحملها الفرد نحو الأشياء والمعاني وأوجه النشاط المختلفة والتي تعمل على توجيه رغباته واتجاهاته نحوها، وتحدد له السلوك المقبول والصواب والخطأ، وتتصف بالثبات النسبي. ويستخدم هذا المفهوم في علم الاجتماع للإشارة إلى المبادئ العامة التي تحدد السلوك والتي يشعر الناس إزائها بالارتباط الانفعالي الشديد، وتتضمن أحكاما معيارية حيث أنها تحدد لهم مستوى التحكم على الانفعال وأنماط السلوك والتفصيلات وتتصف بالعمومية ولا يمكن فهمها إلا في ضوء البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، والسياق التاريخي للخبرة الإنسانية فيه(4).

وتعد القيم قضية العصر بخاصة في ظل ما يلاحظ من تشوهات في السلوك الإنساني جراء تيار العولمة الجارف، الذي بات يهدد الخصوصيات الثقافية للمجتمعات وأنساقها القيمية.

وغالبا ما يتركز نقد العولمة في مسألة القيم والمفاهيم على قضيتين:

- الأولى "ثنائي" العنف والجنس في وسائل الإعلام والسينما العالمية وفي القنوات الفضائية التي دخلت اليوم إلى كل بيت. وما يمكن أن تسببه من تدهور في السلوك والقيم، من خلال انتشار الإباحية والشذوذ في مجتمعات لا تزال تقيم وزنا" كبيرا" لقيم العفة والاحتشام.
- والثانية، تنميط القيم ومحاولة جعلها واحدة لدى البشر في المأكل والملبس والعلاقات الأسرية وبين الجنسين وفي كل ما يتصل بحياة الإنسان الفردية والجماعية... وخصوصا قيم الاستهلاك التي تعتبر إحدى أهم ركائز اقتصاد العولمة وانعكاساتها على القيم التي أشرنا إليها. ومن هنا تبر أهمية أنظمة التعليم وضرورة ترقية خطاباتها التربوية لمواجهة تحديات العولمة والحفاظ على الخصوصية الثقافية للمجتمعات المستهدفة .

النظرية السوسيولوجية والخطاب التربوي :

تواجه المهتمين بمسألة الخطاب التربوي وخاصة ما تعلق منها بدوره في تشكيل الوعي والسلوك عند المتعلم مذاهب شتى. وهذه المذاهب رغم اختلافها إلا أنها تسعى جميعا إلى تأكيد رأي مؤداه أن المؤسسة التعليمية وكغيرها من المؤسسات التربوية الأخرى، هي على الدوام تعمل من أجل تشكيل سلوك المتعلم بطريقة تتناسب مع أيديولوجية النظام الاجتماعي وأنساق المجتمع القيمية أولا،ومساعدته على التوافق مع محيطه الاجتماعي ثانيا(5). وتبعا لذلك فالمؤسسة التعليمية لا تعدو أن تكون أداة طيعة في يد المجتمع يوظفها لتشكيل شخصية المتعلم بالطريقة التي يريد، وبذلك تتحول هذه المؤسسة إلى أداة لتكريس الهيمنة والسيطرة على الأفراد لأنها ترغمهم على تقبل الواقع بكل سلبياته، طالما أنها تمتلك وسائل الردع اللازمة، وتوظف نظامها للجزاءات والعقوبات من أجل فرض كل ما ترغب فيه وقمع كل ما تراه منبوذا.

وعلى عكس أصحاب الاتجاه الوظيفي الذين حاولوا في بحوثهم التربوية إبراز دور المدرسة في تحقيق المساواة الاجتماعية بالتأكيد على تكافؤ الفرص بين المتعلمين والاهتمام بدراسة وقياس فعالية النظام المدرسي، والنظر إلى المعرفة باعتبارها مجرد مسألة فنية بحتة. فإن الفكر النقدي يسعى في بحوثه للإجابة على جملة من الأسئلة لعل أهمها (6) :

1- ما الذي يعد معرفة مدرسية مشروعة نقدمها للطلبة ؟

2- كيف تنتج المعرفة وتكتسب شرعيتها ؟

3- أي نوع من المصالح تقوم هذه المعرفة بخدمتها ؟

4- ما الفئات الاجتماعية التي يتاح لأبنائها فرص الحصول على هذه المعرفة والاستفادة منها؟

5- كيف توزع هذه المعرفة؟ وكيف يعاد إنتاجها داخل المدرسة والفصل الدراسي ؟

6- كيف تخدم أساليب التقويم السائدة في إضفاء الشرعية على الأوضاع الراهنة ؟

7- ما هي التناقضات بين الأيديولوجيا المتضمنة في أشكال المعرفة المدرسية وبين الواقع الاجتماعي؟

ويؤكد أصحاب الاتجاه النقدي أن سيطرة القوى المهيمنة في المجتمع على التعليم تتجلى بوضوح في اختيار وتنظيم المناهج بمقرراتها الدراسية المختلفة والأوزان الزمنية والإمتحانية التي تعطى لتلك المقررات، كما تتجلى في الاهتمام بالكتاب المدرسي وسلطة المعلم دون الاهتمام بالتعليم الذاتي، وفي التركيز على الذاكرة والاختزان للمعرفة، وهي مؤشر تكوين اتجاهات وعادات للمسايرة وتقبل السلطة المعرفية ، فالسلطة السياسية بعدها. ومن خلال نظم الامتحانات ومعايير النجاح

والفشل وتوزيع الطلاب على أنواع التعليم غير المتكافئة في تقديرها الاجتماعي، وأنواع الجزاء المتاحة في سوق العمل، ومن خلال هذه العمليات في التوزيع وفي التسرب والتساقط من النظام التعليمي تبدو الصورة التبريرية للموضوعية الشكلية لنظام التعليم وما يقال عن تكافؤ الفرص، وكيف أن هذا النظام يقوم بدور الوسيط لضمان الضبط الاجتماعي. بل أن التعليم وعلى غرار الشرطة والقانون والإعلام الذي يعتبر أهم أدوات الضبط الاجتماعي، على حد قول أصحاب الاتجاه النقدي.

ويرى بيار بورديو(7) أنه علينا ألا نعتبر الأدوات التربوية التي يضعها النظام التعليمي المؤسسي (كتب، تفسيرات،كتاب المعلم،برامج تعليمية تربوية...) كمجرد عناصر مساعدة على الترسيخ، بل كأدوات ضبط لتدعيم أرثودوكسية العمل المدرسي في مواجهة الهرطقات الفردية. وبوصفه ضامنا لتنميط العمل التربوي والحفاظ على أرثودوكسيته يهدف النظام التعليمي المؤسسي إلى إخضاع المعلومات بالإضافة إلى ما يقوم به من ترسيخ للمؤهلات والاستعدادات، إلى معالجة تنطلق من متطلبات العمل المدرسي ومن الميول الخاصة بهيئة من العملاء الخاضعين لهذه الشروط المؤسسية..، أي انه يميل إلى ترميز وتنميط وتنسيق الرسالة المدرسية.

ويكشف كل من "بورديو" و"باسرون"(8) في دراساتهما عن وظيفة النظام التربوي ودوره في توالد البناء الطبقي للمجتمع الصناعي، أنه بالرغم من شعارات ديمقراطية التربية وتكافؤ الفرص التعليمية، فالتربية في واقع الأمر تضطلع بمهمة انتقاء اجتماعي مؤسس على معايير ثقافية للطبقة المسيطرة. فوظيفة نقل المعرفة التي تقوم بها المدرسة كنشاط فني له قواعده تستخدم في حقيقة الأمر لمساندة الصفوة الاجتماعية للحصول على القوة بواسطة نجاح المدرسة وتقوم المدرسة بمهمة الاختيار الاجتماعي بنجاح باهر بحيث تحظى بالقبول والتأييد من قبل هؤلاء المستبعدين والمرفوضين تربويا والمهملين كنتيجة لعملية تربوية أيديولوجية تؤدي دوما إلى السماح للقلة للوصول إلى أعلى المراتب التربوية وأيضا قمة الهرم الاجتماعي ومن هنا تكون شرعية الهرم التربوي والاجتماعي. حين يفسر أصحاب الظروف الاجتماعية الفقيرة ،حينما يفسرون ظروف فقرهم بفشلهم الدراسي. ويرى "مايكل آبل" (9) أنه ومن أجل تفسير العلاقة بين اختيار المعرفة المدرسية وتنظيرها وبين أنماط الوعي التي يتطلبها البناء الطبقي. يتوجب الاهتمام بالدور الأيديولوجي للمنهج الدراسي باعتباره كيانا أيديولوجيا يخدم توجهات سياسية واقتصادية معينة للنظام الرأسمالي المعاصر، لأن ذلك من شأنه أن يساعد في الوقوف على العنا صر المعرفية المشكلة لهذا المنهج.

ومن جهتها تنظر النظرية النقدية إلى المعرفة على أنها تنشأ وتتكون اجتماعيا وترتبط بالمقاصد والغايات، وعليه فالمعرفة التي تقدم في المدارس تنطوي على إمكانية استخدامها للتبرير أو للتحرير. لذلك يصعب الحديث عن مقررات دراسية محملة برسائل محايدة داخل أي نظام تعليمي، بل أن خطابها التربوي غالبا ما يكون منحازا لموروث المجتمع الثقافي، ويهدف بالأساس إلى غرس ما ينطوي عليه هذا الموروث من معايير وقيم في نفوس المتعلمين، وبالشكل الذي يضمن إعادة إنتاج النظام الاجتماعي القائم، ويساعد على تدعيمه واستمراره.

الخطاب التربوي في المدرسة الجزائرية :

إذا رجعنا إلى الخطاب التربوي في المقررات الدراسية للنظام التعليمي الجزائري فإنه على حد قول "منصوري عبد الحق" (10) غالبا ما يقدم للمتعلمين صورا مشوهة عن الظواهر الاجتماعية والفيزيقية والطبيعية، ويعتقد المدرسون أنهم غير ملزمين بانتهاج طريق الصدق والموضوعية في عرض الحقائق على تلاميذهم. ويشبه واقعهم هذا بواقع وكالات الأنباء العلمية التي تتحكم في مصادر الأخبار ولا تتردد في التصرف فيها، حيث يصل الأمر إلى درجة التشويه والتحريف دون أن يشعر المسؤولون عنها بأي حرج بل يزعمون أن ذلك أملاه الحرص على المصالح العليا لأوطانهم، بالرغم من أنهم يفعلون ذلك خدمة لمصالح صناع القرار في العالم. أما إعلام المواطن وتعريفه بالوقائع والأحداث كما هي دون تزييف فيعد في نظرهم وسيلة لإثارة القلاقل والاضطرابات وإذكاء نار الفتن.

ولعل ما يفسر ولو جزئيا غياب عنصر الدافعية في إقبال التلاميذ على دروسهم هو أن القضايا التي يتمركز حولها اهتمام معلميهم لا علاقة لها بما يجري في حياة الناس الواقعية، وأن نشاطهم غالبا ما يتجه إلى التركيز على المظاهر والشكليات ومعالجة المسائل الثانوية وبصورة سطحية. كما أن الكثير منهم يتعامل مع المتعلم بما يعتقد أنه سوف يفيده في مستقبله، وحتى إذا كان ما يعتقده هؤلاء مهما (وقد لا يكون) فإن المتعلمين قد لا يشاركونهم هذه القناعة، وفي جميع الأحوال فإن ربط المتعلم بحاضره لا يقل أهمية.

وعلى غرار الخطاب التربوي في سائر البلاد العربية، فإن الخطاب التربوي السائد في المؤسسات التعليمية بالجزائر ما يزال غير فاعل في تشكيل سلوك المتعلمين وتنمية قيمهم بالشكل المرغوب اجتماعيا، وذلك للأسباب التالية(11) :

1- يستند الخطاب التربوي إلى التلقين، و لم يسهم في تنمية نسق قيمي عند المتعلمين يتناسب مع الأهداف التربوية العبر عنها.

2- لأن الخطاب التربوي تلقينيا وخاليا من الإبداع، ولأنه يعاني من غياب الارتباط والانسجام بين النظري والتطبيقي، فمن الطبيعي ألا يؤدي إلى تنمية مهارات المتعلمين على المستوى المعرفي والعلمي.

3- إن الخطاب التربوي المغرق في التلقين أثبت الواقع عجزه عن تنمية أساليب التفكير من قبيل التحليل والاستنتاج والنقد.

4- لم ينجح الخطاب التربوي بعد في تشكيل اتجاهات عند المتعلمين تنطوي على العقلانية والمنطق، بدليل أن الكثير منهم يحمل من الأفكار الغيبية واللاعقلانية فيما يتصل بتفسير مختلف الظواهر الاجتماعية والطبيعية والحياتية التي يتعرض لها في حياته.

5- بالنظر للتطور المعرفي الكبير والمتسارع جراء ثورة المعلوماتية، فإن الاعتماد على الكتاب المقرر فقط لم يعد يفي بالحاجة، لأن المعلومات التي يراد توصيلها للمتعلم يكون قد مضى عليها زمن، وربما طورت أو استعيض عنها بمعلومات جديدة .

6- عدم قدرة النظام التعليمي على تطوير خطابه التربوي بسبب ضعف الإنتاج العلمي طالما أن البيئة التي يعيش فيها الباحث غير مشجعة. فالبحث العلمي هو أداة التقدم وإنتاج المعرفة، وهناك الكثير من الشواهد التاريخية والواقعية التي أكدت صحة الفرضية القائلة بأن هناك علاقة بين الإنتاج العلمي والتطور في مختلف المجالات وتحقيق التراكم المعرفي الذي يفسح المجال واسعا لولوج عالم الابتكار والمساهمة في تشكيل المستقبل. لكن واقع البحث العلمي في الجزائر ينبئنا بحالة من التردي لا تراكم في الغالب سوى التخلف والخرافة وإذا كان لنا أن نرصد بعض المحاولات البحثية في جامعات، فإننا على حد قول اسماعيل قيرة:" لن نتردد في تصنيف بعضها ضمن ما يسمى بالنزعات الميكيافيلية التي تقر بوجود مبرر للكذب على الآخر والتهور وعدم الأمانة ..."(12).

وكما هو واضح أن الخطاب التربوي المعتمد في النظام التعليمي الجزائري هو خطاب يعاني من الفشل والضعف، بدليل عجزه عن تنمية النسق القيمي للمتعلمين بالشكل المرغوب اجتماعيا. ولعل أحسن ما يفسر هذا العجز هو انعكاساته السلبية على المتعلمين، والتي يمكن إيجازها فيما يلي(13):

1- الإحساس بالاغتراب عن المجتمع: ففي الوقت الذي يلح فيه الخطاب التربوي على أهمية اكتساب العلم والمعرفة وضرورة النجاح في الدراسة لضمان المستقبل تؤكد شواهد الواقع أن قضاء سنوات طوا ل على مقاعد الدراسة، بل وحتى التفوق الدراسي، قد لا يحقق لصاحبه المكانة الاجتماعية التي يحلم بها. بدليل أن جيوشا من خريجي الجامعات هم اليوم عاطلين عن العمل، وحتى الفئة القليلة منهم التي أسعفها الحظ في الحصول على وظائف، فهي في الغالب إما وظائف مؤقتة أو غير مناسبة لتخصصاتهم، الشيء الذي يؤدي إلى إحساسهم بالمرارة والألم و يحرمهم من الشعور بالاستقرار النفسي والمهني. ولعل أحسن مثال على تأزم وضعية هؤلاء وضعف ارتباطهم بالوطن، هو محاولات بعضهم المتكررة للفرار من واقعهم البائس وإصرارهم على ركوب قوارب الموت من أجل الإبحار نحو المجهول، وانغماس البعض الآخر منهم في عالم الإجرام والإدمان على المخدرات، بل أن فئة منهم على قلتها تحولت بعد التحاقها بالجماعات الإرهابية إلى قنابل موقوتة ، يمكن أن تفجر نفسها وتدمر من حولها في أية لحظة. وذلك يعني بوضوح أن القيم التي أصبح يؤمن بها هؤلاء مناقضة تماما بتلك التي تروج لها رسائل الخطاب التربوي يوميا على مقاعد الدراسة. فلا يغامر بحياته للفرار من وطنه إلا من فقد كل أمل في غد أفضل يمكن التطلع إليه ويئس من مواصلة العيش فيه. ولا يجنح إلى إعلان الحرب على الوطن والمواطن إلا من يصل به القنوط والإحباط إلى حد يصبح فيه مستعدا للتمرد على قيم المجتمع بل وحتى قتل نفسه للانتقام منه.

2- تنمية الإحساس بالقهر: من المعروف أن القهر يشيع بين أفراد المجتمعات نتيجة الظلم والاستبداد المسلط عليهم من طرف أنظمتها السياسية وبسبب هيمنة القوة والنفوذ في العلاقات بينهم. وبذلا من تعرية تناقضات الواقع الاجتماعي، يسعى الخطاب التربوي في المدرسة الجزائرية في الكثير من جوانبه إلى تزييف الوعي و ترويض المتعلمين لتقبل الوضع القائم وكأنه قدر محتوم أو امتحان سماوي لاختبار صبر الصابرين. وهو بذلك يعمل على تسويغ الظلم والقهر الذي يعاني منه الأفراد بطريقة غيبية أو قدرية، بهدف الحفاظ على العلاقات القائمة وعدم المساس بها. فيصور الواقع الاجتماعي بكونه يوتوبيا اجتماعية فاضلة لا بؤس فيها ولا حرمان، وأن الناس سواسية وأن النظام السياسي في سعي دائم لإحلال مجتمع غير طبقي. وهنا تكمن الخطورة. لأن المتعلم الذي يتعرض لمثل هذه الرسائل المليئة بالمتناقضات سيصرف انتباهه عنها لا محالة، بسبب أن معطيات الواقع اليومي على خلاف ما جاء في تلك الرسائل. فهو يعيش وسط مجتمع تعاني العديد من فئاته

الظلم والحرمان وربما هو واحد من أبناء تلك الفئات. وقد يحاول معرفة الحقيقة فيلجأ إلى طرح أسئلة على معلميه، لكنه يجابه في الغالب بالمسوغات التلقينية التي اعتاد الخطاب التربوي المدرسي على ترويجها، وإذا تجرأ وعبر عن عدم اقتناعه بها فإنه سوف يقمع ويجلب لنفسه المتاعب لتزيده قهرا على قهر.

ثانيا-بيداغوجية التعليم وعلاقة الشيخ بالمريد :

حازت بيداغوجية التعليم على اهتمام الكثير من الباحثين وذلك لان بلوغ الأهداف التعلية تتوقف إلى حد كبير على مدى نجاعتها وفعاليتها. وتعرف بيداغوجية التعليم بأنها تلك الطرائق والأساليب التي يعتمدها المعلم لتقديم المعلومات والمعارف المتعلقة بالمواد والوحدات المقررة للمتعلمين، بكيفية تتناسب مع عمرهم العقلي والجسدي، وتعليمهم كل ما من شأنه أن ييسر عليهم فهم تلك المعلومات والمعارف وتوظيفها في حياتهم المستمرة (14). لذلك فبيداغوجية التعليم هي وسيلة الاتصال التي يستخدمها المعلم لتوصيل المحتوى الذي يريده للمتعلمين، وهي أيضا تلك الإجراءات التدريبية والتوجيهات الإرشادية التي يمارسها لتذليل الصعوبات والعقبات التي تواجههم لتحصيل ما يقدم لهم بيسر وسهولة.

ولعل المعلم الناجح هو الذي يشرك تلاميذه في عملية التعليم ويقود خطاهم باتجاه هذه الغاية، والتي لا يمكن تصور بلوغها إلا باعتماد الطرق الحديثة في التدريس، وعلى رأسها الطريقة الحوارية، لأنها تفسح المجال للتواصل وتحفز على التفكير والإبداع.

وفي هذا المجال يذهب " جورج هاربرت ميد" إلى أنه من خلال عملية الاتصال الرمزي التي تلازم الفرد منذ ميلاده وخلال مراحل نموه المختلفة، يتولد لديه مفهوم الذات والآداء الفردي، ويتدعم مفهوم الذات بهذا المعنى بشكل أساسي في المدرسة لأنها تقدم التربية المقصودة التي تسعى إلى بلوغ أهداف محددة، وتعتمد على وسائل وطرق عديدة فداخل الفصل على سبيل المثال يمكن التفاوض على الحقيقة [15]، ولأن العملية التعليمية لا تختزل فقط فيما يحدث داخل الفصل من تفاعل وتواصل، فإن هذا التفاوض يمكن أن يستمر بين أفراد الجماعة المدرسية الواحدة أو بين مختلف الجماعات المدرسية ليأخذ أشكالا وأبعادا أخرى داخل المجال المدرسي بأكمله، ويمكن أن يتعداه .

وإذا كان من الصعب تصور حدوث هذا التفاوض بين أفراد المجتمع المدرسي، داخل الصف أو خارجه، إلا إذا توفرت شروط الاتصال الفعال فيما بينهم، فإن غياب هذه الشروط سيفسح المجال

للمعوقات والقيود التي تهدد وتكبل قدرة أفراد المجتمع المدرسي على الاتصال الجيد والحوار والتفاعل الإيجابي، وعندها يصبح بلوغ الأهداف التعليمية المسطرة ضرب من الخيال.

إن المعلم هو الخبير الذي وظفه المجتمع لتحقيق أغراضه التربوية، وقد نادى قادة التربية وروادها في مستهل القرن العشرين بأن المعلم هو أهم عامل في العملية التربوية، وأن المناهج والتنظيم المدرسي وباقي الوسائل الأخرى لا تكتسب أهميتها وحيويتها إلا من خلال شخصية المعلم وعليه يتوقف نجاحها وبلوغ غاياتها(16)،لأن شخصية المعلم بما تحمله من سمات وما يصدر عنها من سلوكات وما تبذله من مجهودات، تلعب دورا أساسيا في عملية التحصيل الدراسي وتشكيل سلوك المتعلم. فالمدرس الكفء يستطيع أن يدفع تلاميذه إلى التحصيل الجيد ويغرس في نفوسهم القيم والمثل العليا للمجتمع، كما يمكن أن تؤدي أخطاؤه إلى قتل روح المبادرة في نفوسهم وتنفرهم مما يدرسون وتدخل الريبة والشك في نفوسهم.

ويقال أيضا أن المعلم الشاب يلتزم بما يتذكره من حياته في المدرسة أي حياته كتلميذ (17)، لذلك فهو غالبا ما يكون نسخة مشوهة لمعلمه. ولأن النسخة تكون دائما أسوأ من الأصل، يمكن تصور والحال هذه ، استحالة دخول أي عنصر جديد في ظل هذه المتوالية من النماذج التي تعيد إنتاج بعضها.

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هنا هو: هل يمتلك المعلمون في المدارس الجزائرية من الإمكانيات ما يؤهلهم لتطبيق ما توصلت إليه الأبحاث المعاصرة في مجال بيداغوجية التعليم ؟ وهل يدركون أهمية الحوار وتفعيل الاتصال بين المعلم والمتعلم لتحقيق الأهداف المرجوة من العملية التعليمية ؟

يقول عبد الرزاق أمقران في بحثه "عنف الأستاذ الجامعي -تحليل وضعيات بيداغوجية معيشة-" : "نحن الأساتذة نجهل أنفسنا بالقدر الذي نجهل فيه الطرف الآخر الذي نتعامل معه يوميا أي الطالب. نجهل الطالب لأننا لم نكون لمهنة التدريس. والكثير منا التحق بهذه المهنة ليس حبا فيها بل لأنه اتبع مسارا تدريجيا إلى الجامعة. لذلك فنحن نمارس التدريس بدون مرجعية تربوية ونفسانية ولا نبذل الجهد الضروري للتكوين الشخصي"(18).

وليس خافيا على أحد أن الطريقة التلقينية في التدريس هي أكثر الطرق انتشارا في المؤسسات التعليمية بالجزائر، إذ كثيرا ما يغيب الحوار في قاعة الدرس ويهمل مبدأ النشاط التلقائي في

التعلم رغم أهميته البالغة، فكما أن الطفل في صباه لا يتعلم المشي والكلام إلا إذا مارس ذلك بنفسه فإن التعلم المقصود لا يتم إلا إذا قام المتعلم نفسه بجهد ذاتي.

وبالرغم من أن القرار الوزاري رقم:171/2 المؤرخ في :01 جوان 1992 قد منع العقاب البدني كما منع ممارسة كل أشكال العنف على التلاميذ في الوسط المدرسي . حيث نصت على ذلك بكل ووضوح المواد (06،07) التي تضمنها القرار المذكور (19) إلا أن العنف أصبح من يوميات المؤسسات التعليمية تمارسه الأطراف الفاعلة في العملية التربوية ومن بينها الأستاذ. وبغض النظر عن أسباب ومبررات ذلك فإن تفشي العنف يعبر بوضوح عن تعطل لغة الحوار وانسداد قنوات الاتصال بين تلك الأطراف.

ولأن المعلم هو محور الخطاب التربوي عليه أن يراعي دوما الدور الكبير الذي يضطلع به والمسؤولية الملقاة على عاتقه داخل المؤسسة التعليمية. ولو تأملنا في أحوال المعلمين بمختلف مراحل التعليم في الجزائر لوجدنا أنه يصعب عليهم تفعيل الخطاب التربوي وذلك لعدة أسباب منها:

1- إن أعداد المعلمين لم تكن بالمستوى المطلوب ، بل أن البعض منهم لم يعد أصلا لمهنة التدريس، ولعل أسوأ ما في الأمر كله هو أنه وفي إطار سياسة الجزأرة تم استخلاف المتعاونين الأجانب بالراسبين في شهادة الباكالوريا حيث أسندت إليهم أخطر مرحلة ألا وهي مرحلة التعليم الأساسي، وطبعا لم يكن بإمكان هؤلاء إلا توريث فشلهم للأجيال. و لم يكن الأمر في المراحل اللاحقة أقل سوء، ففي المرحلة الثانوية ورغم إسنادها لحاملي الشهادات الجامعية إلا أن أغلب هذه الشهادات غير ملائمة للتدريس، وحتى عندما تكون ملائمة فإن أصحابها لم يتم إعدادهم بيداغوجيا للقيام بوظيفة التدريس. أما في الجامعة فقد بلغ الأمر إلى حد الاستنجاد بالطلبة لتدريس طلبة آخرين في محاولة بائسة لسد العجز الكبير في التأطير.

2- خلط المعلمين بين قناعاتهم الأيديولوجية وواجباتهم المهنية تجعل الكثير منهم يتزلق إلى تلقين الأيديولوجيا التي يؤمن بها للمتعلمين محولا علاقته البيداغوجية معهم إلى علاقة الشيخ بالمريدين، له الأمر وعليهم الطاعة، فالكلمة كلمته والحقيقة ملكا له وحده ولا مجال للتفاوض معه حولها، والويل لمن يتجرأ ويعبر عن عدم اقتناعه بها فالقمع والتوبيخ سيكون جزاؤه في أحسن الأحوال، وقد تصل الأمور إلى ماهو أسوأ كأن تمارس في حقه كل أشكال الإقصاء أويتهم في عقيدته أويطعن في كرامته أويشكك في ولائه لوطنه، كل ذلك حتى يكون عبرة لغيره. وطبعا في مثل هذه الأجواء تغيب قيم التسامح وقبول الآخر وحقه في الاختلاف،

و يصادر حق المتعلمين في التعبير عن آرائهم بكل حرية ودون إكراه، فيحرمون من كل فرصة لتطوير ملكاتهم وقدراتهم في الحوار والتحليل والنقد والاستنتاج، وتتم برمجة ما أمكن منهم أيديولوجيا وترويضهم على السمع والطاعة لإعلان الولاء لشيخهم ولمن ولاه أمرهم. ومع مرور الوقت يألف هؤلاء المتعلمون الخضوع والإذعان، ويتحول المعلم إلى قوة مهيمنة تفرض معرفة من نوع معين تنسجم مع قناعاته الأيديولوجية، أما المعرفة التي تؤدي إلى تنوير المتعلمين وتستفز العقل فيهم أو تدعو إلى النقد والتحديد والخروج عن المألوف فإنها بالنسبة إليه ممنوعة وقد تكون محرمة.

3- بالنظر لحالة الفقر والبؤس التي يعيشها المعلم، والتي كثير ما تضطره إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل، بل وقد تدفعه أحيانا للتغيب عن عمله، فإن مردوده غالبا ما يتأثر سلبا و مهاراته التدريسية تضعف مع مرور الوقت. هذا فضلا عن كون فئة من المدرسين وجدت نفسها مرغمة تحت ضغط الحاجة إما إلى اللجوء للدروس الخصوصية وإما لتغيير المهنة نهائيا أو الهجرة إلى خارج الوطن للبحث عن فرصة عمل يمكن أن تضمن لها الدخل الذي تطمح إليه، ولنا في نزيف أساتذة الجامعة الجزائرية وهجرتهم إلى مختلف جامعات العالم خير مثال على ذلك.

4- تحولت كثرة ساعات التدريس إلى أعباء وظيفية شغلت المعلم عن متابعة تطور المعرفة وتحصيلها من مصادرها المختلفة وجردته شيئا فشيئا من قدرته على التأثير على المتعلمين سواء بإيصال مضمون الخطاب التربوي أو بغربلته وإثرائه. ولعل تكبيل الأستاذ الجامعي بأغلال الساعات الإضافية هو أكبر دليل على ذلك، فبدلا من تحسين ظروفه الاجتماعية والمهنية بزيادة راتبه، وتخفيف أعبائه البيداغوجية حتى يتسنى له القيام بدوره في البحث العلمي، تستغل حاجته إلى دخل إضافي لمواجهة ضروريات الحياة ليثقل كاهله بتدريس ساعات إضافية هي بالأساس مناصب شغل لأساتذة آخرين يأبى القائمون على النظام التعليمي السماح لهم بشغلها.

5- لعل من مقومات نجاح أي خطاب تربوي هو أن يتمتع المعلم بقدر من الحرية الأكاديمية، التي يتحرر فيها من رقابة الآخر على أفكاره سواء تلك التي يذيعها على تلاميذه أو تلك التي ينشرها في مقالاته وأبحاثه، الشيء الذي كثيرا ما يفتقده المعلم في المدرسة الجزائرية، بسبب كثرة القيود التي تفرضها عليه باقي الأطراف الفاعلة في العملية التعليمية.

ولعل ما يصعب أكثر من مهمة المعلم في توظيف الخطاب التربوي باتجاه تنمية القيم لدى المتعلمين هو غياب الشروط التي تشجعهم على تقبله أو التأثر به، فهناك الكثير من الأسباب التي تجعلهم غير مكترثين برسائله ومنها :

ا- غياب العدل في توزيع الفرص التعليمية، فشواهد الواقع تفضح يوميا زيف الشعارات التي تروجها السلطة السياسية عن دمقراطية التعليم والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص... وغيرها. وليس أدل على ذلك من التوزيع غير العادل للمنشآت التعليمية عبر المجال الجغرافي للوطن، وخاصة بين الريف والحضر وبين مختلف الأحياء في المدينة الواحدة. كما أن حظوظ المدارس في الحصول على المدرسين الأكفاء ومستلزمات التعليم ليست نفسها، ففي الوقت الذي تستفيد مدارس الأحياء الراقية في المدن من أحسن المدرسين والتجهيزات تعاني مدارس الأحياء الشعبية والأرياف أوضاعا سيئة في الغالب.

ب- تعاني بعض المدارس من الاكتظاظ في حجرات الدراسة مما يعيق عملية التعلم ويحول دون تيسيرها فيتعثر الخطاب التربوي ويصعب على المعلم متابعة المتعلمين بصورة تفصيلية.

ج- إن تدهور الأوضاع المعيشية للمتعلم تجعله غير مهيأ لاستقبال الرسائل التي تتدفق عليه داخل المدرسة وخاصة تلك التي تروج لقيم المساواة والعدالة والتضامن وغيرها من القيم التي تتناقض مع ظروف معيشته، بل أن احتمالات نفوره من تلك الرسائل قد تزداد كلما تدهور مستواه الاجتماعي والاقتصادي.

وبالنظر لكل ما سبق فإنه لا يمكن للصورة التي يسوقها المعلم عن نفسه في مختلف المواقف البيداغوجية إلا أن تكون باهتة وسلبية، ولا يمكن لها بأي حل من الأحوال أن تشكل نموذجا يمكن أن يقتدي به المتعلم، لأنه سيجد صعوبة في إدراك أن تلك القيم التي يروج لها المعلم من خلال اجتراره اليومي للخطاب التربوي الرسمي لا أثر لها في الواقع المعاش، وأكثر من ذلك أن المعلم نفسه لا يؤمن بها، وسلوكاته اليومية أكبر دليل على ذلك.

ثالثا- التقويم التربوي والأيديولوجيا :

يعرف التقويم التربوي : أنه عملية منهجية في تقرير مدى تحصيل الأهداف التربوية. وانه عملية عامة للوصول إلى أحكام وقرارات تستخدم معطيات كمية أو وصفية. وأنه إصدار حكم على مدى وصول العملية التربوية إلى تحقيق أهدافها، وبيان جوانب الضعف للعمل على التخلص منها(20). لذلك فالتقويم هو عبارة عن عملية تشخيص وعلاج ووقاية.

ولا يقل التقويم التربوي أهمية على بيداغوجية التدريس. و لم تعد النظرة التقليدية للتقويم باعتباره وسيلة لقياس مستوى التحصيل لدى المتعلمين، باللجوء إلى طريقة الامتحانات على اختلاف أنواعها مقنعة لأهل الاختصاص. بل أن التوجه اليوم هو نحو تبني أسلوبا أشمل في التقويم يعتمد بالإضافة إلى الامتحانات المذكورة ما يسمى بالتقويم المستمر، الذي يرتكز على تثمين الجهد المبذول والمثابرة على القيام بالواجبات والمبادرة والمشاركة طول أيام السنة الدراسية ، وهدفه تزويد المعلم والمتعلم بالتغذية الراجعة لتحسين التعليم والتعلم ومعرفة مدى تقدم المتعلمين (21). وهو بذلك السبيل الصحيح لتحفيز المجتهدين وتشجيعهم على بذل المزيد من المجهودات، ومعالجة الخلل بتدارك النقائص المسجلة عند بعض المتعلمين كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وهنا تبرز أهمية تفعيل الاتصال بين المدرسين والمتمدرسين لبلوغ أهداف العملية التعليمية، ويصبح المدرس مطالبا بإصدار مختلف الرسائل الإيجابية باتجاه المتعلمين يوميا وفي كل المواقف البيداغوجية، وذلك لتثمين مجهوداتهم أو لتدارك نقائصهم وتصويب أخطائهم دون تعنيف أو تجريح.

لكن الملاحظ هو أن مجهودات المتمدرسين في سائر الأيام غالبا ما تهمل من طرف مدرسيهم. ويتم تقييمهم فقط بإجراء الامتحانات الكتابية المقررة خلال السنة الدراسية، مع المبالغة في إلزامهم بما يسمى (الأجوبة النموذجية) !. وهناك من المدرسين من يفتخر لكون القلة القليلة من الممتحنين فقط استطاعت أن تحصل على المعدل في مادته، ويتمادى البعض الآخر في تسجيل ملاحظات على كشوف التلاميذ بأسلوب يسيء إليه كمربي قبل أن يسيء إليهم.

وكثيرا ما يفسر الفشل الدراسي بتحميل المسؤولية للمتمدرسين في حين أن الدراسات المتخصصة أثبتت أن الفشل يتحمل مسؤوليته المدرس في أغلب الأحيان، وخاصة إذا فاقت نسبة الرسوب عنده خمسون بالمائة، حيث يمكن أن يرجع سبب الرسوب لأسلوب المدرس في التدريس (الرسالة لا تصل) أو لطريقته في بناء أسئلة الامتحانات أو لسلم التنقيط الذي وضعه لتقييم الأجوبة.

وقد يصعب تصديق ما يحدث في مجال التقويم داخل المؤسسات التعليمية في الجزائر. ففي مراحل التعليم الأولى تكفي الإشارة إلى إعلان وزير التربية الوطنية في الموسم الدراسي الفارط عن قراره بنجاح كل تلاميذ السنتين الخامسة والسادسة ابتدائي و انتقالهم جميعا إلى السنة الأولى متوسط، ويمكن تصور الآثار السلبية لمثل هذا القرار على أداء المعلمين وتحصيل تلاميذهم. كما أن الارتفاع المضطرد لنسب النجاح في امتحانات الباكالوريا في السنوات الأخيرة وما ينجر عنه من تدفقات بشرية على الجامعات وما يقابله من تدني واضح لمستواهم العلمي لا يمكن إلا إن تفوح منه رائحة

السياسة . أما في سلك التعليم العالي فيتساءل محمد بوعشة : "و بعدما تراجعت أخلاقيات المهنة فاسحة المجال للرشوة بشتى أنواعها وكل الوسائل الأخرى التي تتنافى ورسالة الجامعة المقدسة.... فكم من الشهادات التي وزعت دون أن يعرف أصحابها شكل المدرجات ؟ ثم يضيف أنه من الصعب أن يستثنى من هذا جامعة أو معهد أو قسم معين. وأن هذه المسائل وغيرها ليست وليدة اليوم فقد تعود إلى أكثر من عشرين سنة خلت، وقد كان بالإمكان محاربتها والقضاء عليها. لكن وبدلا من معاقبة أصحابها وطردهم، تمت ترقية العديد منهم إلى مناصب عليا، والبعض منهم يقوم بتمثيل الشعب في إحدى الغرفتين. وإذا كانت الإدارة حسبه تتفنن في التزوير كلما أرادت ذلك، فإن البعض من الأساتذة يشاركون في الجريمة أثناء مراقبة وتقييم المعارف، بل أن البعض منهم يقدم "علامات تقييمية" دون قراءة أوراق الامتحان أو دون امتحان إطلاقا "(22).

وبهدف الاحتفاظ بالمتمدرسين أطول فترة ممكنة في المدارس، لتجنيبهم الوقوع فريسة للبطالة التي تتربص بهم وتخفيف الضغط المتزايد على مناصب الشغل المتاحة ، ولتحقيق مكاسب سياسوية ظرفية كثير ما تتدخل الإدارة للضغط على الأساتذة من أجل الرفع من نسب النجاح التي غالبا ما تكون منخفضة وخاصة في التخصصات العلمية بالجامعات أين يضطر المشرفون على بعض مسابقات الماجستير أحيانا لقبول أحسن الراسبين واعتبارهم ناجحين بسبب حصول جميع المشاركين في هذه المسابقات على معدلات أقل من عشر. وهؤلاء طبعا هم نخبة المجتمع المستقبلية التي سوف تقع على عاتقها قيادته للخروج من التخلف وتحقيق التطور المنشود.

ولعل أخطر ما في الأمر كله هو تلك الانعكاسات السلبية للأيديولوجيا على التقويم التربوي. وقد يكون من المفيد توضيح ما المقصود بالأيدولوجيا أولا قبل الشروع في مناقشة تأثيراتها على عملية تقويم المتعلمين.

تعرف الأيديولوجية بأنها تعبير عن ارتباط الفكر بالأصول الاجتماعية، وهي ذلك الجزء من الوعي الاجتماعي الذي يرتبط بشكل مباشر بحل المشكلات الاجتماعية الماثلة أمام المجتمع وتعمل في تعزيز أو تغيير العلاقات الاجتماعية، وهي نسق الأفكار السياسية والأخلاقية والجمالية والدينية (23).

لقد سبقت الإشارة إلى خلط بعض المدرسين بين قناعاتهم الأيديولوجية والتزاماتهم المهنية وانعكاسات هذا الخلط على نوع المعرفة التي يقدمونها للمتعلمين. لكن الأمر لا يقف عند هذا الحد، بل أن سيناريو الترويض يستمر عندما يستعمل سلاح العلامة من أجل تجنيد المتعلمين أيديولوجيا من جهة، وردع المتمردين منهم من جهة أخرى. فمن يعلن الولاء والطاعة ينال حقه

من عبارات الرضا والثناء ويكافأ بأعلى العلامات، أما من يختار السباحة ضد التيار فعليه أن يتحمل عواقب نزعته التحررية وأن يدفع ثمن جرأته، وقد يكون هذا الثمن غاليا إذا وجد نفسه في مواجهة أكثر من مدرس تجمعهم قناعة أيديولوجية مشتركة. فكم هو عدد الأساتذة الذين دفعت بهم رياح الأيديولوجيا ليشغلوا أدوارا هي أكبر من أحجامهم بكثير ؟ وهل ينتظر من مثل هؤلاء وهم يتظاهرون بالتدريس، غير العمل على برمجة المتعلمين والسعي لتحويلهم إلى قطيع حتى يمكن لهم أن يشرقوا أو يغربوا بهم متى شاءوا وكيف ما شاءوا؟ وكم من متعلم متميز تم إقصاءه بسبب جرأته في التعبير عن قناعاته التي لا تنسجم مع قناعات مدرسيه ؟ كم ؟ وكم؟ وكم ؟...

هناك الكثير من الأسئلة الملحة لكن لا يتسع المجال هنا للاسترسال في طرحها رغم أن الواقع يعج بالكثير من الشواهد التي يمكن أن تجيب عليها. ولعل أحسن ما ندلل به على حالة التردي في هذا المجال هو ما تعرض له أحد الطلبة الممتازين من ظلم وإقصاء بأحد أقسام جامعة عباس فرحات، هذه الحادثة التي ما تزال ماثلة في أذهان أصحاب الضمائر الحية من أساتذة هذا القسم. كيف لا وقد كان جزاء هذا الطالب الذي تخرج وكان الأول على دفعته بعد أربع سنوات من الجد والاجتهاد لكنه حرم بكل تعسف ولأسباب أيديولوجية من حقه في المرور مباشرة لمتابعة دراساته العليا دون المشاركة في مسابقة الماجستير كما ينص على ذلك القانون. ومع ذلك ترفع وانسحب في هدوء، ليرفع التحدي بمشاركته في أكثر من مسابقة ماجستير نظمتها أقسام أخرى عبر الوطن وجاءت النتائج الباهرة لتصفع الظالمين والمشككين في تفوقه، لقد نجح في كل المسابقات بل وكان من الأوائل. ثم واصل دراسته العليا بنفس النجاح وهو اليوم أستاذ جامعي و يحضر أطروحة الدكتوراه.

فهل بعد كل هذا الانحدار يمكن الحديث عن خطاب تربوي قادر على تنمية القيم عند المتعلمين؟ وهل يمكن للمعلم في ظل الأوضاع سالفة الذكر أن يكون نموذجا يقتدى به من طرف هؤلاء المتعلمين ؟

خاتمة :

بدلا من تجاوز أساليب التلقين التي جعلت من المتعلم ولفترة طويلة مجرد مستهلك لما يعرض عليه أو وعاء فارغ يجب ملؤه، يستمر معظم المدرسين في مختلف المؤسسات التعليمية بالجزائر في التشبث بهذه الأساليب عوض الشروع في التحضير الجاد لرجال ونساء الغد، بإعدادهم في الجوانب الأساسية التي تؤهلهم ليصبحوا أفرادا مستقلين بكفاءاتهم ومهاراتهم، يعرفون كيف يقتحمون المجتمع وكيف يحددون فيه لأنفسهم فيهم أدوارا إيجابية.

وبدلا من العمل على ربط المتعلم بواقعه اليومي وتطعيمه بالقيم الإنسانية النبيلة، كحب العمل، الحرية، الصدق، النزاهة، التسامح...وغيرها، يستمر الخطاب التربوي في الترويج لمجتمع افتراضي لا أثر له على أرض الواقع. وسواء أكان هذا الخطاب هو مصدر الرسائل التي تصدر عن هؤلاء المدرسين في مختلف المواقف البيداغوجية أو كان مصدرها قناعاتهم الأيديولوجية فإن احتمالات نفور المتعلمين منها تبقى كبيرة رغم أن معظمهم قد يحاول إظهار عكس ذلك، بل وربما هناك منهم حتى من يبالغ في التعبير عن ولائه وطاعته لهذا الصنف من المدرسين لتجنب غضبهم وعقابهم. وبذلك ينخرط الجميع في لعبة خطرة (لعبة الكذب والتمثيل)، لأنهم يتحولون إلى أبطال لمسرحية عبثية، يتقمص فيها بعضهم أدوار المدرسين ويقوم البعض الآخر بدور المتمدرسين، مع أن الذي يحدث في حقيقة الأمر هو تكريس لعلاقة الشيخ بالمريد ليس إلا.

ومع ذلك يواصل القائمون على النظام التعليمي في الجزائر الإشهار لهذه المسرحية والتغني بمكاسب هذا النظام، معتمدين في ذلك على لعبة الأرقام التي يتقنون توظيفها لإخفاء إخفاقاتهم.

وإذا كانت حيلة الأرقام يمكن أن تنطوي على العامة فإن الأرقام بالنسبة لأهل الاختصاص لا تروي القصة كلها. ولعل السؤال الذي يؤرقهم هو:

ألم يحن الوقت بعد لإسدال الستار على هذه المسرحية العبثية، والعود إلى واقع النظام التعليمي لمواجهة مشكلاته ؟

قائمة المراجع :

1- عبد الله الرشدان ونعيم جعنيني، المدخل إلى التربية والتعليم، الطبعة 2، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1999، ص:.299

2- محمود شمال حسن، الخطاب التربوي العربي وإشكالية تكوين السلوك، في مجلة شؤون عربية، العدد:115،خريف 2003،ص:106.

3- نوارة بوعياد، دراسة تداولية للخطاب التعليمي الجامعي باللغة العربية، في مجلة إنسانيات، العدد :14، الجزائر، ديسمبر 2000، ص:130.

4- أحمد مصطفى خاطر ، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1999م، ص:32،34.

5- محمود شمال، مرجع سابق، ص:104.

6- شبل بدران، ديمقراطية التعليم في الفكر التربوي المعاصر، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ،2000،ص:61.

7- بيار بورديو(ترجمة نظير جاهل)،العنف الرمزي (بحث في أصول علم الاجتماع التربوي)، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 1994، ص:80.

8- شبل بدران، مرجع سابق، ص:52.

9- نفس المرجع، ص:58.

10- منصوري عبد الحق، أخطاء تربوية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000 ص:67.

11-محمود شمال حسن، مرجع سابق، ص:109.

12-إسماعيل قيرة، الميكيافيلية وطقوس المرور، في مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد:01، سبتمبر 2007،ص:18.

13-محمود شمال، مرجع سابق، ص:122،121.

14-شاهر ذيب أبو شريخ، استراتيجيات التدريس، المعتزللنشر والتوزيع، عمان- الأردن ،2008، ص:21.

15-طلعت إبراهيم لطفي ،النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر، الاسكندرية، ص:119، 124.

16- عبد الله الرشدان ونعيم جعنيني، مرجع سابق ، ص: 291.

17- بيار بورديو(ترجمة نظير جاهل)، مرجع سابق، ص:84.

18- عبد الرزاق أمقران، دراسات في علم الاجتماع، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع قسنطينة،2008 ص:

19- وزارة التربية الوطنية، مجموعة النصوص الخاصة بتنظيم الحياة المدرسية مارس، 1993، ص:124.

20- عبد الله الرشدان ونعيم جعنيني، مرجع سابق نص:319.

21- خليل شبرون وآخرون أساسيات التدريس، دار المناهج للنشهر والتوزيع، عمان-الأردن،2005، ص:267.

22- محمد بوعشة ، أزمة التعليم العالي في الجزائر والعلم العربي، دار الجبل، ط1 بيروت، 2000، ص:

23- شبل بدران، مرجع سابق، ص:60.

مكانـــة المسنيـــن في المجتمعـــات

اوموسى ذهبيـــة

مدخل تمهيدي :

عتبر القيم خاصية من خصائص المجتمع الإنساني، فالإنسان هو موضوع القيم، وهي عمليـة اجتماعية تختص بالجنس البشري عموما وتشتق أهميتها ووظائفها من طبيعـة وجـوده في المجتمع، فلا وجود للمجتمع الإنساني دون قيم، فهما ظاهرتان متماسكتان أشد التماسـك ويشبههما (كروبير) (Kroeber) بأنهما "كسطحي الورقة في تلاصقهما، فإذا محونا من أي مجتمع إنساني قيمه، فإننا بذلك نكون قد سلخنا عنه بشريته"[1]

هذا ويعد النسق القيمي السائد لدى جيل من الأجيال أو لدى فئة من الفئات بمثابة موجـه العقل الإجتماعي والمبادئ التي تتمسك بها تلك الفئة صراحة أو ضمنيا. كما يعد بمثابة أحد رموز المجتمع وصورة في عقول أفراده، وهو بمثابة الإطار المرجعي الـذي يوصـل العقـل الإجتماعي لغايته وأهدافه.[2]

وتعد القيم واحدة من القضايا التي دار حولها جدل كبير نتيجة التغيرات والمسـتجدات في العصر الحديث، ولاسيما مع تنامي موجات العولمة، وما رافقها من تطورات هائلـة، ومـا أحدثه ذلك من تأثير في النسيج الإجتماعي والثقافي للمجتمع بشكل عام والنسق القيمـي بشكل خاص. ولم يكن غريبا أن يتأثر مجال القيم بالمستجدات والتغيرات العالمية، وكان من نتائج هذا التأثير أن انحسرت قيم وظهرت قيم جديدة، فانعكس ذلك كله علـى التنظـيم الإجتماعي والثقافي والإقتصادي للإنسان وعلى أساليب حياته.

وتشهد الثقافة الإنسانية اليوم، وبشكل غير مسبوق باندفاع قيم ماديـة مبتذلـة وزاحفـة تفرضها طبيعة التحولات التكنولوجية عبر الانترنت والفضائيات والموضـة والإتصـالات والمؤسسات الثقافية التي تعمل على تعزيز حضور قيم اغترابية تتعارض مع القيم التقليديـة وتهدد صيرورتها ومضامينها الإنسانية.[3]

وفي هذا الإطار يتم الحديث اليوم عن الآثار الإجتماعية للتغيرات العالمية المعاصرة حيث يتم التأكيد على أنها ولدت تحولات وتغيرات وتغييرات في النسيج الإجتماعي، مما يعمل علـى عدم خضوعه للضوابط المعيارية والقيمية التي أحبكته عبر الزمن.[4]

ويمكن تلخيص أهم الآثار التي أحدثتها التغيرات العالمية المعاصرة في المجال الإجتماعـــي في تراجع دور الأسرة في التنشئة لصالح الإعلام الحديث، فلقد كانت التنشئة عملية ميســورة ومحددة الملامح والمقومات والإجراءات المحددة الأدوار والوظائف، أما في عصـــر الإنفتـــاح الذي يعرف أقصى حالته الراهنة في العولمة، فإن التنشئة دخلت في عملية متزايدة التشـــعب والتعقيد، حيث يتعاظم دور القوى والمؤثرات غير المقننة كالإعلام الفضائي وانفجار كثافـــة العلاقات الإجتماعية على اختلافها.(5)

كما أصبح الصغار هم المرجعية للكبار فيما يتعلق بالتعامل مع التقنيات الحديثة بحيث ينطلق الإهتمام بقضايا المسنين –كظاهرة عالمية– من الإعتراف بما لديهم من مكانة مميزة في بنـــاء المجتمع المعاصر، ومما لهم من تأثير في مكوناته في مختلف المجـــالات: الإجتماعيـــة، الثقافيـــة والسياسية باعتبارهم أكثر تشبثا بالقديم والمحافظة على القيم المتوارثة والأنمـــاط الســـلوكية المألوفة، في حين تكمن أهمية الشباب بالنسبة للمجتمع فيما يمثله الشباب من مصدر للتجديد والتغيير، فهم عادة ما يرفعون لواء التحديث في السلوك والعمل من خلال القيم الجيدة التي يتباهى بها الشباب والتي عادة ما تدخل في مواجهة ما هو سائد من قيم تقليدية.(6)

هذا وقد نشأ شباب اليوم في عصر تعرضت فيه المجتمعات المحافظة للتغـــيرات العالميـــــة في ظل الحضارة المعاصرة والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي يميز أنمـــاط الحيـــاة ووســـائلها ومتطلباتها، فوقع الشباب فريسة انفصام الشخصية والصراع بين القيم الموروثـــة والتقاليـــد المستوردة، مما أصابهم بالحيرة والقلق والتيه.(7)

. كما تراجعت معدلات التفاعل الأسري وتفككت بنية الأسرة، ولقد أكدت العديـــد مـــن الدراسات على وجود أزمة قيمية يمر بها المجتمع الإنساني حيث تمثلت مظاهر هذه الأزمة في الخروج على بعض الأعراف والتقاليد الإجتماعية السائدة وتفضيل القيم النفعية والأنانيـــة، بالإضافة إلى اتساع الهوة في العلاقة بين الآباء والأبناء وتزايد مظاهر النزعة الإستهلاكية لدى الشباب.(8)

وتفكك بنية الأسرة جرى في امتداد تحولات اجتماعية وثقافية عميقة وعاصـــفة شـــهدتها المجتمعات وهي في جانب عظيم منها ثمرة لدخول حداثة مرتبكة كان سبيلها نفقا أكثر ممـــا كان طريقا سالكا أمام التقدم، والمظهر المثير لهذا التفكك هو فقدان الأسرة المتزايد لقـــدرتها على الإستمرار كمرجعية قيمية وأخلاقية للناشئة بسبب نشوء مصادر جديدة لإنتاج القـــيم وتوزيعها.(9)

وفي هذا الإطار يؤكد حسن عايش على أن الحداثة جعلت من نفسها عدواً للتقاليد حيـث كانت العداوة للتقاليد أحد جذور عملية التنوير، ولكن لما كانت الحداثة في بداية التصـنيع والتحديث بسيطة، فقد تعايشت مع التقاليد، لكن كل شيء تغير في مرحلة ما بعد الحداثة والتي تسارعت وتيرتها في العقود الأخيرة وزلزلت التقاليد في المجتمعات.(10)

والعمليات التحديثية أنتجت نمطا خاصا من الحداثة التي تحلق بالمظهر دون الجـوهر وتـبني الأطر المادية دون الأطر العقلية وتعبر عن مجالياتها في صور استهلاكية أكثر منـها صـوراً سلوكية.(11)

هذا وانعكاس التغيرات المستمرة والسريعة على عناصر النظام الإجتماعي عموما والمنظومـة القيمية على وجه الخصوص انعكس بدوره على المكانات الإجتماعية للأفـراد وتم تحديـد معايير عامة يمكن تطبيقها في كل المجتمعات الحديثة، وهي المهنة والدخل والمستوى التعليمي والرموز الإجتماعية، وهذه المعايير هي المسؤولة عن تحديد مكانـات الأفـراد في المجتمـع المعاصر، وعن توزيعهم في أوضاع اجتماعية متتالية. ولأن المكانة الإجتماعية للفرد تتأثر في جميع مراحله بالقيم السائدة في المجتمع الذي ينتمي إليه، فترى ما هي المكانـة الإجتماعيـة للمسنين في ضوء قيم المجتمع الحديث؟

يقرر (أريكسون) في نظريته للنمو أن المكانة الإجتماعية للمسنين تتحدد حسـب الواقـع الثقافي وبنظرة المجتمع لظاهرة التقدم في العمر بشكل عام، الأمر الذي يؤكد أهميـة البيئـة والقيم والمجتمع والثقافة وانعكاساتها على أوضاع المسنين.(12)

ويؤكد (البهي) هذه الفكرة بحيث يرى أن للنسق القيمي للمجتمع وطبيعة نظرته تأثيره على المسنين وارتفاع مكانتهم أو انخفاضها.(13) وهذا ما يدل على أهمية الإطار الثقافي والحضاري في الحكم على المسنين سلبا أو إيجابا، فالسياق الإجتماعي الذي يتكـون مـن المعـارف الإنسانية والخبرات والتجارب المكونة للقيم والعادات والتقاليد هي التي تحكم سلوك الأفراد وتوجه الجماعات والمجتمع في الحياة. ولما كان لكل مجتمع محدداته المعيارية، وبالتالي إطـاره الخلقي والثقافي وخصوصيته الحضارية كان لابد أن يختلـف وضـع المسـنين ومكانتـهم الإجتماعية، فكيف كانت مكانة المسنين الإجتماعية في المجتمعات التقليدية وقبلها المجتمعات البدائية؟.

أولا: مكانة المسنين في المجتمعات البدائية : إن السن هو العامل الرئيسـي في فهـم البنـاء الإجتماعي للمجتمعات البدائية التي يقوم تنظيمها الإجتماعي على ما يعرف باسـم نظـام

طبقات العمر، حيث يقوم نظام التفاضل الإجتماعي بترتيب أعضاء المجتمع وخاصة الذكور منهم على أساس العمر ومرتبة الشيوخ عادة ترتبط بأمور الدين وأداء الشـــعائر والطقـــوس بوصفهم أكبر أعضاء المجتمع الأحياء سنا وأقربهم إلى العالم الآخر وأدناهم بالتالي إلى الآلهـــة المحليين[14].

ولذلك يقوم الشيوخ في المجتمعات التي يقوم تنظيمها الإجتماعي على نظام طبقات العمـــر بوظيفة أساسية تنحصر في حفظ التوازن الإجتماعي، وتوطيد الضبط الإجتمـــاعي وإقـــرار الأمن عن طريق الأعراف الموجودة في المجتمع وعلى هذا الأساس يتغلغلون في شتى نـــواحي الحياة الإجتماعية لتلك المجتمعات[15].

ولقد ساعد التكافل الإجتماعي القائم على الروابط القرابية والعائلية في المجتمعات البدائيـــة، والذي يقضي بإلزام جميع أفراد الوحدة العائلية والقرابية العناية والإهتمام بأمر المتقـــدمين في العمر في حل مشكلة الشيخوخة في هذه المجتمعات، فالشعوب البدائية لا تنظر إلى التقدم في العمر بوصفه عبئاً ثقيلا، وإنما تنظر إليه بوصفه إنجازا متميزا يجلب على صاحبه الكثير مـــن التبجيل والإحترام، ومن هنا كان تصريف الأمور في المجتمعات البدائية يلقى عادة على عاتق المتقدمين في العمر لأنهم الرؤوس الحكيمة المدبرة[16].

ولذلك نجد أن المجتمعات البدائية الأسترالية الأصل تركيبها السياسي الأوليجار كي يقـــوم على التسليم بسلطة كبار السن من أعضاء القبيلة ويطلق على هذا الشكل من الحكومة اسم حكومة الشيوخ (Gérontocratie) حيث يجتمع رؤساء العشائر الطوطمية ويضطلع بمهـــام النظر في أمور القبيلة وكذا إقامة الطقوس الشعائرية إلى جانب الواجبات المدنية مثل تصريف شؤون الحياة الإجتماعية إلى حد توقيع العقوبات على كل من يخرق التقاليد القبلية[17].

ويؤكد من ارتفاع المكانة التي يحتلها كبار السن أو العجائز في المجتمع البدائي ظهور وظيفة الساحر الذي يلجأ إليه الناس وقت الأزمات، ولقد قـــدم لنـــا الكـــثيرون مـــن علمـــاء الأنثروبولوجيا كثيرا من الأمثلة المأخوذة من المجتمعات البدائية حيث يمارســـون الطقـــوس السحرية التي تستهدف الإصلاح[18].

ثانيا: مكانة المسنين في المجتمعات التقليدية :

تتشكل المجتمعات التقليدية في ثلاثة أنماط رئيسية هي : المجتمعات البدويـــة، والمجتمعـــات القروية، والمجتمعات الريفية، وتعد مراحل حضارية قديمة تمثل حياة الإنسان منذ نشأته، وربما

لا تكون متتالية، بل إنها قد تكون في حقبة زمنية واحدة. فلا يخلو تاريخ أي مجتمـــع مـــن المجتمعات الإنسانية من نمط من تلك الأنماط في تاريخه القديم، وحتى في عالم اليوم، فلا تزال هناك الكثير من المجتمعات تعيش حياة المجتمعات البدوية والريفية والقروية، رغم التقدم الذي يعيشه العالم اليوم وقد اهتم علماء الإجتماع –بفروعه المتخصصة كعلم الإجتماع البدوي، وعلم الإجتماع الحضري– بتحديد الفروق الخاصة بهذين النمطين من المجتمعات، وتحديـــد خصائصها الإجتماعية والإقتصادية، وشخصيات أفرادها، التي يمكن إرجـــاع تاريخهـــا إلى القرن الرابع عشر الميلادي، عندما حدد (ابن خلدون) في مقدمته، الفـــروق بـــين البـــدو والحضر، ولعل من أهم تلك الفروق صغر الحجم، واعتمادها على نظام القرابة، والضـــبط الإجتماعي غير الرسمي، والعلاقات الأولية بين أفراده، وتجانس السكان من حيـــث اللغـــة، والخصائص النفسية والإجتماعية، وأنماط السلوك، وانخفاض مستوى الحراك الإجتمـــاعي، والتشابه في المهن والوظائف، والشعور بالتضـــامن الجمـــاعي وغيرهـــا مـــن الخصـــائص والصفات.[19]

وتعد الحياة الإجتماعية في المجتمعات التقليدية بسيطة يسودها الكثير من القيم والتقاليد الـــتي يتوارثها أفراد المجتمع جيلا بعد جيل، ويتمسكون بها لاعتبارات أخلاقية وعرقية، واهتمـــام تلك المجتمعات بفئاتها يعتمد كثيرا على النوع والسن، فلكل فرد من أفراد المجتمعات التقليدية مكانته الخاصة التي تحدد دوره ومسؤولياته التي يقدمها لمجتمعه، وتعد فئة المســـنين إحـــدى الفئات الإجتماعية التي كان لها مكانة خاصة في المجتمعات التقليدية[20].

لقد كان للشيوخ مكانتهم الإجتماعية في المجتمع اليوناني القديم، إذ كان منـــهم الفلاســـفة والحكماء والشعراء والساسة، وما تزال لهم مكانتهم المرعية في المجتمعات الشرقية بشـــكل عام، وضعفت هذه المكانة في المجتمعات الغربية المعاصرة، لأنها لا تؤمن إلا بالقيم المرتبطـــة بالقوة والسرعة والجاذبية، وهي صفات لا تتوافر لجيل الشيوخ، وكـــثيرا مـــن المجتمعـــات التقليدية تعطي اهتماما خاصا للمسن، وتعد أساسا للتمايز الطبقي فيما بين أفرادهـــا، ممـــا أكسبها سمة النظام، لما له من ثبات واستقرار، فضلا عما يقوم به من دور مـــؤثر في البنـــاء الإجتماعي للمجتمع.

وقد كان كبار السن يقومون بالعديد من الأعمال لجماعتهم، فكانت النساء العجائز يجمعن الغذاء، ويراقبن الأطفال، وكان الشيوخ من الرجال يبدون النصح، ويزودون الجماعة بمـــا تحتاجه فيها منزلة اجتماعية بالغة الأهمية، فرب العائلة الممتدة من الذكور تكون له اليد العليا

في كل شيء يخص الجماعة، فهو الذي يتحكم في توزيع السلع والخـدمات علـى أفـراد الجماعات القرابية، وهو الذي يقرر متى تنتقل قطعان الماشية، أو قطعـة الأرض، أو شـيء يتعلق بالثروة إلى أفراد العائلة الذين بلغوا مرحلة الشباب. وهو الـذي يختـار الزوجـات والأزواج لأبنائه وبناته. ويستمر في تنظيم حياة أبناءه المتزوجين، وعلى مسـتوى المجتمـع الأكبر فإن كبار السن يشغلون وظائف السلطة السياسية والدينية.[21]

وتصف لنا (مينا فيلد) بعضا من المزايا التي يتمتع بها المسنين في الأسرة الممتدة الشـائعة في المجتمع التقليدي، فتقول: في ظل الحضارة، يؤدي أعضاء الأسرة من الكبـار دورا مهمـا، حيث ينظر إليهم بصفتهم معلمين ومستشارين لهم باع طويل في الحكمة والتجربة العلمية في الحياة، كما أن خبراتهم ومهاراتهم المكتسبة على مدار الحياة رئيسية، حيث أنهـا أسـهمت إسهاما جوهريا في تقدم أسرهم، وفي تقدم الجماعة بأسرها، وكان من المقبول –كونه أمرا طبيعيا– أن تعيش الأجيال الصغيرة في الجماعة نفسها ليعتنوا بما زرعه الأسلاف، وحـتى إذا عجز المسن عن الإنتاج لضعفه الجسماني، فإن قيمته داخل الأسرة لا تهتز حيث ينظر إليـه دائما بصفته مثلا أعلى يحتذي به، ومصدرا للنصيحة المتكاملة، وتعد رعاية الشخص المسن مسؤولية الأسرة الأساسية، وكان الشخص المسن يشارك الأسرة في المسكن طيلة حياته.[22]

ويرى (بيتر تاونسند) مزايا أخرى في نظام الأسرة الممتدة، فيقول : "في الأسرة التي تتكـون من ثلاثة أجيال، يتم الإفصاح عن حقوق الفرد الأساسية والتزاماته واحتياجاتـه، وبالتـالي يسهل الوفاء بكل منها. كما أن للمسنين مكانة مهمة في الأسر الممتدة، فيشـير (دافـيس هريدمان) إلى أن: بعض المسنين لا يمكنهم حتى تصور وجودهم بعيدا عن الأجيال الصغيرة، بل إنهم مستغرقون تماما في حياة أبنائهم اليومية. وقد كانت الأسرة الممتدة تعد جزءاً طبيعيا من المجتمع الزراعي، فكانت الأسر تمتلك الأرض التي تقوم بزراعتها ويتعاون جميع أعضـاء الأسرة لإنتاج الطعام، تماما كما يفعل أفراد القبيلة في اتحادهم لحماية أنفسهم من أي عدو، كما يشارك جميع أفراد الأسرة الممتدة في معالجة الكوارث.[23]

ويشير (فيدر): إلى أن للمسنين سلطة كبيرة في الأسرة، لأنهم يسيطرون علـى الممتلكـات والمهن، بالإضافة إلى احترامهم البالغ من قبل أفراد الأسرة، نظرا لمعارفهم وخـبراتهم الـتي يكسبونها على مر السنين"[24]

ويشير صلاح الفوال إلى أن جماعات كبار السن في القبائل البدوية، جماعات ذات مكانات عالية ومرموقة، بما يتبع ذلك من أدوار مؤثرة في حياة القبيلـة كلـها، فمنـهم الحكـام

والمستشارون والحكماء...إلخ، ولم تكتسب جماعات كبار السن هذه المكانة جزافا، وإنمـا يعود ذلك إلى ماضي كفاحهم فضلا عما اكتسبوه من خبرة طويلة تمنحهم الحكمة وسداد الرأي، وتجعلهم كذلك الملجأ والملاذ خصوصا عند حدوث ما يعكر صفو المجتمع.[25]

كما نلاحظ في ظاهرة تقسيم العمل في المجتمعات البدوية اعتمادا كبيرا على السن في تحديد المهام والأعمال التي يمكن أن يقوم بها الفرد في منظومة الأعمال داخل محيط المجتمع، الـتي بدورها تحدد مكانته الإجتماعية داخل مجتمعه، إذ نجد أن كبار السن عادة ما توكل إلـيهم أعمال الإشراف والتوجيه، وإبداء الرأي وغيرها من المهام التي تعتمد على القدرات الذهنية والعقلية، أكثر من اعتمادها على القدرات الجسمية.[26]

ولقد كان المجتمع العربي في صورته التقليدية أشد حرصا وتقديرا للمسنين، وكانت الأسـرة تعد وجوده بينهم بركة ورحمة، وكانت حياته ورفاهيته هدفا يعمل له جميع أفراد الأسـرة، ويبذلون قدر طاقاتهم في التخفيف عنهم، ولا يبرمون أمرا دون الرجوع إليهم، ولعل بقايـا هذه الصور مازالت قائمة إلى حد واضح في الريف العربي، إذ يملـك المسـنون أراضـيهم ومواشيهم، أو على أقل فإن الأسرة تعد المسن مالكا مجازيا لوسائل الإنتـاج، أو تنظـر إلى خدمته الطويلة على أنها مصدر المشورة في الأمور التي تحتاج إلى المشورة.[27]

وكانت القيم والعادات والتقاليد في ذلك المجتمع تحث على البر بالوالدين وبكبار السن، كما تشكل ضبطا اجتماعيا غير رسمي على سلوك الأبناء والأحفاد تجاه الآباء والأجداد.[28]

والنمط المعيشي الجماعي لذلك المجتمع جعل زمام الأمور الإقتصادية والإجتماعية متمركزة في أغلب الأحوال في يد المسن والمسنة، بحيث نجد المسن هو الذي يتفق على عقد زيجـات أولاده وأحفاده ويحل جميع المشاكل التي تنشأ بين الأجيال والطبقات العمرية الأخرى فضلا على اتخاذ قرارات توزيع موارد الثروة وعائد الإنتاج بين الأبناء وإسرافه على حل النزعـات داخل الدائرة القرابية وخارجها لأن المسنين هم عواقل ومشايخ ذلك المجتمع لما يتصفون بـه من قدرة على التمييز واستخدام الحكمة و التريث في معالجة الأمور. أما المسنة فتشرف على تربية بناتها وأحفادها وترعى مصالح زوجات أولادها وتقوم بتحديد أدوار كـل منـهن في المنزل وتحاول أن تجمع شمل الأسرة وتتمتع بعلاقات قوية داخل الأسرة والعائلة ولا تعـرف إلى الوحدة والإنعزال معنى.[29]

وكانت قيم المجتمع العربي التقليدي الدينية الحضارية دائما موجها لمسؤولية الأسرة في رعاية الكبار من أفرادها وتكريمهم، وكان للكبار في تقاليد هذا المجتمع مكان خاص، فهم مصدر

الفخر والإحسان لما يمنحونه من بركة وحكمة وحب خالص[30] وما يلزم الإشارة إليه هو أن التكامل في هذا المجتمع هو رباط اجتماعي أكثر من إلتزام قـانوني لأن روح التكافـل والتضامن الإجتماعي هو أقوى من كل الروابط، وأنه إذ احتل نظام الـروابط والعلاقـات الأسرية فلا داعي للإلتزام بالتقاضي.[31]

والمجتمع الجزائري التقليدي بدوره كان يكن التقدير والإحترام للمسنين، بحيث نجد أن الأب والجد يتمتعان بسلطات واسعة داخل العائلة.

كما أن للمسن الكبير في الأسرة التقليدية الإحترام والإعتبار بين باقي الأفراد وكـان لـه الضمان والأمان الإقتصادي بحيث لا يواجه حاجة مادية، فجميع الأفراد ملزمـون نحـوه بالعمل والعطاء، كما كان يوفر له الأبناء والأحفاد من الذكور وزوجاتهم وبنـاتهم سـبل الرعاية. فالأب هو الرئيس المحافظ على قيم الأسرة والموزع للأدوار، والجد له مكانة ووضع متميز، فهو القائد الروحي للجماعة العائلية، ينظم فيها أمور تسيير التراث الجمـاعي ولـه مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ على التماسك في الجماعة المترلية [33].

وفي ضوء ما سبق ذكره تعرضنا لواقع المكانة الإجتماعية للمسنين في ظل المنظومة القيميـة التقليدية للمجتمعات، واتضح بروز القيم التي ترفع من شأن المسنين ومكانتهم وتفسح لهم المجال لممارسة العديد من الأدوار الإجتماعية، أن الأسرة في المجتمعات التقليدية تترابط أجيالها بما يحكمها من قيم وعادات وتقاليد، ويسودها التماسك والترابط الذي يزيد من قوته وحدة المكان الذي يضمها، فكانت تقطن في مسكن واحد.[34] كما تميزها وحدة الموقف والإتجاه والرأي الذي كان يبدو في مواقفها التعاملية مع الغير والدفاع العنيف عن أفرادها إذا اختلفوا مع الغير. وكان للمسنين في هذه الأسر دور القيادة والمكانة العالية بين أفرادهـا كحلقـة للتماسك بين أجزاء هذا الكيان الإجتماعي الممتد.[35] فماذا عن وضع المسنين في ضوء قيم المجتمع الحديث، وما هي التغيرات الإجتماعية التي أثرت على هذه الفئة في المجتمع الحديث؟

ثالثا: المكانة الإجتماعية للمسنين في المجتمعات الحديثة:

إن الدراسات والأبحاث بينت أن الشيخوخة هي مشكلة إجتماعية قبل أن تكون مشـكلة بيولوجية وصحية، وأن جذور المشكلة لا تكمن بالدرجـة الأولى في الـتغير الحاصـل في القدرات العقلية والجسدية، بقدر ما تكمن في تغير البيئة الإجتماعية التي تحـيط بالمسـنين أنفسهم، ومن خلالها يتم التعامل مع الشيخوخة بصفتها قضية، ومع المسنين كونهم بشرا[36] فالصعوبات والتعقيدات التي يواجهها كبار السن نابعة أساسا من الوضع الإجتماعي في البيئة

المحيطة التي تعكس اتجاهات الناس وأفكارهم حيال الشيخوخة والشيوخ وعلى أساسها يتم التعامل معهم، فطبيعة الممارسات العملية حيال المسنين تعكس نوعيـة القـيم السـائدة في المجتمع[36]، ولهذا فإن الشيخوخة في كثير من الأحيان محددة اجتماعيا وثقافيا، أكثر مما هي محددة عمليا وبيولوجيا، إذ لا يوجد حد بيولوجي ثابت ومعتمد يحـدد مرحلـة وحالـة الشيخوخة، ولهذا نجد أن القدرات والخصائص الذاتية ليست هي المحدد الرئيسي للشيخوخة، بل أن نظرة وموقف المجتمع هي التي تحدد ذلك، والتي عادة تختلف وفق ظروف وتـأثيرات التغير الإجتماعي الذي يطرأ على الأنظمة القيمية والأنساق الإجتماعية في المجتمع، وعلـى بناءه الإجتماعي ككل متكامل.

فلقد جلبت المدينة والتحضر والتطور الصناعي يوما بعد يوم نتيجة عوامل الإتصال الثقـافي الداخلي والخارجي من خلال كل وسائل الإتصال والوسائط التربوية الأخرى المزيـد مـن التغيرات الإجتماعية، التي توثر بدورها بطريقة مباشرة على المسنين وبطرق مختلفة. فقد مـر على معظم المجتمعات تقريبا زمان كانت فيه أجيال متعددة تتكون من أسرة واحدة فقـط تعيش وتعمل معا، أو على الأقل بالقرب من بعضها البعض أسرة ممتدة. أمـا اليـوم فقـد اختلفت الحياة الأسرية كثيرا وتغيرت مكانة الشخص المسن في الأسرة الحديثة [38]. ومـن أهم الأسباب المؤدية لذلك:

1- زيادة نسبة المسنين السكانية لارتفاع متوسط العمر وانخفاض معدل الوفيـات بـين المسنين، نتيجة للرعاية الصحية، والإقتصادية، والثقافية، التي توليها الدولة الحديثة للمواطنين عامة مما ساعد على التزايد المستمر في عدد السكان.[39]

2- الميل المتزايد للإستقلال من الأبناء عن الإعتماد على الآبـاء أو الإرتبـاط بالمعيشـة المشتركة معهم عندما يصلون لمرحلة الإعتماد على النفس، ويكون لكل من الأجيال القديمة والحديثة مواردها الخاصة من معاشات ومرتبات ودخول فرضتها نظم العمل والحرف.[40]

3- تفكك الترابط والتعاطف الأسري وضعفه، بينما كان المجتمع التقليـدي يتميـز بـه لأسباب عديدة أهمها:

أ- ما طرأ على المجتمع من تغير نتيجة الإتجاه نحو التحول من مجتمع زراعي إلى مجتمـع صناعي، وهجرة أهل الريف إلى المدن سعيا وراء الأجور المرتفعة، وتأثير ذلك على تفكـك نظام الأسرة الممتدة وكثرة العدد، وضعف سلطة رؤساء الأسر التقليديين.

ب- انتشار التعليم، وعلى الأخص تعليم المرأة التي تركت الحياة المترلية وخرجـــت إلى العمل وشعرت بكيانها الإقتصادي بعد أن أصبحت تتقاضى أجرا مساويا لأجـــر الرجـــل، وبذلك ظهرت مشكلة المرأة العاملة.

ج- الصراع بين الآباء والأبناء لتمسك الآباء بالعادات والتقاليد القديمة، ومقاومة الأبناء لهذا الإتجاه، وزيادة الإختلاف والتباعد بين أعضاء الأسرة الكبيرة، وهو ما نطلق عليه صراع الأجيال.

د- حجم المسكن الذي أصبح لا يسمح باستيعاب أفراد الأسرة الزوجية، ممـــا أدى إلى انتقال الأسر الزوجية إلى مسكن مستقل خاص، قد يكون بعيدا عن الحي الـــذي تقطنـــه الأسرة الأصلية.[41]

4- شعور الأقارب بعدم الإلتزام برعاية ذويهم كما كان من قبل وتهربهم من المسؤولية.

نتيجة لذلك نجد أنه في هذه الأيام لا تكاد تتكون المجموعة الأسرية إلا من الأسرة الموحـــدة فقط: زوجان وأطفالهما، وتغير مكان الفرد المسن في الأسرة، ويشير كل من «بوم وبوم» إلى أن أوجه الأسرة الحديثة يدل على أنها تتقلص، وأنها تواجه خطر الإختفاء تماما. وهما ينظران إلى أن الأسرة اليوم على أنها:«ليست فقط صغيرة بل إنها ضعيفة نسبيا كذلك».[42]

وقد قام كل من (جولد ستين، وبيل) بدراسة التحضر غير المباشر ووضع المسنين في المجتمع الريفي بالعالم الثالث، وكانت المنطقة الريفية موضع الدراسة هـــي "هيلاميـــو" في نيبـــال، ومجتمعها مجتمع يعيش على الزراعة. فوجد أن تركيب الأسرة الممتدة في "هيلاميو" قد تمزق نظرا إلى هجرة العديد من الشباب إلى الهند حيث تتوافر فرص العمل وتتوافر الأموال، وأن المسنين الذين اضطروا للعيش بمفردهم، لم يكونوا سعداء لذلك التحول، ويقـــول (جولـــد ستين، وبيل): إنهم يشعرون بحرارة التغيرات الحديثة التي سببت هـــذا التحـــول، إلا أنهـــم أنفسهم عاجزون عن تجاهل تعريفهم الحضاري للتبعية أو تعديله حتى يمكنهم التكيف مـــع الوضع الجديد، إن توقعات المسنين وطموحاتهم في "هيلامو" لا تتوافق مع الواقـــع الجديـــد الذي غمروا فيه، وتكون النتيجة هو الوضع الشاذ للمسنين، فهم أصحاء معوقون، قادرون على الإنتاج، مكتفون اقتصاديا، لكنهم محرومون نفسيا وعاطفيا، وهكذا يرون أنفسهم.[43]

وقد أظهرت دراسة قامت بها (ألين م. برودي) وزملاءها —عن تغير أدوار المرأة ومساعدتها للآباء المسنين —وجدت أن الأطفال الكبار لا يعتنون في المجتمعات الحضرية عنايـــة كـــبيرة بآبائهم كما كانوا يعتنون بهم في المجتمعات التقليدية، وتقول : سوف يعاني الآباء المســـنون

من حرمان نسبي إذا ما قورن ذلك بحالاتهم قبل ذلك في الأسرة، فسوف يعيشون في وحدة وليس لهم خيار في ذلك، وسوف يهملون من قبل أحفادهم، وسوف لا يشـعر الأطفـال الكبار بأي إلتزامات خاصة نحو أقربائهم المسنين، بل إنهم في الحقيقة سيرسـلون بهـم إلى المؤسسات إذا كان الآباء لم يعودوا يهتمون بأنفسهم، وحتى إذا كان الآباء المسنون في حالة جيدة، وعلى قدر من النشاط فإن أطفالهم قد لا يشعرون بوجودهم في المترل وسوف تكون استجابة هؤلاء المسنين الإنسحاب الشخصي. ونظرا لأن الآباء المسنين يعرفون أنهـم غـير مرغوب فيهم، فإنهم سوف يترددون في إزعاج أطفالهم، ومن المؤكد أنهم سوف لا يقومون بأية مبادرة فيما يتعلق بالإتصال بهذه الأسرة الوحيدة الباقية للشخص المسـن، وسـيكون الزوج –إن وجد– هو العائلة الوحيدة المتبقية للشخص المسن.[44]

أما محمد عبد المنعم نور، فمن خلال استعراضه لبعض الدراسات المرتبطة بالأسرة في ظـل التحولات والتغيرات الحاصلة في وظائفها، يكشف عن موقفها اتجاه المسنين، ولعـل مـن أبرزها:

1- انتشار النمط النووي للأسرة: فقد كانت الأجواء الأسرية في الأسرة الممتدة قادرة على استيعاب المسنين في إطارها عمّا عجزت عنه الأسرة النووية في المجتمع الحديث التي لا يمتـد نطاقها إلا لحدود الأبناء وإليهم فقط، ويكون من الصعب عليهم إضافة أعضاء جدد كآباء الآباء وأمهاتهم، وهم عادة من المسنين.

2- اختلاف أشكال العلاقات بين الأجيال تبعا لانتشار هذا النمط، حيث أن التواصـل لم يعد ممكنا فيما بينهم، كما كان ذلك ممكنا في النمط الممتد للأسرة.

3- ميل الأبناء للعيش بعيدا عن أهاليهم، وذلك سعيا للاستقلالية، والتمتع بالحرية بعيدا عن تدخل الوالدين.[45]

4- تنامي ظاهرة إلتحاق النساء بالوظائف والأعمال، مما يترك البيوت بدون وجود العنصر النشط في رعاية المسنين أثناء ساعات النهار، فقد كان المسن يعتمد عليهن في أوجه الرعاية بصورة رئيسية.

5- الهجرة الريفية إلى المدن المتمثل بهجرة الشباب، وربما يهاجرون مع أسـرهم، تـاركين المسنين مع ذويهم في القرى، يواجهون صعوبات حياتهم اليومية الخاصة، ومعتذرين في عدم إمكانية توفير إقامة المسنين معهم في المدينة نظرا لضيق مساحة المساكن الحضرية عادة.[46] :

6- عدم دخول المسنين في سياق الحياة الأسرية اليومية، مما يجعل الرجوع إليهم والإتصـــال بهم لا يتم إلا في المناسبات التي يمكن أن تكون سنوية كالأعياد، أو بصورة طارئة كحالات المرض الشديد لدى أحد المسنين.

7- كثرة الأعباء الأسرية اليومية، بحيث لا تدع مجالا لزيارة المسنين في بيوتهم، مـــن قبـــل أبنائهم وأقاربهم الشباب المنهمكين في أعمالهم، ومتابعة أمور أسرهم المباشرة، والتي تشكل إلحاحا يوميا.(47)

8- تزايد الإنفاق الأسري وإعطاءه الأولوية نظرا لتزايد المتطلبات ومحدودية الموارد بالأسرة، مما لا يدع مجالا كبيرا للإنفاق على المسنين من الأهل، بما يهم في تخفيـــف المعانـــاة عنـــهم ويشعرهم باهتمام أبنائهم بهم.

9- تقلص دور المسنين الإستشاري والمعرفي بالنسبة للشباب، في ظل التقدم العلمي والتقني المتميز الذي يقدم المعلومات، ويجيب عن التساؤلات بسرعة فائقة عـــبر أجهـــزة التقنيـــة المتعددة، وهو الأمر الذي قد يسهم في انخفاض مكانة المسنين الإجتماعية، ويقلل من دورهم المرجعي بالنسبة للآخرين.

10- اتساع المساحة النفسية والإجتماعية بين المسنين والأجيال اللاحقة، مما يترتب عليـــه اتجاهات الرفض من قبل الشباب للمسنين، واتجاهات السخط من قبل المسنين على الشباب، لا سيما أن المسنين يبدون اهتمام بالغا وحساسية مفرطة حين يكونون موضع قبول أو رفض من قبل المحيطين بهم.(48)

إلا أن أخطر مسبب لانقطاع المسن كليا عن الحياة الإجتماعية، هو نظرة واتجاهات أفـــراد المجتمع نفسه إلى الإختلاط الإجتماعي والمشاركة الإجتماعية مع الأفراد المســـنين، فنتيجـــة للتغيرات المادية وطغيان المنفعة، فإن الناس يفضلون أن يجتمعوا مع أفراد ممن يتوقع الحصول منهم منفعة في المستقبل، وبما أن أغلب المسنين لا يقعون في هذه الفئة المثمرة، نجد أن الناس تبتعد عن مشاركتهم في الحياة الإجتماعية(49).

ويؤكد السيد فؤاد أن القيم والتقاليد التي تحترم المسن وتعطيه حقه من الإحتـــرام والرفعـــة، وتدعو الناس إلى استشارته والتزود من خبرته، فهي التقاليد التي ترفع المكانـــة الإجتماعيـــة للمسن، وتساعد في توافقه الإجتماعي والنفسي السليم. على العكس من القيم والتقاليد التي لا توفر ذلك، فهي تدعوه إلى إهمال نفسه بعد أن أهمله المجتمع.(50)

كما وضع (برجس-1370هـ/1950م) -الذي يعد أول من قـام بـذلك- العوامـل الإيجابية التي ترتبط بالتوافق الناجح في سنوات العمر الأخيرة، وكان من أهم تلك العوامل، احتفاظ المسن بمكانة إجتماعية مماثلة لتلك التي كان يتمتع بها قبل التقاعد. وأكد أن احتفاظ المسن بدوره الذي كان يؤديه قبل التقاعد -دورا منتجا- أي قيامه بعمل بعـد التقاعـد، يساعد في عدم افتقاده حياة العمل بعد التقاعد، ويعد عاملا رئيسيا في ارتفاع مكانة المسن، وعاملا إيجابيا لتوافقه مع مرحلة الكبر.(51)

كما عدت (هدى قناوي) تغير المكانة الإجتماعية من أهم العوامـل المـؤثرة في التوافـق الإجتماعي للمسنين، فتغير المكانة الإجتماعية لجيل الآباء سنة بعد أخرى، مع تحـولهم إلى أناس ضعفاء، ووجود عادات وتقاليد سيئة، كلها تحد من قدرة المسن على التوافق، وتجعله يزداد اهتمام بمراعاة آراء الناس، ومراعاة القيم والمعايير القائمة، فعندما يرى المسن، أن الناس يرونه عاجزا قليل الحيلة،خائر القوى، فإن ذلك يدعوه إلى أن يهمل نفسه بعد أن أهمله من حوله، على العكس من التقاليد التي تحترم السن وتعطي الشيخ حقه من التقدير، وتحث على استشارته في الملمات، فإنها تساعده على التوافق الإجتماعي الضروري لسعادته.(52)

ويعتبر كما أغا فقدان مكانة العمل مع عدم الإرتباط بعمل جديد يخلق فراغـا كبيـرا في حياة المسن كان يشغله بالعمل، ونظرا إلى قلة التفاعل الإجتماعي يفقـد الفرصـة في الإشتراك في المناشط الإجتماعية التي كان يشترك بها في السابق مما يؤدي إلى تقليل الفـرص الإلتقاء بالأصدقاء والزملاء الذين يشكلون له جزءاً مهما من ماضيه. وأنه كلما تقلصـت "منظومة المكانة" وفقد المسن مكانات وأدوارا كانت تستنفذ طاقاته واهتماماته زاد وقـت الفراغ لديه وهذا يخلق للمسن كيفية استثمار هذا الفراغ، ويشير (جاك لندن 1388هـ-1968م) أنه عند وضع برامج لرعاية كبار السن في المجتمعات الحديثة، فإنه يجـب وضـع المركز الوظيفي في الاعتبار، إذ أن المجتمعات الحديثة تعطي المكانة الإجتماعية بنـاءً علـى المركز الوظيفي، أكثر من إعطائه مكانة اجتماعية، بناءً على حسبه ونسـبه كمـا يحـدث تقليديا، أو بناء على سماته الشخصية، أو الديانة، أو الإتجاه السياسـي، فـالمنطق الخـاص للعلاقات في المجتمع الحديث يتطلب ربط المركز الإجتماعي ببعض الوظـائف الإقتصـادية الخاصة المنبثقة عن تقسيم العمل.(53)

وتشير (هورلك) إلى أن الفرد الذي تعود على دور كان يؤديه لسنوات عديـدة ثم افتقـده فجأة، وأصبح يعاني من بعض الآثار السلبية الناتجة عن هذا التغير السريع في الدور، فإنه قد

يشعر بأنه لا مكانة له، وهو ما أطلقت عليه أزمة الهوية، كما يرى طلعت منصور أن مرحلة التقدم في السن تتأثر بما يتوافر في المجتمع من مكانة للمسنين، فالمجتمع بصفة عامة قد يسمح لهم بمكانة طيبة، وأن تتاح لهم مشاركة اجتماعية وعضوية فعالة في الإنتاج، وتقديم الخدمات للمجتمع داخل مصفوفة من العلاقات المتبادلة مع الآخرين من أبناء المجتمع. وقد يؤدي ذلك إلى شيخوخة ناجحة.(54) وقـد أشـار كـل مـن (كوجيـل وهـولمز) (Cowgill, Holmes,1972/1932) في تفسيرهما لمكانة كبار السن في المجتمعات الصناعية بالمقارنة مع مجتمعات ما قبل التصنيع ما يأتي :

1- كلما زاد عدد كبار السن انخفضت المكانة التي يتمتعون بها.

2- معدل التغير الإجتماعي في المجتمع الحديث أسرع في تغيره من المجتمعات التقليدية.

3- معدل الحراك الجغرافي بين الأفراد في المجتمعات الحديثة أكثر من الناحية الجغرافية ممـن هم في المجتمعات التقليدية.

4- معدل المتعلمين في المجتمعات الحديثة أعلى منه في المجتمعات التقليدية.(55)

كما توصل (بلمور وونتيجون) "Plmore and hittingon" إلى تحديد جوانـب المكانـة الإجتماعية لكبار السن من خلال تقصي جوانب من مكانة كبار السن، وهـي: الجانـب الإقتصادي، الإجتماعي، والصحي، وتوصلا إلى أن مكانة كبار السـن تـدنت في هـذه الجوانب في الفترة ما بين 1960/1940م. وفيما يتعلق بأبعاد التدرج الإجتماعي الثلاثـة وهي: السلطة، الهيبة والملكية، فإن كبار السن في المجتمعات الحديثة فقدوا الكثير من مميزاتها، فمع التصنيع والتحضر والعصرية التي غيرت الكثير من السلوك والإتجاهات فقد كبار السن ميزة التمتع بهذه المقومات الثلاثة، وحلت المكانات المكتسبة مكان المكانات الموروثة عندما أصبح للتعليم أهمية كبيرة في إعداد الشباب للمكانات التي سـوف يحتلونهـا في مرحلـة الرشد.(56)

وتجدر الإشارة إلى أن التغيرات الإجتماعية تؤثر على جميع الأفراد في المجتمع تأثيرات سـلبية وإيجابية، ومع ذلك فكبار السن هم الذين يعانون فيما يبدو أكثر من غيرهم بسـبب هـذه التغيرات التي تتمثل في المدينة والتحضر والتحولات التي تلحق ببنية الأسرة، وأنهم غالبا مـا يهملون كلما كبر سنهم، ورغم أنهم كانوا في وقت ما أعضاء نشيطين في الأسرة فإنهم قـد يعيشون عندما يكبر سنهم حياة الوحدة والهجران القاسية.

وعن تأثير كبير السن بالأنماط الثقافية السائدة في المجتمع نحو الشيخوخة، هناك من أشار إلى أنه ولسوء الحظ، فإن المسنين أنفسهم حملوا الصورة التقليدية عنهم، التي قللت من مكانتهم الإجتماعية في المجتمع الحديث، ويطلقونها على من هم أكبر منهم سنا، ويحاولون التـــهرب منها أو إخفاءها، مما يجعلهم يعانون عند الوصول إليها،[57] وأشاروا إلى أن هناك عوامـــل تدخل في تحديد دخول الإنسان في هذه المرحلة منها:

1- الوعي بالمعايير الإجتماعية: فما يجعل المرء أكثر وعيا بتقدمه في السن، بلـــوغ ســـن التقاعد أو حصوله على الضمان الإجتماعي، أو بلوغه مكانة المواطن الكبير.

2- التفاعل الإجتماعي: حيث يشعر الإنسان ببلوغه مرحلته العمرية، من خلال ما يصدره الآخرين من أفعال وتصرفات، فحين ينهض الجالسون لك أو يفسحون الطريق أمامـــك، أو يقدمونك عليهم، أو تواجه بكلمة نقد لاذعة لتصرف لا يليق بالسن، فهـــذه صـــور مـــن التفاعل الدالة على التقدم في السن.[58]

3- التركيب العمري في المجتمع : فإذ كان متوسط الأعمار في مجتمع ما في ازديـــاد فـــإن الشخص الذي يعد في مرحلة الشيخوخة ربما لا يكون في عمر أكبر مما عليـــه الحـــال في مجتمع متوسط الأعمار فيه أقل.

4- الشعور الذاتي: فاعتقاد الإنسان أنه يستطيع أن يتعلم أو أنه في حاجـــة لأحـــد تعـــد مؤشرات في عدم الشعور بالتقدم في السن وتـــدهور الشـــيخوخة، فهـــؤلاء لا يشـــعرون بالشيخوخة أو التقاعد إلا إذا سقطوا مرضى أو واجهوا مشكلة صعبة في التوافق عند فقدان شريك الحياة.[59]

5- صعوبة التوافق مع الأوضاع والقيم والمواقف المـــتغيرة بفعـــل عمليـــات التحـــديث الحضاري.[60]

وقد أشار (هومانز) إلى تأثير تغيرات العمل وتعارضها مع الأسس التقليدية للمكانة والدور في مجتمع القرية، فقد تبين أن التنظيم الصناعي قد غير أسس المكانة الإجتماعية التقليدية، إذ خضع كبار السن ورؤساء القرى، ممن كانوا يتمتعون بمكانة تقليدية عالية للشباب في هـــذا التنظيم الجديد، وقد انعكس هذا الخضوع على الأجور المنخفضة التي كـــانوا يتقاضـــونها والمراكز المهنية الدنيا التي كانوا يشغلونها في الترتيب الهرمي للمصانع، وقد أحـــدث هـــذا الخضوع آثارا عديدة ليس فقط في تفويض الأبنيـــة التقليديـــة، بـــل في انعـــدام الأمـــن النفسي خاصة لكبار السن ممن كانوا يحتلون مكانة تقليدية، فقد أصبح من المحـــتم علـــيهم

طاعة أوامر أشخاص آخرين يشغلون أدنى السلم الإجتماعي في الترتيب الإجتماعي القديم، كما أصبحت هذه الطاعة أمرا مفروضا ومعيارا للتقييم.(61)

كما توصل محمد دعبس إلى أن المسنين في المجتمعات البدوية ما يزالون يمارسون الكثير مـــن أدوارهم، ويتفاعلون مع جميع الطبقات العمرية، في حدود المضـــامين الثقافيـــة البدويـــة، ويشابههم -إلى حد كبير- بالمسنين في المجتمعات القروية، خاصة الذين يعيشـــون في أســـر ممتدة، ومن يملكون الجاه والثروة، مما جعل نظرة المسن في المجتمع البدوي أكثـــر تفـــاؤلا لا يشوبها الخوف والحذر، خاصة وأنه يشعر باحتلاله مكانة كبيرة بين أفراد المجتمع، وأن دوره يصبح أكثر أهمية كلما تقدم به العمر، على عكس المسنين في المجتمع الحضري الذين يعيشون في عزلة بعد تقلص أدوارهم داخل الأسرة وخارجها.(62)

وعن علاقة تحديد المكانات الإجتماعية والأدوار حسب البناء العمري أو القدرات، يشـــير (هس وماركسون وستي -1409هـــ/1989م)، إلى أن المكانة الإجتماعية للمسنين نتيجة للتحديث وتحول المجتمعات من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات حديثة مركبة، فقد أصـــبحت الشيخوخة كلها مشكلة اجتماعية،والتي لم تكن مشكلة في الماضي.(63)

وعن أسباب إختلاف المكانة الإجتماعية للمسنين بين المجتمعين التقليدي والحديث، يشيرون أيضا إلى أن ذلك ليس نتيجة لاختلاف الطبيعة الإنسانية لأفراد كل من المجتمعين، بـــل إن المكانة العالية لكبار السن في المجتمع التقليدي، ترجع إلى قدراتهم على التحكم في الأشـــياء ذات القيمة لأبنائهم ولمجتمعهم ككل متكامل، وهي القدرة الإقتصادية، ولاء العائلة والخبرة أو الحكمة، وهذه هي بعينها التي افتقدها كبار السن خلال عمليات التحديث والتطور، حتى أصبح أبناء هذه المجتمعات يشككون في قدرة كبار السن ويترلونهم أدنى مكانة.(64)

وهذا هو ما يجعل من هذه الفئة العمرية —في نظر البعض- معوقا لبرامج التغير التي من شأنها تهديد سلطاتهم التقليدية، ويمكننا أن نفسر في ضوء ذلك ما يحدث داخل المجتمعات المتحولة إنمائيا من صراعات بين القديم والجديد، أو ما يطلق عليه صراع الأجيال داخـــل الأســـرة وداخل تنظيمات العمل وداخل تنظيمات المجتمع بوجه عام، مما أسهم في تـــدهور المكانـــة الإجتماعية للمسنين في هذه المجتمعات التي تقوم على تقديس العمل، الإنجاز، القوة، الشباب وفقدان العديد من الأدوار الإجتماعية سواءً داخل الأسرة أو في المجتمع عامة، وخير مثـــال على ذلك ما فعلت ثورة التحضر والتصنيع في تغيير معالم المجتمع الجزائري حيث أحـــدثت نقلة فيه تغيرت نتيجتها معالمه الريفية القديمة وتكونت له معالم جديدة مدنية.

وإن كان المجتمع الجزائري الريفي مواكبا مع نمط الحياة الأسرية الواسعة النطاق ويأخذ بنظام الأسرة الكبيرة التي تتقارب فيها الأواصر وتشتد فيها العلاقات وتظم في ربوعها جميع الباقين على قيد الحياة من الأمهات والآباء والأجداد والجدات والعمات والأعمام، ويأخذ بـــرأي كبار السن في كل الأمور التي تشغل الحياة العامة في المجتمع داخل المـــترل أو خارجـــه، أو داخل الدائرة القرابية أو خارجها أو على صعيد المجتمع ككل، فإنه في المقابل أهم ما يميـــز معالم المجتمع الحضري هو حجم الأسرة الذي انكمش وإنجاز الكثير من المهام خارج نطاقها واتجاه أعضاءها نحو ثقافة تحديد المراكز والأوضاع داخل الأسرة على أســـاس التحصـــيل والإنجاز أكثر مما تتحدد على أساس السن، مما أدى إلى تشتت مشاعر أعضـــاءها وتفكـــك وخلق مشكلة اتجاه كبار السن من أعضاءها.

وخير دليل على تفكك أواصر الأسرة الجزائرية هو انتشار ظاهرة دخيلة على مجتمعنا وهـــي ظاهرة انتشار دور إيواء العجزة والمسنين، وأصبح كل ما سمعناه عن تقاليد الغرب مألوفا في مجتمعنا لدرجة أن الإهتمام بات الآن متزايد في زيادة مثل هذه المؤسسات، إذ نجد 28 دار موزعة على 23 ولاية و11 هم في طريق الإنجاز(*).

وفي دراسة أنجزتها في مركزين لرعاية العجزة والمسنين على مستوى الجزائر العاصمة للتعرف على أسباب تواجد المسنين في مثل هذه المؤسسات أشارت البيانات الإحصائية أنه من بـــين 81 مسن، 71,60% منهم التحقوا بهذه المراكز بمحض إرادتهم وصـــرحوا أن حيـــاتهم الأسرية تحولت إلى جحيم من ذل وإحساس متواصل بأنهم عبئ ثقيل على غيرهم ففضـــلوا وضع حد لمعاناتهم بالتحاقهم بأنفسهم بمركز العجزة وتفاديا للتسكع في الشارع.

كما تبين كذلك أن 80,25% من المبحوثين صرحوا أنهم منذ تواجدهم بالمركز لم يزرهم يوما أحد أقاربهم.

ومثل هذه المعطيات تؤكد إتساع الشقة بين جيل الآباء وجيل الأبناء بحيث نجد أن الـــتغير الإجتماعي أحدث تغيرات عميقة على جميع الأصعدة وبالأخص في أنساق القيم، فانتمـــاء جيل الشباب الجزائري وغالبيته العظمى من جيل الكبار لمرحلتين تاريخيتين مختلفتين من شأنه التسبب في وجود عدد من الفروق بين ثقافة جيل الأبناء والثقافة التقليدية لجيل الآباء، فنجد أن السياق الإجتماعي لكل جيل مختلف عن الجيل الآخر، إذ أن لكل فتـــرة أبعـــاد بنائيـــة

(*) معلومات أخذت من وزارة التشغيل والتضامن الوطني سنة 2007.

ووظيفية مغايرة لما تضمنته حركة انتقال المجتمع الجزائري مثلا ما بين فترة الإستعمار وفتـــرة ما بعد الإستقلال.

فهناك فرق ما بين الثقافة المناهضة لآبائنا لسياسة المستعمر وبين ثقافة الجيل الـــراهن الـــذي يخوض نظام العولمة والحداثة والتكنولوجيا.

فقيم المبادرة الفردية تدفع بالأبناء إلى البحث عن فرص أكثر رحابة واتســـاع لاحتمـــالات التقدم المفعمة بمتغيرات تنافسية بحتة، فهم أكثر اهتماما بالمستقبـــل، بينما يبقى الكبـــار في نظرهم أسرى تصور ووعي قديم لأن أمجادهم تنتمي إلى الماضي.

إن الشباب نشأ في سياق ثقافي عالمي مكنته وسائل الإتصال الحديثة من الإنفتاح على العالم، فالثقافات والحضارات التي كانت مجرد أفكار وتصورات في عقول جيل الكبار عندما كانوا شبابا أصبحت معروفة اليوم لجيل الشباب يتحكمون فيها ويتفاعلون معها، بينما تمركـــزت ثقافة الآباء حول المنزل والأسرة والمجتمع المحلي الضيق المحدود، لذا نجد اليوم أغلب الشباب يقفون موقفا عدائيا من المسنين لأنهم يشعرون أنهم عالة عليهم ولأنهم في حاجة إلى رعايـــة ومساعدة صحية مستمرة وأن كل مساعدة يقدمونها لهم إنما هي مضيعة للأمـــوال وكـــان الأجدر استثمارها فيما يعود بالفائدة لأن الأجيال الحديثة أخذت بالقيم الماديـــة المتعلقـــة بالفائدة والضرر، فالأشياء التي لا تتأكد فائدتها يجب الإبتعاد عنها.

خاتمـــــة :

مما سبق ذكره لا يسعنا إلا القول أن المسؤولية الملقاة على عاتق الأسرة الغربية والجزائريـــة بالتحديد في ظل التغيرات العالمية المعاصرة وفي ظل العولمة تحديدا أصبحت مسؤولية مضاعفة فهي مطالبة بتجديد دورها والتكيف مع هذه التغيرات باعتبارها مسؤولة عن صياغة إنسان المستقبل ومجتمع الغد.

والأمل مازال يحدونا في أن تقوم الأسرة بدورها في المحافظة على القيم العربية الأصـــيلة وأن تنمي في الأبناء الولاء لآبائهم، وثبت في نفوسهم العادات والتقاليد المحمودة ســـيما وأنهـــا الأكثر تأثيرا في عملية التنشئة الإجتماعية للأفراد حيث يبدأ دورها في التنشئة مبكرا، فهـــي إن قامت بهذا الدور فستكون بمثابة الصخرة التي ستتحطم عليهـــا كـــل المحـــاولات الـــتي تستهدف وجودنا، قيمنا وثقافتنا.

وتبقى الأسرة خير ضمان لسعادة ورفاهية المسنين النفسية والإجتماعية، فعليهـــا بمواصـــلة الوفاء بدورها التقليدي في الحفاظ على كرامة ومكانة المسنين لأن قضية المسنين ليست قضية

المسن وحده وإنما هي قضية المجتمع، ولأن الإهتمام بكبار السن يعتبر من الأهمية لدرجة أنه يتخذ أحيانا معيارا لتقدم المجتمع أو تأخره، ولأن رقي المجتمع يحدد نوع معاملة كبار السن، فإنه من الضروري إعادة النظر في أوضاع المسنين من أبناء المجتمع في ضوء الحقائق الإحصائية التي تدل على زيادة كبار السن بحكم طول عمر الإنسان كلما تقدمنا في مضمار الحضـــارة والرقي، وإنه من الضروري كذلك إعطاءها لكبار السن من واجب الحب والعطف والتقدير والتوفير والإحترام والرعاية.

قائمة المراجـــع :

1- البهي فؤاد، علم النفس الإجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985،ص.132

2- ماجد زيود، الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق، عمان، 2006، ص.11

3- الجابري محمد عابد، العولمة والهوية الثقافية، في كتاب "العرب والعولمة"، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998، ص.304

4- العمر معن، قضايا اجتماعية معاصرة، ط1، دار الكتاب الجامعي، العين الإمارات العربية المتحـــدة، 2001، ص.81

5- حجازي مصطفة،علم النفس والعولمة، رؤى مستقبلية في التربية والتنمية، ط1، شركة المطبوعـــات للتوزيـــع والنشر، بيروت، 2001، ص.110

6- السرحان محمود، الصراع القيمي لدى الشباب، دار المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 1998، ص.34

7- محمد علي محمد، الشباب والتغير الإجتماعي، ط2، دار النهضة العربية، بيروت 1985، ص.139

8- ماجد زيود، مرجع سبق ذكره، ص.15

9- زايد أحمد، عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية، مجلة عالم الفكر، العدد1، المجلد 32، الكويت، 2003، ص.7

10- عايش حسني، الحداثة وما بعد الحداثة وانعكاساتها على كل من المجتمع.والأسرة والمدرسة، مجلة دراســـات عربية، العدد4/3، بيروت، 1997، ص.76

11- بلعزيز عبد الإله، العولمة والهوية الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1999، ص.313

12- محمد يسري دعبس، أوضاع المسنين في الثقافات المختلفة، دراسة أنثروبولوجية مقارنـــة، دار المطبوعـــات الجديدة، القاهرة، 1991، ص.21

13- السيد فؤاد البهي، الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة، دار الفكر العربي، القـــاهرة، 1975، ص.462

14- محمد حمدي عبد الغني، تصنيف القضايا في الأنثروبولوجيا نحو فهم الآثار الإجتماعية للتقاعد مـــن منظـــور الأنثروبولوجيا الإجتماعية، دار نور للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص.292

15- نفس المرجع، ص.292

16- نفس المرجع، ص.286

17- نفس المرجع، ص.286،287

18- نفس المرجع، ص.292

19- نفس المرجع، ص.118

20- نفس المرجع، ص.118

21- السيد فؤاد البهي، مرجع سبق ذكره، ص.462

22-علاء الدين البياتي، البناء الإجتماعي والتغير في المجتمع الريفي، دراسة أنثروبولوجية مقارنة، دار المطبوعـات الحديثة، القاهرة، 1991، ص.21

23- نفس المرجع، ص.30

24- نفس المرجع، ص.31

25- محمد عبده محجوب، أنثروبولوجيا المجتمعات البدوية، الهيئة المصرية العامـة للكتاب، القاهرة، 1988، ص.190

26- نفس المرجع، ص.191

27- نفس المرجع، ص.203

28- يوسف ميخائيل أسعد، رعاية الشيخوخة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000، ص.99

29- سيد سلامة إبراهيم، رعاية المسنين، الجزء الثاني، المكتب العالمي للكمبيوتر للنشر والتوزيـع، الإسـكندرية، 1997، ص.54

30- محمد يسري دعبس، مرجع سبق ذكره، ص.46،47

31- نفس المرجع، ص.47

32- سيد سلامة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص.54

33- Boutefnouchet MOSTAPHA, Famille Algérienne évolution et caractéristiques, SNED, Alger, 1982,p33.

34- فتوح مدحت محمد، تنظيم مجتمع المسنين، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة 1992، ص.62

35- نفس المرجع، ص.62

36- محمد يسري دعبس، مرجع سبق ذكره، ص.49

37- نفس المرجع، ص49

38- محمد سيد فهمي، نورهان منير حسن فهمي، الرعاية الإجتماعية للمسنين، المكتـب الجـامعي الحـديث، الإسكندرية، 2000، ص.77

39- نفس المرجع، ص.77

40- نفس المرجع، .77

41- نفس المرجع، ص.78

42- محمد عبده محجوب، الأنثروبولوجيا ومشكلات التحضر، دراسة حفلية في المجتمع المصري، الكتاب الثـاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1981، ص.119

43- نفس المرجع، ص.120

44- نفس المرجع، ص.122

45- محمد عبد المنعم نور، التقدم في السن، الشيخوخة من منظور إجتماعي، ط1، دار القلم، الكويت، 1990، ص.61

46- نفس المرجع، ص.62

47- نفس المرجع، ص.62

48- نفس المرجع، ص.63

49- محمد عبده محجوب، مرجع سبق ذكره، ص.126

50- السيد فؤاد البهي، مرجع سبق ذكره، ص.422

51- مصطفى فهمي، التكيف النفسي، مكتبة مصر، القاهرة، 1987، ص.296

52- قناوي هدى محمد، سيكولوجية المسنين، مركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، 1990، ص.85

53- أغا كمال الدين المعطي، مشكلات التقدم في السن، دراسة اجتماعية نفسية، دار القلم، الكويت، 1984، ص.171

54- منصور طلعت، دراسة في الإتجاهات النفسية نحو المسنين، مجلة العلوم الإجتماعية، المجلد15، العدد الأول القاهرة، 1987، ص.52

55-عبد العزيز الغريب، المكانة الإجتماعية للمسنين في ضوء التغيرات الحضرية، سلسلة الرسائل الجامعية، الرياض، 2005، ص.134

56- نفس المرجع، ص.135

57- أمال صادق، فؤاد أبو الحطب، نمو الإنسان من مرحلة الجنين إلى مرحلة المسنين، المكتبة الأنجلـو-مصـرية، القاهرة، 1990، ص.179

58- نفس المرجع، ص.180

59- نفس المرجع، ص.180

60- نفس المرجع، ص180

61- محمد عبده محجوب، مرجع سبق بسكره، ص.115

62- محمد يسري دعبس، مرجع سبق ذكره، ص.43

63- محمد عبده محجوب، مرجع سبق ذكره، ص.117

64- نفس المرجع، ص117.

دور وسائل الإعلام في تشكيل القيم التربوية داخل الأسرة الجزائرية

- دراسة ميدانية لتأثير الإشهار التلفزيوني على القيم -

الأستـــاذة: سطوطاح سميرة
قسم علوم الإعلام والاتصال
جامعـــة عنابة- الجزائـــر

الإشكاليـــــــــة :

إن اعتبار وسائل الإعلام مكونا من مكونات حياتنا المعاصرة جعل من محتوياتها يشكل أحد المحركات الأساسية في عملية إنتاج القيم حيث تحدث الباحث الأمريكي Melvin Defleur عن النظام الاجتماعي الذي تنتجه وسائل الإعلام في أطروحته حول : "نظريات وسائل الإعلام" وهو ما يعني أن هذه الوسائل ومضامينها قد اندمجت في المجتمعات المعاصرة وفي كل مكوناتها وعلى رأسها الأسرة، النواة الأساسية التي تحتضن وتتفاعل مع هذه الوسائل، لدرجة لم نعد نستطيع اكتشاف هل أن قيم وسائل الإعلام هي التي تصنع قيمنا أم العكس وهو الصحيح، بالأخص وأن التربية تقوم أساسا على مجموعة من المرتكزات تأتي القيم على رأسها، وأن هذه القيم موجهة أساسا إلى الأطفال، إلا أن مسارات إنتاج وتوزيع القيم لم تعد تتحكم فيها الأسرة بل أن المضامين الإعلامية وخاصة الرسائل الإشهارية أصبحت تقدم قيما موازية وإن لم نقل معارضة لتلك التي تقدمها الأسرة. فالعديد من الدراسات الغربية أثبتت أن للإشهار أثرا كبيرا حتى على تحديد أدوار ووظائف أفراد الأسرة لدرجة جعلت من «Gilles Brongeres» يرى: "أن الطفل أصبح اليوم نواة للأسرة ومشاركا أساسيا في اتخاذ قرارات الشراء والإنفاق فيها حيث لم يعد الآباء يأمرون الأطفال بل أصبحوا يتفاوضون معهم" وهو تحول عميق وجذري لمفهوم الأسرة تساهم وسائل الإعلام بقوة فيه.

إذ نجد أن الإشهار يلعب دورا كبيرا في تغيير العادات أكثر من خلق الرغبات، وعلى الرغم من أن البداية تكون دائما بخلق التغيرات في السلوك، الملبس، التذوق وعادات الطعام وما إلى

ذلك إلا أنها تتحول سريعا لتؤثر في سلوكيات أساسية مثل هيكل السلطة في الأسرة، دور الأطفال كمستهلكين أساسين في المجتمع، ونماذج الأخلاقيات والقيم المختلفة للانجاز في المجتمع، فالاستهلاك ينطلق من فكرة التغير الاجتماعي وتحول الفرد نحو الاستهلاك "[1] فظاهره يتجه نحو تسويق المنتوجات وباطنه يرتكز على تغيير هائل في القيم والأخلاق حيث يستخدم الإشهار القيم كمثيرات اشهارية يتم من خلالها التأثير على المستهلك. ومن هذه القيم نجد: الفردية، المرح وروح الشباب، الانطلاقة والتحرر، القيم الاستهلاكية، سهولة الحياة، فالإشهار يعرض مشاكل الحياة والسعادة والشقاء. والحياة المريحة ويقدم الحل في إجابة بسيطة عن طريق استهلاك منتجات معينة، حيث لا يشتري المستهلك المنتج موضوع الإشهار ولكن يشتري صورة ذهنية تعطي الإحساس بقيمة هذا المنتوج الأساسية،تغطية السعادة بدلا من الشقاء والنجاح بدلا من الفشل والحياة بدلا من الموت والتميز وتحقيق الذات "[2]... وفي هذا الصدد يقول ماركوس في كتابه التحليل الآتي للاستهلاك:"إن المستهلكون يرون أنفسهم في السلع التي يستعملونها، حيث يجدون روحهم في سياراتهم ،وفي حجم وشكل منازلهم وفي الأجهزة التي يستعملونها، فالميكانيزمات التي تربط الفرد بمجتمع قد تغيرت"[3] فلم يعد الأفراد داخل المجتمع يعطون مكانة للصدق والأمانة والصبر فالإنسان الناجح اليوم يقيم على أساس ماذا يمتلك؟ وهذه الفكرة أكدها برمان ماركوس من خلال الدراسات التي قام بها حيث توصل إلى أن حياة الأفراد تتميز اليوم بالامتلاك كما إن بعض الممتلكات لها معان قوية ورمزية "[4] كما انه يطرح فكرة أن العائلة والدين والتعليم كمؤسسات أضحت أكثر ضعفا في تربية الأجيال الأخيرة، حيث أصبح العالم أكثر تعقيدان وفي غياب السلطات التقليدية أصبح الإشهار نوعا من المرشد الاجتماعي الذي يعطينا أفكارا في الأسلوب والأخلاقيات والسلوك"[5].

فإذا كان الطفل في العهود الماضية يتلقى معلوماته من عناصر معروفة ومحددة يمكن حصرها في الأشخاص الأكثر قربا غليه وينتمون على محيطه الأسري والعائلي فقد أصبح يتعرض لتنشئة واسعة النطاق.

كما بدأ طفل اليوم يفقد الكثير الضروري لتكوين الرؤية السليمة لكل ما يحيط الأمر به من مواقف وقيم واتجاهات ومعايير معقدة وغريبة بل ومتناقضة أحيانا. الأمر الذي جعله يفتقر إلى إمكانات احتواء عناصر التوافق الاجتماعي المطلوب ن كما بدا الآباء والأمهات يستصرخون ضمير العلماء والمصلحين ورجال الدين والمختصين في شؤون التربية لمساعدتهم على مواجهة آثار خيبتهم مما يعانيه أبناءهم من قلق وضياع ورفض وتمرد على القيم"[6].

عن صرخة الآباء اتجاه ما آلت إليه أوضاع أبنائهم هي الحقيقة تأكيد على أن وسائل الإعلام اقتطعت من هذه المؤسسات (الأسرة، المدرسة) جزءا كبيرا من الوظيفة التقليدية للأسرة، فوسائل الإعلام لاسيما في شكلها السمعي البصري باتت هي التي تشكل اليوم بيئة الطفل الفعلية صحيح أنها بيئة مصنوعة ومكيفة، ولكنها بالتحديد تعتبر أشد تأثيرا في شعور ولا شعور الطفل معا من البيئة الطبيعية، وأقدر منها على تشكيل ذهنية وشخصية وصياغة إدارته وتوجيهها"[7] من خلال ما تقدمه من نماذج يقتدي بها فلم يعد الأب أو الأم وهو القدوى بل البطل الرياضي، المغني المشهور البطل الخيالي....كما أن مضامين وسائل الإعلام خاصة الإشهار تسعى إلى تحقيق علاقة مع الطفل تبني بطريقة يدركها الطفل على أنها حية ومفعمة بالحياة ولهذا فأغلب هذه المضامين تقدم القيم كمحفزات تحاول من خلالها أن تضع الطفل في حالة فعل، قراءة، اكتشاف، تغير (زوايا التصوير، تغير المشاهد) إجابة عن أسئلة أو تظهره بأنه ذكي أو ماكر وكلها مواقف أساسها الحركة وتنشيط خيال وفضول الطفل ولهذا فهي تشعره بكثير من المتعة" وبذلك يسهل على الطفل تقبلها وترجمتها في سلوكات بشكل سريع وأكثر مرحا من تلك التي تقدمها المدرسة أو الأسرة"[8]. فمثلا: قيمة الفردية التي تقدمها أغلب الإشهارات المستوردة، تعرض من خلال التركيز على فرد واحد وتميزه عن أقرانه أو عن أقرانه أو عن المجموعة ككل. مثال ذلك إظهار خلفية من الجمهور المنبهر بتميز الشخص- مع التركيز على الشخص — من بينهم جميعا أو إظهار الأفراد في مشاهد غير مرتبطة ببعضها أو إظهارهم في أوضاع تختلف عن وضع العائلة. ويساعد وجود مثل هذه القيمة في الإشهار على تقبل فكرة الإنسان الوحيد الذي يستطيع العيش مستقلا بنفسه

ولا يهتم بوجود عائلة أو أصدقاء من حوله لكن مثل هذه القيمة لا تتماشى مع قيم مجتمعنا وديننا. ولهذا فقد حاولنا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما علاقة مضامين وسائل الإعلام وخاصة الإشهار في تحديد القيم التربوية في الأسرة الجزائرية ؟

I. تقلص دور الأسرة وبروز وسائط تربوية جديدة :

إن التغيرات التي تعيشها الأسرة ضمن معطيات محيطها على أساس أنها تؤثر وتتأثر "وعلى اعتبار أيضا أن الأسرة تتكون في المجتمع تحت ظروف اجتماعية واقتصادية معينة، وتتبدل بتبديل الأوضاع السائدة في المجتمع، مما يدفعنا إلى القول أن خصائص الأسرة في الوقت الحاضر مرتبطة بأوضاع اجتماعية اقتصادية معينة تتبدل بتبديل هذه الأوضاع، كما أنه من الصعب فهم الأسرة خارج هذا النطاق"، ما جعل العديد من الباحثين والمهنيين بشؤون التربية الأسرية يوجهون الاهتمام ويسلطون الضوء على محور آخر ضمن الوظائف الأسرية وهو المتعلق بوظيفة التنشئة والتربية حيث يؤكد عبد الرحمن الغريب (باحث في مجال الطفولة) على فكرة تقلص دور الأسرة وبروز وسائط تربوية جديدة قائلا: "بأن تربية الطفل وتنشئته على قيم مجتمعة كانت تتم من خلال الأسرة باعتبارها قناة حضارية واضحة ترسم معالم حياة الطفل المستقبلية، وذلك بشكل متناسق مع الأعراف والمعايير الأخلاقية والدينية والاجتماعية والممارسات السلوكية التي كان الطفل يجد سهولة في استيعاب مضامينها ورموزها وتمثلها بدون عناء كبير، أما اليوم فإن الأطفال يواجهون عدة قنوات تنشئية، يصارعون من خلالها مجموعة متفرقة من التحديات الثقافية المعقدة والتي تعكس واقع مجتمعاتهم المعاصرة من جراء الكم الهائل من الوسائط الاتصالية والإعلامية التي أصبحت تحل محل الخلايا التقليدية في توجيههم، فطفل اليوم بدأ يفقد الكثير من الضروريات لتكوين الرؤية السليمة لكل ما يحيط به من مواقف وقيم واتجاهات ومعايير معقدة وغريبة بل ومتناقضة أحيانا، الأمر الذي جعله يفتقر إلى إمكانيات احتواء عناصر التوافق الاجتماعي المطلوب وهذه المميزات هي سمة عالمية"[9].

وتحت تأثير الكثير من العوامل والمعطيات التي أفرزتها الثورة التكنولوجية والإنفتاح الاقتصادي على ألأسواق وفي مختلف المجالات وكذا التوجه العالمي الذي أصبح ميزة هذه التغيرات جعل من لأسرة العربية تعرف هي الأخرى تغيرات على مستواها البنائي والوظيفي بانتقالها من النمط الموسع (العائلة) إلى النمط النووي (الأسرة الصغيرة) ورغم التوجه الواضح نحو النمط النووي إلا أن المجتمع العربي يعرف تواجدا لكلا النمطين معا وحتى في الأسرة النووية فعلاقات القرابة والدم لازالت لها تأثيراتها داخل هذا النمط مما يجعلنا ندرك أن الأسرة العربية هي جزء من العالم وليست بمعزل عما يحدث من تغييرات وفي هذا الصدد يبين "علي زيعور" في تحليله للذات العربية أن التغير لم يشمل الشكل البنائي للأسرة العربية فقط بل تعداها للوظائف ونظم العلاقات فيما سماه بـــ "تمزق النسيج العاطفي للعائلة": مشيرا إلى أن تماسك السلطة العائلية أخذ في التقهقر في مختلف الشرائح الاجتماعية، وأنه مع بروز مضامين إعلامية مختلفة خاصة الإشهارية منها، والتي تحمل معها رياح الديمقراطية والحرية الفردية والحضارة العالمية، برزت شخصية كل فرد في العائلة : (فحتى الطفل أصبح اليوم يتحدث عن منتوجاته الخاصة)، ورافق ذلك رغبة عند كل فرد لأن يحيا وينفق ويستهلك، ويبتهج، ويتميز، ...ويضيف بأن، الميل إلى الإنطلاق إلى الخارج (خارج الأسرة)، وإلى إشباع ما يمكن من الشهوات خلق تواترا في الإتزان التقليدي بين الإنسان وأسرته"، [10] ويرى زيعور أيضا "أن هذا التغيير في العلاقات بين أفراد الأسرة العربية يتجلى على الخصوص فيما أسماه بـــ"الأسرة المهجنة" أي الناتجة عن التأثير الغربي في المجتمع التقليدي". [11]

وإذا كنا نتفق مع "علي زيعور" في تفسيره للتغيير الذي أخذ يطرأ على الأسرة في المجتمعات العربية، إلا أن هذا التغيير الذي تحدث عنه يظل محدودا ويختلف من مجتمع عربي لآخر، بل يختلف من منطقة لأخرى داخل المجتمع الواحد، فهناك بعض الأنماط التقليدية في السلوك والتفكير ما تزال قائمة حتى في "الأسر المهجنة" –على حد تعبير علي زيعور– رغم ما عرفته هذه الأسر من تأثر بالمجتمعات الغربية.

إن علاقة الآباء بالأبناء في ضوء المتغيرات والرهانات الجديدة التي تحملها التكنولوجيات الحديثة هي في الحقيقة مرتبطة بطبيعة المنهج الذي تعتمده هذه الوسائط في التربية وما يقابلها لدى الأسرة.فوسائل الإعلام لا سيما في شكلها السمعي البصري وعلى رأسها التلفزيون تعتمد في تنشئتها للصغار على: [12]

1) الإثارة.
2) المتعة.
3) السهولة في الوصول للهدف.
4) التسلية والاستحواذية.
5) الصورة الصوت واللون والحركة.
6) تقديم النماذج المؤثرة حقيقية أو خيالية.
7) تقديم مواقف مركبة ممزوجة بالخيال كنماذج للحياة.

أما ألأسرة فتعتمد على:

1) أنماط تستلهم أساسياتها من الدين، العرف، التقاليد.
2) الجدية والصرامة.
3) تقديم نماذج واقعية.
4) تقديم مواقف مرتبطة بالواقع وما يحمله من صعوبات.

"وعلى العموم فثمة تغييرا في وظيفة الأسرة التي تعتمد في تربيتها على الجدية والصرامة إلى حد التسلط والعقاب في سبيل النمذجة الاجتماعية في الوقت الذي تعتمد فيه وسائل الإعلام والاتصال (خاصة التلفزة) على الترفيه في كل شيء، وتمرير المعلومات من خلال الخيال الجامح والهروب من الواقع الشيء الذي لا يتماشى مع جدية التنشئة في الأســـرة". [13] وفي هذا الصدد يقول "هاياكا" و"Hayaka.w": إن وظيفة التربية تقوم أساسا على شحن الذهن وترقية العقل، ولكن التلفزيون يطمس كل ذلك وينمو بالطفل نمو الإنفعال واتخاذ القرارات الغير عقلانية على نحو ما يرد في البرامج". [14]

وبالمقابل أيضا نجد أن الأطفال يصدقون التلفزيون ويجعلونه يحتل الصدارة في مصادر المعلومات التي يثقون فيها وهذا ما أكدته عدة دراسات منها دراسة هالوران جيس "Halorin. J" التي بين من خلالها أن 97% من أطفال العينة التي أجري عليها البحث أعلنوا ثقتهم في التلفزيون كمصدر إعلامي أكثر من ثقتهم بأي مصدر آخر".[15] لكن يبقى للإختلاف في طبيعة المجتمع ومدى تماسك أعضائه ولتقاليد والمعتقد الديني الذي يؤمن به دورا في تحديد قوة مثل هذه النتائج إلا أن هذا الوضع دفع ببعض الآباء إلى محاولة الظهور بأنهم "آباء عصريون"، ويتخلون عن بعض سلطاتهم، ويبدون تسامحا واضحا إزاء سلوك أبنائهم ويصل هذا التسامح أحيانا إلى درجة السكوت عن بعض السلوكات التي يرتكبها الأبناء، والتي تعتبر خروجا عن أعراف وتقاليد كان الآباء حريصين على التمسك بها، ويحاول الآباء في علاقاتهم بأبنائهم مدارسة ما سمته ميلاني كلاين "Mélani klein" بـ التماهي الإسقاطي "Projective Identification" الذي من خلاله يحاولون التخلص من كل ما هو ممنوع ومكروه في داخلهم بإسقاطه على أطفالهم، وبذلك يشعر الآباء أنهم حققوا نصرا ولو بأثر رجعي، بسماحهم لأطفالهم أن يعبروا عما لم يكن بإمكانهم التعبير عنه عندما كانوا أطفالا مراهقين".[16]

حيث تجد الأسرة نفسها وجها لوجه أمام صراع حاد بين تنشئتين: تقليدية (في أحضان الأسرة والمدرسة) وتواصللية (من خلال التلفزيون، السينما، الفيديو، الأنترنات، ...) أي أن الأمر يتحول في نهاية المطاف إلى تواجد اختيارين تربويين: اختيار دمجي، واختيار تحرري لا يسمح بهما الواقع التربوي الذي يسود الواقع الدمجي، والخطورة لا تكمن في توظيف وسائل الإعلام في العملية التربوية التعليمية بل الخطورة في ذلك الاتصال المباشر بين الطفل والبرامج العامة من خلال المؤسسات والشبكات الوطنية والدولية ذات المضامين والرسائل المتعددة الثقافات والتوجهات".[17]

إلا أن Bourdieu يؤكد على أهمية الأسرة في عملية التفاعل مع مضامين التلفزة فيرى أن: الفرد (طفلا أو مراهقا) الذي يتعرض لمضامين التكنولوجيات (خاصة التلفزيون)، لا يدور في فراغ، فهو ينتمي إلى بيئة اجتماعية كون من خلالها آراء معينة وأفكارا محددة وتقاليدا

وقيما ومعايير، وهو حين يتعرض إلى مضمون التلفزيون لا يتخلى عن هذه الخلفية وهو يبحث دائما عما هو قريب من بيئته الخاصة.

لذا فإن عملية الاتصال لا تسير من جهة واحدة أي من جهة ما تعرضه الوسيلة إلى الفرد فقط، ولكنها عملية تفاعل بين الفرد وخلفيته، ومضمون الوسيلة.[18]

فمرجعية الأسرة ونوعية التنشئة بها، تلعب دورا أساسيا في بلوغ الخطاب التلفزيوني إلى مرماه، إذ أن التنشئة الأسرية ثلاثة مستويات:

- التنشئة الرئيسية الأساس وهذه تقوم بها الأسرة.
- التنشئة الاجتماعية الثانية وإعادة التنشئة وتقوم بها المدرسة.
- التنشئة الاجتماعية الموازية، وهذه تقوم بها أجهزة الإعلام والتوجيه.

وقد تكون إحدى هذه التنشئات أقوى وأكثر من الأخرى، وقد تقصر هذه فيظهر الخلل في النتيجة، وتكاد تجمع أغلب الدراسات على أن التأثير التلفزي لا يمكن أن يكون مؤثرا بشكل منفرد ومن دون وجود شروط أسرية مسبقة تساهم في تأسيس استعدادات أولية لتقبل هذا التأثير".[19]

فالتنشئة لأسرية تقوم على أساس أنماط التربية التي تتبناها كل أسرة فمثلا:

فالقدوة الصالحة داخل الأسرة بإمكانها أن تعطي سندا صحيحا لتكوين سلوكات إيجابية اتجاه المجتمع وما يتوقعه الأطفال، فملاحظة الطفل لسلوك أبوية أكثر تأثيرا من مجرد إعلام أبوية له بالسلوك الملائم، فعندما يستمع إلى أبويه وهما يوجهانه، فهو يتعلم فقط: ما الذي يريدانه منه، أما من خلال ملاحظة سلوكهم فهو يتعلم كيف يصدر السلوك".[20]

فإذا كانت البيئة الأسرية تعيش في حالة فقر مادي أو ثقافي أو صراعات، وسوء تربية فإن ذلك لن يعطي للطفل إلا نماذج سيئة، تكون بحكم وضعها المزري ناقمة على المجتمع، ولا تولي كبير الاهتمام للحاجات النفسية والاجتماعية للطفل، مما يعرض هذا الأخير إلى البحث عن نماذج أكثر "إشباعا" وتعويضا في بيئات أخرى أكثر استيلابا وتوهيما، غالبا ما تكون القيم المستقاة منها مضادة للأسرة".[21]

ولقد أورد أحمد ظافر محسن بعضا من أهم أساليب التنشئة الخاطئة، التي تسمح للتلفزيون أو أي وسيلة أخرى باحتلال مناطق الضعف هاته، والفراغات التي تتبادلها، مما يزيد من تأزم وضع الأبناء ويؤدي بهم إلى تبني سلوكات رافضة لقيم مجتمعهم واستبدالها بقيم أخرى يرون فيها المثل وغالبا ما تكون وسائل الإعلام.

ونورد هذه الأساليب كالتالي: (22)

- إحساس الطفل بالرفض من قبل والديه.
- الحماية الزائدة للأطفال.
- الضبط وإرساء القواعد الشديدة المقيدة للسلوك.
- غياب الحوار.
- الإفراط في التدليل.
- توقعات الآباء أو المطالب غير الواقعية.
- العقاب الصارم كوسيلة وحيدة لتهذيب السلوك وتعويد الطفل على الطاعة والانضباط.
- تفضيل الأسرة لأحد الأبناء.
- القدوة غير البناءة".

إن مثل هذه الأخطاء في الأساليب التربوية في مراحل أساسية من عمر الطفل، تجعله في وضعية مضطربة، حيث يفقد الدفء والحنان والرعاية وإشباع الحاجات النفسية والعاطفية، والتوجيه والقدوة الحسنة، وهو ما يجعله أيضا دون مرجعية سليمة وصحيحة تسمح له بمواجهة كل التيارات والإغراءات الاستهلاكية، كما أن غياب هذه المرجعية تضطر الطفل إلى تكوين مرجعية بديلة يستلهم مقوماتها من البرامج التلفزيونية بالأساس لأن الطفل موضوع في حمام إعلامي مستمر منذ ميلاده تغذيه تكنولوجيا الإعلام والاتصال" على حد تعبير "Monique Dagnand" (23) وبالإضافة إلى هذا فإن الأسرة الجزائرية تتعامل مع هذا المنتوج التلفزيوني بنوع من اللامبالاة حول ما يشاهده أبناؤها، فقد نجدها في أغلب الأحيان تترك التلفزة مشتغلة طوال الوقت، بدون ضبط أو توجيه لما ينبغي مشاهدته أو عدمه، (24)

ودون تفسير أو شرح لما يلزم شرحه للطفل، حتى يؤسس لنفسه مواقف وتوجيهات نقدية وتحليلية، ويتكون لديه أسلوب للمشاهدة في حدوده الدنيا، ويعمل على التخفيف من الآثار الناجمة عن البرامج السلبية التي قد يتعرض لها وتجنبه من السقوط في تقليد بعض النماذج التي لا تتماشى وهوية المجتمع الذي يوجد فيه". (25)

فمهما كانت الرهانات الجديدة التي تعيشها الأسرة، فيبقى للتنشئة الأسرية شأن كبير في تقوية شخصية الطفل وتكوينها، ويبقى الطفل يعتمد على طبيعة العلاقة بينه وبين أبويه لتكوين معايير لتفسير ما يحيط به في بيئته التي يعيش فيها إضافة إلى ما يكتسبه من التنشئة الموازية (وسائل الإعلام والاتصال).

II. خصائص الرسالة الإشهارية والقيم التي تطرحها :

لما كانت الثقافة هي نتاج الظروف الاجتماعية، والاقتصادية القائمة فإن القيم السائدة هي محصلة الظروف الثقافية القائمة، أي أن القيم هي من صنع البيئة الاجتماعية وتعبيرا عنها. وتتشكل على أساس الميراث الثقافي وخبرات الحياة، وتؤثر القيم الثقافية على نمط الحياة «Life Style» وتعتبر محددا هاما لسلوك المستهلك. ولذلك فقد اهتم المختصون في التسويق والإشهار بدراسة القيم وربطها بالحاجات وذلك على اعتبارها موجها يساعد على فهم المستهلكين ويؤثر فيه.

فالإشهار يتأثر بالقيم الموجودة في المجتمع، وفي نفس الوقت فهو يعكسها ويغيرها. فالكثير من الدراسات أثبتت وجود علاقة ذات بين القيم المختلفة والنية الشرائية. (أعمال Belch 1978). ويعتبر Rokeach "روكش" من أول الذين قاموا بإجراء بحوث القيم لاستخدامها للأغراض الإشهارية، وينظر البعض إلى هذه البحوث على أنها تتسم بالدوام والشمول بينما يرى آخرون أنها لا تصلح للتطبيق إلا في الولايات المتحدة الأمريكية. وتضمنت قائمة روكش 10 قيم أساسية سائدة هي:

1. الأمانة	2. الحب	3. المسؤولية
4. العقل المتفتح	5. الصفح، العفو	6. الطموح
7. المرح	8. المساعدة	9. الاستقلال 10. البراعة

كما قام روكش بربط القيم بغايات يسعى الفرد إلى تحقيقها، فالقيم عنده تنطوي على عناصر معرفية ووجدانية وسلوكية. فهي معرفية من حيث أنها تبصرنا بما هو مرغوب فيه، ووجدانية من حيث أنها تجعل الفرد يشعر بجوانب انفعالية ووجدانية اتجاه ما هو مرغوب فيه، وهي سلوكية من حيث أنها محددة من محددات السلوك الإنساني".[26]

كما قسم روكش القيم إلى قيم نهائية وسائلية فالأولى قسمها بدورها إلى قيم أخلاقية إذا خالفها الفرد يعاني من الشعور بالذنب، وقيم تحقيق الذات- مخالفتها تؤدي إلى الشعور بالخجل والإحباط.

أما القيم الوسائلية) الثانية فقد قسمها إلى قيم شخصية متعلقة بالشخص وقيم اجتماعية متعلقة بالمجتمع، وتعبر القيم الأخلاقية والاجتماعية عن الحكم الأخلاقي والإهتمام بالمجتمع ككل، وهي تعكس اهتمامات الماضي حيث التقدم الصناعي أقل، والمنافسة أقل والمجتمع نقي نسبيا. لذلك أطلق على تلك القيم: القيم الإنسانية مثل قيمة المساواة، التوافق الداخلي مع النفس، الحكمة، السعادة، التسامح. أما قيم تحقيق الذات والقيم الشخصية فهي تعبر عن التقدم والتنمية الفردية، وهي تعكس اهتمامات المجتمع المادي، لذبك أطلق عليها القيم المادية: مثل القيم التالية:

الشعور بالإنجاز، المتعة، التوافق الاجتماعي، الطموح، الاعتماد على النفس، المسؤولية، المرح".[27] وهناك قائمة أخرى وضعها Lynn Kahle وتضم 10 قيم كالتالي:

1. احترام النفس.
2. الأمن.
3. العلاقات الدافئة مع الآخرين.
4. الشعور بالإنجاز.
5. تحقـــيق الذات.
6. الاحترام من الآخرين.
7. الإحساس بالانتماء.
8. اللهو والمتعة والإثارة.

ويساعد فهم القيم الأساسية للمستهلكين وربطها بالمنتوجات في خلق فرص تسويقية جديدة وتعبر القيم ذات أهمية كبيرة بالنسبة للإشهار وذلك للأسباب التالية :

1. أنها تقدم مؤشرات إيجابية عن المنتجات والخدمات التي سيتم تقديمها في الإشهار.
2. أنها تقترح منتجات جديدة تنجذب المستهلكين.
3. تساعد على وضع واختيار الأنشطة والمواقف التي يمكن استعمالها في الإشهار.

أما الإشكال المطروح بالنسبة لتناول الإشهار للقيم هو: الفكرة الأولى أنه يعيد تشكيل القيم من منطلق تجاري وليس اجتماعي، إضافة إلى التركيز على قيم مثل الفردية والمتعة والمرح والإثارة جعل الإشهار يعطي نماذج مادية تهتم بالقيم المادية على حساب القيم الأخلاقية والاجتماعية والفكرة الثانية والمهمة أن لكل ثقافة قيم أساسية محددة تميزها عن غيرها من الثقافات، وينظر إلى هذه القيم كعامل مساعد على التعرف على خصائص المجتمع وسمات شعبه، ولذلك فالشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى إلى تقديم قوالب ونماذج موحدة هي في الحقيقة تدق ناقوس الهوية القومية وما يتعلق بها من محددات قيميه واجتماعية فهناك من القيم من لا يتماشى ومعطياتنا الثقافية والدينية والاجتماعية. فكيف لطفل يعيش ويتربى على المرح وحب الذات أن نسأله عن التعاون والجدية ؟

2. الطريقة التي يقدم بها الإشهار وعلاقتها بسيرورة إنتاج وتوزيع القيم تعتبر من النقاط المهمة الواجب الانتباه إليها. حيث أن أغلب الدراسات أكدت على أن الطفل من سن السنتين يعتبرون مستقبلين جيدين للرسائل الإشهارية التي تجعلهم يعيشون في واقع يختلف تماما عن واقعهم الحقيقي تمدهم بصورة ومحتوى يكرس ويدعم العديد من القيم التي نستطيع أن نقول عنها أنها بعيدة عن قيم مجتمعنا.

* كيفية تقديم الإشهار للقيم باعتباره جزء من السيرورة التربوية الجدية :

عن التزايد بالبرامج الأخرى يجعنا نتحدث عن واقع وليس صورة أو مواقف يعيش فيه أبناءنا ويحبونه ويفضلونه عن باقي البرامج الأخرى.

قد تتشكل نظرة الطفل للواقع بناء على الصورة التي ينقلها الإشهار، لكن الأمر لا يتوقف على هذا فحسب، بل أن جاذبية الصورة وقوتها يمنحان الطفل رؤية للعالم أفضل من ذلك

الذي يحيا فيه، ودون أن يشعر فهو يتغير موقفه ورؤيته للعلم ووقعها يزداد بزيادة عرض نفس النماذج والقوالب، خاصة وأن الرسائل الإشهارية ميزتها الأساسية التكرار وعرض نفس القيم لتحقيق نفس الهدف.

ثم إن الطفل ينظر إلى الومضة الإشهارية على أنها إعلامية فهي ليست بقصة تروى فحسب بل جملة من المعلومات حول الحياة الاجتماعية والعلاقات بين الناس، في حين إن الرسالة الاشهارية لا تقف على قول الحقيقة دائما فهي تعتمد في بناءها على تقلبات أساسية واقع/تمثيل، واقع/ خيال هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي تستدعي الطفل إلى المشاركة عن طريق التماثل مع الأبطال والمشاعر التي يعيشونها. تمنعه التمثلات الخيالية المعروضة من العودة إلى الحقيقة وأحيانا كثيرة تؤدي واقعة الأشخاص الذين يظهرون على شاشة التلفزيون إلى التساؤل عن الأسباب التي تجعل الحقائق المعاشة لا تأخذ نفس الاتجاهات والنهايات السعيدة كذلك التي يرونها في الإشهار.

وبالتالي فالصورة الاشهارية بإمكانها أن تقود الطفل ليعيش تناقضا بين عالم الإشهار والعالم الذي يعيش فيه. فالأول مرتبط بالخيال والإثارة، وفيه يمكنه حل المشاكل بطريقة سهلة جدا أو صعبة تحمل مخاطر أو باستعمال العنف. أين يجد الطفل نفسه مؤمن ضمن صورة البطل الإيجابي الذي يمكنه أن يحقق سعادته ووجوده من خلال الاستهلاك. والإشهار التلفزيوني مدمج كلية في عالم الرفاهية وفكرة العالم الذي يحقق الرغبات (مثلا منزلا من الشكولاتة أو "أن السماء تمطر حلوى) حيث يمكن للفرد أن ينخرط فيه من دون أي تعب، في حين أن الواقع الذي يعيشه حقيقة يختلف تماما عن ذلك.

كما أن الإشهار يقدم صورا عن الرجل أو المرأة المرغوب فيهما، كيف يمكن للمرأة أن تكون؟ للرجل أن يكون؟ وهذه الصورة تعزز في الشعور واللاشعور. وأيضا يعينا صور عن كيفية إدراك الأدوار، فمثلا الصورة الإشهارية تقدم للمرأة ينحصر في الاهتمام بجسدها، برشاقتها وأناقتها، بالجمال بالثياب لكي تكون سعيدة، وقليلا جدا ما تظهر في دور العاملة أو أن لها دورا في عالم الأعمال، مع أن لها في الحقيقة أدوارا ومسؤوليات مهمة في المجتمع.

فالشيء المفضل لدى أصحاب الصناعة الإشهارية هو التوجه نحو صناعة نماذج أين يحدد فيها: الطول، الوزن، شكل الوجه، لون البشرة.....أما صورة الرجل فهي مقترنة بالثقة والاستقلالية والبنية القوية والسيطرة ومحاط بقوة السلطة، وهذه الصورة يبين من خلالها الرجل المثالي.

كما أن الرسائل الإشهارية تملك من القوة ما يجعلها تتمكن من زعزعة القيم التي تحدد قواعد التعاملات الأسرية ففي كثير من الأحيان يستعمل الإشهار صورة العائلة التي هي أقوى الصور التي تعتمدها العلاقة بين الأطفال والأولياء على النحو التالي: (28)

1. صورة الطفل المغامر: وهو يقوم بأعمال رائعة لا حدود لها، لا يستطيع الطفل المشاهد القيام بها لما تفرضه عليه السلطة الأبوية.

2. صورة الطفل البارع: الأكثر براعة ومهارة من والديه حيث بإمكانه القيام بوظائف وأنشطة تصعب على والديه.

3. صورة الطفل العبقري: كصورة طفل يشرح لوالديه طرق استخدام منتوج معين وفوائده بينما يبدو الوالدين في حالة من الحيرة والدهشة وأحيانا أبعد من ذلك في حالة من الغباء.

وقد دلن الدراسات النفسية أن الأطفال ابتداء من سن 7- 8 سنوات يكونون أكثر استقبالا للصور التي تقوم بتمثيلهم في مواقف المتمردين على السلطة الأبوية وبالتالي فهي لا تتطابق مع صور الطفل الهادئ والمعذب، وهناك من المنتوجات من يروج لها من خلال الإشهارات ضمن هذه الفكرة مثلا والمنتوجات التي تتجاوز هي دائما حول واحد أو أكثر من الأبعاد التي تكون تتعارض مع سلوكات أو قيم الأسرة.

ويظهر الإشهار هذا التجاوز في المنتوجات من خلال:

- ✓ اسمه.
- ✓ طريقة استهلاكه (مثلا خارج الوجبات، خارج المنزل).
- ✓ مكونات (كيميائية).
- ✓ في حالة المنتوجات الغذائية يمكن أن يكون تجاوزي من خلال مذاقه (حلو/مالح).

✓ تركيبته أو شكله الفيزيائي (مقرمش، سائل، غازي).

وهذه المنتوجات المقدمة من طرف الإشهار تحمل في طياتها نمط تفكير قائم على استمالة وتشجيع أن الذي يستهلكها يختلف ويتعارض مع معايير الكبار".[29]

العناصر التشكيلية المستخدمة في الإشهار والتي تساعد على تقبل الطفل للقيم المقدمة في الرسائل الإشهارية:

إن كانت البنية أحد العوامل التشكيلية لا تقل أهمية في تحديد أنواع الرسائل التي يحبها الأطفال ويتقبلونها لخصها "كابفيرر" في هذه العناصر:[30]

1. المنتوج: قد يكون المنتوج القاعدة الأساسية للأحكام التي يطلها الطفل على الرسالة الإشهارية وهذا ينطبق على الأطفال الذين يقعون في الفترة ما بين 5 – 8 سنوات فلما يصدر الطفل إعجابه بالمنتوج فهو ينعكس على إعجابه بالمنتوج فهو ينعكس على إعجابه بالعرض ككل.
2. الفكاهة: وهي أحد العناصر الشكلية الأكثر حضورا في حديث الأطفال عن الإعلانات، وذلك الفكاهة من أقوى العناصر الإنفعالية التي يبحث عنها الطفل في تعرضه للإعلان، وتتجسد في الصور القوية المضحكة والمواقف الخارجة عن المعايير العادية، والتصرفات المستثيرة للسخرية أما الفكاهة اللفظية التي تقع على مستوى اللعب بالكلمات، والنكت، فلا يتم إدراكها إلى في السن الثانية.
3. الاستعراض: يمثل الاستعراض عنصرا من أهم العناصر التي تثير إعجاب الأطفال، سواء تعلق الأمر بالإعلان أو باقي البرامج الأخرى، ويعمل التلفزيون على تقديم الاستعراض من خلال سلطة الصورة والحركة وإمكانيات الإخراج التي يوفرها. ويدل معظم حديث الأطفال – حول ما يفضلونه- حول ما يفضلون- على اتجاه واضح نحو تقديم الفعل أي الحركة. فهم يهتمون بالشخصيات انطلاقا مما تفعله، وينطبق ذلك على لحظات الإعلان فهم مولعون بالسيارات المتحركة بسرعة ومشاهد ديناميكية، باللعب الآلية المتحركة، بالمشاهدة السحرية واللقطات المكبرة، بالتركيب التلفزيوني المتسارع... وبصفة عامة مولعون بالاستعراض.

استخدام الشخصيات المعروفة :

إن استخدام الشخصيات الخيالية أو الواقعية معروفة لا يساعد على جلب الانتباه وتفضيل إعلان معين على آخر بل قد يكون أحيانا محفزا ودافعا للشراء. كما قد يحدد اقتناع الأطفال بمصداقية الإعلان، إلا أن هذا الطرح يحتاج إلى تدعيم بدلائل ومعطيات تفسر المسارات النفسية التي تحقق هذه التأثيرات المتعلقة بمصدر الرسالة (مقدم أو صاحب الإعلان، ذلك أن اقتناع الأطفال يتعلق بطرق إدراكهم لمصدرها، وهي في نفس الوقت أحد العناصر التي تحدد مدى جاذبية الإعلان ككل وتختلف طرق الإدراك على النحو التالي:

1. بعد الكفاءة: مدى كفاءة المصدر للحديث عن هذا النوع من المنتوجات.
2. بعد الصدق: هل يتحدث عن المنتوج انطلاقا من قناعته الخاصة أم أنه مدفوع الأجر للقيام بذلك.
3. بعد التشابه: الاقتراب الانفعالي الناجم عن الخصائص المستحبة في المصدر (ممثل سينمائي أو ممثلة سينمائية) أو عن التشابه بين المصدر والمشاهد (أطفال يصورون في وضعية لعب بالمنتوج المعني) ويعمد في الإعلان التلفزيوني إلى التركيز على البعدين الأول والثالث من أجل التغلضي عن البعد الثاني، ويشير البعد الأول إلى وجود شخصيات تصلح لعرض منتوج ما بينما هناك أخرى غير مؤهلة لفعل ذلك. وتؤكد بعض المسارات النفسية أن الأطفال قد يقيمون علاقة وطيدة مع رسالة إعلانية معينة نتيجة العلاقة النفسية التي تربطهم بمصدرها (مقدم الرسالة مثلا) وهنا تكون نوعية المنتوج ثانوية مقارن بالمصدر.

استخدام الحيوانات والرسوم المتحركة :

يعد استخدام الحيوانات في الرسائل الإعلانية عنصرا شكليا هاما في تحديد إعجاب وحب الأطفال للإعلانات ذلك أنها دعامة فعالة في تحقيق عمليتي التطابق والإسقاط كما تجسد العلاقة بين الطفل والحيوان، نفس علاقة السيطرة والتبعية التي يفرضها الكبار على الأطفال، وتقوم الإعلانات باستغلال هذه الرابطة، من خلال توظيف بعض العلامات للتمثيلات المصورة لهذه الرموز وإقرانها مباشرة بالمنتوج (العلاقة بين علامة جبن معين بالبقرة الضحوك،

أو العلاقة علامة شكولاطة لمهر صغير...) وتصير العلاقة بين الحيوان والمنتوج الدافع أساسي بالنسبة للطفل للتعرض وتقبل الإعلان. أما في التلفزيون، فإن التصميمات الإعلانية التي تعتمد على توظيف الحيوانات من خلال الرسوم المتحركة فهي من أنجع الوسائل لجلب اهتمام الطفل، وفي الواقع يعود توظيف الحيوانات إلى أزل بعيد، كعنصر تشويق في القصص والحكايات، ذلك أن التراث القصصي الخرافي لم يكتف برموز السحرة وحدهم كأداة رائجة في أيدي الكتاب والقائمين على ثقافة الطفل، ويستعمل الإعلان الحديث هذه الشخصيات الحيوانية، في بناء الرائل وخاصة تلك الموجهة للصغار، حيث تبدو هذه المخلوقات الصغيرة قادرة على الحكم على صلاحية ما يعرض أو أنها في موضع العارف الذي لا يمكن أن يخطأ العلامة الجيدة (كذلك الفأر الذي يحتار أماما العلامة (×) و(×) من جبن معين ولكنه ينتهي في الأخير بحكم تجربته الواسعة باختيار العلامة موضوع الإعلان) أو اتحاد مجموعة من الحيوانات لصنع الشكولاطة لمكافأة طفل صغير....) وأحيانا يتم استغلال بعض الرسوم المتحركة الشهيرة والتي تلقى إقبالا كبيرا عند الأطفال من أجل الإعلام عن المنتوج ما وذلك من خلال الحكمة التي تقترحها هذه القصص (كالإعلان عن العلامة (×) من البطاريات التي تجعل السلحفاة البطيئة تفوز على الأرنب السريع الغرور) وكل هذه اللحظات تعد مصدر متعة لا متناهية، وعندما يتعرف الطفل على أبطال الرسوم المتحركة في إعلانات التلفزيون.

استخدام الأغاني، الشعارات، وأسماء العلامات :

يصاب الكبار بالدهشة أمام طفل لا يتعدى الثانية وهو يردد شعارات الإعلانات عن ظهر قلب وتجلب هذه الأخيرة متعة لا مثيل لها في إعادتها مرارا وتكرار، وقد يبدي البعض قلقا من ذلك، أما البعض فيظهر إعجابا وفرحا لتصرف الطفل وأما المخاوف فمنبعها إمكانية تعلق الأطفال بالإعلانات لأن الشعارات وسيلة تضمن إنشاء موقف إيجابي تجاه العلامة، أو المنتوج خاصة وأنها تؤثر على عنصر الذاكرة. لكن ما الذي يفسر حب الأطفال للشعارات الغنائية في الومضات الإعلانية؟

تعد عملية التقليد الصوتي بالغة الأهمية في مجال اكتساب اللغة إذا لم يتمكن من المعنى بعد، حيث أن تكرار الأشياء يعد مصدر متعة بالنسبة له، بغض النظر عن الأشخاص الذين يتجه إليهم. هذا التقليد يعتبر من المظاهر اللغوية الأولى لمرحلة التركيز على الأنا لا يختلف الأمر عند البعض في تفسيرهم لأسباب هذا التقليد عن التفسير المقدم للتكرار. ذلك أن الطفل يقوم بتجريب درجة تحكمه في السلوكات والألفاظ، وقد يكون لهذا التكرار وظيفة أخرى نلاحظها عند الطفل الذي يبلغ خمس سنوات، الذي يتكون لديه اعتقاد راسخ أن الحياة مرتبطة بفضائل الكلمات.

حيث أن كل العناصر السابقة مجتمعة في لحظات الإعلان، تثير إعجاب الطفل، ليس فقط لما تكون الرسالة موجهة له، بل قد يشاهد أي شيء يحبه، يثير فضوله واهتمامه، إنها لحظات من الأخبار السارة التي تصف الأماكن الخلابة، يكون فيها كل شيء جميل، وجميع الناس سعداء، وتمتزج هذه الصورة بزخرفة الألوان الجذابة، لتصور الأحلام على نحو القصص الجميلة وتقدمها في متنازل "الأعين" عبر عرض دائم غير منقطع النظير، متجدد إبداعيا يتحايل على الفكاهة، الأغاني والشعارات، ليجعل الطفل شريكا له. إنها مادة خام من السعادة عن العالم (عالم الإعلانات) يوحي كل شيء فيه بالطمأنينة والأمان، طالما أن حلولا متوفرة لكل المشاكل الواقعية كانت أم خيالية، فلا عجب أن يكون الأطفال مولعون بهذا الخطاب السعيد. لكن أبرز الاستراتيجيات وأقواها لإدخال الطفل في المسار العام للدورة الإستهلاكية تلك التي تضعه في الفضاء الإعلاني، عبر المكانة التي يحتلها في الومضات، فتقوم بتعريفه على العالم من خلال الصورة التي يراها "لنفسه" وغالبا ما تكون في عالم الامتيازات، فما هي هذه التمثيلات التي تقدمها الإعلانات للطفل عن نفسه؟.

- الدراسة الميدانية :

لقد طرحنا في إشكالية هذه المداخلة موضوع علاقة مضامين وسائل الإعلام وخاصة الإشهار بتحديد القيم التربوية داخل الأسرة الجزائرية، وإن طرح الإشكالية بهذا الشكل يفترض إتباع خطوات منهجية والاستعانة بالأدوات البحثية المناسبة للإجابة عنها.

ولان الدراسة من النوع الاستكشافي لمجال بحث وظاهرة لا زالت لم تستوفي حقها من البحوث الميدانية بما يجعل من الصعب صياغة فرضيات تستشرف الواقع ويمكن اخضاعها للاختبار عن طريق التجريب.

ويعتبر المنهج الوصفي وأسلوب المسح أنسب الطرق لإجراء مثل هذا النوع من الدراسات التي تستطيع ظاهرة التعرض للإشهار وعلاقة ذلك بتحول القيم المادية داخل الأسرة الجزائرية.

وفي هذا الاختيار كان علينا أيضا في الخطوة الأهم في هذا البحث تعيين وضبط أداة البحث وجمع البيانات الملائمة والتي نعتبر أنها تمكننا من الوصول إلى إجابات ميدانية للإشكالية المطروحة، وعليه فأداة الاستبيان بواسطة الاستمارة بالمقابلة هي أنسب لتحقيق أهداف البحث.

إعداد استمارة البحث :

نظرا لمحدودية هذا البحث حاولنا إعداد أداته في شكل مركز يسمح بتطبيق الاستمارة بأفضل النتائج ونقصد بالتركيز: - تقليص عدد الأسئلة بشكل لا ينفر النساء المبحوثات ويحقق أكبر نسبة من التجاوب وتقليص نسب عدم الاستجابة التي يعاني منها كل باحث ميداني في بلادنا والذي يعود إلى أسباب أهمها: الريبة والشك في أي شخص غريب يطرح أسئلة وعدم إدراك أهمية وجدوى هذه البحوث.

كما نقصد بالتركيز طرح أسئلة مختصرة مباشرة ومضبوطة المؤشرات. كما حاولنا جعل هذا التركيز لا يتعارض مع تحقيق أهداف البحث. وقد تم إعداد الاستمارة في ثلاث أجزاء أساسية وهي:

I-البيانات السوسيوديمغرافية :

ويضم هذا المحور أربع فئات فقط على اعتبار درجة التجانس التي تميز العينة المبحوثة بأنهن من النساء الأمهات لأبناء في سن الطفولة، وعليه فالفئات هي:

1* السن : وحددنا ضمنه مؤشرين لفئتين من الأمهات: الأمهات شابات من 20إلى35 سنة وأمهات قي سن النضج من 35سنة فما فوق، حيث تبدأ مع هذا السن الأمومة المتأخرة .

2* المستوى التعليمي : يضم فئات : أمية، ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي.

3* الحالة الاقتصادية : ضعيفة، متوسطة، حسنة، جيدة فما فوق.

4* عدد الأطفال : وهي الفئات التي نعتبر أن لها أكبر علاقة وأثر على تحديد العلاقة بالإشهار والقيم المادية.

II- السلوك الاتصالي : نحو التلفزيون والاشهار:

وقد اقتصرنا في دراسة السلوك الاتصالي على التلفزيون بدل وسائل الإعلام كلها لمكانة هذه الوسيلة داخل المجتمع من ناحية وأثرها والإقبال عليها مقارنة مع الوسائل الأخرى خاصة المكتوبة إذ أن مجتمعنا يعد من الأضعف مقروئية ويعتمد بالدرجة الأولى على الوسائل السمعية ، البصرية، خاصة التلفزيون.

ونحاول في هذا المحور من الاستمارة قياس درجة التعرض للتلفزيون والإشهار التلفزيوني وأنماط وأشكال هذا التعرض بالنسبة للأمهات وأطفالهن من خلال تقديرهن الخاص.

III- القيم المادية والاستهلاكية داخل الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالاشهار :

ونعتمد هنا على قياس تقديرات الأمهات لتأثير الاشتهار على الميولات والحاجات المادية داخل أسرهن وكذا دور الإشهار في تحديد هذه الحاجات واستشارة السلوك الاستهلاكي لديهن ولدى أطفالهن.

- عينة الدراسة وإطارها الزماني والمكاني:

نظرا لدرجة التجانس التي يتميز بها مجتمع بحثنا ارتأينا إلى الأخذ بعينة تعدادها محدود، لكننا نعتبر أنها تمكننا من تحقيق أهداف البحث، فكان عددها 60 امرأة، وبغرض الوصول بأسهل الطرق وأنجعها المطلوبة وتطبيق الاستمارة عليها ارتأينا إلى اعتماد العينة القصدية في إطارها المكاني والزماني والعشوائية في توزيعها.

ولتحقيق ذلك والوصول إلى نساء هن أمهات في سن الطفولة اعتمدنا التواجد أمام مدرسة ابتدائية بمدينة عنابة حيث يمكننا الالتقاء بالأمهات اللواتي يحضرن أبناءهن للمدرسة، حيث وجدنا أنها أنسب طريقة للوصول إلى مفردات تحقيق خصائص مجتمع البحث المطلوب وقد تحقق لنا ذلك عمليا.

وقد امتد هذا العمل الميداني زمنيا لمدة ثلاثة أيام هي ماي 2008، تم فيها اجراء الاستبيان.

نتائج الدراسة الميدانية: (أنظر جداول البيانات الميدانية في الملحق)

I. السمات السوسيوديمغرافية لعينة الدراسة :

1. السن: (جدول رقم 01)

بلغت نسبة النساء الأمهات اللواتي تجاوزن 36 سنة الأغلبية بما يعادل 81.66 % في مقابل 18.33 % من اللواتي سنهن أقل، وإن هذا لانعكاس واضح لتطور الأسرة الجزائرية فيما يتعلق بسن الوالدين الذي ما فتئ يصبح أكبر لأسباب نعتبر أن أهمها تأخر سن الزواج.

2. المستوى التعليمي: (جدول رقم 02)

رغم تقدم التعليم ومجانيته في مجتمعنا إلا أن ضعف المستوى العلمي مازال يميزه خاصة فئة النساء حيث لم نسجل سوى 13.33 % من النساء ذوات المستوى الجامعي و 21.66 % ثانوي.

وإذا نعتبر أن المستوى العلمي للمرأة الأم ضروري لفعل التربية السليم بما يعكسه من وعي.

3. الحالة المهنية: (جدول رقم 03)

أصبحت المرأة في الجزائر مساهما أساسيا في دخل الأسرة مع تزايد نسبة المرأة العاملة وقد بلغت نسبتها في عينتنا 26.66 %.

4. الحالة الاقتصادية: (جدول رقم 04)

توضح نتائج هذه الفئة أغلبية الطبقة المتوسطة ب 48.33 % والحسنة ب 25.00 % وهو أمر طبيعي نظرا للإطار المكاني المختار وهي منطقة حضرية تجمع تشكيلة سكانية متنوعة خاصة من فئة الموظفين.

5. عدد الأطفال: (جدول رقم 05)

يوضح لنا هذا الجدول أن الأسرة الجزائرية اليوم تتجه بشكل ملموس على تقليص عدد الأطفال، عكس تماما ما كان سائدا في العشريات السابقة خاصة السبعينات والثمانينات، وهو اتجاه فرضيته الظروف المعيشية وانتشار التعليم وقد بلغ عدد الأسر في العينة التي لا يتجاوز عدد أطفالها الثلاثة ما يعادل 76.66 %.

النتيجة :

يوضح لنا الجزء الأول من الاستمارة المتعلق بالبيانات السوسيوديمغرافية شكل وتركيبة الأسرة الجزائرية اليوم، واهم ما يميزها قلة العدد ونعتقد أن للعامل المادي الجزائرية اليوم، وأهم ما يميزها قلة العدد ونعتقد أن للعامل المادي دور هام في هذا التحول.

II. نتائج مسح السلوك الاتصالي نحو الإشهار والتلفزيون :

1. لقد تم احتساب معدل مشاهدة النساء والأطفال بجمع جميع التقديرات وتقسيمها على عدد العينة وكان كما يلي:

- معدل مشاهدة النساء : 06 سا يوميا
- معدل مشاهدة الأطفال : 05.3 سا

تظهر هذه المعدلات ارتفاع ملموس خاصة بالنسبة للأطفال وذلك إذا ما قررنها مع نسب التعرض للأطفال في فرنسا مثلا حيث لا تتجاوز 02سا و30د كمعدل ورغم هذا يدق الباحثين ناقوس الخطر من هذه النسبة.

ويمكن أن نفسر هذا الارتفاع وسائل ومجالات الترفيه في مجتمعنا مما يجعل الأطفال وحتى أولياءهم يلجؤون لمشاهدة التلفزيون وقد ساهمت هذه النتائج في زيادة اعتقادنا بأهمية التأثيرات المحتملة لوسائل الإعلام على الأسرة الجزائرية نظرا لحجم التعرض لها.

2. يظهر الجدولين رقم 07 ورقم 08 أيضا ارتفاع نسبة مشاهدة الإشهار في التلفزيون عند الأمهات وعند الأطفال خاصة وبدرجة كبيرة، ويعود هذا حسب ما توفره بعض الدراسات خاصة الفرنسية إلى الحضور المكثف للاشهار في التلفزيون خاصة في القنوات الأجنبية التي تلقى إقبالا عندنا، ومنها القنوات الموجهة للأطفال ك: Boomrang, MBC3, Spacetoon.

وهي قنوات ما يقال عنها أنها مدججة بالإشهار لمختلف المنتجات الاستهلاكية التي تطرح نماذج، أنماط معيشية، تثير حاجات، كما تغير إدراك الطفل خاصة لواقعه وللزمان والمكان.

3. إن آثار الإشهار لا تتحقق لمجرد التعرض له، بل إن الموقف والاتجاه الذي تتخذه الفرد نحوه هو أهم ما يحدد هذه الآثار وقد أظهرت النتائج في هذا الشأن في الجدولين رقم 09 ورقم 10 ميول ايجابي نحو الإشهار، وهذا الميول مثير للاهتمام خاصة بالنسبة للأطفال واتجاههم الايجابي بحثهم للإشهار الأجنبي بنسبة 80 %، وهو ما يوضح أن التعرض الكبير المسجل قبلا هو تعرض إرادي حتى بالنسبة للأمهات، قد يكون ذلك نوعا من الهروب إلى عالم مثالي ماديا أين تشبع كل الرغبات ولا مكان فيه للإحباط الذي نصادفه في العالم الحقيقي.

4. لقد كان لابد في دراستنا لأنماط التعرض للإشهار من طرح سؤال جد مهم حول مدى وعي الأولياء خاصة الأم بدورها في تحديد نوع الآثار المحتملة لوسائل الإعلام من خلال فعل المراقبة وحتى لا يجمل هذا المصطلح تضمينات سلبية نقول المتابعة، وتبين النتائج الميدانية في الجدول رقم 11 أن الأطفال في الأسرة الجزائرية تزداد حريتهم حيث أن 58.33 % من الأمهات لا يراقبن أطفالهن أثناء مشاهدة التلفزيون مع كل ما يضمه هذا الجهاز من مفيد وضار، فهل يصبح الأطفال في الجزائر فعلا أبناء للتلفزيون ؟.

وهل هذه الثقة المفرطة في اختيار الأطفال لما يناسبهم رغم عدم نضجهم في محلها أم أنها خطر على التربية ومبادئها ؟

5. كما تظهر الجداول رقم 12، رقم13، رقم14، رقم15 تسجيل نسب مهمة للاستهلاك الفعلي رغم ما أظهرته البيانات السوسيوديموغرافية من ضعف نسبي للإمكانيات المادية للأسر بما يربكها ويدخلها في مخاطر العجز والمديونية وكل ما تخلفه من آثار سلبية على الأسر وتماسكها.

كما أن الرغبة في الاستهلاك عالية جدا لدى الأمهات كما لدى الأبناء ويشكل الإشهار محفزا حقيقيا على هذه الرغبة فكثيرا ما يود هؤلاء الحصول على ما يشاهدونه من منتجات معروضة.

6. تشير الجداول رقم 16، رقم 17، رقم 18، أن دور الطفل يشهد تحول هام في الأسرة الجزائرية حيث انتقل من مجرد مستهلك داخل العائلة التي ترعاه وتسهر على توجيهه إلى موجه في حد ذاته كما يقوم بفعل الشراء فيحدد المقتنيات ويختار حاجياته ويشتري بمصروف خاص به، وتزداد ميولاته الاستهلاكية حسب تقديرات الأمهات، وقد اشارت الدراسات في فرنسا وأوروبا عامة على هذا التحول محددة الأدوار الجديدة للطفل كما يلي: l'enfant consommateur, l'enfant prescripteur et l'enfant acheteur.

وتشير الجداول رقم 20 رقم 21 على أهمية ودور الإشهار في هذا التحول نحو الاستهلاك في الأسرة الجزائرية

7. وفي الأخير حاولنا الحصول على بيانات عن مدى وعي الأمهات بما يتنازع أسرهن من قيم مادية يبدو أنها أصبحت تطغى على الأفراد ، حيث سجلنا نسبة مهمة 60 % من النساء يشعرن بالأسف والعجز لعدم تمكنهن من تلبية الاحتياجات المادية لأطفالهن، وأن الأمهات اليوم يعتبرن بنسب مهمة أن توفير المتطلبات المادية للأطفال لكن يكاد يكون الأهم في عملية التربية، وهو ما تظهره النسب العالية في الجـــــداول رقم 22 ورقم 23، 24.

اقتراحات عملية نحو تربية للمشاهدة الايجابية :

إن قيم المجتمع هي معطى تاريخي وحضاري، يتم بناؤها في إطار استلهام العناصر الايجابية للتراث الحضاري والتقدم الإنساني، والتي من شأنها إعطاء الطفل شخصية أصيلة، وتعتبر الأسرة الخلية الأساسية لبلورة هذه العناصر وتشكيلها من خلال التنشئة الاجتماعية. غير أن التطور المهول الذي حصل في وسائل التكنولوجيا والإعلامية (التلفزيون) في وقتنا الحاضر، أثر على مناشط الحياة الثقافية وأساليب التربية داخل الأسرة والمجتمع، مما خلق قناتين للتربية والتنشئة الاجتماعية : قناة دمجية وتقوم بها المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة، وقناة تحريرية تقوم بها وسائط مستحدثة على كالأسرة والمدرسة، وقناة تحريرية تقوم بها وسائط مستحدثة على رأسها التلفزيون.

فالعلاقة التي تربط بين التنشئة داخل المؤسسة والبرامج التلفزية، تتفاعل على شكل تناقضي لتبقى والتهامات المضادة هي السائدة بين "بيئة" التليفزيون والبيئة الأسرية. وأمام هذه

العلاقات الشاذة والمتناقضة بين عموم المربين والتليفزيون، وحتى لا يبقى الطفل ضحية أخطاء تربوية "مسكوت عنها" تكون بمثابة الأرضية الخصبة للتأثير السلبي للبرامج، فإن الأمر يستدعي حلا، وتدخلا توجيهيا لوضع أسس بناء ثقافة خاصة بالمشاهدة لدى الأطفال، وإشاعة روحها في فضاء البيت :

1. فعلى الآباء حماية أبنائهم، وذلك بتحديد ساعات المشاهدة، واختيار البرامج، وهذا رهين بالمفهوم التربوي الذي يحمله كل واحد. فما يراه البعض مجرد ترويح بريء، قد يراه البعض الآخر قناة تمرر مواضيع مخيفة وغير صحية، ولكي نقلل من بعض الآثار السلبية التليفزيون، فإن تحديد الوقت المستهلك أمام الشاشة ضروري، ولكن غير كاف إذ يحجب بالموازاة مجالات ترفيهية للأطفال.

2. فمصاحبة الأطفال أثناء المشاهدة، وتقديم الدعم من طرف الآباء (ولما لا داخل الفضول المدرسة) حول ما يشاهدونه والأسئلة التي يطرحونها، له أهمية قصوى لمنح الطفل فرصة تكوين اتجاهات ومواقف تحليلية ونقدية أولية. صحيح أن الآباء في أغلبيتهم يفتقرون لهذه الثقافة، بل أنهم هم أيضا "أطفال كبار" بمعنى من المعاني، وبالرغم من ذلك "فإن إعطاء بعض الشروحات المبسطة للأطفال حول ميكانيزمات الخطاب التلفزيوني، سوف يسهم في منحهم مسافة ضرورية لكي لا يسقطوا في التعبئة الكلية لعواطفهم وإمكانية التميز وحسن الاختيار. كما يقتضي منا الأمر أيضا إعطاؤهم بعض المعلومات التقنية لإزالة الغشاوة السحرية لوضعية المشاهدة، والتحلل من عوامل الإثارة والتبعية، لأن استجابة الطفل للشاشة ترتبط بالوضعية التي يوجد فيها أكثر من مضامين البرامج.

3. وفي هذا الصدد أعطى الدكتور "دافيد انجلاند" بعض القواعد المحددة التي يسهل إتباعها من طرف أولياء أمور الأطفال للبرامج وتقلل من الجوانب السلبية لها. ومن هذه القواعد ما يلي:[31]

- كونوا متأكدين دوما بأن أطفالكم لديهم سبب جيد ومحدد لمشاهدة ما يرغبون في مشاهدته. وإذا لم يكن لديهم...فبادروا فورا إلى إغلاق الجهاز.
- ينبغي ان تصروا على أن يشاهد أطفالكم برنامجا واحدا في الجلسة الواحدة.

- تدخلوا للحد من المشاهدة التقائية ...وخططوا لجلسات المشاهدة لكل أفراد العائلة مسبقا.
- ينبغي أن يكون هناك واحد من أولياء الأمور ليتقاسم المشاهدة مع أطفالهم وإن هذه القاعدة وحدها يمكنها أن تكون ثورة في عالم مشاهدة الأطفال للتلفزيون.
- راقبوا جيدا ما يشاهد أبناؤكم ... وكونوا ايجابيين بالتدخل إذا تطلب الأمر ذلك.
- لا تستعملوا مشاهدة التلفزيون عقابا أو ثوابا.
- كونوا نماذج طيبة لأبنائكم ...وراقبوا أنفسكم فيما تشاهدون.
- شجعوا غيركم على فكرة تدريس التلفزيون في مدارس مجتمعاتكم المحلية.

خـــــاتمـــــة :

بعد إجراء هذه الدراسة تبين لنا أنها تطرح أسئلة أكثر مما تجيب، وأن كل محور فيها هو دعوة إلى دراسات أخرى تسمح بالفهم وايجاد الحلول إن أمكن.

لكن التساؤل الأكبر الذي شغلنا طوال ذلك هو أهمية القيم المادية والاستهلاكية ودور الإعلام والإشهار في دعمها نفي الأسرة الجزائرية في ظل هذا لم نستطع أن نمنع أنفسنا من التفكير في تربية الطفل بشكل صحيح، كيف يمكن قهر هذا المد المادي، كيف نربي طفل ليصبح فردا صالحا يفكر في الانتحار لحاجة مادية أو تعاطي المخدرات أو الانحراف أو حتى "الحرقة"؟.

ملحـــــق الـــدراســـــــــة : جداول البيانات الميدانية واستمارة البحث

IV . نتائج الدراسة الميدانية :

I. بيانات سوسيوديمغرافية :

1. السن: جـــــدول رقـــم (01)

فئات السن	عدد التكرارات	النسبة المئوية
من 20 على 35 سنة	11	% 18.33
من 36 سنة فما فوق	49	% 81.66
المجمـــــــــوع	60	% 100

2. المستوى التعليمي : جـــــدول رقـــــم (02)

المستوى التعليمي	عدد التكرارات	النسبة المئوية
أمي	05	% 8.33
ابتدائي	16	% 26.66
متوسط	19	% 31.66
ثانوي	13	% 21.66
جامعي	08	% 13.33
المجمـــــــوع	60	% 100

3. الحالة المهنية :جـــــدول رقـــــم (03)

الحالة المهنية	عدد التكرارات	النسبة المئوية
عاملة	16	%26.66
لا تعمل	44	%73.33
المجمـــــــوع	60	% 100

4. الحالة الاقتصادية : جـــــدول رقـــــم (04)

الحالة الاقتصادية	عدد التكرارات	النسبة المئوية
ضعيفة	09	% 15.00
متوسطة	29	% 48.33
حسنة	15	% 25.00
جيدة فما فوق	07	% 11.66
المجمـــــــوع	60	% 100

5. عدد الأطفال: جـــــدول رقـــــم (05)

عدد الأطفال	عدد التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 03 اطفال	46	%76.66
من 03 فما فوق	14	%23.33
المجمـــــــوع	60	% 100

II. السلوك الاتصالي نحو الإشهار والتلفزيون :

1. تقديرات نسب المشاهدة : جـــــــدول رقـــــــم (06)

معدل المشاهدة لدى النساء	06 سا
معدل المشاهدة لدى الأطفال	05.3 سا

2. هل تشاهدي الإشهار التلفزيون: جـــــــدول رقـــــــم (07)

هل تشاهد المرأة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
كثيرا	25	% 14.66
نوعا ما	23	%38.33
قليلا	12	% 02.00
لا تشاهد	00	% 00
المجمـــــــوع	60	% 100

3. هل يشاهد الأطفال الإشهار في التلفزيون: جـــــــدول رقـــــــم (08)

هل تشاهد الأطفال	عدد التكرارات	النسبة المئوية
كثيرا	48	% 80.00
نوعا ما	06	%10.00
قليلا	06	% 10.00
لا تشاهد	00	% 00
المجمـــــــوع	60	% 100

4. هل تحب المرأة الأم مشاهدة الإشهار: جـــــــدول رقـــــــم (09)

	هل تشاهد المرأة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
الإشهـــــار الأجنبـــــي	كثيرا	35	% 58.33
	نوعا ما	18	% 30.00
	قليلا	07	% 11.66
	لا تحب	00	% 00
	المجمـــــــوع	60	% 100
الإشهـــــار المحـــــلي	كثيرا	03	% 05.00
	نوعا ما	44	% 73.33
	قليلا	12	% 20.00
	لا تحب	01	% 01.66
	المجمـــــــوع	60	% 100

5. هل يحب الأطفال مشاهدة الإشهار: جـــــــدول رقـــــــم (10)

	هل تشاهد المرأة	عدد التكرارات	النسبة المئوية

الإشهار الأجنبي	كثيرا	48	%80.00
	نوعا ما	10	%16.66
	قليلا	02	%03.33
	لا تحب	00	% 00
	المجموع	60	% 100
الإشهار المحلي	كثيرا	25	%41.66
	نوعا ما	31	%51.66
	قليلا	04	%06.66
	لا تحب	00	% 0.00
	المجموع	60	% 100

6. هل تراقب الأمهات أطفالهن أثناء مشاهدتهم التلفزيون كيف؟ جدول رقم (11)

هل تراقب	عدد التكرارات	النسبة المئوية
تشاهد معهم	02	%03.33
تحدد لهم ما يشاهدون	22	%36.66
تلقي عليهم نظرة	01	%01.66
لا تراقبهم	35	% 58.33
المجموع	60	% 100

III. القيم المادية والاستهلاكية داخل الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالإشهار:

7. كيف تقيم الأمهات درجة الاستهلاك الفعلي لديها: جدول رقم (12)

درجة الاستهلاك	عدد التكرارات	النسبة المئوية
كبيرة	25	%41.66
متوسطة	12	%20.00
ضعيفة	21	%35.00
لا أدري	2	%03.33
المجموع	60	% 100

8. كيف تقيم الأمهات رغبتهن في الاستهلاك: جدول رقم (13)

الرغبة في الاستهلاك	عدد التكرارات	النسبة المئوية
كبيرة	54	% 90.00
متوسطة	03	% 05.00
ضعيفة	02	% 03.00

لا ادري	01	% 01.66
المجمـــــــوع	60	% 100

9. هل يحدث الأطفال أمهاتهم عن الإشهار التلفزيوني: جـــدول رقـــم (14)

هل يتحدث الأطفال عن الإشهار	عدد التكرارات	النسبة المئوية
كثيرا	25	% 41.66
أحيانا	18	% 30.00
نادرا	17	% 28.33
أبدا	00	% 00
المجمـــــــوع	60	% 100

10. هل يتضمن هذا الحديث إظهار للرغبة في الحصول على المنتجات: جدول رقم (15)

إظهار الرغبة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
كثيرا	43	% 71.66
أحيانا	12	% 20.00
نادرا	05	% 8.33
أبدا	00	% 00
المجمـــــــوع	60	% 100

11. هل يحصل الأطفال على مصروف خاص: جـــــدول رقـــم (16)

هل يحصل الأطفال على المصروف	عدد التكرارات	النسبة المئوية
يوميا	31	% 51.00
أحيانا	19	% 31.66
نادرا	10	% 16.66
أبدا	00	% 00
المجمـــــــوع	60	% 100

12. هل يساهم الأطفال في قرارات الاستهلاك داخل الأسرة: جدول رقـــم (17)

هل يساهم الأطفال في قرارات الاستهلاك	عدد التكرارات	النسبة المئوية
كثيرا	21	% 35.00
نوعا ما	16	% 26.66
قليلا	23	% 38.33
ابدا	00	% 00
المجمـــــــوع	60	% 100

13. هل يختار الأطفال مقتنياتهم: جـــدول رقـــم (18)

هل يختار الأطفال مقتنياتهم	عدد التكرارات	النسبة المئوية
دائما	43	% 71.66
أحيانا	12	% 20.00
نادرا	05	% 08.33
ابدا	00	% 00
المجمـــــــوع	60	% 100

14. كيف تقيم الأمهات ميولات أطفالها الاستهلاكية: جـــدول رقـــم (19)

كيف تقيم	عدد التكرارات	النسبة المئوية
في تزايد مستمر	47	% 78.33
على نفس الدرجة	11	% 18.33
في تناقص	00	% 00
لم ألاحظ	02	% 03.33
المجمـــــــوع	60	% 100

15. هل تعتقد الأمهات أن الإشهار له دور في زيادة الاستهلاك في الأسرة: جدول رقم (20)

هل يساهم الإشهار في زيادة الاستهلاك	عدد التكرارات	النسبة المئوية
بدرجة كبيرة	21	% 35.00
نوعا ما	16	% 26.66
بدرجة قليلة	04	% 06.66
لا يساهم	15	% 25.00
لا ادري	04	% 06.66
المجمـــــــوع	60	% 100

16. أكثر ما يشير الرغبة تفي الاستهلاك عند الأمهات: جـــدول رقـــم (21)

ما يثير الرغبة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
الرغبة الذاتية	13	% 21.66
الأهل والأصدقاء	25	% 41.66
مشاهدة المنتج مباشرة	18	% 30.00
والتلفزيون والإشهار	04	% 06.66
المجمـــــــوع	60	% 100

17. موقف الأمهات عند العجز عن تلبية رغبات ابنائها: جـــدول رقم (22)

موقف الأم	عدد التكرارات	النسبة المئوية
الأول	36	% 60.00
الثاني	11	% 18.33
الثالث	05	% 08.33
الرابع	00	% 00
الخامس	08	% 13.33
المجمـــــــوع	60	% 100

18. ترتيب أولوية الأمهات في التربية: جـــــدول رقـــم (23)

الأولـــــــويـــــــة	معدل الترتيب
حسن التربية	1
الحنان والمحيط اللائق	3
توفير المتطلبات المادية	2

19. هل تعتقد الأمهات أن توفير الحاجات المادية مهم للتربية: جـــدول رقـــــم (24)

موقف الأم	عدد التكرارات	النسبة المئوية
مهمة جدا	45	% 75.00
مهمة	09	% 15.00
مهمة نوعا ما	06	% 10.00
غير مهمة	00	% 00
المجمـــــــوع	60	% 100

استمـــــارة الاستبيـــــان

(ضع رقم الإجابة المختارة داخل الإطار المقابل للاختيارات)

I. بيانات سوسيوديموغرافية:

1. السن:

1. من 20 إلى 35 سنة ☐
2. من 36 سنة فما فوق ☐

2. المستوى التعليمي:

1. أمية (لا تقرأ و لا تكتب) ☐
2. ابتدائي ☐

3. متوسط ☐
4. ثانوي ☐
5. جامعي ☐

3. الحالة المهنية:

1. تعمل ☐
2. لا تعمل ☐

4. الحالة الاقتصادية:

1. ضعيفة ☐
2. متوسطة ☐
3. حسنة ☐
4. جيدة فما فوق ☐

5. عدد الأطفال:

1. أقل من 03 أطفال ☐
2. من 03 فما فوق ☐

II. السلوك الاتصالي نحو الإشهار والتلفزيون:

1. قدري لنا معدل مشاهدتك اليومية للتلفزيون وكذا لأطفالك:

أ. معدل مشاهدتك ☐
ب. معدل مشاهدة أطفالك ☐

2. هل تشاهدي الإشهار في التلفزيون:

1. كثيرا ☐
2. نوعا ما ☐
3. قليلا ☐
4. لا أشاهد ☐

3. هل يشاهد أطفالك الإشهار في التلفزيون:

1. كثيرا ☐
2. نوعا ما ☐
3. قليلا ☐
4. لا يشاهدوا ☐

4. هل تحبين مشاهدة الإشهار:

أ. الأجنبي:

1. كثيرا ☐
2. نوعا ما ☐
3. قليلا ☐
4. لا ☐

ب – المحلي:

1. كثيرا ☐
2. نوعا ما ☐
3. قليلا ☐
4. لا ☐

5. هل يحب أطفالك مشاهدة الإشهار في التلفزيون:

أ. الأجنبي :

1. كثيرا ☐
2. نوعا ما ☐
3. قليلا ☐
4. لا ☐

ب – المحلي:

1. كثيرا ☐
2. نوعا ما ☐

3. قليلا ☐
4. لا ☐

6. هل تراقبي أطفالك أثناء مشاهدتهم التلفزيون وكيف. وذلك عادة؟

1. أجلس معهم وأشاهد ما يشاهدون ☐
2. أضبط وأعين لهم ما يشاهدون ☐
3. القي عليهم نظرة من حين إلى آخر. ☐
4. لا ارقبهم واترك لهم حرية المشاهدة ☐

III. القيم المادية والاستهلاكية داخل الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالإشهار:

7. كيف تقيمي درجة الاستهلاك الفعلي لديك:

1. كبيرة ☐
2. متوسطة ☐
3. ضعيفة ☐
4. لا أدري ☐

8. كيف تقيمي درجة حبك ورغبتك في الاستهلاك:

1. كبيرة ☐
2. متوسطة ☐
3. لا أدري ☐

9. هل يحدثك أطفالك عن الاشهارات التي يشاهدونها في التلفزيون؟

1. كثيرا ☐
2. أحيانا ☐
3. نادرا ☐
4. ابدا ☐

10. هل يتضمن هذا الحديث عادة إظهار للرغبة في الحصول على ما يعرض في الإشهار؟

1. كثيرا ☐
2. أحيانا ☐
3. نادرا ☐
4. أبدا ☐

11. هل يحصل أطفالك على مصروف:

1. يوميا ☐
2. أحيانا ☐
3. نادرا ☐
4. لا يحصلون عليه أبدا ☐

12. هل يساهم أطفالك عادة بآرائهم في تحديد مقتنيات اسرتك؟

1. كثيرا ☐
2. نوعا ما ☐
3. قليلا ☐
4. ابدا ☐

13. هل يختار اطفالك مقتنياتهم؟

1. دائما ☐
2. أحيانا ☐
3. نادرا ☐
4. ابدا ☐

14. كيف تقيمي ميولات أطفالك الاستهلاكية مع الوقت؟

1. في تزايد مستمر ☐
2. على نفس الدرجة ☐
3. في تناقص ☐

4. لم ألاحظ ☐

15. هل تعتقدي أن التلفزيون والاشهار يساهم في زيادة الاستهلاك في اسرتك؟

1. بدرجة كبيرة ☐
2. نوعا ما ☐
3. بدرجة قليلة ☐
4. لا يساهم ☐
5. لا ادري ☐

16. حددي من بين هذه الاختيارات أكثر عامل يثير رغبتك في الاستهلاك والشراء؟

1. الرغبة الذاتية ☐
2. الأهل والأصدقاء ☐
3. مشاهدة المنتوجات مباشرة ☐
4. التلفزيون والاشهار ☐

17. عندما لا تستطيعي عادة تلبية مطلب لأطفالك، حددي أكثر العبارات التي تصف موقفك من بين التالية:

1. كم يؤسفني ذلك ☐
2. اغضب واشعر بالعجز ☐
3. لا باس، فليس بالأمر الخطير ☐
4. لا يهمني ☐
5. سأبذل جهدي كي لا يتكرر الأمر ☐

18. رتبي الأولويات التالية والتي تعتقدي أن الأسرة توفرها لأبنائها؟

1. حسن التربية ☐
2. الحنان والمحيط العائلي اللائق ☐
3. توفير المتطلبات المادية ☐

19. هل تعتقدي ان توفير الحاجات المادية مهمة في نجاح تربية الأبناء؟

1. مهمة جدا ☐
2. مهمة ☐
3. مهمة نوعا ما ☐
4. غير مهمة ☐

قائمـــــــة المراجـــــــع المستعملـــــــة :

(1) – نجوى محمد محمد الجزار: "تأثير القيم التي تعكسها إعلانات التلفزيون على الاتجاهات نحو الإعلان"، رسالة دكتوراه، قسم العلاقات العامة، جامعة القاهرة، 1998، ص 128.

(2) – ابتسام الجندي: "أثر التعرض للمضمون اللفظي بالإعلانات التلفزيونية على لغة الطفل"، مجلة بحوث الاتصال، العدد 09، يوليو 1993، ص 56.

(3) – محمود عودى: "أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي، دراسة ميدانية في قرية مصرية"، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، القاهرة، 1980، ص 179.

(4) – Berman, Ronald : « **Advertising and social chang** », sage publications, Beverly Hilles, 1992, P 127.

(5) – IBID, P 13.

(6) – عبد الرحمن الغريب: "إشكالية الهوية بين الإعلام التلفزي والتنشئة الأسرية للطفل العربي"، مجلة الطفولة والتنمية، يصدرها المجلس العربي للطفولة والتنمية، عدد 02، 2002، ص 135.

(7) – عبد الرحمن الغريب، مرجع سابق، ص 136.

(8)– Nicolas Montignean : **« Les marques parlent aux enfants : grace aux personnages imaginaires »**, Editions d'organisation, Paris, 2002, P 75.

(9)– عبد الرحمن الغريب: مرجع سابق، ، ص 134.

(10– علي زيعور: "التحليل النفسي للذات العربية"، دار الطليعة، بيروت، 1981، ص 55 – 56.

(11)– نفس المرجع السابق، ص 56.

(12)- عبد الرحمن الغريب، مرجع سابق، ص 137.

(13)-نفس المرجع ، ص 138.

(14)- إبراهيم إمام: "الإعلام الإذاعي والتلفزي"، دار الفكر العربي، الكويت، 1985، ص 238.

(15)- جيمس هالوران: "الاتصال الجماهيري، التوجهات والمسؤوليات"، مجلة البحوث، اتحاد الدول العربية، بغداد، ع 10، 1993، ص 167.

(16)-DE Ajuriagaurra (J), « **Mannuel de psychiatrie de enfant** », Masson, Paris, 1980, P 528

(17)- مصطفى مصطفى القباج: "الطفل المغربي وأساليب التنشئة الاجتماعية بين الحداثة والتقليد"، مجلة دفاتر التربية، منشورات رمسيس، الرباط، العدد03،1997، ص 20.

(18)- حسين محي الدين أحمد: "التنشئة الأسرية للأبناء الصغار"، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1995، ص 54.

(19)- حسين محي الدين أحمد، مرجع سابق، ص 56.

(20)- أحمد ظافر محسن: "بعض أنماط التربية الخاطئة"، مطابع العدل سلسلة الأمن القومي، طرابلس، 1991، ص 88.

(21)- محمد عباس نور الدين: "من حاجات الطفل إلى حاجاتنا للطفل"، مجلة الطفولة والتنمية يصدرها المجلس العربي للطفولة والتنمية،العدد 06،مجلد02،2002،ص 173.

(22)-أحمد ظافر محسن، مرجع سابق، ص 89.

(23)- Monique Dagnand : « **Enfants, Consommation et Publicité télévisée** », la documentation Française, Paris, 2003, P10.

(24)- هذه الفكرة أكدتها نتائج الدراسة التي قامت بها وردية شعباني حول "استقبال الأطفال للإعلانات التلفزيونية التجارية دراسة وصفية للتعرض والإدراك"، حيث أن أغلب الأسر الجزائرية غير منتبهة لما يشاهد أطفالها ولا يولون أدنى أهمية لعملية توجيه تجربة المشاهدة للإشهارات في التلفزة وفي باقي البرامج، ص 252.

(25)- رالف رزق الله: "التلفزيون والأطفال: التسرب الايديولوجي من خلال الصورة – ثقافة الطفل-"، سلسلة ثقافتنا القومية، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، العدد 02، 1990 ، ص 255.

(26) – نجوى محمد الجزار، مرجع سابق، ص90.

(27) – Cité par Lusig : **« l'influence du développement sur les savoirs et savoir faire de l'enfant à l'égard des marques »**, Thèse de doctorat en science de gestion, Université, Paris IX-Dauphine, Fev.1999, P203.

(28) – Lusig, OPCIT, P 210.

(29) - Nicolas Montignean : OPCIT, P 76.

(30) - Cité par Lusig : OPCIT, P 212.

(31)- محي الدين صابر: "قضايا الثقافة العربية المعاصرة"، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983، ص35.

التحول في النظرة إلى الشخص المسن في المجتمع الجزائري

(دراسة حول الأشخاص المقيمين في دار المسنين)

ا. جلال عبد الحليم
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا
جامعة فرحات عباس سطيف

مـــــدخـــــل :

في السنوات الأخيرة، صارت الصحف الوطنية تطالعنا على أخبار تتعلق بحوادث وحالات وفيات لأشـــخاص كبار في الـــ5سن مثل:

"توفيت مساء أمس، المدعوة (ب،ي) البالغة من العمر 81 سنة....بعد سقوطها من الطابق الثالث لمسكنها بوسط مدينة جيجل.." أو "تدخلت المصالح المختصة بأمن ولاية عنابة قصد انتـــشـــال جثة شـــيخ مسن وجدت في حالة متقدمة من التعفن داخل شـــقته...بعد بلاغ من الجيران يفيد بإختفاءه عن الأنظار لحوالي ثلاثة أيام." (الـــشـــروق اليومي، 2009/01/08:عدد 2501).

أو حالات اعتداء و تخلي عن الآباء من مثل:

"يقول المفتـــش : لقد تفاجأنا بالـــمـــشـــهد، كانت الأم تترف دما ووجهها مشوه تماما بالزجاج، وتبين أن ابنها قام بتكسير الزجاج ووضعه على الطاولة و مرر وجه أمه عليه." أو " عجوز في السبعين من العمر ، تتجول في الأسواق وتوقف أي مار لتحكي له قصتها ومرارة عيشها : لقد تركني في السوق وقال إنه ذاهب للبحث عن منزل للكراء، وطال غيابه، هل رأيتموه...".

(أسبوعية الخبر حوادث ، جانفي2009:عدد207)كما تزايد عدد قـــضـــايا الاعتداء على الأولياء، ففي آخر تقرير لخلية الاتصال بقيادة الدرك الوطني ، سجلت 3255 قـــضـــية اعتداء في الفترة مابين 2002-2007. (قيادة الدرك الوطني، 2008).

إضافة إلى ما عايشته شخصيا بحكم خبرتي المهنية السابقة كأخصائي اجتماعي في دار للمسنين من تزايد حالات التخلي عن الأولياء المسنين من طرف أولادهم و ذويهم. إن هذه الأمور تعد مؤشرات عن حدوث نوع من التحول في قيم الأسرة الجزائرية، وبصورة أدق حدوث تغيير في النظرة للشخص المسن مقارنة عما كانت عليه في السابق.

وبناءا على ذلك، سنحاول في هده المداخلة إبراز بعض مظاهر هدا التحول من خلال التطرق إلى دراسة حالة أشخاص مسنين مقيمين في دار للمسنين وأهم الأسباب التي دفعت ذويهم للتخلي عنهم، من خلال إظهار خصائص هؤلاء المسنين. مع التذكير أن موضوعا كهذا لايمكن لمداخلة بسيطة كهذه أن تلم بجميع نواحيه، وعلى هذا الأساس، سندرس الموضوع وفق العناصر التالية :

1) مفاهيم الدراسة./2) تعداد الأشخاص المسنين في العالم، الإحصائيات والتوقعات./3) التحول في النظرة للشخص المسن في المجتمع الجزائري، الواقع والمعطيات./4) الإجراءات المنهجية الدراسة./5) نتائج الدراسة./6) اقتراحات عملية.

1) مفاهيم الدراسة :

أ- في مفهوم الشخص المسن :

لغة : كلمة "المُسن" تدل على الرجل الكبير، فيقال: أسن الرجل: كبر، وكبرت سنه. يُسِن إسناناً فهو مُسن كما يقال شيخ وهو من استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب.(المنجد، 1975: ص 410). جاء في القرآن الكريم في سورة هود ما ذكرته زوجة إبراهيم عليه السلام: ﴿قالت يا ويلتىءألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخاً إن هذا لشيءٌ عجيب.﴾ (سورة هود: الآية 72)، ويتبين من هذه الآية أن الشيخ والعجوز هو كبير السن الذي أثر الكبر في نشاطه . ومرحلة الشيخوخة تعني الضعف بعد الشدة والقوة.

قال تعالى ﴿الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشيبة ،يخلق مايشآء وهو العليم القدير.﴾. (سورة الروم:الآية54).

وعليه فإن معنى الشيخ أو المسن هو الشخص الذي تقدم به العمر وأصبح غي قادر بصورة طبيعية على القيام بالأعمال اليومية العادية.

اصطلاحا : برزت عدة مصطلحات للتعبير عن المرشحين الذين ينضمون إلى فئة المسنين ويلجون مرحلة كبر السن ومن هذه المصطلحات: المسنون، المتقدمون في السن، أو كبار السن.

وقد تم الاتفاق على أن المسن هو من يبلغ عمره خمسة وستون عاما فما فوق (سيد سلامة إبراهيم، 1997 :07) وهو التعريف الذي اعتمدناه في هذه المداخلة.

ب- في مفهوم القيم :

إذا نظرنا إلى المجتمع نجده يتكون من نظم اجتماعية مثل النظام الاقتصادي والسياسي...ويتكون النظام من قيم معينة تحدد هويته ، و يعكس النظام من ناحية أخرى هذه القيم في مجموعة من المعايير قد تكون مكتوبة على شكل قوانين، أو شفهية فتأخذ شكل التراث أو العرف، وهكذا يعكس أي نظام مجموعة من التنظيمات الاجتماعية يسلك الفرد داخلها أنماطا من السلوك تعكس العادات الاجتماعية.

فالقيم هي المرغوب فيه من الفرد أو الجماعة الاجتماعية، وموضوع الرغبة قد يكون ماديا أو معنويا.(محمد بيومي، 2006: 78).

كما تمثل القيم مبادئ مجردة توجه سلوكنا وتحدد ما يجب أن نرغب فيه أو ننصرف عنه وما الاحتمالات التي يجب أن نختارها أو نرفضها.(حليم بركات 80:1971).

ومن ثم فالقيم تعني في نظرنا: المعتقدات التي يحملها الشخص نحو الناس (بمافيهم فئة المسنين)، الأشياء والمعاني وأوجه النشاط المختلفة والتي تعمل على توجيه رغباته واتجاهاته نحوها، وتحدد له السلوك المقبول والمرفوض والصواب والخطأ، ومنها سلوك التعامل مع الشخص المسن.

فالقيم تعتبر أهم مرتكزات عملية التفاعل الاجتماعي حيث تتبدل وتتغير حسب ظروف الشخص واهتماماته.

2) تعداد الأشخاص المسنين في العالم ، الإحصائـــيات و التوقعات :

مع التطور العلمي والصحي، ارتفع عدد المسنين في العالم، إذ تشير إحصائيات منظمة الأمم المتحدة إلى عديد المتغيرات الديمغرافية نذكر من بينها :

- في عام 1950 كان هناك نحو 200 مليون مسن في العالم، ليصل العدد إلى 550 مليون مسن في 1997، ومن المتوقع أن يصل هدا العدد إلى بليون شخص في2020، 70% منهم يعيشون في البلدان النامية.

- كما يزداد عدد الدين يبلغون من العمر 80 سنة فأكثر، إذ ارتفع عددهم من 13 مليون شخص في 1950 إلى أكثر من 50 مليون شخص في 1997، ومن المقرر أن يزيد العدد ليبلغ في 2025، حوالي 137 مليون شخص.

ووفقاً لهذا التقرير فإن فرداً من كل أحد عشر فرداً من سكان العالم كان يبلغ الستين عاماً عام 1995 وسيصل هذا إلى واحد من كل سبعة أشخاص عام2025. (منظمة الأمم المتحدة،1997: 07) وقد أعلنت الأمم المتحدة أن سكان العالم يتقدم بهم العمر بسرعة لدرجة أن عدد المسنين سيفوق عدد الأطفال للمرة الأولى في تاريخ العالم بحلول عام 2050. وذكر تقرير صادر عن إدارة السكان بالأمم المتحدة أن عدد الأشخاص البالغ أعمارهم 60 عاماً أو أكثر سيصل إلى مليارين تقريباً بحلول عام 2050 وهو ما يفوق عدد الذين تقل أعمارهم عن 15عاماً. ويرى التقرير أن غالبية المسنين سيكونون من الإناث مشيراً إلى انه يوجد في الوقت الحالي 81 معمراً في مقابل كل مئة امرأة معمرة. (منظمة الأمم المتحدة :2009) والجزائر كغيرها من بلدان العالم، شهدت تغير في هرم الأعمار حيث توسعت نسبة وعدد البالغين 65 سنة فما فوق، حيث كان توزيعهم في الإحصاء السكاني لعام 1998 كمايلي :

الفئة العمرية	65 - 69 سنة	70 -74 سنة	75 - 79 سنة	أكثر من 80 سنة
التعداد بالنسمة	510.617.00	332.161.00	217.975.00	237.820.00

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر : تعداد سكان الجزائر1998

(http://www.ons.dz/Demogr/pop-age.htm), 7/01/2009

مع التذكير أن تعداد سكان الجزائـــر بلغ في 1998حوالي 30مليون نسمة، ليصل حسب آخر إحصائـــيات الديوان الوطني للإحصائـــيات إلى 34.4 مليون نسمة في جانفي 2008، بمتوسط عمر متوقع يصل إلى 75.5سنة موزعا بـــ 74.4سنة للرجال و 76.8 سنة للنساء.

ومن خلال هده الأرقام يتبين لنا أن فئة المسنين ستشكل حيزا هاما من النسيج السكاني للجزائر بما يتبع دلك من تعدد في احتياجات هده الفئة وما تتطلبه من سياسات للتكفل الاجتماعي والاقتصادي تقع مسؤولية تطبيقها على السلطة السياسية وباقي أنظمة المجتمع.

3) التحول في النظرة للشخص المسن في المجتمع الجزائـــري، الواقع و المعطيات :

عرف المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، تحولات نوعية سياسية، اقتصادية، اجتماعية، نذكر منها تدهور القدرة الشرائية للأسر وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، أزمة السكن الخانقة وارتفاع معدلات البطالة،كان لها بالغ الأثر في إحداث تغيير في تركيبه البنائي، إذ تزايد عدد الأسر النووية المتكونة من الزوج و الزوجة، مقابل تقلص عدد الأسر الممتدة المتكونة من الأقارب كالأجداد والأعمام والخالات وأولادهم، كما تغيرت مكانة الشخص المسن، ففي الماضي كان المسن هو رب أو ربة الأسرة الممتدة وقائدها و صاحب القرار فيها، وعندما يصل إلى مرحلة من الشيخوخة المتقدمة فإنه عادة ما يحتفظ بمكانته في الأسرة التي تتولى رعايته وحمايته.

لكن في الوقت الحالي، صاحب هدا التغير الاجتماعي، تغير في المواقف والاتجاهات والدي شمل كذلك القيم و بعض أنماط السلوك، وهو ما بدا واضحا في سلوك بعض الأشخاص نحو المسنين، فليس مستغربا أن تجد شيخا أو عجوزا طاعنة في السن واقفة في الحافلة وبجانبها شاب جالس على المقعد و لم يكلف نفسه السماح لتلك المسنة بالجلوس، أو أن ترى مسنا يعاني في حمل حاجياته المترلية من السوق وبجواره شاب لم يكلف نفسه مساعدته في حمل تلك الحاجيات. بل وصل الأمر ببعض الأبناء إلى التعامل مع أولياؤهم من كبار السن بلامبالاة من خلال التخلي عنهم و ضعهم في دور المسنين، فتخلوا عن قيم بر الوالدين التي كانت راسخة واستبدلوها بقيم دخيلة كانت مستهجنة من قبل كما صاحب هذا التغيير

كذلك ارتفاع عدد دور المسنين في الجزائر التي وصل عددها إلى 39دارا، والتي تشهد أسبوعيا حالات تسليم للمسنين من طرف أبنائهم و ذويهم وهي الظاهرة التي تنامت مؤخرا في المجتمع الجزائري، البعض يرها عقوقا و البعض الآخر يعتبرها تأمين حياة كريمة للأولياء في آخر أيامهم حين ينشغل الأبناء في دوامة حياة صعبة تحتاج إلى التخلي عن المشاعر والأحاسيس، ولا ضير من إيداع الأولياء في إحدى هذه الدور طالما يتلقون عناية أفضل من العيش منفردين أو منعزلين.

4) إجراءات الدراسة :

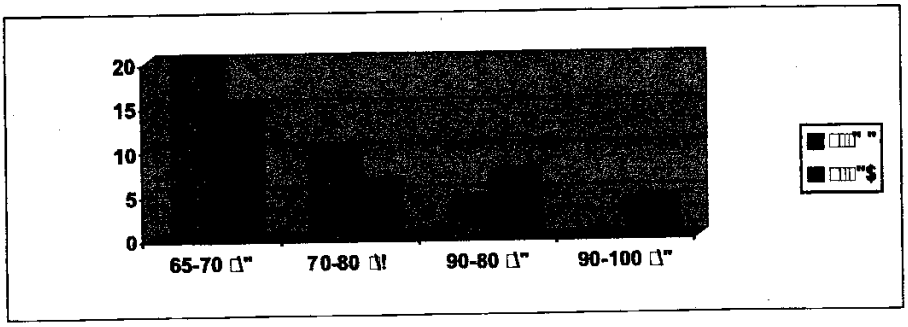
قمنا بهذه الدراسة في دار الأشخاص المسنين و/أو المعوقين بصالح باي بولاية سطيف في شهر جانفي 2009، الدار تستقبل المسنين الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة، كذلك المعوقين وذوي العاهات الحركية الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة بدون كفالة عائلية أو دخل مالي. وقد شملت 66 شخصا مسنا(34 رجل و 32 امرأة) تجاوز سنهم 65 سنة فترة إجراء الدراسة.

وقد كان لنا إطلاع مركز على الخلفية الاجتماعية لمجتمع البحث، بحكم أننا عملنا في الدار إلى مدة قريبة ولدينا فكرة شاملة على جميع الأشخاص من خلال المقابلات التي جمعتنا بهم وكذا بعائلاتهم وذويهم في إطار التحقيقات الاجتماعية المشروطة للدخول إلى الدار، وقد ركزنا في هذه الدراسة على التعرف إلى خصائص هذه الفئة من حيث : السن، الحالة العائلية ، طريقة الدخول إلى الدار، الحالة الاقتصادية و طبيعة العلاقة مع المحيط الأسري بعد الدخول إلى دار المسنين.

الجدول رقم 01 : الفئة العمرية للمقيمين.

الفئة العمرية	الرجال	النساء	النسبة
65 – 70سنة	20	15	53.03
70 – 80 سنة	10	06	24.24
80 – 90 سنة	04	07	16.66
90 – 100 سنة	//	04	06.06
المجموع	34	32	%100

توزيع بياني بياني رقم (01) : الفئة العمرية للمقيمين.



الملاحظ من هذا الجدول أن فئة المسنين تبلغ 66 شخصا (34 رجل و 32 امرأة) من المجموع الكلي للمقيمين الذين بلغ عددهم 80 مقيما (وجود حالات من المعاقين حركيا من صغار السن وكذا حالات لمتخلفين عقليا)، سجلنا أن غالبية المسنين يعانون من أمراض مزمنة منها : مرض القلب، داء السكري، الضغط الدموي ، تضمر العضلات، السلس البولي، داء الباركينسون...)، وهي أمراض تتطلب إجراء الكشوفات الدورية، وأمام تراجع القدرة الشرائية لدى العديد من أفراد المجتمع الجزائري، يجد المسنين وحتى ذويهم صعوبة في تحمل تكاليف العلاج والحصول على الأجهزة المعاونة مثل النظارات الطبية، أطقم الأسنان وأجهزة تقوية السمع إضافة إلى الكشف الطبي الدوري ومراجعة الأطباء المتخصصين وقد سجلنا في مقابلاتنا مع أولياء هؤلاء المسنين اشتراكهم في ميزة عدم قدرتهم على تحمل .نفقات التكفل الصحي للمسنين إلى جانب متطلبات المعيشة، مما أدى بهم في النهاية إلى إيداع أوليائهم في الدار.

كما سجلنا كذلك أن غالبية المسنين الذين قام ذووهم بإيداعهم في الدار تم إخبارهم بأنهم سيدخلون إلى المستشفى وليس إلى دار للمسنين لتلقي العلاج ومن بعد شفائهم سيرجعون إلى البيت.

سجلنا كذلك الضعف الجسدي لهؤلاء المسنين وهي مظاهر مرتبطة بالتقدم في السن، ولها تأثير في نفسية المسنين فتلك المظاهر تجعل المسن عرضة للقلق، فالأمراض المزمنة وافتقاد الأهل والأصدقاء وعدم تحقيق التكيف الشخصي والاجتماعي على وجه سليم، تجعله أقل استجابة في تفاعلاته، فقد تكون قدرته على التعبير عن مشاعره أقل، فيبدوا قليل التفاعل لا

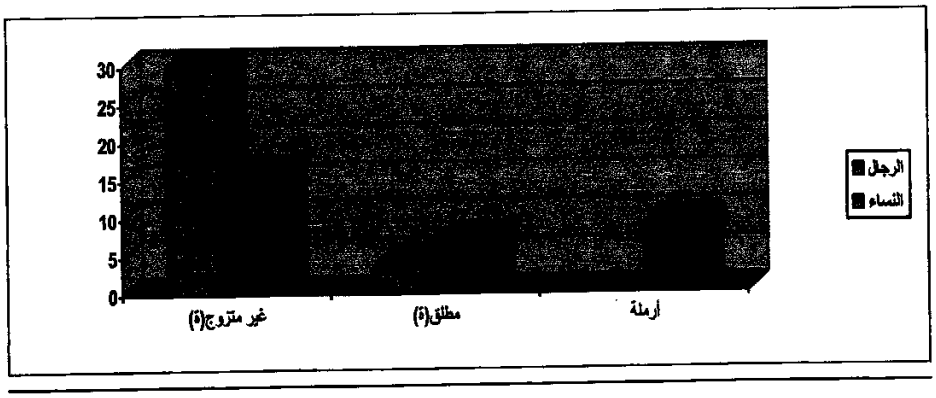
يفرح بسرعة و لا يحزن بسرعة، كما قد يجد نفسه في حالة صدام مع من حوله لأنه يشعر أنهم لايطيعون له أمرا وينازعونه السلطة في الأسرة ويظهر ذلك في سلوكاته، وقد يخلق ذلك حساسية لدى ذويه الذين قد لا يدركون هذه الخاصية، فيتهمونه بعدم الاكتراث واللامبالاة، ونذكر هنا حالة ابن السيدة(ح.أ،80 سنة) الذي صرح لنا أنه أضطر لوضع أمه في الدار بسبب شجارها الدائم مع زوجته التي خيرته بينها وبين أمه.

كما نشير كذلك أن قدرة المسن على النوم ساعات طويلة تقل، فهو ينام مبكرا ويستيقظ كثيرا ، وبالتالي فهو ينام ساعات أقل في الليل ويحتاج للنوم في النهار لتعويض مافاته، مماقد يسبب إزعاجا لأهله إضافة إلى الأمراض المزمنة توجد بعض الحالات الخاصة بالمسنين الذين يعانون من الاضطرابات العقلية ومن بين الحالات نذكر السيد (آ.ع، 77سنة) الذي قام أخوه بإدخاله إلى الدار بسبب مرضه العقلي وتصرفاته السلبية في البيت، كذلك حالة السيدة(ب.م، 75 سنة) التي تعاني من فقدان الذاكرة وكانت تخرج من بيت ابنتها وتنتقل إلى ولايات بعيدة مما سبب لابنتها— ذكرت لنا ذلك في مقابلة معها- معاناة مستمرة للبحث عنها أمام تذمر زوجها.

الجدول رقم 02:الحالة العائلية للمقيمين :

الحالة العائلية	الرجال	النساء	النسبة
عازب(ة)	04	07	16.66
متزوج(ة)	30	16	69.69
أرمل(ة)	//	09	13.63
المجموع	34	32	%100

توزيع بياني رقم (02) : الحالة العائلية للمقيمين.



تعد الحياة الزوجية في سن الشيخوخة ليست فقط مصدرا للسعادة في هذه المرحلة العمرية ولكنها مفيدة سيكولوجيا و بيولوجيا فقد أكدت البحوث أن المسنين المتزوجين اقل شعورا بالعزلة والاكتئاب مقارنة بغير المتزوجين، كما أنهم اقل تعرضا للاضطرابات النفسية والعقلية التي يمكن أن تحدث نتيجة العزوبية أو الطلاق و الترمل، وفي هذا الصدد تشير الإحصائيات في الجزائر أن حالات العزوبية والطلاق عند المسنين البالغين أكثر من 60 سنة بلغت 24.000 حالة بنسبة 3% من المجموع الكلي لهذه الفئة العمرية، كما سجلت نسبة الترمل عند هذه الفئة العمرية بلغت 27.72%، تشكل النساء الأرامل نسبة 91% منها.

(*Conseil National Economique Et Social*, Bulletin Officiel n°11)

وبالعودة إلى الجدول رقم 02، نسجل ارتفاع نسبة العنوسة لدى المقيمين والتي بلغت 69.69% وهي نسبة مرتفعة مما يعطي الانطباع أن هذه الظاهرة لا تمس فقط فئة الشباب في الجزائر، ويمكن إرجاع ارتفاع هذه النسبة لدى المقيمين إلى جملة من العوامل كشفوا عنها نذكر منها :

- عدم التفكير المطلق في بناء الأسرة لغياب الدخل المادي المناسب.
- إصابة عدد كبير من المسنين باضطرابات عقلية مزمنة منذ الطفولة.
- التشرد في الشوارع و عدم وجود مأوى مناسب.
- قضاء فترة الشباب في الخارج وصرف المال في أمور الترفيه.ونذكر هنا حالة السيد (ح.ب،74 سنة) الذي قضى فترة كبيرة من عمره في فرنسا وبتقاعده كان معاشه بسيطا للغاية ، بعد عودته للوطن اضطر للعيش عند أخته التي كانت كما ذكر لنا تعيب عليه صرفه

لأمواله في أمور تافهة وكذا عدم زواجه وتأسيسه لأسرة تتكفل به بعد تقاعده مما اضطره للدخول إلى الدار.

الملاحظة الثانية تتعلق بتسجيل نسبة طلاق تقدربـ 16.66% بين المسنين، ونذكر هنا حالة السيد (غ.ص، 66 سنة) الذي طلق زوجته بعد أن أصيب بداء السكري وعدم تقبل زوجته لهذا المرض وعدم رعايتها له، كذا حالة السيد (م.ك، 75 سنة) الذي طلق زوجته- كان زواجه في سن متأخرة – بسبب أنها تملك المال في حين أنه عديم الدخل وكانت تذكره دوما بأنها صاحبة الفضل عليه وتكرر عبارة : (نخطيك تموت) اضطر في الأخير إلى الطلاق.

سجلنا كذلك نسبة 13.63 % من المقيمات هن أرامل نتيجة وفاة الزوج، نذكر حالة السيدة (م.خ، 72 سنة) أرملة دون أولاد ولا أقارب تمتلك سكنا خاصا لكنها دخلت إلى الدار لعدم وجود من يرعاها لمعاناتها من عدة أمراض مزمنة، كذلك حالة السيدة (ح.ب 72 سنة) التي كانت تعيش عند ابنها بعد وفاة زوجها لكن سوء علاقتها مع زوجته دفعتها لدخول الدار بالرغم من محاولات ابنتها المتكررة لأخذها للعيش معها حيث عبرت عن حالتها بالقول (بني خضا راي مرتو وخرجني من دار شيخي، بنتي ربي يكون في عونها راني علابالي بلعش و فروخو ، ماندير لهاش مشاكل مع رجلها، كيفاش بني كبدتي طيشني و البراني يهزني....لتغلبها الدموع الحارة ... وتكمل: آه لو مازال الشيخ عايش...)، هذه الحالة تؤكد أن الترمل هو أعظم فقدان انفعالي و اجتماعي للمسن يظل يعاني منه سنوات عمره الباقية و دلك لسببين هما :

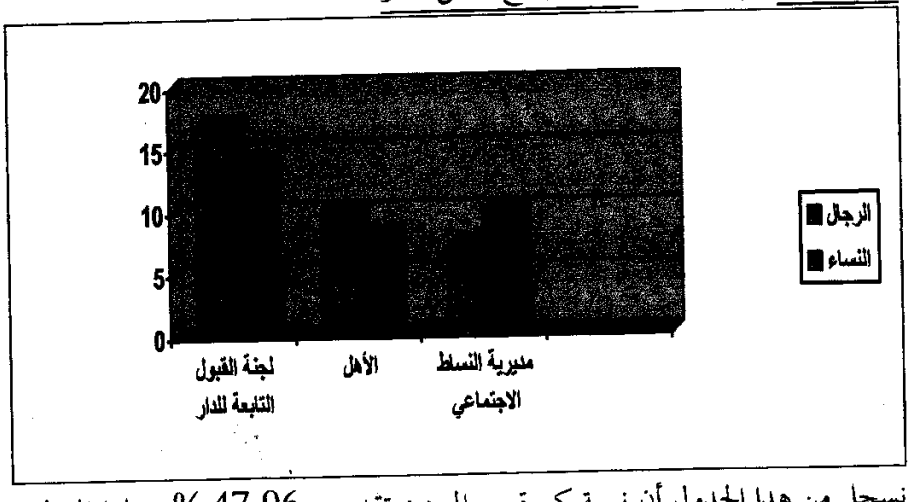
- الترمل خبرة و أسلوب حياة يعانيها المسن ما بقي من حياته.
- الترمل حالة و مكانة اجتماعية يعيش بها المسن، فوفاة القرين تجعل الشخص يحتاج وقتا طويلا للتوافق مع مكانة و أسلوب حياة جديدين.

كما سجلنا بعض الاستجابات النفسية غير السوية عند الأرامل مقارنة بباقي المسنين مثل الشكوى الدائمة والرغبة في الموت.

الجدول رقم 03: طريقة الوضع داخل الدار :

طريقة الوضع	الرجال	النساء	النسبة
لجنة القبول التابعة للدار	17	14	47.96
الأولياء	10	08	27.27
مديرية النشاط الاجتماعي	07	10	25.27
المجموع	34	32	%100

توزيع بياني رقم (03) : طريقة الوضع داخل الدار



نسجل من هدا الجدول أن نسبة كبيرة من المسنين تقدر بـــ47.96 % دخلوا إلى الدار عن طريق لجنة القبول المختصة بدراسة طلبات الدخول للدار وتتكون من مدير الدار، ممثل عن الوصاية، طبيب المؤسسة،أعضاء الفريق البيداغوجي المتكون من الأخصائي النفساني، الأخصائي الاجتماعي، المربي المتخصص، المربي، إضافة إلى ممثلين عن عمال الدار،تقوم هذه اللجنة بدراسة الملفات ومدى توفر الشروط القانونية لدى طالبي الدخول، بعد قبول الملف يوضع المسن تحت الملاحظة للتعرف على صفاته ودرجة تكيفه مع الجو الاجتماعي للدار ليتم قبوله نهائيا بعد نجاحه في ذلك.

وقد لاحظنا أن طلبات دخول هؤلاء المسنين إلى الدار – حسب سجل البريد الوارد للفريق البيداغوجي- كان مصدرها الأساسي أهل و أقارب هؤلاء المقيمين إضافة إلى بعض الحالات التي كان مصدرها الرغبة الذاتية للمسن للدخول إلى الدار قصد تلقي الرعاية الصحية لعدم القدرة على تحمل تكاليف العلاج لانعدام الموارد المالية وغياب التكفل الأسري.

سجلنا كذلك حالات لجوء بعض الأبناء والأقارب إلى تبني خيار أسلوب الوساطة وحتى التهديد بالمنصب لتمرير الملفات، نذكر حالة عايشتها شخصيا تتعلق بالسيدة (م.ج، 96 سنة نعم 96 سنة) التي اتصل ابنها هاتفيا وعبر عن رغبته في إيداعها في الدار، وعند استفسارنا عن عمرها و درجة قرابتها منه أخبرنا بأنها أمه، وبعد الاستفسار عن حالتها تبين عدم توفرها على الشروط القانونية فاستشاط غضبا وراح يهددنا بقوله: لا تعلم مع من تتحدث؟ أنا.....(إطار سامي في الدولة)،سأدخلها رغما عنكم....فكان جوابنا بأن أمه في هذه السن هي بركة و جوهرة من العار التخلي عنها،وأن هناك قانون معمول به في دراسة الملفات لا يمكن تجاوزه.

أو حالة سيدة تبلغ من العمر 67 سنة، سجلنا الرغبة الكبيرة لأبناء زوجها المتوفى لإدخالها إلى الدار، والسرعة في إعداد ملف الدخول وكذا الاتصالات اليومية، وبعد التحري في حالة هذه السيدة تبين أنها تملك سكنا فاخرا في وسط مدينة تجارية كبيرة يحاولون الاستيلاء عليه.

كما أذكر كذلك حالة شيخ مسن ومعاق قام ابنه بإحضاره ووضعه أمام باب دار المسنين ثم هرب، لكن بعد التحري عن مكان إقامته تم إرجاعه إلى بيته. ونذكر هنا بمصادقة الحكومة في 2008 على مشروع قانون لحماية الأشخاص المسنين ينص على معاقبة من يطرد والديه أو يتهاون بالتكفل بهما بالسجن لمدة تتراوح بين سنة وعشر سنوات وبغرامة مالية تتراوح بين 100ألف و 500ألف دينار في انتظار تطبيقه على أرض الواقع.

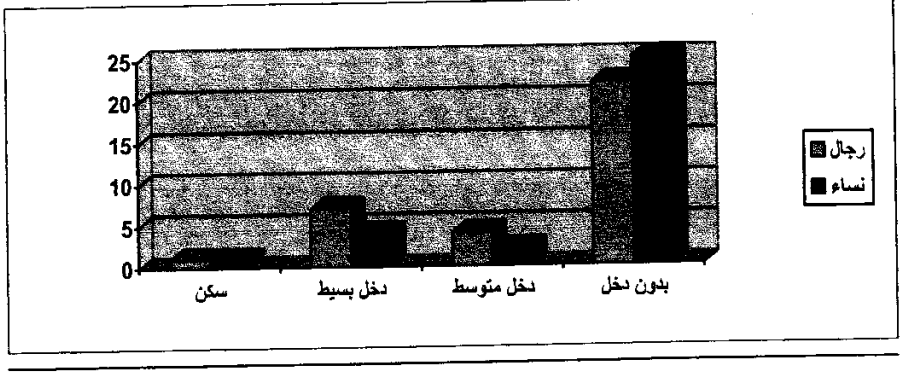
سجلنا كذلك نسبة 27.27% من المسنين الدين تم وضعهم في الدار مباشرة من طرف أولياؤهم (الأبناء، الأقارب)، وهي حالات تمت في سنوات سابقة قبل تنصيب لجنة القبول، وحتى محاولات الفريق البيداغوجي للاتصال بهم كللت أغلبها بالفشل لتهربهم من تحمل المسؤولية ، نذكر هنا حالة السيد (س.ل 82 سنة) الذي طرده ابنه الوحيد إلى الشارع بعد أن باع جميع ممتلكات أبيه، وفي مرض الوالد ورغبته في رؤية ابنه بعد فترة تجاوزت 10سنوات لم يره فيها، اتصل الفريق البيداغوجي بالابن ليأتي لرؤية أبيه وهو في المستشفى، لم يكلف نفسه الزيارة وتوفي والده و لم يره.

نذكر كذلك حالة السيد (ج.ل،98 سنة) الذي دخل للدار بمحض إرادته لسوء علاقاته مع أهله والتي من بين مظاهرها أن شقيقه لم يراه مند 25 سنة بالرغم من أنه يسكن في منطقة قريبة من المركز. أما النسبة المتبقية و المقدرة بـــ25.27 % فتشمل المسنين الدين دخلوا إلى المركز عن طريق الوصاية أي مديرية النشاط الاجتماعي وتشمل مسنين دون مأوى، مسنين من ولايات أخرى لا تتواجد بها دور للمسنين، أو مسنين كانوا ماكثين في المستشفيات للعلاج ولا أهل لهم يحتاجون لمتابعة صحية.

الجدول رقم04: الحالة الاقتصادية للمقيمين

الأملاك العقارية/ مستوى الدخل	الرجال	النساء	النسبة
سكن	01	01	03.03
مستوى الدخل			
متوسط	04	02	09.09
بسيط	07	04	16.66
بدون دخل	22	25	71.21
المجموع	34	32	%100

توزيع بياني رقم (04) : الحالة الاقتصادية للمقيمين



يرافق مرحلة الشيخوخة هبوط في مستويات الدخل المادي فمنحة التقاعد لاتتجاوز سقف 10 آلاف سنتيم جزائري وبالنظر لارتفاع متطلبات المعيشة اليومية إضافة إلى تكاليف

الرعاية الصحية نجد هدا المبلغ لا يغطي كل هده التكاليف، وبالعودة إلى الجدول يتبين لنا وجود مقيمين فقط ممن يملكون سكن، الأول يملكه مقيم وهو بناء تقليدي في قرية لم يستطيع هدا الشخص العيش فيه نظرا لمرضه المزمن، الذي يحتاج إلى الرعاية فسمح لقريبه بالسكن فيه، المقيم الثاني الذي يملك سكن يتعلق بمسنة بدون أولاد لها سكن مشترك مع أقارب زوجها المتوفى اضطرت للالتحاق بالمركز لمرضها المزمن وحاجتها للرعاية الصحية كذلك.

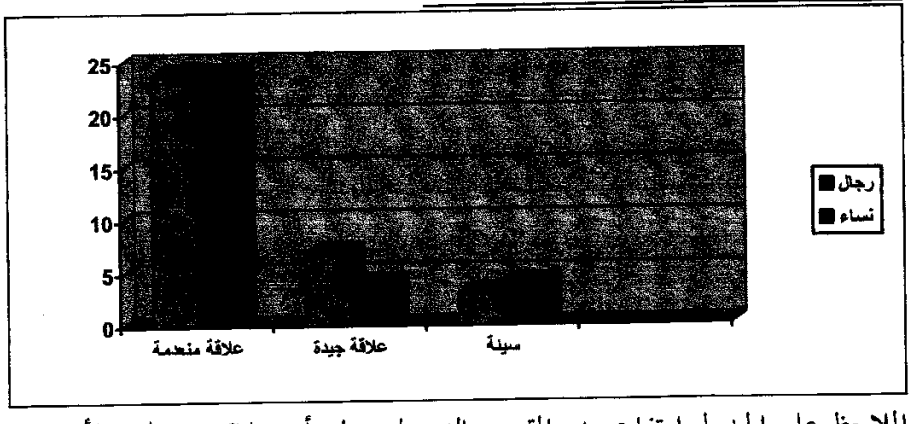
أما مستوى الدخل فغالبية المقيمين ليس لهم أي مصدر للدخل بنسبة 71.21%، ويعد هذا الأمر من الأسباب الرئيسية التي دفعتهم للالتحاق بدار المسنين لمعاناتهم من الفقر وانخفاض مستوى المعيشة سجلنا كذلك نسبة 16.66% من المقيمين من لهم دخل بسيط يتمثل أساسا في المنحة الجزافية للتضامن التي تمنحها وزارة التضامن الوطني وتقدر قيمتها بـــ1000 دج كل شهر، وقد لاحظنا أن بعض أقارب المقيمين يحاولون بشتى السبل الحصول على الوثائق للاستفادة من هدا المبلغ الزهيد ويلحون على المقيم قصد منحهم مبلغ منه.

سجلنا كذلك نسبة 09.09 % من المقيمين لها دخل مادي متوسط يتمثل في معاشات التقاعد، منحة المعطوبين، منحة الإعاقة، وهي مبالغ متوسطة يصرفها المقيمون في شراء الأدوية الغير متوفرة في المركز، ولاحظنا هنا روح تضامنية كبيرة بين المسنين المتقاعدين ذوي المنح المتوسطة حيث لايتوانون في مساعدة المقيمين الآخرين من عديمي الدخل. كما أذكر هنا حادثة شهدتها شخصيا يوم وفاة إحدى المقيمات، وتتعلق بالتصرف الغريب لابنتها التي لم تكلف نفسها عناء رعاية أمها في دارها بل تتردد شهريا إليها لتأخذ منها جزءا من منحة التقاعد الخاصة بوالدها، ويوم وفاة الأم توقعنا أن الحدث يستدعي من الابنة الحزن على وفاة والدتها فإذا بها تردد الكلمات التالية في المستشفى: ياما ..ياما..نهار يجي الفاكتور(ساعي البريد) الموندا (منحة التقاعد) لمن يمدها.....

الجدول رقم 05: العلاقة بالمحيط الأسري

نوعية العلاقة الأسرية	الرجال	النساء	النسبة
منعدمة	24	24	72.72
جيدة	07	04	16.66
سيئة	03	04	10.60
المجموع	34	32	%100

توزيع بياني رقم (05): العلاقة بالمحيط الأسري



الملاحظ على الجدول ارتفاع عدد المقيمين الدين ليس لهم أي علاقة بمحيطهم الأسري بنسبة 72% وهدا الأمر له تأثير سلبي على المسنين لأنهم يحتاجون إلى تعزيز علاقاتهم الاجتماعية من خلال الاتصال بمحيطهم الأسري الذي يعد أفضل دفاع صد اليأس الذي يهدد التقدم في السن، وقد سجلنا تداول عبارة (ناكلوا في القوت ونستناو في الموت) بين بعض المسنين الدين تنعدم علاقتهم بأســـرهم وذويهم، نذكر هنا حالة المقيم (ك.أ 80 سنة) الذي لم يرى ابنته الوحيدة منذ أكثر من 10سنوات وحتى في أيام مرضه قبل وفاته لم تأتي لرؤيته رغم الاتصال بها بحجة أن زوجها لايسمح لها بذلك.

كما لاحظنا التفاف هذه الفئة من المقيمين أيام الزيارات حول الزوار من أقارب المقيمين الآخرين أو أعضاء الجمعيات الخيرية ورغبتهم الكبيرة في الحديث و الحوار.

أما الفئة التي تربطها علاقة جيدة بمحيطها الأسري فسجلت نسبة16.66% من المقيمين وتشمل العلاقة مع البنات بالأخص حيث سجلنا الزيارة الدورية التي تقوم بها مجموعة من النساء لأوليائهم، وكذا نقلهم إلى بيوتهم لقضاء الأعياد والمناسبات، وغالبا ماتصطدم رغبتهن في نقل الأولياء للعيش نهائيا – وهو مااستخلصناه من خلال المقابلات التي أجريناه معهن- برفض أزواجهم لذلك أو حتى رفض الأب أو الأم مغادرة دار المسنين لعلمهما بالظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيش فيه البنت.، وهو ماعبرت عنه إحدى المقيمات بقولها: بنتي تروح تعيش روحها وولادها برك.....عندها الضيق بزاف وولادها جنون ميخليونيش نريح....راني مليحة في دار العجزة...

سجلنا كذلك نسبة 10% من المسنين ممن تربطهم بمحيطهم الأسري علاقة سيئة، حيث يؤكدون أن أسرهم تتصل بهم إلا في إطار المصلحة كحالة الشيخ (م.م ،66 سنة) معاق حركيا انقطعت علاقته بأسرته بعد إعاقته لمدة فاقت 03 سنوات ليأتي ابنه إلى دار المسنين على حين غرة ليطلب منه وثائق إدارية يحتاج إليها فحدث بينهما شجار كبير،كذلك حالة العجوز (ح.ب) التي شهدنا إعراضـــها عن رؤية ابنها لما يأتي لزيارتها لأنه قام بطردها من منزلها وأتبع أوامر زوجته.

5) النتائج العامة للدراسة :

من خلال الدراسة يمكننا أن نخلص إلى:

- تأثير الوضع الاقتصادي في المجتمع الجزائري على توجيه سلوكات الأشخاص وأدى إلى تغييب دور القيم و المعايير الاجتماعية أمام قوة الأزمة الاقتصادية، وهو ما يبرزه أن نسبة كبيرة من أفراد العينة كان من أسباب التخلي عنهم عجز أهاليهم عن التكفل المادي بمتطلبات الرعاية الصحية والمتابعة الصحية المستمرة التي تتطلبها الأمراض المزمنة المرافقة للكبر في السن، ونفس الأمر بالنسبة لأفراد العينة ممن ليس لهم أي سند عائلي أودخل مادي والذين دخلوا لدار المسنين لتلقي الرعاية الصحية و الاجتماعية.

- ارتفاع نسبة العنوسة بين أفراد العينة من المسنين بنسبة 69.69% لأسباب عدة منها الظروف السوسيواقتصادية الغير المناسبة لبناء أسرة، الإصابة بأمراض مزمنة.

- نسبة كبيرة من أفراد العينة تم وضعهم في دار المسنين عن طريق أهاليهم(الأبناء والأقارب).

- غالبية أفراد العينة وبنسبة تقدر بـــ(71.21%) ليس لديهم أي مصدر للدخل.

- ارتفاع نسبة المقيمين الذين تنعدم علاقتهم بمحيطهم الأسري بصفة مطلقة بنسبة 72.72% مقابل 10% من المسنين ممن تربطهم بمحيطهم الأسري علاقة سيئة، في حين سجلنا نسبة 16.66% ممن لهم علاقة جيدة بمحيطها الأسري وبالأخص العلاقة مع الأولاد من الإناث.

6) اقتراحـــــات عمليـــة :

بناءا على نتائج الدراسة نقترح ما يلي:

- الاهتمام بالتوعية المجتمعية بشأن قضايا المسنين، قصد تهيئة المجتمع لمواجهة التغير في التركيب السكاني و التهيئة النفسية لمرحلة التقدم في السن.

- تفعيل دور البيئة الأسرية في رعاية المسنين وطرق التعامل معهم من خلال التعرف على أهم خصائص هذه الفئة الاجتماعية، ويتم التفعيل من خلال البرامج الإعلامية التي تبرز مهام الأسرة في التكفـــــل بالمسنين وكذا الاهتمام بإظهـــار نماذج للأسر القدوة في رعاية مسنيها والاعتزاز بذلك قصـــد نشر قيم الاهتمام بالمسنين ورعايتهم والحد من مظاهـــــر التذمـــر و السخط منهم.

- القيام بدراسات علمية معمقة حول المسنين، حيث يسجل نقص فادح في هذا المجال مقارنة بالدراسات الخاصة بفئتي الشباب والأطفال، إضافة إلى تخصيص مقررات دراسية في مختلف المستويات التعليمية التي تعنى بفئة المسنين من حيث خصائصها وطرق التعامل مع هذه الفئة لغرس قيم الاحترام والتعامل الحسن في نفوس الطلاب تجاه هذه الفئة الاجتماعية.

- تخصيص مساعدات مالية للأسر الضعيفة الدخل التي ترعى المسنين قصد التكفل بهم بصفة جيدة وإعطاء الأولوية للمسنين في العلاج الطبي والرعاية الاجتماعية.

- تشديد إجراءات قبول المسنين-ممن لهم سند عائلي أو دخل مادي جيد- إلى دور المسنين، إضافة إلى توفير الكوادر المتخصصة في دور المسنين للتكفل الجيد بالمسنين الذين ليس لهم أي سند علمي.

خاتـــمة :

نشير في الأخير أن الأسرة بما تشكل من علاقات وبيئة هي المسئولة عن رعاية المسنين فدور المسنين- باستثناء الحالات المتعلقة بمسنين ليس لهم سند عائلي- ليست بديلا عن الأسرة في هذا المجال، ذلك أن جميع برامج و أجهزة رعاية المسنين ومهما كان أداؤه مرتفعا وكفاءة العمل بها عالية، لا يمكن أن توفر للمسن ما توفره له أسرته من حب حقيقي وعلاقات حميمية وأمان و مشاعر إنسانية وبالتالي فعلى جميع قوى المجتمع الدعوة إلى ضرورة التقيد بقيم احترام وتبجيل الشخص المسن.

الهـــوامـــش :

1) جريدة الشروق اليومي ليوم 2009/01/08 ، عدد 2501، الجزائر.

2) أسبوعية الخبر حوادث، جانفي 2009،عدد207، الجزائر.

3) قيادة الدرك الوطني: تقرير خلية الاتصال بالقيادة العامة للدرك الوطني، الجزائر، 2008.

4) المنجد: دار الشرق، بيروت، لبنان، 1975، ص 410.

5) ﴿سورة هود : الآية 72 ﴾.

6) ﴿ سورة الروم : الآية54﴾ .

7) سيد سلامة إبراهيم : رعاية المسنين، المكتب العلمي للنـــشـــر والتوزيع، مصر،1997، ص..07

8) محمد بيومي:القيم وموجهات السلوك الاجتماعي،دار المعرفة الجامعية،مصر، 2005، ص. 78.

9) حليم بركات:النظام السياسي الأفضل للإنماء في العالم الثالث، دارعويدات، لبنان، 1971، ص..80

10) منظمة الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي الاجتماعي: تقدم المجتمع السكاني العالمي في السن، لجنة التنمية الاجتماعية،الدورة الخامسة والثلاثون، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية،1997،ص7

11) منظمة الأمم المتحدة ، قسم إدارة السكان: تقرير حول النمو السكاني في العالم ، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية ،2009.

12) الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر : تعداد سكان الجزائر1998

Accessible sur : (http://www.ons.dz/Demogr/pop-age.htm) , 07/01/2009

13) Conseil National Economique Et Social,: Etude sur Le Regard sur L'Exclusion Sociale :Le Cas des Personnes Agées et de L'Enfance Privée de Famille, BULLETIN OFFICIEL N°11, 17ème Session Plénière, Algérie

التغـيير القيمـي وفاعليـة المنظومـة التربويـة مقاربـة سيو- تاريخيـة

الأستاذة : حنان تومي

أستـــاذة مساعـــدة

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا سطيف

تمهيـــــد :

الحقيقة أن مثل هذه المواضيع شائكة المسلك، لذلك انتهجت جهود الكثير من المختصين والمفكرين في علوم التربية والعلوم الاجتماعية فيها، لأنها من أهم المشكلات الفعلية والقضايا الحقيقية وموضوع "التغيير القيمي" ليس من السهل تناوله، لأن القضية القيمية أحد ركائز التفاعل الاجتماعي داخل المجتمع، وبفضل نظامه (المجتمع) التربوي يستطيع غرسها في نفوس الأجيال لجعلهم أفراد مندمجين فيه، ويمتلكون المناعة لكل المؤثرات الخارجية وهكذا يضمن استقراره وتماسكه.

والجزائر واحدة من هذه المجتمعات التي تسعى بسياستها التربوية تعليم ونقل القيم والتأكيد عليها للحفاظ على تماسك ووحدة المجتمع، وإننا سنحاول في مداخلتنا هاته إبراز واقع القيم الاجتماعية وفاعلية المنظومة التربوية، متطرقين لأهم المحطات التاريخية.

أولا : مطلع أنساق القيم

يمكن التأكيد على أهمية إدراك القيم في علم الاجتماع بالنظر إلى الأبعاد التالية [1]

1- إن القيم تشكل جوهر لبيئة الثقافة لأي مجتمع من المجتمعات وهي التي تستند إليها المعايير والتقاليد والأعراف والقواعد التنظيمية في أي مجتمع من المجتمعات، ومن ثم فالإنحراف عن القيم يعتبر انحرافا عن ثقافة المجتمع ونسيج للعلاقات الإجتماعية ويلاقي صاحبه درجات متفاوتة من العقاب المادي والمعنوي.

[1]- أحمد (زياد) وآخرون: الأسرة والطفولة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، ب.س، ص ص 340-341.

2- إن القيم تشكل رموزا ثقافية تحدد ما هو مرغوب وما هو مرغوب عنه هذا إلى جانب أنها تلعب دور المحددات التي توجه السلوك وتدعم الإتجاهات في مختلف المواقف التي يتفاعل فيها البشر داخل المجتمع.

3- القيم هي التي تشكل حلقة الصلة بين الأنساق الثلاثة للمجتمع نسق الثقافة ونسق الشخصية والنسق الإجتماعي، فالقيم تشكل المحور الرئيسي لنسق الثقافة في المجتمع ثم هي التي يتم استيعابها بواسطة نسق الشخصية من خلال عمليات التنشئة الإجتماعية في المجتمع.

وتتمثل الروافد الأساسية لتشكل نسق القيم في رافدين رئيسيين الأول أنها تنحدر إلى المجتمع عن إرثه التاريخي إذ تنقل إلينا ثقافة وقيم الأجداد لكي نستفيد منها إلى تنظيم واقعنا الإجتماعي المحيط.

أما الرافد الثاني فيتمثل في أن القيم تنبع عادة من التفاعل الإجتماعي الذي يحدث بين مجموعة الأفراد فيا لمجتمع، وهو التفاعل الذي يفرزه مجموعة من الرموز الثقافية والقيم التي تتحول بدورها لكي تتولى ضبط التفاعل وتنظيمه.

ثانيا : لمحة تقويمية تاريخية عن منظومة التربية والتكوين

1-غداة الإستقلال :

لقد وجدت الجزائر نفسها غداة استرجاع السيادة الوطنية في مواجهة التخلف الإجتماعي والإقتصادي وتحدياته من تفش للأمية، الفقر والأمراض وغيرها من الآفات وأمام منظومة تربوية أجنبية، بعيدة كل البعد عن واقعه من حيث الغايات والمبادئ والمضامين" [1]، فالإستعمار لم يكن يعمل في أي بلد من البلدان التي دخلها من أجل الصالح العام لتلك البلدان أو المجتمعات بل على النقيض من هذا الشيء، فإن الإستعمار قد خطط سياساته لغرضه إنجاز أهدافه الخاصة والتي أتى من أجلها.

فالسياسة الاستعمارية، إذن التزمت منذ بداية عهدها بأسس وقواعد أربعة تتخلص فيما يلي:[2]

1- تفقير السكان الجزائريين في صالح رفع مستوى معيشة الأوروبيين

---

[1]- المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي، المجلس الأعلى للتربية، مارس 1998، ص 10.

[2]- تركي (رابح) : الشيخ عبد الحميد بن باديس، فلسفته، دوره في التربية والتعليم ، الجزائر، ش .و.ت.، 1974، ص 43.

2- تجهيلهم لصالح رفع المستوى العلمي للأوروبيين

3- تنصير كل من يمكن تنصيره عن طريق نشر المسيحية والحط من شأن الإسلام والمسلمين والكيد لهم بطرق مباشرة.

4- الفرنسة أو إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية بدءا بالمصالح والإدارات وانتهاءً بالشارع والمجتمع العام.

عملت المنظومة التربوية جاهدة، وأولت كل اهتمامها للتخلص من الآثار السلبية التي خلفها الإستعمار وتأهيل الروح الوطنية والهوية الثقافية وبث القيم السامية والتقاليد الحضارية، باعتبارها اهم المؤسسات التي تسعى لتوحيد اليم الإجتماعية والمحافظة عليها، واستطاعت بذلك ضبط الصورات النظرية والعلمية تدكرا.[1]

- ديمقراطية التعليم : ارتفعت من 20% سنة 192 إلى 69 % سنة 1971

- التعريب : ارتفعت نسبة تدريس اللغة العربية في المدارس من نسبة 1% سنة 1962 إلى 30 % سنة 1972.

- الجزأرة: شملت الجزأرة في هذه الفترة المناهج والوسائل التعليمية ونسبة كبيرة من المعلمين، جعلتها تتماشى والقيم الوطنية، حيث تم تغيير محتوى برامج التاريخ، الجغرافيا، الأدب، الفلسفة، التي كانت تعرف بفرنسا وبتاريخها لتصبح معرفة بالجزائر بجانبها الفيزيقي والثقافي. وجعل الأطفال يستوعبون القيم الحضارية العربية الإسلامية، وهكذا استطاعت المنظومة التربوية توحيد القيم الإجتماعية وتنميتها في المجتمع.

2- مرحلة ما بين 1972- 1980:

بالنسبة لهذه الفترة عرفت إصلاحات وتحولات في شتى المجالات كمشروع 1973، الذي عمل على إدراك وضعية المدرسة الجزائرية ومحاولة إدماجها في أعماق الحياة الجزائرية.

وبداية المخطط الرباعي الثاني" 1974-1977" الذي حاول أن يجعل من المدرسة الجزائرية جزءا لا يتجزأ من المجتمع الجزائري، كما عرفت هذه الفترة وثقة إصلاح التعليم سنة 1974[2] والتي صدرت بعد تعديلها في شكل أمرية 16 أفريل 1976 والذي نص على إنشاء المدرسة الأساسية، وتوحيد التعليم الأساسي وذلك بمقتضى مرسوم رئاسي.

---

[1]- تقييم المنظومة التربوية ، وزارة التربية والتكوين، مارس 88، ص 42.

[2]-رابح (تركي) : أصول التربية والتعليم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1990.

ولقد جاء هذا المصطلح " المدرسة الأساسية" في نص المادة 12" [1] المدرسة الأساسية مجموعة تربوية يعيش ويتطور التلاميذ بين أفرادها، ويجب أن تتوفر فيها جميع الظروف لإكمال التربية التي يتلقاها من العائلة وتسيير الحياة الإجتماعية وبث حس الوطن والمعمل وخلق روح الجماعة واحترام الغير"

وقد جاء هذا النموذج من المدرسة لإصلاحات هامة التي جاء توقف انجاز مشروع الإصلاح الشامل، كما نجد في مقالات "محمد الطيب العلوي" في كتابات حول خصائص وغايات المدرسة الأساسية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :[2]

1- ضمان تسع سنوات دراسية لكل طفل والتي تمكنه من عدة معارف في شتى المجالات لجعله عنصرا فعالا.

2- توحيد لغة التعليم وهي العربية ، وبالتالي العمل على الحد من النزاعات والصراعات بين الإزدواجية اللغوية والمعارضين لها وقد جاء في ذلك أن التعليم باللغة العربية إجباري أي أن اللغة العربية هي لغة التعليم مع الإفساح لتعليم اللغات الأجنبية على أساس منظم ومخطط.

3- الإفساح المكافئ من المعلومات لكل طفل، فإن المدرسة الأساسية تعطي نفس الفرص من المعارف والمهارات بالبرامج المحددة لتوجيه وتنظيم المدرسة الأساسية.

4- محاولة القضاء على الفوارق الإجتماعية وربط شرائح المجتمع بالقيم العربية الإسلامية والمبادئ الإيديولوجية السائدة في المجتمع وفق المدرسة الأساسية.

5- نشأة المدرسة الأساسية جاء نتيجة لعجز المدرسة التي جاءت بعد الإستقلال في تذويب الفوارق الإجتماعية داخلها، محاولة بذلك دمج جميع أفراد المجتمع في قالب واحد وشخصية وثقافة واحدة.

إن العلاقة بين القيم والتربية علاقة جدلية، فالتربية تسعى إلى غرس القيم في التلاميذ، أما القيم فتؤثر في التربية باعتبارها أحكاما ومعايير وضوابط وأطر حياة توجه العملية التربوية، بدون التربية يصعب غرس القيم، وتصبح التربية عقيمة غير ذات فائدة[3].

---

[1]- وزارة التربية والتعليم، تنظيم المدرسة والتكوين في الجازئر، النشرة الرسمية للتربية الوطنية / 1995، ص 40.

[2]- محمد الطيب (العلوي): المدرسة الأساسية وخصائصها وغاياتها، مجلة التربية الجزائر، المعهد التربوي الوطني، العدد 1، ص 23.

[3] بوفولة (بوخميس) : القيم في البرامج التربوية الجزائرية من موقع
www.bMHk .MED.SA/VB/SHOWHREOD.PHP ?

إن نقل التصورات الجماعية ضروري للنمو والتنشئة الإجتماعية للكائن البشري ولأنه لا توجد تربية بدون قيم. لذلك تسعى المنظومة التربوية من خلال المناهج التعليمية وبقطع النظر عن خصوصيات مجالات المعارف وحقول الموارد التي تتكفل بها وبصفة متكاملة مع التركيبات الأخرى للمنظومة إلى تحقيق إيصال وإدماج القيم المتعلقة بالإختيارات الوطنية [1].

– القيم الجمهورية والديمقراطية : تنمية معنى القانون واحترامهع واحترام الغير والقدرة على الاستماع للآخر واحترام سلطة الأغلبية واحترام حقوق الأقليات.

–القيم الهوية : ضمان التحكم في اللغة الوطنية، وتثمين الإرث الحضاري الذي تحمله خاصة من خلال معرفة تاريخ الوطن وجغرافيته والإرتباط برموزه والوعي بالهوية، وتعزيز المعالم الجغرافية والتاريخية والروحية والثقافية للأمة الجزائرية.

– القيم الإجتماعية : تنمية معنى العدالة الإجتماعية، التضامن التعاون وذلك بتدعيم مواقف الإنسجام الإجتماعي والاستعداد لخدمة المجتمع، وذلك بتنمية روح الإلتزام والمبادرة وتذوق العمل في آن واحد.

– القيم الإقتصادية : تنمية حب العمل والعمل المنتج المكون للثروة، واعتبار الرأسمال البشري أهم عوامل الإنتاج والسعي إلى ترقيته والإستثمار فيه بالتكوين والتدريب والتأهيل.

– القيم العالمية : الفكر العلمي والقدرة على الاستدلال والتفكير النقدي والتحكم في وسائل العصرية والاستعداد لحماية حخقوق الانسان بمختلف اشكالها والدفاع عنها على المحيط وكذا التفتح على الثقافات والحضارات العالمية.

لذلك تستخدم المنظومة التربوية عدة أدوات لتعليم القيم منها :

أولا: المنهاج :

لم يعد المنهج مجرد كتاب مدرسي يشمل قدرا من المعلومات فقد تطور مفهوم المنهج ليشمل جميع جوانب الخبرة الإنسانية المتجددة معرفيا ومهاريا ووجدانيا كما يشمل القيم والمعارف والمهارات وألوان التذوق والإتجاهات يؤكد على تنمية قدرات التلميذ العقلية التي تمكنه من التفكير العلمي والنقدي وتدفعه نحو التجديد والابداع والابتكار والإكتشاف، والتهيؤ لتقبل ظاهرة التغير والمشاركة في إحداثه ولقد تطورت المناهج المدرسية من حيث مفهومها وبنيتها

[1] –نادي الأنترنت للمعلمين والمعلمات، مدخل روح المواطنة والقيم السامية للعمل من موقع .www.de oroh. Men.dz

وأهدافها ومضامينها واستراتيجيات تطويرها وقد حدث ذلك التطور بتاثير عدد من العوامل أهمها ما يلي :[1]

1- النفجار المعرفي وتزايد سرعة تدفق المعلومات.

2- الثروة التكنولوجية .

3- النفتاح الثقافي في الإعلام العلمي.

4- التطور الفكري التربوي

يحتوي المنهاج التربوي على بعهدين رئيسيين هما:[2]

- البعد المعرفي : يقدم المعلومات والحقائق والمفاهيم والقوانين والنظريات العلمية.

- البعد القيمي: يشمل منظومة القيم المتكاملة التي يتضمنها المنهاج ويراد غرسها في نفوس الطلبة.ولا بد ان تحتوي المنظومة التربوية على منظومة قيمية حتى تحمي الافراد من الضياع والإنحراف.كثيرة هي الأسئلة التي تتراود على الخاطر اليوم عند التفكير في تخطيط المناهج وكثيرة هي العوامل التي ينبغي أن تؤخذ في الإعتبار، وأهمها هو توحيد القيم قبل بناء المناهج التربوية .

ثانيا : المعلم :

عن الإهتمام بمهنة التعليم في جميع المجتمعات، يشير إلى مدى مسؤولية ذلك المجتمع تجاه مستقبل أجياله وحرصه على تحسين وتوفير أرقى الخدمات التربوية لأبنائه.

فمهنته التعليم رس الة مقدمة وةمهنة سامية محترمة تتطلب ممن يؤديها المهارة الخاصة، العمل المتواصل والشعور بالمسؤولية نحو المعلم واهدافه المجتمع فبحكم المكانة الإجتماعية الهامة التي يرأسها في المنظومة التربوية، يستوجب عليه أن يمارس دورا جوهريا في عمله، فلذلك يجب مراعاة كيفية انتقاء المعلمين بكل عناية، كي يكون خير قدوة لتلاميذه في أواله وأعماله وحركاته وسلوكاته في المدرسة وخارجها وكما جاء به الأبراشي محمد عطية في كتابه "روح التربية والتعليم" فيجب :

- أن يكون المدرس مثلا أعلى للأخلاق الكريمة.

---

[1]- حشين (اللقاني): حسن محمد (فارعة): منهاج التعليم بين الواقع والمستقبل القاهرة، عالم الكتب، ط1، 2001، ص 38.

[2] - بوفولة بوحميس : مرجع سبق ذكره

- لا يسمح لأحد بالتدريس إلا إذا كان قد أعد خصيصا لتلك المهنة المقدسة أي مهنة التدريس.

- متينا في مادته، عالما بطرق تدريسه.

- خبيرا بنفسية الأطفال وميولهم ونزعاتهم وغرائزهم كي يستطيع القيام بتربيتهم تربية كاملة ويعدهم للحياة، ويعودهم أحسن العادات من اعتماد على النفس والمثابرة وضبط الشعور والتعاون، والصدق والتضحية والوفاء والإخلاص كما يستطيع تربية ميولهم وغرائزهم ويسير بهم في الطريق المستقيم.

ولا يستطيع المدرس أن يقوم بذلك كله إلا إذا اتصل بتلاميذه صلة روحية في عملهم ولعبهم، ودرس كل واحد على حدى فأصلح المتخلف منهم وأرشد من يحتاج ذل وشجع من يستحق التشجيع ومهد السبيل أمامهم وأزال الصعوبات التي تعترضهم وفكر في صحتهم وتهذيب أخلاقهم وتربية عقولهم ووجدانهم وساعدهم في الإنتفاع بمواهبهم.

فجميع الأبحاث الحديثة التي أجريت حول موضوع "التربية والتعليم" أثبتت أن المعلم هو الركيزة الأساسية والمحور الأساسي في العملية التعليمية والتربوية، وسوف ندرج أهم التزاماته نحو المتعلمين :

- تعلم التلاميذ فن الحياة التعاونية عن طريق العلم والعمل في المواقف التي يهيئها لهم داخل المدرسة وخارجها

- احترام شخصية الأطفال فيا لقسم وفي المواقف الإجتماعية المختلفة للتسوية بينهم في المعاملة والشعور بأنهم أمانة في عنقه والعمل على صيانتها.

- البحث عن حاجيات المتعلمين والعمل على سد هذه الحاجات في كل من المنزل المدرسة والمجتمع.[21]

- أن يكون قدوة حسنة لتلاميذه في أقواله وأفعاله.

- أن ينمي في الأطفال القيم الخلقية كالأمانة والصبر والشجاعة والأخلاق والتعاون وبعبارة أخرى عليه أن يربيهم تربية سلوكية ونظامية واجتماعية.

- عليه أن يساعد الأطفال أن يحيوا حياة سعيدة.

---

[1]- محمد عطية (الابراشي): روح التربية والتعليم نالقاهرة، دار الفكر العربي، 1993، ص155.

[2]- العياشي (بن زرقة): الرضا الوظيفي لدى مدرسي المدرسة الأساسية، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، معهد علم النفس، ص ص 45-46.

ثالثا : المحاضرات والدروس

رابعا : الندوات

خامسا : وسائل الاتصال

إصلاح المنظومة التربوية (السياسة التربوية بعد 1988) :

عرفت المجتمعات البشرية متغيرات في شتى المجالات وأدت إلى تحولات، وكان لها التأثير الأكبر على المنظومة التربوية نفمع التغيرات السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري مع نهاية الثمانينات ومع التطورات والتحولات التي عرفها في ظل العولمة وانتشار وسائل الاعلام والتكنولوجيات الحديثة، كل هذا ساعد على زوال قيم وظهور أخرى متنافية ومبادئ مجتمعنا فكثرت الانتقادات وأصابع الاتهام موجهة للمنظومة التربوية. أين أصبحت عاجزة عن مواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع. فأفرزت الساحة الاجتماعية آراء مختلفة حول المنظومة التربوية فهناك من يفضل الاحتفاظ بها كما هي عليه مع اقتراح جملة من التعديلات والتي هي في رأيهم كافية لتساعد على تحسين مردودية المدرسة الجزائرية وتجاوز أهدافها المسطرة "الديمقراطية والمجانية" وهناك من يرى العكس وأنه لا بد من تغيير جذري للمنظومة كمناهج وسياسة تربوية، وها ماترجم الانتقادات الموجهة بانشاء مدارس تجريبية "حرة" قائمة على أسس ومعايير غير تلك المعمول بها في المدرسة الأساسية، رغم عدم قانونيتها إلا أنها بروزها ضرورة تربوية وظهور جاء كنتيجة لليأس والإحباط على ذكرهم إذ أن التغيير مس وشمل كل إطارات الدولة إلى ميدان التربية الذي تحجر وبالتالي لم يبقى إلا الحلول والمبادرات الفردية ،وهذا الواقع فرض نفسه في المجتمع تماشيا مع المطلب الاجتماعي.

لكن خوف المنظومة التربوية وحرصها على ضمان تعليم موحد وثقافة واحدة، جعلها تعيد النظر في إطار خوصصة المدارس مع الشرط أن تلتزم أمام السياسة الوطنية للتربية وأن تكون مكملة ومتماشية مع المدارس العمومية، وليس منافستها، وخضوعها للرقابة من طرف أشخاص مختصين خاصة فيما يخص البرامج واللغة (علما أن هاته المدارس كانت على علاقة بالمركز الوطني للتكوين عن بعد الفرنسي فهذا الأخير هو الذي يهتم بتزويدها بالبرامج الفرنسية مع بعض التعديلات، كما يهتم بتصحيح الفروض في كل فصل واللغة الفرنسية هي الأولى واللغة العربية بعدها) وكل هذا حتى لا ينتج تناقض وصراع بين فئتين من نفس الجيل وحتى لا تكون النخبة المستقبلية !.

ومن خلال كل ما سبق تم إصدار نصوص تنظيمية على شكل قرارات ومناشير وتعليمات والهدف منها تحسين النظم البيداغوجية وتوفير الإطار التنظيمي لقطاع التربية ووفق المرسوم الرئاسي في 11 مارس 1996 المتضمن إنشاء المجلس الأعلى للتربية وتمثلت مهامه فيمايلي:

1- ضمان الانسجام للمنظومة التربوية وتحسين مردودها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة في إعداد وتقييم السياسة الوطنية للتربية والتكوين.

2- ضمان دمومة التشاور بين كافة أطراف المنظومة، بإبداء رأيه في كل المسائل المتعلقة بالتربية والتكوين على كل المشاريع الإصلاحية ومخططات العمل القطاعية لضمان الانسجام.

3- القيام بتحديد استراتيجية المنظومة التربوية وتطوير الاختبارات الأساسية والتوجهات العامة في ميدان التعليم ،وذلك بالبحث والدراسة التي يراها مفيدة وفعالة ،بهدف تحقيق تنمية شاملة ومنسجمة تحت المقاييس العالمية وقيم الهوية والثقافة للمجتمع الجزائري .

ولكن التغيرات في المجال المعرفي والتكنولوجي صاحبها تغير في قيم الشعوب، بل وتلاشت قيم عديدة مما أوجب تعلم مهارات جديدة غير ماكان يتعلمه الأبناء في مختلف مراحل التعليم ،وقد تنبهت شعوب إلى أن الانهيار القيمي الذي قد يحدث سيؤدي إلى انهيار المجتمع كله من حيث الهوية والثقافة واللغة والعادات والتقاليد والقيم، وإذ كان الأمر يعني الخطورة بالنسبة للدول النامية ،فنقطة البداية أن تكون الهوية الخاصة بكل دولة واضحة الملامح والأبعاد للأبناء ويرتبط بهذا الأمر القيم السائدة في المجتمع والتي تعد دعائم ومبررا لوجوده وسبيلا إلى تقدمه.[1]

وهكذا تتالت الاصطلاحات التربوية وكان في كل مرة هناك تحولات ومتغيرات على الصعيد المحلي والعالمي وهذا ما استوجب مرة أخرى إعادة النظر في المناهج مواكبة ومسايرة لاحتياجات التنمية الاجتماعية للمعلم والمتعلم، وهذا ما قامت به فعلا والمتمثل في اصلاحات 2003 الذي جاء بغايات ومناهج تربوية جديدة محافظة ومتمسكة بالقيم الأصلية والأصيلة للمجتمع الجزائري المجسدة في المواد المقررة، التربية الإسلامية التي لها اتصالا وثيقا بالقيم أو بمعنى آخر الدين هو مصدر القيم، اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والقيم الاجتماعية بصفة عامة اللغات الأجنبية (الفرنسية والانجليزية) وهذا حتى يتسنى

[1]- حسين (اللقاني): مرجع سبق ذكره ،ص 191

للتلاميذ التواصل والتعبير مع الآخرين لمعرفة مستجدات التطور العلمي والتكنولوجي، والثقافة العامة، التربية المدنية[1] وهي من المواد التعليمية الأساسية لأنها تهتم بتكوين الفرد تكوينا حضاريا، وتهتم أكثر بالجانب السلوكي لأنها تعمل على إعداد الفرد للحياة المدنية إعدادا يؤهله للعيش كمواطن صالح يشعر بالمسؤولية المدنية و الوطنية، يدرك ما له من حقوق وما عليه من واجبات، وتكونه ليتمكن من حل المشاكل والتكيف مع الوضعيات التي تواجهه في حياته اليومية والتعامل إيجابيا مع المحيط الذي يعيش فيه والاندماج في المجتمع.

التاريخ فهو ماضي الانسان الذي يحوي بين طياته كل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، فهو ذاكرة الشعب وكمن ليس له تاريخ، فلا مستقبل له. أما بالنسبة للجغرافيا فهي ترمي لدراسة العلاقة بين السكان ومجالاتهم الجغرافية وأساليبهم عن التنمية ،الرياضيات، العلوم الطبيعية، الفيزياء، التربية البدنية، التربية الموسيقية ....إلخ.

كل مادة مقررة إلا ولها قيم عدة ترمي إليها وتود ترسيخها للأجيال الناشئة.

قامت المنظومة التربوية الجزائرية بتبني نظام "المقاربة بالكفاءات" باعتبارها بديلا حديثا لـــ"بيداغوجيا الأهداف" النظام الذي كان متبعا، حيث يسمح ذلك بإعادة النظر في المناهج التعليمية والكتب المدرسية، وبالتالي تحديث التعليم في الجزائر قصد الاصلاح التربوي والانتقال من فلسفة التكوين وذلك حتى يصبح هذا الأخير (التعليم) يتماشى وتحديات العصر الحالي. ولهذا تعمل المدرسة القاعدية (الأساسية) على إيصال المعارف الأساسية وتكوين السلوكات، مفهي الفضاء المميز لتعلم الحياة الجماعية والإندماج وسط المجتمع وذلك بالتحكم في بعض الكفاءات الأساسية.[2]

كفاءات ذات طابع اتصالي :

- إن اللغة العربية هي المفتاح الأول الذي يجب أن يملكه التلميذ لدخول مختلف مجالات التعليم، فهي مادة تعليم وإيصال التعليمات وينبغي على التلميذ عند خروجه من المدرسة القاعدية أن يكون قادرا على التعبير باللغة العربية أي أن يتناول الكلمة في مختلف وضعيات الاتصال ويقرأ بطلاقة نصوصا مختلفة الطول والصعوبة وأن يحرر (رسائل، طلبات، شكاوى...).

---

[1]- وزارة التربية الوطنية، الوثيقة المرافقة لمناهج السنة الثانية من التعليم الابتدائي، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، 2003، ص 26

[2]- وزارة التربية والتعليم الوطنية، مناهج السنة الرابعة من التعليم المتوسط، الجزائر جويلية 2005، ص8.

- أن يتحكم في استعمال لغة أجنبية أو أكثر للتحاور بها والقراءة وبالكتابة بها بكيفية صحيحة.

كفاءات ذات طابع منهجي :

- ينبغي أن يكون التلميذ قادرا على تنظيم نفسه لتحقيق عمل بمنهجية تمكنه من اتمامه باستعمال أدوات الملاحظة والتوجيه والتسجيل والاتصال والقراءة والقياس، واستخدام الحاسوب للبحث عن المعلومات والمراسلة.

- التحكم في تقنيات الحوار والعمل التعاوني الجماعي.

كفاءات ذات طابع فكري :

- أن يكون على معرفة محيط التلميذ الفيزيائي والبيولوجي والتكنولوجي والبشري وكذا قواعد الحفاظ على هذا المحيط.

- أن يكون قادرا على التحكم في المعارف القاعدية في العلوم والتقنيات ويكون قادرا على استعمال هذه المعارف للتمكن من حل المشاكل.

- أن يكون قادرا على الفهم والانتقاد الموضوعي لمختلف المعطيات الصادرة يوميا عن وسائل الإعلام، تتعلق بمجالات مختلفة ذات صلة بنشاطاته المرجعية.

- أن يكون قادرا على البحث عن معلومة ومعالجتها وعلى وضع فرضيات البحث وعلى المولاحظة والتجربة، وهيكلة نتائجه والإدلاء بها.

كفاءات ذات طابع اجتماعي وشخصي :

ينبغي أن يكون نقادرا على :

- العمل ضمن فريق لتحقيق مشروع جماعي (تعاون، مساهمة ...)

- تطبيق قواعد الحياة في المجتمع، احترام الآخرين، تسيير الخلافات بين الأشخاص بروح العدالة والاحترام المتبادل.

- التفتح على الفروق الفردية والعيش مع الآخرين والتعاون معهم مع الوعي بحقوقه وواجباته.

- الاستشهاد ببعض الآيات من القرآن الكريم

- معرفة النشيد الوطني والألوان الوطنية (العلم) واحترامها

- التحكم في المعارف القاعدية من العلوم الاجتماعية.

- إستغلال مصادر تاريخية لمقارنة أهم الأحداث التي عرفتخها الجزائر منذ عصور ما قبل التاريخ إلى اليوم ومعرفة موقعه بالنسبة للوطن و للقارة وللكرة الأرضية.

الدراسات السابقة حول القيم والتربة في المنظومة التربوية العربية والجزائرية :

دراسة فايز الحديدي :

عنوان الدراسة : مراجعة قوائم الأهداف العامة للتربية العربية في 15 دولة عربية ومقارنتها بالقوائم الأوروبية

المنهج : استخدام منهج تحليل المضمون.

القيم المدروسة : اهتم الباحث بالقيم الانسانية والخلقية والدينية والإجتماعية والوطنية والحياتية والفردية، كما أهتم أيضا بالقيم المتضمنة والقيم السائدة.

النتائج : توصل إلى النتائج التالية.

النظم الغربية تتبنى قيما معينة وتتخذها كأهداف وأحكام ومعايير، أما النظم العربية كان أهتمامها بالقيم عشوائيا دون تخطيط مسبق.

- اختلفت القيم التربوية باختلاف توجيهات كل نظام تربوي عربي.
- هناك اهتمام بقيم معينة وإهمال أخرى.
- أشارت الأنظمة التربوية إلى بعض القيم بصورة صريحة وإلى البعض الآخر بصورة ضمنية.
- لا تستخدم القيم التربوية على دراسات تحدد القيم المطلوبة.

دراسة عبد الحميد خزاز 2005

عنوان الدراسة : القيم النفسية والخلقية من خلال محتويات كتب التربية الإسلامية والآداب للسنة الأولى من التعليم الثانوي — دراسة تحليلية

السؤال 1 : ما هي القيم النفسية والخلقية التي يتضمنها محتوى منهاج الكتب الثلاثة، عينة البحث؟

السؤال 2: ما هي القيم النفسية والخلقية المشتركة والقيم النفسية والخلقية المنعزلة في الكتب الثلاثة عينة البعث؟

السؤال3: ما ترتيب القيم النفسية والخلقية في الكتب الثلاثة — عينة البحث ؟

السؤال4: ما نسب توزيع القيم النفسية والخلقية بفي الكتب الثلاثة وفقا لتكرارها في كل مجال وهي المجال الديني ، المجال الشخصي، المجال الأسري، المجال الإجتماعي، غالمجال الوطني،

السؤال 5 : ما الملمح العام لتوزيع القيم النفسية والخلقية وفقا لنتائج الدراسة الحالية لمحتوى منهاج الكتب الثلاثة – عينة الدراسة؟

فرضيات الدراسة :

الفرضية الأول : توجد فروق بين الكتب الثلاثة – عينة الدراسة- في تكرار القيم النفسية والخلقية في المجالات الخمسة الديني، الشخصي، الأسري، والإجتماعي، والوطني.

الفرضية الثانية : توجد فروق بين المجالات الخمسة في تكرارات القيم النفسية والخلقية في الكتب الثلاث – عينة الدراسة-.

الفرضية الثالثة : يحتوي كل كتاب من الكتب الثلاثة – عين الدراسة – على القيم النفسية والخلقية بصورة مستقلة.

عن الكتابين الأخرين في المجالات الخمسة : الديني الشخصي، الأسري، الإجتماعي، والوطني.

نتائج الدراسة:

نتائج السؤال الأول:

تتضمن كتاب الشريعة السنة أولى ثانوي جذوع مشتركة 19 قيمة دينية و9 قيم شخصية، وقيمتان أسريتان وثلاثة قيم اجتماعية وقيمة واحدة وطنية.

تتضمن كتاب المختار في الأدب والنصوص للسنة أولى ثانوي جذع مشترك آداب 25 قيمة دينية 30 قيمة شخصية، و7 قيم أسرية، و16 قيمة اجتماعية و6 قيم وطنية.

تضمن كتاب المختار في الأدب والنصوص للسنة أولى ثانوي جذعين مشتركين علوم وتكنولوجيا 29 قيمة دينية و28 قيمة شخصية، و11 قيمة أسرية و21 قيمة اجتماعية و5 قيم وطنية

نتائج السؤال الثاني :

- هناك21 قيمة محتواة في الكتب الثلاثة: منها11 دينية،6 شخصيـــــة، 1 أسريـــة، 2 اجتماعية و1وطنية.

- هناك 56 قيمة محتواة في كتابين: منها 17 دينية، 19 شخصيـــــة، 3 أسريـــــة، 13 اجتماعية و4 وطنية

- هناك 37 قيمة محتواة في كتاب واحد: منها 6 دينية،11 شخصية،11 أسرية،8 اجتماعية و1وطنية

جاءت معاملات الارتباط المحسوبة بمعادلة سبرمان للارتباط الرتبي بعضها موجب وبعضها سالب وكلها دالة إحصائيا وبعضها يقترب من الصفر.

نتائج السؤال الثالث : [1]

جاءت في كتاب علوم الشريعة 32 قيمة نفسية وخلقية في الرتب الأولى وفقا لأحجام تكراراتها منها 17 دينية، 9 شخصية، 2 اسرية، 3 اجتماعية، 1 وطنية.

جاءت في كتاب المختار في الآداب والنصوص آداب 48 قيمة نفسية وخلقية في الرتب الأولى وفقا لأحجام اجتماعية، 6 وطنية 10 تكراراتها منها 10 دينيـــة، 15 شخصية، 7 اسرية جاءت في كتاب المختار في الآداب والنصوص- للجذعين المشتركين علوم وتكنولوجيا- 44 قيميـــة نفسيـــة وخلقيـــة في الرتب الأولى وفقا لأحجام تكراراتها منها 1 دينيـــة، 1 شخصية، 10 اجتماعية، 4 وطنية .

نتائج السؤال الرابع :

جاءت في كتاب علوم الشريعة 32 قيمة نفسية وخلقية حصلت على نسب مئوية مرتفعة نسبيا وفقا لأحكام تكراراتها : اجتماعية، 1وطنية 3 منها، 17 دينية، 9 شخصية 2 أسرية.\جاءت في كتاب المختار في الآداب والنصوص للجذعين المشتركين علوم وتكنولوجيا – 44 قيمة نفسية وخلقية حصلت على نسب مئوية مرتفعة نسبيا وفقا لأحجام تكراراتها منها 1 دينية، 1 شخصية، 1 أسرية، 1 اجتماعية، 4 وطنية.

نتائج السؤال الخامس :

عينة الدراسة على المجالات الخمسة بتفوق – جاء الملمح العام لتوزيع القيم النفسية والخلقية في الكتب الثلاثة – المجال الديني على المجالات الأربعة الأخرى، وفقا لأحجام تكرارات قيمه في منهاج الكتب الثلاثة، أما المجالين الشخصي والإجتماعي فقد احتلا الرتب المتوسطة وفقا لأحجام تكرارات قيمه في منهاج الكتب الثلاثة، أما المجالين الأسري والوطني فقد احتلا الرتبة الأخيرة لأحجام تكرارات قيمه في منهاج الكتب الثلاثة- عينة الدراسة –

دراسة يحي حمد لطفي 1985 :

هدفت هذه الدراسة إلى بناء وحدة تدريسية متكاملة من منهج التاريخ والدين والتعرف على دورها في اكتساب القيم وقام البحث لتحقيق هدف الدراسة بتحليل محتوى مقرر التاريخ

1- بوفولة (بوخميس) : مرجع سبق ذكره

لمعرفة القيم الدينية لتلاميذ المرحلة الإعدادية التي يحتويها، ثم قام ببناء وحدة تدريسية متكاملة من الدين والتاريخ وبنى استبيانا لقياس بعض القيم الدينية، ثم درس الوحدة المتكاملة التي قام بإعدادها، وتوصلت الدراسة إلى النتيجة إلى أن تدريس مقررات الدين له دور دال في اكتساب التلاميذ القيم الدينية.[1]

دراسة المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي بمصر :

حول تأصيل القيم في نفوس الطلاب وقد هدفت الدراسة إلى الحث على تضمين المناهج التعليمية والقيم الدينية، وتعليمها بأسلوب فعال للتلاميذ في كافة المراحل التعليمية، وقد أوصى المجلس لأن تتضمن مناهج التربية الدينية عرض مسائل الدين المشتملة على العقيدة والعبادات والمعاملات والآداب والأخلاق، وسير الأنباء والرسل والقادة والمصلحين، وأكد على استنباط العظات والقيم الفاضلة منها مع مراعاة النمو العقلي والوجداني في تحديد المقررات الدراسية.

دراسة محمد سعيد محمد السعيد 1991 :

حول القيم البيئية المرغوبة والتي كان هدفها التعريف على مدى احتواء منهاج العلوم بالتعليم الاساسي على القيم البيئية المرغوبة وكيفية تناول المناهج التعليمية لهذه القيم، وقد دلت النتائج على أن المناهج التعليمية التي تم تحليل مضامينها تحتوي على عدد من القيم البيئية المرغوبة.

الخاتـــــــــــــــمة :

يولد الإنسان ويخرج إلى هذا العالم دون أن يدري شيء عن القيم والمعايير والقواعد الإجتماعية، وبالتدريج يبدأ في تعلمها لما ينمو جهازه النفسي، وينضج الأنا الأعلى ويطور ميكانيزم النمذجة، فكلما كان النموذج يتوفر على قدر من الخصائص الخلقية المقبولة كلما ارتقى الحكم الخلقي للفرد إلى مراتب عليا.

إن ما يؤدي إلى تضامن أعضاء الجماعة الاجتماعية هي القيم المشتركة التي يتقاسمونها، وتستند الوحدة الاجتماعية أن الوحدة تقوم أيضا على المصالح والمعتقدات والميول (Pareto) على شيء أخر غير القيم، فقد قاتل باريتو المشتركة إذا اضطربت القيم عند

[1] بوفولة (بوخميس) : مرجع سبق ذكره.

الإنسان انسحب وانعزل وتمرد على الواقع، ويحدث هذا الاضطراب لما يكون هناك اختلاف في التوازن بين مضمون اليم المثالية وبين ما هو موجود في الواقع.

وتعتبر المنظومة التربوية أحد أهم القنوات لإيصال القيم التي يجب أن تشيع في مجتمع بعينة وتغرس ويكرس تداولها اجتماعيا بين أفراد المجتمع الواحد، لذا يجب ان تعمل كل الهيئات والمنظمات والمؤسسات القائمة على التربية والتعليم على تبني الأهداف التربوية منن خلال غرس القيم في منظومتنا التربوية من خلال تخصيص المناهج والمقررات هذه القيم، ويجب أن تتبنى هذه الأخيرة نموذجا موحدا ويهدف إلى تحقيق غايات واحدة وليست مختلفة .[1]

[1]- بوفولة (بوخميس) : مرجع سبق ذكره

المحور (3) العولمة ومنظومة القيم : (الإعلام و التغير القيمي)

دور الفضائيات الغنائية في تغيير الذوق الفني لدى الشباب

- من الراي إلى الأغنية الشرقية - (طلبة جامعة معسكر نموذجا)

قصير المهدي
أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع
جامعة مصطفى اسطنبولي ـ معسكر

1- مقدمة :

ينتظم العالم المعاصر في وتيرة التغير المتسارع الذي طال كل المنظومات، سواء المعرفية منها أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية، ويتم ذلك كله في إطار مفهوم العولمة الذي أريد له أن يتخذ شكل التصور العالمي الموحد للكون والحياة؛ وهو نموذج مفروض، معروفة هي الأطراف التي تنتجه وتسعى لجعله ثقافة كونية تستوعب كل المجتمعات؛ ولئن كانت العولمة السياسية والاقتصادية أقل إثارة للتقاطب والصراع، فان العولمة في بعدها الثقافي الاجتماعي تمثل ملحمة الشد والجذب بين قطب إرادة الهيمنة وقطب التأرجح بين الخضوع والمقاومة المحتشمة.

وفي ظل هذه التقاطبية الحادة يمثل الإعلام أكثر وسائل الصراع قوة وتأثيرا، والعالم العربي ـــ بما فيه الجزائر ـــ يقع في صميم هذه المعركة الثقافية العالمية؛ وان فئة الشباب هي البؤرة الأكثر استهدافا من قبل البرامج الإعلامية لتحقيق تغيير قيمي جذري، لما تحمله هذه الفئة الاجتماعية من قابلية التفاعل مع كل ما هو مبهر وعصري؛ وان الدراسة التي بين أيدينا لهي محاولة ميكروسوسيولوجية لتسليط أضواء البحث العلمي والتحقيق الميداني على كيفية تفاعل هذه الفئة الاجتماعية مع التأثيرات الإعلامية المكثفة، متخذين من طلبة الجامعة نموذجا، ومن القنوات الفضائية والقيم الفنية الغنائية موضوعا.

2- إشكالية الدراسة :

إن المعاينة الأولية للفضاء الغنائي الموسيقي حاليا في الجزائر تنم عن بداية انحسار وتراجع الأغنية الجزائرية بصورة عامة وأغنية الراي بشكل خاص لصالح الغناء الشرقي العصري الذي أصبح يستقطب شريحة واسعة من الشباب متخذين منه موضة فنية وقيمة ثقافية معبأة بمختلف المعاني والرموز؛ وعليه فان إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول تساؤل منهجي

مؤداه : لماذا يتجه الشباب الجزائري حاليا إلى الاستماع والإقبال على الأغاني الشرقية ؟ وما هي المؤثرات الدافعة إلى تغيير الذوق الفني الموسيقي لدى الشباب من فترة زمنية إلى أخرى ؟ ثم ما العوامل التي أدت إلى رواج الأغنية الشرقية في السوق الفنية الجزائرية خلال العشرية الأخيرة على حساب أغنية الراي التي سادت من قبل ؟

3- فرضية الدراسة :

من المؤكد أن الساحة الإعلامية العربية قد ازدحمت مؤخرا بكم هائل من القنوات التلفزيونية الفضائية والتي تمثل فيها القنوات الغنائية النصيب الأوفر، ومن المؤكد كذلك أن هذه القنوات تستعمل أحدث التقنيات والوسائل لعرض برامجها ذات البعد الترفيهي التجاري، وعليه فان فقد اعتمدنا لتحقيق هذه الدراسة على فرضية أن : الضغط الإعلامي ممثلا في القنوات الفضائية الغنائية التي تبث بشكل متواصل وترويجي للأغنية الشرقية هو عامل حاسم في توجه الشباب الجزائري للاستماع والتفاعل مع هذا النوع من الغناء، ويأخذ تأثير هـذه القنوات شكل الإكراه الرمزي(العنف الرمزي) مصدره الهيمنة الإعلامية لنموذج ثقافي سائد.

4- معطيات الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى فهم وتحليل التغير القيمي للمجتمع الجزائري في مجال القيـم الفنية والجمالية والترفيهية (الموسيقى والغناء) وتسعى إلى إبراز دور الإعلام ـ خاصة المرئي منه ـ في تغيير القيم الاجتماعية والثقافية بشكل قد يتعارض أحيانا مع الموروث القيمي المحلي؛ وهي دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعة معسكر كفئة ممثـلة لشـريحة الشباب، حيث يتشكل حجم هذه العينة من مائة (100) طالب وطالبة في تخصصات دراسيـة مختلفة (علم الاجتماع، فلسفة، حقوق)، تتراوح أعمارهم ما بين17 و25 سنة، كما أن عدد الطالبات (80) في العينة اكبر من عدد الطلبة الذكور (20)، لأنها عينة عشوائية و لان العدد الفعلي للطالبات في المجتمع الكلي للبحث (مجموع طلبة الجامعة) اكبر من عدد الطلبة الذكور؛ وقد اعتمدنا لحقيق هذه الدراسة على الملاحظة اليومية المباشرة لمجتمع البحث، كما وظفنا تقنية الاستمارة لجمع المعطيات الميدانية، هذا بالإضافة إلى المحاورات المباشرة مع الطلبة خلال حلقات التدريس خاصة في المقاييس التي تعالج مواضيع ثقافيـة إعلامية.

تتضمن استمارة البحث ستة عشر (16) سؤالا تعالج مختلف جوانب الدراسة، وهي أسئلة متنوعة(مغلقة ومفتوحة) تتعلق بالسن والجنس وأنواع الغناء وأسماء القنوات الأكثر مشاهدة،

بالإضافة إلى أسماء المطربين الأكثر متابعة، مع تعليل ـــ في كل مرة ـــ أسباب الاختيارات، ثم تختم الأسئلة بطلب إضافة تعليق حول الاستمارة أو إضافة ما يبدو للمبحوث مناسبا للموضوع وتم إغفاله في الأسئلة.

لقد اتبعنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي بطريقة التحليل الكمي للجداول الإحصائية، والتحليل الكيفي للتصريحات الواردة في الاستمارة؛ كما تبنينا منظور التفاعلية الرمزية الذي نراه مناسبا لموضوع الدراسة؛ فقد عملنا على محاولة تفسير وتحليل شكل التفاعل بين الطلبة باعتبارهم مستقبلين للرسالة الإعلامية، والقنوات الفضائية التي تبث هذه الرسالة، ومن ثم طبيعة الرموز التي ينتجها هؤلاء المبحوثين ويتبادلونها فيما بينهم ـــ تأثيرا وتأثرا ـــ وكذلك المعاني التي تمثلها لهم الصور والخطابات التي تتضمنها الأغاني المعروضة عبر القنوات الفضائية، وكيف تتشكل رؤيتهم لذواتهم وللعالم عبر ما يستمدونه من مضامين الرسالة الإعلامية للفضائيات الغنائية؛ فالتفاعلية الرمزية "تبدأ بالأفراد وسلوكهم كمدخل لفهم النسق الاجتماعي، من حيث النظر لتوقعات البشر بعضهم تجاه بعض فيما يتعلق بالمعاني والرموز" (العقيل.س.2004 :02)، وإذا كان التفاعل الاجتماعي يقوم على العلاقة المتبادلة بين فردين أو أكثر، وهو عملية اتصال تؤدي إلى التأثيروالتأثر، فان: "التفاعل الرمزي يقوم على أساس الطبيعة الاجتماعية للذات والطبيعة الرمزية للسلوك البشري" (سعد.ج،1984: 44).

إن دراستنا هذه التي تتبنى مفاهيم التفاعلية الرمزية، تنطلق من أساس البحـــث في الهوية الثقافية للمبحوثين اعتمادا على محاولة تحليل احد نماذج قيم هذه الهوية ممثلة في قيمة الترفيه والمتعة السماعية، التي يعتبرها علماء الاجتماع والانتروبولوجيا واحدة من العناصر التي تساعد على فهم وتحديد طبيعة ونمط البناء الثقافي السائد، ومسار تطوره وتغير أشكاله وبناه؛ حيث أن : "التفاعل الرمزي حسب مدرسة شيكاغو يتعلق بالهوية والانتماء الاجتماعي والطريقة التي يتعلم بها الناس ثقافتهم ويعيدون إنتاجها .. كما أن ذات الفرد تتشكل من خلال السلوك التداخلي مع الآخرين "(أوزبورن،و،فان لون،2005: 88،89) وإن فهم النسق العام لمجتمعنا يتطلب معرفة تطلعات الأفراد ورؤاهم حيث أن:" المفتاح لفهم المجتمع، يكمن في عقل الفرد وتكيفه مع العالم الخارجي(أوزبورن،و،فان لون،2005: 92).

5- التحليـــل السوسيولوجي :

أ- من الراي إلى الشرقي لماذا ؟ و كيف ؟

إن الملاحظة المباشرة لميدان السوق الفنية الجزائرية تؤكد مدى اكتساح الأغنية الشرقية ورواجها خاصة في أوساط الشباب؛ وهذا ما سجلناه لدى أفراد عينة الدراسة، حيث أن 60 % منهم يستمعون للاغاني الشرقية، مقابل30% لأغنية الرأي كما يبينه الجدول رقم واحد؛ و يؤكد هذا بداية التحول والتغيير للذوق الفني الموسيقي لدى شريحة من الجزائريين باتجاه موجة غنائية غير منتجة محليا وفق التقاليد الفنية للمجتمع.

شـــــرقي	60	%60
راي	30	%30
غـــــربي	08	%08
أخرى	02	%02

جدول01: الاختيارات الأولى للطلبة في الاستماع

ولقد صرحت نسبة معتبرة من المبحوثين(25%) أنهم غيروا نوع الغناء الذي كانوا يتابعونه من قبل؛ ويرجع معظم أفراد العينة أسباب إقبالهم على هذا النوع الغنائي إلى كونه يتماشى مع روح العصر، ويحمل شحنة عاطفية تشعرهم بالأمل والمتعة و التفاؤل، وأفضل تعبير على ذلك هي التصريحات التي أدلى بها هؤلاء : "أفضل الأغاني الشرقية لأنها تمثل الواقع أكثر من الراي الذي لا جديد فيه .." "أفضل الشرقي لأنه يمثل الواقع عبر كليبات أما الراي فهو غناء شعبي ليس فيه جديد.." ؛ إن هذه التصريحات تنم عن تغيرات على مستوى التصورات لدلالة مفهوم الواقع بين الجيل الذي كان يعتبر أن أغنية الراي هي أفضل تعبير عن واقعه المعاش، والجيل الحالي الذي يرى عكس ذلك توحده الفكرة والتصور تجاه ذلك حيث انه "عندما يظهر شيء جديد على الساحة الاجتماعية، فانه ينتقل بين الأشخاص بقرارات فردية، وتبادلات معلوماتية، ولعبة التأثير والتأثر" (Morin.J.M, 1996:110) ؛ وان الحس المشترك لا يسعفنا أبدا لفهم هذا التحول ما لم نتخلى عن أوهام الثقافة الوطنية الصامدة حيث" يدين بورديو البداهات التي تخفي عنا الحقيقة الاجتماعية، لأننا نصاب بالتعمية الناتجة عن محدداتنا الثقافية" (Morin.J.M, 1996:156)

إن اتجاه المبحوثين للتعلق بالغناء الشرقي المعاصر يستبطن كل معاني الحرمان العاطفي والتهميش المتعدد الأبعاد في مجتمع لا تتقاطع فيه تطلعات الأجيال الجديدة مع مشاريع السلطات بكل أنواعها ـــ الفعلية منها والرمزية ـــ؛ فحيث ضعف الاتصال الاجتماعي،

وتخلي الأسرة شيئا فشيئا عن أدوارها التقليدية، و طغيان النظرة المادية البحتة في تحديد الدور والمكانة الاجتماعية؛ تنتعش كل أنواع الاحباطات الإنسانية، ويصبح معها كل ما ينسي هذا الواقع وصوره ملاذ ومفر؛ وقد أكد على هذه الفكرة العديد من الدارسين للوضع الاجتماعي في الجزائر، منهم (بنيامين ستورا) الذي يشير إلى أن النظام السياسي في الجزائر قد أهمل الاعتراف بوجود الفئات الاجتماعية المهمشة (Stora.B, 1995:59).

في التصريحات الموالية لبعض أفراد العينة نسجل التعبير العميق عما تمثله مضامين الأغاني الشرقية لهم بالنسبة للبعد العاطفي الوجداني لديهم، تصرح إحداهن أن "الغناء الشرقي كلماته مفهومة ومعبرة وهو يغني الحرمان العاطفي.."و تضيف أخرى" إن الأغاني الشرقية تعبر عن المشاعر المكبوتة.."وكذلك" أختار الغناء الشرقي عندما تكون حالتي النفسية مضطربة وعندما اسمعها أرتاح.."ويضيف طالب آخر" الغناء الشرقي رومانسي وعاطفي، ونحن في مجتمعنا تنقصنا العاطفة بشكل كبير.." هذا ويمكن التأكيد على أن جل الاختيارات التي كانت حول الأغنية الشرقية، قد عللت أسباب ذلك بالحرمان العاطفي والتعبير عن المكبوتات.

ب- وسائل السماع :

في سؤال يتعلق بالوسائل التي يستعملها المبحوثون لمتابعة أغانيهم المفضلة، اختارت نسبة 98% منهم الأجهزة التكنولوجية الحديثة المستعملة في هذا المجال، كجهاز التلفزيون وجهاز تشغيل الأقراص المضغوطة(VCD,DVD) وجهاز الكمبيوتر والهاتف المحمول والفلاش ديسك (MP3,MP4)، ولكن الملاحظ أن نسبة 80% منهم كان اختيارها الأول هو التلفزيون، حيث يدل ذلك على مدى انتشار هذه الوسيلة الإعلامية، ومدى قدرتها على الاستقطاب والتأثير، فقد أصبح التلفزيون وسيلة لصناعة الذوق والموقف والقيمة الاجتماعية والثقافية "إننا نعيش نوع جديد من المجتمعات تقوم فيه وسائل الإعلام بإعادة صياغة الثقافة " (أوزبرن،و،فان لون،2005 :180).

إن الإقبال الكبير لدى المبحوثين على متابعة الفن الغنائي عبر وسيلة مرئية يعني فيما يعنيه أن حاسة السمع لم تعد هي الحاسة الأساسية للتمتع بفن الموسيقى والغناء، كما كان سائدا في القديم فيما يسميه الصوفية بالسماع الروحي أو السماع الصوفي، حيث يمتزج وجدان السامع مع النغمات والكلمات؛ إنما أصبحت حاسة البصر هي الأساس في ذلك، حيث للصورة سلطتها واستبدل مفهوم السامع بمفهوم المشاهد، وهذا ما عبر عنه معظم أفراد العينة

في تبرير أسباب اختيارهم لوسائل مرئية للاستماع للغناء، حيث صرح أحدهم أنه مشاهدة الكليبات بدل الاستماع إليها لان فيها صور ومناظر جميلة، وصرحت طالبة "أحب مشاهدة الأغاني على القنوات الفضائية لان فيها الموضة والرقص والحركات الجميلة.." ؛ فالغناء بالنسبة للمبحوثين ليس اللحن والطرب والكلمات المعبرة؛ إنما هو صور وحركات وانفعالات وملابس جميلة، ويمثل ذلك انطباع عام لدى أغلبية الشباب الجزائري، وهذا ما ساعد على رواج الأغاني التجارية ممثلة في الفيديو كليبات ذات المستوى الفني المتدني من حيث عدم تناسق الإيقاع واللحن وسوقية الكلمات؛ بدأ ذلك مع أغنية الراى و يتواصل حاليا مع الغناء الشرقي المعاصر.

ج- بين الإبهار و الانبهار :

لقد ظهر على ساحة الإعلام العربي في العشرية الأخيرة المئات من القنوات الفضائية ذات المضامين الإعلامية المختلفة (سياسية- إخبارية- اقتصادية- اجتماعية- دينية- غنائية)، تتنافس فيما بينها لكسب أكبر عدد من المشاهدين، وما زلنا نشهد من حين لآخر ولادة فضائيات جديدة ؛ إلا أن اللافت للنظر هو كثرة القنوات الغنائية التي باتت تطغى على المشهد الإعلامي المرئي منه، فقد أحصينا حوالي أكثر من (85) قناة غنائية على القمر الصناعي نايل سات، وعشرات القنوات على أقمار صناعية أخرى مثل عراب سات والهوت بارد؛ وهذا يدفع بنا الى وضع علامات استفهام كثيرة حول مضمون الرسالة الإعلامية التي تحملها هذه القنوات (الظاهرة) في بعدها الأخلاقي والثقافي والقيمي.

• إن الملاحظة المباشرة للواقع الاجتماعي تؤكد أن هذا النوع من الفضائيات يلاقي رواجا كبيرا بين جمهور المشاهدين وخاصة فئة الشباب؛ لما تقدمه من برامج غنائية تخلو من الطابع الطربي كما أنها "تركز على الجوانب الغريزية لدى الجمهور، من خلال تقديم أغنيات ضمن قالب استعراضي يميل استخدام الأضواء الباهرة والعنصر النسائي بكثرة، إضافة إلى حركة الكاميرا التي تستثير المشاهد بمناظر حساسة.." (حسن.س،2007: 02).

لقد بلغت نسبة أفراد العينة الذين يشاهدون القنوات الفضائية الغنائية بانتظـــام خمسة و ثمانون في المائة (85%)، وهذا يفسر قوة الإقبال على هذا النمط الإعلامي، ويعطي الانطباع بان قوة الإبهار والترويج التي تعتمدها هذه القنوات كان لها صدى كبير في كسب جمهور الشباب، ولكن القراءة السوسيولوجية المتأنية لهذه المعطيات تمدنا بالتفسيرات التالية:- ضعف الاعلام الوطني المحلي وعجزه عن استقطاب شريحة الشباب - بداية ظهور

التغير في مجال القيم الفنية والثقافية بصورة تراجع القيم المحلية المتجذرة لصالح قيم العولمة الثقافية المبنية على مبادئ الاستهلاك والبهرجة وتسطح الفكر – عجز الثقافة الوطنية المحلية عن إنتاج نموذج قيمي وفني يساير متطلبات العصر ويحمي القيم الحضارية الأصيلة للمجتمع.

نعم	85	%85
لا	15	%15

جدول02 : هل تشاهد القنوات الفضائية الغنائية باستمرار

يبدو أن هذه الظاهرة تنتشر في كل المجتمعات العربية ؛ ففي دراسة أكاديمية ميدانية أجراها قسم الاعلام بجامعة الكويت تحت عنوان "علاقة شباب الكويت بالقنوات التلفزيونية الفضائية" بينت أن البرامج الموسيقية والغنائية جاءت في مقدمة البرامج التي يفضلها الشباب الكويتي بنسبة 95%من أفراد العينة المدروسة البالغ عددهم 2000مبحوث(الفضلى2009: 1)

إن دراستنا بينت أن طبيعة العلاقة بين الشباب الجزائري ومشاهدة القنوات الفضائية الغنائية تقوم على أساس الإبهار والانبهار؛ إبهار تمارسه تلك القنوات عبر عرض برامج استعراضية تلعب فيها الصورة والأضواء دورا أساسيا، حيث الإغراء وملامسة المشاعر الحميمة للمشاهد هي الوسيلة والأداة؛ وانبهار لدى المبحوثين يمثله شكل التفاعل مع تلك البرامج التي تعني لهم جملة من الرموز تلامس مشاعرهم، وتنتج لديهم نمط الرؤية الرمزية والعالم، وهذا ما تدل عليه تصريحاتهم حول مبررات اختيارهم لمشاهدة برامج هذه القنوات "لأنها تقدم كل ما هو جديد، تطلعنا على آخر أخبار الفنانين والفنانات.." و"يوجد فيها أغاني جميلة و حساسة وتقدم كليبات رائعة" وكذلك" تقدم أغاني استعراضية جميلة ونشاهد فيها الموضة و كل ما هو جديد..".

إن درجة التفاعل لدى المبحوثين مع الرسالة الإعلامية التي تتضمنها برامج القنوات الفضائية الغنائية، قد تصل أحيانا إلى تبني مثل أعلى نموذجي يمثل رمزا للهندام والسلوك وفن الحياة (le savoir vivre) مجسدا في أحد النجوم الغنائية التي تقدمها تلك القنوات؛ فقد صرح 42% من أفراد العينة أنهم يقلدون مطربهم أو مطربتهم المفضلة في حركاته وسلوكه ولباسه وهو يمثل بالنسبة لهم نموذجا لثقافة العصر.

نعم	42	%42
لا	58	%58

جدول03: هل تقلد مطربك أو مطربتك المفضل(ة) في شخصيته.

إن إنتاج الرموز ومعرفة الحياة اليومية وأنماط السلوك التي كانت تتم بواسطة المؤسسات الاجتماعية التقليدية وتتناقلها الأجيال تباعا كما عبر عن ذلك غورفيتش.ج بقوله:" إن معرفة الحس السليم هي نوع خاص من المعرفة تنتج عن تأليف معرفة الآخر والنحن وإدراك العالم الخارجي، وبعض المعارف التقنية الأكثر تداولا ويسرا، تتناقل عبر الأجيال؛ فالأجيال الفتية غالبا ما تدعوها الأجيال السابقة مفاخرة بأنها تعلمها كيف تخرج من مصاعب الحياة وكيف تتجنب الخطى الفارغة.."(غورفيتش.ج،36:1981)؛ إن هذه العملية الاجتماعية الثقافية التقليدية بدأت تفقد قوتها وفعاليتها لصالح مؤسسات غير تقليدية يميزها قوة الفعالية والتأثير– مثل الاعلام– مما يؤدي إلى حدوث قطيعة ثقافية بين الأجيال، ويبرز ذلك خاصة في المجتمعات ذات التوظيف العالي للتقنية" ..فشروط الحياة تتبدل بوتيرة خطيرة تفرضها التطورات التقنية المتواصلة؛ وبذلك يصبح من واجب كل جيل أن يصنع معرفته الحسية السليمة الخاصة.." (غورفيتش.ج،1981: 36).

من هنا تبرز أهمية وخطورة الخطاب الذي تحمله وسائل الاعلام بمختلف أشكالها، حيث صناعة الرموز والمثل العليا وأنماط السلوك والقيم تأخذ طابعا ثقافيا ممأسسا بمضمون تنافسي و بأبعاد عالمية تتجاوز حدود المجتمعات المحلية.

د– الفراغ و أشياء أخرى :

حول سؤال يتعلق بالقيمة التي يمثلها الغناء والموسيقى بالنسبة لهم، حيث قدمت لهم اختيارات و طلب منهم ترتيبها وهي كالتالي : – الهروب من المشاكل– ملء وقت الفراغ – التعبير عن حالة نفسية عاطفية – مسايرة الموضة – أو إضافة اختيارات أخرى لم تذكر هنا؛ جاءت معظم اختيارات المبحوثين منصبة على ثلاث قضايا يعتبرونها أساسية بالنسبة لهم وهي الاختيارات الثلاثة الأولى.

إن هذه المواقف والاختيارات تعني من الناحية السوسيولوجية درجة التهميش وسوء الفهم الذي تعانيه هذه الفئة من المجتمع، بالإضافة إلى حالة الحرمان العاطفي التي أكدنا عليها في عنصر سابق من هذه الدراسة، وهي نفس الظواهر التي يواجهها الشباب في باقي الأقطار

العربية كما تؤكد ذلك العديد من البحوث والدراسات التي أنجزت في هذا المجال "إن جيل الشباب العربي المعاصر جيل غاضب غضبا شاملا، غاضب من الأجيال التي سبقته ومن المجتمع الذي ينتمي إليه وهو غضب موضوعي... وان أزمة الشباب العربي مرتبطة بطبيعة بنية المجتمعات العربية التي ترفض التغيير والحوار الاجتماعي.." (عزت.ح،1985: 219). ففكرة الهروب من المشاكل تعني لدى الشباب وجود أزمة اجتماعية متعددة الجوانب، ليس أقلها التفكك الأسري وضعف الاتصال الاجتماعي واللامبالاة التي تمارسها المؤسسات الاجتماعية والسياسية تجاه هذه الشريحة من المجتمع.

إن اعتبار مشاهدة الأغاني عبر القنوات الفضائية وسيلة لملء وقت الفراغ لدى المبحوثين، يعني فيما يعنيه أن ثقافة تمضية الوقت والتحكم فيه تمثل أزمة حقيقية في المجتمع وخاصة لدى فئة الشباب "فأوقات الفراغ إذا لم يخطط لها بشكل صحيح، بحيث يكون عطائها ايجابيا، يضمن سلامة الفرد والمجتمع، فسوف تنتهي إلى مسالك الانحراف التي يدمر فيها الإنسان ذاته ومجتمعه؛ لذلك فالعلاقة قد تكون تلازمية بين أوقات الفراغ وما قد تنتهي إليه من الضياع والانحراف."(السدحان.ع.ب،2007) ؛ وإن الواقع الاجتماعي الملاحظ يوميا ليثبت عجز الثقافة الشبابية الجزائرية عن مسايرة القيم الحضارية العصرية التي تتعامل مع الوقت بقداسة وعقلانية، وخير ما يدل على ذلك ضعف المقروئية والعجز عن اعتماد ممارسة الأنشطة الرياضية كثقافة أساسية في الحياة اليومية، وتعلمنا التجربة في مجال التعليم أن الطالب ليقضي سنوات طوال بين أسوار الجامعة دون أن يقرأ كتابا واحدا، اللهم إلا ما يفرض عليه من قبل الأستاذ لإجراء بحث أو تحضيرا لامتحان، وحينذاك لا يطالع إلا الفصل الذي يعنيه مباشرة، هذا إذا لم ينقله حرفيا كما هو بطريقة النقل و اللصق.

6- خاتمـــــة :

لقد بحثنا من خلال هذه الدراسة في ظاهرة إقبال الشباب الجزائري على مشاهـــدة القنوات الفضائية الغنائية، وفي أسباب هذه الظاهرة وما ينتج عنها؛ وإننا نسجل هنا بعض الملاحظات السوسيولوجية التي توصلنا إليها عبر طيات هذا البحث : – هناك تغير واضح في القيم الفنية والجمالية (الموسيقى والغناء) لدى شريحة واسعة من المجتمع الجزائري ممثلة في فئة الشباب — بداية انتشار نمط غنائي جديد ينتج خارج البنية الثقافية الوطنية بقيم تخالف هذه البنية وتنافسها وقد تؤدي إلى ضعف وتراجع الإنتاج الفني المحلي — تواجه فئة الشباب في المجتمع الجزائري أزمات نفسية واجتماعية تدفعه إلى استبطان نماذج ثقافية جاهزة قد تزيد من تعزيز

هذه الأزمات وتفاقمها بدل تخفيف حدتها – عجز الثقافة الوطنية في بعدها القيمي والفني عن مواجهة الآثار الناتجة عن العولمة الثقافية – تمارس القنوات الفضائية الغنائية تأثيرا بالغا على مشاهديها يأخذ شكل العنف الرمزي، مصدره البث الترويجي المتواصل لبرامجها التي توظف تقنيات البهرجة و الإغراء وسلطة الصورة.

تعد وسائل الإعلام في المجتمعات المتقدمة وسيلة أساسية لإعادة إنتاج النظام الاجتماعي السائد والمحافظة على القيم الحضارية للمجتمع، ولها وظائف محددة يمكن حصرها في ثلاث أساسية وهي : – التخفيف من حدة الصراع الاجتماعي داخل المجتمع والتقليل من أعراض الاغتراب – التقليل من شأن النظم الاجتماعية والاقتصادية البديلة للنظام السائد – التحكم في الوعي القومي الاجتماعي بهدف صيانة القيم المهيمنة في المنظومة الثقافية الاجتماعية (عواطف.ع،1984: 36) ؛ أما وسائل الإعلام في المجتمعات العربية فإنها تعمل في معظمها على تكريس نظام الهيمنة الثقافية العالمية الذي ينتج خارج إطار المنظومة الثقافية العربية ، بل يتصادم مع الكثير من قيمها ومبادئها؛ وقد بينت نتائج دراستنا هذه مدى ما تواجهه الأجيال الحاضرة في مجتمعنا من صراع قيم غير متجانسة، وعجزها بالتالي عن الانفلات من تأثيرات الرسائل والخطابات الإعلامية التي تحمل مضامين رمزية تؤدي إلى هدم الموروث الثقافي المحلي؛ مما يعبر عن تغير قيمي في المجتمع الجزائري، قد لا تستطيع الثقافة الوطنية استيعابه والتكيف معه إن استمرت في العجز عن صناعة نموذجها الخاص والمميز، ليكون مرجعية ومثلا أعلى يضبط أشكال التفاعل الاجتماعي والثقافي لدى مختلف الشرائح الاجتماعية بما فيها فئة الشباب، وهكذا يغدو بناء الرموز والأفكار والتصورات وأنماط السلوك منبثقا عن نموذج ثقافي وطني أصيل، يضمن عدم حدوث تغيرات قيمية دراماتيكية قد تكون آثارها وخيمة على البناء الاجتماعي برمته.

مراجع باللغة العربية :

1- أوزبرن.ر، و، فان لون.ب(2005)- أقدم لك علم الاجتماع – ت.حمدي،ج-القاهرة:الأميرية.
2- بودون.ر،و،بوريكو.ف(1986)- المعجم النقدي لعلم الاجتماع-ت.سليم،ح- الجزائر:د.م.ج.
3- حجازي.ع(1985)- الشباب العربي و مشكلاته-الكويت:م.و.ث.ف.ا.
4- دينكن.م(1986)- معجم علم الاجتماع-ت.إحسان،م.ح-بيروت:دار الطليعة.
5- الربيع.م(1980)-نظرية القيم في الفكر المعاصر- الجزائر:ش.و.ن.ت.
6- سعد.ج(1984)- علم النفس الاجتماعي – الإسكندرية:دار المعارف.
7- عواطف.ع(1984)- قضايا التبعية الإعلامية و الثقافية في العالم الثالث – الكويت:م.و.ث.ف.ا.
8- غورفيتش.ج(1981)- الأطر الاجتماعية للمعرفة – ت.خليل، أ.خ- بيروت:م.ج.د.ن.ت.

وثائق من الانترنت :

1- السدحان.ع(2007)-الترويج وعوامل الانحراف-www.islamweb.net 09/02/19
2- العقيل.س (2004) – بعض مؤشرات الحفاظ على الهوية – www.edu.sa 09/02/10
3- الفضلي.م (2009) – البرامج الغنائية و الشباب – www.kuna.net.kw 09/02/19
4-حسن.س(2007)-الأغنية الشبابية بين الاستعراض والإثارة-seria-news.c 09/01/27

مراجع باللغة الفرنسية

1- Benjamin.S (1995)-Histoire de l'Algérie depuis l'indépendance - Paris: La découverte.
2- Giraud.C (1997)- Histoire de la sociologie - Alger: Dar el afaq.
3- Mauss.M (1989)- Essai sur le don - Alger: E.N.A.G.
4- Morin.J.M (1996)- Précis de sociologie - Paris: Nathan.

التمايز النوعي والتنشئة الأسرية واقع وتحولاته في الجزائر

(مقاربة اجتماعية و ديمغرافية عن طريق دراسة ميدانية لعينة من الأسر الجزائرية)

الدكتورة : عميرة جويدة جامعة البليدة

المقدمة :

إن الاهتمام بموضوع الأسرة، وتحديدا منه، كما يظهر في عنوان هذه المقاربة البحثة، بموضوع التمايز النوعي في أصول تنشئة الأولاد و في واقع تغيراته بالجزائر هذا المجتمع الشديد التنوع في التركيبة الاجتماعية من حيث التمايز الطبقي أو التمايز الثقافي التعليمي والحضري، أو حتى على مستوى التمايزات الثقافية التي طبعته تاريخيا، لهذا لا يمكننا أن نقارب هذا موضوع إلا من خلال وعينا إلى أن هذه التركيبة المجتمعية المتنوعة التي وصفناها، ومع تفاوت تأثير أفرادها بعمليات التغيير، قد تسببت في إنتاج أنماط متنوعة وأحيانا متناقضة من أشكال الأسر في مجتمعنا الحالي مع اختلاف قيمة الطفل فيها.

ولا يمكن أن نقارب موضوع التغير في نمط التنشئة الأسرية للأولاد على أساس النوع إلا من خلال المقاربة الميكرو سوسيولوجية لأنماط الأسر في الجزائر ومن خلال قياس مدى تأثر أفرادها خاصة الأم بعمليات التثاقف.

واللجوء للمقاربات الميكرو سوسيولوجية غايته الأساسية تكمن في محاولتنا رصد التغيرات الفعلية التي يشهدها نظامنا العائلي الأبوي. فالمقاربة الميكروسوسيولوجية هي التي ستمكن ووفق تصورنا، من فهم واقع هذا النظام اليوم بصراعاته و تغيراته الجوهرية التي تطال بنية نظامه التقليدي.

ورغم حدوث العديد من التغيرات الاجتماعية في الجزائر خاصة فيما يتعلق بوضع الأسرة عامة و المرأة خاصة، إلا أنه مازال هناك ميل نحو تفضيل إنجاب الذكور في الأسرة، هذا لأن البناء الاجتماعي للأسرة فيها لازال هو بناء للأسرة الأبوية حيث يمثل فيها الذكور مركزا أعلى وقوة اقتصادية واجتماعية للعائلة، ويحقق الأبناء الذكور نوعا

من الضمان الاجتماعي لوالديهم. إن الخصوبة هي العامل الرئيسي لنمو السكان في أي مجتمع إلا أن معدلاتها تختلف من مجتمع إلى آخر ومن فئة سكانية لأخرى داخل نفس المجتمع و ذلك لأن معدل الخصوبة يتأثر بالمستوى التعليمي، دخل الأسرة، نمط الأسرة... الخ. كما أنها تتأثر بالقيم الاجتماعية في المجتمع وغيرها من العوامل التي قد تؤثر عليها سلبا أو إيجابا.

ولقد بدأت معدلات الخصوبة في الانخفاض بدخول المرأة في الحياة العامة حيث أدى ذلك إلى حدوث تغيرات في البنى الاجتماعية فبعدما كان دورها ينحصر في الإنجاب وتربية الأطفال أصبحت الآن تتطلع إلى آفاق مستقبلية لا تنحصر فقط في الإنجاب بل تتعداها إلى التعليم و العمل، الشيء الذي صاحبه تفتح في الأفكار وتغيير بعض المفاهيم وتطوير العلاقات الأسرية. فبعدما كانت المرأة تعتقد أن كثرة الأطفال قد تحصنها من الطلاق، تيقنت مثلا أن نوعيتهم ورفاهية معيشة أسرتها هي التي تحصنها من جميع المشاكل الاجتماعية.

لكن دراسة محددات الخصوبة أكثر صعوبة من دراسة محددات الوفيات، نظرا لأن الأولى هي محطة لعوامل اجتماعية واقتصادية و ثقافية معقدة متشابكة يصعب منها الخروج برأي مشترك واحد كما ينتظران تكون عليه في المستقبل، لهذا عندما تحدث جورج تابنوس عن دراسة الخصوبة ومنهجيتها قال، خارج العناصر الديموغرافية الحقيقية تبقى مشكلة محددات الخصوبة مرتبطة بتصرفات الفرد، و هي تصرفات يصعب السيطرة عليها لأنها صادرة عن الإنسان وهو لا يثبت على حال.

في ضوء هذا وغيره مما يضيق المقام عن التفصيل فيه كان موضوع هذه الدراسة الميدانية يبحث عن مدى تغير قيمة جنس الطفل في الأسرة بالمجتمع الجزائري و أسباب ذلك ؟ ومدى تمييز الأمهات في تنشئة الأبناء حسب جنسهم ؟ وبهذا فقمنا بوضع الافتراضات التالية :

* كلما كان سن الأمهات متقدما كلما زادت رغبتهن في إنجاب الذكور وميزن أكثر في عملية تنشئة الأبناء حسب الجنس.

* ارتفاع المركز الاجتماعي للأمهات يقلل من رغبتهن في إنجاب الذكور والتفريق في تنشئة الأبناء حسب الجنس.
* انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة يزيد من رغبة الأمهات في إنجاب الذكور ويبلغن في عملية التفريق في تنشئة الأبناء.

المنهجية المتبعة في الدراسة :

إن ميدان بحثنا هو ولاية الجزائر والوحدة الإحصائية للبحث كانت المرأة المتزوجة والتي أنجبت طفلا واحد على الأقل وقت التحقيق، وتقيم كمقيمة دائمة بالجزائر العاصمة.
أما عن عينة بحثنا فكانت العينة العرضية والتي هي ضمن العينات الغير عشوائية وهذا النوع من العينات فرضه علينا مجتمع بحثنا الأم وذلك نظرا لانعدام أيطار المعاينة وهو عدد النساء المتزوجات والمنجبات فعلا أي غير عقيمات في ولاية الجزائر.
إذا تماشيا مع الإمكانيات الزمنية لهذه الدراسة ثم استخدام العينة غير عشوائية بدل الحصر الشامل لمجتمع الدراسة ككل أي استخدام طريقة تصميم صفات الجزء على الكل باستعمال نسبة من العدد الكلي لحالات تتوفر فيهم خاصيات نهتم بها أو وفق متطلبات وأهداف الدراسة.
وبعد ما تم تحديدنا واختيارنا للمجال المكاني و البشري بقي علينا تحديد الفترة الزمنية لإجراء ا لبحث وكانت بالفعل مابين 1- 20 جانفي2009. ثم قمنا بتوزيع الاستمارات فبلغ عدد عينتنا حوالي 260 امرأة. لقد شملت الاستمارة عدة أسئلة مغلقة لتسهيل عملية الإجابة وعدة أسئلة مفتوحة لإعطاء فرصة كافية للتحدث حول الموضوع وإعطاء رأيهن في الظاهرة وكذلك للوصول إلى نتائج كنا نجهلها في السابق ،كما قمنا بإعطاء ترميز مسبق للأسئلة لتسهيل عملية تفريغ البيانات فيما بعد.
أما عن المنهج المتبع في هذه الدراسة فكان المنهج الإحصائي إذ ساعدنا في جمع البيانات وترتيبها وكذا تبويبها في جداول بسيطة ومركبة ثم تحليلها وتفسيرها وهذا وفقا للمعطيات الإحصائية المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية للموضوع، مما مكننا من الوصول إلى الاستنتاجات في فهم واقع هذه الظاهرة.

نتائج الدراسة : تبعا للفرضية الأولى التي مفادها أنه كلما سن الأمهات متقدما كلما زادت رغبتهن في إنجاب الذكور وميزن أكثر في عملية تنشئة الأبناء حسب الجنس. تم إنجاز الجداول التالية:

جدول رقم -1- يمثل العدد الحقيقي للأبناء

عدد الأطفال الحقيقي	ك	%
1	32	12.31
3-2	100	38.46
5-4	70	26.92
6 فاكثر	58	22.31
المجموع	260	100

من الجدول نلاحظ أن أغلب أفراد العينة أنجبن مابين 2-3 أطفال بنسبة 38.46% تليها نسبة اللواتي أنجبن مابين 4-5 أطفال بنسبة 26.92% وفي الأخير نسبة 12.31% ممن أنجبن طفل واحد فقط. (ونشير علما أن 20 امرأة أنجبت طفلا واحدا من جنس الذكور و 12 امرأة أنجبت بنت واحدة).

هذه النتائج مقاربة لنتائج المسح الوطني حول صحة الأسرة لسنة 2002 حيث بلغ المؤشر التركيبي للولادات ISF طفل لكل امرأة بعدما كان قبيل المصادقة على البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي 1983 حوالي 6.37 طفل لكل امرأة.وإذا ماقرنا هذا العدد بعدد الأطفال الذي يرغبن في إنجابهم نجد أن العدد المرغوب من الأطفال فاق العدد الحقيقي حيث بلغت نسبة من رغبن في إنجاب مابين 4-5 أطفال حوالي 40.77 % في حين بلغت نسبة من رغبن في إنجاب أكثر من 6 أطفال 29.23 % كما يبينه لنا الجدول رقم (2) أدناه.

وقد يرجع هذا الفرق إلى سببين أولهما هو أن حوالي 23.08 % من السيدات المستجوبات لم تكملن بعد حياتهن الإنجابية فبمكانهن الوصول إلى عدد المرغوب فيه من الأبناء، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن النساء المتقدمات في السن

اعترضتهن مشاكل اقتصادية واجتماعية حالت دون إنجابهن العدد الذي كن ترغبن في إنجابه.

جدول رقم -2- عدد الأطفال المرغوب إنجابه

العدد المرغوب	ك	%
1	2	0.77
3-2	76	29.23
5-4	106	40.77
6 فاكثر	76	29.23
المجموع	260	100

ولتفصيل أكثر في جنس الأطفال الذين كن ترغبن في إنجابهم وقفنا عند الجدولين التاليين :

جدول رقم-3- يبين علاقة سن المراة بعدد الأطفال الذكور اللواتي كانت ترغب في إنجابهم.

عدد الذكور / السن	1-0		3-2		5-4		6 فاكثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
25-15	6	50	6	50	-	-	-	-	12	100
35-25	24	32.43	48	64.86	2	2.10	-	-	74	100
45-35	8	14.81	44	81.48	2	3.70	-	-	54	100
55-45	4	5.40	60	81.08	10	13.51	-	-	74	100
65-55	2	0.55	18	50	10	27.78	8	22.22	36	100
75-65	-	-	2	33.33	4	66.67	-	-	6	100
85-75	-	-	2	50	2	50	-	-	4	100
المجموع	44	16.92	178	68.46	30	11.54	8	3.07	260	100

من الجدول نلاحظ أن أغلب أفراد عينتنا كن ترغبن في إنجاب مابين 2-3 أطفال بنسبة 68.46% مقابل فقط 3.07 % كن ترغبن في إنجاب أكثر من 6 أطفال. وعندا إدخالنا لمتغير سن الأم نجد أن الأمهات المتوسطات في السن أي مابين 35-55 سنة هن اللواتي واضبن الاتجاه العام للجدول إذ بلغت نسبة من رغبن في إنجاب مابين 2-3 أطفال 81.25 %

في حين نجد أن الأمهات الصغيرات في السن رغبن في إنجاب طفل أو طفلين على الأكثر من الجنس الذكري بنسبة 100 % ومن جهة أخرى نجد أن أكثر من نصف أي حوالي 52.17 % من الأمهات المتقدمات في السن رغبن في إنجاب أكثر من 4 ذكور وهذا يبين لنا أن لسن الأمهات تأثير بالغ الأهمية في عدد الذكور المرغوب إنجابه فكلما ارتفع سن الأم كلما ارتفع عدد الذكور المرغوب إنجابهم والعكس صحيح.

وإذا ما عرجنا للجنس الأخر آلا وهو الإناث نقف عند الجدول أدناه حيث نلاحظ أن أغلب الأمهات المستجوبات ترغبن في إنجاب مابين 2-3 بنات بنسبة 63.08 % مقابل فقط نسبة 0.77 كن ترغبن في إنجاب أكثر من 6 بنات ولمعرفة تأثير سن المرأة على هته الرغبة نجد ذوات السن المنخفض رغبن في إنجاب طفلة واحدة بنسبة 46.51 % لمن تراوح سنهن مابين 15-35 سنة في حين اللواتي تراوح سنهن مابين35-65 سنة فأغلبهن رغبن في إنجاب مابين 2-3 بنات بنسبة 69.51 % أما المتقدمات في السن نجدهن كن ترغبن في إنجاب أكثر من 4 أطفال بنسبة 30.43 %. كما هو مبين في الجدول أدناه.

إن هذا الاختلاف في عدد الأبناء خاصة الذكور منهم يرتفع عند الأمهات اللواتي تقمن مع الأولياء أي ضمن الأسر الموسعة بنسبة 63 %. إن التصارع الحالي في العائلة الجزائرية بين تيارين، الأول هو الحفاظ على الأدوار والمكانة ذات النمط التقليدي والثاني نتاج ديناميكية تحصيل للقيم العصرية، كل واحد منهما يبحث على إزالة الآخر قصد الإبقاء على ذروته كنموذج مهيمن من أجل ذلك يتم تطوير استراتيجيات قصد فرض هيمنتهم على تنظيم العائلة.

وتعد المعارضة جد عنيفة نظرا لكونها تجعل في المعارضة معالم للهويات مرتبطة بنسقين معياريين مختلفان ذلك الذي يرتكز على المساواة في الحقوق والحظوظ بين الأفراد كذوات مسئولة ومستقلة، والآخر يرتكز على نحن جمعي/مشترك تسلطي وقدسم.لهذا نجد عدم وجود اختلاف في جنس الطفل المرغوب إنجابه عند الأمهات الصغيرات في السن ذلك لوصولهن لدرجات علمية متقدمة و كذا نتيجة التحضر والتدين الذي بلغن إياه عكس الأمهات المتقدمات في السن فأغلبهن أميات أو لهن مستويات تعليمية متدنية وعانين في الغالب كما جاء على لسانهن من ظلم الرجل.

جدول رقم-4- يبين علاقة سن المراة بعدد الأطفال الإناث اللواتي كانت ترغب في إنجابهم.

عدد الإناث	1-0		3-2		5-4		6فاكثر		المجموع	
السن	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
25-15	6	50	6	50	-	-	-	-	12	100
35-25	34	45.94	40	54.05	-	-	-	-	74	100
45-35	12	22.22	40	74.07	2	3.70	-	-	54	100
55-45	12	16.23	48	64.86	14	18.92	-	-	74	100
65-55	2	5.55	26	72.22	6	16.67	2	5.55	36	100
75-65	-	-	2	33.33	4	66.67	-	-	6	100
85-75	-	-	2	50	2	50	-	-	4	100
المجموع	33	12.69	164	63.08	28	10.77	2	0.77	260	100

جدول رقم-5- يبين مدة الرضاعة الطبيعية حسب الجنس

جنس الطفل	الذكور		الإناث	
مدة الإرضاع بالأشهر	ك	%	ك	%
04-00	2	0.83	-	-
08-04	10	4.17	42	16.93

39.51	98	41.67	100	**12-08**
24.19	60	10	24	**16-12**
19.35	48	27.5	66	**20-16**
-	-	15.83	38	**24-20**
100	248	100	240	المجموع

من الجدول نلاحظ أن متوسط مدة إرضاع الذكور بلغت 14.27 شهرا فحين متوسط مدة إرضاع الإناث بلغت حوالي 11.84 شهرا هذا يعني أن الذكور يؤخر فطامهم عكس الإناث.إذ نجد أن أكثر من نصف الإناث فطمن قبل بلوغهن سنة كاملة من العمر بنسبة 56.45 % في حين الذكور 43.33 % فطموا بعد سنة ونصف من ولادتهم وهذه النتيجة تبين التميز في الرضاعة والفطام حسب جنس الأبناء.لا أنه أقل حدة عند الأمهات المتعلمات و المنخفضات في السن.

فالولد/الذكر إلى يومنا هذا يحضى باهتمام بالغ الأهمية، وحب كبير منذ ولادته وفي مختلف مراحل تطبيعه حيث أن مجيئه للحياة يحتفل به، بإقامة السابع عكس الأنثى، كذلك يقام له فرح كبير عند ختانه وزواجه، والشيء الملاحظ أنه حتى اليوم في العائلات الجزائرية التي يمكن أن نقول عنها متحضرة وعصرية لا يزال عرس الذكر يحتفل به بإقامة وليمة بذبح الكباش والثيران...الخ، أما الأنثى فلا يقام لها نفس مستوى الحفل الذي يقام للذكر.

إذن فلا تمر مرحلة من مراحل حياة الذكر إلا وأقيم له فيها حفلا للتعبير عن قيمته ومكانته في المجتمع، أما البنت فهي أقل حظا من أخيها الولد، وقد نجد هذا التميز يمس كذلك حتى مرحلة الرضاعة أين يبقى الولد يتمتع بامتيازات دون أخته، حيث أن الرضاعة تكون من حق الولد أولا ويستمتع بوقت أطول من الرضاعة في حين يبقى حظ الفتاة من الرضاعة الطبيعية ضئيلا حيث تكون رضاعتها أكثر اصطناعية، ويبقى

هذا التميز عميقا في حالة ولادة طفلين توأم من كلا الجنسين حيث يرضع الولـــد أولا وتفطم البنت أولا. (1)

تحليل نتائج الفرضية الثانية والتي مفادها أن ارتفاع المركز الاجتماعي للأمهات يقلل من رغبتهن في إنجاب الذكور والتفريق في تنشئة الأبناء حسب الجنس.

جدول رقم-5- يبين علاقة المستوى التعليمي للأمهات

بجنس الطفل المفضل لديهن

جنس الطفل المفضل / المستوى التعليمي	الذكور		الإناث		لا فرق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	30	34.88	24	27.91	14	16.28	86	100
ابتدائي	26	46.43	24	42.56	6	10.71	56	100
متوسط	26	65	10	25	4	10	40	100
ثانوي	8	22.22	14	38.89	14	38.89	36	100
جامعي	18	30	20	33.33	22	36.67	60	100
المجموع	108	41.54	92	35.38	60	23.08	260	100

من الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب المستجوبات يفضلن الأبناء من الجنس الـــذكري بنسبة 41.54 % تليها نسبة من تفضلن الجنس الأنثوي بنسبة 35.38 %،كما أن هناك نسبة معتبرة من الأمهات ليس لديهن جنس مفضل فما أعطاه الله نعمة وفضل.

وعند إدخالنا لمتغير مستواهن التعليمي لمعرفة تأثيره على هذه الآراء نجـــد أن النســـاء المتدنيات في المستوى التعليمي هن اللواتي تفضلن الذكور عن الإناث بنســـبة 65 % لذوات المستوى التعليمي المتوسط و46.43% لذوات المستوى التعليمي الابتـــدائي و34.88 % عند الأميات. فحين أن ذوات المستويات التعليمية العليا ليس لديهن

(1) Camille la Coste Dujardin. Des mère contre des femmes, éd. Bouchène, Alger, 1990, P51

تفضيل في جنس الطفل حيث نجد هذه الإجابة مثلت نسبة 38.89 % عنـــد ذوات المستوى التعليمي الثانوي ونسبة36.67 % عند الجامعيات.

كما نجد هذا النوع من الإجابة تردد بكثرة عند النساء العاملات خاصة عند الإطارات العليا كما يبينه لنا الجدول رقم(6) أدناه حيث بلغت نسبتها عند الإطـــارات العليـــا 49.09% و50 % عند الإطارات المتوسطة. ومن الجدول نلاحـــظ كـــذلك أن الإطارات العليا نسبة هامة منهن تفضلن الإناث بنسبة45.45% في حـــين ربـــات البيوت أي النساء الغير العاملات أغلبهن تفضلن الجنس الذكري بنسبة 73.91 %

إن تنشئة الأنثى تتجه منذ الطفولة المبكرة إلى تلقينها الفكرة المتمثلة في كـــون المـــرأة المتزوجة أفضل من العازبة وكون المرأة التي لديها أطفال أحسن من المـــرأة العـــاقر، وتحظى بالاحترام أوفر، وأن التي تنجب أكبر عدد من الذكور تنعم بأعلى قـــدر مـــن السعادة والحماية، فهذا النوع من التطبيع يجعل المرأة الجزائرية تحـــب في اللاشـــعور الإنجاب وخاصة إنجاب الذكور، لأنها ترى فيهم السعادة والحماية الفعلية فمهما بلغت من المستوى التعليمي والمالي إلا وبقى حلمهما الحصول على الولد خاصة الذكر أمـــا غير المتعلمة فتعمل دائما على الإكثار منهم لتجد مرتبتها عند زوجها وأسرته والمجتمع ككل. وكأننا نعيش في دوامة من يخلق من؟ المرأة التي تخلق الولد أم الولد الذي يخلق وجودا لأمه، فالمرأة تضع وتخلق الولد/الذكر بيولوجيا وهو يخلق لها مكانة اجتماعية في المجتمع. إن الرؤية التي لا تعترف للمرأة بوجود آخر سوى ذلك الذي يرتبط بالزواج والأطفال، إذ تعيد إنتاج السلطة الذكورية تحت غطاء شرعية دينية التي تكرس قـــيم العرض والشرف العائلي يجعل الإنجاب قناة لإثبات ألذات واكتساب مكانة اجتماعية مرموقة

جدول رقم-6- يبين علاقة نوع مهنة للأمهات بجنس الطفل المفضل لديهن

جنس الطفل المفضل / المهنة	الذكور		الإناث		لا فرق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
إطار عالي	3	5.45	25	45.45	27	49.09	55	100

إطار متوسط	5	12.5	15	37.5	20	50	40	100
عاملة بسيط	15	30	25	50	10	20	50	100
ربت بيت	85	73.91	27	23.48	3	2.61	115	100
المجموع	108	41.54	92	35.38	60	23.08	260	100

جدول رقم-7- يبين علاقة المستوي التعليمي للأمهات بمدى التمييز بين الأبناء

مدى التمييز	نعم		لا		المجموع	
المستوى التعليمي	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	32	50	32	50	64	100
ابتدائي	20	52.63	18	47.37	38	100
متوسط	14	40	21	60	35	100
ثانوي	2	5.56	34	94.44	36	100
جامعي	-	-	55	100	55	100
المجموع	68	29.82	160	70.17	228	100

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للأمهات انخفضت نسبة النساء اللواتي تميزن بين أبنائهن حيث باغت نسبة 100 % عند ذوات المستوى التعليمي الجامعي و94.44 % عند ذوات المستوى التعليمي الثانوي. والعكس صحيح حيث كلما أنخفض المستوى التعليمي للأمهات زادت نسبة التمييز في التربية بين الأبناء حيث مثلت نسبتهم 52.63 % عند ذوات المستوى التعليمي الابتدائي و 50% عند الأميات.

و عندما طرحنا عليهن سؤالا مفاده فيما يكمن التمييز والتفرقة بين الأبناء حسب الجنس ؟ وقفنا عند الجدول أدناه الذي يبين لنا أن أكبر نسبة من النساء المستجوبات اللواتي تميزن بين أبنائهن كان يكمن التمييز في الأكل بنسبة 23.53 % إذ صرحت لنا أنها تقدم الأكل الغني بالفيتامينات والوفير إلى الذكور، كما ذكرت نسبة 22.06 % أنهن يميزن بين أبنائهن في مختلف وأتفه الأشياء حتى في اللعب وفي حضنهم

...الخ. إن التفرقة بين الجنسين الذكور والإناث في بعض الأسر تحمل تناقضات كثيرة فهي إذا تقوم على إلغاء التنوع في الجنس البشري، وهذا الذي دفع بالأسر الجزائرية إلى المزيد من الإنجاب المتكرر حتى الوصول إلى الذكر. ومن جهة أخرى فالتربية التي تتلقاها الفتاة في أسرتها تهيئها وتشجعها على أن تكون أداة جنس للرجل وتعلمها كيف تكون جسدا فقط وكيف أن تكون زوجة مطيعة وربة بيت صالحة وهذا ما ذهبت إليه نوال السعداوي (1).

إن البنت في الأسرة الجزائرية توكل تربيتها إلى الأم، هذه الأخيرة تمارس سلطتها بحزم لإعدادها كي تكون أم وزوجة صالحة في المستقبل حيث يتم تلقينها قيم الحياة المنزلية وطريقة معاملة الزوج وتلبية رغباته وطاعة أوامره ويتدربن كيف يصبحن أحسن أمهات مربيات للأطفال.

إن تربية الفتاة في مجتمعنا تجري انطلاقا من تصورات الأسرة الموروثة من صلب قيم ومعايير ثقافية أي ضمن هذا المفهوم حصرت قيمة الفتاة من الناحية الجمالية والجنسية وجعل هدف حياتها هو الزواج والإنجاب.

وحتى لما يكبران نلاحظ التميز في الأكل فالولد يختار له ويحتفظ له بالنصيب الأوفر والجيد من الغذاء عكس البنت.

هذه التربية التقليدية تقوم أساسا على التفرقة بين الجنسين وتفضيل الذكر على الأنثى. فلو ولد مولود ذكر في الأسرة تزغرد نساء العائلة ثلاث زغرادات رنانة مصحوبة بضجيج من الفرحة، وإذا كانت بنتا لا تسمع إلا عبارة لعنة أو كابوس. (1)

جدول رقم-7- يبين نوع التمييز بين الأبناء

نوع التمييز	ك	%
الحنان و الدلع	12	17.65

(1) نوال السعداوي . المرأة والجنس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1976، ص54

(2) Nafissa Zerdouni . Enfants d'hier, l'éducation de l'enfant en milieu traditionnel algérien , librairie française Naspero, Paris, 1970, P162

الأكل	16	23.53
اللباس	10	14.70
الأكل و اللباس	15	22.06
في كل شيء	15	22.06
المجموع	68	100

تحليل نتائج الفرضية الثانية والتي مفادها أن انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة يزيد من رغبة الأمهات في إنجاب الذكور ويبلغن في عملية التفريق في تنشئة الأبناء.

جدول رقم-**8**- يبين سبب الرغبة في إنجاب عدد الذكور أكثر من عدد الإناث.

السبب	ك	%
السترة والمركز	70	58.33
الحرية التي يتمتع بها	6	5
الاعتماد عليه في المستقبل	22	18.33
جنس لا يتعرض للظلم	22	18.33
المجموع	120	100

من الجدول نلاحظ أن أغلب النساء المستجوبات اللواتي يرغبن في إنجاب الذكور أكثر من الإناث كان سبب ذلك هو حفظ اسم العائلة والمركز الذي تتحلى به إذا ما ارتفع عددهم وكانت هذه النسبة من الإجابات 58.33 % مقابل نسبة بسيطة 5 % ممن اجبن بان سبب هذه الإجابة هو الحرية التي يتمتع بها الجنس الذكري بمجتمعنا. من جهة أخرى نجد الأمهات اللواتي رغبن في إنجاب عدد من الإناث أكثر من الذكور كان سببه هو ألحنية والطيبة التي تتميز بها البنات مع والديهما ومثلت هذه الإجابة نسبة 75.61 % كما يبينه الجدول التالي رقم(9).

فعملية التحول الاجتماعي التي عرفتها الجزائر منذ حوالي 20 سنة الماضية تكمن في تحرر العائلة، نتيجة المكتسبات والمنجزات التي حققتها المرأة منذ أن دخلت الميدان الثقافي والسياسي وكسرت القيود لتدخل المصنع والجامعة أعادت إلى الأذهان دورها

المجيد في العصور الماضية الناصعة، فلم تعد تلك المرأة أو الزوجة المنعزلة والمتحفظة أمام الرجل رغم أن ارتقاءها لا يزال مترددا في كثير من المجالات، لكن المهم هو أن المرأة في الجزائر ارتفعت في يومنا هذا على الأقل إلى مستوى الكفاءة التي تساوي كفاءة الرجل من حيث التحكم في المحيط الخارجي والدليل على ذلك أنها أصبحت تحتل مراتب عليا. فالمرأة الجزائرية بدخولها لميدان العمل واقتحامها أبواب التعليم وانخراطها في ميدان السياسة، ومشاركتها في عملية التحول الاجتماعي أثبتت بكل ذلك جدارتها في كثير من المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية فكسرت القيود القديمة التي حاولت أن تعرقل سير تقدمها، فسارت جنبا مع الرجل في مجال تطور الحياة العائلية السعيدة.

جدول رقم-**9**- يبين سبب الرغبة في إنجاب عدد الإناث أكثر من عدد الذكور.

السبب	ك	%
حب البنات	4	4.88
التساوي مع الذكر	4	4.88
الاعتماد عليها في المستقبل	6	7.32
الحنان والطيبة	62	75.61
المجموع	82	100

جدول رقم-**10**- يبين علاقة دخل الأسرة برأي الأمهات في جنس الطفل المكلف أكثر من الناحية المادية لوالديه

الجنس	الذكور		الإناث		كلاهما		المجموع	
الدخل/دج	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من **10000**	20	58.82	6	17.65	8	23.53	34	100
20000-10000	18	29.03	16	25.81	28	45.16	62	100
30000-20000	22	26.83	32	39.02	28	34.15	82	100
40000-30000	14	30.43	16	34.78	16	34.78	46	100

أكثر من **40000**	8	22.22	2	5.56	26	72.22	36	100
المجموع	82	31.54	72	27.69	106	40.77	260	100

من الجدول نلاحظ أن أغلب النساء المستجوبات ترين أن تكلفت كلا الجنسين مرتفعة بنسبة 40.77% مقابل 31.53 %ذكرن أن تكلفة الذكور ماديا مرتفعة و27.69 % ذكرن أن تكلفة الإناث أغلى، وعند إدخالنا لمتغير دخل الأسرة لمعرفة تأثيره على هذه الآراء نلاحظ أن النساء الفقيرات أي ذوات الدخل الأسري الأقل من الأجر الأدنى القاعدي 10000دج ترين أن الذكور هم أكثر كلفة بنسبة 58.82 % واللواتي تنتمين لأسر متوسطة الدخل ترين أن الإناث هن الأكثر كلفة بنسبة 37.75 % في حين نجد الغنيات أي ذوات الدخل المرتفع ترين أن كلا الجنسين تكلفتهم غالية بنسبة 72.22 % وهذا لان أبنائهم يرتكزون في معيشتهم على الكماليات عكس أبناء الفقراء فمعيشتهم تقتصر على الضروريات فقط.

يعتبر المستوى المعيشي للأفراد من العوامل الاجتماعية الاقتصادية المؤثرة على بعض الظواهر من بينها الخصوبة لأنها تعكس وضع الأفراد في التعليم، العمل، السن عند أول زواج...الخ. فالفقراء كثيرا ما يوصفون بالإبكار بالزواج الأول، وانخفاض المستوى التعليمي وصعوبة الحصول على وسائل منع الحمل، وحتى العوامل التي تحدد فارق المجال وقيمة الطفل. حيث أن الطفل يعتبر عنصرا منتجا في العائلة الفقيرة إذ أن الفقير يعتمد على أطفاله في بعض الأعمال، لذا يسرف في الإنجاب، وتكون تكلفة الطفل عنده بسيطة لأنه يرضى بالكفاف. ومن المسلم به أن الأسرة الفقيرة كلما كانت كثيرة العدد كلما كانت أرهب جنبا وأعز شأنا. لذا نجد ارتفاع معدل الولادات والخصوبة في هذه الأسر. ولكن مع مرور السنين والزمن تغيرت الأفكار والثقافات وتغيرت أيضا المعطيات الاقتصادية والاجتماعية فتحول النظام الزراعي إلى النظام الصناعي، الذي قضى على القيمة الاقتصادية للأولاد. فبعدما كان الطفل رمزا للدخل والسعادة في الأسرة أصبح عبئا على والديه. وبظهور تشريعات جديدة تمنع تشغيل الأطفال، تقلص حجم الأطفال في الأسرة الفقيرة كذلك، عكس الأسر الغنية التي يختلف تقييمها لتكاليف الطفل وفوائده عن الفقراء فهؤلاء يعتبرون أن فوائد الطفل تفوق تكاليفه.

لهذا نجد أن أكبر نسبة من الغنيات ترى أن تكلفة الأطفال مهما أختلف جنسهم مرتفعة.وهذا النوع من الإجابات وجدناه بكثرة عند القاطنات في فيلات بنسبة 64.82 % والقاطنات بشقق بنسبة 42.24 % عكس القاطنات في البيوت القزديرية والتقليدية فأغلبهن ترين أن تكلفة الذكور ماديا أغلى من تكلفة الإناث بنسبة 80.77 % و 45.31 % على التوالي كما يبينه الجدول التالي .

جدول رقم-11- يبين علاقة نوع السكن برأي الأمهات في جنس الطفل المكلف أكثر من الناحية المادية لوالديه

الجنس / نوع السكن	الذكور		الإناث		كلاهما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
فيلا	9	16.67	10	18.52	35	64.82	54	100
شقة	23	19.82	44	37.93	49	42.24	116	100
بيت تقليدي	29	45.31	15	23.44	20	31.25	64	100
بيت قزديري	21	80.77	3	11.54	2	7.69	26	100
المجموع	82	31.54	72	27.69	106	40.77	260	100

يعتبر وجود الأطفال في الأسرة الجزائرية رمزا من رموز السعادة وخاصة إذا كانوا ذكورا، فهم علامة للرجولة والعظمة والاعتزاز فهم بذلك استثمار جد هام في العائلة لأنهم يحسنون من الوضعية الاقتصادية للأسرة وهم ذخر لآبائهم في شيخوختهم، لهذا لما طرحنا على مبحوثات سؤالا مفاده من هو جنس الذي كان يعول عليه في المستقبل الأبوين في الماضي أجابت بالأغلبية الساحقة الذكور وذلك بنسبة 96.15 % والبقية أجابة على أنه كلا الجنسين كان يعتمد عليهما عند كبر الأبوين في الماضي بنسبة 3.85 % وللعلم أنه ولا مبحوثة ذكرت أن الإناث كان يعتمد عليهما في الماضي. ولما أعدنا طرحنا للسؤال لكن في الوقت الحاضر أي على أي جنس أصبح الولدين يعتمدون في المستقبل ؟ ذكرت نسبة 40 % أنهم الذكور ونسبة 34.61 % إناث ومن هذه النتيجة نلاحظ تغيرا جذريا في رأي الأمهات في جنس الطفل المعتمد عليه في

المستقبل فنسبة كبيرا منهن ذكرن أنهم الإناث وأخرى بنسبة 25.38 % ذكرن أنه كلا الجنسين أصبح يعتمد عليهم في الوقت الراهن كما هو مبين في الدول أذناه. فنظرا لقلة الاتصال الريفي سابقا بالمجتمع الخارجي فالريفي كان يحتاج إلى شريكة له منذ الصغر، ويبكر بالزواج حتى تساعده زوجته في إعالة المترل بالعمل معه جنبا إلى جنب في الحقل، فالمجتمعات غير الصناعية أي النامية تتطلب مجموعة واسعة لأوجه النشاط في الإنتاج والاستهلاك والمساعدة في أوقات الأزمات والمحن والكبر وغيرها، لهذا يعتمد كثيرا فيها على الأطفال بحيث تنمو في هذه المجتمعات مجموعة من القيم تدعو إلى الاعتماد عليهم. ففي هذه المجتمعات كانت الحاجة ملحة إلى اليد العاملة، خاصة في فترات الحصاد والحرث لذا فقد احتل الأطفال أيضا قوة هامة من أجل العمل وتوفير القوت لأفراد أسرهم لذلك يلتحق الأطفال منذ سن مبكرة بالعمل: السادسة أو الثامنة للقيام بالحراسة والحرث والبذر...الخ. ومنه فهم يحبذون الأسرة الكبيرة للظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيط بهم والتي تجبرهم على ذلك. ولكن مع تطور الزمن وانتشار التحضر بمختلف المناطق أصبح الاعتماد على الأبناء أقل و يدمجون البنات في الاعتماد عليهن في المستقبل نظرا للمساواة التي باتت تحتلها مع أخيها الرجل. حيث ذكرت العديد من النساء المستجوبات اللواتي ذكرن أن جنس الطفل الذي يعول عليه في المستقبل تغير و عددهن 138. المسؤولية التي باتت تتحملها الأنثى كالذكر هي السبب في ذلك بنسبة55.07 % و15.22 % ذكرن أن المساواة و الحرية التي أصبحت المرأة تتمتع بها جعل إباءهم يعتمدون عليها هي الأخرى كما ذكرت نسبة 14.49 % أن حنية البنت هي التي كانت من وراء إجابتهن.

جدول رقم-12- يبين جنس الطفل الذي يعتمد عليه في الكبر

الرأي	في الماضي		في الحاضر	
الجنس	ك	%	ك	%
الذكور	250	96.15	104	40
الإناث	-	-	90	34.61

كلاهما	10	3.85	66	25.38
المجموع	260	100	260	100

وفي الأخير ولما طرحن عليهن سؤالا مفاده أي الجنسين تفضل أن يتعلم أكثر أجابت الامهات بالأغلبية الساحقة أنهن تردن أن أبنائهن يتعلمون مهما كان جنسهم بنسبة 53.07% و نسبة معتبرة كذلك فضلت أن تكملن بناتهن التعليم بنسبة 24.62 % و22.31 % ذكرت أنها تفضل تعلم الذكور أكثر منه تعلم الإناث هذا النوع من الإجابة يغلب عند الامهات الأميات في الغالب وهن اللواتي ذكرن أنهن تفضل مكوت المرأة في البيت وتربيت الأبناء فقط بنسبة 23.08% مقابل نسبة 76.92% ذكرت أنها تفضلن عمل المرأة خارج البيت مع الحفاظ على سعادة بيتها.

الخلاصة :

إن انخفاض الخصوبة يقترن إذا كما لاحظنا بدرجة التحضر ويرجع الأثر العكسي للتحضر على الخصوبة إلى انخفاض القيمة الاقتصادية للأطفال في الحضر وارتفاع مستوى التعليم، مما قد يؤخر من سن الزواج إلى سنوات متقدمة من العمر ويزيد من الإقبال على برامج تنظيم الأسرة التي تتوفر خدماتها بشكل أفضل في الحضر وارتفاع مستوى الصحة نظرا لنمط الحياة والعمل بها، وما يرتبط به من ارتفاع في مستوى تطلعات الأفراد للرقي الاجتماعي وتحسين مستواهم المادي.

ورغم حدوث العديد من التغيرات الاجتماعية في الجزائر خاصة فيما يتعلق بوضع المرأة، إلا أنه مازال هناك ميل نحو تفضيل إنجاب الذكور في الأسرة الجزائرية وهذه النتائج المتوصل إليها تشبه نتائج المسوح الأسرية المقامة بالجزائر فحسب نتائج المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل 1992 من بين السيدات اللاتي أعلن أنهن قادرات أو راغبات في الإنجاب 33% يفضلن مولودا ذكر و24% يفضلن مولود أنثى كما أنه من بين السيدات اللاتي أعلن أنهن قادرات وراغبات في الإنجاب، وليس لديهن

أطفال أحياء نجد 21% تفضلن مولود ذكر مقابل 8% (1) فقط تفضلن مولود أنثى طبعا. لكن في التحقيق الأخير المسح الجزائري حول صحة الأسرة 2002 إنخفضت هذه النسبة إلى 14,5% تردن طفل من جنس ذكر و12,3 تردن طفل من جنس أنثى(2)

إننا نلاحظ حسب التحقيقات أن تفضيل الذكور يكون أكثر عند عدم وجوده في الأسرة أو انخفاضه عن عدد الإناث، هذا لأن البناء الاجتماعي للأسرة الجزائرية هو بناء للأسرة الأبوية حيث يمثل فيها الذكور مركزا أعلى وقوة اقتصادية واجتماعية للعائلة، ويحقق الأبناء الذكور نوعا من الضمان الاجتماعي لوالديهم، لأنهم يكونون مسئولون عنهم في الكبر في حالة المرض والشيخوخة، وتبقى الذكورة رمزا للقوة والهيبة في العائلة، وغالبا ما تكون الرغبة والبحث عن الذكر هدف أساسي في إنجاب سلالة كبيرة.

وبالنسبة للمرأة الأم فالأطفال خاصة الذكور لا يشكلون فقط تأمينا اجتماعيا، وإنما كذلك أداة ثمينة لإثبات هويتها الأنثوية واكتساب الاحترام والاعتراف الاجتماعيين داخل الأسرة والجماعة في آن واحد، فالتبعية الاقتصادية للنساء تجاه الرجال تجعلهن عند التفكير في مخاطر المستقبل وسبيل تأمين شيخوختهن أمل إنجاب الذكور الشيء الذي يجعل معدل خصوبتهن أعلى مما لو كان السند منتظرا من الجنسين على السواء . ناهيك عن إحساس الرجل برجولته واطمئنانه عند إنجابه الذكر أي من يحمل اسمه ويحفظ ملكه...الخ.

---

(1) وزارة الصحة والسكان وآخرون. المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل1992، الجزائر، 1994 ، ص 267

(2) Ministère de la santé de la population et de la réforme hospitalière et autre. Enquête Algérienne sur la santé de la famille 2002, Alger,2004, P134

أطفال أحياء نجد 21% تفضلن مولود ذكر مقابل 8% (1) فقط تفضلن مولود أنثى طبعا. لكن في التحقيق الأخير المسح الجزائري حول صحة الأسرة 2002 إنخفضت هذه النسبة إلى 14,5% تردن طفل من جنس ذكر و12,3 تردن طفل من جنس أنثى(2)

إننا نلاحظ حسب التحقيقات أن تفضيل الذكور يكون أكثر عند عدم وجوده في الأسرة أو انخفاضه عن عدد الإناث، هذا لأن البناء الاجتماعي للأسرة الجزائرية هو بناء للأسرة الأبوية حيث يمثل فيها الذكور مركزا أعلى وقوة اقتصادية واجتماعية للعائلة، ويحقق الأبناء الذكور نوعا من الضمان الاجتماعي لوالديهم، لأنهم يكونون مسئولون عنهم في الكبر في حالة المرض والشيخوخة، وتبقى الذكورة رمزا للقوة والهيبة في العائلة، وغالبا ما تكون الرغبة والبحث عن الذكر هدف أساسي في إنجاب سلالة كبيرة.

وبالنسبة للمرأة الأم فالأطفال خاصة الذكور لا يشكلون فقط تأمينا اجتماعيا، وإنما كذلك أداة ثمينة لإثبات هويتها الأنثوية واكتساب الاحترام والاعتراف الاجتماعيين داخل الأسرة والجماعة في آن واحد، فالتبعية الاقتصادية للنساء تجاه الرجال تجعلهن عند التفكير في مخاطر المستقبل وسبيل تأمين شيخوختهن أمل إنجاب الذكور الشيء الذي يجعل معدل خصوبتهن أعلى مما لو كان السند منتظرا من الجنسين على السواء . ناهيك عن إحساس الرجل برجولته واطمئنانه عند إنجابه الذكر أي من يحمل اسمه ويحفظ ملكه...الخ.

---

(1) وزارة الصحة والسكان وآخرون. المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل1992، الجزائر، 1994 ، ص 267

(2) Ministère de la santé de la population et de la réforme hospitalière et autre. Enquête Algérienne sur la santé de la famille 2002, Alger,2004, P134

قائمة المراجع :

1-السعداوي نوال. المرأة والجنس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1976.

2-وزارة الصحة والسكان وآخرون. المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل1992، الجزائـــر، 1994.

3- Dujardin Camille la Coste. Des mère contre des femmes, éd. Bouchène, Alger, 1990.

4- Ministère de la santé de la population et de la réforme hospitalière et autre. Enquête Algérienne sur la santé de la famille 2002, Alger,2004.

5 - Zerdouni Nafissa. Enfants d'hier, l'éducation de l'enfant en milieu traditionnel algérien , librairie française Naspero, Paris, 1970.

تغيـر القيم في المجتمع الجزائري ؟
- دراســة من خلال الفتاوى-

سيدي محمد محمدي
باحث، مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية (CRASC)، وهران

1. صلاة التراويح بوهران 2008 :

في رمضان 2008 انتشرت ظاهرة بوهران اختلف الأساتذة والباحثون حول تفسيرها. ككل سنة، تمتلئ المساجد بالمصلين كما يحدث في مختلف مناطق الوطن، كما أن اختيار المصلين للذهاب إلى صلاة التراويح في هذا المسجد أو ذاك يختلف حسب الأشخاص: فهناك من يفضل الذهاب إلى أقرب مسجد من منزله، وهناك من يفضل الذهاب إلى مسجد يتلو إمامه تلاوة جميلة، وآخر يختار مسجدا إمامه سريع التلاوة جدا، ورابع يختار إماما ينتمي إلى جماعته الدينية. لكن الذي لفت الانتباه هذه السنة (2008) هو تشكل مجموعتين متمايزتين من المساجد، ليس بسبب عوامل الاختيار المذكورة سابقا، وإنما بسبب وجود أو عدم وجود مراوح كهربائية ومكيفات هوائية. فالذي لوحظ بوضوح هو أن المساجد التي تتوفر على هذه المراوح والمكيفات أكثر استقطابا للمصلين من المساجد التي لا تتوفر عليها وهذا بغض النظر عن موقع المسجد أو حسن تلاوة الإمام أو غير ذلك. فكيف تم إذن تفسير هذه الظاهرة في الوسط الجامعي؟

هناك من ذهب إلى أن هذه الظاهرة من أكبر دلائل التغير القيمي في المجتمع الجزائري إذ لم تعد القيمة الدينية لصلاة التراويح تحتل المرتبة الأولى، بل البحث عن الراحة والجو المريح كقيم دنيوية هو ما أصبح هاجس المصلين، أي أصبح للدنيوي المكانة المركزية في المجال الديني (صلاة التراويح في رمضان). لكن هناك فريقا آخر رأى أن هذه الظاهرة لا تكفي للدلالة على تغير قيمي كبير في المجتمع الجزائري، فالمؤشر الأساسي ليس إعادة توزيع المصلين على المساجد حسب تكنولوجيا التكييف الموجودة فيها، بل هو ثبات ظاهرة زيادة عدد المصلين خلال شهر رمضان، سواء تزامن مع فصل الحر أو مع فصل البرد.

كما نرى هنا، نحن أمام نظرتين مختلفتين لنفس الظاهرة، إحداهما تستدل بها على حدوث تغير اجتماعي قيمي والأخرى لا تعتبرها كذلك.

2. تفسيرات نظرية للتغير الاجتماعي

في الحقيقة الاختلاف حول عوامل التغير الاجتماعي ليس جديدا في علم الاجتماع، هناك عدة نظريات تتصادم حول ذلك. فمثلا يميز برنار فالاد[1] بين العوامل المادية-البنيوية والعوامل الثقافية-القيمية: في المجموعة الأولى يورد مثلا تركيز إميل دوركايم على العامل الديمغرافي كعامل محدد للتغير الاجتماعي (كلما زاد عدد السكان، زاد تقسيم العمل)، أو كارل ماركس الذي يعطي أولوية هذا الدور للبنية التحتية، حتى ولو أن فريديريك إنجلز أوضح فيما بعد إمكانية التأثير المتبادل للبنيتين التحتية و الفوقية مع بقاء دور البنية التحتية في المستوى الأخير. أما المجموعة الثانية فنجد فيها فرضية ماكس فيبر الشهيرة حول علاقة بعض القيم الدينية (البروتستانية-الكالفينية) بنوع من السلوك الاقتصادي (الرأسمالي)، كما نجد فرضية تيودور أدورنو حول تحديد إديولوجية معينة (الشمولية) لنمط معين من الشخصية (الشخصية التسلطية).

انطلاقا من هذا التصنيف نجد أن التفسيرات المقدمة سابقا تندرج ضمن إطار المجموعة الثانية من العوامل إذ يقع الاختلاف حول حدوث تغير قيمي أو عدم حدوثه من أجل تفسير سلوك المصلين في شهر رمضان، و لم يقدم مثلا زيادة عدد السكان أو التقدم التكنولوجي كعوامل مفسرة.

3. فرضية العلمنة و الفرضية الدينية

المسألة إذن في إطار هذه المقاربة هي مسألة قيمية بالدرجة الأولى وليست ديمغرافية أو تكنولوجية، والاختلاف الأساسي خلف الظاهرة المذكورة سابقا يقع بين فرضيتين متعاكستين حول القيم الغالبة في المجتمع الجزائري اليوم: فرضية العلمنة والفرضية الدينية.

بالنسبة لفرضية العلمنة فهي تقرر أن الاتجاه العام لسلوكات الأفراد في المجتمع الجزائري غير محدد بالاعتبارات الدينية بل بقيم دنيوية مما يعطي للرابط الاجتماعي طابعا علمانيا. مثلا، يلاحظ مختصون جزائريون، على غرار باحثين آخرين، « (...) عملا علمانيا للاشعور الجمعي، آليات عالمية ودائمة للحركة [الدنيوية] العادية، حس عملي بعيد عن الرسالة [الدينية]، وعلمنة مادية،

[1] Bernard VALADE, « Changement social », in Raymond BOUDON (dir.), *Traité de sociologie*, PUF, Paris, 1992, pp. 313-349.

فردية ولادينية للمجتمعات المسلمة، ومنها الجزائر»[2].كما نرى استعملت هنا عبارات قاطعة للدلالة على طبيعة الرابط الاجتماعي اليوم و على نوعية القيم السائدة، كما أن هناك الكثير من الشواهد أو المعطيات التي تدعم هذه الفرضية، من قضايا الفساد الكبرى في الساحة الوطنية، إلى الحوادث الصغرى على المستوى المحلي (القرية، "الحومة"، إلخ)، إلى السلوك الفردي المحض من أجل مصلحة فردية دنيوية محضة.

على الطرف النقيض، إن لم تذهب الفرضية الدينية إلى تقرير مركزية القيم الدينية في تحديد الرابط الاجتماعي بين الجزائريين، فهي تؤكد على الأقل على ثقل هذه القيم وحضورها بشكل أو بآخر في مختلف مجالات الحياة اليومية، من الأسرة إلى التعليم إلى السياسة بل حتى في مجال البحث العلمي نفسه[3]. صحيح أن تجليات الديني مختلفة حسب الفترات التاريخية، سواء على مستوى الفكر الديني أو على مستوى ظهور فاعلين دينيين مختلفين و قوى دينية جديدة –نسبيا–، لكن الأساسي حسب هذه الفرضية هو أهمية البعد الديني للرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري، ويكفي للتأكد من ذلك قراءة فصول من التاريخ الجزائري و زيارة منطقة ما من مناطق الوطن لمعاينة حضور الدين في الحياة اليومية للجزائريين مثل بقية المجتمعات المغاربية و الإسلامية الأخرى. أما من أجل أخذ فكرة أعمق فيمكن الرجوع إلى أعمال المختصين في العلوم الاجتماعية[4].

4. نقـــد إبستيمولوجي

من الناحية المنهجية نحن نرى أن هذين الفرضيتين ليستا فرضيتين بالمعنى الدقيق –إذا جاز التعبير– من جهة، كما أنهما من جهة أخرى لا تندرجان في إطار "المنهجية العلمية" وإنما في إطار "منهجية الإقناع". فبالنسبة للتطابق مع تعريف الفرضية، نعرف أن هذه الأخيرة هي بناء عقلي تصوري حول ظاهرة معينة يحاول تفسيرها وحتى التنبؤ بحدوثها في المستقبل، كما أن من خصائصها قابلية التحقق من صدقها من خلال مقابلتها بمعطيات الواقع[5]. هذه الشروط غير متوفرة –فيما نرى– في

---

[2] Belakhdar MEZOUAR, *Religion et lien social en Algérie*, Thèse, Département de sociologie, Université de Tlemcen, 2005, pp.16-20.

[3] Mohamed Brahim SALHI, « L'anthropologie et les sciences sociales en Algérie : éléments pour un débat », in Nouria BENGHABRIT-REMAOUN & Mustapha HADDAB (dirs.), *Algérie 50 ans après : Etats des savoirs en sciences sociales et humaines 1954-2004*, Actes de Symposium 2004, ed. CRASC, Oran, 2008, pp. 85-89.

[4] Sossie ANDEZIAN, « Sciences sociales et religion en Algérie », *Annuaire de l'Afrique du Nord*, 1993, pp. 381-395.

[5] Maurice ANGERS, *Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines* (1996), Casbah ed., Alger, 1997, pp. 102-103.

الفرضيتين السابقتين : فكلاهما لا تقدمان تفسيرا للظاهرة التي تدرسانها، بالتفسير نقصد ربط هذه الظاهرة بظواهر اجتماعية أخرى. ففرضية العلمنة لا تقدم تفسيرا لضعف أثر الدين في سلوك الأفراد بل "تقرر" هذا الضعف فقط؛ أما الفرضية الدينية فهي أيضا لا تقدم تفسيرا لاستمرار أثر الدين في سلوك الأفراد أو زيادة هذا الأثر بل "تقرر" ذلك فقط كالفرضية السابقة. أما من حيث قابلية التحقق، وبما أنهما "تقرران" ما هي عليه الظاهرة المراد دراستها، فإن شرط إمكانية التحقق غير وارد بالمرة لأنهما تسلمان بصدق ما تطرحانه بشكل قبلي، أي قبل التحقيقات الملموسة، وهذا ما يدفعنا للتساؤل حول علمية هذين الفرضيتين.

في الحقيقة، وكما يتوقع السامع أو القارئ، نحن لا نرى أنهما تندرجان في إطار المنهجية العلمية بل في إطار "منهجية الإقناع". فكما هو معلوم تتخذ البحوث في العلوم الإنسانية مسارين اثنين : إما –كمسار استنتاجي– بناء نموذج نظري (أو فرضية) يحاول حل مشكلة ما و التحقق من صدقه بتحقيق أمبريقي، ثم في الأخير مناقشة صلاحية هذا النموذج[6]؛ وإما –كمسار استقرائي– الانطلاق من مشكلة و القيام بتحقيق أمبريقي لجمع المعطيات التي تتعلق بهذه المشكلة ثم في الأخير محاولة بناء نموذج نظري على أساس هذه المعطيات[7]. نحن نرى أن ما قدم سابقا لا ينطبق لا مع المسار الأول ولا مع المسار الثاني وبالتالي لا ينطبق عليه تسمية "فرضية" بل "أطروحة". هذه الأخيرة تنتمي إلى منهجية الإقناع التي تقضي بتقديم "أطروحة" في البدء يراد إقناع جمهور ما بها، ومن أجل ذلك تدعم بمجموعة من "الحجج" في صورة معطيات منتقاة بدقة[8]. وغير خاف أن ما سميناه في الأعلى "فرضية العلمنة" و" الفرضية الدينية" هما في الواقع " أطروحة العلمنة" و" الأطروحة الدينية".

---

[6] Raymond QUIVY & Luc Van CAMPENHOUD, *Manuel de recherche en sciences sociales*, Dunod, Paris, 1995.

[7] Anselm STRAUSS & Barney G. GLASER, *The Discovery of Grounded Theory: Strategies for Qualitative Research*, Aldine – Chicago & Weidenfeld and Nicholson – London, 1967.

[8] Jean-Louis DUMORTIER, *Persuader : cours d'initiation à la rhétorique*, ed. LABOR, Bruxelles, 1986, pp. 73-82

جدول -1-: المنهجية العلمية و منهجية الإقناع

المنهجية العلمية		منهجية الإقناع
المسار الاستنتاجي	المسار الاستقرائي	
1- المشكلة ↓ 2- بناء نموذج نظري ↓ 3- تحقيق أمبريقي ↓ 4- مناقشة النموذج النظري	1- المشكلة ↓ 2- تحقيق أمبريقي ↓ 3- بناء نموذج نظري	1- أطروحة ↓ 2- تقديم حجج (انتقاء معطيات)

5 . تحقيق من خلال الفتاوى

من أجل المساهمة في دراسة مشكلة التغير القيمي في الجزائر قمنا باتباع المسار الاستقرائي من المنهجية العلمية (أنظر الجدول-1-). لقد حللنا مجموعة من الأسئلة التي طرحت في ركن "فتاوى" في جريدة "الخبر" اليومية من أكتوبر 2003 إلى نوفمبر 2004 (497 سؤالا) للتعرف على المواضيع التي حازت اهتمام المستفتين. لقد كانت طريقة تكوين فئات المواضيع استقرائية، أي تم وضعها تدريجيا كلما تقدمنا في تحليل الأسئلة إلى أن اتخذت شكلها النهائي. أما الهدف من هذا التحقيق فهو بناء نموذج نظري (أو مجموعة فرضيات) حول التغير القيمي في الأخير مع كل التحفظات التي نضعها حول هذا العمل مثل فترة جمع الفتاوى ومدى تمثيل الاتجاهات المستخرجة من التحقيق للاتجاهات الفعلية في المجتمع. و لكن هنا بالذات تتجلى خصائص الفرضية: أنها محاولة تفسيرية وأنها قابلة للتحقق البعدي.

يصنف الجدول-2- مواضيع أسئلة المستفتين:

جدول-2-: توزيع مواضيع الأسئلة

عقيدة	35	7
شعائر	255	51,4
أسرة	109	22
اقتصاد	26	5,2
غذاء و لباس	25	5
وفاة	17	3,4
متفرقات	30	6
المجموع	497	100

كما يبدو واضحا من الجدول، تحوز الشعائر النسبة الأكبر من اهتمام المستفتين (51,4%) تليها القضايا المتعلقة بالأسرة (22%)، بينما تتراوح نسبة بقية المواضيع بين 3% و7 % . لكن الاهتمام بالشعائر ليس متجانسا بل متفاوت من شعيرة دينية لأخرى. فكما نرى في الجدول-3- تحوز شعائر الطهارة والصلاة والصوم 87,6 % من اهتمام المستفتين بينما لا يحوز الحج والزكاة سوى 12,4 % .

جدول-3- : توزيع أسئلة الشعائر

الشعائر	التكرار	النسبة
طهارة	30	11,8
صلاة	53	20,8
صوم	140	55
زكاة	24	9,4

حج	8	3
المجموع	255	100

هذه المعطيات تدفعنا للتساؤل ليس فقط عن الحياة الدينية للجزائريين، بل أيضا عن النظام التربوي الجزائري. ففي دراسة سابقة حول مضمون كتب التربية الإسلامية بالمرحلة الابتدائية (في نظام المدرسة الأساسية السابقة)[9] ، توصلنا إلى تشكيل الجدول التالي:

جدول-4-: توزيع مواضيع كتب التربية الإسلامية

في المدرسة الأساسية السابقة

المواضيع	التكرار	النسبة
عقيدة	69	25,93
شعائر	37	13,9
أخلاق	128	48,12
تاريخ	32	12,03
المجموع	266	100

بمقابلة نسب هذا الجدول بنسب الجدول-2- نلاحظ النسبة الضعيفة لموضوع العقيدة في أسئلة مستفتي الجريدة (7%) و المكانة المهمة لهذا الموضوع بالذات في كتب التربية الإسلامية بالمرحلة الابتدائية (26%). لكن بالعكس نلاحظ ضعف نسبة موضوع الشعائر في هذه الكتب (14%) و نسبته الكبيرة في أسئلة المستفتين (51,4%). من جهة أخرى نلاحظ النسبة الكبيرة للمواضيع الأخلاقية في الكتب المدرسية (48%) والنسبة الكبيرة للمواضيع الأسرية في أسئلة المستفتين (22%)، مما يدفع إلى افتراض علاقة بين النسبتين.

لكن تحليلا أدق للأسئلة حول الأسرة يبين لنا تفاوتا في اهتمامات المستفتين حسب مجالات الحياة الأسرية :

[9] Sidi Mohammed MOHAMMEDI, «Le manuel scolaire en Algérie : identité et interculturalité », communication au X^ème Congrès International de l'Association Internationale de Recherche Interculturelle. Alger-Palais des Nations, 2-6 Mai 2005.

جدول-5- : توزيع أسئلة فتاوى الأسرة

مجالات الحياة الأسرية	التكرار	النسبة
تربية الأطفال	5	4,6
علاقات قبل الزواج	10	9,2
زواج	29	26,6
علاقات زوجية	20	18,3
علاقات أسرية	17	15,6
طلاق	24	22
ميراث	4	3,7
المجموع	109	100

إن الذي لفت انتباهنا أولا في هذا الجدول ضعف النسبة المتعلقة بتربية الأطفال (4,6%). هل يمكننا اعتبارها مؤشرا قويا على مكانة الطفل في سلم أولويات المستفتين ؟ هذا ما يمكننا افتراضه إذا ما عرفنا أن موضوع الزواج يحتل قمة هذا السلم (26,6%) يليه الطلاق (22%). بل يمكننا القول بأن العلاقات المتمحورة حول الزواج (علاقات قبل الزواج، زواج، علاقات زوجية) تحوز أغلب اهتمامات المستفتين (حوالي 54%). انطلاقا من هاتين الملاحظتين حول تربية الأطفال والعلاقات المتمحورة حول الزواج، يمكننا افتراض وجود تراتب لأهمية نوعين من العلاقات الاجتماعية عند المستفتين: العلاقة بين الجنسين أهم من العلاقة بين الأجيال، و يدعم ذلك أن المفتي نفسه يولي الاهتمام الأكبر للعلاقات المتمحورة حول الزواج استنادا إلى تنوع الأدلة التي يوردها في الفتاوى حول هذه العلاقات (حوالي 66%، انظر الجدول-6- وأيضا الملحق -1-

جدول-6-: توزيع أدلة الفتاوى حسب مجالات الحياة الأسرية

مجالات الحياة الأسرية / الأدلة	تربية الأطفال	علاقات قبل الزواج	زواج	علاقات زوجية	علاقات أسرية	طلاق	ميراث	المجموع
قرآن	0	0	7	4	4	5	1	21
سنة	0	3	3	4	7	5	1	23
عمل السلف	3	0	1	1	0	2	1	8
أكثر من دليل	2	**4**	**11**	**8**	3	6	1	35
لا دليل	0	3	7	3	3	6	0	22
المجموع	5	10	29	20	17	24	4	109

6. محـــاولة نظرية

أ- تحليل من منظور منهجية الإقناع:

كما بينا أعلاه، يتم في إطار هذه المنهجية انتقاء المعطيات من أجل دعم الأطروحة المراد الدفاع عنها وإقناع الجمهور بها، وهذا ما يمكن فعله بمعطيات هذا التحقيق حول الفتاوى.

- فمن جهة، يمكن دعم أطروحة العلمنة ببعض معطيات التحقيق. فمثلا الاهتمام الكبير للمستفتين بالجانب الشعائري (الظاهري) للدين على حساب الجانب الإعتقادي، وهذا رغم مجهودات المدرسة في تدريس هذا الأخير. وثانيا ضعف الاهتمام بالعبادات "المكلفة اقتصاديا" كالحج والزكاة مؤشر على عقلنة اقتصادية-دنيوية في المجال الديني نفسه. أخيرا، في المجال الأسري، الاهتمام بالعلاقات بين الجنسين أكثر من الاهتمام بتربية الأطفال رغم أن المدرسة تركز على التربية الأخلاقية للأطفال. كل هذه المؤشرات تذهب في اتجاه أطروحة العلمنة.

من جهة أخرى، يمكن أيضا للأطروحة الدينية أن تجد ما يدعمها في معطيات التحقيق. فالاهتمام كان بكل العبادات ولو بنسب متفاوتة، وهذا التفاوت يرجع إلى أن بعض العبادات مرتبطة باستطاعة المؤمن، أي بقدراته المالية، وليس باختياره الشخصي لتجاهلها إذ بديهي أن لا يستطيع

الجميع الذهاب للحج أو دفع الزكاة. كما أنه إذا جمعنا، في الجدول -2-، نسب مواضيع العقيدة والشعائر.(58,4%) و مواضيع الأسرة، الاقتصاد، الغذاء واللباس (2,2%) فإننا نلاحظ بوضوح الاهتمام بالمجال الديني أكثر من الاهتمام بالمجال الدنيوي.

طبعا الجدال بين أتباع أطروحة العلمنة وأتباع الأطروحة الدينية لا ينتهي ما داما يستعملان نفس المنهجية، منهجية الإقناع، كما أن الاختلاف بينهما ليس في روح الاستدلال، لأنه واحد بالنسبة للطرفين، بل في دقة صياغة الأطروحة ونوعية المعطيات المقدمة لدعمها وأصالتها من الناحية الفكرية، وفي درجة دعم القوى السياسية من الناحية الاجتماعية. ومعلوم أن تحليلا سوسيولوجيا للمعطيات لا يتطلب فقط نوعا من الحياد الأكسيولوجي في المجال السياسي، بل أيضا قطيعة إبستيمولوجية مع منهجية الإقناع الإديولوجية.

ب- فرضية التغير الاجتماعي القطاعي :

تبعا للمسار الاستقرائي الذي اخترناه للبحث سنقوم في البداية بطرح مجموعة من الفرضيات الجزئية انطلاقا من معطيات التحقيق حول الفتاوى و ذلك من أجل صياغة فرضية عامة حول التغير القيمي في المجتمع الجزائري، لنصل في الأخير إلى تحديد بعض مؤشرات التغير الجوهري للقيم في المستقبل.

يمكننا إذن تقديم الفرضيات الجزئية التالية :

- التوجه بالأسئلة إلى المفتي لمعرفة الحكم الديني حول مواضيع تهم المستفتين، سواء كانت هذه المواضيع دينية أو دنيوية، يدل على أن الدين لا زال عنصرا أساسيا في النسق القيمي.
- في المجال الديني، الاهتمام بفئة من العبادات (الطهارة، الصلاة، الصوم) أكثر من فئة أخرى (الحج، الزكاة) لا يدل على تغير في النسق القيمي للمجتمع الجزائري بل على التراتب الاجتماعي لهذا الأخير باعتبار أن الفئة الثانية تتطلب مستوى اقتصاديا مرتفعا، أي لا تمس موضوعيا الأغلبية، عكس الفئة الأولى.
- في المجال الأسري، الاهتمام بالعلاقات المتمحورة حول الزواج (قبل الزواج، زواج وعلاقات زوجية) يعبر أيضا عن اتجاهات قارة للنسق القيمي، فمؤسسة الزواج مؤسسة مركزية في الثقافة الجزائرية وتواصل الاهتمام بها يدل على استمرارية هذه المركزية.

- طرح العلاقات المتمحورة حول الزواج كموضوع للتساؤل لا يعبر عن تغير جوهري في النسق القيمي: فإذا لم تكن هذه العلاقات موضع تساؤل في الماضي باعتبار أن كلا من الرجل و المرأة كانا يمتثلان للمعايير و العادات السائدة؛ فقد طرحت هذه العلاقات للتساؤل من وجهة نظر الدين، أي أن التساؤل كان داخل الإطار الديني و ليس حول هذا الإطار نفسه.
- الاهتمام الضعيف بمسألة تربية الأطفال لا يكفي للدلالة على تغير قيمي استنادا فقط إلى معطيات هذا التحقيق، ففي تحقيق سابق[10] تم رصد نفس الاتجاهات التربوية للعائلة الكبيرة التقليدية داخل الأسر النووية الجديدة؛ أي، بجمع نتائج التحقيقين، هناك اتجاهات متعاكسة حول تربية الأطفال، وليس تغيرا كليا لهذه الاتجاهات.

هذه الفرضيات الجزئية تسمح لنا بصياغة فرضية عامة حول مشكلة التغير القيمي في المجتمع الجزائري مفادها أن « هذا التغير ليس تغيرا كيفيا، جوهريا، أي الانتقال من نسق قيمي إلى نسق قيمي آخر مغاير تماما؛ بل هو تغير جزئي، قطاعي، داخل نفس النسق، وأن السبب الرئيسي لهذه الظاهرة يتمثل في تأثير عاملين اثنين: العامل الديني والعامل الأسري ».

هذه الفرضية تسمح لنا بصياغة مؤشرات ملموسة التي إن رصدت يمكننا حينها الحديث عن تغير قيمي جوهري في المجتمع الجزائري. ففي المجال الديني يمكننا التحقيق حول العبادات "ذات المعامل الاقتصادي الضعيف"(طهارة، صلاة، صوم) إذ أن انخفاضا حادا في ممارستها وفي الاهتمام بها يدل على تغير كيفي في المجال الديني. أما في المجال الأسري فيمكننا التحقيق حول مؤسسة الزواج وشروطه إذ أن تغيرا في طريقة "عقد" الزواج — وليس في طريقة "التعارف" من أجل الزواج– يعتبر مؤشرا مباشرا لتغير جوهري في المجال الأسري. كذلك يمكن التحقيق حول نماذج التربية الأسرية للأطفال إذ أن انتشار نموذج الاستقالة الوالدية يدل على تغير فعلي في الحياة الأسرية الجزائرية.

الفكرة المطروحة هنا هي أنه، من أجل دراسة التغير القيمي في المجتمع الجزائري، يجب التركيز على دراسة المجال الديني والمجال الأسري ورصد التغيرات التي تحدث فيهما بالتحقيق الميداني حول مؤشرات ملموسة ودقيقة، ومتابعة هذه التحقيقات في المستقبل بعيدا عن التأثيرات السياسية

[10] Sidi Mohammed MOHAMMEDI, « De l'éducation familiale en Algérie », communication au Colloque national sur la famille et l'éducation, Alger, 28-29/06/2008.

والإديولوجية الظرفية وهذا ما يتطلب الحذر من الوقوع في شباك منهجية الإقناع، كما يتطلب تضافر الجهود بين أجيال علماء الاجتماع في الجزائر للاستفادة من خبرة الرواد ونشاط الشباب.

ملاحـــق

ملحق -1-: عينة من الفتاوى حول العلاقات المتمحورة حول الزواج

- **العلاقات العاطفية قبل الزواج:** يقول الله تعالى: «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم»، وقال: «و قل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن»، وقال رسول الله (ص): «لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم، ولا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم»؛ فهذه الأدلة و غيرها تدل على تحريم العلاقات التي تكون بين الذكور والإناث، إلا أن يربط بين الفتاة والشاب عقد شرعي، فلا بأس أن يتحدثا مع بعضهما بوجود محرم الفتاة طبعا، درءا للمفاسد التي قد تنجر من الخلوة و الاختلاط. [2004/1/1]
- **خاتم الخطوبة :** إن كنت ستلبسه لها قبل إجراء العقد الشرعي فلا يجوز لأنها أجنبية عليك وتحرم عليك نفسها، أما إذا كان بعد العقد الشرعي فيجوز أن تهديه لها، فمن شأن ذلك أن يحقق قول النبي (ص): «تهادوا تحابوا». أما ما يفعله الناس اليوم من إلباس الخاطب الخاتم لخطيبته أمام النساء الأجانب، وتقبيله لها أمامهن ووضع الحلوى في فمها و العكس، فهو لا يجوز وهو ليس من عادة المسلمين في أي عصر.[2003/11/16]
- **الخروج مع الخطيبة:** لا يجوز له أن يخرج معها في رمضان و لا في غيره إلا مع وجود محرم لها، لأنه أجنبي عنها حتى يتم العقد الشرعي بينهما، والعلاقة التي تربط بينهما هي مجرد وعد بالزواج وليست زواجا، وقد تساهل الأولياء والشباب في هذا وصار الخاطب يخرج مع خطيبته ويتحدث معها في الهاتف، وقد يكون بينهما ما لا يجوز إلا بين الرجل وزوجته، والمشاكل الاجتماعية والأخلاقية التي نسمع عنها هي نتيجة تلك العلاقات غير المهذبة وغير المقيدة بالشرع.[2004/10/24]
- **حفل الزفاف :** التصوير بالكاميرا فيديو في الأعراس لا يجوز لما فيها من مفاسد كبيرة وخطيرة، فالنساء في الأعراس لا يرتدين الحجاب الشرعي ويكن

متزينات، وتصويرهن بالكاميرا ليراها الرجال والنساء حرام وغش لأزواجهن الذين لا يعلمون بالأمر، ولو علموا لما أذنوا لهن بحضور ذلك العرس.[2003/11/4]

- العلاقة بين الزوجين : النفقة واجبة على الزوج، فعليه أن يوفر لزوجته ما تحتاج من طعام ومسكن وخدمة و دواء، وإن كانت غنية، فالشارع ما أوجب هذه النفقة على الزوج لزوجته إلا لكون الزوجة بمقتضى عقد الزواج مقصورة على زوجها ومحبوسة لحقه لاستدامة الاستمتاع بها، ويجب عليها طاعته والقرار في بيته وتدبير منزله وحضانة الأطفال، وعليه نظير ذلك أن يقوم بكفايتها والإنفاق عليها.[2003/11/11]
- المال في الحياة الزوجية: لا يجوز للرجل أن يتصرف في مال زوجته إلا برضاها، لأنه ملك لها تتصرف كما تشاء فيه هي إن كانت عاقلة رشيدة ولذلك جاز للزوجة أن تتصدق على زوجها كما جاز لها أن تعطي زكاة مالها لزوجها إن كان على وصف من أوصاف مصاريف الزكاة[2004/4/22]. إن الإسلام أعطى الزوجة حق التملك والتصرف في أموالها مثل الرجل متى توفرت فيها شروط كالعقل وغيره [2004/8/5].
- لا يجوز للمرأة أن تأخذ من مال زوجها أو أن تتصرف فيه دون علمه إلا إذا كان شحيحا بخيلا (...)، فإن كان الزوج بخيلا لا يشتري اللباس والأكل والدواء لزوجته وأولاده فيجوز للزوجة في هذه الحالة أن تأخذ من مال زوجها دون علمه بالمعروف أي دون إسراف.[2004/10/11]
- العنف الزوجي: إن المرأة ضعيفة، أسيرة وهي أمانة لدى الرجل، ويجب عليه أن يكرمها وأن يؤدي حقوقها المادية والمعنوية، وإن ظلمها فإنه سيلقى جزاءه عند الله سبحانه وتعالى(...)، والظلم محرم في شريعتنا، فقد حرمه الله على نفسه وجعله محرما بين العباد (...) ثم إن الطلاق آخر سبيل يلجأ إليه الزوج في حل مشاكله الزوجية، ومن المؤسف أن نجد الطلاق أول كلمة يتلفظ بها الأزواج حينما تغضبهم زوجاتهم لأتفه الأسباب وأحقر الأمور في زماننا هذا، فعلى

الأزواج أن يتصفوا بالحكمة والهدوء في تعاملهم مع الأهل، فما جعلت القوامة للرجل إلا لتلك الصفات. [2004/8/19]

ملحق-2-: ثبت بأهم المفاهيم الواردة في المداخلة

أخلاق	Mœurs
أطروحة :	: Thèse
أطروحة العلمنة	Thèse de sécularisation
الأطروحةالدينية	Thèse religieuse
تحقيق أمبريقي	Enquête empirique
تراتب اجتماعي	Stratification
تغير: sociale	: Changement
تغير اجتماعي قطاعي	hangement social sectoriel
تغير قيمي	Changement de valeurs
تغير جزئي	Changement partiel
تغير كيفي- جوهري	Changement qualitatif-essentiel
تفسير	Explication
حجة-حجج	Argument (s)
حياد أكسيولوجي	Neutralité axiologique
شعائر	Rites
ظاهرة	Phénomène
عامل-عوامل:	Facteur (s):

Facteur familial	عامل أسري
Facteur religieux	عامل ديني
teurs culturels- normatifs	عوامل ثقافية-قيمية
Facteurs matériels- structurels	عوامل مادية-بنيوية
Dogme	عقيدة
Jugement religieux	فتوى
Hypothèse :	فرضية:
Hypothèse partielle	فرضية جزئية
Hypothèse générale	فرضية عامة
fiabilité (d'une hypothèse)	قابلية التحقق (للفرضية)
Rupture épistémologique	قطيعة إبستيمولوجية
Valeurs	قيم
Institution de mariage	مؤسسة الزواج
Processus de recherche:	مسار البحث:
Processus inductif	مسار استقرائي
Processus déductif	مسار استنتاجي
Problème	مشكلة
Données	معطيات
Méthodologie:	منهجية:
Méthodologie de la persuasion	منهجية الإقناع
Méthodologie scientifique	منهجية علمية

Système de نسق قيمي

valeurs نظرية

Théorie

Modèle éducatif نموذج تربوي

Modèle théorique نموذج نظري

المراجع

Bernard VALADE, « Changement social », in Raymond BOUDON (dir.), *Traité de sociologie*, PUF, Paris, 1992, pp. 313-349.

Belakhdar MEZOUAR, *Religion et lien social en Algérie*, Thèse, Département de sociologie, Université de Tlemcen, 2005, pp.16-20.

[1] Mohamed Brahim SALHI, « L'anthropologie et les sciences sociales en Algérie : éléments pour un débat », in Nouria BENGHABRIT-REMAOUN & Mustapha HADDAB (dirs.), *Algérie 50 ans après : Etats des savoirs en sciences sociales et humaines 1954-2004*, Actes de Symposium 2004, ed. CRASC, Oran, 2008, pp. 85-89.

[1] Sossie ANDEZIAN, « Sciences sociales et religion en Algérie », *Annuaire de l'Afrique du Nord*, 1993, , pp. 381-395.

[1] Maurice ANGERS, *Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines* (1996), Casbah ed., Alger, 1997, pp. 102-103.

Raymond QUIVY & Luc Van CAMPENHOUD, *Manuel de recherche en sciences sociales*, Dunod, Paris, 1995.

Anselm STRAUSS & Barney G. GLASER, *The Discovery of Grounded Theory: Strategies for Qualitative Research*, Aldine – Chicago & Weidenfeld and Nicholson – London, 1967.

[1] Jean-Louis DUMORTIER, *Persuader : cours d'initiation à la rhétorique*, ed. LABOR, Bruxelles, 1986, pp. 73-82

Sidi Mohammed MOHAMMEDI, «Le manuel scolaire en Algérie : identité et interculturalité », communication au X[ème] Congrès International de l'Association Internationale de Recherche Interculturelle. Alger-Palais des Nations, 2-6 Mai 2005.

التطوعيـــة فـــي المجتمـــع المدنـــي
القيمة الاجتماعيـــة وإشكالات الممـــارسة الميدانيـــة
- الجمعيات نموذجا -

إعداد أ-عمار ذوي

قسم علم الاجتماع – سطيف -

الملخص :

لقد شهد المجتمع الجزائري عبر تاريخه أشكالا متعددة من العمل التطوعي لعبت دورا فـــاعلا في تلبية احتياجاته، وقد مثل ذلك استثمارا للرصيد القيمي للمجتمع، والتي جعلـــت مـــن التطوعية القيمة التي وحدت أفراده في الكثير من الأزمات التي عاشها.

وقد شكل ظهور الجمعيات كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المـــدني في الجزائـــر، وتزايـــد عددها، وتنوع مجالات نشاطها، تعبيرا عن إرادة أفراد المجتمـــع للمشـــاركة في المناشـــط الاجتماعية المختلفة، وبالتالي تجسيدا لقيمة التطوعية خاصة في ظل التحولات الاجتماعيـــة والاقتصادية التي عرفها المجتمع، والتي أدت إلى بروز العديد مـــن المشـــاكل الاجتماعيـــة، وجعلت من تعزيز التضامن ومساعدة المحتاجين وتقليص التهميش والتخفيف مـــن الآثـــار السلبية للعولمة، أولويات جديرة بالمعالجة.

غير أن واقع التطوعية في العمل الجمعوي يكشف العديد من المشكلات التي أصبحت تحـــد من فاعليته ولعل أبرزها نقص عدد الأفراد المتطوعين العاملين، وهو ما يطرح جانـــب مـــن إشكالية التطوعية كقيمة اجتماعية وأثرها على فعالية مؤسسات المجتمع المدني في الجزائـــر، خاصة مع التحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري وكثرة الأعباء الاجتماعية علـــى أفـــراده واتجاههم نحو العمل بالمقابل المادي.

الكلمات المفتاحية : القيمة الاجتماعية، التطوعية، الجمعية ...إلخ.

مقدمة :

يعتبر العمل التطوعي الهادف إلى خدمة الأفراد ومساعدتهم من الأعمال التي عرفتها البشرية منذ فجر التاريخ، ذلك أن المجتمع الإنساني لا يخلو من المشكلات التي تعبر عن نفسها في صورة صعوبات أو عوائق تواجه الأفراد والجماعات، وهذا ما يتطلب التعاون بينهم في مواجهتها والوقاية منها، وقد اختلف مفهوم هذا العمل وطرق ممارسته باختلاف ثقافة المجتمعات وأسلوب حياتها، لكن الثابت أن أهميته ظلت قائمة ودوره ظل حاسما، حيث نجد أن مختلف الديانات والفلسفات الاجتماعية قد حثت عليه لبواعثه الإنسانية والأخلاقية والحضارية التي تهدف إلى الارتقاء بالإنسان فردا وجماعة ومجتمعا ومساعدته في حل المشكلات التي يعاني منها في هذه الدوائر المختلفة.

وعليه فقد مثل العمل التطوعي أحد الدعائم الهامة لتطوير وتنمية المجتمع الإنساني، فقد شكل الأفراد عبر التاريخ هيئات بطريقة طوعية تكونت نظمها من خلال عادات وأعراف، حتى إذا تبلور الفكر الإداري في العصر الحديث أصبحت هذه الهيئات مؤسسات ذات هيكل تنظيمي لجماعة بشرية تقوم على أساس فكري متجانس قادر على تحقيق أهداف مشتركة، إذ نشأت هذه الهيئات من طرف أفراد بجهود واعية حيث ينشطون بوضع برامج لما اكتشفوا احتياج بمجتمعهم له، وهكذا نشأت الكثير من المؤسسات التطوعية بدافع خدمة المجتمع ولا تسعى للربح بل لتحقيق أغراض اجتماعية وثقافية واقتصادية وحضارية بالمعنى الواسع .

وقد برزت الجمعيات كأحد أشكال التنظيمات الاجتماعية التطوعية، وتزايد الاهتمام بها مع تنامي دورها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى البيئية. حيث لعبت في البلدان المتقدمة دور الشريك لأجهزة الدولة وأرست تقاليد للتفكير واقتراح الحلول للمشاكل العامة، وبذلك تطور بها النشاط الجمعوي ليأخذ أبعادا متزايدة خلال القرن الماضي وخلال العقود الثلاثة الأخيرة خاصة، حيث تم التركيز على القيمة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية لها، ابتداء مما تقدمه من خدمات مختلفة إلى توسيع حجم المشاركة السياسية. أما على مستوى المجتمعات النامية فقد أدت التحولات السياسية،

الاقتصادية، والاجتماعية التي شهدتها خلال العقد الأخير من القرن العشـــرين إلى تصـــاعد وتيرة الاهتمام بشكل غير مسبوق بمؤسسات العمل التطوعي وذلك باعتباره ركيزة رئيسية في عملية التنمية المستدامة.

أما على مستوى المجتمع الجزائري فقد شهد عبر تاريخه أشكالا متعددة من العمل التطـــوعي لعبت دورا فاعلا في تلبية احتياجاته، وتعتبر "التويزة " أحسن مثال على ذلك. والحديث عن هذا العمل عندنا على المستوى النظري يتجه إلى استثمار الرصيد القيمي للمجتمع الجزائري الذي يتميز بقيم التكافل والتراحم والتعاون والمساعدة وغيرها من المعاني التي تجعل من العمل التطوعي المشروع الذي يوحد كل أفراد المجتمع، وقد لوحظ ذلك في النكبات والأزمات التي عاشها. أما على مستوى الممارسة فإن الحديث يتجه إلى أهمية هذا العمـــل وضـــرورته خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري بعد مرحلـــة الانفتاح السياسي والاقتصادي، حيث برزت العديد من المشاكل الاجتماعية التي تجعل مـــن تعزيز التضامن، ومساعدة المحتاجين، وتقليص التهميش، والتخفيف من الآثار السلبية للعولمة أولويات جديرة بالمعالجة.

وهنا تم تسجيل بروز عدد كبير من الجمعيات المحلية والوطنية تعبيرا عن إرادة الكثير من أفراد المجتمع للمساهمة في تطويره والنهوض به، والمشاركة في الاهتمامات العامة التي تشغله محاولة منهم للمساهمة في إدارة شؤونه، حيث نص القانون[1] المنظم لها على أنها معنية بترقية الأنشطة ذات الطابع المهني، الاجتماعي، العلمي، الديني، التربوي، الثقافي والرياضي. وبذلك تمكـــن أفراد المجتمع من المشاركة في المناشط الاجتماعية المختلفة وتجسيد الكثير من قـــيم المجتمـــع كالتضامن والتعاون والتكافل وغيرها ، وكذا المساهمة في محاربـــة الأمـــراض الاجتماعيـــة والمساعدة في الإدماج الاجتماعي خاصة بعد الآثار التي تركها تطبيق سياســـات اقتصـــاد السوق وانسحاب الدولة من الجانب الاجتماعي وتفاقم آثار العولمة . وقـــد مكـــن ذلـــك الناشطين في الجمعيات من تحمل المسؤولية الاجتماعية والتعرف على احتياجات مجـــتمعهم

1إشارة إلى القانون 31-90 الخاص بالجمعيات

والقرب من تطلعاته[2]. غير أن المتتبع لمسيرة المجتمع الجزائري يجد أن التغيرات والتحولات الكبيرة التي شهدها في السنوات الأخيرة، كان من أهم إفرازاتها ضعف التفاعل بين المجتمع والكثير من قيمه، وبالتالي ضعف مكانة هذه القيم عند الأفراد، حيث أن واقع التطوعية في العمل الجمعوي يكشف العديد من المشكلات التي أصبحت تحد من فاعليته، وبالتالي تجسيد هذه القيمة في الواقع على مستوى الأفراد كفاعلين وعلى مستوى الجمعية كإطار وعلى مستوى المجتمع بشكل عام.

أولا : الإطار المفاهيمي :

1-مفهوم القيمة الاجتماعية :

مفهوم القيم في علم الاجتماع يحتل أهمية محورية، لأن القيم في جوهرها تمثل أحد الأركان الأساسية لثقافة المجتمع، فلا يمكن أن يكون هناك مجتمع دون أن تكون هناك مجموعة منظمة من القيم الاجتماعية الموجهة لسلوك أعضائه. كما أن مشكلة القيم من المشاكل التي نالت اهتمام المجتمعات البشرية عبر مسيرتها الطويلة وهو ما عبر عنه في ثنايا بعض الكتابات الفلسفية والأخلاقية لكثير من رجالات العلوم السياسية والأدب والفن، ولكن بطريقة تغلب عليها الضبابية وصعوبة التحديد.

وقد حاول العديد من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا تعريف وتحديد مفهوم القيمة، وعلى الرغم من اختلاف التعريفات إلا أن هناك شبه اتفاق على الطبيعة العامة للقيم، باعتبارها تمثل الأهداف والغايات النهائية التي يسعى أعضاء المجتمع أو الجماعة إلى تحقيقها. وقد يتضح لنا ذلك من خلال تناولنا لجملة من التعريفات التي أعطيت للقيم.

قيمة الشيء من الناحية الذاتية كما يقول الدكتور جميل صليبا في معجمه الفلسفي هي الصفة التي تجعل ذلك الشيء مطلوبا ومرغوبا فيه عند شخص أو عند طائفة معينة من الأشخاص[3].

2الكلام هنا يتجه إلى الجمعيات الجادة التي تهدف إلى خدمة المجتمع وليس الجمعيات التي اتخذت كسجلات تجارية من طرف البعض.

[3] جميل صليبا-المعجم الفلسفي-دار الكتاب اللبناني-بيروت-1971-ص 212.

ويعرفها الدكتور محمد عاطف غيث "جوانب الاهتمام داخل المجتمع، فالشيء موضع الاهتمام لدى الإنسان أو الجماعة هو الشيء الذي تكون له قيمة لدى هذا الإنسان أو تلك الجماعة"[4]. وهي عند الدكتور نبيل السمالوطي" مجموعة الأفكار المشتركة التي تدور حول ما هو مرغوب فيه، والتي يرتبط بها أعضاء الجماعة وجدانيا بحكم تمثلهم إياها بفعل عمليات التنشئة الاجتماعية، والتي تسهم في تنظيم السلوك وتوجيهه"[5].

أما الدكتور محمد عماد الدين اسماعيل، فيرى بأنها " صفة يكتسبها شيء أو موضوع ما في سياق تفاعل الإنسان مع هذا الشيء، وبعبارة أخرى القيمة لفظ نطلقه ليدل على عملية تقويم يقوم بها الإنسان وتنتهي هذه العملية بإصدار حكم على شيء أو موضوع أو موقف ما "[6]. والواضح مما تقدم أن عملية إصدار الحكم أو اتخاذ القرار القيمي بالنسبة للسلوك الذي يقوم به الإنسان في موقف معين، ليس مجرد عملية تفضيل بين اتجاهات للسلوك مبني على مجرد رغبة طارئة أو إحساس عارض، أو حتى ميل أو اتجاه مستمر أو تقدير للنفع المباشر، ولكنه تفضيل له ما يبرره من معايير وعقائد المجتمع التي تعكس قيمه الأساسية ،وبالتالي يمكن أن نستنتج أن مفهوم القيم يشمل العناصر التالية :

- الحكم الذي يصدره الإنسان.
- اهتداء هذا الحكم بعقائد ومعايير المجتمع.
- تحديد هذا الحكم للمرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك.

وعليه يمكن أن نخلص للتعريف التالي للقيمة الاجتماعية وهي:

أنها الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما، مهتديا بعقائد ومعايير المجتمع الذي يعيش فيه، والتي تحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك.

2-مفهوم التطوعية : ويشير التطوع لغة إلى تكلف الاستطاعة[7].

---

[4] محمد عاطف غيث-علم الاجتماع-دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية-1977-237.

[5] نبيل السمالوطي-البناء النظري لعلم الاجتماع-دار الكتب الجامعية-الإسكندرية-ص 121.

[6] عماد الدين اسماعيل وآخرون- قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية-مكتبة النهضة المصرية-د.ت-ص 12.

[7] المنجد الأبجدي -دار المشرق- بيروت -ط5-1987-ص 260.

ويعرفها الدكتور محمد عاطف غيث "جوانب الاهتمام داخل المجتمع، فالشيء موضع الاهتمام لدى الإنسان أو الجماعة هو الشيء الذي تكون له قيمة لدى هذا الإنسان أو تلك الجماعة"[4]. وهي عند الدكتور نبيل السمالوطي" مجموعة الأفكار المشتركة التي تدور حول ما هو مرغوب فيه، والتي يرتبط بها أعضاء الجماعة وجدانيا بحكم تمثلهم إياها بفعل عمليات التنشئة الاجتماعية، والتي تسهم في تنظيم السلوك وتوجيهه"[5].

أما الدكتور محمد عماد الدين اسماعيل، فيرى بأنها " صفة يكتسبها شيء أو موضوع ما في سياق تفاعل الإنسان مع هذا الشيء، وبعبارة أخرى القيمة لفظ نطلقه ليدل على عملية تقويم يقوم بها الإنسان وتنتهي هذه العملية بإصدار حكم على شيء أو موضوع أو موقف ما "[6]. والواضح مما تقدم أن عملية إصدار الحكم أو اتخاذ القرار القيمي بالنسبة للسلوك الذي يقوم به الإنسان في موقف معين، ليس مجرد عملية تفضيل بين اتجاهات للسلوك مبني على مجرد رغبة طارئة أو إحساس عارض، أو حتى ميل أو اتجاه مستمر أو تقدير للنفع المباشر، ولكنه تفضيل له ما يبرره من معايير وعقائد المجتمع التي تعكس قيمه الأساسية ،وبالتالي يمكن أن نستنتج أن مفهوم القيم يشمل العناصر التالية :

- الحكم الذي يصدره الإنسان.
- اهتداء هذا الحكم بعقائد ومعايير المجتمع.
- تحديد هذا الحكم للمرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك.

وعليه يمكن أن نخلص للتعريف التالي للقيمة الاجتماعية وهي:

أنها الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما، مهتديا بعقائد ومعايير المجتمع الذي يعيش فيه، والتي تحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك.

2-مفهوم التطوعية : ويشير التطوع لغة إلى تكلف الاستطاعة[7] .

---

[4] محمد عاطف غيث-علم الاجتماع-دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية-1977-237.

[5] نبيل السمالوطي-البناء النظري لعلم الاجتماع-دار الكتب الجامعية-الإسكندرية-ص 121.

[6] عماد الدين اسماعيل وآخرون- قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية-مكتبة النهضة المصرية-د.ت-ص 12.

[7] المنجد الأبجدي -دار المشرق- بيروت -ط5-1987-ص 260.

وقد نال مفهوم التطوع الكثير من الاهتمام خلال السنوات الأخيرة، وأصبح له معاني متباينة من مجتمع لآخر باختلاف الدلالات الاجتماعية والثقافية، حيث تغير النمط المثالي لمفهوم التطوع خاصة في المجتمعات النامية ومنها المجتمع الجزائري ولو بشكل محدود، بفعل المتغيرات الاجتماعية التي شهدتها، كما أن العمل التطوعي أصبح أكبر من التطوع التلقائي الذي نشاهده في الحياة اليومية كمساعدة المحتاجين مثلا، وهذا ما يجسد مفهوم التطوعية الذي سنحاول الوقوف عليه بعد تناول التعريفات التالية، التي قدمت للتطوع والعمل التطوعي .

فقد عرف " أحمد شفيق السكري " أنه توظيف واستغلال الأفراد والجماعات غير مدفوعي الأجر في تقديم خدمات إنسانية خارج إطار المؤسسة الحكومية[8].

أما " محمد عبد الحي نوح" فإنه يعرف التطوع بأنه الجهد الذي يقوم به الإنسان لمجتمعه بدافع منه، ودون انتظار مقابل له، قاصدا بذلك تحمل بعض المسؤوليات في مجال العمل الاجتماعي المنظم الذي يستهدف تحقيق الرفاهية للإنسانية[9] .

في حين يعرف "منصور القطري" العمل التطوعي بأنه" يعني الخدمة التي يقوم بها المتطوع- فرد أو هيئة- إلى محتاجيها من أفراد المجتمع بما يساعدهم على حل مشاكلهم دون مقابل"[10]. ويذهب " خالد عبد الفتاح عبد الله" إلى أن العمل التطوعي هو عبارة عن الجهود المنظمة التي يؤديها الأفراد أو الجماعات التي تنخرط في أعمال وأنشطة منظمات المجتمع المدني والأهلي للقيام بجهود تنموية أساسا"[11].

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج أن مفهوم التطوع يشمل العمل التطوعي لكن هذا الأخير يختلف عن الصور البسيطة للتطوع التلقائي التي تتجلى أكثر في

---

[8] أحمد شفيق السكري –قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية –دار المعرفة الجامعية–الإسكندرية–2000– ص 560.

[9] محمد عبد الحي نوح–الطريقة المهنية لتنظيم المجتمع–دار الفكر العربي–القاهرة –1998–ص 116.

[10] منصور القطري–إدارة العمل التطوعي ومعوقاته–مجلة الكلمة – ع6–السنة2–نشاد 1996–بيروت–ص 34.

[11] خالد عبد الفتاح عبد الله –تقييم العمل الأهلي في مصر–مركز البحوث والدراسات الاجتماعية–كلية الآداب –جامعة القاهرة –ط1–2006–ص-29.

الأفعال الفردية التلقائية، ويأخذ أكثر بعد التطوع المنظم والجماعي ، كما يمكننا أن نستنتج أن التطوع يشمل العناصر الرئيسية التالية :

- الجهد الإنساني المنظم.
- الدافع والرغبة الذاتية.
- عدم وجود مقابل مادي.
- الهدف تحمل المسؤولية الاجتماعية وتقديم خدمة للمجتمع .

وعليه يمكن أن نعرف التطوعية بأنها النزعة إلى التطوع الذي يشير إلى الجهد الفردي أو الجماعي القائم على دوافع ذاتية ودون انتظار مقابل مادي، وذلك بهدف تحمل المسؤولية الاجتماعية وتقديم خدمة للمجتمع .

3-مفهوم الجمعية :

تشير الجمعية لغة إلى جماعة من الأشخاص يتحدون لغاية خاصة من أجل منفعة مشتركة[12] . وقد أطلق على الجمعيات مسميات عديدة عبر مناطق مختلفة من العالم، ويرجع هذا الاختلاف إلى التصنيفات المتعددة التي وضعتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية وبعض المحاولات العربية، ومن هذه التسميات :

- المنظمات غير الحكومية وهو أشهر المسميات عالميا.
- المنظمات التي لا تهدف إلى الربح وهو مفهوم يرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية خصوصا.
- منظمات الهدف العام أو الصالح العام وهو تعبير سائد في بعض دول أوروبا الغربية.
- المنظمات الاجتماعية وهو تعبير سائد في بعض دول أوربا الغربية وفي الممارسات الحديثة لبعض دول أوربا الشرقية.

[12] المنجد الأبجدي -مرجع سابق- ص 335.

-الجمعيات الأهلية أو المنظمات التطوعية كما هو سائد في المنطقة العربية[13] خصوصا بالمشرق العربي، أما السائد على مستوى دول المغرب العربي فهو استعمال كلمة جمعية ويبدو بأنه ليست هناك حاجة لإضافة كلمة "أهلية " لتصبح " جمعيات أهلية" لأنها لن تعطي للمفهوم معنى إضافيا ، على اعتبار أنها كلمة تشير في معانيها في اللغة العربية إلى الارتباط بالأهالي أو المجتمع أو السكان، وهذا متوفر في الجمعية لأنها قائمة أصلا على التطوع، إن هذا الاختلاف بين دول العالم في تسمية، وفي تعريف المنظمات، وفي تعريف القطاع الذي تنتمي إليه الجمعيات، يعود في الأساس إلى تركيز كل تعريف على إحدى مسميات هذه المنظمات وبالتالي إحدى سمات القطاع، ويتم ذلك على حساب باقي السمات، وهكذا تصبح الخيرية أو غير الحكومية أو التطوعية أو عدم السعي للربح أو غيرها هي مصدر التسمية في حين أنها ملامح ومعايير ترتبط بالقطاع ككل، ومن هنا يبدو لنا أن الأمر يتعدى مجرد مسميات ويتعدى إلى مفاهيم تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي وحتى الاقتصادي ، وقد أحصى " محمد حافظ دياب " حوالي 20تسمية تطلق على الجمعيات، وأرجع ذلك إلى تحديد المفهوم عند الاستعمال لا يواكب بعد ذلك تطوره[14].

وعليه سنتبنى في دراستنا هذه مفهوم الجمعية الذي ورد في القانون الجزائري وسنحاول توضيحه وتحديده وبعد تناول مجموعة من التعريفات التي قدمت له.

عرف " عاطف غيث " الجمعية بأنها " جماعة متخصصة ومنظمة تنظيما رسميا تقوم عضويتها على الاختيار الحر للأفراد من أجل تحقيق هدف معين غير الحصول على الربح"[15]..

---

[13] أماني قنديل-سارة بن نفيسة -الجمعيات الأهلية في مصر-مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية -القاهرة -1994- ص 15.

[14] محمد حافظ دياب -بحوث الجمعيات الأهلية في الوطن العربي-المكتب العلمي للكنبيوتر -الاسكندرية-1997-ص 108.

[15] محمد عاطف غيث-معجم علم الاجتماع-دار المعرفة الجامعية -القاهرة-1995-ص 224.

وعرفت الأمم المتحدة الجمعيات-باعتبارها منظمات غير حكومية -بأنها " تلك المنظمات التي تحصل على نصف دخلها أو أكثر من مصادر مختلفة ،أي تعتمد على الجهد الشعبي "[16].

أما " ألبر ميستر" فيعرف الجمعيات بأنها " تنظيم اجتماعي يعكس بداخله نوع من التفاعل الاجتماعي قصد تحقيق هدف معين، وهذا الهدف يعكس بحد ذاته نوع من الإرادية بين هؤلاء الأفراد" [17]. ويذهب القانون المصري إلى تعريف الجمعية بأنها " جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة، يتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة ، أو من أشخاص اعتباريين بغرض غير الحصول على ربح مادي" [18].

في حين يعرف القانون الجزائري الجمعية بأنها " اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع فيإطارها أشخاص طبيعيون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح،كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص[19] .

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستخلص أهم العناصر التي تحدد مفهوم الجمعية كما يلي :

-جماعة من الأفراد.

-التنظيم المستمر لمدة معينة أو غير معينة .

-الاعتماد على الجهود التطوعية .

-الهدف المساهمة في تلبية احتياجات المجتمع.

---

[16] رشاد أحمد عبد اللطيف -إدارة المؤسسات الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية -دار الوفاء -الاسكندرية-ط1-2005-ص 229.

[17] Albert Meister La paticipation dans associations-Editions ouvrieres-Paris-1974-p p 13-14

[18] المادة 1 من القانون المصري رقم 32 لسنة 1964 بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة -الجريدة الرسمية -جمهورية مصر العربية -العدد 37-الصادرة بتاريخ 12-02-1964-ص3.

[19] المادة 02من القانون رقم 90-31مؤرخ في 4 ديسمبر 1990-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية - العدد 53-ص02.

-البعد عن تقاسم الأرباح بين الأعضاء .

-النشاط في حدود ما يسمح به القانون.

وعليه يمكن أن نعرف الجمعية بأنها جماعة من الأفراد ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، تعتمد على الجهود التطوعية في إدارتها، وذلك بهدف المساهمة في تلبية احتياجات المجتمع في مجال معين، في إطار ما يسمح به القانون الجزائري 90،31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 الخاص بالجمعيات .

ثانيا : التطوعية كقيمة الاجتماعية :

تتجلى التطوعية كقيمة اجتماعية من خلال ما يلي:

1-التطوعية وثقافة المجتمع :

إن القيم تمثل محددا هاما من محددات السلوك وهي لب الثقافة الإنسانية، كما أن مفهوم المرغوب فيه هو حجر الزاوية في تحديد مدلول القيم وهذا الأمر له وجاهته، ذلك أن القيم هي التي تحدد لنا ما هو مرغوب فيه وما هو مرغوب عنه، وأنها مستويات قيمية نحكم من خلالها على كل ما حولنا من مكونات الثقافة وتوجه تفضيلاتنا الاجتماعية[20].

فالقيم تعد من أهم الأسس التي تقوم عليها ثقافة المجتمع لأنها وثيقة الصلة بعقائده وأفكاره، كما أنها عماد التراث الروحي والنفسي والاجتماعي، فإذا كان من شأن الثقافة أن تكون مصدرا لتقديم الحلول الناجعة لكل ما يعترض أفراد المجتمع من مشكلات، فإن تحقق ذلك إنما يكون ميسورا لها،إذا كانت قد نمت نموا سليما في جو القيم الصالحة، حتى تعطي للمجتمع ملامحه المتميزة وترسم له وجهته الصحيحة، فإذا إنعزلت الثقافة عن هذه القيم أو وقع الانحراف عنها انعكست نتائج ذلك على الثقافة والقيم والمجتمع.

ولذلك نجد أن التطوعية في المجتمع الجزائري ترتبط بثقافة هذا المجتمع كما أنها ممتدة في عاداته وتقاليده وهي تستند إلى تعاليم دينه الإسلامي، فالإسلام يربط المشاركة التطوعية بقيم معينة كالتكافل والتضامن والتعاون على فعل الخير ومساعدة ومشاركة أفراد المجتمع في تلبية

---

[20] كمال التابعي-الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية -دار المعارف -مصر-1985-ص 42.

حاجاتهم المختلفة، وهذه التعاليم لا تربط فقط العائد بتقديم خدمة للمجتمع وتحسين حياة أفراده، بل بتحصيل الأجر وانتظار الجزاء من الله تعالى في الحياة الآخرة فالتطوعية في الإسلام تشجع الأفراد على تقديم خدماتهم دون مقابل سعيا لأهداف خيرة[21]، وهي تعبير عن استجابتهم لأمر الله بالتعاون على الخير وعدم التعاون على الشر، وهم لا يهدفون من وراء ذلك إلى تحقيق ربح مادي أو متاع دنيوي، وإنما يبتغون مرضاة الله من خلال الالتزام بتعاليم دينهم وخدمة مجتمعهم، وهذا ما حثت عليه الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ففي الدعوة للتطوع يقول تعالى : (فمن تطوع خيرا فهو خير له) (البقرة ،158) ويقول تعالى : (ومن تطوع خيرا فإن الله شاكر عليم)(البقرة،184).

كما وردت أحاديث نبوية كثيرة تحث على التطوع لفعل الخير ومنها قوله صلى الله عليه وسلم " المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة " رواه البخاري.

ويقول صلى الله عليه وسلم " على كل مسلم صدقة فقالوا : يا نبي الله فمن لم يجد؟ قال : يعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق قالوا : فمن لم يجد؟ قال : يعين ذا الحاجة الملهوف قالوا : فإن لم يجد؟ قال : فليعمل بالمعروف ، وليمسك عن الشر فإنها له صدقة " رواه البخاري .

فالتطوع في الإسلام يعتبر من التكاليف الجماعية التي فرضها الله تعالى، لإقامة أعمال تسد حاجات المجتمع، ودوافع هذا العمل بالنسبة للأفراد ليست نفسية أو اجتماعية أو مادية فقط، ولكنها أيضا روحية وأخلاقية تعبر عن استجابة المسلم لأمر ربه وإشباع الحاجة الروحية لديه، والتي تعترمن أهم الدوافع المحركة للعمل التطوعي في الإسلام وحتى في الديانات الأخرى، حيث أن الدين عموما قام بدور أساسي ولا يزال في حفز العمل التطوعي في أغلب دول العالم ، كما أن الوظيفة التي يؤديها التطوع والعمل التطوعي في المجتمع ليست وظيفة اجتماعية وسياسية واقتصادية فقط ولكنها وظيفة قيمية وأخلاقية تثري ثقافة التطوع

[21] خالد عبد الفتاح عبد الله –قيم العلم الأهلي في مصر –مرجع سابق –ص 21.

وتعطيه أبعاده الشاملة في تلبية حاجات الإنسان وخدمة ثقافة المجتمع بشكل عام، وذلك بعيدا عن التفسير الضيق الذي يحصر فيه البعض العمل التطوعي في العمل الخيري.

ولذلك نجد أن التطوعية قد تجسدت في تاريخ المجتمع الجزائري وفي عاداته وتقاليده، ويمكن في هذا الصدد أن نضرب كمثال نظام "التويزة"، الذي يشير إلى نصرة المحتاج ويبرز في حالة حدوث بعض المصاعب التي يواجهها الأفراد، حيث يتجلى الرصيد القيمي للمجتمع من خلال عمليات التكافل والتعاون والمساعدة وغيرها من القيم التي تجعل من التطوعية قوة نابعة من داخل المجتمع، تدفعه نحو الاعتماد على جهود أفراده وجماعاته وموارده المتاحة لمواجهة احتياجاته، وهي تتجلى في الجمعيات كإطار معاصر لممارسة العمل التطوعي، ولذلك تعتبر مؤشرا هاما في فهم العمل الجمعوي وحالته[22].

2-التطوعية ودوافع الأفراد نحوها:

ترتبط التطوعية بدوافع لدى الأفراد، وترتبط بدورها بإشباع حاجات فطرية لديهم فتجعلهم يقبلون عليها،وتختلف هذه الدوافع من مجتمع لآخر بحسب رؤية الأفراد لقيمة التطوع، وكذا الاحتياجات التي تفرضه، ويمكن أن نلخص أهم هذه الدوافع بالنسبة للفرد في المجتمع الجزائري فيما يلي :

أ-دوافع فكرية : وترتبط بقناعة الفرد بأفكار ومبادئ ومفاهيم معينة مثل ضرورة المشاركة الفعالة في تغيير الواقع الاجتماعي نحو الأحسن وأداء رسالة إصلاحية في المجتمع ذلك لأن العمل التطوعي يقوم على الارتباط الشديد برؤية معينة[23].كما قد ترتبط هذه الدوافع باكتساب مهارات وخبرات جديدة.

---

[22] عمر دراس-تحليل ظاهرة العمل الأهلي في الجزائر-مقال في المنظمات العربية الأهلية والحكومية -مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية-القاهرة-2004-ص464.

[23] بويت م . ليكي وآخرون-إدارة الجمعيات غير الهادفة للربح-ترجمة علا عبد المنعم عبد القوي-الدار الدولية للنشر والتوزيع -القاهرة-ط1-2000-ص 211.

ب-دوافع نفسية : وترتبط بحاجة الفرد إلى الشعور بالانتماء وتأكيد الذات والأمـــن ، وإلى ممارسة بعض الأعمال التي تتفق مع الميول والرغبات الشخصية التي لا تجد في العمل الرسمي متسعا لتحقيقها[24] .

ج-دوافع روحية : وترتبط بإيمان الفرد بمعتقدات وقيم تقوم على اعتقاد ديني يتبناه ويعمـــل به فبالنسبة للإنسان المسلم مثلا فإن التطوع يرتبط بقيم البر والإحسان[25] ومساعدة الآخرين وغيرها من القيم التي تدفعه إلى تحصيل الأجر في الدنيا وانتظار الجزاء في الآخرة.

د-دوافع اجتماعية : وترتبط بالإحساس بالمسؤولية الاجتماعية التي هـــي شـــعور الفـــرد بالواجب نحو المجتمع الذي يعيش فيه والرغبة في النهوض به والعمل من أجله، كما تـــرتبط بالحاجة للتقدير والحصول على مكانة اجتماعية والارتباط بعلاقات إيجابية مع الغـــير وإدارة الوقت بشكل أفضل في الحياة، وكذا وجود مشكلات اجتماعية لا يمكن حلها إلا من خلال دعم بعض المنظمات الاجتماعية التي تخدم المجتمع والمحافظة على استمراريتها[26]. كما يرتبط التطوع عند البعض بالحصول على مكاسب مادية.

وعلى ذكر المكاسب المادية فإنه يجب الملاحظة بأن النمط المثالي التطوعية الذي يؤكد علـــى أن الأساس فيها هي أنها فعل دون مقابل مادي قد تغير ولو بشكل محدود، وذلـــك بفعـــل مجموعة من التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري، ولعل أهمها انتشار البطالـــة، وأصبح دفع مقابل مادي لتحفيز المتطوع مقبولا خاصة في المجتمعات التي تعاني مشـــكلات اقتصادية ضاغطة، أدت إلى نقص كبير في عدد المتطوعين بفعل قلة الوقت واتجـــاه الأفـــراد للعمل بأجر .

ويبقى أن الأصل في العمل التطوعي هو عدم تقاضي مقابل مادي ، لأن التطـــوع يتضمن نوعا من الإيثارية من حيث أن الفرد لا يسعى لجعل سلوكه اقتصاديا، وإنما لخدمـــة أهداف مجتمعية تتجاوز الجانب المادي، ومنها تحقيق رضا نفسيا وزيادة في المعرفة والخـــبرة

---

[24] ابراهيم عبد الهادي المليجي –تنظيم المجتمع–المكتب الجامعي الحديث– الإسكندرية–2001–ص 82.

[25] منصور القطري –إدارة العمل التطوعي ومعوقاته –المرجع السابق –ص 37.

[26] أحمد مصطفى خاطر –تنمية المجتمعات المحلية –المكتب الجامعي –الإسكندرية –1999–ص 152.

وتقديرا في المجتمع، وكذا صقل المواهب وكشف القدرات القيادية والتنفيذية وخدمة معتقدات وقيم دينية تبلور تصور الفرد للحياة.

3- التطوعية وأهدافها المختلفة :

اكتسبت التطوعية أهمية متزايدة خاصة مع تعقد الظروف الحياتية للأفراد وازدياد الاحتياجات الاجتماعية للمجتمع الجزائري، ولذلك فقد أصبحت تهدف إلى تحقيق عدة أهداف على أكثر من مستوى، وهذا ما يبرزها كقمة اجتماعية، ويمكن أن نذكر من هذه الأهداف[27] :

أ-أهداف خاصة بالمجتمع المحلي :

-المساهمة في التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية، وذلك بتقديم حلول لها من خلال تلبية بعض احتياجات المجتمع وهذا ما ينعكس على تماسكه وتكامله.

-تعريف أفراد المجتمع بالظروف الواقعية التي يعيشها مجتمعهم، مما يؤدي إلى الفهم المشترك والتشخيص الدقيق للأولويات التي يجب مواجهتها.

-توعية أفراد المجتمع بالظروف السيئة التي تعيشها بعض الفئات، وبالتالي تنمية الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية واتجاهها[28] .

ب-أهداف خاصة بالهيئات الاجتماعية :

-ربط الهيئة الاجتماعية بالمجتمع المحلي عن طريق تعريف أفراده بها، مما يؤدي إلى مساعدتها للتعرف على احتياجات المجتمع والحصول على دعمه لتلبيتها .

-خدمة قيم المجتمع وتجسيدها في الواقع[29]، وهذا ما يساهم في العمل على تحقيق أهداف اجتماعية مرغوبة ومقاومة الأنشطة المهددة لتماسك المجتمع.

---

[27] يمكن أن تتشابه أهداف التطوع في المجتمع الجزائري مع أهدافه في المجتمعات العربية والإسلامية، وذلك لوجود قواسم ثقافية مشتركة، حيث نجد أن الإختلاف قد يكون فقط في التسمية فيطلق عليه في المشرق العربي مثلا : العونة، الفزعة وغيرها من الأسماء التي تبقى تعبر عن نفس المضمون القيمي للتطوع .

[28] ابراهيم عبد الهادي المليجي -تنظيم المجتمع-المرجع السابق -ص 83.

[29] محمد عبد الفتاح محمد-الأسس النظرية لأجهزة تنظيم المجتمع -المكتب الجامعي الحديث -الإسكندرية -2002- ص197.

-تنظيم وتأطير الجهود التطوعية وتوجيهها لخدمة فئات اجتماعية معينة، بحسب الأهداف التي قامت من أجلها الهيئة الاجتماعية .

ج-أهداف خاصة بالمتطوع :

-توجيه طاقات المتطوع إلى أعمال تعود على مجتمعه بالفائدة، وتساعده على اكتساب خبرات اجتماعية تمكنه من تحقيق التكامل في شخصيته وإدارة حياته بشكل أفضل.

-إشباع حاجات المتطوع المختلفة بطريقة مشروعة، من خلال النجاح في القيام بعمل داخل مؤسسة تلقى تقديرا من المجتمع وهذا ما يعزز من إحساسه بالمسؤولية الاجتماعية[30].

-اكتشاف القدرات القيادية والتنفيذية وتطويرها وتوظيفها في القيام بدور إيجابي في المجتمع من خلال التفاعل والتواصل مع الآخرين .

ولا شك في أن تعدد أهداف التطوعية في كل هذه المستويات، قد جعلها من أهم الرسائل المستخدمة في النهوض بالمجتمعات.

جدول يوضح أهم سمات القطاع التطوعي :

وجه المقارنة	القطاع الحكومي(العام)	القطاع التجاري(الخاص)	القطاع التطوعي (الثالث)
الغرض الأساسي	حفظ النظام الاجتماعي	إنتاج السلع والخدمات	تحقيق الرؤى الاجتماعية
مجال العمل	السلطات	الأسواق	الجماعات — المجتمعات
مصدر الإلزام	السلطة والإجبار	تحقيق المصلحة والربح	القيم المشتركة
ضوابط العمل	الإشراف والقوانين	العقود والأعراف	الالتزامات الأخلاقية

(المصدر: إعداد شخصي)

ثالثا: التطوعية وإشكالات الممارسة في الميدان الجمعوي :

[30] إج ديون الإبن —جهود العمل التطوعي —الدار الدولية للاستثمارات الثقافية —مصر-ط1-2001-ص 116.

تواجه التطوعية عدة إشكالات ومعوقات في المجتمع الجزائري، قد تتعلق بالفرد المتطوع نفسه أو بالمؤسسة التطوعية أو بالمجتمع، وسنحاول فيما يلي تناول أهم هذه الإشكالات:

1-إشكالات تتعلق بالأفراد المتطوعين: وترجع هذه المعوقات إلى أسباب فكرية أو نفسية أو اجتماعية بشكل عام ونذكر منها :

أ-عدم توافر درجة مناسبة من الوعي لأفراد المجتمع بمشكلاتهم القائمة واحتياجاتهم، وضرورة التحرك لمواجهتها من خلال تنظيم أنفسهم لتحقيق الهدف المطلوب[31].

ب-محدودية إدراك أفراد المجتمع لأهمية وقيمة العمل التطوعي، وعدم معرفة المؤسسات التي تقوم على تنظيمه مما يؤدي إلى قلة الإقبال عليه[32].

ج-الشعور بالحرمان نتيجة ظروف المجتمع السيئة والتعود على هذه الظروف، بفعل فقدان الأمل في تحسين الأحوال والشك في إمكانية تغيير الواقع وانتشار السلبية والإتكالية والتبرير واللامبالاة.

د-قد تكون لدى الأفراد فكرة سيئة عن التطوع من خبرات سابقة سواء كانت لهم أو لغيرهم، وهذا نتيجة غياب الحراك الاجتماعي المشجع، فتصبح التجارب الفاشلة مانعا للأفراد من الانخراط في العمل التطوعي.

هـ-سعي بعض الأفراد المتطوعين إلى اكتساب إمكانات اجتماعية أو إشباع ميولهم ورغباتهم وتحقيق مصالح شخصية حتى ولو أدى ذلك إلى التضحية بأهداف العمل التطوعي.

و-ضعف دافعية الأفراد للعمل التطوعي بفعل طغيان بعض القيم الفردية، والسلبية كعدم الجدية والانتهازية والوصولية وضعف قيم الإيجابية نحو العمل والعطاء لخدمة المجتمع، وهذا ما أدى إلى ضعف الاهتمام بشؤونه.

2-إشكالات تتعلق بالجمعية كمؤسسة تطوعية : وترجع هذه المعوقات إلى أسباب إدارية أو تنظيمية أو مادية ويمكن أن نذكر أهمها فيما يلي :

---

[31] ناصيب ليندة-الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني -رسالة ماجستير غير منشورة-قسم علم الاجتماع-جامعة منتوري-قسنطينة-2001/2000-ص 196.

[32] عفت محمد الشرقاوي وآخرون -المشاركة الشعبية والإصلاح-دار العلوم للنشر والتوزيع-مصر-ط1-2007-ص 94.

أ-اختلال الأولويات في العمل الجمعوي مما أدى إلى افتقاد الثقة من قبل الممارسين في قدرات الجهود التطوعية، خاصة مع تفاقم الأعباء وزيادة المشاكل والتركيز على أولويات ليست متقدمة في سلم الاهتمام العام للمجتمع.

وفي هذا الصدد يذهب عمر دراس إلى أن العقبة الرئيسية التي تواجهها معظم الجمعيات هي أنها بعد فترة الغبطة التي تعرفها عند بداية مزاولة العمل الأهلي تجد نفسها عاجزة عن متابعة نشاطها، كما يصبح تنظيم وتشغيل الجمعية بشكل مستمر ومنتظم معضلة، فالفخ الذي تقع فيه الجمعيات في البداية هو الحماس العفوي والطموح المفرط المقرون بعدم وضوح الأولويات ووسائل تحقيق الأهداف، مما يجعلها تتعرض سريعا لتراجع هذا الحماس بل لفترات طويلة من الرتابة[33].

ب-ضعف الأداء الإداري للعمل الجمعوي من خلال عدم وضوح الأهداف وتداخل الأدوار بالنسبة للأفراد وعدم متابعة عملهم وتقييمه، وذلك بسبب نقص المهارات الإدارية لدى القيادة والأعضاء بفعل ضعف التدريب من أجل اكتساب هذه المهارات، وأحيانا التأثر بثقافة التسيير الإداري في الجهاز الحكومي رغم خصوصية العمل التطوعي الذي يمتاز بالمرونة وهذا ما يجعله يفتقد مرتكز هام للنهوض به، وهي أهمية المهارة في الإدارة التي هي العامل الحاسم في نمو المنظمات[34].

ج-شخصنة القيادة وعدم تداولها في الجمعية، حيث يتمسك القائد بالمنصب سعيا وراء بريق الريادة والنجومية الاجتماعية أو لتحقيق مصالح ذاتية أخرى، وهذا ما يعكس عدم كفاءة بعض القادة، الشيء الذي ترتب عليه الكثير من المظاهر السلبية كعدم القدرة على حشد طاقات المجتمع وتعبئتها للتطوع واللجوء إلى المظهرية والروتين والمناسباتية في النشاط[35].

---

[33] عمر دراس-تحليل ظاهرة العمل الأهلي في الجزائر-المرجع السابق -ص 458.

[34] فقد ذهب عمر دراس في تحليله لظاهرة العمل الأهلي في الجزائر إلى أن الإرتجال وعدم الخبرة في إدارة الجمعيات وإحيائها يحكمان على عدد كبير منها بالجمود أو الموت البطيء، وأرجع هذا الوضع إلى ضعف الثقافة الخاصة بالعمل الأهلي وبتقاليد العمل الجماعي(أنظر عمر دراس -المرجع السابق ذكره-ص 460).

[35] جريدة الخبر اليومية-العدد 5494-بتاريخ: 2008/12/16.

د-عدم وضوح الرؤية للعمل الجمعوي وتتجلى في عدم وضوح طبيعة العمل، وعدم وضوح أفقه الاستراتيجي، وعدم إدراك الفرد المتطوع لذلك من خلال الإحاطة بأهداف الجمعية ونظامها وبرامجها وأنشطتها، وهذا ما يجعله لا يستطيع الوفاء بالالتزامات التي يكلف بها. الشيء الذي يدل على وجود خلل في دور القيادة، حيث أوصى "بيريت م.ليكي" وزملاؤه قائلا :"نوصي القادة الذين كرسوا أنفسهم للعمل من أجل عالم أفضل، لمساعدة المنظمات التي ينتمون إليها، على تكوين وجهات نظر طويلة المدى ووضع رؤية مستقبلية على الهدف الذي يتوجهون إليه بالإضافة إلى تصور ما يمكن عمله للوصول إلى ذلك الهدف[36].

هـ-الانسحابية والتي تشير إلى عدم ضمان استمرارية المتطوع في العمل[37]، حيث يمكن للفرد أن ينسحب في أي وقت مع وجود التزامات عملية عليه دون إمكانية إجباره على الاستمرار، وذلك في غالب الأحيان بفعل تغير ظروفه، وهذا نتيجة عدم تقدير وضعية المتطوع جيدا، وعدم أخذ ذلك بعين الاعتبار في تكليفه ومحاسبته.

و-ضعف الإعلام والاتصال بالبيئة الاجتماعية التي تعتبر هي الوسط الحيوي للجمعية، ويتجلى ذلك في ضعف التنسيق مع المؤسسات الداعمة ماديا ومعنويا في المجتمع، وحتى ضعف التنسيق مع المؤسسات التطوعية الأخرى، وسمة ذلك تكرار البرامج والأنشطة، حيث أن تمركز السلطة بيد شخص واحد يؤدي إلى إضعاف الاتصال الأفقي بين المؤسسات التطوعية، لأنها تصبح تعتمد على الاتصال الرأسي مع الإدارة الحكومية، وقد يؤدي ذلك إلى محاباتها وضعف القدرة على التعبئة.

3-إشكالات تتعلق بالمجتمع : وهي المعوقات التي ترجع إلى أسباب ثقافية اجتماعية سياسية أو اقتصادية ويمكن أن نذكر من أهمها فيما يلي :

أ-الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في انخفاض مستوى المعيشة وزيادة الأعباء المعيشية، جعلت من أفراد المجتمع يكافحون من أجل توفير احتياجاتهم الأساسية التي تكفل

---

[36] بيريت م.ليكي وآخرون- إدارة الجمعيات الخيرية غير الهادفة للربح-مرجع سابق -ص 327.

[37] عمر دراس-تحليل ظاهرة العمل الأهلي في الجزائر-مرجع سابق -ص 464.

لهم البقاء، مما يؤدي إلى عدم وجود وقت للتطوع[38] بفعل الانشغال بأعمال تدر مزيدا من الدخل وهذا ما يجعل القرار بالتطوع الاختياري ليس سهلا.

فقد أدت التحولات السياسية والاقتصادية التي عاشها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة إلى تغير ذهنية الفرد الجزائري، بفعل تنامي المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها في شتى مجالات حياته، حيث أصبح هم الفرد الاشتغال بتأمين حاجاته الضرورية، وتأقلم مع هذه الوضعية حتى أصبح خائفا على ذاته وغارقا في هم الحياة اليومية، وهذا ما جعله ينشغل عن قضايا الشأن العام ومن ذلك المساهمة في العمل التطوعي من خلال الجمعيات فأصبحت مشكلة التطوع تطرح بحدة لأن الأفراد أصبحوا يطرحون مشكلة عدم وجود فائض من الوقت وكثرة الأعباء وتفضيل العمل بأجر.

ويمكن في هذا الإطار الاستدلال على هذه الذهنية التي جعلت الانحراف يتسرب حتى إلى الغاية من تأسيس الجمعيات أصلا، من خلال تصريح وزير الداخلية الذي اتهم فيه الجمعيات بالانحراف عن أداء مهامها الرئيسية المتمثلة في تأطير وتوجيه الشباب إلى تحويل وثائق اعتمادها إلى سجلات تجارية واستعمالها في البزنسة[39].

ب-المناخ السياسي في المجتمع الذي كثيرا ما يفرض نوعا من الوصاية على الجهود التطوعية وهذا ما يؤدي إلى عدم استقلالية الجمعية، حيث تشرف عليها الحكومات في الوطن العربي

• ابتداء بالسماح لها بالتكوين ومرورا بمراقبة النشاط وحتى تقرير الحل، وهذا ما أدى إلى تسييس العمل التطوعي نتيجة للثقافة السياسية التي تأثرت سلبا بعقود هيمنة الدولة[40]، وشكل هذا المناخ فلسفة الرأي والأمر الواحد من أعلى هرم السلطة إلى أدناه، والامتثال من قاعدة المجتمع إلى حد الإذعان، وهو ما يتناقض مع التطوعية القائمة على المبادرة الذاتية والاختيار الحر. كما برز مشكل آخر مع مجيء سياسة الانفتاح التي اتبعتها بعض الدول

---

[38] محمد عبد الحي نوح –الطريقة المهنية لتنظيم المجتمع –مرجع سابق –ص 126.

[39] جريدة الشروق اليومي –العدد 2326 –بتاريخ 2008/06/14.

[40] أماني قنديل –المجتمع المدني في مصر في مطلع الألفية الثالثة – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام- القاهرة -2000-ص 192.

العربية وهو تحزيب العمل الجمعوي، وهذا ما جعله يفقد زخمه نتيجة خلطه بأغراض سياسية حزبية آنية وذلك من أجل مكاسب سياسية أو منافع شخصية، وهو ما ترتب عليه القـــدح في مصداقية العمل الجمعوي وتحزيب الفاعلين فيه[41].

ولذلك نجد أن العلاقة بين الجمعيات وجهاز الدولة في الجزائرتتحدد من خلال طبيعة النظام السياسي القائم وميله للمشاركة أو التسلط، حيث أن سيطرة النظام السياسي القائم أفضى إلى ظهور حركة جمعوية مقيدة توفر مجالا لنشاط وممارسة احتفالية تستعملها النخبة الحاكمة وهذا ما أدى إلى ضعف الجمعيات، وأصبحت علاقتها بالدولة تميل إلى التبعية لأنها هي التي تحدد الإطار العام للنشاط الجمعوي كمكمل للسياسات الاجتماعية، والذي يتضمن غالبـــا حضر بعض الأنشطة والممارسات من خلال القيود القانونية التي تضـــعها، كمـــا تخضـــع الجمعيات لرقابة إدارية صريحة أو ضمنية، وهذا ما يجعل نشاطها مقيدا وأحيانا مضيقا عليـــه حتى لا تتجاوز الأدوار المرسومة لها. في هذا الصدد فقد أوضح وزير الداخليـــة أن الإدارة ستتعاطى بمزيد من التشدد في مسألة منح الاعتماد للجمعيات ، بدعوى أن غالبيتها تغيـــب عن أداء دورها وقت الضرورة وتبحث فقط عن الرعاية المالية، وقال بأن البلاد بحاجـــة إلى جمعيات ذات مصداقية تلتزم بالعمل مع الجمعيات والولايات فيما يخص تحسين الحياة اليومية للمواطنين[42].

ج–ضعف ثقافة التطوع وذلك لأن غالبية المؤسسات الاجتماعية والسياسية لا تعمل على تنمية قيمة التطوعية، حيث لا توجد أجهزة متخصصة للتشجيع على التطوع أو تنظيمـــه، كما أن تهميش الثقافة الإسلامية التي هي المنبع الأصلي للتطوع[43]، لم يساعد على تفعيـــل ثقافة التطوع لأن الإسلام ينمى ثقافة البذل والعطاء، بل وأدى ذلك إلى ازدواجية المرجعية

---

[41] في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى الصراعات التي شهدتها الكشافة الإسلامية الجزائرية ،وجمعية الإرشاد والإصلاح خلال السنة الماضية.

[42] جريدة الخبر اليومية –العدد 5346–بتاريخ 2008/06/14.

[43] ابراهيم البيومي غانم–البحث في ثقافة التطوع في مجتمعاتنا –مقال منشور بموقع www.Said.net بتاريخ 2001/10/09 –ص 2.

المعرفية للعمل التطوعي[44]، وبرز المضمون المادي للتطوع الذي ينفي عنه أي أبعاد روحية أو دينية، وهو ما أدى إلى حالة من التناقض في منظومة القيم والمبادئ التي تقوم عليها ثقافة التطوع، وحالة الجمود التي تعاني منها قيادات العمل التطوعي وعدم قدرتها على إنتاج خطاب ثقافي يتسم بالفاعلية والتجديد والتجاوب مع متغيرات الواقع، ما جعله غير قادر على التوسع وكسب قواعد اجتماعية جديدة بفعل فقدان الإبداع والتقليدية.

د-عدم الاهتمام الكافي من طرف مؤسسات التنشئة الاجتماعية بغرس التطوعية، حيث لا تعمل الأسرة على توجيه اهتمام الأبناء إلى المجتمع المحلي ومساعدة الآخرين، كما أن العملية التعليمية[45] تكاد تخلو من أي تطوير لثقافة التطوع، وكذلك الشأن بالنسبة لوسائل الإعلام التي لا تحفل كثيرا بالترويج للأنشطة التطوعية، وقد ترتب على ذلك ضعف الإقبال على العمل في الجمعيات، وضعف الوعي بأهمية العمل الجمعوي وقدرته على إطلاق حركة فعالة في مجال العمل الاجتماعي، ومشاركة أفراد المجتمع في تخطيط احتياجاتهم وتقرير وسائل إشباعها.

هـ-محدودية المشاركة الاجتماعية بشكل عام، ويتجلى ذلك في ضعف المشاركة من طرف الأفراد في إدارة شؤون المجتمع، ويرتبط ذلك بالبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية، التي ترتبط بدورها بمجموعة عوامل تعوق عملية المشاركة ومنها :

* قلة الجهود المبذولة لتنشيط الحركة التطوعية الاقتصار على فئات اجتماعية معينة.
* انخفاض الوعي بقيمة التطوع وقيمة المبادرة الاجتماعية.
*عدم مقابلة الأنشطة التطوعية لاهتمامات أفراد المجتمع.

---

[44] يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى حملات التطوع التي كان يقوم بها طلبة الجامعات خلال سنوات السبعينات وربطها بالنظام الاشتراكي السائد ف ذلك الوقت.

[45] هناك التفاتة لموضوع التطوع في المناهج الدراسية الجديدة أنظر المنير في العلوم الإسلامية للسنة الأولى من التعليم الثانوي، جذع مشترك آداب وعلوم وتكنلوجيا-إشراف موسى صاري-وزارة التربية الوطنية -ط1-2006/2005.

* الموقف الإداري الحكومي، الذي ينطوي على الريبة من بعض أنماط العمل التطوعي.
* ظهور بعض أنماط الفساد داخل بعض الأنشطة التطوعية.
* نزوع بعض ذوي النفوذ للاستحواذ على بعض المبادرات لاعتبارات تتعلق بالوجاهة الإعلامية والمكانة الاجتماعية[46]

خاتمة :

العمل التطوعي اعتباره الجهد المبذول لخدمة المجتمع دون مقابل مادي، يجعل من التطوعية كقيمة اجتماعية في المجتمع الجزائري تأخذ مكانة في نفوس الأفراد لأنها ترتبط بثقافته ودينه، والتمسك بهذه القيمة يولد التطلع للمزيد من التمسك بقيم المجتمع الأخرى، لأن القيم تولد القيم، وهذا ما يخدم المجتمع ويشبع دوافع أفراده ويلبي احتياجاته وتطلعاته.

غير أن تجسيد التطوعية في واقع المجتمع الجزائري يواجه إشكالات متعددة على مستوى الأفراد المتطوعين وعلى مستوى الجمعيات كإطار للتطوع وعلى مستوى المحيط الاجتماعي بشكل عام، وهذا ما يشير إلى وجود أزمة عامة في المجتمع تتعلق بالتصور لمصدر هذه القيمة ومدى التزام الأفراد بها، وهو ما انعكس على الفعل التطوعي ومؤسساته وآثاره في المجتمع، الشيء الذي يجب معالجته من خلال سياسة اجتماعية منسجمة تتعاون على تطبيقها مؤسسات المجتمع الرسمية والشعبية، خاصة التي تساهم في التشكيل القيمي لأجيال المستقبل، بحيث تعمل على ترسيخ هذه القيمة من خلال ربطها بالانتماء الحضاري للمجتمع ومراعاة خصوصياتها الثقافية والاجتماعية، فينعكس ذلك على فعالية الأفراد والمؤسسات التطوعية بشكل عام والجمعيات بشكل خاص.

[46] نبيل عبد الفتاح وآخرون-المجتمع المدني في عالم مضطرب-ورقة منشورة في المنظمات الأهلية العربية والحكومية-مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية-القاهرة-2004-ص 135.

قائمة المراجع :

1- أحمد مصطفى خاطر –تنمية المجتمعات المحلية –المكتب الجامعي – الإسكندرية -1999.

2- إج ديون الإبن –جهود العمل التطوعي –الدار الدولية للاستثمارات الثقافية –مصر-ط1-2001.

3- ابراهيم عبد الهادي المليجي –تنظيم المجتمع-المكتب الجامعي الحديث- الإسكندرية-2001.

4- أماني قنديل –المجتمع المدني في مصر في مطلع الألفية الثالثة – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام- القاهرة –2000.

5- بيريت م . ليكي وآخرون-إدارة الجمعيات غير الهادفة للربح-ترجمة علا عبد المنعم عبد القوي-الدار الدولية للنشر والتوزيع –القاهرة-ط1-2000.

6- كمال التابعي-الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية –دار المعارف –مصر-1985.

7- محمد عاطف غيث-علم الاجتماع-دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية- 1977.

8- محمد عبد الحي نوح-الطريقة المهنية لتنظيم المجتمع-دار الفكر العربي- القاهرة -1998.

9- محمد عاطف غيث-معجم علم الاجتماع-دار المعرفة الجامعية –القاهرة- 1995 .

10-محمد عبد الفتاح محمد-الأسس النظرية لأجهزة تنظيم المجتمع –المكتب الجامعي الحديث –الإسكندرية -2002.

11- نبيل السمالوطي-البناء النظري لعلم الاجتماع-دار الكتب الجامعية-الإسكندرية- د.ت.

12-نبيل عبد الفتاح وآخرون-المجتمع المدني في عالم مضطرب-ورقة منشورة في المنظمات الأهلية العربية والحكومية-مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية-القاهرة-2004.

13- عماد الدين اسماعيل وآخرون-قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية-مكتبة النهضة المصرية-د.ت-.

14-عفت محمد الشرقاوي وآخرون -المشاركة الشعبية والإصلاح-دار العلوم للنشر والتوزيع-مصر-ط1-2007.

15-عمر دراس-تحليل ظاهرة العمل الأهلي في الجزائر-مقال في المنظمات العربية الأهلية والحكومية -مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية-القاهرة-2004-ص 464.

16-رشاد أحمد عبد اللطيف -إدارة المؤسسات الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية - دار الوفاء -الاسكندرية2005.

17-خالد عبد الفتاح عبد الله -قيم العمل الأهلي في مصر -مركز البحوث والدراسات الاجتماعية -كلية الأدب -جامعة القاهرة - ط1-2006.

Albert Meister La paticipation dans associations-Editions ouvrieres-Paris-1974-18

19- المنجد الأبجدي -دار المشرق- بيروت -ط5-1987.

20-جميل صليبا-المعجم الفلسفي-دار الكتاب اللبناني-بيروت-د.ت.

21-أحمد شفيق السكري -قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية-دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية-2000 .

22-منصور القطري-إدارة العمل التطوعي ومعوقاته-مجلة الكلمة -ع6-السنة2-شتاء 1996.

23-ابراهيم البيومي غانم-البحث في ثقافة التطوع في مجتمعاتنا -مقال منشور بموقع www.Said.net بتاريخ 2001/10/09 .

24- نصيب ليندة-الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني –رسالة ماجستير غير منشورة-قسم علم الاجتماع-جامعة منتوري-قسنطينة-2001/2000.

25-الجريدة الرسمية –جمهورية مصر العربية –العدد 37-الصادرة بتاريخ 12-02-1964.

26-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية - العدد 53-1990الصادرة بتاريخ 18 جمادى الأولى 1411

27- جريدة النهار الجديد-العدد 373-بتاريخ:2009./01/20

28- جريدة الخبر اليومية-العدد 5494-بتاريخ: 2008./12/16

29- جريدة الخبر اليومية –العدد 5346-بتاريخ 2008./06/14

30- جريدة الشروق اليومي –العدد 2326 –بتاريخ 2008/06/14.

التحرش الجنسي في الجزائر من الطابوهات المسكوت عنها الى التجريم القانوني

بن اعراب محمد
أستاذ مساعد مكلف بالدروس
جامعة فرحات عباس -سطيف
BENARAB-MED@hotmail.FR

مقـــدمة : أحاط الله تعالى الحياة غرائز الإنسان – خاصة الغريزة الجنسية التي لم تخلق متعة في ذاتها فقط بل وسيلة لتحقيق حفظ النوع الإنساني-كما ساهمت القيم والمثل العليا المتأصلة في ضمير الإنسان بفعل التربية والدين في تكوين حدود لممارسة هذه الغرائز. وساهم الحياء المغروس في النفس الإنسانية والقيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية في تهذيب التعبير عنها وتوجيهها وتنظيمها وإحاطتها بقدر من القيود التي تكفل تحقيق الأغراض التي وجدت من أجلها دون الخروج عنها.

ورغم تفاوت المجتمعات الإنسانية واختلافها من النواحي الدينية والفلسفات السائدة فيها، إلا أن معظم قوانين الدول تنظّم الغريزة الجنسية بشكل أو بآخر يختلف بحسب المكان والزمان، إذ تتدخل القوانين الجنائية تبعا لذلك لحماية النظام العام المنظّم لهذه الغريزة، وكفالة سلامة الأخلاق الحميدة.

إن دخول المرأة عالم الشغل-في القطاع الخاص أو القطاع العام- يفسح لها المجال حتى تصبح عاملة كاملة الحقوق مثل الرجل، خاصة أن جل التشريعات تقرّ بمبدأ المساواة في التشغيل أو الدخول للعمل، وتمنع أي تمييز يكون أساسه الجنس أو الحالة العائلية أو أي معيار آخر، على الأقل من خلال الالتزامات التي رتّبتها الدولة على عاتقها من خلال مصادقتها على مختلف الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، خاصة " اتفاقية القضاء على جميع أشكال التّمييز ضد المرأة" لسنة 1979 ([1])، والتي جاءت لنبذ مفهوم الدونية (اللامساواة) للمرأة ونبذ مفهوم التفوّق لدى الجنس الآخر، حيث ورد في ديباجة هذه الاتفاقية أن التّمييز ضد المرأة يشكل انتهاكا لمبدأي المساواة في الحقوق

(1) المصادق عليها من قبل الجزائر بتحفّظ، بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 51/96 المؤرخ في 22 جانفي1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06، 1996 ص-ص 4-12؛محمد طاهر أورحمون. دليل معاهدات واتفاقيات الجزائر الدولية، المنشورة في الجريدة الرسمية 1963-1998، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، ص 178.

واحترام كرامة الإنسان، وعقبة أمام مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة الوطنية: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويعوق نمو ورخاء المجتمع والأسرة، ويزيد من صعوبة التنمية الكاملة لإمكانيات المرأة في خدمة بلدها وخدمة البشرية([2])، واعتبرت هذه الديباجة أن أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس، ويترتّب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو الحرمان التعسفي من الحرية يعد عنفا ضد المرأة([3]). ونصت المادة 11من هذه الاتفاقية أن على الدّول المصادقة عليها أن تعمل على اتخاذ كل ما يقتضيه الحال للقضاء على التمييز ضد المرأة، وصيانة حقها في التمتّع بنفس فرص التوظيف، بما في ذلك تطبيق معايير الاختيار نفسها في شؤون التوظيف، والحق في الترقية والأمن الوظيفي والحق في المساواة في الأجر والحق في الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل([4]).

غير أن صون كرامة المرأة وشرفها وسلامتها المادية والمعنوية، خاصة أثناء العمل، لن يتحقق إلا في ظل وجود نصوص دستورية وقانونية تكفلها وتحدّد العلاقة بينها وبين تلك الاتفاقيات والمعاهدات([5])، ووجود سلطة قادرة على تطبيق هذه القوانين، ولكن يجب عدم الرّبط بشكل مطلق بين وجود النصوص التي تقرر هذه الكرامة والشرف وبين ممارستها في الواقع، بل يجب ربطها دائما بضمانات تكفل احترام وتطبيق هذه النصوص، حيث تظل هذه النصوص مجرّدة من قيمتها ومضمونها ما لم تتوفر لها هذه الضمانات التي يأتي في مقدمتها وجود نصوص قانونية رادعة لأية مخالفة، بالشكل الذي يحول دون ممارسة أية ضغوط معنوية أو ماديّة، الغرض منها تحقيق مصالح شخصية ذاتية دنيئة، بعيدة تماما عن معايير التقييم المبني على الكفاءة والفعالية في العمل، إذ أن رب العمل قد يستغل منصبه للتحرش والسيطرة على من هنّ تحت سلطته، وعوضا من أن ينظر

---

(2) د.فتنت مسيكة برّ.حقوق المرأة بين الشّرع الإسلامي والشرعة العالمية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، مؤسسة المعارف،لبنان،1992، ص60.

(3) نهى القاطرجي.المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية إسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2006، ص581.

(4) المرجع نفسه، ص 582 ؛ فتنت مسيكة، المرجع السابق، ص 70-71؛ الفكر البرلماني."الضمانات البرلمانية لتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، العدد الثامن،مارس 2005،ص174،186.

(1) ينص التعديل الدستوري لسنة 1996 في المادة 132 على مايلي:" المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية، حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور، تسمو على القانون."

إلى المرأة ككفاءة ومهارة وإنسان منتج قادر على العطاء، يختزل شخصيتها في جسدها وينظر إليها كموضوع جنسي يجعله يتحرش بها، وهذا تغييب لكيانها الإنساني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي وهو ما يعد إهانة لها عموما.

وبرغم استفحال ظاهرة التحرش الجنسي في معظم الدول([6])، وظهوره في الجزائر مثل غيرها من المجتمعات، نتيجة تغيّر القيم في المجتمع، إلا أن المشرع الجزائري لم يحذُ حذوَ التشريعات العالمية المجرِّمة لهذا الفعل إلا في تعديله لقانون العقوبات بموجب المادة 341 مكرر من القانون 15/04

---

(2) ففي مقر الأمم المتحدة قدّم مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين " رود لوبرز " استقالته على خلفية الاتهام بالتحرش الجنسي الذي حواه تقرير داخلي في الأمم المتحدة نشرته صحيفة " أندبندنت البريطانية "وهناك اتهامات وجّهت لشخصيات بارزة مثل "بيل كلينتون"، قاضي المحكمة العليا "كلارينس توماس"، السناتور السابق "بوب باكوود"،الرئيس الإسرائيلي الحالي. وقد أجرت سلطة رفع مكانة المرأة في مكتب رئيس الوزراء ومعهد "جيو كرتو جرافيا " في إسرائيل اشتركت فيه 600 من الصهيونيات العاملات في مختلف الأوساط جاءت نتائجه أن 35% من حالات التحرش الجنسي تنفذ على يد المسئول المباشر 21% من الحالات تنفذ على يد مسئولين كبار في مكان العمل و ثلث الضحايا لم يقمن بخطوات للحل بسبب الخوف من التنكيل أو بسبب الخجل. أما في الصين فقد أكّد بعض الباحثين من الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية أجرو دراسة على عيّنة عشوائية من النساء لمعرفة المضايقات الجنسية التي يتعرضن لها من جانب زملائهن في العمل أن 48% منهن تعرضن لكلام ونكات وشتائم جنسية و 13 %منهن تلقين عروضا للمعاشرة الجنسية مقابل مصالح حقيقية، 21% منهن تعرضن للمس والعناق والتقبيل الساخن في أماكن العمل، وفي الدراسة نفسها 40% من الشكاوى تثبت أن مرتكبي التحرش الجنسي من الرجال و 90% منهم في سن الثلاثين ومنهم متزوجون يشغلون مناصب قيادية، وأن 77% من المتعرضات للتحرش أعمارهن بين 22 إلى 25 سنة يشغلن مناصب مكتبية أو فنيات، وأكدت الدراسة أن معظم حالات التحرش وقعت في مواقع العمل. وحسب استطلاع للرأي اجري مؤخرا شمل8 آلاف سيدة فإن79% من الصينيات تعرّضن لتحرشات جنسية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك ما يسمى بالبوح وهناك ما يسمى بالتستّر والإحصائيان تتناول فقط الضحايا اللائي اعترفن أو اللائي اشتكين. وفي الواقع مئات أو عشرات الضحايا بالمقابل يتستّرن حماية لعائلاتهن وذوا تهن من العار وتجنبا للنبذ الاجتماعي، مما يجعل هذه الإحصائيات غير دقيقة لأن المرأة عادة تشارك في الاعترافات الاجتماعية فقط دون الاسمية. أما في الدول العربية فنسبة الموظفات الأردنيات اللواتي يتعرضن للتحرش الجنسي في محيط العمل مثلا حسب دراسة لوزارة العمل الأردنية أجريت سنة 2001 يقدر ب 30% . وفي دراسة نشرتها صحيفة الشرق الأوسط صادرة عن معهد المرأة في العاصمة الأسبانية مدريد تشير إلى أن مليونا وثلاثمائة وعشرة آلاف عاملة تعرضن لنوع من أنواع التحرش الجنسي سنة 2005 أي 15% من مجموع العاملات في أسبانيا.

المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المتضمن تعديل الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 1966/7/8 المتضمن قانون العقوبات، وقد جاءت جريمة التحرش الجنسي كردّة فعل لتزايده في مواقع العمل بشكل لا يمكن تجاهله والتساهل معه، وجاء أيضا استجابة لطلب مؤسسات المجتمع المدني عن طريق الجمعيات النسائية، وبذلك خرجت هذه الجريمة من دائرة الطابوهات المسكوت عنها سياسيا واجتماعيا وقانونيا إلى دائرة الحظر والمنع القانوني المقترن بالجزاء.

إن الجرائم التي تكون المرأة ضحيتها- ومن خلالها تنتهك حرمة المجتمع بكامله- قد ازدادت بشكل مطرد، وتمثل جريمة التحرش الجنسي أبرز صور هذه الجرائم، وهذه الجريمة تتخذ العديد من الصور، من بينها التحرش بالأطفال والتحرش بالنساء وتحرش النساء بالرجال، و غالبا ما يكون التحرش الجنسي من الرجال بالنساء، لكن حتى في حالة تحرش المرأة بالرجل فإن لهذا الأخير القدرة على المقاومة، وإلا فإن انحرافه الأخلاقي يكون برضاه، أما المرأة فهي في الكثير من الأحيان عرضة للّوم حتى لو كانت هي الضحية، وإذا لجأت لتقديم شكوى فإنها تعتقد أنها تعاني جراء الشكوى أضعاف ما عانت جراء التحرش، لهذا فإن الانتباه يتوجه عادة للتحرش الجنسي حينما يكون من الرجل بالمرأة، وعلى الرغم من ذلك فإننا نركز في مداخلتنا هذه على التحرش الذي نصّ عليه المشرع الجزائري في المادة 341 مكرر والذي استعمل عبارة : "كل شخص يستغل سلطته أو وظيفته أو مهنته عن طريق إصدار الأوامر للغير..."، ومن خلال هذا التعبير يتّضح أن المشرع لم يحصر التحرش الجنسي في إطاره التقليدي المتعارف عليه – تحرش الرجال بالنساء – بل ترك المجال مفتوحا لأنه قد يحدث العكس، كما قد يكون المتحرش والمتحرش به من جنس واحد. كما تختلف أماكن هذا التحرش من الشارع إلى أماكن الدراسة إلى أماكن العمل، وسوف ترتكز مداخلتنا على التحرش الجنسي الذي نصت عليه هذه المادة أي الذي يمارسه من يملك سلطة بمقتضى الوظيفة أو المهنة أو السلطة التي يمارسها([7])، لأن هذا النوع من التحرش يخلق جو عمل سيء، وغير منتج

---

(1) وتجدر الإشارة إلى أن عبارة:" سلطته أو وظيفته أو مهنته " لا تنصرف إلى هيكل أو سلك الوظيف العمومي فقط أي " الشخص الذي يعهد إليه قانونا بأداء عمل بصفة دائمة في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو احد الأشخاص المعنوية ذات الطابع الإداري بطريقة الاستغلال المباشر"(د. محمد إبراهيم الدسوقي علي. حماية الموظف العام جنائيا، دار النهضة العربية، مصر،2006 ، ص 78) بل تشمل المهن الحرة، وكل شخص يملك سلطة، مع الإشارة أن مصطلح السلطة يشمل السلطة السياسية و السلطة الاجتماعية و السلطة الدينية، لأن إرادة المشرع ونيته لو كانت تنصرف إلى سلك الوظيف العمومي لاستعمل عبارة " سلطة وظيفته" واكتفى بذلك.

بمحاولة تكريس التمييز وفرض مبدأ التفوّق البيولوجي البعيد عن معيار الكفاءة والأداء الجيّد، مما يكرّس الرداءة ويشكل انتهاكا للحقوق والحرية الشخصية ومبدأ المساواة.

وتبرز أهمية هذا الموضوع إذا علمنا أنّ نساءنا العاملات– أمهاتنا، أخواتنا، بناتنا– قد يَكُنّ معرضات له في وقت ما، وتزداد هذه الأهمية إذا علمنا أن هذا الموضوع لم يحظَ بالعناية اللازمة من الدراسات في الجزائر، نظرا لحداثة النص القانوني الذي يجرمه([8])، بالرغم من أنه جدير بالدراسة والبحث للأسباب السابق ذكرها.

ولدراسة هذا الموضوع ننطلق من الإشكالية التالية:كيف انتقلت جريمة التحرش الجنسي في الجزائر من دائرة المسكوت عنه الى التجريم القانوني ؟ وكيف عالج المشرع هذه الظاهرة الجديدة على مجتمعنا؟ وهذه الإشكالية الرئيسية تقودنا لطرح الأسئلة الفرعية التالية:

ما هو مفهوم التحرش الجنسي؟ وما هي أركانه وآثاره؟ وكيف يتم إثباته؟ وكيف يؤثر على الارتقاء المهني للمرأة والظروف التي يؤدى فيها العمل عموما؟ وما هي سبل مواجهته والقضاء عليه؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية المرتبطة بها سنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث :

– نتناول في المبحث الأول مفهوم التحرش الجنسي، من خلال دراسة تعريفه وأسباب انتشاره، والتمييز بينه وبين بعض الجرائم المشابهة.

([8]) كان من بين أسباب تدخل المشرع لتجريم هذا الفعل التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية قبل سنة 2004، والذي يعتبر الجزائر متقاعسة حول العنف ضد المرأة، ولا يضمن لها الحماية من الاغتصاب والضرب والتمييز والتحرش والتمييز القانوني والاقتصادي، كما كان من الأسباب أيضا جهود النقابات والجمعيات النسائية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والتي وقفت على حقيقة الظاهرة وآثارها الاجتماعية والنفسية، وبعد استشارة أهل الاختصاص من رجال القانون، اضطرت لمراسلة وزارة العدل عبر وثيقة شاملة حلّلت فيها الظاهرة في كل أبعادها، وألفتت الانتباه إلى خطورتها وآثارها، مستغلة ظرف وجود لجان فرعية أنشأتها وزارة العدل قصد مراجعة بعض التشريعات منها قانون العقوبات، وطالبت بضرورة تجريم التحرش الجنسي كجريمة أخلاقية في قانون العقوبات، وتمييزه عن بقية الجرائم الأخلاقية كهتك العرض والفعل المخل بالحياء والفعل العلني المخل بالحياء، وأحيل هذا الموضوع إلى اللجنة الوزارية المختصة بمراجعة قانون العقوبات وتم إدراجه في قانون العقوبات بموجب المادة 341 مكرر.

– أما في المبحث الثاني فسنتناول أركان جريمة التحرش الجنسي بدراسة الركن المادي والمعنوي والنتيجة.

– وفي المبحث الأخير نعرض المواجهة القانونية للتحرش الجنسي، من خلال معرفة العقوبة المقررة له والآثار المترتبة عنه، والإشكاليات التي تثيرها مسألة إثباته.

المبحث الأول : مفهوم التحرش الجنسي

تقتضي دراسة مفهوم التّحرش الجنسي ضرورة عرض مختلف تعاريفه والتمييز بينه وبين بعض الجرائم والمصطلحات المشابهة، كما يقتضي ذلك عرض مختلف الأسباب التي أدّت لانتشاره.

المطلب الأول: تعريف التحرش الجنسي

للتحرش الجنسي مفهومان مفهوم لغوي ومفهوم فقهي.

الفرع الأول : التعريف اللغوي للتحرش الجنسي

التحرش من "الحرش" و"التحريش" وهو بمعنى الإغراء ومحاولة الإخضاع والاستغلال السافل للسلطة الإدارية على المرأة([9])، وللتحرّش عدة معاني من الناحية اللغوية، يقال تحرّش به أي تعرّض له ليهيّجه ويثيره([10])، كما يفيد معنى الإغراء والخداع والإفساد والتهييج، والحمل على الفتن([11])، و يفيد أيضا معنى إثارة الغضب([12]).

وبناءا على ما سبق يتّضح أن التّحرش الجنسي هو عمل مقصود يقوم به إنسان مهووس لديه نزعة جنسية، يقوم ببعض الأساليب والتصرفات للفت نظر الطرف الآخر وإثارته، وحين يشعر المهووس بالملل وعدم الاستجابة، يقوم بإتباع أساليب أخرى لتقرّب له المسافة كالملامسات والتقارب الجسدي لإثارة الطرف الآخر إشباعا لرغبته ونزوته، حتى وإن قوبل بالرفض والضرب أحيانا، إلا أنه يجد في ذلك متعة ولذّة، فيصبح هذا "العرض" "فرضا" ولا يصبح بعد ذلك "عرضا"، فاستراتيجية المعتدي هي استراتيجية إضعاف إرادة الضحية وإرغامها على القبول بمشروعه، وهو ما

---

(1) خديجة الزومي "التحرش بالمرأة " http://www.amanjordan.org/aman - > (22/11/2006).p03/13 <studies/wm.view.php

(2) المعجم العربي الأساسي، تأليف جماعة من كبار اللغويين العربيتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافةوالعلوم،لبنان،1989،ص 306.

(3) سهيل حسيب سماحة، معجم الحي، مكتبة سمير، لبنان،1984،ص120.

يثير اشمئزاز الضحية وارتباكها وانزعاجها كحد أدنى"([13]). وانطلاقا من هذه التعاريف اللغوية، يتضح أن التحرش فعل قبيح ودنيء ينمّ عن سوء النية وإضرار الطرف الآخر، وهو ما يبرّر تحريمه من الناحية الدينية وتجريمه من الناحية القانونية واستهجانه من قبل الجميع، ويتخذ التحرش الجنسي العديد من الصّور، منها ما يتخذ صورة التحرش الكلامي ومنها ما يتخذ صورة التحرش غير الكلامي ومنها ما يأخذ صورة التحرش المادي ([14]). وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الفرنسي هو أوّل من تناول جريمة التحرش الجنسي من بين الدول الأوروبية، غير أن نظرته للتحرش كانت تقتصر على تسمية "التحرش"، وذلك في إطار التمييزات التي تتم في مجال العمل أو الوظيفة، وذلك بموجب المادة 1/3/220 من قانون العقوبات لسنة 1992، ولكن البرلمان الفرنسي(مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية) بموجب تعديله لقانون العقوبات، أورد جريمة التحرش الجنسي بجانب جرائم الاغتصاب والإيذاء الجنسي المقترن بعنف، وذلك في المادة 32/222، مما جعل هذه الجريمة جنحة مستقلة([15]).

الفرع الثاني: التعريف القانوني للتحرش الجنسي

من الناحية القانونية عرّفت المادة 341 مكرر من قانون العقوبات الجزائري التحرش الجنسي بأنه:" استغلال السلطة أو الوظيفة أو المهنة بإصدار أوامر للغير أو بالتهديد أو الإكراه وممارسة ضغوط عليه قصد إجباره على الاستجابة لرغباته الجنسية.

وفي حالة العود تضاعف العقوبة".

---

(4) ابن منظور.لسان العرب المحيط ،المجلّد الأول، دار لسان العرب، لبنان،دون سنة نشر،ص607،608.

(5) فمن مظاهره غير الكلامية التحرّش المزعج: كالنظرات، التصفير، الصور، الكتابات/ التحرش المكره ويقصد به تقديم هدايا، الوقوف أمام المترل أو في مكان العمل/ التحرش العنيف ويقصد به رسائل التهديد، الذهاب إلى مترل الضحية ن متابعة الشخص، التعري. ومن مظاهره الكلامية التحرّش المزعج ويقصد به النكت، الملاحظات، الأسئلة الشخصية /التحرش المكره ويقصد به طلبات الخروج ، عروض متعلقة بالعمل أو خارجة عنه /التحرش العنيف ويقصد به مكالمات هاتفية ساقطة مجهولة تهديدية، تلميحات عروض جنسية رفض قبول نهاية علاقة غرامية. و من مظاهره المادية التحرّش المزعج ويقصد به اللمس الخفيف، الضربات باليد الخفيفة/ التحرش المكره ويقصد به المداعبة، التقبيل، القرص/ التحرش العنيف ويقصد به خلع الثياب، محاولات الاغتصاب. أنظر: ديدي جميلة المولودة بوقزاطة " جريمة التحرش الجنسي" مذكرة نهاية التكوين، المدرسة العليا للقضاء، الدفعة14، السنة الدراسية 2006/2005، ص25.

(6) د. السيد عتيق، المرجع السابق، ص 20،21.

وعرّف الفقيه بيكو التحرش الجنسي بأنه:" سلوك عدواني ذو طبيعة جنسية يرتبط بالخوف الذي يستمد أسسه من استغلال النفوذ وعلاقته بالسلطة والإحساس بالعجز أمام سلطة المتحرش"([16]).

وهناك من يعرفه بأنه: " عبارة عن مضايقات الهدف منها الحصول على منفعة جنسية أو تحقير أو التقليل من شأن المرأة بشكل عام، سواء كانت بفعل مادي أو بالمزاح الكلامي أو النكتة الجنسية أو الملاحقة بالتلفون، أو أي شكل من أشكال الطلب المباشر والغير مباشر لعلاقة جنسية."([17]) إذ أن النّكت الجنسية الملاحقة بالأسئلة المرتبطة بالحياة الخاصة والحياة الجنسية يندرج تحت التحرش الجنسي، طالما لا يقابله رضا من الطرف الآخر، لأنه يوجد فرق بين الإغراء، والانجذاب المتبادل بين الجنسين([18]). وتقول القاضية رفيقة حجايلية أن: "التحرش الجنسي يجد موقعه في مكان العمل فقط، ومكان العمل هذا يفترض أن يكون الشخص المتحرش هو المسئول في هذه المؤسسة أو الورشة أو الشركة أو الإدارة (عامة كانت أم خاصة)، هذا الشخص بحكم تواجده في العمل يمارس سلطته على الأفراد من بينهم الشخص المرؤوس قد يكون في غالب الأحيان امرأة، وبالتالي فالعلاقة التي تقوم في حالة التحرش الجنسي هي وجود الرئيس مع المرؤوس في علاقة تبعية، من هنا فإن أي سلوك جنسي يأخذ مرجعيّته المغلوطة من الفوقية السلطوية الاجتماعية والسياسية والإدارية يصبّ في خانة التحرش، وعند اقترانه برغبات وتعابير جنسية يصبح تحرشا جنسيا"([19]) .

وهناك تعريف آخر مفاده أن:" التحرش الجنسي هو تصرّف يصدر عن شخص مستغلا لسلطته أو مهنته، عن طريق إصدار أوامر للغير أو بالتهديد أو الإكراه أو حتى ممارسة ضغوط، قصد إجبار هذا الشخص على الاستجابة لرغباته الجنسية"، ويميل البعض الآخر إلى استبعاد الدافع الجنسي، فالتحرش في هذه الحالة ينبع من علاقات التسلط أو السلطة أو الرغبة في إذلال وإهانة الطرف الآخر(وهو المرأة عادة).

---

(1) نبيل صقر." من يحمي الرجل من التحرش الجنسي للمرأة ؟ "، مجلة منبر الدفاع، العدد الأول، السنة الأولى2005، ص23.

(2) المحامية ميرفت أبو تيح "التحرش بالمرأة" (22/11/2006).p01/13
http://www.amanjordan.org/aman - studies/wm.view.php

(3) المرجع نفسه، ص، 1-13.

(4) القاضية رفيقة حجايلية "التحرش بالمرأة " بتصرّف
(22/11/2006).p03/13http://www.amanjordan.org/aman - studies/wm.view.php

وبالرغم من أن المشرع الجزائري نص في تعريفه للتحرش الجنسي على أن هدف هذا الأخير هو إشباع الرغبات الجنسية، إلا أنه لا يكون الدافع منه دائما هو الرغبة الجنسية، إذ أحيانا يكون بدافع حب التّسلط والسّلطة والرّغبة في إذلال وإهانة الطرف الآخر – الأضعف –، باستغلال علاقة التفوّق السلطوي، الاجتماعي، السياسي، أو الثقافي في المجتمع"([20]).

المطلب الثاني : أسباب ودوافع انتشار التحرش الجنسي في المجتمع الجزائري

إن جريمة التحرش الجنسي مرتبطة بأسباب عديدة، منها ما هو مرتبط بالجانب القانوني، ومنها ما هو مرتبط بالجانب الوظيفي، ومنها ما هو مرتبط بالجانب الأخلاقي والتربوي والديني، مثلما سيتم توضيحه من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: أسباب تتعلق بالجانب القانوني

لا يمكن التذرّع أن موضوع التحرش يخدش الحياء حتى نتكتّم عنه، لأن ذلك يؤدي إلى نتائج وخيمة على مستوى مختلف الأصعدة، وقد يؤدي إلى ارتكاب جرائم أخرى كالاغتصاب أو هتك العرض، فيتحول من مجرد تحرش جنسي بالقول أو اللفظ إلى حالة من حالات الاغتصاب، لذا فإن سن قانون يجرّم التحرش الجنسي يعد عملا وقائيا، ومحاولة لمنع تحوّله إلى جرائم أخرى أكثر خطورة، فتناول هذا الأمر بالوقاية والعلاج لا يتعارض مع الأخلاقيات بل بالعكس هو يدعم الأخلاقيات، وبالتالي يجب وضع قوانين وتشريعات وإجراءات وآليات لكشفه والحد منه ومعاقبة مرتكبيه، بل أن ذلك من الأمور الضرورية في أي مجتمع، و عدم مواجهة المجتمع للتحرش الجنسي عن طريق وجود هذه القوانين الرادعة([21])، يجعل التحرش الجنسي يبدو سلوكا عاديا عند البعض، فيتجذّر في المجتمع ويستفحل فيه حتى يصعب القضاء عليه بعد ذلك بسهولة.

إن انعدام التّوعية حتى بعد صدور النصوص المجرّمة لهذه الأفعال، يحول دون سلوك المرأة للإجراءات الإدارية والقضائية من أجل وضع حد لهذه التصرفات، وسيطرة الأفكار السلبية كالخوف من الفضيحة وتلويث السمعة، وخوف المرأة من الإدانة الاجتماعية، (أي تحميلها المسؤولية لكونها هي

---

(5) وهوما ينطبق مع تعريف الأستاذة أسمى خضر (محامية ونشطة في مجال حقوق الإنسان)

http://www.amanjordan.org/activities/tv/id=4.htm (22/11/2006) .p2/13

(2) وينبغي التذكير هنا أن المشرع الجزائري قد راجع نفسه بعد سنتين من بدأ تطبيق التعديل المتضمن تجريم جريمة التحرش الجنسي ورفع قيمة الغرامة أكثر مما كانت عليه في سبيل جعل عقوبة التحرش رادعة، وقد استحدثت هذه العقوبة بموجب المادة 467 مكرر فقرة 03 من قانون العقوبات المعدل بالقانون 23/06 المؤرخ في 2006/12/20 .

التي أظهرت مفاتنها، وأغرت الرجل بلباسها وهندامها وشكلها وماكياجها وما إلى ذلك)، وكذا خوفها من فقد العمل و صعوبة إثبات حدوث التحرش الجنسي، مما يحول دون تقديم شكوى([22])، كل ذلك يساهم في دفع الرجل للاستمرار فيه، لأنه يعرف أن المرأة لا تجرؤ على إدانته، وهو ما يؤثر على ضحايا التحرش الجنسي ويجعلهم يتحملون مآسيهم وأوجاعهم بعزلتهم وبوحدتهم خجلا أو فشلا، جهلا أو خوفا([23]).

الفرع الثاني : أسباب تتعلق بالجانب السلوكي والديني والوظيفي

أولا / الأسباب المتعلقة بالجانب السلوكي:

يرى أحمد بهنيسي أن الديانات والأعراف في كل المجتمعات حفظت للمرأة جسدها، فقد أثبتت الدراسات السلوكية في باب السكسولوجي أن جسد المرأة شاد للانتباه والغريزة –بقدر ما برز منها أو عرّي منه – لذا المؤسسات الدينية تفرض نوع من اللباس المحتشم([24])، غير أن مدى اعتبار طريقة لباس المرأة سببا في انتشار التحرش الجنسي يقودنا للتساؤل فيما إذا كانت المجتمعات التي لا عري فيها أوجدت الفضيلة أم أن الفضيلة هي التي تدفع إلى الترفّع عن كل هذه الأمور واحترام حقوق وقدسية جسد الآخر وعدم محاولة إهانته بأي شكل من الأشكال؟.

فبغضّ النّظر عن سلوك المرأة أو مظهرها الخارجي، وعدم احتشامها وخروجها لعملها بزي متبرّج لا يتوازى مع طبيعة العمل الذي تؤديه وإظهارها لمفاتنها، والذي قد يعتبر نوع من الغواية للرجل، فإنه ينبغي على المتحرش أن يعرف بأن التحرش هو فعل مجرّم، وأنه ملزم قانونيا ودينيا بعدم اقترافه، أما على الصعيد الاجتماعي فإن الظروف الاقتصادية والاجتماعية قد تجعل الفرد يلجأ للهروب منها إلى الإنزواء أو التطرف أو الإدمان أو التدخين أو التحرش، حتّى يبيّن أنه بإمكانه أن ينال بعض لحظات السعادة، أما في حالة كون الضحية عاملة فإن البطالة المقنّعة في بعض أماكن العمل، أين لا يجد العمال أحيانا ما يفعلونه فيوسوس لهم الشيطان بإجراء مثل هذه التحرشات نتيجة تقارب الفضاءات عن طريق الاختلاط، ومقابل ذلك توجد الثقافة الاجتماعية التي تمنع المرأة من

---

(3) في دراسة صادرة عن معهد المرأة في العاصمة الأسبانية مدريد يتضح أن عدد اللواتي يجرأن على التقدم بشكوى لا يتجاوز 25 % من مجموع حالات التحرش، انظر" التحرش الجنسي بالمرأة في العمل" http://www.saaid.net/female/0114.htm (22/11/2006).p3/15

(4) التحرش الجنسي بالمرأة. مرجع سابق، ص13/1.

(5) وفي هذا الإطار قامت تركيا بسن قانون يلزم المرأة بالمجيء إلى أماكن العمل بلباس محتشم

التحدّث في هذا الموضوع حتى وإن كانت عرضة له، خشية أن يؤثر الأمر على سمعتها ومستقبلها، وعلى الصعيد الاجتماعي دائما ظهر ما يسمى بمجتمعات الفضائيات، وحدث اغتراب ثقافي نتج عنه تواجد قيم وصوّر ثقافية واجتماعية غير التي يمليها علينا ديننا وثقافتنا في الماضي([25]).

ثانيا / أسباب تتعلق بالجانب الوظيفي :

إن تكتم المرأة عن الظاهرة لأسباب عقائدية وحضارية و اعتقاد بعضهنّ خطئا أنّ العلاقة السلطوية تفرض احترام الرئيس وإن كان الرأي الراجح في الفقه هو أن المرؤوس يتنصّل عن مسؤوليته عن عدم طاعة وعدم تنفيذ أوامر الرئيس إذا كانت هذه الأوامر غير مشروعة وأن تنفيذها يلحق ضررا بالمصلحة العامة ([26])، وبالتالي تترفع عن الرّد عليه وهو ما يشجّعه على التّمادي ومواصلة جهوده للإطاحة بها، وفي بعض الحالات تكون نفسية المرأة مجارية للشعور بأنها محبوبة ومرغوبة وملاحقة وتعتبره مدعاة للمفخرة، مما يدفعها للتستر عنه رغم معاناتها، فتساهم بذلك في زيادة التحرش بها، نظرا لعدم معرفتها لطبيعة العلاقة التي تجمعها برئيسها، وجهلها لحقوقها القانونية إضافة إلى انعدام الوعي لدى بعض المسئولين بأنه عليهم عدم اختزال المرأة في جنسها فقط، وانه عليهم معرفة أن من يتحرشون بهنّ هنّ زميلاتن لهم، وأن أمهاتهن وزوجاتهم وأخواتهن قد يكنن ضحايا للفعل نفسه إذ كما تدين تدان، وأن هناك مساحات لا يجوز لهم اقتحامها لأنها تشكّل مساسا بحرية الآخر والحال أن حرية الفرد تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين.

وفي الجانب النفسي ترى إحدى الأخصائيات النفسانيات([27]) في مسألة التحرش الجنسي أن:" هذه طبيعة الرجل التي خلقه الله عليها، فالرجل يتعامل بود مع النساء، أكثر منه في تعامله مع الرجال، على عكس واقع النساء اللاتي يعمدن للصّلابة في تعاملهن مع الرجال عن معاملتهن لمثيلاتهن، فالرجل يتحدث بلطف بحكم عادته بالتلطّف واحترام كل من حوله من نساء في حياته الخاصة، وهنا تفسّر بعضهن ذلك برغبات مكبوتة لدى الرجل، والمرأة ترفض غالبا هذه المبالغة من الرجال

---

(1)

http://www.omania.net/avb/archive/index.php/t250016.htm. (22/11/2006)p1/2

(1) أنظر تفصيل ذلك د.مازن ليلو راضي. الطاعة وحدودها في الوظيفة العامة،دار المطبوعات الجامعية، مصر،2002 ،ص80 وما بعدها؛ وكذا د.عاصم أحمد عجيلة.طاعة الرؤساء وحدودها في الوظيفة العامة (اداريا،تأديبيا،جنائيا،مدنيا)، الطبعة الخامسة 2000،منشورات عالم الكتب، مصر،2000، ص176.

(2) أروى شاهين أخصائية نفسانية من جمهورية مصر .

في التودد للمرأة بصورة مخلة لما ينبغي أن تكون عليها العلاقة الوظيفية في إطار القواعد المنظّمة للسلوك العام داخل المنشآت الوظيفية، بالتالي فإن هناك فجوة نفسية في الفهم بين الجنسين([28])، ومن الأسباب أيضا تأخر صدور النص الذي يجرم هذا الفعل فاستفحلت الظاهرة، وبالتالي القضاء عليها يتطلّب التّوعية والإعلام بأن هذه الأفعال أصبحت مجرّمة.

المبحث الثاني : أركان جريمة التحرش الجنسي

إنّ عرض أركان جريمة التحرش الجنسي يقتضي التطرّق إلى عناصر الركن المادي من استعمال وسيلة من وسائل العنف المادي، وكذا عدم شرعية الغاية من استعمال هذه الأفعال، كما يقتضي عرض عناصر الركن المعنوي المتمثلة في اتجاه إرادة الفاعل لارتكاب الفعل وإدراكه لحقيقته وعدم رضا المجني عليه، وهو ما سوف نتناوله بالدراسة من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الركن المادي

يتحقق الركن المادي لجريمة التحرش الجنسي من خلال استعمال الجاني لوسيلة من وسائل العنف المادي(الفرع الأول) وكذلك من خلال اتجاه إرادته وغايته إلى تحقيق نتيجة يمنعها القانون (الفرع الثاني).

الفرع الأول: استعمال وسيلة من وسائل العنف المادي

إن التجريم يعني تحديد الإطار المادي والمعنوي للسلوك – سواء أكان ايجابيا أم سلبيا – الذي رأى المشرع الجنائي ضرورة معاقبة من قام بإتيانه بعقوبات خاصة في القانون الجنائي، والعقوبة هنا لا تنطبق إلا على الفعل الذي يتوفر على الشروط والمواصفات التي حددها القانون، وبداءةً فإنه لا يمكن إصدار حكم أو النطق بعقوبة ضد شخص إذا كان الركن الشرعي منعدما([29])، والركن الشرعي للجريمة محل الدراسة يتمثّل في نص المادة 341 مكرر السابقة الذكر، وإضافة إلى توافر الركن الشرعي تقتضي هذه الجريمة توافر الركنين المادي والمعنوي، وهو ما سوف نتناوله في المطلبين التاليين، وقبل ذلك لابد من الإشارة إلى أن هناك شرطا أوليا لا يمكن تصوّر قيام جريمة

---

(3) التحرش الجنسي في الحقل الوظيفي...لماذا ؟ http://www.asharq.alawsat.com/leader.asp (22/11/2006) .p1/3

(4) أ. محمد مروان. نظام الإثبات في المواد الجنائية في القانون الوضعي الجزائري، الجزء الأول (الإثبات الجنائي: نظمه الرئيسية، مفهومه وهدفه، مشكلة عبء الإثبات في المواد الجنائية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 169-170.

التحرش الجنسي في قانون العقوبات الجزائري دون توافره ويتمثل في علاقة التبعية بين الفاعل والضحية وهي علاقة الرئيس بمرؤوسه، وهذا ما يتضح من خلال نص المادة 341 مكرر والتي تشترط أن يكون الجاني شخص يستغل سلطة وظيفته أو مهنته([30]). أي في إطار علاقة تبعية بين رئيس ومرؤوس، ويستوي أن يكون ذلك أثناء ممارسة الضحية لوظيفتها أو بمناسبتها أو أثناء ممارسة مهنة أو بمناسبتها. وجدير بالذكر في هذا الخصوص أن المشرع الفرنسي قد تخلى عن شرط علاقة الرئيس بالمرؤوس بين الجاني والمجني عليه منذ تعديله لقانون العقوبات في2002/1/17، كما لم يعد يشترط أن يكون الجاني شخصا يستغل سلطة وظيفته، الشيء الذي يجعل الجريمة قائمة حتى وإن صدر التحرش من زميل في العمل أو أحد زبائن المؤسسة أو من مستخدم([31]).

ويتكون الركن المادي من عنصرين :

أولا : استعمال وسيلة من وسائل العنف المادي أو المعنوي

وتتمثل هذه الوسائل في مايلي:

-1- إصدار الأوامر : وهو ما يصدر من رئيس لمرؤوس من طلبات تستوجب التنفيذ، ويستوي أن يكون هذا الأمر كتابيا أو شفويا([32])، ويكون الأمر الصادر منه مقابل مصالح حقيقية لإجبار الضحية على الرضوخ لنزواته الجنسية

- 2- التهديد: وتؤخذ عبارة التهديد هنا بمعناها اللغوي، فلا يقتصر مدلولها على التهديد المجرّم في المواد 248 إلى 287 من ق/ع، وإنما يتّسع ليشمل كل أشكال العنف المعنوي، ويستوي ان يكون التهديد شفويا أو بواسطة محرّر أو بمجرد حركات أو إشارات، كأن يطلب المدير من مستخدمته

---

(1) وعبارة وظيفة أو مهنة على شمولها تتسع لكل الأنشطة بصرف النظر عن إطارها، فقد تكون في إدارة أو مؤسسة أو جمعية ... د.أحسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص 139.

(2) وبهذه التعديلات التي استحدثها المشرع الفرنسي على قانون العقوبات قد اقترب أكثر إلى مفهوم التحرش الجنسي المنصوص عليه في قانون العمل بموجب المادة 122-46 والمادة 6 من قانون 634- 83 المؤرخ 1983/7/13 المتعلق بواجبات الموظف العمومي، وكانت هذه التعديلات نتيجة للانتقادات المتكررة للقانون السابق رقم 92-1179 الموافق لـ 1992/11/2 بخصوص جريمة التحرش باعتباره – حسب منتقديه – بعيد عن احتواء جميع مظاهر التحرش وعاجز عن المعاقبة في حالة عنف جنسي فهو بذلك غير قادر على معاقبة الجانين. أنظر:

loi relative au " http://www. harcélement.org/article81.html (22/11/2006).p1/9
" harcèlement sexuel

(3) كأن يطلب المدير من مستخدمته الحضور إلى مكتبه وقفل الباب وخلع ثيابها.

قبول طلباته الجنسية وإلاّ فصلها من منصب عملها ([33])، ويقع التهديد بكل فعل يكون من شأنه تجريد إرادة الشخص من حريته، وقد يكون التهديد شفاهة أو كتابة، فإذا كان شفويا فيستوي أن يكون مباشرا للمجني عليه أو عن طريق شخص ثالث، كما يستوي أن يكون صريحا أو ضمنيا، المهم أن يكون خطيرا بالقدر الذي يؤثر على إرادة المجني عليه، وذلك يخضع لتقدير القاضي([34]).

- **3**- الإكراه : وقد يكون الإكراه ماديا، ويقصد به استعمال القوة الجسدية أو وسيلة مادية كالسلاح، كأن يرغم المدير في المثال السابق مستخدمته على تلبية طلبه مستعملا قوته الجسدية، وفي هذه الحالة قد يتحول الفعل إلى الاغتصاب([35])، واستخدام العنف يعني اتصال الطرفين ماديا، سواءا باليد أو القدم أو أي جزء آخر من جسم الجاني أو باستخدام أداة تقوم مقام جزء من الجسم، كاللّكز بالعصا، وإذا انعدم الاتصال المادي كنّا بصدد التهديد باستخدام القوة ([36])، أو يكون الإكراه معنويا، كأن يهدّد الفاعل الضحية بأنه سيفشي سر يضر بها إن أفشي([37])، أو أن يقوم بشهر أداة قاتلة في وجهها أو يهددها بخطف أحد أقاربها...إلخ.

- **4** – ممارسة الضغوط: وتتخذ هذه الضغوط أشكال متعددة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وتجدر الإشارة إلى أن المشرع التونسي وسّع مفهوم التحرش الجنسي في تعديله للمادة 226 من قانون العقوبات ليشمل الكلمات والإيماءات والأفعال التي تحطّ من كرامة الشخص وتؤذي مشاعره، وجعل عقوبته سنة حبس و ثلاثة (03) آلاف دينار تونسي أي ما يعادل 180.000 دينار جزائري.

إن التّهديد والإكراه وممارسة الضغوط هي أشكال من العنف المعنوي ولا يمكن تصوّر قيام الجريمة دون توفّرها، فالتحرش الجنسي غير معاقب عليه في التشريع الفرنسي مثلا، إلا إذا كان التجاوز في السلطة نتيجة أوامر أو تهديدات أو إجبارات قبل التعديل، وهو حال التشريع الجزائري، إذ أن المشرع الفرنسي توسّع في قائمة القرائن التي تميّز تجاوز السلطة، فإذا لم توجد هذه الأفعال

---

(4) د. عبد الحكم فودة. المرجع السابق، ص 307 وكذا الصفحة 474 حتى الصفحة 477 .

(5) المرجع نفسه، ص 308 وكذا الصفحة 479 – 480.

(6) وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الفرنسي منذ تعدل قانون العقوبات سنة 2002 لم يعد يشترط استعمال وسيلة معينة، وتبعا لذلك تقوم الجريمة حتى لمجرد إغواء أو مراودة الضحية. المرجع نفسه، ص 140 .

(1) د. بوسقيعة أحسن، المرجع السابق، ص 140.

(2) « les forums de nawaat-la Tunisie dissident » http://www. nawaat.org/ forums /index.php (22/11/2006).p2/4

فالتحرش غير قائم لانعدام السلطة، فالأحاديث المخلة بالحياء في حق الأجراء والتي يجريها صاحب العمل كل يوم لا يمكن تكييفها على أنها تحرش جنسي.

- ويجب أن يصحب التحرش الجنسي أفعال التهديد والإجبار، ففي قضية عرضت على محكمة LYON الدائرة الرابعة في 1998/11/26، تتلخص وقائعها في أنه: في 07/27/ 1996 قام السيد A.C رئيس ومدير شركة L.M والتي كان نشاطها الغزل والنسيج، بتوجيه مراسلة لنائب الجمهورية عرض فيه أنه أضطر لفصل رئيس عمال المصنع M.C، الذي كان يتحرش جنسيا على أجيرات المصنع([38])، غير أن المحكمة أدانته عن جريمة التحرش الجنسي بالنسبة للعاملة الأولى، وقالت المحكمة أنه كان له سلطة عليها وأنه أحتضنها رغما عنها وقرصها من بطنها، و أنّ التحرش كانت تصحبه تهديدات وإجبارات، حيث صرّح المتهم للمجني عليها وذكّرها بأنها إذا صرّحت بما قاله لها فإن وظيفتها ستكون مهددة، "لأنه الرئيس" وكل شيء يتوقف عليه، واستندت المحكمة إلى أن التهديد كان مؤثرا، حيث أن المجني عليها كانت ترتبط بالشّركة بعقد محدّد المدة، فهي محل ضغط معنوي وتجاوز سلطة، ودون اللجوء إلى الإجبارات والتهديدات فإن المجني عليها قد عُذّبت معنويا بكسر إمكانيات مقاومتها النفسية والحصول على مزايا ذات طابع جنسي، وبرأته المحكمة من تهمة التحرش الجنسي بخصوص العاملة الثالثة N.C.C .

-وقضت محكمة فرساي ببراءة رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات من جريمة التحرش الجنسي بإحدى العاملات، وذلك بالرغم من قيامه بكتابة خطابات وقصائد غرامية لها، حيث قرّرت المحكمة أن الرئيس لم يقم باستخدام سلطاته بقصد الحصول على منفعة جنسية، وقد اعتبرت المحكمة هذه الخطابات والقصائد تعبّر عن المشاعر الشخصية للمسؤول، ومن ثمّ فهي لا تؤثّر على الحياة الوظيفية للعاملة([39]).

---

(3) وتبيّن من التحقيق أن رئيس العمال المذكور قام بالتحرش بثلاث عاملات، بالنسبة للأولى كان يقوم بتصريحات مبتذلة وعرض عليها أن تصحبه إلى منزلها لإعطائها حمام، وأن يضعها على سريرها، وأن المتهم كان دائما يقوم بتلميحات جنسية، والتصق بها وقرصها في بطنها وذراعها وأنها كانت مرتبطة بالمصنع بعقد محدد المدة وأن المتهم أظهر لها أن وظيفتها مهددة إذا رفضت الاستجابة إلى رغبته، وكان قد صرح لها بما يلي: "لا تنسي أني الرئيس وأن لي كلمتي لدى المدير، وإنك يجب أن تكوني لطيفة مع المدير..." ونفى المتهم التهمة بقوله أن أفعاله لم تتعد المداعبة و لا تشكل جريمة التحرش الجنسي.

(4) د. السيد عتيق، المرجع السابق، ص 81 .

الفرع الثاني: الغاية من استعمال الوسيلة

تتمثل الغاية في استعمال هذه الوسائل في:

أولا/ إجبار الضحية على الاستجابة لرغبات جنسية للجاني، وتستوقفنا هذه الغاية عند عبارة الإجبار التي يقصد بها: حمل الضحية على الاستجابة وقبول الطّلب أو الأمر الموجّه إليها، وهذا يفيد عدم رضا المجني عليه بهذه الطلبات، وأمام انعدام عنصر الرفض وانعدام الرضا لا تقوم جريمة التحرش الجنسي([40])، وينبغي أن يقع الفعل بغير رضا المجني عليها حتى يتحقق مسّ كرامتها وخدش حيائها وشعورها، والمساس بقيمتها الاجتماعية التي يحيطها المشرع بالحماية الجزائية، والحق المعتدى عليه بموجب جريمة التحرش الجنسي حسب ما ورد في المقدمة هو" المساس بالحرية الجنسية "، باعتباره تمهيدا لتلبية الرغبات الجنسية للمعتدي التي قد تصل بحسب مجرى الأمور إلى الاتصال الجنسي، وهو اتصال لا يرغب فيه الطرف الآخر، فضلا عن أن هذه الجريمة تمسّ بالشرف والكرامة وحصانة الجسم، وبالحرية بصفة عامة([41])، أي أنه يحمل المجني عليه على قبول الطلب الموجه إليه، والإجبار يفيد عدم رضا المجني عليه فإن كان راضيا انعدمت الجريمة([42])، أي أنه لا يمكن للقاضي أن يأخذ بتصرف الجاني بعيدا ومستقلا عن رد فعل الضحية([43])، فعليه تحديد ما إذا كان الشخص المسؤول عن التحرش يعي طريقة تصرفه، بعد ذلك يحدّد كيف فسّر بها الشخص الآخر منطقيا هذا التصرف، أي يجب أن يكون المعيار المعتمد هو معيار موضوعي، كما أن مسؤولية الجاني نأخذها بمعيار الرجل العادي" personne raisonnable".فقد تكون الأسئلة المتكررة من رب العمل، والمتعلقة برغبة العاملة في الزواج أو الرغبة في الحصول على الأولاد يمكن أن تزعج هذه العاملة لأسباب متعددة، وقد يكون الإزعاج بسبب ثقافتها أو الخوف من فقد منصب عملها، كما أن النساء المعوقات مثلا أكثر حساسية من النساء العاديات، ويمكن لأي تصرّف أن يزرع في نفسيتهن الخوف والترهيب.

---

le harcèlement sexuel ". http://www.gnb.ca/hrc-cdp/f/harcesex.htm. (22/11/2006)p2/5(5)

"en milieu de travail

(1) حسين عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 12-13.

(2) د.أحسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص 141.

(3) CA GRINOBE 07/07/2000.éd

.juris classeur 2004

ولقد استبعد الاجتهاد القضائي الفرنسي الوصف الجنائي في إحدى القضايا نظرا للتصرف السلبي أو المشجّع للضحية، فالمسؤول الذي أمر العاملة بارتداء ملابس شفافة تبرز العورة في إطار العمل، لم يشكل جنحة التحرش الجنسي في غياب دليل اعتراض مكتوب من الطرف المدني، وقد يظهر عدم رضا المجني عليها عندما توضع في موقف الخيار بين حلول ثلاثة، إما أن تتحمل وتصبر على هذا الشكل للتحرش الجنسي، أو أن تحاول مواجهة هذا الفعل مع أمل ضئيل في تحقيق النجاح سواء في مجال العمل أو أمام المحاكم، أو أن تهجر عملها مع ما قد تتعرض له جرّاء ذلك بخصوص مركزها المالي.

ومن هنا يمكن القول بأن التحرش الجنسي الذي تتعرّض له الضحية وإن لم يكن له أثر اقتصادي ملموس، إلا أن هذه الأخيرة في مركز نفسي صعب يجعلها تتحمل ما يقع عليها من ضغط.

وإذا زاد العنف عن حده — مع صعوبة معرفة الحد الذي يتحول فيه الإجبار إلى عنف معنوي — يتحول التحرش إلى هتك العرض أو فعل مخل بالحياء.

إن مدلول الرغبات الجنسية يتسع ليشمل كل الأعمال الجنسية، من التقبيل والملامسة إلى الوطء، لكن القانون الجزائري يشترط أن يكون الجاني هو المستفيد وليس غيره، بعكس القانون الفرنسي بعد تعديل 2002، إذ أن المشرع الجزائري لا يسأل القائم بالتحرش إذا كان المستفيد من إجبار المجني عليه من الغير، إلاّ إذا شكّل فعل "جنحة تحريض قاصر على الفسق أو الدعارة أو فساد الأخلاق" شرط أن تكون الضّحية قاصر.

وطالما أن التحرش الجنسي جريمة جديدة في الجزائر فإنه لم تثر بعد مسألة تعريف وتحديد المقصود بالرّغبات الجنسية للجاني، بعكس القضاء الفرنسي الذي أثيرت أمامه مسألة التفرقة بين الإعجاب المسموح والتحرش الممنوع في مكان العمل، وسبق ذلك المناقشات التحضيرية لقانون العقوبات الفرنسي لـ 1992/07/22، فقد أجاب الإجتهاد القضائي الفرنسي عندما أيّد في قرار له براءة المتهم، باعتبار أن الأفعال ارتكبت دون شغب، وكانت عبارة عن إشارات بسيطة اجتماعية معلنة بطريقة متباعدة في الزمن ولا تشكّل خطأ جزائي([44])، وتلاه عدة قرارات تؤكد هذا الأمر، وتسمح بذلك بإبداء الإعجاب واستبعاد الوصف الجزائي في حالة التصرفات

(4)

CA DOUAI 10/09/1997

المتبادلة([45])، فعند غياب الإكراه أو الضغوط من طرف المعجب تنعدم الجريمة، فقد قضي في فرنسا ببراءة مسؤول من جنحة التحرش الجنسي وإعادة تكييف الوقائع إلى العنف الجنسي بالمفاجأة، بحجة أن جريمة التحرش الجنسي لا تقوم عندما يظهر الرئيس في التدرّج السّلمي إعجابه اتجاه تابعيه، و لم يتبيّن وجود إكراهات ناتجة عن تجاوز السلطة للحصول على الرغبات الجنسية([46])، أما إذا استعملت هذه الإكراهات فنكون بصدد تحرش.

ويجب الإشارة هنا أن القيام بأفعال التحرش الجنسي من إصدار أوامر أو تهديد أو إكراه أو ممارسة ضغوط، كافية للتجريم لأن النتيجة على خلاف السلوك لا تعتبر من العناصر الأساسية في كل جريمة، وإنما لازمة في بعض الجرائم، والمشرع وحده هو الذي يحدّد لكل جريمة عناصرها، فقد يكتفي أحيانا بالسلوك وحده وقد يشترط في بعض الأحيان نتيجة معينة، فجريمة التحرش الجنسي جريمة شكلية أي جريمة النشاط أو السلوك البحت، وفيها يجرّم المشرع الفعل أو الامتناع، بغض النّظر عن تحقيق نتائج منه أو عدم تحقيقها([47])، فالمشرع الفرنسي لا يتطلب فيها تحقّق نتيجة معينة كأثر للسلوك الإجرامي، فاكتفى بالسلوك دون اشتراط اقترانه بنتيجة معينة كأثر لهذا السلوك، فالمشرع نظر لهذه الجريمة كجريمة شكليه لأنه يهدف إلى توفير حماية أكثر للحرية الجنسية([48])، وأن العبارة الواردة في المادة 222-33 وهي: "الحصول على مزايا ذات طابع جنسي"، ولا يقصد بها النتيجة الإجرامية في هذه الجريمة لأن هذه هي المصلحة المحمية أو علّة التجريم، وهو ما يصطلح عليه بالنتيجة القانونية التي لا تقوم النتيجة إلاّ بها.

فالمفهوم المادي للنتيجة هو المفهوم الصحيح والوحيد للعنصر الثاني من عناصر الركن المادي، أما المفهوم القانوني للنتيجة فمجاله ركن عدم المشروعية([49])، غير أن مسألة تقدير السلوك ما إذا كان تحرّشا أم لا، تثير إشكالات، فهل القاضي يأخذ بمعيار الجاني أو بمعيار المجني عليه؟، فقد كانت المحاكم الأمريكية تطبّق مفهوم "الشخص المعقول" إذ أكّدت بعض المحاكم أن مقياس المرأة المعقولة يجب تطبيقه، لأن الرجال والنساء ينظرون في أغلب الأوقات لذات السلوك بطرق مختلفة جدا،

---

(5) CA AIX EN PROVENCE 05/02/2001

(1) CA TOULOUS 07/11/2000

(2) د.السيد عتيق، المرجع السابق، ص 83.

(3) د.مأمون سلامة، شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 138.

(4) المرجع نفسه، ص 138.

ففي دعوى نظرتها محكمة استئناف كاليفورنيا في سنة 1991 في قضية "إليزون" ضد "برادي" تمثلت في أن موظف رغب في إقامة علاقة مع زميلة له في العمل، وأرسل إليها خطابات غير مرغوب فيها حول شعوره، كان على المحكمة إيضاح هل سلوكه غيّر ظروف توظيف زميلته في العمل بخضوعها لبيئة سيئة في العمل؟، وطبّقت المحكمة مقياس المرأة المعقولة بدلا من مقياس الشخص المعقول، لأنه في تقدير جدّية التحرش يجب التركيز على منظور الضحية([50])، وفي سنة 1993، عندما وصلت موضوعات التحرش الجنسي للمحكمة العليا للمرة الثانية، لم تناقش المحكمة مقياس المرأة المعقولة في حكمها، لكنها قالت إن القسم السابع من قانون الحقوق المدنية لسنة 1964، لا يطلب من الضحية أن تكون قد عانت ضررا نفسيا ملموسا قبل اعتبار سلوك فاعل التحرش ممارسة غير قانونية في الوظيفة([51])، على أساس أن هذا القانون يفرّق بين الذكر و الأنثى بناءا على أفكار قديمة، كما أن حاجة النساء إلى لغة حديث خاصّة أمر لا يمنع من الحماية والأمن، وقضت محكمة فيدرالية جزئية في فلوريدا شهر مارس سنة 1991، بموجب معيار المرأة المعتادة في قضية "جاكسون فيل" بأن العمل في ترسانة سفن تعسّف ومخالف للحقوق المدنية، نظرا لوجود صور عارية على الحوائط ووجود النظرات الجارحة السائدة، وقد وجدت المحكمة (وكان الأمر يتعلق بألبوم صور أصدرته مجلة (PLAY BOY) أن هذه الصور التي تشاهدها المدعية وتوضّح ملامح المرأة هي إغرائية، وتحمل على الخضوع لسلوك جنســـي.

ثانيا/ تحقيق الفاعل لرغباته الجنسية التي تتسع لتشمل كل الأعمال الجنسية من تقبيل وملامسة ووطء، وكلها ممارسات تحطّ من كرامة الضحية وشرفها، ومعارضتها قد تعرضها لقرارات من طرف المعتدي قد تصل إلى حد الفصل من الوظيفة أو القيام بممارسات تمييزية ضدها في حالة عدم استجابتها لشهواته([52])، مع العلم أن المشرع الجزائري يشترط أن تكون الفائدة الجنسية لفائدة الجاني وإذا كانت للغير فلا تأخذ وصف التحرش الجنسي([53])، عكس ما ذهب إليه المشرع

---

(5) المرجع نفسه، ص141.

(6) د.السيد عتيق، المرجع السابق ، ص132.

(1) le harcèlement moral ou sexuel au travail" op.cit.p1/ 13. "protection contre la violence,

(2) فلا يسأل جزائيا من أجبر المجني عليه على الاستجابة لرغبات غيره الجنسية، ما لم يشكل هذا الفعل جنحة تحريض قاصر على الفسق والدعارة أو فساد الأخلاق (المادة 342 ق.ع.ج) وفي هذه الحالة يشترط أن يكون المجني

الفرنسي الذي يضفي الصفة الجرمية على أفعال التحرش حتى ولو كان المستفيد منها شخص آخر، كأن يكون زبونا للمؤسسة، إذ حتى في هذه الحالة تتحقق غايات التجريم الذي يهدف لحماية ضحايا التحرش، بغض النّظر عن المستفيد منه، وقد حذى المشرع التونسي حذو نظيره الفرنسي حيث يعاقب بموجب المادة 226 من قانون العقوبات على التحرش الذي يستفيد منه الغير.

وتجدر الإشارة هنا أن المادة الثانية من القانون 92-1179 المؤرخ في 1992/11/2 المتعلق بالتجاوزات ذات الطابع الجنسي في علاقات العمل المعدلة للمادة 123-1 من قانون العمل الفرنسي، ذهبت أبعد من ذلك بنصها على أنه:" لا يؤخذ بعين الاعتبار كل ما ينتج عن جميع أنواع الابتزاز المترتّب عن التّحرش الجنسي من حرمان من منصب الشغل، الرواتب، التعيينات، الترقية، التصنيفات أو أي إجراء مهني، كالتحويل، الفصل، وتجديد عقود العمل وما ينجر عليه من ممارسات تأديبية"([54]).

أما المادة الأولى المعدّلة للمادة 122-46 من قانون العمل الفرنسي فتنص على أنه:" يمنع منعا باتا معاقبة أي أجير كان رافضا الرضوخ للتحرش من طرف المستخدم أو أي شخص له نفوذ داخل المؤسسة (نفوذ على الشخص المتحرش به)، كما لا يجوز له إكراهه بالضغط عليه على هذا الفعل للحصول على مصلحة ذات طابع جنسي للشخص المعتدي أو لشخص آخر"، وهذا ما أكدته أيضا المادة الأولى المعدلة للمادة 122 -47 من قانون العمل التي تنص: " لا يعاقب أي شخص تعرض للتحرش بالفصل لعدم رضوخه لسلطة معينة تجعله عرضة للتحرش وذلك بالإكراه"([55]).

المطلب الثاني: الركن المعنوي للجريمة

جريمة التحرش الجنسي عمديّة ومن ثمّ فإنه يتعيّن أن يتوافر لدى المتهم القصد الجنائي، ويكتفي المشرع بالقصد العام في هذه الجريمة. والقصد الجنائي يقوم على عنصرين: العلم والإرادة، فيجب أن تتجه إرادة الجاني نحو ارتكاب الفعل المكوّن للركن المادي، مع انصراف علمه إلى عناصر الجريمة. والرّكن المعنوي في الجريمة هو الإرادة الآثمة، ويقصد بها كافة الصور التي تتخذها الإرادة في

عليه قاصرا، أو جنحة وساطة في شأن الدعارة (المادة 342 ق .ع.)، وهنا أيضا يشترط أن يكون ذلك بمقابل كما يشترط أيضا اعتياد المجني عليه على ممارسة الدعارة. د.أحسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص141.

(3) " loi relative au harcèlement sexuel " op..cit.p1/ 13.

(4) Comment agir contre le " .http://www. Travail.gouv.fr(22/11/2006).p1/5 "harcèlement sexuel au travail

الجريمة من عمد أو خطأ غير عمدي أو تجاوز القصد الجنائي([56])، وبالتالي لا يمكن تصور قيام هذه الجريمة إلا بتوفر القصد الجنائي([57]).

ويتوافر القصد الجنائي باتجاه إرادة الجاني لارتكاب الفعل، مع علمه بأن من شأنه أن يحقق من خلاله رغباته الجنسية، و القصد الجنائي لدى الجاني يتطلب لتحقّقه فضلا عن اتجاه إرادته لارتكاب الفعل وإدراكه لحقيقته وعلمه بانعدام الرضا به من جانب المجني عليه، أن يتعمّد الجاني الاعتداء على الحق الذي يحميه القانون أي إحداث النتيجة المعاقب عليها، وهو حالة نفسية لا تدرك بالحس الظّاهر، بل يستدلّ عليها من خلال تحرّي المظاهر الخارجية التي تعبّر عن حقيقتها في شخص الجاني، ويتّضح الركن المعنوي لجريمة التحرش الجنسي من خلال عنصرين: أولهما اتجاه إرادة الجاني لارتكاب الفعل (الفرع الأول) والثاني اتجاه إرادة الجاني لإحداث نتائج اعتدائه (الفرع الثاني).

الفرع الأول: اتجاه إرادة الجاني لارتكاب الفعل

العلم الذي يتطلّب القانون ثبوته لقيام القصد الجنائي في جريمة التحرش الجنسي هو علم الجاني أنه يباشر تصرفات بإبداء ملاحظات أو إشارات ذات طابع جنسي، أما إذا انعدم القصد الجنائي فلا تقوم الجريمة، وهكذا قضي في فرنسا بعدم قيام الجريمة في حق مدير مؤسسة، إذ أبدى عاطفة حب اتجاه مستخدمة كان قد أرسل إليها عدة خطب وقصائد شعر لا تتضمن فحشا([58]). وقضي بعد قيامها أيضا في حق من لمس يد مستخدمة أثناء استراحة لتناول القهوة وأعرب لها عن حبه لها،

---

(5) د .السيد عتيق. المرجع السابق، ص- ص، 86-88.

(6) وبهذا الصدد قضي في فرنسا بعدم قيام الجريمة في حق مدير مؤسسة قام بإبداء عاطفة حب تجاه مستخدمة كان قد أرسل لها عدة خطب وقصائد شعر لا تتضمن فحشا، كما قضي بانعدامها أيضا في حق من لمس يدي مستخدمته أثناء استراحة لتناول القهوة وأعرب لها عن حبه لها وقدم لها هدية عند عودته من سفر، وعرض عليها تقبيلها من فمها واقر لها بأنه يشتاق إليها كلما غابت عن مكتبه، الأمر أدى ببعض الفقهاء في فرنسا للقول أن هذه الجريمة لا تطبق على مبادرات الحب الصادقة مع الإشارة أن المثالين السابقين — القضيتين السابقتين — لم يستعمل فيهما المتهمان أساليب الضغط والتهديد والإكراه أو إعطاء أمر لهذا فان استعمال الأساليب البذيئة لا يرقى إلى درجة الإدانة في غياب استعمال هذه الوسائل. أما بعد تعديل المادة 222-33 من قانون العقوبات الفرنسي المتعلقة بجريمة التحرش الجنسي والذي بموجبه لم يعد يشترط استعمال وسيلة معينة و لم يعد حتى يشترط قيام علاقة التبعية بين الجاني والمجني عليه. د. أحسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص142-143.

(1) د.أحسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص141.

وقدم لها هدية عند عودته من سفر، وعرض عليها تقبيلها من فمها وأقرّ لها بأنه يشتاق إليها كلّما غابت عن مكتبه([59]).

أما العلم بالقانون فهو مفترض لكن قاضي الموضوع لا يتحرّج في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها ووقائعها، ويتضح من حيثيات حكمه التي تستند الى الأدلة ويجب ألاّ تخرج عن العقل والمنطق مدى توافر هذا القصد الجنائي.

الفرع الثاني: اتجاه إرادة الجاني لإحداث نتائج اعتدائه

يجب أن تكون إرادة المتهم قد اتجهت إلى ارتكاب الفعل المكوّن للجريمة وأن تكون إرادة معتبرة قانونا مثلها مثل بقية الجرائم، أي إرادة متميّزة مختارة، وبناءا على ذلك إذا تعرّض صاحب سلطة لفتنة الموظفة التي ترتدي اللباس الفاضح وتظهر له مفاتنها وتثير غريزته، ثم تقدّم شكوى ضده من أجل جريمة التحرش الجنسي فهل إرادة المشتكى منه متوفرة، رغم استعمال وسائل الإكراه أو الضغط أو التهديد أو إعطاء الأوامر لإجبار الضحية على الرضوخ لرغباته الجنسية؟، وبماذا يأخذ القاضي إذا أثبت المتهم وقوع مراودة من الضحية؟.

إذا دفع المتهم بانعدام الإرادة لديه وجب على المحكمة أن تردّ عليه بأسباب سائغة، ولكنّها غير ملزمة بالرّد عليه صراحة، فيجوز أن يكون الرّد عليه مستفادا من أدلة الإثبات الأخرى التي استند عليها الحكم في الإدانة. ومن المستقر عليه فقها وقضاءا أن الباعث لا يعتبر من عناصر القصد الجنائي، وبالتالي ينعدم القصد الجنائي، إذا لم يلجأ الجاني إلى استعمال وسائل التهديد أو الضغط أو الإكراه أو إعطاء الأوامر، فقد قضي بعدم قيام الجريمة حتى وإن سلك الجاني سلوكا بذيئا، مادامت إرادة إساءة استعمال السلطة باستعمال التهديد أو الضغط أو الإكراه غير ثابتة

المطلب الثالث : النتيجة

وهي الأثر الخارجي للسلوك، وللنتيجة مدلولان: مدلول مادي (الفرع الأول) ومدلول قانوني (الفرع الثاني)

الفرع الأول: المدلول المادي للنتيجة

ويقصد به الظاهرة المادية أي التغيير الذي يحدث في العالم الخارجي كأثر السلوك، وهي التغيير من وضع إلى آخر. فالسلوك قد أحدث تغييرا حسيا ملموسا في الواقع الخارجي، ومفهوم النتيجة

---

(2) المرجع نفسه، ص.141.

كعنصر في الركن المادي للجريمة يقوم على أساس ما يعتدّ به المشرع ويرتب عليه نتائج، بغض النظر عما يمكن أن يحدثه السلوك الإجرامي من نتائج أخرى. وقد اعتدّ المشرع في الكثير من نصوص قانون العقوبات بالنتيجة على أساس المدلول المادي لها، حيث جعل الجزاء يتناسب مع النتيجة المادية التي تسفر عنها الأعمال الإجرامية، والأخذ بالمدلول المادي للنتيجة يجعل الأمر واضحا بالنسبة لصور الركن المادي للجريمة، ويسهل عندها التّمييز بين الجريمة التامة ومجرد الشروع فيها([60]).

الفرع الثاني: المدلول القانوني

أما المدلول القانوني للنتيجة فيقصد به النتيجة كفكرة قانونية وهي العدوان الذي تناله مصلحة أحاطها المشرع بالحماية الجنائية، ورغم الاختلاف الواضح بين المدلولين إلا أنهما متلازمين، لذلك فالتسليم بأحدهما لا يعني إنكار الآخر، فالمدلول القانوني للنتيجة تكييف لمدلولها المادي، فالقول بوجود اعتداء على حق يحميه القانون هو تكييف قانوني للآثار المادية التي أنتهجها السلوك الإجرامي([61]).

والنتيجة على خلاف السلوك (الركن المادي) لا تعتبر من العناصر الأساسية في كل جريمة، وإنما هي لازمة في بعض الجرائم، والمشرع وحده هو الذي يحدّد عناصر كل جريمة، فقد يكتفي أحيانا بالسلوك وحده، وقد يشترط في بعض الأحيان نتيجة معينة، وجريمة التحرش الجنسي من الجرائم الشكلية التي يصطلح على تسميتها جرائم السلوك أو النشاط البحت، وفيها يجرّم المشرع الفعل أو الترك بغضّ النّظر عن تحقيق النتائج منه أو لا، وهذا واضح في نص المادة 341 مكرر، فالمشرع اكتفى في هذه الجريمة بالسلوك الإجرامي الذي يمثل الإزعاج الجنسي و لم يشترط تحقق نتيجة معينة لهذا السلوك وعبارة الاستجابة لرغباته الجنسية هي علة التجريم([62]).

أما فيما يخص العلاقة السببية فإن جوهر هذه الأخيرة هو تحديد معيار العلاقة والصّلة التي تربط بين واقعتين، فتجعل بأنه من المعقول والمنطقي بأن أحدهما سبب للآخر، وبالرجوع لجريمة التحرش الجنسي نجد أن آثار استغلال النفوذ، وهي التهديد والإكراه وممارسة الضغوط تجد سببها في وجود

---

(1) د. عبد الله سليمان. شرح قانون العقوبات الجزائري – القسم العام، الجزء الأول "الجريمة "، طبعة 2002، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2002، ص ص149-151.

(2) د. عتيق السيد، المرجع السابق، ص 81 .

(3) المرجع نفسه، ص 83.

علاقة أو رابطة السببية بين هذه الضغوط التي يمارسها الجاني على المجني عليه، من أجل الاستجابة لرغباته الجنسية وبين النتيجة، فلولا هذه الوسائل ما تمت الاستجابة لرغباته التي يرفضها ويستهجنها الطّرف الآخر.

المبحث الثالث : المواجهة القانونية لجريمة التحرش الجنسي

بعد دراستنا لمفهوم التحرش الجنسي وأركانه نتطرّق من خلال هذا المبحث إلى المواجهة التشريعية لهذه الجريمة، من خلال عرض عقوبة التحرش الجنسي ومدى ملائمتها للحد من هذه الجريمة (المطلب الأول)، وكذا من خلال عرض إشكالية جدّ هامة تتمثل في صعوبة إثبات هذه الجريمة وكيفية التخفيف من حدتها (المطلب الثاني) وفي المطلب الأخير نقوم بدراسة مختلف الآثار المترتبة عن هذه الجريمة.

المطلب الأول: عقوبة جريمة التحرش الجنسي والجرائم المترتبة عليها

يترتب عن جريمة التحرش الجنسي –عند توفر أركانها المادية والمعنوية- عقوبات جزائية نص عليها المشرع الجزائري من خلال قانون العقوبات، وقد يترتب عن ارتباط هذه الجريمة ببعض العوامل والظروف أن توقّع عقوبات أخرى أو تشدّد العقوبات العادية(الفرع الأول)، كما يترتب عنها أيضا قيام دعويين احدهما دعوى جزائية والأخرى مدنية مثلما سيتم توضيحه أدناه (الفرع الثاني).

الفرع الأول: العقوبات المقررة لجريمة التحرش الجنسي

أولا: العقوبة العادية

تجدر الإشارة قبل عرض عقوبة التحرش الجنسي إلى أن المشرع الجزائري — حسب رأي الدكتور بوسقيعة أحسن – جعل هذه الجريمة جريمة عادية لا يشترط فيها الاعتياد كي تطبق عقوباتها([63]). رغم أن شرح كلمة التحرش تفترض في اللغة الفرنسية تكرار موقف وفي المدلول الجنائي تكرار الاعتداء واستمراره بما يفيد الإزعاج([64])، فيكفي أن يرتكب الفاعل هذه الجريمة للمرة الأولى مع توفر كل أركان هذه الجريمة بالكيفية التي تم توضيحها أن تطبق عليه العقوبات المقررة، غير أن

---

(1) إذ يرى الدكتور بوسقيعة أن استعمال المشرع الجزائري في نص المادة 341 مكرر بالنص الفرنسي لعبارات (الأوامر، التهديد، الإكراه، الضغوط) بصيغة الجمع يوحي أن المقصود هو تكرار ومعاودة الفعل، غير أن نية المشرع هي ردع هذه الجريمة ولو تحقق العمد في الفعل الأول د. بوسقيعة أحسن، المرجع السابق، ص 143.

(2) M. laur rassat .**droit pénal spécial**-Dalloz.paris.1997 p 495.

العود يعدّ عاملا لتشديد العقوبة فقط مثلما جاء في الفقرة الأخيرة من 341 مكرر من قانون العقوبات الجزائري، مثلما سنوضحه في الفرع الموالي.

أما عن عقوبة التحرش الجنسي وبتطبيق المادة 467 مكرر فقرة 03 من قانون العقوبات المعدل بالقانون 22/06 المؤرخ في 2006/12/20 نجد أنها جعلتها 50.000 إلى 200.000 دج([65])، أي تدخل في إطار تصنيف الجنح، إذ تنصّ هذه المادة على ما يلي:"يضاعف الحد الأقصى لغرامة الجنح إذا كان الحد الأقصى يساوي أو يفوق 100.000دج". وعليه فالعقوبة المقررة قانونا هي الحبس من شهرين إلى سنة واحدة وبغرامة من 50.000دج إلى 200.000دج.

-وإذا أراد القاضي تطبيق ظروف التخفيف و لم يكن المتهم مسبوقا قضائيا يجوز أن تخفّض عقوبة الحبس إلى شهرين والغرامة إلى 20.000دج،كما يمكن الحكم بإحدى هاتين العقوبتين فقط، على أن لا تقل على عن الحد الأدنى المقرر قانونا للجنحة المرتكبة أي شهرين أو 50.000دج حسب المادة 53 مكرر04 من قانون العقوبات.

- أما إذا كان المتهم مسبوقا فضائيا بمفهوم المادة 53 مكرر05 من قانون العقوبات([66])، فإنه لا يجوز تخفيض عقوبة الحبس والغرامة عن الحد الأدنى، أي لا يجوز للقاضي أن ينزل في حكمه عند إدانة شخص من أجل جنحة التحرش الجنسي عن شهرين وغرامة 50.000دج. ويتعيّن الحكم بهما معا ولا يجوز بأي حال من الأحوال استبدال الحبس بالغرامة وهذا طبقا للمادة 53 مكرر 04 فقرة 02 من قانون العقوبات.

وعليه فإن عقوبة التحرش الجنسي جعلها المشرع جنحة عادية، وبالتالي المشرع لم يجعل هذه الجريمة مشددة، وهذا بالرغم من خطورتها، خاصة وأنه في الوقت الحالي ازداد دور المرأة في المجتمع في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، مما يستدعي تدخّل المشرع لرفع الحد الأقصى لعقوبة جريمة التحرش الجنسي حتى تضمن على الأقل الحد من ارتكاب هذه الجريمة في المستقبل بجعلها عقوبة رادعة([67]).

---

(3) وقد كانت العقوبة هي الغرامة من 50.000 إلى 100.000 دج فقط.

(4) التي تنص:"يعد مسبوقا قضائيا كل شخص طبيعي محكوم عليه بحكم نهائي بعقوبة سالبة للحرية مشمولة أو غير مشمولة بوقف التنفيذ من أجل جناية أو جنحة من القانون العام دون المساس بالقواعد المقررة بحالة العود".

(5) فرغم أن المشرع الجزائري أقرّ عقوبة مماثلة للعقوبة التي أقرها كل من نضيره الفرنسي والتونسي من حيث عقوبة الحبس، إذ جعل كل منهم هذه العقوبة هي سنة حبس، فإنه اختلف عنهما فيما يتعلق بعقوبة الغرامة إذ تقدر

ثانيا : تشديد العقوبة وإمكانية تطبيق عقوبات أخرى

في حالة العود أي أنه في حالة ارتكاب جريمة تحرش جنسي أو الفعل المخل بالحياء دون عنف أو الفعل العلني المخل بالحياء أو اعتياد التحريض على الفسق وفساد الأخلاق والمساعدة على الدعارة، أي الجرائم من نفس النوع طبقا لما جاء بالمادة 57 فقرة 06 من قانون العقوبات، بعد حكم نهائي عن جريمة سابقة وصدور حكم سابق نهائي في أي من الجرائم المذكورة أعلاه، على أن لا تتجاوز المدة الفاصلة بينهما خمس سنوات، فإن العقوبة هنا تصبح مضاعفة أي من أربعة أشهر إلى سنتين وغرامة من 100.000 دج إلى 400.000 دج، وهذا ما تضمنته الفقرة الأخيرة من المادة 341 مكرر السالفة الذكر والمادة 467 مكرر فقرة 03 من قانون العقوبات، إلا أنه وبتطبيق نص المادة 54 مكرر 03 فإنه في حالة العود فإن الحد الأقصى لعقوبة الحبس(سنتين)والغرامة(200.000دج) المقررة لجنحة التحرش الجنسي يرفع وجوبا إلى الضعف أي أربع سنوات و400.000دج، أي أن القاضي ليست له السلطة التقديرية في حالة إدانته للمتهم العائد وأصبح ملزما بالنطق بها.

-وحسب المادة 54 مكرر10 من قانون العقوبات الجزائري، فإنه يجوز للقاضي أن يثير حالة العود تلقائيا إذا لم يشر إليها في إجراءات المتابعة، وإذا رفض المتهم محاكمته على هذا الظّرف المشدّد فإن القاضي ينبهه بأن له الحق في طلب مهلة لتحضير دفاعه، وينوّه في الحكم عن هذا التنبيه الذي قرره القاضي، وكذا إجابة المتهم بشأنه. وإذا استعمل المتهم هذا الحق منحت له مهلة ثلاثة (03) أيام على الأقل لتحضير دفاعه.

وتجدر الإشارة هنا أن المشرع الجزائري قد انفرد فيما يتعلق بتطبيق أحكام العود على جريمة التحرش الجنسي مقارنة مع المشرع الفرنسي والتونسي، وإن كانت كل مبادرات المشرع مرتبطة بضرورة اتخاذ موقف ايجابي من الضحية بالامتناع عن التكتّم والسكوت الغير مبرّر قانونا.

الغرامة في التشريع التونسي ب 3000 دينار تونسي أي ما يعادل 180.000 دينار جزائري (أقل مما هي عليه في التشريع الجزائري)، وتقدر ب 15000 € (يورو) في التشريع الفرنسي، وبالرغم من ذلك يمكن جعل هذه العقوبة أكثر ردعا برفع مدة الحبس ورفع قيمة الغرامة خاصة أن الضرر الأدبي الذي تلحقه بالضحية مرتبط بالشرف والكرامة والسمعة التي لا يمكن تقديرها بثمن .

وإضافة للعقوبات التي تقررها المادة 341 مكرر نتساءل عن إمكانية تطبيق عقوبة إهانة موظف أثناء تأدية وظائفه([68])؟، باعتبار أن الإهانة تشمل جميع صور الاعتداء على الموظف العام سواء كان الاعتداء على شرفه أو كرامته أو إحساسه([69])، وهو ما يمكن تحقّقه في صور التحرش الجنسي، وإذا ارتبط التحرش بزمن أداء الوظيفة أو بسببها فذلك يثير سؤال حول إمكانية تطبيق مقتضيات جريمة إهانة موظف أثناء تأدية مهامه، خاصّة أن القانون والتطبيقات القضائية في مصر مثلا تكتفي بتوجيه الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها، بغض النظر عن الباعث على توجيهها، فمتى ثبت للمحكمة صدور هذه الألفاظ المهينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة، علما أن الجاني قصد بها الإساءة والإهانة([70]).

إذن وفضلا عن العقوبات الجزائية التي يمكن أن يتعرض لها الفاعل يمكن- مادام مكان ارتكاب فعل التحرش هو مكان العمل، والضحية بدورها عاملة – أن يتعرض إلى عقوبات تأديبية نتيجة إخلاله بالواجبات الوظيفية، سواء بالقيام بفعل محظور وهو في حالتنا هذه الإساءة والاعتداء على شخصية موظفة إما ماديا أو معنويا، أو نتيجة امتناعه عن عمل كان عليه القيام به، مخالفا بذلك القانون ومقتضيات الوظيفة، وفي هذا الصدد تنص المادة 178 من القانون 03/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، والمتضمّن القانون الأساسي للوظيفة العمومية ([71])، أن من بين الأخطاء المهنية (من الدرجة الأولى) التي تؤدي إلى التنبيه، الإنذار الكتابي، التوبيخ كل إخلال بالانضباط العام الذي يمكن أن يمس السير الحسن للمصالح، كما تنص المادة 179 من القانون نفسه أن الإخلال بالواجبات القانونية الأساسية (ومن بينها تلك التي نصت عليها المادة 42 من قانون الوظيفة العمومية، والمتمثّلة في ضرورة تجنب الموظف كل فعل يتنافى مع طبيعة مهامه ولو كان ذلك خارج الخدمة، وضرورة أن يتّسم في كل الأحوال بسلوك محترم ولائق) يعد خطئا من الدرجة الثانية الذي تتمثل عقوبته في التوقّف عن العمل من يوم إلى ثلاثة أيام، والشطب من قائمة التأهيل.

---

(1) إذا توفرت أركان جريمة إهانة موظف أثناء تأدية مهامه، خاصة إذا أخذنا بالمفهوم الواسع للنص الجزائي الذي يعاقب على هذه الجريمة.

(2) د. محمد إبراهيم الدسوقي علي، المرجع السابق، ص 137.

(3) المرجع نفسه، ص 143.

(4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، العدد 46 الصادر في 2006/07/16 .

وتجدر الإشارة في معرض الحديث عن قانون الوظيفة العمومية أن هذا القانون وبالرغم من تعديله سنة 2006، أي بعد تجريم التحرش الجنسي في قانون العقوبات والذي تم سنة 2004. إلّا أنه لم يساير هذا التطور، و لم ينصّ على العقوبات التأديبية المترتبة عن ارتكاب هذه الجريمة، بالرغم من أن قانون العقوبات نص أن مجال ارتكاب هذه الجريمة هو مكان العمل وهذا ما يفهم من عبارة "مهنة،أو وظيفة"، مما يستتبع ضرورة استيعاب هذا التطور الحاصل بتعديل قانون الوظيفة وإضافة أحكام تتعلق بجريمة التحرش الجنسي فيما يخص مجال الوظيفة العمومية، ويبقى بعد ذلك أن تتضمّن الأنظمة الداخلية والقوانين الأساسية للمؤسسات والشركات والجمعيات، وغيرها من الأوساط التي يشملها هذا النّص الجزائي (المادة 341مكرر من قانون العقوبات) ما يجعل أماكن العمل في منأى عن مثل هذه التصرفات المشينة، أو أن تحيل هذه النصوص لقواعد وأحكام قانون الوظيفة العمومية، مع العلم أن قانون الوظيفة العمومية وكذا القوانين والأنظمة الأساسية والداخلية، تساهم بجانب قانون العقوبات في ردع التحرش الجنسي، خاصة أن العقوبات التأديبية يكون لها أثر كبير مكمّل للعقوبات الجزائية، ويمكن الذهاب أبعد من ذلك بمنع المرشح الذي ثبت ارتكابه لجريمة من الجرائم المخلة بالشرف من الالتحاق بالوظيفة، ولو نجح في المسابقة، ووقفه عن العمل إذا كان موظّفا. (وهذا كان مطبّقا في قانون الوظيفة العمومية 12/78 المؤرخ في 1978/8/5 قبل إلغائه).

وتجدر الإشارة أيضا أن المشرع الفرنسي حسب المادة 222-44 والمادة 222-45 من قانون العقوبات يأخذ بالعقوبات التكميلية المتمثلة في الحرمان من الحقوق المدنية، كما أن المشرع الجزائري يأخذ بالعقوبات التكميلية في مادة الجنح كما هو والحال في جريمة التحرش الجنسي حسب المادة 16 مكرر من قانون العقوبات التي تجيز الحكم على الشخص المدان بالمنع من ممارسة مهنة أو نشاط إذا ثبت للجهة القضائية أن للجريمة التي أرتكبها صلة مباشرة بمزاولتهما وأنه ثمة خطر في استمرار ممارسته لأي منهما، وهذا المنع لا يمكن أن يتجاوز05 سنوات في حالة الإدانة، كما أنه يجوز أن يؤمر بالنفاذ المعجل بالنسبة لهذا الإجراء.

كما تجدر الإشارة هنا أيضا إلى أنه في فرنسا المادة السادسة من القانون 92-1179 المؤرخ في 1992/11/02 المتعلق بالتجاوزات ذات الطابع الجنسي في علاقات العمل، المعدّلة للمادة 6 من قانون 83-634 المؤرخ في 1983/7/13 المتعلق بواجبات العمال، ذهبت أبعد من

ذلك بنصّها على أنه:"يتعرّض جميع من يستخدم منصبه كأداة للتحرش على من دونه في السّلم الإداري للعقوبات المنصوص عليها في القانون"([72]).

الفرع الثاني : الدعاوى المرتبطة بجريمة التحرش الجنسي

ونتطرق هنا إلى الدعوى الجزائية و الدعوى المدنية ونعرض مسألة التعويض والأطراف التي يمكنها الحصول على هذا التعويض .

أولا: الدعوى الجزائية

1- المتابعة في جريمة التحرش الجنسي: ونبيّن هنا إجراءات تحريك الدعوى العمومية، وهل يشترط فيها تقديم شكوى من الضحية أم لا؟، ثم نتطرق إلى مسألة تقادم الجريمة اعتمادا على الوصف الجزائي المقرّر لها قانونا.

أ/تحريك الدعوى العموميـــة:

لم يبيّن المشرع الجزائري ما إذا كان يشترط لتحريك الدعوى العمومية في جريمة التحرش الجنسي (كما هو الحال بالنسبة للمشرع التونسي الذي أوجب تقديم شكوى من الضحية لأجل تحريك الدعوى العمومية) أم أنه لا يشترط ذلك وبالتالي قد تتحرّك الدعوى العمومية بمجرّد علم النيابة العامة بها حتى وإن كان ذلك من الغير حتى في غياب شكوى الضحية (كما هو الحال بالنسبة للمشرع الفرنسي والألماني مع الإشارة أن هذا الأخير جعل المتابعة تلقائية والتحقيق وجوبي وأوجب على مصالح الموظفين التبليغ عن كل الجرائم)

وحسب المادة 341 مكرر من قانون العقوبات الجزائري لا يمكن أن تتحرّك الدعوى العمومية بشأن جريمة التحرش الجنسي ضد الشخص المعنوي وهو الأمر نفسه بالنسبة للتشريع الفرنسي حسب نص المادة 222-33 من قانون العقوبات([73]).

والمحاولة غير معاقب عليها لعدم النص عليها لأنها ذات وصف جنحي، والقانون لا يعاقب على المحاولة في الجنح إلا بالنص عليها، وما يمكن الإشارة إليه أن التشريع الفرنسي يجرم التحرش الجنسي في قانون العقوبات وقانون العمل، إذ نصت المادة 122-46 من قانون العمل على مايلي:" لا يمكن معاقبة أجير وتسريحه عندما يرفض تصرفات التحرش من قبل المستخدم أو ممثله، أو كل شخص له سلطة ممنوحة له بحكم وظيفته بأن يعطي أوامر للغير، أو يهدّده أو يفرض عليه

(1) " loi relative au harcèlement sexuel " op .cit.p1/ 09.

(1) CYRILLE DUVERT ,juris-classeur,code pénal2004

إكراهات، أو يمارس عليه ضغوط بكل أشكالها بهدف الحصول على رغبات جنسية لفائدته أو لفائدة الغير، ولا يمكن معاقبة العامل أو تسريحه لأجل أداء شهادته حول التصرفات المذكورة أعلاه أو بسبب التبليغ عنها، وكل قرارات مخالفة تعتبر باطلة بقوة القانون"، وعدّلت هذه المادة بموجب القانون رقم397-2001 الموافق لـــ 2001.05.09 المتعلق بالمساواة المهنية وقانون 2002/01/17، وأصبحت كالتالي:"لا يمكن معاقبة أجير، مترشّح لأجل التوظيف، أو من هو في التدريب أو مرحلة التكوين أو تسريحه، أو يكون موضوع إجراء تمييزي مباشر أو غير مباشر بخصوص الترسيم، التكوين، التصنيف، الترقية المهنية، التحويل، أو تجديد العقد لأجل رفضه لتصرفات التحرش الجنسي من كل شخص يهدد للحصول على رغبات جنسية لفائدته أو لفائدة الغير. لا يمكن معاقبة أي عامل إذا أدى شهادته حول التصرفات المذكورة أعلاه أو بسبب التبليغ عليها وكل الإجراءات أو التدابير المخالفة تكون باطلة بقوة القانون".

وجاء تعديل قانون العمل لينسجم مع قانون العقوبات مع ملاحظة أن التعريف الوارد في قانون العمل أكثر اتساعا لأنه قد يكون لفائدة الغير، كما أن الضحية قد تكون عاملة في إطار التربص أو مرحلة التكوين. والتجريم في قانون العمل جاء على أساس التمييز المرتبط بالتحرش، سواء كان المتابع أمام القضاء الجزائي أو أمام القضاء الاجتماعي([74]). وألزم قرار قضائي بذكر نص المادتين المذكورتين في القانونين معا في الاستدعاء، إذ قضى بأن الاستدعاء المباشر الذي استند إلى قانون العمل و لم ينص على المادة 222-33 من قانون العقوبات، يلزم اعتباره بأنه لم يعلم المتهم بشكل كاف على الأفعال المتابع بها، وبالنتيجة لا يمكن إدانته إلا على أساس قانون العمل([75]).

بـــ/ تقادم الدعوى العمومية

باعتبار أن جريمة التحرش الجنسي جنحة فإن مدة التقادم هي ثلاث (03) سنوات طبقا للمادة 08 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري فإذا كانت الجريمة متكوّنة من فعل وحيد، يبدأ حساب مدة التقادم من تاريخ هذا الفعل، أما إذا تعدّدت الأفعال فتأخذ شكل الجنحة المستمرة وبالتالي يبدأ

(2) journée d'étude sur le harcèlement sexuel à l'université.www.avf, France (06/12/2006).

(3) CA PARIS 07/04/1998

التقادم من آخر فعل أرتكب، ونفس الأمر نجده في قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي بإعتبارها جنحة كذلك([76]).

ثانيا : الدعوى المدنية

الدعوى المدنية التبعية للدعوى الجزائية تقوم من أجل المطالبة بالتعويض على جميع الأضرار اللاحقة بالضحية، ماديا أو معنويا، وهذا بتأسيس الضحية طرفا مدنيا في القضية حسب الأوضاع المقررة قانونا، لكن ما هي طبيعة الضرر الناتج عن هذه الجريمة ليمنح القاضي التعويض؟، وهل للغير حق المطالبة بالتعويض والتأسيس كطرف مدني مكان الضحية؟.

1- تعويض ضحية التحرش الجنسي

يجوز لضحية التحرش الجنسي المطالبة بالتعويض عن الضرر الناتج عن الجريمة سواء كان الضرر ماديا أو معنويا أو أدبيا طالما، كان ناتجا عن الوقائع موضوع الدعوى الجزائية([77]).

والتعويض المستحق نتيجة الضرر يتم تقديره من خلال معرفة الآثار الناتجة عن هذه الجريمة، إذ تتعدد هذه الآثار، فمن بينها التخلي عن منصب العمل، الطرد، فقدان الامتيازات المقررة قانونا مثل التكوين، الترقية، الاضطرابات النفسية التي قد تصل إلى حد التفكير في الانتحار، المعانات من أمراض القلب، الانهيار العصبي، عدم النوم ومشاكل صحية كثيرة مرتبطة بالقلق.

كما أن عمل الجاني على تشويه سمعة الضحية قد يربك علاقاتها الاجتماعية والعائلية ويؤدي إلى التأثير السلبي على مردود عملها داخل المؤسسة، وقد يصل إلى العمل على عدم حصول الضحية على عمل والتي تركت العمل هربا منه لدى مؤسسات أخرى.

والقاضي يستقل بتقدير هذا التعويض اعتمادا على حجم الضرر اللاحق بالضحية، ولا رقابة للمحكمة العليا في الجزائر أو محكمة النقض الفرنسية على ذلك.

كما أن مبلغ التعويضات قد يشمل الأجرة المفقودة أو خسائر متعلقة بعمل آخر، كالترقيات أو أي خسارة بسبب التحرش الجنسي أو الحصول على تعويض من أجل الإصابات الشخصية (أي الإصابات العاطفية أو المعنوية) أو الحصول على التعويضات من المعتدي أو الشركة أو مؤسسة

---

(4) JAN claude soyer.**droit pénal et procédure pénale**,18éme . p278 édition,LGDJ

(1) المادتان 02و03 من الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 1966/06/08 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

العمل بالنسبة للتشريعات التي تأخذ بمسؤولية الشخص المعنوي مثل التشريع الأمريكي، إسترداد أتعاب المحامين والتكاليف القضائية وتكاليف العلاج...الخ.

2/مدى إمكانية قبول تعويض الجمعيـــات والهيئات الأخرى

اعتمادا على مبدأ الشرعية فإن أطراف الدعوى المدنية محددين وفقا للقانون، فالمشرع الفرنسي أعطى الحق للجمعيات والنقابات التأسيس كطرف مدني لأجل طلب التعويض عن جريمة التحرش الجنسي. أي ممارسة الدعوى المدنية طبقا للمادة 2-2 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي لكن بشروط محددة هي:

- أن تكون هذه الجمعيات معتمدة لمدة أكثر من خمسة سنوات([78]).
- ويكون هدفها مكافحة العنف الجنسي.
- الموافقة الكتابية للضحية، وإذا لم توافق الضحية وباشرت إحدى الجمعيات الدعوى المدنية فللأولى حق تقديم شكوى بالبلاغ الكاذب ضد هذه الأخيرة.

ومن التطبيقات القضائية فيما يخص تأسيس النقابات كطرف مدني القرار الصادر عن الغرفة الجنائية الفرنسية والذي رفض تأسيس النقابة كطرف مدني في قضية التحرش الجنسي ضد الرئيس في التدرج السلمي، تأسيسا على نص المادة 11/411 من قانون العمل التي جاء في مضمونها:"يمكن النقابات المهنية أمام كل جهة قضائية ممارسة الحقوق الممنوحة للطرف المدني بشرط أن يكون الضرر مباشر أو غير مباشر للمصلحة الجماعية المهنية "([79])، ومن هنا نستخلص أن الاعتداء الصادر عن الرئيس لا يكفي في حد ذاته لاعتبار ذلك اعتداء على المصلحة الجماعية لمهنة ما.

أما القانون الجزائري فلا يقبل تأسيس الجمعيات والنقابات كطرف مدني لأجل المطالبة بالتعويض عن هذه الجريمة، طالما أنه لا يوجد نص يفيد ذلك، وإذا تقدمت إحدى الجمعيات بطلب تأسيسها كطرف مدني فإن القاضي يكون حكمه بعدم قبول الدعوى.

غير أن الحديث عن هذه النقطة يستدعي منّا استقراء نص المادة 30 من قانون الوظيفة العمومية 03/06 المذكور أعلاه، إذ تنص هذه المادة: "يجب على الدولة حماية الموظف مما قد يتعرّض له من

---

(2) JAEN lareguier.et.ANNE marie laregier.,**droit pénal spécial**,éd 10,paris ,1998, p230

(3) CASS CRIM23/01/2002

تهديد أو إهانة أو شتم أو قذف أو اعتداء، من أي طبيعة كانت، أثناء ممارسة وظيفته أو بمناسبتها، ويجب عليها ضمان تعويض لفائدته عن الضرر الذي قد يلحق به.

وتحل الدولة في هذه الظروف محل الموظف للحصول على التعويض من مرتكب تلك الأفعال كما تملك الدولة لنفس الغرض، حق القيام برفع دعوى مباشرة أمام القضاء عن طريق التأسيس كطرف مدني أمام الجهة القضائية المختصة." وبدراسة مضمون هذه المادة نجد أنها لم تذكر التحرش الجنسي من بين الجرائم التي تقع على الموظّف. غير أن عبارة "..أو اعتداء" تتسع حسب رأينا لتشمل التحرّش لكن مع توافر شرط أن يكون الفاعل موظفا ممن يملك سلطة حسب ما تم شرحه آنفا، وهذه المادة لم تحدد أيضا طبيعة الشّخص المعتدي، هل يشمل كل شخص سواء كان أجنبيا عن المؤسسة أو الإدارة المستخدمة أو داخلا فيها أم أن الاعتداء المقصود هو فقط ذلك الذي يرتكبه الغير من باب إهانة موظف أثناء تأدية مهامه، وحسب رأينا أنه أمام عدم دقة هذه المادة يجب تفسيرها لتتسع وتشمل حتى الاعتداء الذي يتم بين الموظفين فيما بينهم، تحقيقا لمقاصد المشرع وأهدافه من تجريم هذا الفعل، مع وجود إمكانية تطبيق العقوبات التأديبية في هذه الحالة، أما بالنسبة للتعويض المحصّل فإنه في كل الحالات، وفق منظور هذه المادة يكون لفائدة الضحية، وهذا التعويض مثلما يمكن طلبه أمام القضاء الجزائي يمكن أن يطلب أمام القاضي المدني، وهذا ما هو معمول به بالنسبة للتشريع الفرنسي أيضا، كما يمكن أن يطلب هذا التعويض أمام الغرفة الاجتماعية في القانون الفرنسي([80]).

-وفي قانون العقوبات الجزائري الجاني يتحمل وحده مسؤولية الخطأ الجزائي ومن ثمة لا يتحمل رب العمل التعويض على أساس المسؤولية عن فعل الغير، وكذلك الأمر بالنسبة للتشريع الفرنسي. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن رب العمل مسؤول عن فعل الغير، إلا في الحالات التي لم يدرك فيها أصحاب العمل السلوك، لكن مسؤولية صاحب العمل عن فعل المشرفين ليست تلقائية، فقد صدر حكم في قضية عام 1998 مرفوعة من "فاراجر" ضد "ميناء بوكارتون" (فلوريدا)جاء فيها أن صاحب العمل مسؤول عن سوء سلوك العاملين المشرفين، حتى ولو لم يكن على دراية بهذا السلوك. كما حكم في قضية شركة "بيرلينجتون" للصناعات ضد" الليرت" عام 1998، أنه حتى ولو كان الموظّف الذي عانى من الانتهاك الجنسي لم يعاني من خسائر ملحوظة أو تأثير ملموس

(1) د.السيد عتيـــق، المرجع السابـــق، ص136.

على الوظيفة أو الشخص، فإن صاحب العمل يعتبر مسؤولا عن هذا الانتهاك، وفي حكم في قضية "هاريس" ضد "شركة فورك ليفت" سنة 1993 حيث أصدرت المحكمة قرارها بأن بيئة العمل التي تتسم بالعدوانية والإهانة غير شرعية حتى لو لم يعان الموظف من آثار نفسية مدمّرة نتيجة الانتهاك الجنسي([81]).

المطلب الثاني : إشكاليات إثبات جريمة التحرش الجنسي

تثير مسألة إثبات جريمة التحرش الجنسي صعوبات كثيرة هي محل دراستنا في الفرع الأول من هذا المطلب، أما الفرع الثاني فسنعرض فيه الأسباب المختلفة التي تعد سببا لهذه الصعوبة ونحاول عرض بعض المقترحات التي نراها كفيلة بالتخفيف من حدة هذه الصعوبة.

الفرع الأول : صعوبة إثبات جريمة التحرش الجنسي

يواجه إثبات جريمة التحرش الجنسي عدة إشكاليات([82])، إذ أن المقدمين على هذا الفعل غالبا ما يعمدون لاتخاذ الاحتياطيات اللازمة لمحو أي اثر للجرم المقبلين على اقترافه([83])، وبهذا الخصوص يوضح أحد المحامين الأردنيين أنه بالرغم من وجود قوانين أردنية تعاقب على التحرش الجنسي، إلا أن المتحرش بهن يصدمن بعقبات كبيرة هي انعدام وسائل الإثبات، مثل الشهود الذين لا يمكن الاعتماد عليهم في هذا المجال، لأن التحرش الجنسي غالبا ما يتمّ في فضاءات مغلقة ولا يتصور إثباتها مقدما وإقامة الدليل عليها، إذ يعمل مقترفها على الهروب من نتيجتها بإزالة كل ما يمكن أن تتركه من آثار([84])، فمن الصّعب مثلا أن يترك الجاني دليلا ماديا كالمحررات والرسائل التي قد تحتوي على جسم الجريمة، كأن يحوي على عبارات التهديد أو الأوامر أو الإكراه بغية الحصول

---

(2) المرجع نفسه، ص136.

(1) وفي هذا الصدد أبدى القضاء الفرنسي تشددا في تقدير الدليل إذ لا تكفي تصريحات المجني عليه لإقامة الدليل إذا لم تكن هذه التصريحات مصحوبة بشهادة شهود تؤيدها معاينات موضوعية، وقد قضى القضاء الفرنسي بإدانة المدير العام لإحدى محطات الإذاعة بجنحة التحرش الجنسي على صحفية بناءا على شهادة دقيقة ومفصلة لزميلتها في العمل، تعززها ترقية مهنية استثنائية للمجني عليها متبوعة بتوقيفها عن العمل وفصلها بغير مبرر ؛د. أحسن بوسقيعة. الوجيز في القانون الجزائي الخاص، المرجع السابق، ص143.

(2)

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news.php(22/11/2006).p 3/4

(3) العربي شحط، نبيل صقر. الإثبات في المواد الجزائية، دار الهلال للخدمات الإعلامية، الجزائر، 2004، ص 116.

على منفعة جنسية، فصلا أن الجاني يحمل عادة شخصية مضطربة ومنحرفة ويفعل فعلته ويرهب ضحيته لتظل جريمته سرا.[85]

لذا فإن الضحية إذا ما قررت اللجوء للقضاء فإن العقبة الجديدة التي تلاقيها هي إثبات أن التحرش المعنوي أو المادي قد تمّ، وهو ما يشكّل معاناة تكون هي السبب في تكتّم المرأة وتستّرها وهذا التكتّم يعد سببا أيضا في استفحال هذه الظاهرة وانتشارها.

وما دام المشرّع لم يرسم للقاضي كيف يشكل معادلاته الذهنية في مجال تقدير الأدلة ليصل من خلالها إلى الحقيقة، فإن الجهد الاستنباطي الذي يبذله القاضي من خلال نشاطه العقلي المكوّن لقناعته، ينصرف إلى فرز الحقيقة واستخلاصها من الدليل محل تقديره، وخلاصة هذا النشاط العقلي أو الجهد الاستنباطي يتركّز في ضرورة التوصّل إلى إعمال القاعدة القانونية محل التجريم على الوقائع، وبذلك يصل إلى نتيجة حكمه. وما دام من العسير والمتعذّر أحيانا الحصول على اليقين المطلق في مسألة إثبات الأفعال الجزائية بوجه عام، وبالخصوص في جريمة التحرش الجنسي، بحكم إنسانية القاضي التي لا تمكنه من إدراك اليقين المادي للحقيقة، وأمام ضرورة إصدار القاضي للأحكام بخصوص القضايا المعروضة عليه، إذ ليس في وسعه أن يتحلّل بعجزه عن الفصل بين الحق والباطل، كان لابد أن يعتمد القضاء على ما يسمى"اليقين المعنوي"، وهو الذي يصل إليه القاضي عن طريق الاستدلال القضائي ويبني عليه حكمه انطلاقا من قناعته الشخصية، خاصة في مثل قضايا التحرش الجنسي هذه.

الفرع الثاني : أسباب صعوبة الإثبات في جريمة التحرش الجنسي

من بين أسباب صعوبة إثبات التحرش الجنسي أن أفعال التحرش تتم في أماكن مغلقة لا يشهدها العامة باستعمال المجرم أسلوب الترهيب كونه أقوى سطوة ([86])، وبالتالي من الصعب الحصول على شاهد يؤكد وقائع التحرش، وحتى إن وجد (ت) فكونها امرأة تخاف على سمعتها عند المثول أمام القضاء، خاصة إذا كانت تجهل الوضع القانوني للشاهد، وكذا خوفها من أن شهادتها ضد رئيسها ستكلّفها ربّما منصبها وبالتالي لقمة عيشها، كل ذلك يحول دون سهولة الاستعانة بالشهود، وأمام هذا الوضع نتساءل عن إمكانية اللجوء إلى وسائل الإثبات الأخرى في حالة انعدام الشهود، وهنا

(4) إسلام أون لاين.نت.عواقب التحرّش الجنسي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2004،ص08.

(5) المرجع نفسه ، ص08.

ينبغي على المشرع أن يسهّل الأمر فيما يتعلق بالإثبات بما يتلاءم وظروف الحالة وإعطاء وزن لتصريحات الضحية إذا كانت موضوعية، فتكرار التقدم المستمر للشكاوى ضد نفس المتهم ولو انتهت بالحفظ، قد يشكل قرينة على سوء أخلاقه مع النساء خاصة إذا كانت الشكاوى من عدة ضحايا يصعب اتفاقهن على الخطأ، ثم أنه يصعب على امرأة أن تقول أنها تعرضت إلى تحرش جنسي افتراءا لأن مجرد قولها لذلك يسيء إليها.

إنّ شهادة الشهود من الأدلة الهامة أمام المحكمة من حيث الواقع العملي وإن كانت من حيث التأثير على عقيدة المحكمة وتكوين اقتناعها قد تأتي في مرتبة تالية لكثير من الأدلة، ولكن شهادة الشهود في كثير من الأحيان قد تكون هي الدليل الوحيد القائم في الدعوى، و الشهادة الصادقة الدقيقة قد تكون خير معين للمحكمة في تكوين عقيدتها وحكمها، فهي الدليل الغالب في المواد الجزائية، حيث تنصبّ على وقائع مادية تحدث فجأة ولا يتيسّر عادة إثباتها بالكتابة، وتحتاج إلى من أدركها بنفسه بمشاهدتها أو سماعها أو إدراكها بحاسة من حواسه([87])، وتزداد أهمية الشهادة إذا تم تأدية اليمين القانونية، ولرفع الالتباسات وتخوفات الشهود ذهب المشرع الفرنسي إلى ضمان حمايتهم من أية ردود أفعال يقوم بها من أدليت الشهادة ضدهم([88])، كما سبق شرحه سابقا، ومن باب القضاء على أسباب صعوبة الإثبات تطبيق أحكام القانون ضد الشاهد المتخلّف وتوعيته بمركزه في الدعوى العمومية. من بين أسباب صعوبة الإثبات أيضا خصوصية هذه الجريمة التي قد يتطلب الحصول على دليل عليها اللجوء إلى بعض طرق الإثبات التي تتلاءم وطبيعة هذه الجريمة كالتصريحات الشرفية مثلا، أو كالتنويـــم المغناطيسي مع تجنب العيوب التي أثيرت حوله كوسيلة إثبات وخضوعه لجملة من الضمانات([89])، كما يمكن استعمال وبكل تحفّظ جهاز كشف الكذب الذي لا يؤثر على إرادة الشخص، و الذي يقوم على حقيقة مفادها إن سائر أجزاء الجسم تخضع في حركتها إما للجهاز العصبي الإرادي وإما للجهاز العصبي الذاتي، ويمكن تحكم الإرادة فيما هو خاضع للجهاز الأول عكس ما يكون خاضع للجهاز الثاني، الذي يبقى مستقلا عن الإرادة ويكون الفرد قادرا

---

(1) أنظر تفصيل هذه النقطة : العربي شحط، نبيل صقر. المرجع نفسه، ص 115.

(2) comment agir contre le harcèlement sexuel au travail . op .cit.p1/ 5.
; journée d'étude sur le harcèlement sexuel à l'université , op cit.p1/12

(3) انظر بهذا الخصوص د. ماروك نصر الدين. الحماية الجنائية للحق في سلامة الجسم في القانون الجزائري والمقارن والشريعة الإسلامية–دراسة مقارنة–الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر،2003، ص- ص 382-385.

على التحكم في أعضائه ذات الحركة الإرادية فيمنع عنها آثار الانفعال، أما الأعضاء ذاتية الحركة فلا يكون في مقدوره منعها من التأثّر، كاحمرار الوجه وملامح الحيرة، ومن ثمّ يمكن التعرّف عن طريق قياس التغيرات الإرادية على وجود الانفعال حتى ولو اجتهد الشخص في العمل على إخفائه، مع أخذ هذه الوسيلة بما تستلزمه من ضمانات وعدم التوسع في استعماله، وبالرغم من انسجام هذه الوسائل مع طبيعة هذه الجريمة إلا أن اللجوء إليها يخالف التيار الغالب والمنادي بعدم جواز اللجوء إليها، خاصة أن الاتفاقيات الدولية تمنع استخدام هذه الوسيلة وهو نفس ما سلكه المشرع الجزائري بمنعه اللجوء إلى هذه الوسائل في الإثبات.

المطلب الثالث : آثار جريمة التحرش الجنسي وكيفية الحد منها

من خلال هذا المطلب نقوم بدراسة الآثار المترتبة عن هذه الجريمة(الفرع الأول) والسبل الكفيلة بالتخفيف منها(الفرع الثاني).

الفرع الأول : آثار جريمة التحرش الجنسي

لجريمة التحرش الجنسي آثار عديدة على مختلف الأصعدة منها ما يؤثر في الضحية ذاتها، ومنها ما يمتد إلى المحيط العام، فعلى المستوى الأول يؤدي إلى شعور الضحية بالانتهاك البدني واضطراب في الحالة النفسية، يصعب التخلص منه حتى في البيت، وينعكس ذلك على طريقة معاملة زملاء العمل وحتى أفراد العائلة. و إذا كانت الضحية ذات شخصية ضعيفة غير متماسكة قد تستسلم، وتقع في مشاكل كثيرة أو تحت وطأة الاغتصاب([90])، فتزهد في زوجها نتيجة العلاقة الجديدة فتتغير معاملتها له وقد يتفاقم الوضع ليصل إلى حد الطلاق([91])، كما ينعكس ذلك على طريقة تربية أطفالها كأن ترفض أن تعمل ابنتها في مكان فيه رجال على اعتبار أنها بنفسها تعرّضت وهي صغيرة أو في شبابها لاعتداء من هذا النوع و لم تستطع أن تدافع عن نفسها([92]).

---

(4) أنظر أمثلة ونماذج عديدة لآثار التحرش الجنسي. إسلام أون لاين .نت.المرجع السابق.

(1) فوزية بوجريو أستاذة في علم النفس بعنابة http://www.saaid.net/female/0114.htm(22/11/2006).p4-5/15

(2) التحرش الجنسي بالمرأة http://www.amanjordan.org/activities/tv/id=4.htm(22/11/2006).p12/13

أما على المستوى الثاني فإنه عندما لا تكون المرأة المتحرش بها جنسيا راضية فإن الأمر يصبح مطاردة، وقد يتحول التحرش الجنسي إلى انتقام بعد رفض الضحية الاستجابة لطلبات الفاعل([93])، والإحساس بالمطاردة قد يسبب الانهيار العصبي خاصة إذا كانت ظروف المرأة لا تسمح لها بمغادرة العمل([94])، وبقاؤها في مثل هذه الظروف ينعكس بالضرورة سلبا على أدائها في العمل وقد يصل الأمر إلى أن تكره الضحية الذهاب للعمل([95])، وهذا ما يكون له أثر بالغ على سير العمل وفعاليته فالقبول في مناصب العمل في حالة سبق الإصرار على التحرش الجنسي لن يكون مبنيا على أساس الكفاءة والمؤهلات العلمية بل سيكون هناك عناصر جديدة في أولوية التوظيف (هي الجمال وحسن المظهر و...) وهو ما يتعارض مع المادة 27 من قانون الوظيفة العمومية المذكور([96])، كما أن معايير الترقية والتقويم بدورها تصبح غير مستندة لمعايير موضوعية وهو ما يخالف المادة 99 من قانون الوظيفة العمومية السابق ذكره ([97])، وهو ما يؤدي فيما بعد إلى المحسوبية في الأداء الوظيفي والمساس بمبدأ المساواة أمام المنافع العامة. وفضلا عن كل الآثار السابقة فإن الابتزاز الجنسي في العمل والذي بدأ منذ ظهور الرأسمالية ومنذ التحاق المرأة بالعمل، قد ساهم في قتل العديد من

---

(3) صرحت إحدى ضحايا التحرش الجنسي أن رئيسها أصبح ينتقم منها ويكلفها بأعباء إضافية في العمل لا تدخل في إطار اختصاصاتها وأصبح يتدخل كل مرة من اجل حرمانها من كل امتياز أو ترقية ويضغط عليها لمغادرة العمل بعد أن يئس من النيل منها. "التحرش الجنسي بالمرأة في العمل"

http://www.saaid.net/female/0114.htm(22/11/2006).p4/15

(4) من أمثلة ذلك نجد "جوفانا ريفيري" من تشيلي التي كانت تكره الذهاب إلى عملها في وزارة الزراعة حيث كان رئيسها يتحرش بها جنسيا كل يوم وقالت أنها شعرت بكونها أسيرة الحاجة لكسب عيشها وشعرت بالعجز عن مقاومة إساءاته وتحرشاته المباشرة، من مقال بعنوان:" التحرش الجنسي بالمرأة في العمل " نشر بموقع الإنترنت

http://www.saaid.net/female/0114.htm(22/11/2006).p2/15

(5) فوزية بوجريو أستاذة في علم النفس بعنابة

http://www.saaid.net/female/0114.htm(22/11/2006).p4/15

(6) تنص هذه المادة على مايلي:"لايجوز التمييز بين الموظفين بسبب آرائهم أو جنسهم أو أصلهم أو بسبب أي ظرف من ظروفهم الشخصية أو الاجتماعية".

(7) والتي تنص على مايلي:" يرتكز تقييم الموظف على معايير موضوعية تهدف على وجه الخصوص الى تقدير احترام الواجبات العامة والواجبات المنصوص عليها في القوانين الأساسية، الكفاءة المهنية، الفعالية والمردودية، كيفية الخدمة..."

النساء العاملات في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وذلك عن طريق انتشار الأمراض الجنسية، وعن طريق طرد المرأة إلى قارعة الطريق إذا رفضت الاستجابة لرغبات رئيسها في العمل، وبالتالي تتعرض لأمراض سوء التغذية والأمراض المعدية.وقد تخضع المرأة لهذا الابتزاز بسبب خضوعها لنوعين من الإكراه: الإكراه العاطفي، ويتمثّل في أن الضحية لا تخاف فقط من المقاومة، ولكنها تخاف من عدم تصديق كلامها في حال تقدّمت بالشكوى، وأنه بإمكان المعتدي تشويه سمعتها واتهامها باللاأخلاقية، وبذلك يمكن أن يحرمها من الحصول على عمل آخر نظيف ([98]).

الفرع الثاني : كيفية مواجهة جريمة التحرش الجنسي

إن القضاء على جريمة التحرش الجنسي ومواجهتها تبدأ ببناء استراتيجية متعددة الأبعاد تبدأ بالمتحرش الذي يجب توعيته بأن المرأة التي يتحرش بها هي زميلته في العمل، وتوعية الضحية بأن رد فعلها الايجابي بعدم السكوت عن التحرش الجنسي هو الطريقة التي تحمي بها كرامتها، و يمكن للّجان الوطنية للنساء العاملات بمختلف فروعها أن تلعب دور في توعية ضحايا هذه الجريمة، ويمكن اعتبار إنشاء مركز الإصغاء لضحايا التحرش الجنسي في الجزائر وتدعيمه بأخصائيين نفسانيين ومستشارين ومحامين، وتخصيص خط اخضر لاستقبال ضحايا التحرش و تسهيل اتصالاتهن في كل شفافية وسرية، يعد مبادرة هامة في هذا الإطار لأن تكتم ضحايا التحرش يجعل الأمر أكثر تعقيدا.

ويندرج ضمن هذه الاستراتيجية عدم المبالغة في إلقاء المسؤولية على المرأة كالقول بأن ظهورها بكامل زينتها هو سبب التحرش، وأن كان ذلك عاملا مساهما نوعا ما في زيادة أسباب التحرش، غير أنه ليس السبب الوحيد لأن هناك نساء في متحجبات لكن يتعرضن للتحرش.

لهذا فبغضّ النّظر عن سلوك المرأة ومظهرها، فإن هناك مسؤولية عن فعل جرمي يتمثل في التحرش الجنسي، فالرجل مأمور بعدم ارتكابه دينيا، لأن الدين يأمر الإنسان بغض البصر وعدم الاعتداء على أعراض الناس، ومأمور بالتعفّف والتحكم بغريزته، ومأمور بعدم ارتكابه قانونيا أيضا تحت طائلة التعرض للعقاب هذا من جهة، ومن جهة أخرى هذا الطرح (اللباس، تصرفات المرأة ...) تسعى لرفع المسؤولية عن الرجل وإلقائها على المرأة، فبدلا من تحميل المذنب ذنب فعلته يصير

([8]) نهى القاطرجي.المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية إسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2006، ص421.

الرجل هو الضحية وليس العكس([99]). وفي سبيل القضاء على جريمة التحرش الجنسي ومكافحته أيضا، ينبغي وضع سياسة قانونية إجرائية وعقابية صارمة ورادعة ضد الفاعلين، وبهذا الخصوص ينبغي تعديل قانون الوظيفة العمومية ليساير الطوّر الحادث في قانون العقوبات بشأن تجريم فعل التّحرش الجنسي، وإدراج التحرش من بين درجات الأخطاء المهنية التي تستوجب العقاب، مع تشديد هذه العقوبات تحقيقا لأهداف المشرع وسياسته الجنائية، كما يستوجب ذلك أيضا رقابة الأنظمة الداخلية والقوانين الأساسية لمختلف هيئات وأماكن العمل، مهما كان نوعها والتي يشملها نص المادة 341 مكرر من قانون العقوبات، مع عدم إهمال ضرورة إشراك مؤسسات المجتمع المدني، وكذا وسائل الإعلام المختلفة والمدرسة وأماكن العبادة في عملية التوعية، كما يقتضي ذلك العمل بالمقترحات التالية :

1/ تسهيل عملية الإثبات بالاكتفاء بشهادة الشهود والتسجيلات الصوتية والرسائل المكتوبة مثلا، في حدود ما لا يضر بحقوق المتهم، لأن المرأة التي تكون ضحية التحرش الجنسي إذا اشتكت و لم تتمكن من الإثبات فالضرر النفسي والاجتماعي والمعنوي الذي ستعانيه قد يعادل الضرر الناشئ عن التحرش أو يزيد عليه.

2/ فرض رقابة على صاحب السلطة ووضع مدونات أخلاقية لمختلف المهن مع إلزام المؤسسات والهيئات والإدارات بضرورة احترامها وتعليقها وتوعية العمال بمضمونها، وبهذا الخصوص ينبغي التذكير بأن ربّ العمل الذي لا يتخذ الوسائل اللازمة للوقاية من التحرش الجنسي في فرنسا يعد مسئولا إلى حد ما على التجاوزات الحاصلة في مؤسسته([100]). إذ أن بإمكانهم الوقاية منه باتخاذ استراتيجيات خاصة بالتحقيقات وسير الشكاوى بسهولة وبطريقة سرية حيادية، هذه السياسة من شأنها كسر شوكة المعتدين والدفاع بسهولة على الضحايا، وينبغي أيضا نشر منشورات التوعوية بخصوص النصوص القانونية الجديدة —نسبيا– والتي تجرّم هذا الفعل، لأن أغلبية الضحايا لا يعرفن ذلك، ويجب أن تمتد هذه التوعية لشرح مخاطر هذه الجريمة، وفرض نوع من الجدية في العمل تحول دون القيام بالمجاملات الجنسية في العمل، والتقليل من الاختلاط بقدر الإمكان، والحد من تعليق

---

(1) التحرش الجنسي بالمرأة
http://www.amanjordan.org/activities/tv/id=4.htm(22/11/2006).p12/13

(2) le harcèlement op .cit.p3/ 05.
sexuel en milieu de travail.

الصّور والمنشورات ذات الهدف الجنسيّ، وتكوين الموظفين وتحسيسهم بهذه القضية([101])، وبهذا الصدد نجد مما جاء في المادة 06 من القانون 11/90 المؤرخ في 1990/4/21 المتعلق بعلاقات العمل المعدل والمتمم على مايلي:"يحق للعمال أيضا في إطار علاقة العمل ما يأتي:

... الفقرة 2- احترام السلامة البدنية والمعنوية وكرامتهم". فمن باب حفظ الحرمة والكرامة منع التحرش الجنسي. كونه يشكل مساسا جسديا ومعنويا بالعامل وخدشا لكرامته، والفقرة الثالثة التي تحمي العامل من كل تمييز في شغل المناصب نصها: "الحماية من أي تمييز لشغل منصب عمل غير المنصب القائم على أهليتهم واستحقاقهم..."[102] ، ويعتبر التحرش الجنسي تمييزا ضد الضحية، كونه يعد وسيلة بيد رئيسها للضغط عليها وتهديدها بما يملكه من وسائل ضدها، قد يستعملها للحصول على رغباته الجنسية.

3/ يجب على الضحية عدم التردّد في الدفاع عن شرفها باللجوء إلى العدالة لأن تكتّمها لن يزيد الأمور إلا سوءا ويشجّع المعتدين على الاستمرار في تحرشاتهم.

4/ إضفاء السرية في شكاوى التحرش الجنسي لوضع حد لكثرة الكلام وإلصاق التهم، وبهذا الخصوص نجد أن المشرع الفرنسي جعل الجلسات مغلقة (سرية) للنظر في قضايا التحرش الجنسي بموجب المادة الثامنة المعدلة للمادة 6 من القانون 83-634 المؤرخ في 1983/7/13 المتعلق بواجبات العمال([103]).

5/ أن تأخّر صدور النصوص المجرّمة لهذا السلوك يستدعي – بعد صدوره – الكثير من التوعية والمتابعة، على مختلف الأصعدة وإشراك مختلف الجهات الفاعلة في إطار المجتمع المدني كالجمعيات ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية والتعليمية.

6/ يجب على ضحية التحرش الجنسي عدم الاختلاء مع المعتدي المتحرش قدر المستطاع بالتقليل قدر المستطاع من الاختلاط الفاحش في أماكن العمل.

---

(3)

Ibid.p3/5

(4) عبد الرحمان بحياوي. النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بالعمل، قصر الكتاب، الجزائر، 1999، ص8.

(1)

loi relative au " op .cit.p2/ 09.

" harcèlement sexuel

7/ إنشاء هيئة متكونة تكوينا خاصا للنهوض بعبء حماية الآداب العامة بشكل عام، على غرار ما فعلته مصر بإنشاء" مكاتب حماية الآداب" الذي يختص بردع هذا النوع من الجرائم([104])، والجرائم الأخرى المخلة بالآداب العامة([105]).

خـــــاتمـــــة

لاحظنا من خلال تحضيرنا لهذه المداخلة في موضوع التحرش الجنسي في الجزائر من الطابوهات المسكوت عنها الى التجريم القانوني أنه قبل سنة 2004 كان يكتنف هذا النوع من الجرائم طابع السرية، باعتبار أن كلّ ما له علاقة بالجنس يعد من الطابوهات في مجتمعنا، فتعاليم الإسلام التي تحكم مجتمعنا الجزائري انطلاقا من ديباجة الدستور الجزائري 1996 التي جاء فيها: "إن الجزائر أرض الإسلام.." وما جاء في المادة الثانية منه:" الإسلام دين الدولة"، تجعل المجتمع الجزائري في غير حاجة للتدخل من أجل تجريم مثل هذه الظاهرة الغريبة والدخيلة على مجتمعنا، غير أن استفحال هذه الظاهرة كنتيجة للغزو الثقافي الغربي وتدني القيم الدينية لدى بعض الأفراد فرض على المشرع التدخل لتجريم هذا التصرف الهجين، غير أن تأخره في تجريم هذا الفعل أدى إلى انتشاره بشكل

---

(2) يختص بردع الجرائم المطبوعات الفاضحة وجرائم التحريض على الفسق والفجور وجريمة التعرض لأنثى (التحرش بها) وجريمة فتح محال القمار والأفعال المخلة بالحياء وجريمة التسول انظر د. معوض عبد التواب.الموسوعة الشاملة في الجرائم المخلة بالآداب العامة، دار الكتاب الحديث، مصر، 1989، ص 14-15.

(3) وبهذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن المشرع المصري أجاز ومنح الاختصاص لسلطة التحقيق من أجل ضبط المراسلات ومراقبة المحادثات الشخصية وتسجيلها في الجرائم المخلة بالآداب إذا كان لهذا الإجراء فائدة في ظهور الحقيقة، وذلك إذا كانت الجريمة معاقبا عليها بالحبس لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر مع ضرورة صدور أمر مسبّب وأن لا تزيد مدة الضبط ثلاثين يوما قابلة للتجديد. د. معوض عبد التواب. الموسوعة الشاملة في الجرائم المخلة بالآداب العامة، دار الكتاب الحديث، مصر،1989، ص- ص 69-82. غير أن المشرع الجزائري في هذا الخصوص ومن خلال الدستور في مادته 39 قد نص على أنه:" لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة وحرمة شرفه ويحميها القانون

سرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة." وهذا شيء ايجابي في سبيل دعم حقوق الإنسان وحرياته لاسيما الحق في الخصوصية. وهو ما أكّدته المادة 303مكرر من القانون 23/06 المؤرخ في 2006/12/20 المتضمن تعديل الأمر 156/66 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 84، الصادر في 2006/12/24.

كبير، خاصة في أماكن العمل، غير أنه وبعد استدراك المشرع للموقف، يجب حث الهيآت الفاعلة في الجزائر، كالجمعيات النسوية ووسائل الإعلام المختلفة على القيام بدورها التوعوي بأن هذا الفعل أصبح مجرما، ومع ما يوجد من نقائص في النص الذي يجرم هذا الفعل والتي أبرزناها من خلال هذه الدراسة، ينبغي أن نسجل أن مجرّد نص المشرع على تجريم هذا الفعل يعد مكسبا بذاته، من الناحية القانونية ولكن من الناحية الاجتماعية يعبّر عن تغيّر القيم في المجتمع الجزائري استدعى تدخل المشرع لإعادة الأمور الأخلاقية الى نصابها بمعاقبة كل من يسير في اتجاه هذا التغيّر القيمي والأخلاقي، غير أن تدعيم هذا المكسب يقتضي من المشرع الجزائري أن يخطو خطوات إضافية نحو القضاء على هذه الظاهرة أو على الأقل التخفيف منها من خلال عمله بالمقترحات التالية:

ينبغي على المشرع أن يوضّح بأن عبارة " سلطته أو وظيفته أو مهنته "لا تنصرف إلى هيكل أو سلك الوظيف العمومي فقط أي" الشخص الذي يعهد إليه قانونا بأداء عمل بصفة دائمة في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد الأشخاص المعنوية بطريقة الاستغلال المباشر"، بل تشمل المهن الحرة، وكل شخص يملك سلطة أو لا يملكها، مع الإشارة أن مصطلح السلطة يشمل السلطة السياسية و السلطة الاجتماعية و السلطة الدينية، لأن إرادة المشرع ونيته لو كانت تنصرف إلى سلك الوظيفة العمومية لاستعمل عبارة "سلطة وظيفته" واكتفى بها، كما ينبغي على المشرع الجزائري أن يحذو حذو نظيره الفرنسي والتونسي في توسيع مفهوم التحرش الجنسي ليشمل الأفعال المادية والمعنوية، أو أي تصرف شفهي أو غير شفهي أو جسدي ذي طابع جنسي يستهدف من خلاله الجاني هز كرامة الضحية، ولا يقصر تجريم هذا الفعل على العلاقات المرتبطة بوجود رئيس ومرؤوس فقط لأن استفحال الظاهرة في المجتمع من خلال الأماكن الأخرى، لابد أن يكون له تأثيره على أوساط العمل، إذ ينبغي النظر إلى جريمة التحرش الجنسي نظرة شاملة تهدد كلّ المجتمع لا أماكن العمل لوحدها وهو ما تبناه المشرع الأمريكي.

كما ينبغي على المشرع أن يبسّط إجراءات إثبات هذه الجريمة، بما يتلاءم وطبيعتها وخصوصيتها إذ أنّ أفعال التحرش عادة ما تتم في أماكن مغلقة ولا يترك الفاعل فيها أية آثار. وأمام هذا الوضع الذي يجعل إثبات جريمة التحرش الجنسي شبه مستحيل خاصة في غياب الشاهد أو الوثيقة التي يمكن أن تحمل دلائل الجريمة، فإن المرأة عادة ما تلجأ للتكتم وهو ما يزيد الوضع تأزما وانتشارا، إذ أن ذلك يشجّع الفاعلين ما دام من الصعب الحصول على إدانة.

ما دام المشرع الجزائري قد أقصر المكان الذي يعد فيه التحرش الجنسي فعلا مجرما في أماكن العمل فقط، فإنه عليه -موازاة مع ذلك- أن يحذو حذو المشرع الفرنسي في تحميل جزء من المسؤولية للمدير أو المسئول إذا ثبت تقصيره في إطار مؤسسته أو هيئته، بعدم إجراء لقاءات توعوية وتوقيع العقوبات على المخالفين لردعهم، كما ينبغي عليه أيضا أن يعدّل قوانين العمل بما ينسجم واتجاه المشرّع نحو تجريم هذا الفعل بإدراج مسؤولية الرئيس وتحصين الشاهد – مثلما فعل المشرع الفرنسي– بما يشجع الشهود على الإدلاء بشهادتهم دون خوف من فقد منصبهم أو حرمانهم من الحقوق التي تخولهم إياها القوانين، ومنع حصولهم على المزايا المختلفة، وتخصيص أطباء نفسانيين لزيارة المؤسسات والهيئات دوريا لاكتشاف ومعالجة حالات التحرش.

جعل عقوبة التحرش الجنسي رادعة أكثر مما هي عليه خاصة فيما يتعلق بمدة الحبس، مع تثمين ما قام به المشرع الجزائري بتجريم هذا الفعل بما يشكل دعامة كبيرة في سبيل ترقية حقوق المرأة في الجزائر، كما ينبغي تثمين ما قام به من تعديل لمقدار الغرامة الجزائية بموجب المادة 467 مكرر فقرة 03 من قانون العقوبات المعدل بالقانون 23/06 المؤرخ في 2006/12/20 التي جعلتها من 50.000 إلى 200.000 دج بعدما كانت العقوبة هي الغرامة من 50.000 إلى 100.000 دج،كما ينبغي دعم عقوبة التحرش الجنسي بعقوبات تكميلية، مع إمكانية توقيع العقوبات التأديبية ما دام لجريمة التحرش الجنسي علاقة بجريمة استغلال النفوذ وإساءة استعمال السلطة.

إشراك المؤسسات وهيئات المجتمع المدني عند صياغة النصوص القانونية خاصة مراكز الإصغاء التي تعدّ أكثر إطلاعا على خفايا هذه الظاهرة لاحتكاكها المباشر بضحاياه وهو ما يجعل التدابير المتخذة أكثر ارتباطا بالواقع.

وإذا كانت هذه الإجراءات تساعد على الحد من هذه الظاهرة فإن هناك إجراءات أخرى مرتبطة بالظروف المحيطة بها، إذ ينبغي عدم النّظر إلى النساء اللواتي يستسغن الإغواء أو يتسببن في حدوثه من منطلق وصولي خارج عن الأخلاق، والذي يساهم في وجود مثل هؤلاء المديرين ضعاف النفوس بشكل يكاد يجني على كل الشريفات العفيفات، بل يجب العمل على حماية الأغلبية الغالبة التي ترفض وتعاني من هذه الجريمة وتحرم من كل الحقوق والامتيازات استنادا إلى اعتبارات إقصائية تمييزية، تجعل النظرة إلى المرأة قاصرة على موضوع الجنس ونسيان كفاءاتها، وهو ما يخلق جوّا من الخوف والرهبة في العمل، عوضا عما يجب أن يسوده من روح المحبة والزمالة والإخاء مما قد يؤدي لإحجام النساء عن العمل، الموصل للخسارة الاقتصادية، وحتى عند إقبالهن على العمل فإن الجو

الذي يخلقه التحرش يؤدي إلى الغيابات والانقطاع والأمراض العصبية والانزواء بوجود هذا الجو المهين والمشحون والمتوتر في مكان العمل مما يؤثر على نوعية الأداء وكفاءته.

كما ينبغي على الأفراد أن يجعلوا لأنفسهم رقيبا داخليا أساسه منظومة الحلال والحرام التي تمنع كل أنواع التحرش، فالتربية تظلّ تشكل العامل الحاسم في الارتقاء بالغرائز وتهذيب السلوك وضبط العلاقة بين الجنسين في البيئات الوظيفية وفي خارجها، في مواجهة هذا التغير في القيم الذي تفرضه العولمة الثقافية، كما أن الوازع الديني هو الرادع الحقيقي، بخصوص سلوكات الفرد مع الآخرين، فالفرد إذا قيّد إزاء الآخرين فهذا القيد مفروض على كل المجتمع لصالحه، وهنا في الأخير يكون الفرد هو الفائز لأنه كما قيّد في سلوكياته من قبل المجتمع، قيّد الجميع من أجله، فيعيش الفرد في حياة مستقرة آمنة في هذا الوضع وبذلك تكون زوجته وأمه وأخته في مأمن من هذه التصرفات الشاذة.أما بخصوص المرأة فبالرغم من أن الإسلام أباح لها أن تعمل خارج البيت و أن تشارك في بناء المجتمع، فإنه قد وضع بعض الشروط التي يجب أن تحترمنها في ممارسة هذا الحق من بينها العفة ويقصد بها أن تتقيد المرأة العاملة بسلوك المرأة الشريفة الطاهرة وتتجنب التبرج يقول الله تعالى في هذا الشأن :﴿ يَا نِسَاء النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاء إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ، وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾([106]).

وقال أيضا :﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ، قُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاء بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاء بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُوْلِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاء وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾([107]).

---

(1) سورة الأحزاب الآيتان 32-33.

(2) سورة النور الآيتان 30-31.

عولمة القيم في المؤسسات الصناعية... بين النظرية والتطبيق

يوسف خوجة سمير
طالب دراسات عليا

مقدمة :

تعددت أوجه الفجوات الحاصلة بين الدول المتقدمة والمتخلفة بكل أبعادها ومستوياتها المجتمعية والثقافية والاقتصادية. هذا الواقع أدى إلى توظيف أسلوب المقارنة بين المجتمعات وهو ما دعم بدوره سياسة استضعاف العالم النامي بالخصوص والتشكيك في الجهود المبذولة والمبادرات النابعة من داخل هذه البلدان. بالإضافة إلى بعض الظروف المعاصرة التي برزت فيها قوى جديدة ومتجددة تعيد تشكيل منظومة الإدارة والاقتصاد العالمي، وتستدعي تغييرا جذريا للسياسات التنظيمية المؤسساتية.

بيد أن الطموح الكبير المنصب حول بناء صرح التنمية المستدامة التي لا تزال في مراحلها الأولى، تحاول فيها اختيار الأساس المناسب لانطلاقها على اعتبار أنها من بين المراحل الأكثر تعقيدا، تتطلب دراسات معمقة ودقيقة تحدد الأولويات والمخططات الهادفة، على حسب الإمكانات والفرص المتاحة، ومنه توصلت البحوث إلى ضرورة تفعيل نظام المعلومات والمفاهيم العلمية والعالمية لتساير متطلبات التنافسية العالمية القائمة على قواعد لا يمكن أن تتبناها أو أن تتحداها. ولمواجهة مشكلة تعدد المناهج والاستراتيجيات والمعلومات التي تظهر في عدة قوالب جاهزة مثل تلك المطبقة بين الدول الأوروبية والدول النامية التي تندرج ضمن اتفاقيات الأوروا متوسطية استوجب اختيار ما يلائم المحيط الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسة الخاصة الجزائرية التي تنفرد بثقافتها .

الإشكالـــــية :

تتعرض القيم المجتمعية في الأقطار المختلفة، وبخاصة تلك التي تقف على مستقبل طرفي المعادلة الاقتصادية والسياسية الدولية، إلى ضغوط قد لا تنسجم جميعها بالضرورة مع المعايير المحلية والثقافات الوطنية. ويزداد الأمر أهمية ووزناً نتيجة حركة العولمة والقوى الدافعة والمرافقة لها، وبشكل خاص لدى الأقطار النامية والفقيرة التي تعاني من التهميش السياسي أو الضعف

الاقتصادي أو انعدام الكفاءة المجتمعية والثقافية. وبذلك نجد أنفسنا مضطرين لتكريس عولمة كرامة الإنسان كما جاء في القرءان الكريم في سورة الإسراء : "و لقد كرمنا بني آدم" . وهو ما يجب أن تتضافر جميع الجهود من اجل تحقيقه، وحمايته أمام الشركات العابرة للقارات التي تستهدف موت الإنسان عن طريق تشييئه ليصبح مجرد مساهم، في مضاعفة أرباحها التي لا تتحقق إلا بإهدار كرامة الإنسان. من المناسب جدا تطبيق تجارب الآخرين واستخدام أساليبهم وتقنياتهم إنما لابد من الحذر من التملص من ثقافاتنا والانسلاخ عنها عن طريق تلك القوالب الجاهزة والمفروضة علينا في الكثير من الأحايين.

ومن ثم فإن التوجه نحو المجتمعات والنظم الاقتصادية المبنية على المعرفة، وهو توجه تعزّزه حركة العولمة والقوى الدافعة لها، أن تصبح الميزة النسبية للمؤسسات والشعوب أكثر ارتباطاً بالموارد المعرفية منها بالموارد المادية. ولا بد والحالة هذه أن تسعى المجتمعات سعياً حثيثاً إلى تطوير سياساتها المتعلقة برأس المال المعرفي، ومحوره المتمثل بالإنسان، كضرورة اقتصادية إلى جانب الحاجة الاجتماعية. ويتم ذلك، كما هو معلوم، عن طريق الاستثمار المناسب في نظم إعداد القوى العاملة وبرامج تنمية الموارد البشرية، علماً بأن مثل هذا الاستثمار يواجه صعوبات في كثير من الأقطار النامية، بسبب محددات الموازنات الحكومية، وتزاحم الأولويات التنموية، بالإضافة إلى أعباء سياسات الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو تطبيق المفاهيم البراقة السريعة الانتشار من دون دراسة واضحة تبين الايجابيات والسلبيات وتبن أيضا ما نجنيه منها وما سوف نخسره، ومن ثم يتم اتخاذ إستراتيجية طويلة وقصيرة المدى تعتني بتفاصيل الأمور وحيثياتها الداخلية مرتكزاتها ومؤثراتها.

وهو ما تقوم به مؤسسة condor وهي مؤسسة خاصة جزائرية تسعى إلى إحداث نقلة نوعية في ميدان الصناعات الالكترومترلية وهذا بفعل اعتنائها بالمصدر الأول للتميز ألا وهو الموارد البشرية وعلى هذا الأساس تم اختيارها كعينة لدراسة لمعرفة مدى تكيفها مع المحيط المؤسساتي العالمي من تقنيات وأساليب وإستراتيجيات تنافسية لا حدود لها.

ومنه تم طرح السؤال التالي : هل تواكب المؤسسة الجزائرية الخاصة مستجدات المحيط المؤسساتي العالمي ؟ وما هي الأساليب المنتهجة للحد من تبعيات العولمة الثقافية والاقتصادية ؟

1- الجانب النظري:تحديد الإطار النظري والمنهجي للموضوع :

1-1- تعريف العولمة :_العولمة هي ترجمة المصطلح الانجليزي globalisation منهم من يترجمها بالكونية و آخرون يدعوها بالشمولية وبمعنى اللغة تعني تعميم الشيء. وعلى حسب التعريف الذي أعطاها لها الصندوق الدولي بأنها تعاون على المستوى الاقتصادي المتنامي لمجموعة دول العالم. وتتخذ العولمة عدة أشكال منها العولمة السياسية وتتمثل في تقلص نفوذ الدول الوطنية تحت تأثير سلطة الرأس المال والمؤسسات المالية وهناك أيضا العولمة الاقتصادية وتتجلي في هيمنة التكتلات الاقتصادية العالمية والشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية على اقتصاد العالم .والعولمة الثقافية تظهر فيها سيادة ثقافة العالم المتقدم في جميع نواحي الحياة، وبالنسبة للعولمة التقنية والاتصالية فدخول العالم في مرحلة الثورة التكنولوجية الثالثة وتأثير هذه الأخيرة في الاقتصاد العالمي.

1-2- مفهوم العولمة :

العولمة هي ترجمة المصطلح الانجليزيglobalisation منهم من يترجمها بالكونية و آخرون يدعوها بالشمولية وبمعنى اللغة تعني تعميم الشيء. وعلى حسب التعريف الذي أعطاها لها الصندوق الدولي بأنها تعاون على المستوى الاقتصادي المتنامي لمجموعة دول العالم. وتتخذ العولمة عدة أشكال منها العولمة السياسية وتتمثل في تقلص نفوذ الدول الوطنية تحت تأثير سلطة الرأس المال والمؤسسات المالية وهناك أيضا العولمة الاقتصادية وتتجلي في هيمنة التكتلات الاقتصادية العالمية والشركات متعددة الجنسيات و المؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية على اقتصاد العالم .(آمنة بوشاري: 2006 ، 14-15)يوضح جيدنز بتركيزه على الطابع الجدلي للعولمة، حيث يشير إلى التأثيرات المتبادلة بين العالمي والمحلي فكما أن العولمة تؤثر في الأحداث المحلية فإن العولمة ذاتها كظاهرة لابد لها – تدورها – أن تنفعل هي الأخرى بهذه الأحداث المحلية(ممدوح محمود منصور: 2003، 11)والعولمة الثقافية تظهر فيها سيادة ثقافة العالم المتقدم في جميع نواحي الحياة، وبالنسبة للعولمة التقنية والاتصالية فدخول العالم في مرحلة الثورة التكنولوجية الثالثة وتأثير هذه الأخيرة في الاقتصاد العالمي.

2 -2- مفهوم العصف الذهني : تعد طريقة العصف الذهني في التدريب من الطرق الحديثة التي تشجع التفكير الإبداعي وتطلق الطاقات الكامنة عند المتدربين في جو من الحرية والأمان يسمح بظهور كل الآراء والأفكار حيث يكون المتدرب في قمة التفاعل مع الموقف. وتصلح هذه الطريقة

في القضايا والموضوعات المفتوحة التي ليس لها إجابة واحدة صحيحة. العصف الذهني أسلوب تعليمي وتدريبي يقوم على حرية التفكير ويستخدم من أجل توليد أكبر كم من الأفكار لمعالجة موضوع من الموضوعات المفتوحة من المهتمين أو المعنيين بالموضوع خلال جلسة قصيرة .(محمّد أحمد الحربي: 2008، سا 11.45، 2)

2-3- مفهوم إدارة الجودة الشاملة: هناك تعارف عديدة المفهوم (إدارة الجودة الشاملة) ويختلف الباحثون في تعريفها ولا غرابة في ذلك فقد سئل رائد الجودة الدكتور دمنع عنها فأجاب بأنه لا يعرف وذلك دليلاً على شمول معناها ولذا فكل واحد منا له رأيه في فهمها وبحصاد نتائجها وكما قيل (لكل شيخ طريقة).

وبالتالي تطبيقه لتحقيق الفائدة المرجوة منه لتحسين نوعية الخدمات والإنتاج ورفع مستوى الأداء وتقليل التكاليف وبالتالي كسب رضاء العميل.

4- مفهوم إدارة الجودة الشاملة :

إن مفهوم إدارة الجودة الشاملة يعتبر من المفاهيم الإدارية الحديثة التي تهدف إلى تحسين وتطوير الأداء بصفة مستمرة وذلك من خلال الاستجابة لمتطلبات العميل .

ودعنا أيها القارئ نبدأ بتعريف وفهم معنى (الجودة) ومقصودها قبل الخوض في مفهوم إدارة الجودة الشاملة . (حامد عبد الله السقاف: **2008-01-22** سا **04:20**، **4**)

أولاً : تعاريف الجودة :

تجدر الإشارة إلى أنه من الصعوبة بمكان تقديم تعريف دقيق للجودة حيث أن كل شخص له مفهومه الخاص للجودة. يفهم كثيراً من الناس الجودة بأنها تعي (النوعية الجيدة) أو (الخامة الأصلية) ويقصد بها الكيف عكس الكم الذي يعني بالعدد(جفري إن لوينتال. ت. خالد بن عبد الله دخيل الله: **2002، 34-36**)

ويعرفها أرماند فيخبوم بأنها : "الرضا التام للعميل "

كما يعرفها معهد الجودة الفدرالي :"هي شكل تعاوني لأداء الأعمال يعتمد على القدرات المشتركة لكل من الإدارة والعاملين، بهدف التحسين المستمر في الجودة والإنتاجية وذلك من خلال فرق العمل". نلاحظ من هذه التعريف بأن (الجودة) تتعلق بمنظور العميل وتوقعاته وذلك بمكانة الأداء الفعلي للمنتج أو الخدمة

مع التوقعات المرجوة من هذا المنتج أو الخدمة وبالتالي يمكن الحكم من خلال منظور العميل بجودة أو رداءة ذلك المنتج أو الخدمة. .

ويعرفها جوزيف حابلونسك : " هي التطوير المستمر للعمليات الإدارية وذلك بمراجعتها وتحليلها والبحث عن الوسائل والطرق لرفع مستوى الأداء وتقليل الوقت لإنجازها بالاستغناء عن جميع المهام والوظائف عديمة الفائدة والغير ضرورية للعميل أو للعملية وذلك لتخفيض التكلفة ورفع مستوى الجودة مستندين في جميع مراحل التطوير على متطلبات واحتياجات العميل ".

.(عارف سمان: **2006**،سا**11.45**، **12**)

● التعريف الإجرائي :

إدارة الجودة الشاملة هي التطوير المستمر للعمليات الإدارية وذلك بمراجعتها وتحليلها والبحث عن الوسائل والطرق لرفع مستوى الأداء وتقليل الوقت لإنجازها بالاستغناء عن جميع المهام والوظائف عديمة الفائدة والغير ضرورية للعميل أو للعملية وذلك لتخفيض التكلفة ورفع مستوى الجودة مستندين في جميع مراحل التطوير على متطلبات واحتياجات العميل .

2-4- تعريف الآيزو :

الآيزو هي الكتابة العربية للحروف اللاتينية «ISO» وهي الاختصار لاسم الهيئة الدولية للمواصفات ومقرها جنيف International Organization for Standardization. .

أصدرت الهيئة في عام 1987م مجموعة شهادات الآيزو 9000، وهي مواصفات تختص بنظم إدارة المنشآت الصناعية أو الخدمية فهي تعطي الحدود الدنيا للضوابط والقواعد الواجب الالتزام بها لضمان التحكم المستمر في مستوى جودة المنتج. ومنذ تلك الفترة تم تعديلها حتى صدرت بصورتها النهائية عام 1994 لتتماشى مع المتطلبات والاحتياجات لأنظمة إدارة الجودة المطبقة عالمياً. وتقوم منظمة الآيزو ISO بمهمة تطوير المواصفات في المجالات كافة باستثناء المواصفات الفنية للمنتجات الخاصة بالصناعات الكهربائية و الهندسية الإليكترونية التي هي من مسؤولية منظمة أخرى تأسست عام 1906 وهي اللجنة العالمية للإليكترونيات التقنية(EIC) . و لدى الآيزو لجان فنية عددها ما يزيد عن (182) لجنة، كل لجنة مسؤولة عن تطوير مجموعة معينة من المواصفات. (**Imam**

2008Saud Bin Abdul Aziz Bin Mohammed Road، سا 4.20، (22

3- القيم المؤسساتية الحديثة :

من مميزات هذا العصر هو العولمة، ومن أهم ما تمليه أو تقتضيه العولمة هو إيجاد و نشوء جهات تمارس نشاطاتها على مستوى العالم وتتصف بالشرعية و القبول. وقد أصبحت هذه الجهات موجودة في كل مجال تخصص أو مجال عمل. وهي تكون إما على شكل جمعيات، هيئات، اتحادات ...وغيرها. هذا وقد أدركت الدول العربية هذه الناحية فأصبحت تشكل هيئات موازية لهذه الجهات العالمية بحيث توحد جهود الجهات العربية ذات العلاقة سواء على المستوى الحكومي أو القطاع الخاص. وقد اكتسبت بعض هذه الجهات نتيجة لعملها الجاد صفة الشرعية والاعتماد من تلك المؤسسات العالمية. لذلك سعت لإيجاد لها دورا عالميا اختارت منظمة الآيزو العالمية القاهرة لعقد اجتماعات منظمة الآيزو العالمية لوضع أسس مواصفات الآيزو لسنة 2005 ورسم الإطار العام للجودة علي ضوء التطورات في الأسواق الدولية والتطورات التكنولوجية. ومصر عضو في مجلس إدارة المنظمة الدولية المشكلة من 18دولة فقط من مجموع 130 دولة أعضاء، وسيحضر الاجتماعات مختصين من منظمة الآيزو العالمية و كذلك خبراء على مستوى العالم.

إن قرار مؤسسة أو شركة ما أن تصبح مميزة وتتمتع بتطبيق معايير الجودة هي عملية تراكمية وتحتاج إلى جهد متواصل فهو ليس شيئا روتينيا أو قرار يمكن تطبيقه بفترة زمنية قصيرة، لذا لا بد من الحرص على البناء السليم لقواعد الشركة وأسسها وطبيعة علاقاتها وأن تصب جميع العمليات المختلفة في الشركة لصالح الهدف العام المميز. وهذا لا يتم إلا بفهم الواقع العالمي ومستجداته الامحدودة التي تتمثل في مجموعة من القواعد والمفاهيم العلمية الدقيقة التي تتطلب الخبرة والمتابعة المستمرة من بين هذه المفاهيم العصرية مفهوم العصف الذهني ، إدارة الجودة الشاملة، نظام الآيزو.

2- المبادئ الأساسية في جلسة العصف الذهني **:** يعتمد نجاح جلسة العصف الذهني على تطبيق أربعة مبادئ أساسية هي **:** أولاً / إرجاء التقييم : لا يجوز تقييم أي من الأفكار المتولدة في المرحلة الأولى من الجلسة لأن نقد أو تقييم أي فكرة بالنسبة للفرد المشارك سوف يفقده المتابعة ويصرف انتباهه عن محاولة الوصول إلى فكرة أفضل لأن الخوف من النقد والشعور بالتوتر يعيقان التفكير الإبداعي.

ثانياً / إطلاق حرية التفكير : أي التحرر مما قد يعيق التفكير الإبداعي وذلك للوصول إلى حالة من الاسترخاء وعدم التحفظ بما يزيد انطلاق القدرات الإبداعية على التخيل وتوليد الأفكار في جو لا يشوبه الحرج من النقد والتقييم، ويستند هذا المبدأ إلى أن الأخطاء غير الواقعية الغريبة والطريفة قد تثير أفكاراً أفضل عند الأشخاص الآخرين .

ثالثاً/ الكم قبل الكيف : أي التركيز في جلسة العصف الذهني على توليد أكبر قدر من الأفكار مهما كانت جودتها ، فالأفكار المتطرفة وغير المنطقية أو الغريبة مقبولة ويستند هذا المبدأ على الافتراض بأن الأفكار والحلول المبدعة للمشكلات تأتي بعد عدد من الحلول غير المألوفة والأفكار الأقل أصالة.

رابعاً / البناء على أفكار الآخرين : أي جواز تطوير أفكار الآخرين والخروج بأفكار جديدة فالأفكار المقترحة ليست حكراً على أصحابها فهي حق مشاع لأي مشارك تحويرها وتوليد أفكار أخرى منها**3**

- **معوقات العصف الذهني :** العصف الذهني يعني وضع الذهن في حالة من الإثارة والجاهزية للتفكير في كل الاتجاهات لتوليد أكبر قدر من الأفكار حول القضية أو الموضوع المطروح وهذا يتطلب إزالة جميع العوائق والتحفظات الشخصية أمام الفكر ليفصح عن كل خلجاته وخيالاته.

(نيجل كينج ونيل أندرسون:**105،2000-112**).

-معوقات التفكير الإبداعي : يمتلك كل منا قدراً لا بأس به من القدرة على التفكير الإبداعي أكثر مما نعتقد عن أنفسنا ولكن يحول دون تفجر هذه القدرة ووضعها موضع الاستخدام والتطبيق عدد من المعوقات التي تقيد الطاقات الإبداعية ومنها :

- **المعوقات الإدراكية :** وتتمثل المعوقات الإدراكية بتبني الإنسان طريقة واحده للنظر إلى الأشياء والأمور فهو لا يدرك الشيء إلا من خلال أبعاد تحددها النظرة المقيدة التي تخفي عنه الخصائص الأخرى لهذا الشيء .مثال ذلك .. البارو متر : جهاز لقياس الضغط الجوي وهي خاصية واحدة فرضها النظام التعليمي ، وعند التخلص من العائق الإدراكي نرى فيه أبعاداً أخرى منها، أنه يمكن استخدامه بندولاً أو هدية أو أداة لقياس الارتفاع أو لعبة للأطفال .
- **العوائق النفسية :** وتتمثل في الخوف من الفشل، ويرجع هذا إلى عدم ثقة الفرد بنفسه وقدراته على ابتكار أفكار جديدة وإقناع الآخرين بها، وللتغلب على هذا العائق يجب أن يدعم الإنسان

ثقته بنفسه وقدراته على الإبداع وبأنه لا يقل كثيراً في قدراته ومواهبه عن العديد من العلماء الذين أبدعوا واخترعوا واكتشفوا

● التركيز على ضرورة التوافق مع الآخرين: يرجع ذلك إلى الخوف أن يظهر الشخص أمام الآخرين بمظهر يدعو للسخرية لأنه أتى بشيء أبعد ما يكون عن المألوف بالنسبة لهم .

● القيود المفروضة ذاتياً : يعتبر هذا العائق من أكثر عوائق التفكير الإبداعي صعوبة ، ذلك أنه يعني أن يقوم الشخص من تلقاء نفسه بوعي أو بدون وعي بفرض قيود لم تفرض عليه لدى تعامله مع المشكلات.

● التقيد بأنماط محدده للتفكير : كثيراً ما يذهب البعض إلى اختيار نمط معين للنظر إلى الأشياء ثم يرتبط بهذا النمط مطولاً لا يتخلى عنه ، كذلك قد يسعى البعض إلى افتراض أن هناك حلاً للمشكلات يجب البحث عنه.

● التسليم الأعمى للافتراضات : وهي عملية يقوم بها العديد منا بغرض تسهيل حل المشكلات وتقليل الاحتمالات المختلفة الواجب دراستها.(نيجل كينج ونيل أندرسون:**2000، 105-112**)

● التسرع في تقييم الأفكار : وهو من العوائق الاجتماعية الأساسية في عملية التفكير الإبداعي ومن العبارات التي عادة ما تفتك بالفكرة في مهدها ما نسمعه كثيراً عند طرح فكرة جديدة مثل : لقد جربنا هذه الفكرة من قبل ، من يضمن نجاح هذه الفكرة ، هذه الفكرة سابقة جداً لوقتها ، وهذه الفكرة لن يوافق عليها المسئولون.

● الخوف من اتهام الآخرين لأفكارنا بالسخافة: وهو من أقوى العوائق الاجتماعية للتفكير الإبداعي هذا ويعتبر العصف الذهني أحد أهم الأساليب الناجحة في التفكير الإبداعي .

4- خطوات جلسة العصف الذهني:

تمر جلسة العصف الذهني بعدد من المراحل يجب توخي الدقة في أداء كل منها على الوجه المطلوب لضمان نجاحها وتتضمن هذه المراحل ما يلي:

1- تحديد ومناقشة المشكلة الموضوع: قد يكون بعض المشاركين على علم تام بتفاصيل الموضوع في حين يكون لدى البعض الآخر فكرة بسيطة عنها وفي هذه الحالة المطلوب من قائد الجلسة هو مجرد إعطاء المشاركين الحد الأدنى من المعلومات عن الموضوع لأن إعطاء المزيد من

التفاصيل قد يحد بصورة كبيرة من لوحة تفكيرهم ويحصره في مجالات ضيقة محددة .

2- إعادة صياغة الموضوع : يطلب من المشاركين في هذه المرحلة الخروج من نطاق الموضوع على النحو الذي عرف به وأن يحددوا أبعاده وجوانبه المختلفة من جديد فقد تكون للموضوع جوانب أخرى.

وليس المطلوب اقتراح حلول في هذه المرحلة وإنما إعادة صياغة الموضوع وذلك عن طريق طرح الأسئلة المتعلقة بالموضوع ويجب كتابة هذه الأسئلة في مكان واضح للجميع .

5- تهيئة جو الإبداع والعصف الذهني : يحتاج المشاركون في جلسة العصف الذهني إلى تهيئتهم للجو الإبداعي وتستغرق عملية التهيئة حوالي خمس دقائق يتدرب المشاركون على الإجابة عن سؤال أو أكثر يلقيه قائد المشغل.

4- العصف الذهني : يقوم قائد المشغل بكتابة السؤال أو الأسئلة التي وقع عليها الاختيار عن طريق إعادة صياغة الموضوع الذي تم التوصل إليه في المرحلة الثانية ويطلب من المشاركين تقديم أفكارهم بحرية على أن يقوم كاتب الملاحظات بتدوينها بسرعة على السبورة أو لوحة ورقية في مكان بارز للجميع مع ترقيم الأفكار حسب تسلسل ورودها، ويمكن للقائد بعد ذلك أن يدعو المشاركين إلى التأمل بالأفكار المعروضة وتوليد المزيد منها

5- تحديد أغرب فكرة : عندما يوشك معين الأفكار أن ينضب لدى المشاركين يمكن لقائد المشغل أن يدعو المشاركين إلى اختيار أغرب الأفكار المطروحة وأكثرها بعداً عن الأفكار الواردة وعن الموضوع ويطلب منهم أن يفكروا كيف يمكن تحويل هذه الأفكار إلى فكرة عملية مفيدة وعند انتهاء الجلسة يشكر قائد المشغل المشاركين على مساهماتهم المفيدة .

6- جلسة التقييم : الهدف من هذه الجلسة هو تقييم الأفكار وتحديد ما يمكن أخذه منها ، وفي بعض الأحيان تكون الأفكار الجيدة بارزة وواضحة للغاية ولكن في الغالب تكون الأفكار الجيدة دفينة يصعب تحديدها ونخشى عادة أن تهمل وسط العشرات من الأفكار الأقل أهمية وعملية التقييم تحتاج نوعاً من التفكير الانكماشي الذي يبدأ بعشرات الأفكار ويلخصها حتى تصل إلى القلة الجيدة.

4- إدارة الجودة الشاملة : إن تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة يستلزم بعض المتطلبات التي تسبق البدء بتطبيق هذا البرنامج في المؤسسة حتى يمكن إعداد العاملين على قبول

الفكرة ومن ثم السعي نحو تحقيقها بفعالية وحصر نتائجها المرغوبة. وتتمثل بعض من هذه المتطلبات الرئيسية المطلوبة للتطبيق فيمايلي:.

أولا: إعادة تشكيل ثقافة المؤسسة.

إن إدخال أي مبدأ جديد في المؤسسة يتطلب إعادة تشكيل لثقافة تلك المؤسسة حيث أن قبول أو رفض أي مبدأ يعتمد على ثقافة ومعتقدات الموظفين في المؤسسة. إن (ثقافة الجودة) تختلف اختلافا جذرياً عن (الثقافة الإدارية التقليدية) وبالتالي يلزم إيجاد هذه الثقافة الملائمة لتطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة (راجع ما ذكرناه عن المقارنة بين الإدارة التقليدية وإدارة الجودة الشاملة في الفصل الأول – سادساً) وذلك بتغيير الأساليب الإدارية. وعلى العموم يجب تهيئة البيئة الملائمة لتطبيق هذا المفهوم الجديد بما فيه من ثقافات جديدة .

ثانياً : الترويج وتسويق البرنامج

إن نشر مفاهيم ومبادئ إدارة الجودة الشاملة لجميع العاملين في المؤسسة أمر ضروري قبل اتخاذ قرار التطبيق. إن تسويق البرنامج يساعد كثيراً في القليل من المعارضة للتغيير والتعرف على المخاطر المتوقعة بسبب التطبيق حتى يمكن مراجعتها. ويتم الترويج للبرنامج عن طريق تنظيم المحاضرات أو المؤتمرات أو الدورات التدريبية للتعريف بمفهوم الجودة وفوائدها على المؤسسة.

ثالثاً : التعليم والتدريب

حتى يتم تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة بالشكل الصحيح فإنه يجب تدريب وتعليم المشاركين بأساليب وأدوات هذا المفهوم الجديد حتى يمكن أن يقوم على أساس سليم وصلب وبالتالي يؤدي إلى النتائج المرغوبة من تطبيقه . حيث أن تطبيق هذا البرنامج بدون وعي أو فهم لمبادئه ومتطلباته قد يؤدي إلى الفشل الذريع . فالوعي الكامل يمكن تحقيقه عن طريق برامج التدريب الفعالة.

إن الهدف من التدريب هو نشر الوعي وتمكين المشاركين من التعرف على أساليب التطوير. وهذا التدريب يجب أن يكون موجهاً لجميع فئات ومستويات الإدارة (الهيئة التنفيذية، المدراء، المشرفين ، العاملين) ويجب أن تلبى متطلبات كل فئة حسب التحديات التي يواجهونها. فالتدريب الخاص بالهيئة التنفيذية يجب أن يشمل إستراتيجية التطبيق بينما التدريب الفرق العمل يجب أن يشمل الطرق والأساليب الفنية لتطوير العمليات. .(بشير عباس محمود العلاق:**2006، 173**)

وعلى العموم فإن التدريب يجب أن يتناول أهمية الجودة وأدواتها وأساليبها والمهارات اللازمة وأساليب حل المشكلات ووضع القرارات ومبادئ القيادة الفعالة والأدوات الإحصائية وطرق قياس الأداء.

رابعاً : الاستعانة بالاستشاريين .

الهدف من الاستعانة بالخبرات الخارجية من مستشارين ومؤسسات متخصصة عند تطبيق البرنامج هو تدعيم خبرة المؤسسة ومساعدتها في حل المشاكل التي ستنشأ وخاصة في المراحل الأولى.

خامساً: تشكيل فرق العمل.

يتم تأليف فرق العمل بحيث تضم كل واحدة منها ما بين خمسة إلى ثمانية أعضاء من الأقسام المعنية مباشرة أو ممن يؤدون فعلاً العمل المراد تطويره والذي سيتأثر بنتائج المشروع.

وحيث أن هذا الفرق ستقوم بالتحسين فيجب أن يكونوا من الأشخاص الموثوق بهم، ولديهم الاستعداد للعمل والتطوير وكذا يجب أن يعطوا الصلاحية المراجعة وتقييم المهام التي تتضمنها العملية وتقديم المقترحات لتحسينها .

سادساً: التشجيع والحفز.

إن تقدير الأفراد نظير قيامهم بعمل عظيم سيؤدي حتماً إلى تشجيعهم ، وزرع الثقة ، وتدعيم هذا الأداء المرغوب. وهذا التشجيع والتحفيز له دور كبير في تطوير برنامج إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة واستمراريته. وحيث أن استمرارية البرنامج في المؤسسة يعتمد اعتماداً كلياً على حماس المشاركين في التحسين، لذا ينبغي تعزيز هذا الحماس من خلال الحوافز المناسبة وهذا يتفاوت من المكافأة المالية إلى التشجيع المعنوي. .(بشير عباس محمود العلاق:**2006، 173**)

سابعاً: الإشراف والمتابعة.

من ضروريات تطبيق برنامج الجودة هو الإشراف على فرق العمل بتعديل أي مسار خاطىء ومتابعة إنجازاتهم وتقويمها إذا تطلب الأمر . وكذلك فإن من مستلزمات الجنة الإشراف والمتابعة هو التنسيق بين مختلف الأفراد والإدارات في المؤسسة وتذليل الصعوبات التي تعترض فرق العمل مع الأخذ في الاعتبار المصلحة العامة(حامد عبد الله السقاف: **2008-01-22 سا. *04:20*** ، **4**)

*من أجل إستعاب ما سبق ندرج نموذج حقق التغيير التنظيمي

وهو: *برنامج تحسين الجودة الهندسية كبرنامج للتغيير خاص بشركة فورد :*

يتطلب برنامج تحسين الجودة الهندسية أن يقوم المهندسون، بتحديث المهارات الفنية لديهم في مجال تحسين جودة السلع، وأن يتعلموا مهارات فنية وبشرية جديدة. بالشكل الذي يحقق أعلى ميزة. ويعتبر برنامج التدريب لتحسين الجودة الهندسية هو الوسيط الذي يحقق التغيير التنظيمي وهو برنامج تدريبي قابل للموائمة. وهو معد للمهندسين والإداريين، ويتكون البرنامج من 37 يوما تدريبيا، مقسمة إلى سبعة جوانب مختلفة، وتم تطبيقه على 4000 مهندس عبر أوروبا، وهو برنامج يقدم القاعدة اللازمة والآلية المطلوبة لتطوير معايير الجماعة داخل المؤسسة ككل.

ويقوم التدريب بدمج المهارات السيكولوجية والمهارات السلوكية مع أساليب الجودة الهندسية، بمعنى مهارات الاتصال وديناميكيات الجماعة، ومنهجيات الإبداع، وأساليب الاهتمام بالذات، وحيث أن تطبيق المهارات الفنية يحتاج إلى تقاطع وظيفي وتعاون فريق العمل، فإن هذه المهارات السلوكية تكون مصممة لتمكين المهندسين من وضع المهارات الفنية موضع تنفيذ. وهو نموذج من النماذج التي استجابت للمنافسة الشرسة داخل البيئة الخارجية، والداخلية في التحولات الاقتصادية والتقنية (التكنولوجية) والسيكولوجية. (نيجل كينج ونيل أندرسون:2000، 273-276).

5-الآيـــــــــــــزو:

التي تحصل عليها المؤسسة من الحرص على تطبيق مفاهيم الجودة يؤدي إلى فوائد عدة إن الفوائد للمؤسسة أو الشركة بشكل عام من أهمها: لذا فحرص الشركة على تطبيق هذه المفاهيم المعايير يسهم في تقدم المؤسسات نحو العالمية إن اعتماد معايير موحدة يؤدي إلى تشابه ظروف العمل (بشكل عام) مما يجعل هناك تقارب و مشاركة بين تشابه المعايير وظروف العمل الشركات ذات مجال العمل المتشابه في أرجاء العالم والاستفادة من خبرات الشركات المتقدمة في مجال عملها تؤدي إلى نقل التجارب الناجحة للشركات الناشئة.

و بناء على تفاعل الهوية بقيم العولمة فإنه يطرح سؤال عن مصير الهوية أمام تحديات العولمة :

● على المستوى اللغوي نجد أن لغات العلوم و التقنيات على المستوى العالمي و الإعلامي ستخلق اهتماما خاصا بها، و ستجد اللغة المحلية نفسها تتدحرج إلى الخلف، معانية من الإهمال على جميع المستويات ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايتها و رفعها إلى مستوى اللغات الأكثر تداولا.

نتائج الدراسة: ثانيا: توصل الباحث إلى جملة من النتائج من خلال المقابلة المقننة التي تمت على مستوى الإدارة العليا المتمثلين أساسا في المدير العام والمدرين الفرعيين، وتم التركيز أكثر على مدير الموارد البشرية لما له من معلومات وافية على المؤسسة من الناحية النظرية والعملية ولأنه يتميز بالأقدمية على الآخرين:

● اعتمدت المؤسسة على إستراتيجية قصيرة وبعيدة المدى، وتم شرحها بالتفصيل لجميع العاملين داخل المؤسسة مهما كان مستواه المهني وهذا قصد إشراك الجميع في تحمل المسؤوليات والعمل الجاد المنتظم.

●الاعتماد على المنافسة كمتغير ضمن إستراتيجية المؤسسة، و يعتبر التأهيل عملية مستمرة في الزمن و تتركز على التحديد و التطوير و البحث، و لتنفيذ برنامج التأهيل يجب توفر إرادة قوية للتغيير، بالإضافة إلى إمكانية تحسين الوضع المالي و الاقتصادي للمؤسسة، أي يجب أن يكون تقرير الخبير الخاص بتشخيص المؤسسة إيجابي ، بالإضافة إلى ذلك يتوقف نجاح التأهيل على اتخاذ عدة إجراءات تتمحور في العناصر التالية :

●التركيز على الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالتكوين الذي يعمل على الإنتاج بالمقاييس الدولية، و بالتالي زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة .

● تم تبني برنامج حوافز فعال ومرن يخلق جو من الثقة والتشجيع والشعور بالانتماء للمؤسسة وبأهمية الدور الموكل إليهم في تطبيق البرنامج.

●الاتصال بمراكز البحث العلمية المختلفة، و خاصة تلك التي لها علاقة بالمؤسسات المنتجة الأجنبية و بالجامعات في مختلف تخصصاتها.

● تحاول المؤسسة تطبيق جميع بنود إدارة الجودة الشاملة المعمول بها عالميا من إعادة تشكيل ثقافة المؤسسة والقيام بعمليات التكوين والتدريب لجميع العاملين، بالإضافة إلى تشكيل فرق العمل والإشراف والمتابعة والاستعانة بالمختصين والاستشاريين.

● ولما تم سؤال عن مدى تطبيق برامج العصف الذهني كعملية من العمليات الحديثة في مجال المؤسسات العصرية؛ لاحظ الباحث عدم فهم ودراية به ولكن بعد توضيح المقصود من ذلك ؛ بين المدير الموارد البشرية أنه يقوم بهذه العملية من دون معرفتها من خلال عقد إجتمعات كل ثلاثة أشهر يحاول فيها معرفة انشغالات العاملين أثناء أدائهم لمهامهم ومعرفة آرائهم حول ما يخص

السير الحسن للعمل وفيما إذا كانت فيه مقترحات جديدة يريدون تطبيقها عمليا، ويتم مناقشة وتحليل كل ذلك مع والمسؤولين من أجل أخذ بعين الاعتبار المقترحات التي تخدم مصالح الجميع.

● ويرى أيضا أن المورد البشري هو بالدرجة الأولى طاقة ذهنية وقدرة فكرية، ومصدر للمعلومات والاقتراحات والابتكارات، وعنصر فاعل وقادر على المشاركة الايجابية. وأنه إذا أحسن إختياره وإعداده وتدريبه وإسناد العمل المتوافق مع مهاراته ورغباته، فإنه يكفي بعد ذلك توجيهه عن بعد وبشكل غير مباشر، ولا يحتاج إلى التدخل التفصيلي من المشرف أو الرقابة لضمان أدائه لعمله.

●الاهتمام بالنقل التكنولوجي المدروس من طرف المختصين و اقتناء رخص الاختراعات، وتشجيع الابتكار والإبداع للعاملين داخل المؤسسة.

● العمل على ترسيخ القيم والسلوكات الإيجابية داخل المؤسسة التي تضمن السير الجيد للمؤسسة، و العمل على تطويرها و محاربة القيم السلبية التي لا تتناسب مع أهداف المؤسسة.

● تعمل المؤسسة على دعم الثقافة الوطنية بمختلف مكوناتها، و تعبيراتها المختلفة، تقديم العادات و التقاليد و الأعراف الخاصة بالمجتمع الجزائري من خلال المجلة الخاصة بالمؤسسة لتعبير عن هوية وثقافة الأفراد العاملين داخل المؤسسة، على اعتبار أنها واجب وطني يستدعي خدمة وتطوير ثقافة المجتمع الجزائري ونشرها خارج الوطن من خلال التعامل مع المؤسسات الأجنبية.

● ففي نظر المدير العام للمؤسسة يمكن العمل على حماية الهوية بتوظيف مختلف الوسائل المتوفرة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و السياسي. فكل الوسائل يمكن استغلالها في هذا الإطار حتى نتجنب الذوبان و الاندثار من خلال دعم الأيام الدراسية المفتوحة للتعريف بالمؤسسات واستقطاب الموارد البشرية التي تخدم إستراتيجية المؤسسة.

خـــــــــــاتمة :

إن الاهتمام بالإنسان هو المحور الذي تدور حوله جهود التنمية، ولن تصبح حقيقة ملموسة إلا إذا تمت بمشاركته ومن أجله. ولهذا فقد تجدد هذا الاهتمام مؤخرا من خلال الحملة التي شنها تقارير حول التنمية البشرية. ولا شك أن إنتاجية العمل، كما وكيفا تعتبر من أهم مؤشرات القدرة التنافسية على مستوى التنمية البشرية. وتتضمن هذه الإنتاجية ما ينتجه الأفراد والجماعات من السلع والخدمات من السلع والخدمات والمعرفة والتنظيم البشري والتطبيق التكنولوجي، من خلال

أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية. ونظرا لحتمية انفتاح المجتمع الجزائري على الاقتصاد العالمي، فإن ذلك يتطلب إعطاء دور زائد لعملية التكوين والتدريب. فالتحولات الاجتماعية والاقتصادية ذات أبعاد قيمية ثقافية بارزة تظهر من خلال ثلاثية تتمثل في التصورات الذهنية الخاصة بالعامل ، العمل ومراكزه ، والعلاقات الاجتماعية والثقافية داخل المؤسسة. ما يعني أن عملية بناء الذات هو المحور الرئيسي للارتقاء بها في المجالات المختلفة حتى يكون التعامل مع مؤثرات العولمة بطريقة إيجابية دون محاولة تجنبها أو التفكير في العزلة التي تؤدي إلى الخروج عن مقتضيات العصر والتخلف عنه.

المراجع المعتمد عليها :

1- آمنة بوشاري:العولمة والثورة الجزائرية التحريرية، مؤسسة شتات الجامعة، الجزائر، 2006.

2- بشير عباس محمود العلاق:قياس جودة الخدمات من وجهة نظر المستفيدين كمؤشر فعال على الأداء الناجح للقيادة الإدارية في المنظمات الخدمية، التحديات المعاصرة للإدارة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، **2006**.

3- حفري إن لوينتال. ت. خالد بن عبد الله دخيل الله: إعادة هندسة المنظمة – منهج الخطوة بخطوة لتحديد حيوية الشركة، دار المملكة العربية السعودية، السعودية،**2002**،

4- حامد عبد الله السقاف: ما هي طريقة العصف الذهني؟، الإمارات المتحدة العربية، سا**04:20 22-01- 2008**.

5 - ممدوح محمود منصور: العولمة- دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديد 2003.

6- نيجل كينج و نيل أندرسون.ت.محمود حسن حسني: إدارة أنشطة الابتكار والتغيير، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2003.

7-عارف صمان: المدخل الشامل لإدارة الجودة الشاملة،مركز المدينة للعلم والهندسة، الرياض، سا**11.45، 2006**.

8-Imam Saud Bin Abdul Aziz Bin Mohammed Road : ISO online . saudi Arabian standards organisation ,8 :06, 16-07-2007 .

● و على مستوى القيم فإننا نجد أن القيم الجديدة الوافدة عبر وسائل الإعلام المختلفة و عبر التكنولوجيات المتطورة ستغطي على قيمنا المحلية، و سنجد أنفسنا ممسوخين، لا نملك القدرة على الصمود أمام الوافد من قيم الحداثة التي تمتد لتشمل كل مجالات الحياة ما لم يستنفر المجتمع لحماية قيمه الأصيلة، و العمل على تطويرها لتتناسب مع الواقع الجديد.

● أما العادات و التقاليد و الأعراف المعبرة عن أصالتنا فإنها قد تختفي أمام هذه المغريات الوافدة، و على جميع الأصعدة، مما يقلل من أهميتها، و العمل على احتقارها.

● و نفس الشيء بالنسبة لتاريخ الشعب صاحب الهوية النضالية، فقد تزول أهمية التضحيات المقدمة، و تصبح باهتة أمام ما يتكلفه الآخر من عولمة تاريخه " المتقدم" بالمقارنة مع تاريخ الشعب حامل الهوية الذي سيصبح "متخلفا" و يجب أن يتوارى. ما لم توظف الإمكانيات المتوفرة لجعل التاريخ النضالي للشعب حامل الهوية حاضرا في وجدان الأجيال المتعاقبة. المواصفات.

Imam Saud Bin Abdul Aziz Bin Mohammed Road)

. (2007 -07-16،08:06 .

2/ الجـــــــانب المـــــــيداني :

أولا : التعريف بمجتمع البحث:

مؤسسة condor هي مؤسسة خاصة عائلية، بدأت في عملية الإنتاج سنة 2002 تعتبر من بين مجموعة بن حمادي عنتر تراد تقع في المنطقة الصناعية لولاية برج بوعريريج ، تملك سبع وحدات عبر التراب الوطني. وهي بشغل 751 عامل، تعمل على إنتاج معظم التجهيزات الالكترومنزلية خاصة منها أجهزة التلفزيون، والثلاجات والمبردات الهوائية. تهدف المؤسسة إلى إنتاج جميع الأجهزة الالكترومنزلية وتغطية السوق الوطنية والدخول في أقرب الآجال في السوق العالمية. تحصلت على جائزة الآيزو الدولية جانفي 2007.

يدير مؤسسة كوندور عبد الرحمان بن حمادي وهو إبن صاحب المؤسسة هو الحاج محمد الطاهر بن حمادي البالغ من العمر 80 سنة اشتهر بنباهته وحنكته في التسيير الإداري والمالي، حيث يركز دائما على الكفاءة التكوين العالي والتمويل المالي. أصبح يستثمر أكثر من 4 ملايير دينار ثي هذه المؤسسة لوحدها.لما سألناه عن سر نجاحه قال بأنه ابن فلاح ورث من أبيه التربية الحسنة والتواضع؛ وأن سر نجاحه يكمن في الإيمان بالله والعمل الجاد والمستمر.

الدلالات الاجتماعية و القيمية للـقفازة
قراءة سوسيولوجية

إعداد زين الدين خرشي
طالب سنة ثانية ماجستير قسم علم الاجتماع جامعة فرحات عباس سطيف.

«S'il est normal d'être peuple en temps de guerre, il est impératif de devenir société en temps de paix». *N. Boukrouh*

مقدمة :

أول ما يتبادر في الذهن عند سماعنا لكلمة "القفازة" أو لإحدى المقولات –المروج لها في مجتمعنا– المتضمنة لها على شاكلة "اقفز تعيش"، هو الانتشار الواسع الذي يعرفه استعمال هذه المفردة اللغز. الشيء الذي يدفعنا للتساؤل عن ما هي القفازة؟ ما هو مضمونها؟ ما هي دلالاتها الاجتماعية؟ لماذا هذا الربط "المنطقي" بين العيش و القفازة؟ من هو الشخص القافز؟.... هي أسئلة تتطلب الإجابة عنها تجاوز مرحلة الوصف –التي لابد منها كخطوة أولى للفهم والإحاطة– إلى البحث في "القفازة" باعتبارها ظاهرة اجتماعية تستوعب مجموعة من القيم والسلوكات. وذلك من خلال وضعها في السياق المجتمعي العام الذي ظهرت ونمت فيه وربطها بمختلف أبعاده الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية. إن أهمية دراسة قيمة و سلوك "القفازة" في المجتمع الجزائري تكمن في طابعها الخاص، الذي يتأكد لنا من خلال مؤشرين رئيسين. الأول هو أنها من القوة و الحضور عند معظم شرائح المجتمع (على اختلاف الفئات العمرية) لدرجة أنها صارت لوحدها مرادفا لمكانة اجتماعية مميزة، فالشخص القافز هو الشخص الذي يتحلّى بمجموعة من القيم والسلوكات المحددة (فهو: فحل، راجل، فاهم، عارف بخبايا الحياة و المجتمع، مرن في تعاملاته وعلاقاته، يخرج من المواقف الصعبة بسهولة تامة ...الخ)، التي تمكنه من تحقيق و بلوغ الهدف السامي وهو النجاح في الحياة. أما المؤشر الثاني فهو كونها تلعب دورا مركزيا في دينامية التغير القيمي في المجتمع الجزائري عن طريق "تشريعها" و"تبريرها" لوجود مجموعة أخرى من القيم، بأن توفر لها شروط الانتقال من نطاق المحرم (اجتماعيا و أخلاقيا) إلى نطاق المسموح به و المقبول.

تحديد مفهوم القفازة :

لغة : فبالرغم من أن مفردة "القفازة" هي كلمة دارجة يشيع استعمالها في اللهجة الجزائرية – وبذلك حاملة لمضامين ومعبرة عن دلالات اجتماعية وثقافية خاصة بهذا المجتمع- إلا أن أصلها اللغوي مستمد من العربية الفصحى، فـــكلمة:"القفازة" مشتقة من الفعل "قفز"، والقفز هو الوثب، والفرس "القافزة" هي الفرس السريعة[i]. إذن فالقفز في اللغة العربية يحمل معنيين اثنين هما الانتقال والسرعة (الانتقال السريع من حالة إلى أخرى).

وللإشارة، فإنه في المشرق العربي يشيع استخدام كلمة "الشطارة" للدلالة على نفس الحالة السلوكية و القيمية التي تعنيها "القفازة" في المجتمع الجزائري، لكن مع التأكيد دائما على الخصوصية الثقافية و الاجتماعية لمضامين ودلالات كل من الكلمتين.

في اللغة الفرنسية ومع صعوبة إيجاد مرادف لكلمة "القفازة"، إلا أنه بإمكاننا إيراد كلمتين قريبتي المعنى منها. الأولى أوردها نورالدين بوكروح[ii] في حديثه حول "القفازة" في المجتمع الجزائري و هي كلمة l'esbroufe و التي وظفها لتبيان جوانب التباهي، التبجح و الخديعة في سلوك الفرد القافز. و الفعل esbroufer[iii] في الفرنسية يعني: السعي لفرض النفس بتبني سلوك أو هيئة وقار لا يستحقها صاحبها[iv]. هذا الكلمة باللغة الفرنسية لا تشمل إلا بعدا واحدا من معنى "القفازة" ودلالاتها الاجتماعية أي بعد الخداع والتحايل. أما الكلمة الثانية la débrouillardise من الفعل se débrouiller[v] و الذي يعني الخروج من ورطة أو مشكلة ما، بالاعتماد على النفس و بتوظيف القدرات و المهارات الشخصية[vi].

اصطلاحا[vii]: إن مسألة الإحاطة بمفهوم مركب كمفهوم "القفازة"، و تحديد مختلف أبعاده، لابد وأن تبدأ بمحاولة لحصر التصورات الذهنية والاجتماعية المكونة حول جزئية: من هو القافز؟ أو ما هي مقومات القفازة؟ على اعتبار أن لفظ القافز الذي نطلقه لوصف حالة ما، هو في المقام الأول تصور ذهني (représentation intellectuelle) كوناه حول واقع ما، أو دور اجتماعي ما، لذا فالقافز وفق هذا –وبالاستعانة ببعض مفردات اللهجة الجزائرية- هو: الفْحَل، الراجل، الفاهم، الذي يحل مشاكله بسرعة، يتجاوز العراقيل و الحواجز بذكاء، له شبكة علاقات كبيرة وفي كل مكان...الخ. بصفة أخرى "القافز" هو الشخص الذكي اجتماعيا وعقليا، الذي تجتمع فيه كل القدرات والمهارات الفكرية و الاجتماعية.

يتضح مما سبق أن "القفازة" مفهوم جامع لعدد من العناصر المشكلة له، و التي يمكن عرضها في بعدين.

- بعد قيمي : على درجة من التجريد، يشمل قيما معينة و التصورات الاجتماعية والثقافية لمعانيها ودلالاتها، مثل: الفحولية، الرجولة، شبكة العلاقات (المعريفة)، الحيلة ...الخ.

- بعد سلوكي: أكثر تجسيدا على أرض الواقع، يجمع بين السلوكات و الأفعال التي تتضمنها كل قيمة من القيم سالفة الذكر.

من خلال هذا يتبين لنا وجود ملمح لما يمكن تسميته بـــ: "النسق القيمي و السلوكي" للقفازة، و المقصود بالنسق هنا هو ذلك التلازم والترابط الموجود بين مختلف العناصر (القيمية و السلوكية) المشكلة "القفازة"، والتي تجعل منها "وحدة قيمية" مميزة. ويتأكد أكثر الطابع النسقي للقفازة حين نتمعن في اتجاه و هدف سلوكات "القافز" في المجتمع، فهي تسير في نفس الاتجاه المحقق لهدف "العيش" (النجاح) وفق المقولة المعروفة "اقفز تعيـــش".

التغير الاجتماعي و القيمي في الجزائر و ظهور القفازة :

بالعودة لتاريخ الجزائر الحديث نتلمس كرونولوجيا أحداث، تسمح لنا بتقسيم منطقي للمراحل التي مر بها المجتمع الجزائري، وهي على التوالي: مرحلة حرب التحرير، مرحلة التحرير، مرحلة البناء الاجتماعي (التشييد)، مرحلة إصلاح ومراجعة البناء الاجتماعي، وأخيرا مرحلة الانفتاح والديمقراطية. و بالتتابع فإن مميزات كل مرحلة من هذه المراحل هي: التضامن والإجماع على مبدأ الكفاح في حرب التحرير، حرية السلوك والتوق إلى العدالة في مرحلة التحرير، التعبئة والانضباط طيلة مرحلة البناء الاجتماعي (هواري بومدين)، البحث عن أشكال وصيغ جديدة للتعبئة والتنظيم في مرحلة إصلاح و مراجعة البناء الاجتماعي (الشادلي بن جديد)، وأخيرا التوجه لاقتصاد السوق و وفتح المجال للتعددية في مرحلة الانفتاح و الديمقراطية[viii].

إن المراحل الثلاث الأولى (1954-1980) جاءت في إطار جامع لها حول هدفي تكريس الاستقلال السياسي ثم الاقتصادي. أما المراحل اللاحقة لها فتدخل في إطار توجه جديد، سياسيا اقتصاديا اجتماعيا وايديولوجيا بهدف الإصلاح والمراجعة، ما يؤشر بوضوح أن شيئا ما قد حدث في سيرورة المجتمع الجزائري على كل الأصعدة وفي كل المستويات، ما يدفعنا إلى القول بوجود قطيعة.

كل هذه المراحل التي مرّ بها المجتمع الجزائري (من تاريخ اندلاع ثورة التحرير إلى اليوم)، ليست مرتبطة فقط بالمستوى السياسي وما عرفه من تغيرات وأحداث، فكل مرحلة من هذه المراحل تمثل وحدة منطقية جامعة لمعظم أفراد المجتمع في هيكلها و وظائفها. نقطة البداية أو النهاية في كل مرحلة من هذا المراحل ناتجة عن التقاء مجموعة من الأحداث السياسية الاقتصادية الثقافية والاجتماعية، والتي تقع في نفس الوقت. ما يؤدي إلى التأسيس لنموذج جديد من العلاقات والقيم و السلوكات الاجتماعية[ix].

و تعد المرحلة الرابعة (1980-1988) الخاصة بالإصلاح و المراجعة لما سبق، تعد خير مثال على هذا التلاقي بين مختلف الأحداث. وما نتج عنه من تغيير على صعيد العلاقات الاجتماعية من ناحيتي القيم و السلوك، ضمن توجه عام لمحاولة وضع تصور جديد ينظم علاقة المستوى السياسي (مؤسسات الدولة وسياساتها) بالاقتصادي (القطاع الصناعي العمومي) بالاجتماعي (الحاجات الاجتماعية المتزايدة).إن طبيعة التغير الذي مر بالمجتمع الجزائري، من العمق انه انتقل به و في غضون جيلين (جيل الثورة وجيل الاستقلال) من مستوى تنظيم اجتماعي صلب، أحادي التدرج (Mono Hiérarchisé)، محدد المكانات الاجتماعية، خاضع لقيم أخلاقية قهرية و مركزية (المؤسسة الدينية و القبلية)، بنمط إنتاج هادف لتحقيق الاكتفاء، و استهلاك تقشفي. إلى مستوى تنظيم اجتماعي: أقل صلابة، متعدد التدرج (Hiérarchie Multiple)، غير محدد المكانات الاجتماعية، خاضع لقيم أخلاقية اقل قهرية و مركزية، و بنمط إنتاج محقق للفائض، و استهلاك أبعد ما يكون عن التقشف[x].

مطلع الثمانينات، بدأت الانعكاسات الأولى للنمو الديموغرافي المرتفع لسكان الجزائر –طيلة عشريتين– بالظهور والتأثير المباشر على بنية المجتمع، ففي 1980 صار سن الشباب الجزائري المولود في 1962 ثمانية عشر سنة، وصاروا بذلك يمثلون أول موجة لجيل ما بعد الاستقلال الذي ولد وترعرع في كنف السلم والحرية. ومن النتائج المباشرة والمهمة لهذا الواقع الجديد هو أن مسار التغير في المجتمع الجزائري صار مدفوعا –أكثر من الستينات والسبعينات– بشريحة الشباب، من خلال قوتها العددية ونزعتها المطلبية الضاغطة على المستويات السياسية الاقتصادية والاجتماعية (مطلب توفير مناصب العمل وتوفير المسكن، وتحسين القدرة الشرائية). إضافة إلى تبنيها لسلوكات اجتماعية قائمة على مبادئ الفردانية والبحث عن الثروة والمواجهة الإيديولوجية (المطالبة بالتعددية

السياسية مع ظهور بوادر التيار الإسلامي و ارتفاع صوت المطلب الأمازيغي). و من جهة أخرى فإن «امتزاج مختلف هذه الأبعاد قد ولّد نمطا اجتماعيا (سلوكي و قيمي) جديد على درجة عالية من الخصوصية و التعقيد». [xi] في 1980 تم إحصاء 11 مليون شاب تحت سن 19 سنة[xii]، و هو نفس عدد سكان الجزائر سنة 1966! كذلك فإن التغير الذي حدث على أطر الاندماج الاجتماعي، من خلال تحولها من النمط القديم القائم على الأسرة الممتدة و وحدة الاقتصاد، إلى نمط جديد قائم على الأسرة النووية، العمل والاستهلاك. ما أوجد الفرد والمجتمع الجزائريين أمام شكل جديد للعلاقة بين: أسرة–عمل–استهلاك، مختلفة تماما عن شكل هذه العلاقة في 1962[xiii].و إن فهم طبيعة هذه العلاقة بمستوياتها الثلاث (أسرة–عمل–استهلاك) يعد مدخلا لابد منه لفهم التغير الذي عرفه ويعرفه حتى اليوم المجتمع الجزائري، فالأسرة –وفق هذه العلاقة– تُعرِف المكانة الذاتية لأفرادها، والعمل يُعرِف العائد الاقتصادي لكل فرد، و الاستهلاك: يُثبت ويُبلور المكانة الذاتية بصفة نهائية. وفق هذا ستكون درجة و طبيعة المكانة التي يحتلها الفرد في الأسرة والمجتمع بحسب درجة وطبيعة مساهمته في القدرة الاستهلاكية للأسرة[xiv].

وفي هذا السياق صارت قيمة وسلوك الاستهلاك أداة و وسيلة في سبيل ضمان التمتع بمكانة اجتماعية مرموقة، على اعتبار أن درجة المكانة و طبيعتها مرتبط بالقدرة على الاستهلاك، وهذا ما يسميه مصطفى بوتفنوشت بـــ: la consommation instrumental، فميزانية الأسرة، مساحة البيت و عدد غرفه، نوع السيارة ...الخ كلها تدخل في إطار هذا النوع من الاستهلاك. ليس الاستهلاك لأجل الاستهلاك فقط بل إن فعل الاستهلاك يتجاوز تلبية "الحاجة المادية" للسلعة أو المنتوج إلى تلبية "الحاجة المعنوية" له. و منه «وجد الفرد نفسه في مقابل إستراتيجية اجتماعية صعب تجاهلها، امتلاك كل شيء و القدرة على كل شيء هو شرط الارتقاء إلى مكانة اجتماعية مرموقة...الامتلاك و القدرة بصفة جزئية يساوي إمكانية ارتقاء محدودة» [xv].

لقد خضعت مختلف شرائح المجتمع و فئاته العمرية لهذه الإستراتيجية الاجتماعية، وصارت تؤمن بفكرة تحقيق مكانة اجتماعية على أساس القدرة على الاستهلاك، فتوسيع قاعدة الاستهلاك وبلوغ درجة استهلاك الرفاهية (la consommation de prestige) صارت واحدة من غايات الفرد في المجتمع الجزائري. كل شرائح المجتمع و كل فئاته العمرية صارت واعية بوجود هيكلة وتنظيم جديدين للمجتمع و لقيمه.

كذلك فإن خصوصية التغير الذي عرفه المجتمع الجزائري يتضح في سرعة حدوثه و عمق آثاره، ما قاد العديد من علماء الاجتماع الجزائريين إلى وصف هذا التغير بـــ: الكسر. «فيما يتعلق بعلاقة الجزائري بالأرض، فالمناسب هنا هو الحديث عن كسر (Cassure) وليس عن قطيعة (Rupture) ... ففي المخيال الاجتماعي صار مفهوم التقدم و النمو مرتبط بالمدينة، بالأجر وبالوظيفة ... في 1966 كان حجم العمالة في القطاع الزراعي يمثل 58% من الحجم العام للقوى العاملة الجزائرية (قرابة الثلثين)، أما في 1977 فلقد صار حجم هذه العمالة يمثل 31% فقط (قرابة الثلث)، بالنظر إلى هذا التحول من زاوية الأجيال نسجل أنه لم يحدث بصفة تدريجية على مدى ثلاثين سنة، بل حدث في جيل واحد، جيل بعد الاستقلال، وفي حيز زمني ضيق جدا يعادل عشر سنوات»[xvi]. و من ملامح هذا الكسر أيضا، الازدواجية والفارق الموجودين بين مشروعين أو تصورين للمجتمع و للدولة، المشروع الأول: الذي يروج له الخطاب السياسي الرسمي، والمشروع الثاني: المتمثل في الواقع المعاش على الأرض.

الدلالة الاجتماعية و القيمية للقفازة:

القفازة تعبر عن إيديولوجية صراع و مواجهة مع الآخر، هذا الآخر يتسع لاستيعاب الكثير من مفردات الواقع الجزائري، بيروقراطية مؤسسات الدولة، الواقع الاقتصادي و الاجتماعي الصعب، نظام القيم في المجتمع...الخ.

إلى الحد الذي صارت فيه "القفازة" واحدة من المنعكسات السلوكية –واسعة الانتشار–، و إحدى الثوابت التربوية التي يحرص الآباء على زرعها في أبناءهم (على اعتبار القفازة من متطلبات المعيشة)، الآباء يعلمون أبناءهم –سرا و علنا– كيف يتجنبون الوقوع ضحية تحايل الآخرين، و كيف أن بإمكانهم –عند الحاجة– التحايل على الآخرين، و كيف يكونوا "قافزين" في الحياة، لأن العيش في المجتمع لم يعد سهلا وأن لا مكان ولا مستقبل للضعفاء. هم بهذا يُشرّعون لهم فكرة تجاوز –والقفز على– القواعد القوانين و الحدود التي وضعها المجتمع في شكل القانون و النظام.

يلاحظ على "القفازة" –بشقيها السلوكي والقيمي– أنها ظهرت ونمت في بيئة قيمية امتازت بممارسات اجتماعية جديدة أنتجها –بحدّة– مجتمع ما بعد الثمانينات. و هي تعبر عن توجه فعلي نحو تبني سلوكات يمكن وصفها –من منظور مدرسة العقد الاجتماعي– بسلوكات ضد–اجتماعية من حيث أنها تترجم بوضوح التعارض بين المصالح الخاصة (للأفراد) و العامة (للمجتمع). إن

"القفازة" جاءت على النقيض تماما لمبادئ "الخيار الاشتراكي للتنمية"، فإذا كان هذا الأخير قائم على فكرة مركزية و وحدة التوجه و القرار و السلطة فإن "القفازة" تعبر عن رغبة لدى الجزائري في التحرر من هذا القيد و العمل لمصلحته الشخصية، و هي أيضا دليل قاطع على أن هناك «مشكلة كبيرة في قدرتنا على العمل و الفعل جماعيا».[xvii]

القفازة كقيمة اجتماعية، هي تركيز لمشاعر الخوف الرببة العتاب والثأر التي يعيشها المجتمع الجزائري. القفازة تستوعب كثير من المفردات السلوكية الضد-اجتماعية التي هي أقرب إلى التمرد على القيود من كونها مجرد تغير بسيط على مستوى القيم الاجتماعية، وما ذهب إليه عبد الناصر جابي في كتابه الأخير[xviii] خير مثال على هذا، من خلال عرضه لثنائية "الأب الفاشل و الإبن القافز" وكيف أن القفازة كقيمة اجتماعية شرّعت للإبن التمرد على السلطة الأبوية وتوسيع مساحة نفوذه داخل الأسرة.

خاصية التمرد في "القفازة" نابعة من كونها في المقام الأول ترجمة سلوكية (فعلية) لموقف الشباب من المجتمع ومآخذهم عليه. من هنا لا ينبغي التعامل مع القفازة على أساس أنها ضرب من العشوائية أو الفوضى، في حين أنها —في الحقيقة- ردة فعل منطقية لشريحة واسعة من المجتمع اتجاه واقع متأزم، «فالشباب ليسوا على الإطلاق محاربين بدون قضية، فثمة أكثر من مبرر لتمردهم حتى و إن عجزوا عن طرح القضايا التي يحاربون من أجلها بشكل مقنع للكبار».[xix]

القفازة و تغير مفهوم النجاح :

واقع المجتمع الجزائري بعد 1980 يوحي بأن النزعة نحو الفردانية (l'individualisme) صارت منتشرة أكثر مما سبق، أن السعي وراء تحقيق المصلحة الشخصية -بطريقة واضحة و صريحة- صار مبدءا ومطلبا عامين متفق عليهما. كذلك يوحي هذا الواقع الاجتماعي الجديد بوجود حراك اجتماعي واسع، وسباق كبير نحو الغنى، «إلى حد اعتبار الشخص صاحب المبادئ الأخلاقية و الطموح المحدود، و الذي لا يطلب شيئا من مؤسسات الدولة، اعتباره شخصا هامشيا و "غير عادي" (A-normal) و حتى فاشل، أما "الشخص العادي" في هذا البناء الاجتماعي المرن فهو "رجل الأعمال" (l'affairiste) الذي له معارف و علاقات في كل مكان و يمكنه حل المشكلات بسرعة و سهولة فائقتين».[xx] هذه المرونة في البنية الاجتماعية، تقنن و تحدد

المعايير الجديدة لتوزيع الأدوار و المكانات الاجتماعية، و التي يحتل وفقها "القافز" مكانة اجتماعية راقية على عكس "غير القافز" الذي يكتفي بمكانة أدنى[xxi].

ويمكن ملاحظة الأفراد الممارسين للدورين الاجتماعين: "القافز" و "غير القافز" في الكثير من تشكيلات الحياة الاجتماعية، في الوسط العائلي، في المدرسة، في الجامعة، في المؤسسة الاقتصادية، في النشاط السياسي...الخ. ولأن الضغوطات التي يعيش وسطها الفرد في هذه البنية الاجتماعية المرنة ضغوطات قوية جدا، فمن شأن تقمص دور القافز (قيميا و سلوكيا) تحقيق التحرر من هذه الضغوطات والقيود. ودائما وفق هذه البنية الاجتماعية الجديدة، نجد أن مساهمة "التعليم" في تحديد طبيعة و درجة المكانة الاجتماعية للأفراد مساهمة محدودة، فمستوى التعليم غير معترف به في هذا الإطار إلا في حال تحقيقه لمكانة فردية مرموقة من خلال ضمان عائد مالي معتبر (أجر أو ثروة) أو توسيع القاعدة الاستهلاكية من خلال تحسين إمكانية تلبية كل الحاجات الضرورية و الثانوية. لذا فإنه في هذا السياق لابد من التفريق بين كل من: "المكانة" (le statut) و "الهيبة" (le prestige) «فمستوى التعليم العالي وحده لا يضمن مكانة اجتماعية راقية[xxii]، بل يُكسب صاحبه –فقط– هيبة ثقافية».[xxiii] إن المكانة الاجتماعية الراقية تستلزم أكثر من المستوى التعليمي، إذ لا بد من توفر مهارات و شروط أخرى تتوافق و النموذج السلوكي–القيمي للبناء الاجتماعي الجديد. بعبارة أخرى هناك تلازم بين المكانة الاجتماعية و القفازة.

و القفازة لمّا فرضت نفسها كقيمة اجتماعية جديدة –تتضمن نموذج سلوكي معين– فهي بذلك أدخلت تمثلات اجتماعية و ثقافية جديدة لمفهومي: النجاح و المكانة في المجتمع الجزائري.

• أيضا التغير طرأ على النموذج المجتمعي "لمسار النجاح"، فكان من انعكاسات ذلك انخفاض متوسط سنوات الدراسة التي يقضيها الشباب في التمدرس[xxiv]، و ارتفاع نسب التسرب المدرسي، وتراجع قيمة الدراسة و طلب العلم.[xxv]

في ظل غياب مسارات او وصفات نجاح ثابتة و مضمونة وملبية (محققة للطموح) لحاجات الشباب وأمالهم تشكلت القفازة كمسار بديل للنجاح المرن والمفتوح. حدث في هذا السياق عملية تفكيك وإعادة تجميع نموذج نجاح. التحايل –على اختلاف و تنوع صوره– صار في جزائر اليوم أحد ثوابت الحياة الاجتماعية، التحايل في كل مكان، في البيت في المدرسة في الجامعة في الادارة في المؤسسة في الحزب في الوزارة، أينما وليت وجهك تصادف صورة من صور التحايل. بالتحايل

(الغش في الامتحان) يكمل الآلاف من الطلبة دراستهم، بالتحايل (التراباندو و التبزنيس) تضمن الآلاف من الأسر الجزائرية لقمة عيشها، بالتحايل (التزوير و الوعود الكاذبة) يفوز المئات من الشخصيات في الانتخابات.

خاتمة :

القفازة... إلى أين؟

سؤال أعتقد انه تستحق الطرح في ختام هذه المداخلة، ويستوجب البحث -سوسيولوجيا ونفسيا- خاصة حين نرى إلى أين يمكن أن تذهب القفازة بأصحابها أفرادا كانوا أم مجتمعات. إن كان إلى الحرقة، أو الفساد أو الاحتيال او عدم الاستقرار. حين نرى هذا علينا فعلا الوقوف والسؤال: إلى أين تأخذنا القفازة؟ هل حقا هناك حدود للقفازة؟

(i) منجد الطلاب، دار الشروق، بيروت، ط 36، 1990، ص: 606.

(ii) Noureddine BOUKROUH, L'Algérie entre le mauvais et le pire, Casbah éditions, Alger, 1997, p: 86.

(iii) Larousse: Pluri dictionnaire, éditions Larousse, Paris, 1977, p: 498.

(iv) Esbroufe : faire de l'esbroufe, chercher à en imposer en prenant un air important, (synonyme : jeter de la poudre aux yeux), (synonyme : bluffer). Esbroufer quelqu'un, chercher à l'impressionner.

(v) Larousse, Op.cit, p: 380.

(vi) Débrouiller (se) : se tirer d'affaire par ses propres moyens, en faisant preuve d'habilité et d'ingéniosité : *se débrouiller avec ce qu'on a.*

(vii) لتفكيك مفهوم معقد مثل مفهوم القفازة، تمت الاستعانة بفصل "التحليل المفهومي" في: موريس أنجرس، ترجمة: بوزيد صحراوي و آخرين، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2006. ص: 157.

(viii) Mostefa BOUTEFNOUCHET, La société Algérienne en transition, OPU, Alger, 2004, p: 51.

(ix) Ibid, p: 53.

(x) Ibid, p: 57.

(xi) Ibid, p: 59.
(xii) Ibid, p: 69.
(xiii) Ibid, p: 61.
(xiv) Ibid, p: 61.
(xv) Ibid, p: 61.
(xvi) Ibid, p: 63.
(xvii) Noureddine BOUKROUH, Op.cit, p : 51.
(xviii) عبد الناصر جابي، الجزائر: النخبة و المجتمع، دار الشهاب، الجزائر، 2008.
(xix) عزت حجازي، الشباب العربي و مشكلاته، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، فيفري 1985، ص: 13.
(xx) Mostefa BOUTEFNOUCHET, Op.cit, p : 62.
(xxi) Ibid, p: 62.
(xxii) هناك أغنية لجنيريك مسلسل تلفزيزني فكاهي (إنتاج محطة قسنطينة) تعبر -بامتياز- عن هذه الحالة. تقول الأغنية في أحد مقاطعها "الأستاذ الجامعي... شانو عالي و جيبو خالي" (شأنه عالٍ و جيبه خالٍ أو خاو).
(xxiii) Ibid, p: 62.
(xxiv) وفق إحصائية لسنة 2007 فإن متوسط عدد السنوات التي يقضيها الجزائريون في التمدرس هي 11 سنة.
(xxv) "اللّي قرا، قرا بكري". "واش تقرا...تدير؟". "اللّي قراو واش دارو" ...الخ. أقوال يتداولها الشباب الجزائري تعبر عن عدم إيمانهم بأهمية الدراسة في الحياة.

تغيير القيم الإدارية والتنظيمية في الجزائر في عهد العولمة

الأستاذ عادل غزالي

مقدمة : ظلت المنظمة سواء الصناعية أو الإدارية على مدار عقود طويلة من الزمن تدرس بإعتبارها نسقا مغلقا، يتفاعل فيها الأفراد مع وسائل العمل، إما الآلات أو المكاتب، ولقد إفتقدت هذه الدراسة إلى أدنى ربط بين هؤلاء الأفراد و بين بيئتهم الخارجية . خصوصا البيئة الاجتماعية. ثم ما إفتقرت له هذه الدراسات مرّة أخرى. هو تركيزها على الجانب البشري، أو على الجانب المادي الذي يعني بمحاولة زيادة الانتاج.

أما العوامل الثقافية فقد ظلت دراستها شبه مغيبة فلم تكن تحضى بأهمية كبيرة بدليل أن الإتجاهات النظرية الأولى في دراسة التنظيمات كانت تسعى إلى البحث عن أفضل السبل لتعظيم أرباح التنظيم وركزت كثيرا على العلاقة الموجودة بين الأفراد و وسائل الإنتاج فقط.ومع ظهور المؤسسات العابرة للقارات تغيرت النظرة إتجاه المنظمة لينصب الإهتمام بدراستها بإعتبارها نسقا مفتوحا، يتفاعل بمكوناته البشرية والمادية مع المحيط الخارجي. فإسترتيجية المنظمة اليوم تقوم على تحليل البيئة الداخلية لمعرفة نقاط القوة و الضعف، وكذا تحليل البيئة الخارجية لمعرفة الفرص التي تجنيها المنظمة من ومحيطها الخارجي، وكذا التهديدات التي تتربص بالمؤسسة. كما أن دراسة المنظمة اليو لم يعد تستبعد العوامل الإجتماعية والثقافية من الدراسة. بإعتبار التفاعل الموجود بينها وبين البيئة الخارجية خصوصا في ظل التغيرات الدولية الحاصلة و التي لم تعد تترك شيئا أمام إرتكاب الأخطاء.

هذه التغيرات الحاصلة في العالم اليوم أفضت إلى الإنتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث الذي سمته هي النظرة الرشيدة للحياة، والتي تتسم بالمنطقية التي يقبلها العقل ويستطيع فهمها و معرفة مبرراتها. وهذا الانتقال حتما قد مس المنظمات الموجودة في المجتمع وبالتالى أفرادها و بالتالي غير من القيم التي يحملونها فهناك قيم جديدة طفت على السطح و أخرى تلاشت و أصبحت جزءا من الماضي وقيم أخرى لا تزال محل تجاذب وذلك لطبيعة المجتمع بدرجة أولى ودرجة التأثير والتغيرات بدرجة ثانية. فالتنظيمات الجزائرية لم تكن بمعزل عن هذه التغيرات فلقد عرفت أنماط عدّة من التسيير حاول فيها كل نمط أن يسير

المؤسسة وفق التوجه الذي يراه مناسبالها . و الذي كانت فيه البداية من تجربة التسيير الذاتي عام 1963 ثم التسيير الإشتراكي للمؤسسات سنة 1971، لتأتي بعدها إعادة الهيكلة للمؤسسات التي جاءت سنة 1980. ثم إستقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988، لتتوجه الجزائر نحو نمط جديد و هو الخوصصة في عام 1995 .

لا شك وأن هذه التغيرات المتسارعة كان لها أيضا ما يقابلها من تغيرات على مستوى القيم التي كانت موجودة. سواءا بصورة ايجابية أو بصورة أخرى عكسية كما أن منظومة القيم الموجودة في التنظيمات الجزائرية مرشحة هي الأخرى للتغيير مرة أخرى. خصوصا في ظل ظاهرة العولمة ، التي تقتضي منها ترشيد القيم التنظيمية و الإدارية بما يتلاءم مع التماشي وفق معطيات الظاهرة، فلقد بات الأمر أكثر جدية من ذي قبل. حيث أصبحت المنظمة مطالبة بفعل تنامي أبعاد هذه الظاهرة بالعمل على إزالة و طمس بعض القيم السلبية التي تعيق عملية التنمية ومواكبة التطور وتحفيز بعض القيم الايجابية والتي تعد فرصة حقيقية لتحقيق بقاء التنظيمات الجزائرية.

ومنه فهذه الورقة تسعى إلى تسليط الظوء على أهم القيم الإدارية و التنظيمية في التنظيمات الجزائرية . وتحاول رسم أبعاد جديدة ومسارات لقيم أخرى يجب أن تكون محل اهتمام في المرحلة المقبلة.

1- تحديدي المفاهيم :

تكتسي عملية تحديد المفاهيم أهمية قصوى في أي بحث مهما كان مجال تخصصه لأنها توضح النطاق الذي إستخدمت فيه هذه التطورات الذهنية ولذلك فهي تعتبر خطوة أولى في أي مشروع بحث و الدراسة الراهنة قد إعتمدت على المفاهيم المحورية التالية :

أ ـــ القيم التنظيمية و الادارية :

يعد موضوع القيم بصفة عامة من المواضيع المتشعبة و ذات العلاقة بالكثير من التخصصات على غرار علم النفس والفلسفة وعلم الاجتماع ذلك أن محاولة تحديد مفهومها يقتضي المرور عبر هذه المجموعة من الموجهات. كما أن محاولة تحديدها أيضا لا يخلو من ضرورة التفريق بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى ذات الصلة بها على غرار الاتجاهات والمعايير والتي كثيرا ما يحاول البعض إستعمال هذه المصطلحات في مقام واحد. أما القيم التنظيمية فيمكن التعرض لهذا المفهوم من زاويتين : تتعلق الأولى بتحديد مفهوم قيم العمل بصفة عامة إذ لا

يتم حصره في منصب أو وظيفة. في حين أن الثانية تتعلق بالقيم التنظيمية و التي يبرز فيها التفاوت الهرمي بين الأفراد داخل التنظيم هذا و يمكن النظر إلى مفهوم قيم العمل كإستخدام خاص للمفهوم العام للقيم.

وفي هذا الصدد يعرف (كالبيرج) قيم العمل بأنها : " الإتجاهات العامة المرتبطة بالمعاني التي ينسبها الفرد لدور العمل و تمييزها عن الرضا بهذا الدور " (المجلة العربية للعلوم الإدارية : 28). فالفرد هو الذي بإمكانه أن يضفي مجموعة المعاني على الدور الذي أسند له بإعتباره محورا في العملية الإدارية. فإما أن يكون هذا الفرد على درجة عالية من الرضا عن الأعمال التي يقوم بها وعن تواجده في المنظمة، و قد يكون على العكس من ذلك .

أما القيم في محتواها الإداري (التسييري) فتعرف بأنها : " المعتقدات التي يحملها الأفراد و الجماعات المتعلقة بالأدوات و الغايات التي تسعى إليها المنظمة ، و تحديد ما يصب في تسيير المنظمة، و إنجاز الأعمال و الإختيار بين البدائل و تحقيق الأهداف و القيم التنظيمية كما يراها " (عبد الحفيظ مقدم : 1994) .

" تعكس الخصائص الداخلية للمنظمة و تعبر عن ثقافة المنظمة و توفر الخطوط العريضة لتوجيه السلوك و هي أساسية في تحديد الاختيارات و تحفيز السلوك وصنع القرارات " (عمار بوخدير : 2005 ، 146)

فالقيم التنظيمية بهذا المعنى تعبر عن ثقافة المؤسسة برمتها وكذا سياستها إتجاه الأفراد سواءا ما تعلق بالتحفيز أو حتى في عملية صنع القرار داخل المنظمة والذي يعد خطوة في غاية الأهمية . وهناك تعريف آخر مختصر للقيم التنظيمية و هو التعريف الذي جاء به (كوين) حيث يعرف هو الآخر قيم العمل في المنظمة بأنها : " الأحكام أو الموجهات نحو العمل . " (المجلة العربية للعلوم الإدارية : 208) هذا و يؤكد كثير من الباحثون بأن فعالية المؤسسة وتطورها يتوقف إلى حد كبير على القيم التي يحملها أعضاؤها خاصة أولئك الذين يتواجدون في قمة الهرم التنظيمي حيث أن طبيعة القرارات و نمط التسيير المتبع من قبل كل مدير يتأثر بدرجة كبيرة بما يحمله من إتجاهات ، فهذا التأثير لا يتجلى في سلوك المديرين فقط بل يتعدى ذلك ليؤثر على القيم و إتجاهات المرؤوسين في مكان العمل ، هذا و يمكن رصد المجالات و التي تؤثر فيها قيم المديرين في بيئة عملهم من خلال :

1ـ التأثير على العلاقات بين الأفراد

2ـــ التأثير على طريقة إدراك المشاكل التي تواجه المديرين .

3ـــ التأثير على عملية إتخاذ القرارات حول المشاكل.

4ـــ التأثير على وضع الخطوط الفاصلة بين السلوكات الأخلاقية و غيرها من أنماط السلوك الأخرى .

5ـــ التأثير على المدى الذي يقبل أو يرفض فيه الفرد أهداف و ضغوط التنظيم .

6ـــ التأثير على إدراك النجاح الفردي والتنظيمي.

7ـــ التأثير على اختيار الأهداف و وسائل تحقيقها وكذا وسائل مراقبة الموظفين (عبد الحفيظ مقدم : 1994، 51)

من خلال هذا نصل إلى تحديد القيم التنظيمية على أنها القيم الخاصة من مجموع القيم العامة للفرد و التي تحدد سلوكاته داخل مختلف الإدارات والتنظيمات، أو أثناء تأديته لنشاطه داخل موقع عمله.

بـــ ـــ التغيير القيمي :

قبل التطرق إلى التغيير القيمي وجب الإشارة إلى مفهوم التغير أولا حيث أن التغير يشير إلى الإنتقال من حالة لأخرى ، وهو يعني الإنتقال من نظام إجتماعي إلى آخر ، كالإنتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث.

و هو أيضا ذلك التحول الحاصل في النظم و الإنساق و الأجهزة سواءا كان ذلك في البناء أو الوظائف خلال فترة محددة من الزمن .

و قد حدد (محمد عاطف غيث) التغير الاجتماعي يكونه التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي أي في بناء المجتمع و وظائف البناء المتعددة ، و صفات التغير عنده تكمن في :

أـــ التغير في القيم الإجتماعية.

بـــ ـــ التغير في النظام الإجتماعي

جـــ ـــ التغير في مراكز الأشخاص

كما هو الحال بالنسبة للقيم كونها متشعبة و ذات مدلولات عديدة ، فالأمر لا يختلف مع التغيير القيمي حيث يعد من أكثر الظواهر الإجتماعية شيوعا كما يعد مفهومه من المفاهيم الاجتماعية التي يكتنفها الغموض و التعقيد ، فقد يضيق هذا المفهوم فيدل على تغيرات طفيفة في بعض العادات والتقاليد وقد يتسع ليحتوي كل التحولات الرسمية في القيم الثقافية

للمجتمع. ويحدد محمد أحمد بيومي التغير القيمي في ظل ثنائيتي القبول أو الرفض للقيم التقليدية والحديثة حيث يرى بوجوب قدرة الأفراد على التكيف على أساس موضوعي لا على أساس تقليدي أو عاطفي و عملية تحديث القيم ليست بالأمر السهل فهي عملية بطيئة و لا تحدث تأثير إلا في القليل بين الأفراد (محمد أحمد بيومي : 2006 ، 81)

هذا التعريف يؤكد مرة أخرى شساعة هذا المفهوم و لكنه يقود إلى فكرة الرشد في مواجهة هذا التغيير الذي يحصل ليس على مستوى القيم وحدها و لكن على كل الظواهر .

وعليه فالتغير القيمي هو ذلك الانتقال من منظومة قيم إلى منظومة أخرى على أن تحدد درجة هذا التغيير من قبل الأفراد.

جـــ العولمة :

لا يختلف إثنان حول أن العولمة هي ظاهرة العصر ولكونها كذلك فقد نالت قصطا كبيرا من الدراسة فقد تناولها الكثير من العلماء و المفكرين على إختلاف تخصصاتهم و تواجهاتهم الفكرية سواءا في الجانب السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي والثقافي وكذا إنقسم فيها العلماء بين رافض وبين مؤيد لهذه الظاهرة إذا ما توافرت الشروط لذلك فحين تحديد هذا المفهوم تتنوع التعاريف و تختلف وبالتالي وجب إنتقاء ما يتقاطع منها مع موضوع الدراسة.

فقد يعتقد البعض أن العولمة هي ظاهرة حديثة جدا كونها دخلت قاموس أكسفورد في العام 1991 إلا أن جذورها التاريخية أبعد من هذا التاريخ بكثير. و يمكن التطرق للعولمة عبر التعاريف التالية :

يعرفها (ووترز M: WATERS) : أن العولمة هي : " العمليات الاجتماعية التي تترتب عليها تراجع القيود الجغرافية على الترتيبات الثقافية و الاجتماعية . " (ثامر كامل الخزرجي : 2004 ، 22) فالعولمة إذ اقائمة على فكرة إلغاء كافة الحدود الجغرافية و فتح الباب أمام حركة تدفق ثقافية، سياسية و مالية . و بالتالي إلغاء فكرة الدولة القومية .

كما تعرف العولمة أيضا بأنها : " مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي و فيها تذوب الشؤون السياسية و الاقتصادية و الثقافية و السلوكية للدولة القومية في الاطار العالمي من خلال الثورة الاتصالية و التكنولوجية و المعلوماتية الهائلة التي خلفت اتجاها عاما بانفتاح الدول بعضها على بعض ليتكون ما يسمى بـــ (عالم بلا حدود) يسيطر فيه الطرف الأقوى على الطرف الأضعف " (مجدي عزيز إبراهيم : 2008 ، 23)

وبالتالي فالعولمة هي نتاج ما تقدمه الثورة التكنولوجية و الاتصالية والتي تجعل من العالم قرية صغيرة في ظل التدفق الهائل للمعلومات الأمر الذي يولد معطيات جديدة على شتى الأصعدة.

ويعرفها برهان غليون يقوله : " أن العولمة يمكن تلخيصها في كلمتين، كثافة انتقال المعلومات و سرعتها الى درجة أصبحنا نشعر أننا نعيش في عالم واحد وموحد أو كما قال (أمكلوهان) صاحب أول محاولة مهمة عن العولمة : في قرية كونية، بما توحي به كلمة القرية من علاقات قرابة و جوار و محدودية في المكان و الزمان وكما هو الحال في القرية الصغيرة ، فإن كل ما يحصل في بقعة ينشر خبره في البقعة المجاورة . وكل ما يحدث في جزء يظهر أثره في الجزء الآخر " (برهان غليون : 2002 ، 21)

و بالتالي فالعولمة هي سرعة انتقال المعلومات مما ينتج إلغاء كافة الحدود الجغرافية للدولة، وانصهار هذه الأخيرة في منظومة ثقافية اقتصادية و سياسية جديدة.

2- خلفية تارخية للإدارة الجزائرية :

لقد سعت فرنسا و بمجرد دخولها إلى الجزائر طمس معالم الإدارة العثمانية التي كانت موجودة قبل دخولها الجزائر حيث عمدت إلى تنصيب الحاكم العام أو المفوض العام لإدارة شؤون الجزائر العامة مانحة إياه صلاحيات واسعة بمراسيم متعددة بالإعتماد على ترسانة من القوانين الفرنسية، و التي كانت تهدف إلى طمس ملامح الهوية العربية و الإسلامية.

كما سعت و للوهلة الأولى من محاولة خلق طبقة موالية لها. تستعين بهم وقت الضرورة في بعض المهام الثانوية. مانعة شريحة واسعة من الجزائريين من مزاولة أي عمل أو نشاط إداري بل الكل مجرد خاضع لأوامر الحاكم العام و الموالين له.

وأمام تصاعد العمل العسكري ضد العدو الفرنسي إرتأت فرنسا التغيير من سياستها وإستراتجيتها الإدارية. فاتحة الباب أمام بعض الجزائريين للإدماج في مناصب إدارية معينة، وسعت لتكوينهم بما ينتج لهم العمل وفق السياسة الفرنسية و ذلك في إطار ما عرف بدفعة لاكوست (عبد الرحمن رميلي: 1973، 185)

أما عن المرحلة التي تلت الاستعمار و التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال فلقد كانت على غاية في الصعوبة، إذ كانت بمثابة الفترة الإنتقالية، فمن إدارة كولونيالية أرادت من خلالها

فرنسا تجسيد سيطرتها على الجزائريين، إلى إدارة وطنية عملية تعتمد على أبناء الشعب الجزائري، وقائمة بكل مسؤولياتها.

واللافت للإنتباه في هذه المرحلة أن الباب قد فتح على مصرعيه لمن يعرف القراءة و الكتابة من الجزائريين دون إنتقاء (علي سعيدان : 1981 ، 52) حيث كانت الجزائر من خلال هذا الإجراء تهدف إلى تعزيز مكسب الإستقلال الذي إنتزعته، و كذا محاولة بسط سيطرتها ونفوذها على مكاسبها و ذلك عن طريق فتح الباب أمام كل شرائح الشعب الجزائري، وهو الشيء الذي كان يتماشى مع إيديولوجية النظام السياسي و فلسفة في تلك المرحلة.

كما سعت الجزائر أيضا إلى إعتماد سياسة الجزأرة، عن طريق إسناد المناصب الإدارية للجزائريين للتخلص من التركة الثقيلة التي تركها الإستعمار الفرنسي. وسعت بعد ذلك لمحاولة تكوين فئة من الإداريين قادرة على تحمل مسؤوليتها. وتحقيق آمال الشعب الجزائري في التنمية والحفاظ على الإستقرار للدولة الجزائرية. لم تكن الإدارة العمومية وحدها في الجزائر ممن تعرف التغيير في سياساتها و لا أطوار تسييرها. بل حتى التنظيمات الصناعية هي الأخرى مرت بأشواط من التغيير تعددت فيها المراحل والنماذج قصد إيجاد أفضل السبل والميكانزمات للرفع من وتيرة الإقتصاد الوطني، وكذا تسهيل العملية التسييرية لهذه التنظيمات. فلقد إمتاز نمط التسيير و الإدارة في المؤسسات الصناعية خلال الفترة الممتدة بين 1965 إلى 1971 بسيطرة أعوان الدولة المعينين من قبلها على جميع مصادر القرار داخل المؤسسة الصناعية. مع تهميش كبير لمشاركة العمال في الإدارة والتسيير مما نتج عنه حالة من الإستياء لدى العمال عمقت في عدم الثقة بينهم وبين الاداريين خاصة مع بروز بعض السلوكات البيروقراطية نتيجة لتفاوت المستوى التعليمي وحتى القيم التي تتساير مع كل فئة. وكنتيجة للنزاعات السابقة الذكر والتي كانت السمة البارزة للعلاقات الإنتاجية داخل التنظيم الصناعي الجزائري، طفى على السطح إجراء نتظيمي آخر للمؤسسات ويتعلق بميثاق التسيير الإشتراكي للمؤسسات سنة 1971. والذي كان يهدف إلى تحقيق تغيير نوعي على مستوى العلاقات الإ نتاجية. وهذا الهدف في حد ذاته يعد من أهداف الإشتراكية.

وانطلاقا مما ميز المؤسسة الصناعية في الفترة السابقة خصوصا فيما تعلق بالمبيعات والمشاكل المرتبطة بالتموين و المردودية. وكذا إنتشار وسيطرة الجهاز البيروقراطي والعمل الإداري على بقية وظائف المؤسسة. قررت الجهات المسؤولة إعادة النظر في تنظيم المؤسسة متجهة

نحو إعادة هيكلة المؤسسات في أكتوبر 1980 و التي نجد من بين تعاريفها : " أنها عملية تفكيك المؤسسات التي تمتاز بالتمركز العالي من أجل تحقيق اللامركزية و الانتشار الجهوي العادل " (Mourad Goumiri 1985 P 362)

تضمنت استقلالية المؤسسات مبدأ أساسي هو إقرار ضرورة انتهاج اللامركزية في التسيير ومنح المؤسسة حرية إدارة شؤونها. حيث أن القانون 08 ــ 01 المؤرخ في : 12 جانفي 1988 المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية يؤكد على أن المؤسسة قد أصبحت شخصية معنوية متميزة عن الدولة، وهذه الأخيرة تعتبر مالكة مساهمة في رأسمالها لكن لا تتدخل في تسييرها. كما أن المؤسسة مسؤولة عن ذمتها المالية و مردوديتها وتتحمل المؤسسة المسؤولية التامة في حالة عجزها.

بعد استقلالية المؤسسات جاء نمط آخر من التسيير ونعني به الخوصصة التي ارتبطت بتبني النظام الاقتصادي الجديد المتمثل في اقتصاد السوق بداية التسعينات و قد عرفت الجريدة الرسمية الخوصصة بما يلي : " أن مفهوم الخوصصة في القانون الاقتصادي الجزائري يعني التحويل من الملكية العامة للدولة لصالح أشخاص معنويين أو طبيعيين تابعين للقطاع الخاص، و هذا التحول في الملكية يعني كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو جزء منها أو في تحويل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقطاع الخاص . بواسطة صيغ تعاقدية تحدد فيها كيفيات تحويل التسيير و ممارسته و شروطه " (الجريدة الرسمية : عدد 48، 1995)

ما يمكن قوله حول هذه الأنماط المتعددة من التسيير التي تعاقبت على المؤسسة الجزائرية خاصة المرحلة الأولى من الإصلاحات التي كانت قبل العام 1989 أنها كانت إصلاحات هيكلية فقط مست مواقع بعض المهام والوحدات التنظيمية وكانت في مراحل أخرى تتسم بإعادة التسميات فقط لهذه المواقع التنظيمية.

أما عن المرحلة الفعلية للإصلاحات والتي يمكن تسميتها بمرحلة الإصلاحات الفعلية فقد كانت بعد سنة 1989. وحتى هذه الإصلاحات وحين الغوص فيها نجدها قد أهملت عاملا مهما وهو العامل الثقافي والفكري لكون أن هذه النماذج المختلفة هي نماذج مستوردة من بيئة اجتماعية، ثقافية و فكرية وحتى السياسية مغايرة تماما لخصوصيات المجتمع الجزائري.

إن المؤسسات الجزائرية في مراحل التغيير المتعاقبة لم تقم بغرس قيم ايجابية تساعد في عملية البناء لأنها بطبيعة الحال اكتفت بعملية التنظيم الداخلي للمؤسسات وكذا الاهتمام بإعادة تحريكها من الناحية المالية .مهملة بذلك محور هام من محاور التنمية وهو القيم وكان ذلك ملاذا لتفشي الكثير من القيم السلبية كالإهمال، الأنانية، الاهتمام بالشكليات وطغيان الكسب الغير مشروع وغيرها من القيم السلبية التي أثرت على السير الحسن للمؤسسة الجزائرية.

3- القيم التنظيمية و المجتمع الجزائري :

عموما يميز كل من كاتر وكاهن 1973 بين نوعين من القيم في المنظمات فهناك : القيم الأخلاقية و القيم النفعية البرغماتية.

حيث لا يمكن الفصل بين هذين النوعين، إذ قد نجدهما متلازمين في منظمة واحدة لكن الشيء الغالب هو سيطرة نسق من هذه القيم حسب نوع المنظمة و نوعية العلاقات السائدة بين مختلف الأفراد و جماعات العمل الشيء الذي يؤثر في الجو العام الذي يسود المنظمة وبناءا عليه تحدد أنماط السلوك بصفة شبه مقننة و متعاون عليها.

وبغض النظر عن نمط القيم السائدة بمنظمة ما فإنها مجال حيوي لنشوء عدة أنماط من القيم والاتجاهات التي قد تصل إلى حد التصارع و ذلك إنما ينشأ عن تعدد جماعات العمل حيث يشكل بعضها قوة ضاغطة و بعضها الآخر قوة دافعة والآخر يشكل قوة معارضة وذلك بحسب موقع هذه الجماعات في هرم السلطة (مصطفى عشوي : 1992، 129)

• كما يمكن تلخيص القيم داخل التنظيم في أربعة انساق من القيم و ذلك في شكل زوجين متناقضين: القيم الموروثة مقابل القيم الحديثة، والقيم المحلية مقابل القيم المستوردة .(الثقافة والتسيير : 1992، 215)

و التي يمكن رصدها أيضا في التنظيمات الجزائرية :

1ـــ القيم الموروثة و الحديثة

تتلخص النوع الأول من القيم أي التقليدية في مجموعة عوامل أهمها :

أ-القيم التاريخية : فالتطور التاريخي للمجتمع يؤدي إلى رسوخ بعض الأفكار نتيجة وقوع الأفراد تحت ضغوط مختلفة لأزمنة طويلة . الأمر الذي أفرز أفكارا أو اتجاهات معينة . حيث بالرغم من مرور عقود عدة عن تخلي الجزائر عن النهج الاشتراكي ، إلا أن الذهنية الجزائرية

لازالت تكرس الكثير من القيم السلبية التي ذكرها الميثاق الوطني المعدل سنة 1986 كقيم التطفل و الكسل و الإهمال ، روح الإتكالية و الاعتماد على الدولة ، وعدم احترام الوقت و قلة المثابرة و انخفاض مستوى الإنتاجية .

يضاف إلى ذلك أن الكثير من القيم انتقلت مع العامل من واقعه الاجتماعي. لعل أبرزها قيم البداوة و التي تنعكس في صورة قيم معنوية كالشجاعة والإقدام و الجرأة في المعاملة. أو على شكل مظاهر مادية كالخشونة و الصلابة في السلوك . أو على شكل قيم عصبية أو عشائرية كنصرة الأقارب و الافتخار بهم (حليم بركات : 1985، 255)

بـــ القيم الدينية :

حيث تعتبر ذات أثر قوي في نفوس الأفراد و تطبع آراءهم و سلوكاتهم بقيم أخلاقية متميزة. إذ كان العامل في الجزائر ينطلق من الوازع الديني لأداء المهام الموكلة له منطلقا من قاعدة أن العمل عبادة. مما أفرز الكثير من القيم الأخلاقية أهمها العمل مع الجماعة والعزوف عن العمل الفردي وبالتالي الحفاظ على الأهداف و المصالح الجماعية.

ج ـــ القيم الثقافية :

تعتبر القيم الثقافية نتيجة تفاعل مجموعة عناصر من تاريخ و دين وسياسة نتيجة استقرارها وتفاعلها مع مختلف العناصر المحيطة. ومن بين أهم القيم التي تحتاج إلى إعادة المراجعة. هي الاتجاهات السلبية نحو العمل إذ يجب بناء اتجاهات موجبة في الفرد نحو العمل الفني واليدوي الذي ينظر إليه نظرة إزدراء و تفضيل الفرد للعمل المكتبي. كما أن الدافعية الضعيفة إلى العمل تبقى هي الأخرى من بين القيم السلبية حيث لا تتوفر الرغبة في العمل وتحقيق التفوق، بل العمل كغاية فقط و هناك قيمة ثقافية أخرى جديرة بالتطرق إليها وهي قيمة احترام الوقت والتي لا تكتسي أي أهمية لدى العامل.

فقد بين حسن عايش أن العربي لا يحترم الوقت عموما و لا يقدر الزمن و لا يحترم المواعيد (محمد مقداد : 2005 ، 57)

ومصيغة الوقت تتجسد في عدة صور كالتأخر عن مواعيد الحضور إلى المؤسسة، والتغيب والعطل المرضية القصيرة والطويلة المدى، وكذا قضاء فترة العمل في قراءة الصحف و غير ذلك من الصور والمظاهر السلوكية السلبية.

إلى جانب القيم التقليدية الموروثة هناك قيم معاصرة تظهر باستمرار نتيجة التفاعل و التحديد الحضاريين. كما أنها معاصرة لواقع الفرد و انشغالاته. و يمكن حصرها فيما يلي :

أـــ القيم السياسية : وهي القيم التي يهدف الساسة إلى تشجيعها وترسيخها في المجتمع حيث يرتبط هذا النوع من ألقيم بالأحزاب السياسية المسيطرة على الحكم وذلك على اختلاف اتجاهاتها و التي تترك بصماتها على اتجاهات الأفراد و تصوراتهم .

و ما يلاحظ أن القيم و الأهداف التي سادت الجزائر منذ إندلاع الثورة إلى غاية ما عرف بخريف الغضب أكتوبر 1988 كانت تتغنى بشعار الوطن قبل المواطن وتمجيدها للجماعة و قيمها. حيث وجد المواطن نفسه مجبرا على التضحية بنفسه و ممتلكاته في سبيل الاستقلال أوّلا، ثم تسخير نفسه و مجهوده لإخراج الوطن من التخلف والتبعية وكان الدافع في تحفيز المواطن هو اعتقادي ديني أو إيديولوجي سياسي ينطلق من تصور الحزب الواحد في الجزائر. و لكن الدوافع بدأت تتلاشى بمر السنين و بظهور تناقضات في المجتمع الجزائري وكشف للمواطن بأن شعار " الوطن فوق الجتمع" و غيرها من الشعارات الأخرى هي عبارة عن تزييف للوعي الجماهيري، حيث تكشف للمواطن أن بعض القيادات الحاكمة المتغنية بمثل هذه الشعارات هي نفسها التي تستعمل الوطن لتحقيق مكاسب شخصية. الأمر الذي ولد تخوفا لدى المواطن من مصيره خصوصا في ظل مؤشرات الاستقلالية (عبد الحفيظ مقدم : 46) و مع تبني الجزائر لإقتصاد السوق كنهج و خيار جديد بدأت قيم أخرى في الظهور والتي ترتبط في الغالب بالقيم الفردية التي أصبح الفرد يوليها الأهمية البالغة والتي ترتبط بالرأسمالية " إذا كانت هناك سرعة حدوث هذه التحولات أو تضارب بينها و بين الواقع فإنها سرعان ما تحدث صراعات قيمة إما أن تتمخض عن تذبذب قيمي لدى الأفراد أو حدوث تحولات و تغيرات قيمته .... أن كل هذه التحولات الاجتماعية السريعة ، أدت إلى الصراعات قيمته خطيرة مازالت تتفاعل حتى اليوم . و لقد كان من المستحيل لتحولات كهذه أن تشارك في صنع قيم ثابتة ، فأي قيم يكونها الفرد هي قيم رأسمالية " (حيدر حميد الدهوي : 2004 ، 29)

بـــ ـــ القيم الاقتصادية : و هي التي تحدد بالسياسة الاقتصادية من تجارة و صناعة وطبيعة الخدمات السائدة ، و هو ما يؤثر على قيم الفرد و سلوكاته المهنية و الاقتصادية.

فمع دخول الجزائر لاقتصاد السوق أصبحت القيم من صنع رب العمل أو المالك للمؤسسة فله حرية اختيار النمط التسيير الذي يسعى من خلاله إلى تجسيد قيم زيادة و تعظيم الأرباح. وقد ساعد على بروز هذه القيمة قيم و عوامل أخرى كالفردية خصوصا في ملكية وسائل الإنتاج و غياب مراقبة الدولة للنظام الاقتصادي (عبد الحفيظ مقدم : 44)

وحتما فإن السعي نحو تحقيق هذا النوع من القيم يكون له أثر على سلوكيات المسيرين وذلك من خلال إتباعهم نمط التسيير التسلطي المنطلق من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وعدم السماح للعامل بالمشاركة في تسيير المؤسسة فالعامل مجرد بائع لقوة عمله لأجل مواجهة حاجاته اليومية و منه تظهر قيم الاستهلاك.

ج ــ القيم الاجتماعية : وهي القيم السائدة في المجتمع و هي خلاصة القيم المتواجدة و التي تصبح عامة و شائعة في المجتمع.

إن واقع وجود صراعات بين الأجيال هو تعبير عن وجود صراعات بين الأفكار و القيم التي يحملها الشيوخ و الشباب وهو ما يوضح وجود تناقص بين المجموعتين من القيم

2ــ القيم المحلية و القيم المستوردة :

هناك إختلاف وصراعات بين مختلف الحضارات التي يتحتم عليها العيش جنبا لجنب في تنظيم واحد و تتمثل في القيم المحلية والقيم المستوردة فالقيم المحلية هي محصلة التفاعل الداخلي الذي يحدث بين أفراد التنظيم وميزة هذا النوع من القيم أنه يتطور ويظهر محليا لتماشيه مع واقع المجتمع و مشاكله و اهتماماته.

ففي الجزائر وخلال المرحلة التي تلت الاستقلال إلى غاية أواخر الثمانينات ومع ظهور مرحلة جديدة بدأ فيها التدهور يسود المستوى المعيشي للفرد. حيث كانت القيادة السياسة آنذاك تركز كثيرا على جوانب التسلية ونتيجة لهذا الواقع أصبح الفرد الجزائري العامل يشترك داخل التنظيمات أو خارجها في منظومة موحدة من القيم و يكفي الاستدلال في هذا المقام بدراسة ميدانية حول القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع آنذاك و التي أجريت على عينة من المديرين و العمال حيث طلب منهم ترتيب مجموعة من القيم حسب الأولوية فكانت النتيجة التي لم يختلف فيها العمال عن المديرين و لا الذكور عن الإناث هي : ترتب قيمة تأمين المستقبل في المرتبة الأولى و ترتب قيمة التسلية في المرتبة الأخيرة ، فقيمة تأمين المستقبل دلالة

عن تخوف هؤلاء الأفراد من عدم إمكانية ضمان مستقبلهم المهني و بالتالي مستقبل عائلاتهم . (عبد الحفيظ مقدم: 47)

أما القيم المستوردة فهي تلك التي تظهر و تتطور في أوساط حضارية أجنبية ، شرقية كانت أو غربية بقيمها و إنشغالاتها و أهدافها حيث تم نقلها إلى مجتمعات رغم اختلاف الحضارتين والمجتمعين. فهذه القيم تتمثل في طرق الإدارة و التنظيم والتسيير المستوردة مع التكنولوجيا فالسيرورة التاريخية للتنظيمات الصناعية الجزائرية تؤكد هذا المشهد. حيث عرفت هذه التنظيمات وتيرة متسارعة من تغيير الأنماط الإدارية والتسييرية المستوردة من بيئات اجتماعية مختلفة عن بيئة المجتمع الجزائري و ذلك دون مراعاة العوامل الثقافية. حيث طبقت هذه القوالب الجاهزة بحذافيرها وحتى مع فشل هذه السياسات إستعانت بعدها الجزائر بالمؤسسات الدولية خصوصا المؤسسات المالية والتي أصبحت تفرض معايير و شروط محددة على التنظيمات مما كرس قيما جديدة على رأسها قيم الخوف من عدم التقدم ومن هذا المنطلق فإن الإختلاف والصراع بين الحضارتين ينتقل إلى داخل التنظيمات نتيجة الاختلافات و التناقض بين القيم و هكذا يصبح التنظيم ميدانا للاحتكاك والتناقض والصراع بين القيم المتضادة.

4- بعض القيم التنظيمية و الإدارية السلبية في الجزائر :

إن واقع حال الإدارة الجزائرية سواءا العمومية منها أو داخل التنظيمات الصناعية يجد الدارس نفسه يواجه بعض بل و في أحيان أخرى الكثير من المظاهر و السلوكات السلبية التي لا تبعث على الارتياح حتى أصبحت تؤرق المواطن وحتى المستثمر الأجنبي الذي جاء للجزائر بغية إقامة بعض المشاريع التنموية حيث لم يجد التسهيلات التي عبر عنها الرسميون في مناسبات عديدة مما جعل وتيرة المشاريع التنموية خصوصا الأجنبية تكون شحيحة للغاية، وهذا راجع لتفشي عدة قيم تحاول هذه الدراسة رصد بعضها كما يلي :

ـــ قيم الروتين السلبي : حيث تكتفي الإدارة الجزائرية بإنجاز المهام الموكلة لها بطريقة بسيطة و تقليدية دون أدنى محاولة للتجديد و لا الإبداع خالية من كل محاولات المبادرة التي تقوم عليها الإدارة اليوم.

وهذه الظاهرة قد لازمت الإدارة الجزائرية لعشريات طويلة من الزمن والتي حاولت بعض القيادات السياسية في البلاد محاربتها دون جدوى فقد جاء في خطاب الرئيس الراحل

هواري بومدين مايلي: " و إذا كان قانون الوظيف العمومي قد ضمن للموظف حقوقه. فإنه قد ضبط له أيضا واجباته و الموظف لم يقلد وظيفته كمورد له يستغله بدون مقابل، بل أن الوظيفة عبء و مسؤولية قبل كل شيء و أن الموظف في خدمة الشعب، في خدمة الأمة و ليس العكس " (خطاب الرئيس بومدين في ذكرى 01 نوفمبر 1967)

هذا الخطاب يفسر رغبة المسؤولين الجزائريين في تطوير الجهاز الإداري بما يتماشى مع استراتجيات التنمية لتلك الفترة و بما يضمن للمواطن الجزائري سهولة في معاملاته مع هذا الجهاز الحساس في الدولة الجزائرية.

و خلال سنة 1977 بادرت الرئاسة بشن حرب ضد الإجراءات الروتينية المعقدة و التي تقتضي المرور عبر سلسلة كبيرة من الإجراءات حيث أصدرت تعليمة تطلب إلغاء بعض الأوراق المكونة للملف الإداري و تخفيف الإجراءات حيث كان المواطن مطالبا بقضاء وقت طويل بين الإدارات في عملية جمع كم كبير من الأوراق لأجل ملف إداري واحد.

ـــ قيم الإهمال و سوء المعاملة : حيث تجذرت هذه القيم هي الأخرى على مدار محطات تاريخية بعيدة تمتد جذورها إلى فترة الاستعمار أين كان يعامل فيها المواطن الجزائري بإحتقار شديد . لأنها كانت أداة لتنفيذ المخططات الاستعمارية ، وحتى الاستقلال إلى اليوم أخذت هذه الظواهر مظاهر جديدة تجسدت في قيم الاتكال على الغير في أداء المهام حيث ارتبطت هذه القيم بالمرحلة التي كان فيها النظام الاشتراكي (البطالة المقنعة) ، والتي لم تستطع الإدارة الجزائرية التخلص منها ، إضافة إلى ذلك عقدة التفوق التي لازمت الإداريين حيث يحس فيها بأنه مختلف عن بقية أفراد المجتمع مما ولد انعدام الثقة بين الإدارة و المواطن.

ـــ قيم الوساطة و المحسوبية : فالحقيقة التي لا مفر منها في هذا المقام أن هذه القيمة يشترك فيها العالم العربي بصورة عامة فقد تزيد حدتها و تنخفض حسب طبيعة المجتمع ." و لا يكاد يستثني أي مجتمع عربي فيما يخص الحضور القوي و النافذ لعناصر العائلة و القبيلة و العشيرة في كل مناحي الحياة مع بعض الخصوصيات المرتبطة بكل مجتمع " (عبد الرزاق أمقران : 2009 ، 187)

فهذه القيم جعلت التعيين في المناصب الإدارية يعتمد بصورة كبيرة على الولاءات وعلى حسابات عائلية ضيقة. على حساب الكفاءات التي تم تهميشها مما قلل من فرص تحسين العملية الإدارية في الجزائر.

ـــ قيم التبذير والكسب غير المشروع : و تتجسد هذه القيم في الكثير من الظواهر التي أصبحت جلية ولا تحتاج لإجتهاد كبير في ملاحظتها بصورة مباشرة حيث أصبح الموظف يستخدم التجهيزات الحكومية في تسيير أموره الشخصية و تحقيق مكاسب مادية و معنوية عن طريق المنصب الذي يشغله، إضافة إلى سوء التقدير لدى بعض القيادات التي تنفق الكثير من المال العام في إقتناء بعض الكماليات التي لا تستدعي أي حاجة لشرائها. وقد يحدث أن تكون الفاتورة أكبر من المعدات الموجودة في المؤسسة.

ـــ قيم تعاطي الرشوة : فالرشوة ظاهرة تخرج عن نطاق القيم الاجتماعية و الأخلاقية (علي سعيدان : 1981 ، 52)

فظاهرة الرشوة في الجزائر ليست وليدة الفترة الراهنة ، بل لها إمتداد تاريخي طويل يمتد حتى الدولة العثمانية (على غرار ظاهرة الخماسة) حيث كان الباب العالي آنذاك يبيح إستلام الهدايا وما شابه ذلك. وقد تفشت هذه الظاهرة كنتيجة لضعف الرواتب الممنوحة لمستخدمي الإدارة حيث لم تعد تلبي حاجات هذه الشريحة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية خصوصا في ظل رفع الدولة للدعم عن أسعار الكثير من السلع الاستهلاكية وارتفاع الأسعار كما أن هذه الظاهرة قد وجدت سبيلها بفعل إنعدام الرقابة والتي تعد أحدا أهم العمليات في الإدارة. ففي ظل عدم وجود جهاز فعال يكشف ويحارب هذه الظاهرة فلا يمكن التحكم فيها. فكل التقارير سواءا على الصعيد المحلي أو العالمي تصنف الجزائر في مراتب متقدمة فيما يخص الرشوة والفساد الإداري.

ـــ قيم إهدار الوقت و إفشاء السر المهني : لا تهتم الإدارة الجزائرية كما هو الحال أيضا في بعض إدارات الدول العربية بتثمين وقت العمل الفعلي، إذ أن الموظف لا يقضي عدد ساعات عمله كاملة في منصبه سواءا عن طريق التأخير أو التغيب أو حتى ممارسة بعض الأساليب كقراءة الصحف و المجلات، كثرة التكلم و الخروج من المكتب لأمور هامشية، الإستعمال المفرط للهاتف النقال، و غيرها، .....

كما أن التقيد بالسر المهني أصبح من الأمور النادرة، إذ لم يعد يخفى على أحد أسرار بعض الإدارات وآليات عملها و حتى المعايير التي تتعامل بها إذ أصبح بإمكان الكثير معرفة هذه المعطيات، وحتى في أدق تفاصيلها أحيانا.

يضاف إلى ذلك أيضا عامل آخر وهو بطئ الإدارة في إنجاز الأعمال المنوطة بها حيث تستغرق بعض العمليات أيام و أسابيع وحتى شهور خصوصا إذا كان الأمر يقتضي بالمرور عبر مجموعة من الوحدات أو الإدارات.

5- منظومة القيم التنظيمية و الادارية في عهد المعلومة :

يعتقد الكثير بالرغم من المنطلقات التبريرية التي يحاولون تقديمها بأن العولمة ليست ظاهرة عادية لدرجة أنها أصبحت بمثابة الشبح الذي وجب الابتعاد عنه قدر الامكان فهذه الظاهرة لا يمكن لها أن تكون سلبية على طول الخط إذ أنه يمكن التعايش معها بصورة عادية إذا ما توافرت ميكانزمات : " و في مقدمة ذلك التخلي عن المواقف الدفاعية التقليدية لصالح مواقف تقوم على الثقة بالنفس و بالمستقبل " وتبني مبادرة ايجابية و بناءة ، تهدف الى تعديل النظام العام الذي تعيش فيه ، و تطوير التعاون الجماعي الذي يمكننا من تحقيق هذا التعديل، و هذا يستدعي أن نعترف بقصور أنظمتنا الاجتماعية والثقافية، والإنطلاق من هذا القصور نفسه من أجل إحتلال مواقع العالمية، و إختراق الهامشية و كسر آليات التبعية " (برهان غليون : 2002، 55)

لقد أصبحت المعرفة قيمة ذات أهمية قصوى يجب تعزيزها في المجتمع بصفة عامة و الادارات العمومية و الاقتصادية بصفة خاصة ، إذ الذي يمتلك المعرفة اليوم و المعلومة بإمكانه التعايش إيجابيا مع التغيرات الحاصلة ، و له أيضا فرصة التقدم و السيطرة .

و المعرفة كما يعرفها (Nonaka , 2000) نقلا عن (Hayek) " بأنها عملية ديناميكية و ذلك منذ خلقها في التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد و المنظمات ، حيث تعتمد المعرفة على محيط مشاركة محدد و من ثم تعتمد على وقت و مكان محددين ، كما أن المعرفة هي عملية بشرية حيث ترتبط أساسا بالتفاعل البشري " (ممدوح عبد العزيز رفاعي : 2007 ، 16)

فالامكانيات البشرية اليوم لا تنقص الجزائر لأجل رفع التحدي، بإعتبار أن العامل البشري طرف مهم في المعادلة اليوم حيث أصبح لزاما عليه خلق قيم معرفية جديدة تمكنه من المضي قدما نحو تحقيق التقدم و التنمية و هذه القيم المعرفية يمكن لها أن تتجسد في :

- ضرورة التعامل مع البيئة الرقمية التي أصبحت سمة العصر الحديث، فلم تعد الادارة اليوم تعتمد على الوسائل التقليدية و الروتينية في إنجاز المهام المنوطة لها . إذ يجب عليها مواكبة

هذا الانفجار المعرفي و التكنولوجي الهائل والعمل قدر الامكان على التضييق من الفجوة المعرفية فالبيئة الرقمية تتيح لنا فرصة النفاذ الى مصادر المعرفة بأقل وقت ممكن و تقاسمها مع الآخرين قصد الاستفادة منهم. على أن لا يبقى شغلنا الشاغل هو الدفاع عن قيمنا ضد ما هو جديد. فبينما يبحث الغرب عن قيم جديدة يواجه بها عصر المعلومات نجد أن شغلنا الأساسي هو كيفية الدفاع عن قيمنا ضد الخطر الوافد إليها من الغرب (نبيل علي : 2001، 410)

- كما تتجلى قيم المعرفة أيضا في ضرورة التعامل مع وسائل الاتصال الحديثة التي جاءت بفعل تنامي التكنولوجيا أيضا . فلم تعد وسائل الاتصال القديمة ذي فعالية قصوى لكونها تساهم في عملية بطئ القرارات والمعلومات وبالتالي إستغراق المهام لوقت طويل لأجل إنجازها . حيث أصبح الأمر ملحا لضرورة ربط المؤسسة لنفسها بأحدث الشبكات لكي لا تبقى منعزلة و مغلوقة على ذاتها ومن ذلك شبكات الاتصال الحديثة (الانترنت، الاكسترنت، الانترانت) فالانترنت هي الشبكة العالمة التي تتيح للمؤسسة تواجدها ضمن البيئة العالمية و الاحتكاك بها، بينما الاكسترنت وهي المؤسسة المربوطة بفروعها الخارجية تحرص على يقاء الفاعلية الاتصالية بينها وبين مختلف نقاطها الموزعة على أطراف عدة من المعمورة في حين الانترانت تعنى بربط المؤسسة بوحداتها المختلفة و بكل يسر و فعالية.

كما يلعب تكوين الأفراد لأجل تحصيل المعرفة و ترويدهم بالتقنيات المناسبة للوصول إليها دور في غاية الأهمية و هو دور لا يستهان به بإعتبار أن المعرفة خاصية انسانية يضطلع بها الفرد وبالتالي وجب تأهيله للإستفادة من هذا الكنز المعرفي الذي يدخره . " فكلما كان هناك عدد كاف من الأفراد المؤهلين علميا و عمليا القادرين على اجراء التجارب و القيام بالأبحاث العلمية كانت هناك عملية إنتاج و توليد المعارف بشكل أكبر و تشير هذه أيضا الى قيام الدولة بإجراءات معينة من شأنها أن تعمل على جذب الكفاءات المهاجرة ." (إبراهيم الخلوف الملكاوي : 2007 ، 53) فأبسط المعارف التي وجب على التنظيمات اليوم مراعاتها هي المعارف اللغوية التي تتيح فرصة التعامل مع التكنولوجيا بإعتبار أننا لا نساهم في صنعها و مفروض علينا أن نعرف طريقة عملها حتى لا نقع في الأخطاء فالشواهد التاريخية تؤكد أن مثل هذه الأخطاء قد أزهقت الكثير من الارواح على غرار ما حدث في العراق في نوفمبر 1971 و ما عرف بكارثة القمح المسمم و، كارثةبوبال بالهند في ديسمبر

1948 بمصنع المبيدات الحشرية بمدينة بوبال الهندية *. وكلا الخطأين جاء نتيجة عدم الاهتمام بالمعارف اللغوية .

– ما تتطلبه أيضا القيم المعرفية في الادارة اليوم هو العمل على تشجيع قيم الابداع ومحاولة الاعتماد على النفس خصوصا في ظل المنافسة الشديدة التي أصبحت مفروضة علينا من الآخر . فالإدارة الحديثة أصبحت تعتمد اليوم على ما يسمى بالابداع و المبادرة بدلا من قيم الاستهلاك ونشر ثقافة الخوف من الغد فالمنظمة اليوم يجب أن تكون لها ثقافة وفلسفة خاصة بها يجب أن يكون الحيز الأكبر فيها هو تغيير العقلية التقليدية و ضرورة إشراك الافراد بصورة فعلية . " أما الثقافة المؤسسية التي تتكون من القيم و المعتقدات المجتمعية تؤثر تأثيرا بالغا على عملية إتخاذ القرارات بشكل عام ، و لتوليد ثقافة مؤسسية تجاه المعرفة ' ثقافة المعرفة ' لابد من وجود مناخ تنظيمي مناسب قائم على الثقة و تقدير جهود أفراد المعرفة و يشجع على تشارك المعرفة و هذا يتطلب تغيير العقلية التقليدية و نقلها من مفهوم إختزان المعرفة إلى مفهوم تقاسم المعرفة " (ابراهيم الخلوف الملكاوي : 2007 ، 86)

فلا يجب البقاء مكتوفي الايدي في مواجهة الروتين الاداري الذي يحرمنا من عملية الابداع واكتشاف ماهو جديد.

ـــ كما يجب الاهتمام بالاعداد الأمثل للمديرين و الإداريين بصفة خاصة و لفت نظرهم وعنايتهم حول ضرورة البحث عن مكامن المعرفة في المؤسسات التي يديرونها سواء كانت هذه المعرفة في صورتها الصريحة أو الضمنية، وإعتمادها كأحد المكونات الرئيسية التي تقوم عليها المؤسسة اليوم كغيرها من الأصول الأخرى المعروفة التي تقوم عليها المؤسسة على غرار الاصول المادية و البشرية فالأمر بستلزم اليوم ضرورة إضافة الأصل الفكري كأحد الأصول المكونة للمؤسسة. " كما أن هدف المنظمة هو مجرد تسهيل عملية الخلق و التوزيع و استخدام المعرفة بواسطة الآخرين . بالإضافة إلى أن مديروا المعرفة يجب ألا تحمل كلماتهم أو أفعالهم معان ضمنية أكثر من أي شخص آخر . و ذلك أن أكثر المؤهلات أهمية لمدير المعرفة و هو أن دوره يكون إنكار الذات . " (ممدوح عبد العزيز رفاعي : 2007 ، 28)

---

*لمزيد من الاطلاع أنظر مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية . جامعة سطيف ، العدد الثاني، ماي 2005

ـــ وما يستوجب الاهتمام به أيضا للوصول إلى تعزيز هذا النوع من القيم هو الاهتمام بالبحث العلمي وما تم التوصل إليه من نتائج في هذا الإطار بإعتباره من الموجهات التي تساعد أي منظمة من الحفاظ على كيانها و وجودها في ظل البيئة التنافسية. و بما يضمن لها تعزيز تواجدها و تعظيم إنتاجيتها. " أن السمة المميزة للأزمة الحديثة هي أن البحث العلمي مؤتلف مع التكنولوجيا التحريبية قد أديا بلا شك إلى تنوع هائل في المنتجات، و إلى تغيرات هامة في كل أساليب الانتاج ،و عادات الاستهلاك . على حين أن فهم الانسان للكون ، ولذاته ، و لعلاقاته برفاقه من بني البشر قد شهد دفعات من التقدم لم يسبق لالها مثيل." (جون ب. ديكسنون: 1987، 23) ومما يعزز الاهتمام بالبحث العلمي ما قامت به الحكومة البريطانية بالرغم من أنها من بين أكبر القوى الصناعية العالمية فسعيا منها لتحسين نظم الدعم فيها إستجابة للتغيرات في الثقافة نشرت في فيفري 2001 تقريرا عن التنافسية وإقتصاد المعرفة حيث حددت الاجراءات التي تنوي اتباعها. حيث تقترح بإختصار مايلي : تحسين التعليمات الحالية والعمل على تبسيطها بنحو كبير وزيادة الوصول إلى أموال الاستثمار وتطوير التفاعل بين المؤسسات التعليمية المختلفة والمشاريع ومهارات القوة العالمية عبر التعليم المستمر وتسهيل تغييرالعمل، و مساعدة العاطلين على التكيف لعمل جديد، وتقديم الأموال لتسهيل إطلاق مشروعات التطورات الواسعة النطاق بين الجامعات والشركات الكبيرة والمجموعات المحلية من الشركات و بعبارة أخرى فما تنوي الحكومة البريطانية القيام به هو الاستثمار في تحسين البنية التحتية العلمية والثقافية. فقيم المعرفة هذه لابد لها من أن تنتهي في الأخير بضرورة تطبيق الادارات العمومية والاقتصادية الجزائرية ما يعرف اليوم بإدارة المعرفة كتوجه جديد للإدارة الحديثة، خصوصا ونحن اليوم نعيش مرحلة الجيل الثالث من إدارة المعرفة " الجيل الثالث لإدارة المعرفة فإنه يتطور الآن و يركز على المستقبل و الى اين تتجه ادارة المعرفة واين ستكون. وفي هذا الجيل ستكون المعرفة الجيدة هي التي تسمح بالتفكير المرن والخلاق وبناء الصنعيات القائمة على المعرفة و لعل الاهم في هذا الجيل سيكون بربط المعرفة بالابعاد الاجتماعية والثقافية بما يجعل كل معرفة الشركة متلازمة اجتماعيا وثقافيا." (نجم عبود نجم : 2005، 134) ولعل من أبرز الأهداف التي يمكن الوقوف عليها في ظل إدارة المعرفة نورد ما جاء به (الملكاوي : 2007)
فقد إختصرها في :

1ـــ تساعد في تحقيق الكفاءة الانتاجية حيث أنها تمكن أعضاء المنظمة من التعامل مع العديد من القضايا خاصة الجديدة إذ تزودهم بالقدرة اللازمة على اتخاذ القرارات بكفاءة وفاعلية و تشكيل لدى الموظفين رؤية مستقبلية.

2ـــ تساعد إدارة المعرفة في تحقيق المنظمة الاقتصادية حيث أنها موجهة بشكل رئيسي إلى قدرة المنظمة أي القدرة المؤسسية لإستخدام المعرفة الضمنية والظاهرية (ابراهيم الخلوف الملكاوي : 2007 ، 80)

الخاتمة : لقد أصبح من الضروري العناية بالقيم داخل الادارات العمومية و الاقتصادية ليس في الجزائر فحسب بل لدى كل من يريد تحقيق التنمية و جعل الادارة كطرف هام ومهم في هذا المطلب باعتبارها الجهاز التنفيذي لإستراتجيات القيادة السياسية، وتناقض القيم وتصادمها بل وحتى عدم الاكتراث بها سيؤدي في نهاية المطاف إلى الكثير من المشاكل التنظيمية التي تعيق السير الحسن للمنظمة والتي يصعب في الكثير من الأحيان فهم أسبابها حيث يمكن أن تظهر داخل المنظمة وبسبب هذا التصادم ظواهر سلبية على غرار صعوبة تكيف الافراد خصوصا في ظل وجود جيلين لكل واحد منهما قيم معينة يحاول تكريسها. كما قد يؤدي إلى فشل في التكيف يظهر في بداية الأمر بتوتر العلاقات الانسانية داخل التنظيم أو في شكل انخفاض في الرضا المهني وكذا إلى الاجهاد الذهني والبدني. وقد يؤخذ منحى آخر تصاعديا يظهر في المواجهة وعدم القدرة على مجابهة التغيير، لينتهي بالصراع بين العمال متطورا إلى أوج نقطة وهي التخريب حيث يسعى العامل لإتلاف الآلات العمل كرد فعل على هذا التغيير و الذي لا يكون طرفا في معادلته في الكثير من الأحيان.

وذلك أصبحت الحاجة ملحة اليوم إلى ضرورة الاعتماد على المعرفة في العملية الإدارية. وذلك أن طريقة المحاولة والخطأ أصبحت غير ذي جدوى وبالتالي فالعقلنة والرشد أصبحت من المتطلبات الهامة في العمل الإداري و غيره.

قائمة المراجع

1ـــ المجلة العربية للعلوم الادارية العدد الأول نوفمبر 1993 ، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت .

2ـــ عبد الحفيظ مقدم : المديرون دراسات فنية إجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مركز البحث في الاعلام العلمي و التقني ، بن عكنون ، الجزائر ، دون سنة نشر .

3ـــ عمار بوخدير : القيم التنظيمية ، دراسة إستطلاعية بمؤسسة إسباك – عنابة – مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية ، جامعة سطيف العدد الثاني ، ماي 2005.

4ـــ محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، دون طبعة مصر 1997.

5ـــ محمد أحمد بيومي : القيم و موجهات السلوك الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، مصر دون طبعة ، مصر 2006.

6ـــ تامر كامل الخزرجي : العولمة و فجوة الأمن في الوطن العربي : الطبعة الأولى دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2004.

7ـــ عبد الرحمن روميلي : حالة الادارة في الجزائر ، الشركة الوطنية للنسر و الطباعة ، الجزائر 1973.

8ـــ علي سعدان : بيروقراطية الادارة الجزائرية ، الشركة الوطنية للنسر و التوزيع ، الجزائر 1981.

9ـــ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 48 ، سنة 1995.

10ـــ مصطفى عشوي : أسس علم النفس الصناعي التنظيمي ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1992 .

11ـــ أعمال الملتقى الدولي للثقافة و التسيير ، معهد علم النفس ، الجزائر 28-30 نوفمبر 1992 .

12ـــ حليم بركات : المجتمع العربي المعاصر مركز دراسات الوحدة العربية ، بحث إستطلاعي إجتماعي ، الطبعة الثانية 1985.

13ـــ محمد مقداد : القيم الثقافية و دورها في نقل التكنولوجيا ، مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية ، جامعة سطيف ، العدد الثاني ، ماي 2005 .

14ـ حيدر حميد الدهوي : العولمة و القيم رسالة في الطريق إلى ما بعد العولمة و قيمها ، دار علاء الدين للنشر و التوزيع و الترجمة ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ، 2004 .

15ـ خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين في ذكرى 01 نوفمبر .1967

16ـ عبد الرزاق أمقران في سوسيولوجيا المجتمع، دراسات في علم الاجتماع، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009 .

17ـ برهان غليون وسمير أمين : ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر المعاصر، الطبعة الثانية، دمشث، سوريا، 2002 .

18ـ ممدوح عبد العزيز رفاعي : الإدارة الاستراتيجية للمعرفة دار الكتاب والوثائق القومية ، الطبعة الأولى، مصر، .2007

19ـ نبيل علي : الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2001 .

20ـ إبراهيم الخلوف الملكاوي : إدارة المعرفة الممارسات والمفاهيم، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2007 .

21ـ جون ب. ديكسنون: العلم و المشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987.

22ـ نجم عبود نجم : إدارة المعرفة المفاهيم الإستراتيجيات والعمليات، الطبعة الأولى مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005 .

23ـ مجدي عزيز إبراهيم : التربية والعولمة، دون طبعة، عالم الكتب، القاهرة، .2008

24- Mourad Goumiri : MONNAIE ET FINANCEMENT EN ALGERIE, Thèse de Doctorat en science économique, Univ D'Alger 1985

REVUE

DES LETTRES ET DES SCIENCES SOCIALES

Revue Périodique Scientifique Indexée Spécialisée
dans les études et recherches littéraires et sociales

Faculté des lettres et des sciences sociales
Université Ferhat Abbas - Sétif - Algerie

Département de sociologie

NUMERO SPECIAL

Dépôt Légal : 650 - 2004 ISSN : 1112 - 4776

Les jeunes algériens et leurs représentations de la femme modèle et le devenir de la société algérienne
« Etude empirique »

Cette communication s'inscrit dans l'Axe N° 2- La femme algérienne et le changement des valeurs

Le communiquant : **Dr. *Mohamed Benali***

Introduction :

La modernité Telle qu'elle est conçue en occident repose essentiellement sur une philosophie de changement. Elle signifie un l'univers où s'articulent : le progrès, l'égalité, et la liberté. C'est surtout un basculement sociétal fondé sur le dépassement de la société traditionnelle avec ses valeurs sociales, au profit des options nouvelles. Bref, c'est un produit d'importation européocentrique optimiste et ambitieux. Partant d'un souci permanent de rattraper l'occident, les dirigeants n'ont pas caché leur fascination et leur séduction à cette vision. Ils n'ont pas tardé à déclencher la mise en œuvre d'un processus de modernisation sur l'ensemble de la société algérienne.

Face à la détermination des dirigeants algériens et leur volonté de changement, la société algérienne s'est montrée tout le long de son histoire accueillante de certaines valeurs exogènes, mais aussi résistante à toute forme d'homogénéisation culturelle arbitraire, susceptibles de nuire les spécificités culturelles locales.

Et, c'est à partir du rapport à la femme que s'expriment les multiplicités des forces sociales contradictoires agissantes sur le terrain social et politique en Algérie sur le devenir de la société. La question essentielle relève de la difficulté de concevoir une femme algérienne idéale à partir d'un idéal particulier, à cause de la complicité des enjeux politiques, et la manière de concevoir le statut de la femme et son émancipation de chaque force sociale au pouvoir. C'est à travers une étude empirique que nous avons mené sur les représentations des jeunes sur la femme modèle du temps moderne, qui a révélé que les valeurs émancipatrices sont dans l'essentiel accablées par des valeurs socioculturelles traditionnelles, soutenues par des idées religieuses contraignantes à l'esprit même de la modernité.

L'histoire objective des sociétés humaines a montré que la femme a toujours vécu une situation dégradante et dévalorisante. Son épanouissement et son émancipation sont l'œuvre d'un processus historique de longue haleine. C'est une opportunité pour nous à travers ce travail, d'exposer quelques réalités historiques relatives au statut de la femme dans deux expériences humaines variées dans le temps et l'espace, à savoir :

1/ La femme dans la tradition juive ultra orthodoxe.

2/la femme française : Entre la tradition catholique et principes de la laïcité.

Et pour bien cerner **le statut de la femme dans la réalité sociale et culturelle algérienne**, nous allons investir nos efforts sur deux axes essentielles : le premier est d'ordre historique portant sur :

1/ La place de la femme algérienne dans le mouvement national algérien.

2/ Les Ulémas réformistes et la femme algérienne

Le second a trait sur l'analyse des résultats de nos investigations sociologiques empiriques portant sur les questions essentielles qui sont les suivantes :

Les jeunes algériens et leurs représentations de la femme modèle et le devenir de la société algérienne.

1/ Les représentations de la jeunesse sur les études et professions convenant le mieux aux femmes.

2/ Les représentations de la jeunesse sur l'épouse modèle.

3/ Les représentations de la jeunesse sur le rapport de la femme à la politique.

1/ La femme dans la tradition juive ultra orthodoxe.

Le Talmud stipule "***Mieux vaut brûler la Torah que de la confier à une femme***". A priori, les femmes ne sont pas considérées comme des humains à part entière. La genèse relative au pêché, indique : pour avoir croqué le fruit défendu, sur les conseils du serpent, Ève endosse la responsabilité de la fureur divine. Celle qui vaudra aux humains d'être chassés du paradis. « ***A la femme il dit : j'aggraverai tes labeurs et ta grossesse ; tu enfanteras dans la douleur ; la passion t'attirera vers ton époux, et lui te dominera.*** *»(Genèse III, 16, la Bible du Rabbinat, éd. Golbo).*

Cette genèse est devenue la base d'une prière récitée dans la journée par les juifs ultras orthodoxes jusqu''à ce jour : « Loué *soit Dieu de ne pas m'avoir crée femme ».Dès lors, la femme, selon cette tradition est la source éternelle de tous les malheurs des humains sur terre.* Socialement, une Juives ultra orthodoxe n'est rien en dehors de son rôle d'épouse ou de mère. Si elle n'est pas féconde, elle sera répudier et remplacée auprès de son mari.

Toujours selon ce schémas ségrégationniste d'un point de vue religieux, les Rabbins font appels à la différence biologique comme source d'évidence : ***« Sûrement les féministes orthodoxes ne peuvent nier que les femmes ont un rôle à jouer différent de celui des hommes, qu'elles sont***

différentes non seulement biologiquement mais spirituellement, et qu'en conséquence leur approche de Dieu est différente. »[1]

2/ la femme française : Entre la tradition catholique [2]et principes de la laïcité.

La femme dans le Christianisme est autant méprisée que dans le Judaïsme. Saint Paul[3]revendique ouvertement le principe de la domination masculine [4] : ***« je veux cependant que vous le sachiez ; le chef de tout homme, c'est le Christ ; le chef de la femme, c'est l'homme ».***Il ne s'agit pas ici d'une simple déclaration, mais d'un mot d'ordre structurant les recommandations de celui qu'on appelle parfois l' « architecte » du Christianisme.[5]

Quant au père Tertullien[6], condamne le pêché éternel d'Ève en déclarant : ***« La sentence de Dieu sur ce sexe vit encore de nos jours. Et bien, oui, qu'elle vive ; il faut que ce crime demeure comme un opprobre éternel. Ô femme ! Tu es la porte par où le démon est entré dans le monde ; tu as découvert l'arbre la première ; tu as enfreint la loi divine ; c'est toi qui a séduit celui que le démon n'eut pas le courage d'attaquer en face ; tu as brisé sans effort l'homme. »***[7].

Même le principe égalitaire entre les deux sexes, issu de la révolution française n'était pas au rendez vous dans la réalité qu'après un retard considérable : possibilité pour les filles de préparer le Baccalauréat de garçon (**1902**), création d'un Baccalauréat féminin (**1917**). Les filles françaises n'ont le droit d'accès à l'université que depuis **1919,** et qu'en **1801** le journaliste Sylvain Maréchal propose une loi interdisant d'apprendre à lire aux femmes.

---

[1] Fourest.C ; Venner.F, Tirs croisés, la laïcité à l'épreuve des intégrismes juif, chrétien et musulman, Calmann-Lévy, Paris, 2003, P28.

[2] Dans l'Ancien Testament, deux livres sur 46 sont consacrés à des femmes, et plus de 80% des personnages sont des hommes. En France, il existe 20 % de femmes pasteurs.

[3] St Paul est né à Tarse, capitale de la province romaine de Cilicie, vers le début de l'ère chrétienne, dans une famille juive. Converti sur le chemin de Damas, Paul, premier théologien et premier missionnaire du christianisme..

[4] Jusqu'à l'époque des lumières, la situation de la femme reste désastreuse et défavorable à son émancipation. J.J.Rousseau, philosophe de cette époque écrit en 1762, dans l'*Émile ou De l'éducation* (Livre V), que ***« plaire aux hommes, leur être utiles, se faire aimer et honorer d'eux, les élever jeunes, les soigner grands, les conseiller, les consoler, leur rendre la vie agréable et douce, voilà les devoirs des femmes dans tous les temps, et ce qu'on doit leur apprendre dès l'enfance ».***

[5] Fourest.C ; Venner.F, Op.cit., P 34.

[6] Le père Tertullien, né païen, d'éducation et de formation païennes, cultivé, curieux, inquiet de tempérament, il occupe une place particulièrement importante dans l'histoire du christianisme, mais aussi dans celle des lettres latines. Il est considéré comme étant l'un des premiers moralistes et des grands théologiens d'Occident. © Encyclopædia Universalis 2004, tous droits réservés.

[7] Ibidem, P 35.

Le rôle de la femme européenne est réduit au statut d'épouse ou de mère, et elle n'est protégée par le législateur du XIX[e] siècle que dans le cadre de la famille, mais il ne leur octroie aucun droit politique.[8]

La seconde moitié du XIX[e] siècle, annonce l'avènement du mouvement féministe en même temps que les idéologies socialistes et marxistes. Ce mouvement s'incarne dans des figures telles celles de la Française Flora Tristan, des Anglaises Harriet Martineau **(1802-1876)** et Olive Schreiner **(1855-1920)** ou de la Suisse Meta Von Salis-Marschlins **(1855-1929)**.[9] Les féministes revendiquent l'indépendance conjugale, les mêmes droits civiques que les hommes, les mêmes droits à l'éducation et à la formation, le droit d'être maître (esse) de leur corps, l'égalité des salaires, leur participation à la vie politique et syndicale. Les femmes prennent de plus en plus souvent la parole pour affirmer leurs différences par rapport aux hommes.

Depuis le code civil note J.Baudérot, les femmes mariées sont sous le joug d'une sorte de statut personnel où leur « incapacité civile » les contraint à solliciter une autorisation pour toute démarche juridique, administrative, contractuelle et notariale. . Une stratégie de « petit pas » va leur donner le droit de disposer de leur salaire et de bien versés en **(1917)**, d'adhérer à un syndicat **(1920)**.[10] Il faudra attendre **1938** pour abolir l'incapacité civile, l'homme restant, sur proposition des catholiques sociaux familialistes le « chef de famille ».[11] Jusqu'au **1965** en France les maris ont encore le droit de veto sur le travail de leurs épouses, et ce n'est qu'en **1992** qu'est abolie la Loi française interdisant le travail de nuit des femmes. Notons aussi que ce n'est qu'en **1907** que les françaises peuvent disposer librement de leur salaire, et qu'en **1965** qu'elles peuvent avoir leur compte en Banque.[12]

---

[8] L'article 213 du Code civil français (1804) proclame que « le mari doit protection à sa femme, la femme obéissance à son mari ».

[9] Microsoft ® Encarta ® 2006. © 1993-2005 Microsoft Corporation.

[10] Jusqu'à maintenant, la femme est toujours subordonnée à l'homme selon la tradition catholique. Lors d'un entretien réalisé à St Nicolas-du Chardonnet en 1991, on nous a appris à quel point la soumission de la femme, même dans un milieu aisé parisien, n'avait rien d'une demi-mesure. Lors d'une enquête menée sur les femmes d'extrême droite française, les enquêteurs ont cherché à interviewer les militantes proches du front national. La responsable de la permanence de l'Église donna son accord pour l'interview puis se révisa en disant : « ***Ca ne pourra pas marcher si nous n'avons pas l'accord d'un homme*** ». Après avoir cherché elle aperçut un électricien en train de changer une ampoule. C'est à lui qu'elle demanda l'autorisation de pouvoir répondre à leurs question(...) cette soumission symbolique est significative de l'importance cruciale qu'elle revêt aux yeux de militantes catholiques intégristes ,même françaises, même aisées. In, Fourest.C ; Venner.F, Ibid., P 41-42.

[11] Baudérot.J, Histoire de la laïcité en France, Que sis-je, PUF, Paris, 2000, P 90.

[12] Pendant la révolution française, Marat (*autodidacte, devenu médecin en GB, fut assassiné par une de leurs amies, Charlotte Cor*) résumera l'avis quasi-unanime des députés en la matière dans son projet du 17 Aout, publié seulement le 23 Août : « *Tout citoyen étant membre du souverain doit avoir droit de suffrage et la naissance seule doit donner ce droit : mais les femmes et les enfants ne doivent prendre aucune part aux affaires, parce qu'ils sont représentés par les chefs de famille.* »Voir, Guilhauman.J ;

Entre autre, la femme française n'a pu obtenir le droit à l'avortement que selon la (loi du 17 janvier **1975** ; un partage de l'autorité parentale (loi française du 4 juin **1970**) ; des procédures de divorce simplifiées (loi du 11 juillet **1975**).Deux chiffres important à tenir, l'Assemblée nationale élue en **1997** comptait à peine **10%** de femmes, et au Sénat, il y avait moins de 6% de femmes à la même époque. Selon le monde diplomatique (Nov.**2005**), seules **12,1%** des femmes occupent des postes de responsabilité dans la fonction publique, alors qu'elles représentent 58% des fonctionnaires selon une étude officielle parut le 20 Septembre **2005**.[13]

Le retour de la domination masculine est devenu une réalité sociologique dans un pays censé être le plus libéral dans le monde contemporain. C. Fourest et F. Venner nous évoquent l'histoire d'un mouvement né aux États-Unis d'Amérique sous le nom : «*Les promise Keepers*».Il promet ouvertement le retour à la domination masculine.[14]Ce mouvement est fondé essentiellement sur les valeurs chrétiennes : ***«Ce qui est fondamental pour les promise Keepers, c'est le pouvoir, explique Russ Bellant, spécialiste de l'extrême droite américaine. Le pouvoir des hommes sur les femmes, le pouvoir des Chrétiens sur les non Chrétiens. ».***[15]

Le modèle libéral, européen soit-il où américain demeure, à notre sens incapable de déterminer une vraie égalité entre les hommes et les femmes, dans une époque ou les valeurs humaines sont pour l'essentielle masculines. Bien que le libéralisme soit porteur des valeurs humanistes et laïques, le rapport de la

---

Lapied.M, L'action politique des femmes pendant la révolution française, in Encyclopédie politique et historique des femmes, sous la direction Christine Fauré, PUF, Paris, 1997, P 142.Quant à Saint Paul, Il préconise un comportement particulier pour les femmes dans les assemblées : « *Que les femmes se taisent dans les assemblées, car il ne leur est permis de prendre la parole ; qu'elles se tiennent dans la soumission, selon que le loi même le dit. Si elles veulent s'instruire sur quelque point, qu'elles interrogent leur mari à la maison, car il est inconvenant pour une femme de parler dans une assemblée.* ». In, Fourest.C ; Venner.F, Tirs croisés, la laïcité à l'épreuve des intégrismes...Op.cit., PP 40.

[13] Enquête de Marina-Da Silva, le Monde diplomatique, Novembre 2005. Il est important de signaler que la France accuse un retard important par rapport aux autres pays de l'Union européenne (UE), se situant en 2001 au 59e rang mondial en termes de représentation des femmes dans la vie politique. Il a fallu à titre d'exemple le 3 mai 2000, pour que l'Assemblée nationale tranche le débat en adoptant une loi relative à l'égal accès des femmes et des hommes aux mandats électoraux et fonctions électives, qui seront promulguée le 6 juin de la même année. La loi sur la parité s'applique aux élections municipales pour les communes de plus de 3 500 habitants, aux élections régionales, sénatoriales et législatives, ainsi qu'aux élections européennes.

[14] Ce mouvement est composé de 40% d'hommes noirs. Il n'a rien d'un mouvement antiraciste.

[15] En octobre 1997, les « Promise Keepers »faisaient défiler plus d'un million d'hommes dans les rues de Washington DC ; leur prédication porte sur l'éradication de l'adultère, de l'homosexualité, du divorce et de l'avortement. Voir, Fourest.C ; Venner.F, Op. Cit, P 49.

femme à la société reste déterminé par d'autres références à caractère judéo-chrétiennes et traditionnelles. Le monde libéral parait incapable de fournir un modèle exemplaire de femme, pour des pays ou dominent encore d'une part, des mentalités semi libératrice en faveur des femmes, et l'omniprésente de la religion avec ses l'interprétation les plus obscurantistes pour donner légitimité à la domination masculine d'autre part. Ces pays sont plongés encore dans l'idée que la femme s'inscrivait dans la double dépendance de la nature et de l'homme. La dépendance par rapport à la nature était inscrite dans la fonction reproductrice. De la soumission au père, la femme passait à l'obéissance du père au mari ; elle demeurait perpétuellement mineure à l'égard de l'homme.

Le statut de la femme dans la réalité sociale et culturelle algérienne.

Nous proposons d'étudier la femme algérienne et son évolution selon deux approches essentielles, à savoir :

1/ La place de la femme algérienne dans le mouvement national algérien.

La femme algérienne a toujours constitué le centre de débat des intellectuels algériens depuis le mouvement national algérien. Les premières prémisses du féminisme se sont manifestées à partir de **1910**. Mais, ce sont les Hommes qui ont prit l'initiative de défendre les intérêts de la femme algérienne, voire son émancipation et leur accession à un mode de vie de type européen auquel ils aspirent eux même. Ce mouvement défendait la cause féminine dans une vision globale de modernisation de la société algérienne, il porte le nom « *le Jeune algérien* ».

Ce mouvement considère que le couple algérien n'aura aucun avenir sans la promotion intellectuelle des femmes : « ***On sait aussi qu'elle accomplit d'autant mieux ses devoirs qu'elle plus instruite, grâce à ses connaissances en économie domestique et dans les sciences usuelles, la femme contribue grandement au bonheur des siens (...) Le mari de la femme instruite peut compter sur elle comme sur un ami éclairé. Il se plait à reconnaître en elle des idées justes. C'est à dire elle qui qu'il doit, dans sa demeure, le bon ordre des meubles, la tenue régulière des comptes, la propriété de tous les objets*** » [16]

Il est nécessaire de souligner que la femme était discuter par tous les mouvement nationaux, UDMA, MTLD etc.[17] Le problème de la femme et son

---

[16] « La voix des Humbles », N° 39, Novembre 1925, P 23.

[17] Lire quelques éléments bibliographiques sur la femme algérienne à l'époque coloniale : Louis.M, **Étude sur la condition de la femme musulmane au Maghreb (Maroc, Algérie, Tunisie)**, paris, 1910 ; Mathéa.G, **La femme Chaouia de l'Aurès, étude de la sociologie berbère**, Alger, 1921 ; Heuriette.C, **La vie mystérieuse des harems**, Hachette, 1927 ; Elissa.R, **Le mariage de Hanifa**, Plon, Paris, 1926. Concernant les mouvements associatifs féministes de cette époque, on peut citer : L'Union des femmes d'Algérie (**UFA**), créée en 1944 et qui regroupe à son apogée en 1946 quelque 20 000 militantes dont de nombreuses musulmanes encadrées par les filles et les épouses des Communistes. **AFMA** (Association des femmes musulmanes algériennes), Sous la présidence de Hamida Chentouf. Elle est considérée comme appendice du MTLD, fondée en Juin 1947. Elle n'est pas considérée comme mouvement féministe, ni politique. Elle n'a pas d'adresse fixe, ni une boite postale. Elle s'est livrée juste à des œuvres sociales-D.Amrane écrit : « *Les actions sociales, distribution de vêtements et de vivres*

devenir ne parait pas si simple, car tout le monde s'interrogeait sur le fond culturel à partir duquel doit être pensée l'émancipation de la femme. C'est à partir de la question de la femme que se sont développées deux visions, voire deux idéologies, ou chacune puise ses références de sa propre source, à savoir, les intellectuels de l'UDEMA, représentaient l'Algérie à la lumière du temps moderne,[18] et les militants du MTLD, représentaient l'Algérie ancienne, par ses particularités culturelles et religieuses.

Quelque soit l'acharnement de leur combat, les intellectuels algériens se sont montré très timide face à la structure mentale traditionnelle dominante en Algérie. Les égyptiens étaient plus avancés dans le domaine du militantisme pour la cause féminine. [19]Au Maghreb, seule l'initiative de Tahar El Haddad[20] , accusé de renégat, a cause de son célèbre ouvrage « *Notre femme, la législation islamique et la société* » **(1930)**, auquel s'attaque avec acharnement contre les valeurs traditionnelles stériles, celles qui touchent au voile, la claustration, le mariage précoce des jeunes filles etc., il note ainsi : ***« La jeune fille devient farouche et retirée n'osant supporter la compagnie des grands fussent-ils son père ou son frère aîné. Ce manque d'assurance se retrouve plus tard dans toutes les activités et de la franchise même quant-il s'agit de son avenir, du choix de son époux que l'on désigne à sa place (...) Et pourtant, certains continuent à défendre leur conception erronée de la pudeur et de la réserve féminine qui se confondent dans leur esprit avec faiblesse et effacement de la***

---

dans les bidonvilles, circoncision d'enfants pauvres, ne sont nullement la raison d'être de l'AFMA, c'est simplement une tentative inefficace mais désespérée de ces militantes de remédier à un état de misère qu'elles ne peuvent pas supporter ». Voir, Amrane.D, Les Femmes algériennes dans la guerre, Plon, Paris, 1991, P 38. On estime pendant la guerre de libération nationale (1954-1962), 10949 moudjahidates (combattantes), sont recensées au Ministère des anciens moudjahidines, dont 18% de militaires, 82% de civiles versées dans l'intendance de la guerre, 14% d'entre elles ont connu la prison et prés de 10% ont été tués au Maquis ou sont mortes en détention Voir, Bessis.S ; Belhassen.S, Femmes du Maghreb : l'enjeu. Ed.J.C.Lattès, Paris, 1992, P.49.

[18] A la lumière de la révolution Turque, Ferhat Abas, écrit dans son manifeste en 1943 : « *La société musulmane eut à retenir, en 1922, un enseignement capital : la révolution turque et l'œuvre de Mustapha Kamel. Dans le conflit intérieur qui oppose, chez les musulmans, ceux qui s'accrochent aux passé et ceux qui veulent aller de l'avant. L'immortel Atatürk et son œuvre sont des facteurs déterminants. La Turquie nouvelle a ouvert des horizons nouveaux et pèse d'une manière heureuse et de tout son poids sur l'avenir de l'Algérie musulmane.* »Voir Le manifeste du peuple algérien, 31 Mars 1943).

[19] Le premier mouvement féministe a été fondé en 1919 par Huda Pacha Shaârawi (1882-1947) à la faveur du mouvement nationaliste égyptien auquel les femmes participent activement. Puis, l'apparition de Doria Shafik qui fonde l'association Bent en Nil, jusqu'à maintenant avec la célèbre égyptienne Nawal Sadaoui et la marocaine Fatima Mernissi.

[20] **Tahar Haddad**, né en 1899 à Tunis et décédé en 1935, est un penseur, militant syndical et politique tunisien du XX[e] siècle. Il lutte activement pour l'émancipation de la femme et l'abolition de la polygamie dans le monde musulman. Ses idées essuient un vif refus de la part des franges les plus conservatrices de la société.

personnalité. En réalité, ce n'est qu'un prétexte pour lui imposer le joue de la tyrannie masculine ».[21]

2/ Les Ulémas réformistes et la femme algérienne.

Les Ulémas condamnent violemment la mixité des sexes, l'émancipation des femmes selon la vision occidentale. Lamine Lamoudi, en 1929 déclare : ***« Il ne me plairait pas de voir la jeune fille musulmane parmi celles qui « portent » le Baccalauréat et le Doctorat. Il me suffit de la voir posséder les connaissances indispensables de sa religion ».*** [22]

Les réformistes refusent de voir la femme algérienne évoluer dans un contexte socio-historique ou les seules valeurs d'émancipation sont liées au projet colonialiste avec sa vision humaniste et laïque. Monique Gardant souligne : ***« Tout autre projet de modernisation se trouvait condamné comme assimilationniste (...) Les femmes allaient se trouvaient prisonnières d'une vision conservatrice qui se justifiait par l'anticolonialisme (...)Malgré sa radicalité qui faisait de l'indépendance le préalable à toute transformation de la société algérienne, le nationalisme révolutionnaire allait, comme les Ulémas, définir l'identité nationale par la langue arabe et la religion , enfermer la femme dans le sacré et la permanence. »***[23]

La vision des Ulémas reste prisonnière d'un cadre culturel spécifique relatif au rapport de l'homme à la femme. Aujourd'hui, l'attitude des réformistes reflète l'Islam officiel veut sans doute le changement, surtout de certaines traditions hostiles à l'émancipation de la femme, dans la scolarité ou dans le travail.

Le pouvoir politique algérien et ses intellectuels organiques soient-ils ou traditionnels, ont toujours misé sur le développement et ce qui suit, l'urbanisation et la scolarité, comme étant des facteurs participant à la transformation sociale et culturelle de la société.

L'histoire de l'accès à l'égalité des sexes est conçue par les sociologues occidentaux comme un bon catalyseur de la laïcisation de la société, en termes de droit naturel et d'égalité civile et politique. Bien que les démarches des dirigeants algériens dans ce sens, semblaient dés le départ, timide et fragile ; l'importance stratégique attribué à l'institution éducatif, découle de sa mission de redistribution des rôles et comme puissant facteur de changement, tant au niveau de la société qu'au niveau des individus. Elle est surtout perçue comme étant en mesure de modifier l'équilibre des rôles masculins et féminins, et de bouleverser les conduites et les mentalités des jeunes algériens.

---

[21] El-Haddad.T, Notre femme, *la législation islamique et la société, Maison tunisienne de l'édition, 1978, PP 156-157.*

[22] Merad.A, Le réformisme musulman de 1925-1945, Mouton, Paris, 1967, P 330.

[23] Gardant.M, Nationalité et Citoyenneté, les femmes algériennes et leurs droits, in les femmes et la modernité, « Peuples méditerranéens », N° 44-45, Juillet-Aout 1988, P 297.

Bien que ces phénomènes de mutation, basés sur un schéma évolutionniste et optimiste ont émergé quelques signes de modernité, ils ont aussi agir sur les traditions comme une véritable agression. L'étude et l'analyse de la place de la femme en Algérie s'opère plutôt très complexe à cause de la confusion qui s'impose toujours entre religion, modernité et système de valeurs traditionnelles.

Le rapport entre système de valeurs traditionnels/modernité et Islam constitue le domaine privilégié de notre présente réflexion. C'est là ou nous situerons les parcours et les changements dans les attitudes et les représentations des jeunes algériens d'aujourd'hui.

Les jeunes algériens et leurs représentations de la femme modèle et le devenir de la société algérienne.

La question de la femme demeure problématique encore pour longtemps. Car, son statut et son rôle social s'inscrivent dans un cadre d'une dialectique sociale et culturelle complexe ou s'articule deux dimensions, **présent par rapport au passé** et **présent par rapport au futur.** Dans cette dialectique, les intellectuels traditionnels incarnent le passé avec une vision conservatrice et semi libératrice, et les intellectuels laïco-modernistes, incarnent une vision moderniste, souvent trop optimiste. C'est en fonction de ces rapports que se dégagent des variétés d'attitudes contradictoires où chacune représente une référence culturelle avec des valeurs adéquates.

C'est à ce niveau aussi, que se situe la problématique de l'ancien et du nouveau, dans un contexte de mutation et de transformation de la société. Les valeurs traditionnelles et religieuses régissent en permanence les rapports inter sexes, et constituent en même temps, le refuge le plus sûr pour protester contre les agissements brutaux des valeurs modernes sur la structure mentale traditionnelle.

1/ Les représentations de la jeunesse sur les études et professions convenant le mieux aux femmes.

Un pays économiquement et socialement avancé est celui qui offre la même chance de réussite et de promotion sociale aux deux sexes. Son degré d'évolution se mesure ainsi, par le degré de participation de la femme dans la vie active du pays. L'égalité des sexes en matière d'éducation et de la scolarisation constitue, dans un pays qui se veut démocratique, l'un des principaux paramètres du changement social et culturel de la société.

Le phénomène de la scolarisation des filles et leur concentration dans certaines disciplines, ainsi que leur intégration dans le monde de travail s'explique, semble t-il par des déterminations multiples, (historiques, sociologiques et culturelles, etc.). Tous les jeunes interrogés[24] dans notre

[24] Dans une investigation de terrain sur la question du « **rapport des jeunes à la femme à la lumière des changements des valeurs en Algérie** », nous avons ciblé 100sujets, répartis comme suit : 50 jeunes

enquête, adhèrent au principe du travail des femmes et leur scolarité prolongée. Bien que cette attitude est révélatrice d'une situation du progrès en faveur des valeurs modernes, mais, elle cache derrière elle une autre réalité plus profonde, voire inquiétante. Car, la majorité des sujets enquêtés privilégient certaines professions et certains enseignements par rapport à d'autres, sous prétexte qu'elles s'adaptent le mieux avec la féminité et le statut sociale des femmes.[25]

Leurs déclarations dévoilent une réalité décourageante en faveur de l'avenir scientifique et culturel des filles.

« La fille ne peut pas avoir du respect que dans les enseignements qui débouchent aux professions féminines. Les études qui conviennent aux filles sont celles qui lui font préserver sa féminité d'abord. La Médecine lui convient très bien, ainsi que les langues étrangères qui débouchent vers l'enseignement. Elle sera très bien respectée par tout le monde. »

Jeune oranais, serveur dans un café 22 ans.

« En théorie, la fille possède toutes les capacités d'étudier et réussir dans n'importe quelle discipline, mais, la tradition veut que la fille étudie que les filières lui permettant d'affirmer sa féminité, comme la médecine ou les langues étrangères. »

Etudiant en langues étrangères, 24 ans.

Les sociologues sont unanimes que l'intégration de la femme dans le marché du travail devrait inévitablement bouleverser la structure sociale traditionnelle. [26] Une femme capable de subvenir à ses besoins économiques est, sans doute, relativement libre et par conséquent peut affirmer son identité personnelle dans la sphère sociale et familiale. F ; Mernissi, féministe marocaine, souligne « ***que l'accès de la femme au marché du travail, sera perçu comme une démission du mari et un affaiblissement de son pouvoir, d'autant que ce pouvoir est défini en terme de contrôle et de droit de commander*** ».[27]

---

entre 20 et 30 ans (soit 50 filles et 50 garçons), avec un niveau d'instruction moyen (chômeurs, trabendistes, petits commerçants et agents d'administration ou de sécurité) et 50 jeunes étudiants de l'université d'Oran : (25 G. et 25 F).

[25] Soit **70%** des sujets estiment que les études en sciences médicales, langues étrangères et littérature, sont les mieux appropriées pour les filles, et seulement **20%** estiment qu'elles peuvent étudier toutes les disciplines. La comparaison entre les jeunes non universitaires et universitaires n'est pas significative. La répartition par sexe renforce davantage l'image traditionnelle de la femme qui domine encore les mentalités des jeunes algériens (soit **30/50** des sujets de sexe féminin et **35/50** des garçons, estimant que les disciplines littéraires, langues étrangères et sciences médicales conviennent le mieux à la nature des femmes).Ces enseignement débouchent vers les professions réservées traditionnellement aux femmes, comme l'enseignement et les professions médicales etc.

[26] Jadis, on disait dans un proverbe arabe « *La femme sort trois fois dans sa vie : du ventre de sa mère à la naissance, de la maison de son père pour aller dans celle de son mari, de la maison de son mari pour aller au cimetière.* ».

[27] Mernissi.F, Identité culturelle et Idéologie sexuelle, le cas du Maroc et de la Chine, 14e congrès international d'Alger, OPU, Alger, 1978, p 746.

Bien que notre étude a révélé que les filles se sont montrées plus déterminées sur la question du travail féminin (soit **40/50** des sujets), en se basant sur deux principes essentiels, à savoir : l'utilité d'investir tous les efforts humains pour le développement du pays, et surtout concrétiser le principe d'égalité entre les deux sexes, dans une société à prétention démocratique comme la notre. Mais la question selon laquelle la femme doit-elle s'investir totalement dans la scolarité, et exercer toutes les professions, les filles reste sceptiques.

« Le proverbe dit « qu'une main toute seule ne peut applaudir ». Les gens qui sont encore hostiles au travail des femmes, ils ont besoin de se remettre à jour dans un monde qui ne cesse pas de changer. La femme restera toujours le fer de lance de chaque pays qui veut rattraper son retard comme le notre. Mais, ce qui est important aussi, c'est que la femme ne doit pas s'éloigner de son rôle naturelle de mère ».

Secrétaire d'administration, 26 ans.

« Personne ne peut douter de l'importance du travail féminin dans notre pays. Mais la seule chose qui nous dérange, c'est bien la nature de certain domaine de travail qui n'est pas appropriés à la femme. »

Etudiante en sciences médicales, de 28 ans.

Du point de vue sociologique, le travail féminin, comme la scolarité et la maîtrise de la fécondité, représentent trois données essentielles capables de contribuer à la diminution du pouvoir masculin au sein de la famille, et bouleverser en même temps, les structures sociales et culturelles de la société traditionnelle.

« Par principe je suis favorable que la femme exerce toutes les profession. Moi, personnellement, quand j'amène ma femme pour une consultation, je préfère qu'elle soit examinée par une femme, c'est mieux. »

Étudiant en biologie, 4e année, 24 ans.

Du point de vue sociologique, ces attitudes hostiles ou sceptiques au travail féminin, ne sont pas différentes de celles qui privilégient certaines professions par rapport à d'autres, comme la Médecine, ou l'enseignement. Toutes relèvent de l'idée que la femme est un être différent de l'homme, dans son rapport à la société. La vision traditionnelle reste dans l'essentielle influente dans la détermination des représentations des individus sur le statut et le rôle attribué à la femme dans la société.

Selon la vision traditionnelle, la femme est donc amenée par sa nature à choisir les carrières professionnelles les plus conformes à sa féminité et à son statut. Ce qui est paradoxale, la femme autant que l'homme est prisonnière de la vision traditionnelle, qui lui réserve une position inférieure dans le système social hiérarchique. Elle est victime d'une idéologie ségrégationniste reproduisant le statut classique de la femme procréatrice, éducatrice et soumise sans compromis à l'homme.

Le rapport traditionnel à la femme puise également ses idées et son fondement dans la religion islamique. Celle-ci donne à la femme un ensemble de droits et de devoirs envers la société. Elle bénéficie du même droit que l'homme face à

la culture et au travail. Mais c'est au mari qu'est confiée la responsabilité de subvenir totalement aux besoins fondamentaux de son épouse et de ses enfants, sans tenir compte de l'état de la fortune personnelle de son épouse. « ***Les hommes ont autorité sur les femmes du fait qu'Allah a préféré certains d'entre vous à certains autres, et du fait que (les hommes) font dépense, sur leurs biens (en faveur de leurs femmes).*** »[28]

Dans un contexte purement sociologique, le rapport au travail féminin constitue le véritable enjeu dans la société algérienne en mutation. C'est par rapport au travail féminin que toutes les contradictions sociales et culturelles se dévoilent et se confrontent, aussi bien au niveau des élites aux pouvoir, qu'au niveau de la masse.

2/ Les représentations de la jeunesse sur l'épouse modèle.

L'image traditionnelle de la femme est façonnée selon l'évolution de la société et ses contradictions internes. Elle s'inscrit dans les idées familiales, dans les formes de pensée et de conduite de la collectivité. Notre étude a révélé que la domination masculine est intégrée dans la conscience des femmes. Ce rapport de domination en faveur des hommes, est bien entretenu, à la fois, par les hommes que par les femmes.

Il semble aujourd'hui plus difficile que jamais, d'analyser le statut de la femme ou de l'épouse, à la lumière d'un paradigme particulier dominant le champ social et culturel (traditionnel soit –il ou moderne).Car la femme algérienne d'aujourd'hui ne peut être qu'à l'image de l'homme algérien et ses positions, tantôt ambivalentes et tantôt contradictoires.

De ce fait, tout ce qui relève de la femme reste problématique, encore pour longtemps. Son statut ne peut être dessiné sur la norme européenne, comme le veulent les laïco-modernistes, et non plus sur le modèle traditionnel comme le souhaitent les conservateurs traditionalistes modérés, et moins encore sur la base islamiste, comme le veulent les fondamentalistes.

Sur la question portant sur les qualités du conjointe, les entretiens semi directifs, ont montré que **45/50** des garçons, préfèrent que leurs conjointes soient d'une bonne moralité .L'histoire du mariage, est un engagement à vie, pour cela, il est impérativement nécessaire d'accorder le privilège à la morale de l'épouse, rien d'autre. Les garçons, se montrent indifférents à l'aspect intellectuel des femmes. Même les filles qui ont opté pour l'ouverture du conjoint (e) sur les valeurs de notre temps (soit **35/50**), elles ont associé cette qualité à la morale islamique.

« *Le mari que j'imagine doit être pieu et capable de défendre l'honneur de sa petite famille. Il faut qu'il soit juste avec moi et il me respecte. Je pense que ces qualités sont même le fondement de notre religion. En ce qui concerne la femme, elle devrait être d'une bonne moralité, capable de protéger l'honneur de son mari* ».

---

[28] Coran, Sourate IV, verset 38, traduction de R. Blachère.

Etudiante en informatique, 3e année, 22 ans.

« Je souhaite que ma femme soit émancipée. C'est une question d'adaptation avec le temps moderne. Mais, ceci veut dire aussi, rejeter en bloc les traditions et les principes de notre religion. L'essentiel dans la vie conjugale, c'est l'amour et le respect mutuel. ». Trabendiste 27 ans.

L'essentiel chez les jeunes d'aujourd'hui, c'est de trouver un partenaire avec qui, l'entente est possible, l'amour se construit avec le temps. Néanmoins, la présence des parents et leur soutien reste toujours une condition indispensable de réussite de leur mariage. Mais, à cause de la complexité du mariage et la crainte de son échec, la grande proportion des sujets estime que la fréquentation avant l'union conjugale, reste une chose indispensable pour mieux se connaitre et prendre les meilleurs décisions. (Soit **40/50** pour les garçons et **35/50** pour les filles).

Les jeunes garçons d'aujourd'hui paraissent résolument hostiles au principe d'imposition univoque de la conjointe par les parents. Bien que le soutient familiale est toujours sollicité, ils ne veulent pas non plus, que leurs propres sentiments soient écartés dans telle entreprise d'avenir.

Concernant les taches domestiques, les garçons sont unanimement convaincus que les femmes sont plus habilitées à ce genre de travail, à cause de leur savoir faire. Exceptionnellement l'homme peut s'en occuper de ces taches dans des conditions particulières et limitées.

Afin de pousser notre investigation le plus loin possible, nous avons interrogé nos sujets sur la question des filles qui fument pour exprimer leur égalité avec les hommes. Leurs attitudes étaient impressionnantes, voire extrémistes. Ils considèrent que « ***la femme qui fume dans le contexte algérien, n'est pas loin se livrer ouvertement à la prostitution*** ». Même les garçons universitaires qui se montrent modérés, se déclarent indifférents sur cette question en général, mais quant-il s'agit des filles susceptibles de devenir leurs femmes, ils deviennent systématiquement réactionnaires.

La femme et la cigarette en Algérie constituent l'une des réalités les plus épineuses dans une conjoncture d'ouverture au libéralisme. Même les intellectuels les plus modernistes, porteurs d'un projet émancipateur pour la femme, n'ont pas assez de courage d'affronter le conformisme masculin, et tolérer que leurs femmes puisse fumer en public.

Sur la question relative au voile, la littérature occidentale considère qu'une femme arabe ou musulmane voilée, est souvent qualifiée de créature opprimée, enveloppée, et humiliée. La suppression du voile et la pénétration des femmes dans des milieux auparavant masculins, seraient donc perçus comme un signe de son émancipation et son évolution.

Ils se trompent tout ce qui croit que le Coran a inventé le voile. Ce dernier n'a rien de religieux, c'est une coutume instaurée par des peuples de l'ère païenne « ***La Djahiliya*** », époque de l'ignorance de la religion. Le Coran ne «prescrit» pas le voile. Il ne fait que recommander aux femmes de le porter d'une manière

décente.[29] Les principes éthiques que le Coran défend sont la pudeur et une attitude de réserve en matière d'attirance entre les sexes.
En Algérie, comme au Maghreb arabe, le voile est un synonyme de citadinité et d'émancipation dans certaines formes. L'absence de voile est souvent considérée comme signe de décadence, a contrario, le voile signifie la pudeur ; par suite, il protège la femme des conduites aventureuses des hommes, puisqu'il dérobe les arguments de la sensibilité chez la femme. Cette argumentation découle d'un principe religieux par excellence, mais aussi, s'inspire autant d'une attitude purement personnelle et conjoncturelle pour certaines femmes. Bien des femmes non musulmanes en ont fait dans beaucoup de sociétés arabo-musulmanes.
L'histoire de la femme dévoilée de type européen en Algérie, remonte à l'époque coloniale. Il s'est manifesté progressivement chez la petite bourgeoisie citadine qui vivait à l'occidentale dans les milieux européens. La femme dévoilée représentait, la rupture de la société traditionnelle, elle caractérise l'émancipation et l'ouverture, tandis que la femme voilée était dévalorisée et jugée arriérée et dépassée par le temps et les événements.
Et, avec le développement national, la scolarisation et l'ouverture progressive vers le monde occidental, l'image de la femme dévoilée réapparait pour exprimer l'idéal de la femme algérienne moderne, émancipée au même titre que l'européenne. Le voile dit *« islamique »*, s'est introduit en Algérie, surtout après la révolution islamique en Iran (**1979**). Et, ensuite avec la montée des forces fondamentalistes activistes sur le champ social, politique et intellectuel. Ce type de voile découle d'une vision religieuse fondamentale, déterminant l'espace, le statut, et le rôle social particulier attribué à la femme dans la société.

Notre enquête a révélé un refus catégorique le port du voile obscure (***Djilbab)*** de type afghan par les jeunes -filles et garçons. Car, il est considéré comme contraire à nos traditions. Les filles dans cette proportion représentent **42** cas sur **50** interrogées.

Les partisans du voile (**72%**) estiment que celui-ci ne doit pas exprimer une contrainte sociale, mais plutôt un des critères permettant la distinction de la femme algérienne de la femme européenne. Le voile, dans ce contexte est

---

[29] ***« O Prophète, recommande à tes épouses, à tes filles et aux croyantes de rabattre leurs voiles sur le front. Cela permettra de les distinguer et les mettre à l'abri de démarches incorrectes »*** **(sourate 33.59)**.Certain réformiste musulman, comme Djamel El-Benna propose une autre interprétation de ces versets coranique, de la façon suivante : « *elle ne signifie pas que toutes les femmes ont l'obligation de se voiler. Ce passage du Coran, selon eux, s'adresse de toute évidence aux femmes du Prophète, et ne peut être étendu à l'ensemble des femmes* ». Les Fondamentalistes, quant à eux, légitiment le port du voile par ce passage du Coran - parmi d'autres.

appelé « ***Hidjab*** » loin d'une couleur précise, ou une référence culturelle exogène à la réalité algérienne.

« Le Hidjab est conçu comme un système de sécurité de la femme. Personne ne prétendra que le hidjab est un obstacle à l'émancipation de la femme. Au contraire, l'émancipation concerne à priori sa participation au développement. Actuellement, et au nom du progrès, on ne parle plus de femme dévoilée, mais entièrement « nue ». Bref, Le Hidjab est un moyen d'identifier une femme de bonne moralité. »

Étudiant en psychologie, 4e année, 25 ans.

Sur le rapport de la femme à la politique, Il est important de rappeler que depuis que le mode est monde, la politique, c'est l'affaire des hommes, à quelques rares exceptions prestigieuses prés, depuis Sabaâ ,Zénobie et Cléopâtre jusqu'à Golda Meir, Indira Gandhi et Tatcher. Donc, ni les Grecs, ni les Arabes, ni les Européens Du Moyen-Âge n'ont toléré qu'il soit une bonne chose que la femme gouverne les hommes. Madame de Staël[30], considérait qu' « *on a raison d'exclure les femmes des affaires publiques et civiles. Rien n'est plus opposé à leur vocation naturelle que tout ce qui leur donnerait des rapports de rivalité avec les hommes* ».

En Algérie, et dans le souci de moderniser la vie politique et renforcer les valeurs démocratiques, les dirigeants algériens ont cherché à pousser la participation des femmes dans la vie politique de façon spectaculaire, en présentant au monde musulman, le meilleur exemple de femme candidate au présidentiel de 2004.

A travers notre présente étude, nous avons demandé aux jeunes, s'il est bénéfique pour l'Algérie qu'une femme postule un poste de Président de la république ou chef de gouvernement ?

Les résultats sont surprenants, dans la mesure où l'écrasante majorité des deux sexes refuse que la femme atteigne un poste supérieur dans la société algérienne, soit **90%** en en basant sur les arguments suivants :

« *La femme n'est même pas capable de s'abstenir aux tentations des hommes, sur des choses qui lui appartiennent directement (son honneur), à cause de sa faiblesse. Comment voulez vous qu'elle puisse sauvegarder l'honneur de tout un peuple* ».

Étudiant en sciences naturelles, 4e année, 23 ans.

Les jeunes estiment qu'il y a une seule opportunité pour la femme pour gouverner : « *lorsque le pays sera vidé des hommes* ». C'est l'attitude, jadis

[30] Staël, Madame de (1766-1817), femme de lettres française, elle a exercé une profonde influence sur la littérature romantique.

exprimée en Europe en 1586 avec le juriste Jean Bodin sur le statut de la femme dans ses *six livres de la République* : « *Quant à l'ordre et à la condition des femmes, je ne veux pas m'en mêler. Je pense simplement qu'elles doivent être tenues à l'écart de toute magistrature, poste de commandement, tribunal, assemblées publiques et conseils, de sorte qu'elles puissent accorder toute leur attention à leurs tâches féminines et domestiques* ».

Il ressort de cette étude que la question de la femme ne peut être analysée qu'en dehors des aspirations et représentations de la jeunesse d'aujourd'hui. Dans le contexte algérien, il est difficile de concevoir une femme algérienne à partir d'un modèle particulier. Car, les paradigmes sont multiples, à cause de la complexité des enjeux politiques et la manière de chaque force sociale de concevoir l'émancipation de la femme

Conclusion.

Certes en Algérie, personne ne prétendra dévier le chemin de la modernité, mais la majorité s'interroge sur sa répercussion sur les valeurs locales. Ce qui est sûr, la jeunesse d'aujourd'hui est sensiblement hostile à toute imposition d'une vision intégrale de modernité, ou la laïcité constitue son fondement essentiel. Et, c'est à travers les idées relatives aux femmes que se situent les véritables enjeux de la société algérienne.

Parler d'une configuration particulière de la femme, à partir d'une analyse binaire entre universitaires et non universitaires, ne constitue pas un bon clivage. Et, il serait très difficile aussi de définir une norme chez les jeunes algériens. Car, Ils se montrent en majorité modernistes, tout sexe confondu, quant il s'agit de vouloir rattraper l'occident. Mais, quant-il s'agit de dessiner l'image de la femme modèle de demain, ils se montrent plus que jamais traditionnelles. Et, par conséquent, les valeurs libératrices inspirées de la modernité sont protestées, à cause de leur agissement brutal, voulant dissoudre toute différence entre les deux sexes, sous prétexte de l'émancipation. Cette démarche ne fait qu'entraver la marche de la modernité.

En conséquence, la femme ne peut être vu à partir d'une conception semi-libératrice que développaient t les réformistes, à savoir :

1/- Qu'elle peut bénéficier de tous les atouts de la modernité, comme la scolarité et le travail, mais, en tenant compte de sa donnée biologique et physiologique et son rôle d'épouse et de mère.

2/- La femme devrait impérativement lier son émancipation aux exigences de la morale et de la religion, comme seule garantie pour préserver l'équilibre sociale et les rapports de force existants. Ce qui explique bel et bien, le bien fondé pour la femme de ne prétendre régner un jour à la tête de la magistrature du pays.

3/- la femme algérienne de demain est porteuse d'un hidjab pour valoriser une référence identitaire, et comme synonyme de chasteté.

4/- La liberté de la femme doit être adaptée et ajustée aux données sociologiques particulières de l'Algérie. De ce principe découle l'idée que, les